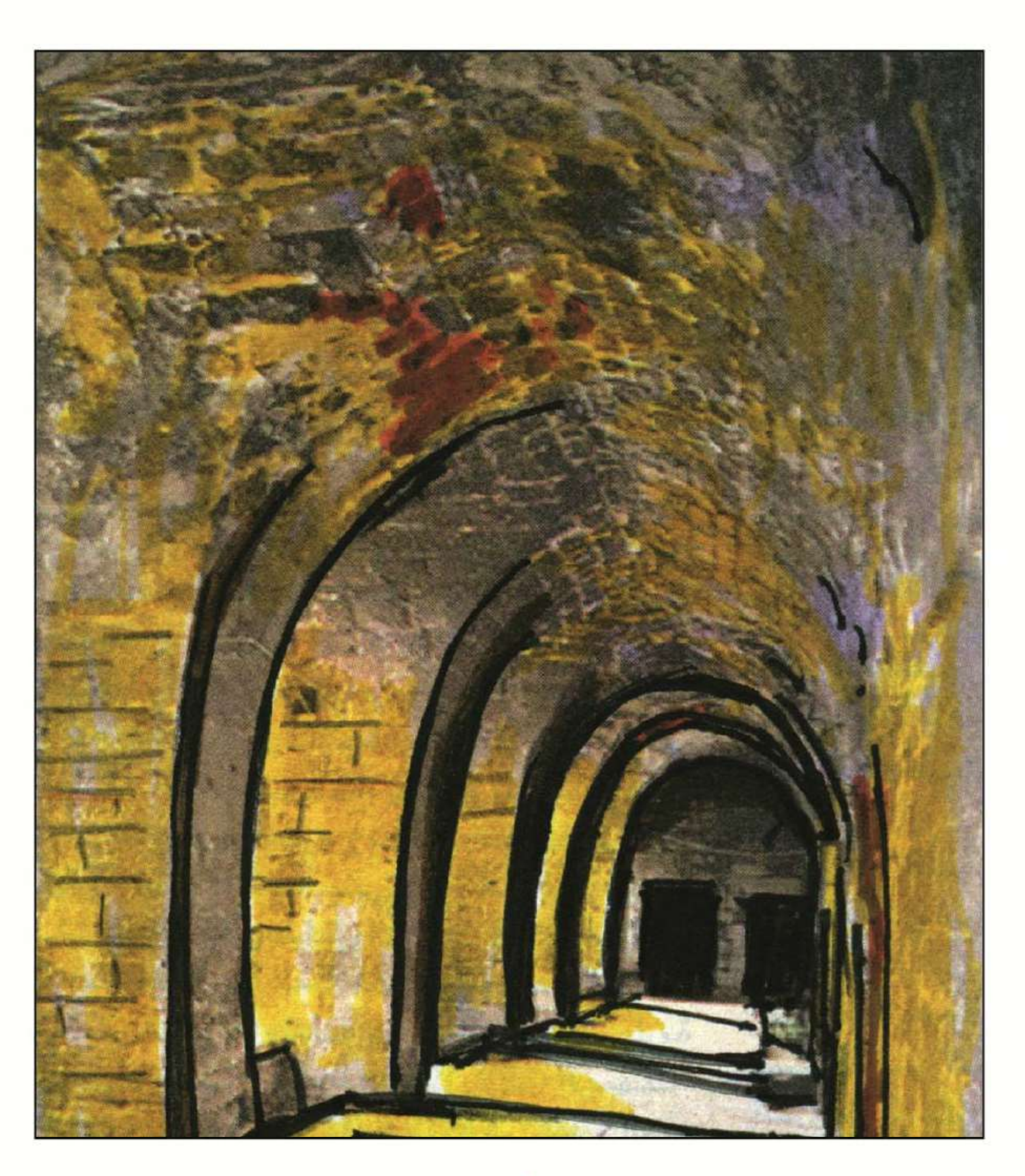
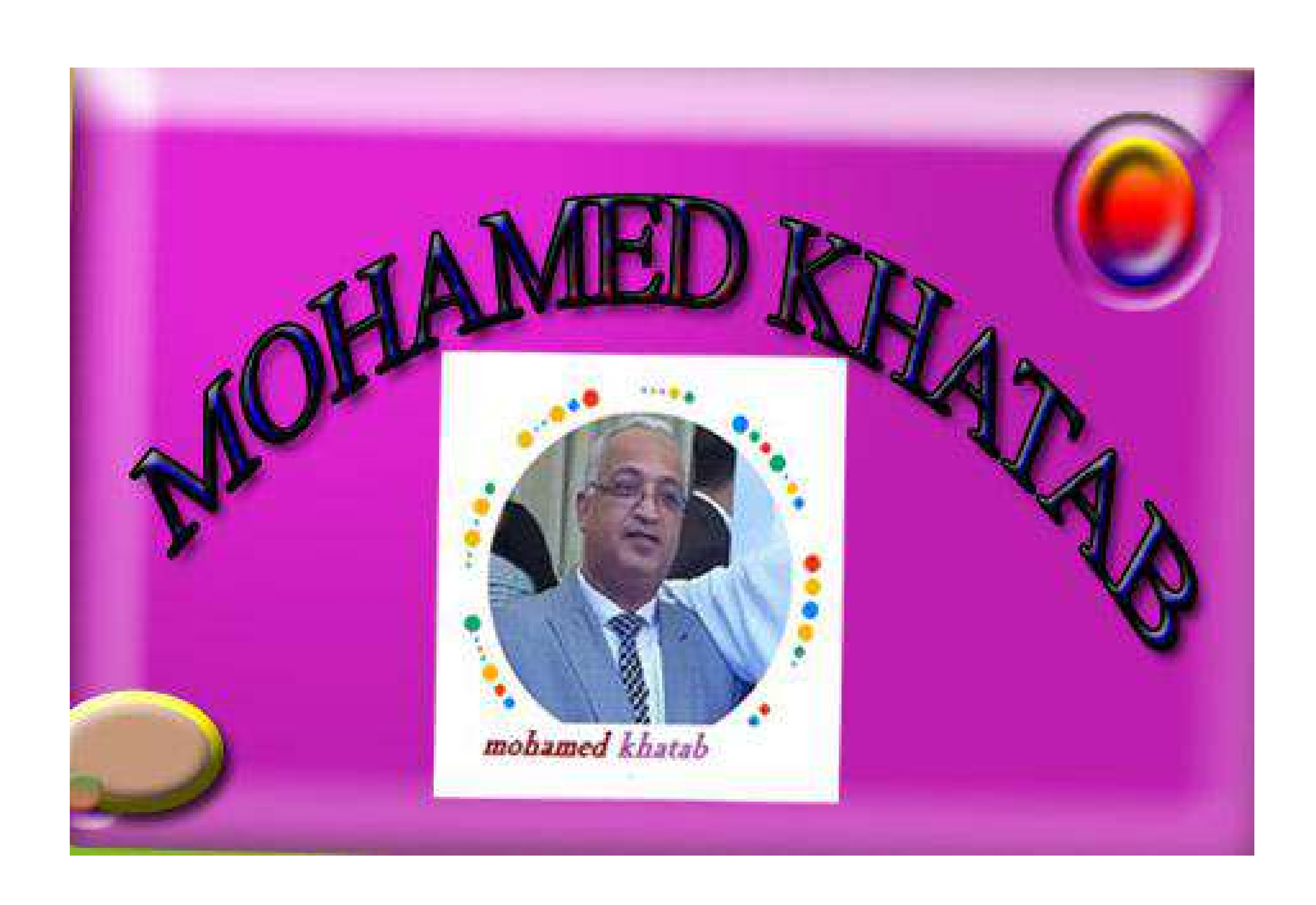
ألان غريش
دومينيك ڤيدال

الأبواب المائة للشرق الأوسط





الفارابي


MOHAMED KHATAB
mohamed khatab

الأبواب المائة للشرق الأوسط

ALAIN GRESH
DOMINIQUE VIDAL

En collaboration avec Emmanuelle Pauly

LES 100 CLÉS
DU PROCHE-ORIENT

HACHETTE
Littératures

آلان غريش
دومينيك فيدال

الأبواب المائة
للشرق الأوسط

ترجمة: ميشال كرم

دار الفارابي

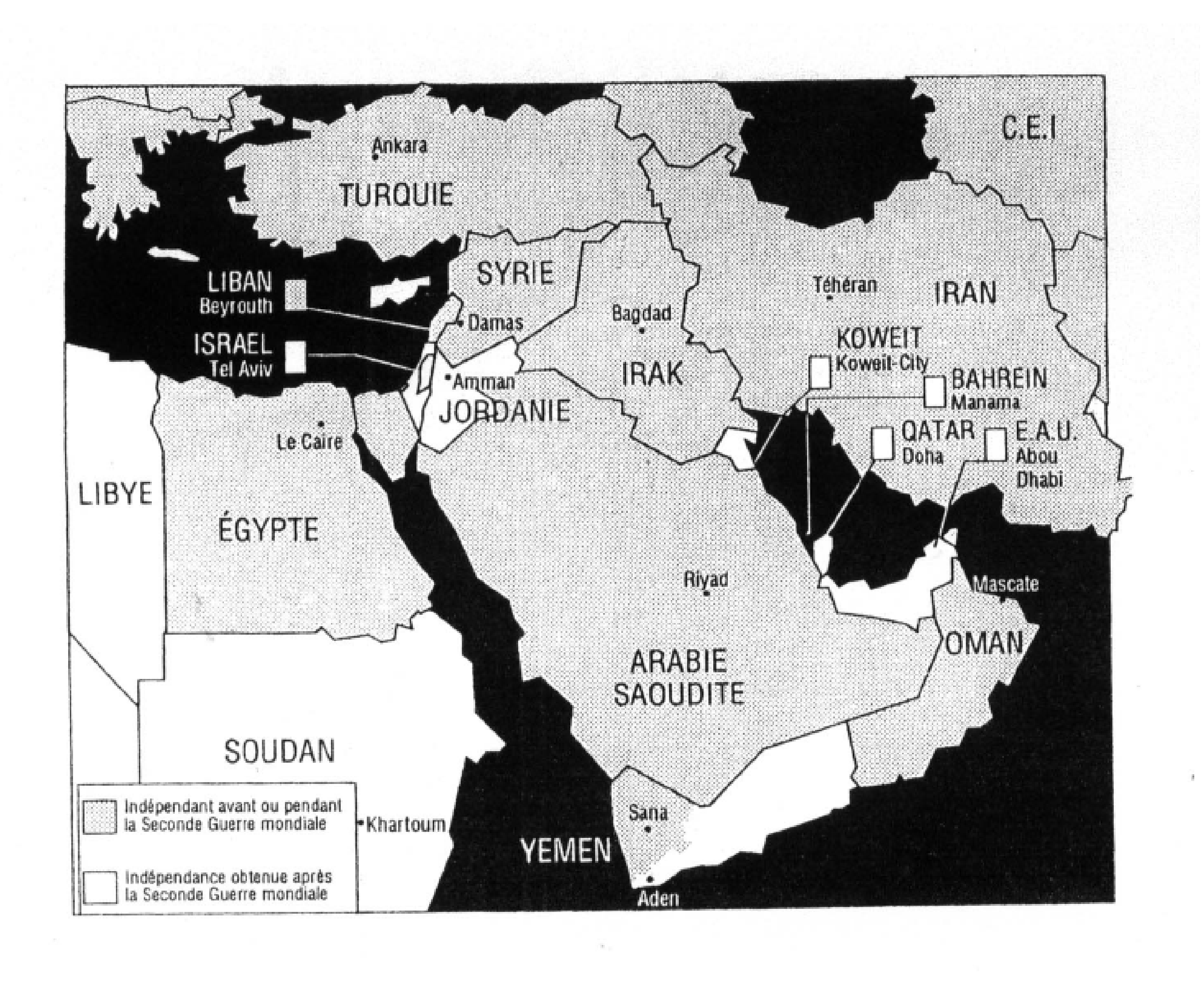
الكتاب: الأبواب المائة للشرق الأوسط
المؤلف: آلان غريش و دومينيك ؟يدال
ترجمة: ميشال كرم
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com
الطبعة الأولى 2010
ISBN: 978-9953-71-365-6

ISBN: 978-2-01-279-310x
يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية والأوروبية والسفارة الفرنسية في لبنان، قسم التعاون والعمل الثقافي وذلك في إطار برنامج جورج شحادة للمساعدة على النشر.
Cet Ouvrage publié dans le cadre du Programme d'Aide à la Publication Georges SHEHADE, bénéficié du soutein du Ministère des Affaires étrangères et du service de Coopération et d'Action Culturelle de l'Ambassade de Frande au Liban.

Ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé de la culture - Centre National du Livre.
تباع النسخة الكترونيا على موقع:
www.arabicebook.com

LE MOYEN –ORIENT POLITIQUE



مقدمة
من حرب خليج الى أخرى

انعطاف في الشرق الأدنى. فقد توطد نفوذ التيارات الدينية في العالم العربي بالانتصار الساحق لحماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني/يناير 2006، بعد حصول الاخوان المسلمين، رغم التزوير، على العديد من المقاعد في البرلمان المصري في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ونجاح لوائح الاسلاميين في العراق في 15 كانون الأول/ديسمبر. ويعكس ذلك، بصورة خاصة، رغبة عميقة في تغيير المعتقدات، ويشير، في آن، الى تناقضات الستراتيجية الأميركية، في هذه المنطقة من العالم. فممن غير الممكن، عمليا، فهم تقدم الاسلاميين دون الرجوع الى تطورات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأدنى والخليج منذ نهاية الحرب الباردة.

لقد أطلق رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش الأب، في 17 كانون الثاني/يناير 1990، إشارة حرب الخليج الأولى، التي بدأت بموجة قصف غير مسبوق العنف، على العراق. واطلق ابنه، بعد 12 سنة في 18 آذار/مارس 2003 قوة من 150 ألف جندي لاسقاط نظام بغداد، كان كلاهما يتطلعان بصورة عامة، الى هدف واحد: تثبيت زعامة الولايات المتحدة في العالم، وفرض سيطرتها على الشرق الأدنى، وحماية مصالحها النفطية، وتلقين العراق درسا يتعظ به كل من تسول له نفسه تحدي واشنطن. ورغم أن سيناريو 2002 ـ 2003 يشبه، في جوانب منه، سيناريو 1990 ـ 1991 فأن فوارق كبرى تميز بينهما.

الفارق الأول: ذريعة الحرب. في آب/أغسطس 1990 أمر صدام حسين جيشه باحتلال الكويت، ووضع حد لوجود دولة سيدة عضوة في الأمم المتحدة. أما في عام 2003 فقد اتهمته واشنطن بأنه تابع تصنيع أسلحة دمار شامل (نووية، وكيميائية، وجرثومية)، الأمر الذي لم يجد له أثرا خبراء الأمم المتحدة، خلافا للمخزون الكوري الشمالي.

الفارق الثاني: الهدف المعلن. قبل اثنتي عشرة سنة كان الهدف تحرير الكويت، وليس اسقاط النظام العراقي. ألم تبق القوات الأميركية، منكسة سلاحها بعد انتهاء النزاع في وقت كان الحرس الجمهوري يغرق، بالدم، الانتفاضة التي كان رئيس الولايات المتحدة، بالذات، قد دعا الشعب العراقي الى القيام بها؟ وفي عام 2003 فإن جورج بوش الابن وزمرة «الصقور» المحيطة، به كانوا يعلنون، بوضوح، إرادتهما في اسقاط سلطة من كان حليفهما على امتداد الحرب الايرانية-العراقية، وقاما بتغطية استخدامه الغاز السام ضد الأكراد في حلبجة، في آذار/ مارس 1988، وشنا في سبيل ذلك حملة دعاية كاذبة متهمين الايرانيين بهذه الجريمة. ألم يكن دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الحالي وراء اعادة العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد في كانون الأول/ديسمبر 1983؟ لقد وضعت الادارة الأميركية، في حرب العراق حجر الأساس لإعادة تموضعها، في الشرقين الأدنى والأوسط، في اطار مشبع بأيديولوجية المحافظين الجدد.

الفارق الثالث: الدول المشاركة في العملية. لقد توصلت الولايات المتحدة، على امتداد خريف عام 1990، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة، الى اقامة تحالف واسع. فقد تم ارسال قوات من خمس وعشرين دولة، من فرنسا الى بريطانيا، ومن دول عربية عديدة، أيضا، مثل العربية السعودية، ومصر، والامارات العربية المتحدة وسوريا. أما في عام 2003 فما من حكومة في المنطقة، قبلت المشاركة، مباشرة في النزاع، (وإن وضع البعض قواعده بتصرف واشنطن). أما من الجانب الغربي فقد وجد جورج بوش الابن دعما لسياسته من خمسة رؤساء حكومات من «أوروبا القديمة» وثلاثة من «الجديدة»، في حين أعربت باريس وبرلين عن رفضهما الحاسم، وحشدتا حولهما عدة دول بينها الصين وروسيا.
والتحول الأكثر عمقا حصل في الرأي العام الغربي. فبعد مرحلة تردد، قبل هذا الرأي العام، منذ نهاية عام 1990، مقولة فرنسوا ميتران «السلاح يتكلم»، في حين عجزت الخطب الحربية، عام 2003، عن التغلب على الرفض الشعبي: ففي معظم بلدان الاتحاد الأوروبي (كما في بلدان العالم الثالث)، بما في ذلك في بريطانيا، كان رافضو الحرب يشكلون ثلاثة أرباع المستطلعين. وأتخذ رفض سياسة البيت الأبيض طابع موجة «عداء لأميركا»، بعد سنة ونصف على التفجيرات الفظيعة في 11 أيلول/سبتمبر 2001 ـ من كوريا الجنوبية الى ألمانيا ـ فهل كان يعقل، بعد ذلك، أن يردد أحد القول «كلنا أميركيون». لن يفعل ذلك بالتأكيد، ملايين المتظاهرين الذين خرجوا يوم 15 شباط/ فبراير في أكثر من 600 مدينة في القارات الخمس، في أول تظاهرة ذات طابع معولم في التاريخ.

وتغير أخيرا، الأفق الذي تندرج فيه الأحداث. لم يعد أحد يشك، بالطبع، خلال النزاع الأول، بإرادة الولايات المتحدة تثبيت زعامتها عند الخروج من الحرب الباردة فقد قال جيمس بيكر وزير الخارجية، حينذاك: «على أميركا أن تقود وعلى شعبنا أن يتفهم ذلك»[1]. رغم أن البعض اعتبر بـ «النظام الدولي الجديد» دعوة الى ادارة متعددة القطب للعالم تأخذ في حسابها مصالح الجنوب والشرق. وكان هذا البعض ما يزال يأخذ في اعتباره موقع الاتحاد السوفياتي الذي انهزم تاريخيا، ولم يكن قد اختفى. وعزز زمن هذا التفاؤل لبعض الوقت، وصول بيل كلينتون الى الرئاسة الأميركية، وكان أكثر حساسية، إزاء التعددية القطبية، وقد بدا مؤتمر مدريد، في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، أنه يسير في هذا الاتجاه. وحسب القول المأثور «لا تكرهوا شرا لعله خير لكم» كان ثمة احتمال أن ينفتح على آفاق سلام في الشرق الأدنى. أما في عام 2003 فلم يكن سوى المتفائلين الذين لا رجاء في اعادتهم الى الرشد، بإمكانهم أن يتوقعوا من حرب الخليج الثانية، تقدما حقيقيا في إدارة شؤون كوكبنا، وشؤون الشرق الأدنى بخاصة، لأن الآمال التي ولدتها الحرب الأولى قد خيبت جميعها. قيادة تعددية للعالم؟ كتب بول ماري غرس [2]، «فيما هو أبعد من نشوة الانتصار والمحافظة الظافرة لا نعيش دائما ما ولده التاريخ حديثا: قيام دولة كبيرة الجبروت وحيدة لا مساو لها، على امتداد الأرض». لقد بسطت الولايات المتحدة، بالتدريج، سيطرتها على الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والأيديولوجية الثقافية، منذ بيرل هاربر حتى انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد أشار هوبير فدرين وزير خارجية فرنسا [3] آنذاك، الى أن الدولة الأعظم تحمل في داخلها «شهوة الأحادية، وجموح التسلط عندما تفقد قوة توازنها».

منذ انتخاب الإدارة الأميركية في المرة الأولى، ومنذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2006، ذهبت هذه الادارة بالأحادية الى مستويات غير مسبوقة، وعبرت عن احتقار صريح للتعددية، الى درجة التنظير بحقها في «حروب وقائية». ما هي محصلة الستراتيجية الأميركية الجديدة؟ لا جدال في أن إدارة بوش حققت واحدا من أهدافها الأساسية؟ الاطاحة بطالبان

---

[1] مفاتيح الحرب المعلنة ، منشورات لوموند ، باريس ، 1990 ، ص 231.

[2] اخر امبراطورية ، غراسي ، باريس ،1996.

[3] خطاب في المؤتمر السنوي لسفراء فرنسا ، في 28 آب / أغسطس ، نشر في هيرالد انترناشونال تريبيون باريس ، 25 أيلول / سبتمبر 1997.

وصدام حسين. كما نجحت في ربيع 2005، مستفيدة من اغتيال رفيق الحريري لزعزعة نظام بشار الأسد الذي اضطر إلى الانسحاب من لبنان، والمعرض أكثر فأكثر للتهديدات. وتستمر واشنطن في الضغط الشديد على إيران المتهمة بالسعي الى الحصول على الأسلحة النووية. وموجز القول أن الصليبية ضد «محور الشر» قد أحرزت نتائج لا يستهان بها.

لكن ثمة بعدا بين الحلم والواقع. فالحرب في أفغانستان لم تواجه، في البداية، مقاومة مسلحة ثابتة، وأقيمت سلطة سياسية تتراوح بين النجاح والفشل. إلا أن الأمن لا يزال بعيد المنال، وشهد عام 2005 تصاعدا في العمليات التي تقوم بها طالبان. وفي العراق لم تنجح الولايات المتحدة في القضاء على المقاومة والارهاب، أكانا من جيش صدام، أو من حزب البعث، ومن الجماعات الاسلامية المرتبطة، بالقاعدة أم المستقلة عنها. والانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني/يناير 2005 والتي حصلت فيها اللوائح الشيعية على 50% من الأصوات مقابل 14% للائحة رئيس الحكومة السابق أياد علاوي، عجزت عن تغطية فشل جورج بوش. فالسلام لم يتحقق في العراق وآفاق اقامة سلطة موالية لأميركا، تقيم علاقات مع اسرائيل، تبدو بعيدة.

والأسوأ من كل ذلك الخطر الذي يشكله توازن القوى الجديد المضطرب بفعل الصراع المتمادي حول الدستور، والمهدد بتقسيم البلد الى ثلاث وحدات (شيعية، وسنية، وكردية) ما يثيره ذلك من شهية لدى الجيران، المتربصين أو عداءهم.

كان يمكن الاعتقاد بأن الأميركيين سيعدلون بصورة ملموسة استراتيجيتهم في الشرق الأدنى، وبالدرجة الأولى، في ما يتعلق بالنزاع المستمر بين الاسرائيليين والفلسطينيين، الغارقين في صراع متصاعد دموي (1000 قتيل اسرائيلي و3500 قتيل فلسطيني) بفعل إفلاس اتفاقات أوسلو. إلا إن شيئا من هذا لم يحصل.

هل كان يمكن لاتفاقات أوسلو أن تضع نهاية لقرن من النزاع، وتؤمن، أخيرا، حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإدخال اسرائيل نهائيا في محيطها، الشرق الأدنى؟ لا يمكن اعادة كتابة التاريخ، فأن اغتيال اسحاق رابين عام 1995 وعودة اليمين الاسرائيلي الى السلطة، قد سطرا بداية نهاية الحلم. وأكمل الباقي رفض اسرائيل الوفاء بتعهداتها، وتسريع الاستيطان، وأعمال الارهابيين التدميرية. ولم يغير انتقال السلطة الى اليسار عام 1990 في الحلقة الجهنمية. فقد اقترب المتفاوضون في طابا (كانون الثاني/ يناير 2001 من اتفاق، بعد خمسة أشهر من القمة الفاشلة في كمب دي؟يد، تموز/ يوليو 2000). إلا أن الجيش الاسرائيلي للأسف، كان، يقوم، على الأرض. بقمع وحشي للانتفاضة الثانية، وكان ايهود

باراك قد انغمس في حملة تشويه لياسر عرفات زاعما أنه اكتشف «وجهه الحقيقي»، وفضل الاستقالة لمواجهة آرييل شارون.
لقد شن شارون، متسلحا بانتصاره في 6 شباط/فبراير 2001، هجوما واسعا لدفن اتفاقات أوسلو، واعادة احتلال الضفة الغربية، وتدمير السلطة الفلسطينية وبناها التحتية. غير أن رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد ما كان بمقدوره النجاح، في هجومه السياسي والدبلوماسي والعسكري، لولا دعم إدارة بوش غير المشروط تقريبا. لقد دعم الرئيس الأميركي، رغم بدئه بالكلام عن «دولة فلسطين» كل نشاطات حليفه الستراتيجي، الذي حرص، في الواقع، على تظهير المعركة، التي يتورط ضد ياسر عرفات بوصفها واحدة من جبهات الغرب العالمية على الارهاب. ولم تكن ادارة جورج بوش أبعد نظرا. والحال أن وفاة ياسر عرفات أتاحت لها الفرصة بانتخاب محمود عباس خلفا له، والتهدئة التي نجح هذا الأخير في الاستحصال عليها من الفصائل الفلسطينية المسلحة وما ساد بعد ذلك من استقرار نسبي، وكان بمقدور وزيرة الخارجية الجديدة كوندوليزارايس، أن تدفع ببلادها لخروجها من تحفظها، لتلعب دورا أنشط في تحريك عملية السلام، كان المطلوب منها في الحقيقة في هذا السياق أن تؤكد على حاجة اسرائيل ومصلحتها في تلبية شروط اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا) و«ورقة الطريق» التي صاغتها: وقف العمليات الحربية و«القتل المتعمد» في الأراضي المحتلة، والانسحاب الى المواقع التي كانت فيها القوات الاسرائيلية في نهاية أيلول/سبتمبر 2000، قبل نشوب الانتفاضة، وتجميد الاستيطان، أي الشروط الضرورية لولادة دولة فلسطينية، قابلة للحياة. إلا أن جورج بوش أدار ظهره لهذه الشروط، وأكد، للمرة الأولى منذ عام 1967، في رسالة رسمية، بتاريخ 14 نيسان/أفريل 2005، دعمه للمطالب الاسرائيلية، بضم كتل المستوطنات، وخاصة تلك المحيطة بالقدس الشرقية والتي تضم 80% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية.
أن الانسحاب من قطاع غزة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2005، الذي ظهر بأنه بادرة سلام من جانب واحد، وفر لواشنطن ذريعة إضافية للاصطفاف إلى جانب الحكومة الإسرائيلية، وليس ثمة من يجهل أن هذه العملية كانت تهدف، في المدى القريب بخاصة، الى تهدئة «الضغط الدولي» وفي المدى البعيد الدفع الى عشرات السنين بالانقلاب الديموغرافي الذي يحول الفلسطينيين، الى أكثرية على أرض اسرائيل الكبرى، وعلاوة على ذلك أراد شارون تركيز كل جهود بلاده على الضفة الغربية: فقد تزامن الانسحاب من غزة

مع واقع تسريع الاستيطان وبناء الجدار، ومع الاستمرار في «القتل المتعمد» للمناضلين الفلسطينيين، وقصف احياء بكاملها، الخ. وعوضا عن الطلب من اسرائيل وضع حد لهذه الممارسات المخالفة بوضوح «لخارطة الطريق»، اشترطت الادارة الأميركية على السلطة الفلسطينية نزع سلاح جميع الميليشيات المسلحة قبل أي استئناف لعملية السلام. فهل ستستمر هذه الادارة «تكيل بمكيالين» بعد الانتخابات الفلسطينية والاسرائيلية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2006؟
لقد أنجز شارون بنجاح، قبل غيابه عن المسرح السياسي الاسرائيلي، المرحلة الأخيرة من معركة عمره ضد الفلسطينيين. فمنذ تشرين الأول/أوكتوبر 2004، اعترف دوف ويسغلاس، المستشار المقرب من رئيس الحكومة بأن الانسحاب الأحادي من غزة يهدف الى «تجميل عملية السلام» غير أن طموح الجنرال العجوز تعدى ذلك. كان يريد دفع المجتمع الدولي الى التخلي عما طالب به دائما: إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والى قبول هذا المجتمع بـ «الحل» الاسرائيلي «دويلة» فلسطينية منزوعة كل أشكال السيادة، في قطاع غزة ونصف الضفة الغربية يحدها الجدار وما يبقى يضم الى اسرائيل.
وللأسف فأن الفخ عمل بنجاح، واستفاد آرييل شارون من جبن النخب الدولية المهتمة بمصالح «سياسوية» أكثر من اهتمامها بالدفاع عن حق ومصالح الشعبين ـ الفلسطيني والاسرائيلي.
موجز القول أن اتفاق أوسلو قد انتهى بالفشل، ولم يعد «الشرق الأدنى الجديد» الذي شاع الكلام عنه في التسعينات. سوى مجرد ذكرى. ولم يسبق أن غرقت المنطقة في مأزق كالمأزق الراهن. وقد رسم التقرير حول برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 2002 لوحة سوداء عن الوضع في العالم العربي: تطور اقتصادي ضعيف، تخلف هام في قطاع التربية، وفي قطاعي الثقافة والبحث العلمي، واستمرار عدم المساواة بين الرجال والنساء، وغياب الديموقراطية، الخ. ويحل الشرق الأدنى، رغم موارده النفطية، خلف مناطق أخرى من العالم لا تتمتع بمثل هذه الموارد الطبيعية. وفي حين عرف العالم، منذ عام 1989 وسقوط جدار برلين، تقدما لا جدال فيه، باتجاه الديموقراطية، والتعدد الحزبي، ومزيد في حرية القول والتعبير، فأن الشرق الأدنى يبدو متحجرا في أوضاع مضى عليها عشرات السنين. فلم يتم تغيير أي نظام: والقادة ملوكا أم جمهوريين، يملكون سعيدا حتى الموت، وحياتهم

السياسية استثنائية بطولها: ظل الملك حسين على العرش أكثر من خمس وأربعين سنة، وحافظ الأسد ثلاثين، وقد حل مكان الاثنين ابناهما. وبالكاد يتم التغاضي عن الأحزاب المعارضة، ويخضع المواطنون لعسف الدولة، وأجهزة المخابرات والحزب المسيطر.

ما هو سبب هذا التخلف؟ عوامل عديدة تسهم فيه، وفي المقدمة الحرب التي لا يشار اليها اطلاقا، أو بالأحرى الحروب. لقد عرف العالم العربي، شأن مناطق أخرى، بعض «الحروب الصغيرة»، التي كانت في الغالب فتاكة جدا: حرب اليمن 1962 ـ 1970، والنزاعات بين اليمنين، دون أن ننسى الحرب الأهلية اللبنانية عام 1958، والأخرى الأكثر فظاعة من عام 1975 الى عام 1989. وكان الشرق الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، على وجه الخصوص، مسرحا لخمسة حروب اسرائيلية ـ عربية، (1948 ـ 1956 ـ 1967 ـ 1973 ـ 1982)، والحرب بين العراق وايران (1980 ـ 1988)، وحرب الخليج الأولى (1990 ـ 1991) وغزو العراق الثاني. أن هذه النزاعات ذات الأبعاد العالمية كانت شديدة الوطأة: فقد استهلكت ثروات المنطقة، وشرعت تدخل الدول الكبرى الأجنبية، وأدت الى عسكرة الأنظمة، وسخرت لها كل موارد المجتمع وطاقاته. وقد تمكن الحكام العرب، بفعل استمرار حالة الحرب هذه، من إبقاء مجتمعاتهم تحت السيطرة باسم مقاومة العدو الخارجي، وعلى الأخص اسرائيل وحليفها الأميركي. ومن المفارقات تمكن الحكام العرب من الاستفادة من حالة عدم الاستقرار هذه للحصول على دعم واشنطن المهتمة، قبل أي شيء آخر، بأخذ نفط المنطقة، بأرخص الأسعار. ذلك أن اللعنة الأخرى في هذه المنطقة، بعد لعنة الحروب، هي هذا الذهب الأسود الذي شجع التدخل الأجنبي وأمن لأنظمة عديدة الموارد اللازمة للبقاء في السلطة، رغم فشل سياساتها التنموية.

لذلك لا يمكن اعفاء النظم العربية، ولا حتى قسم من النخب، من المسؤولية عن هذا الوضع. لكن ما دام النزاع الاسرائيلي العربي قائما، وما دامت القضية الفلسطينية بدون حل عادل ودائم، فأنه من المستبعد أن ينعم الشرق الأدنى بالاستقرار والديموقراطية. ولا يمكننا في هذه الحالة إلا أن نرتاب عندما يعلن بعض من أيديولوجي إدارة بوش عن إرادتهم بـ «دمقرطة» المنطقة من خلال الحرب في العراق.

أن الكلام عن «شرق أوسط كبير» مقترن بالاعلان عن ربيع «عربي» ينطلق من حقيقة لا جدال حولها: تعاظم طموح الشعوب العربية الى حرية تمت مصادرتها منذ عشرات السنين. وإن ربطت بعض الفئات هذا الحلم بـ «الديموقراطية الأميركية»، فالقوى الديموقراطية العربية

لم تنتظر دعوة البيت الأبيض لتكافح من أجل تغييرات حقيقية. وهي تواجه، منذ عشرات السنين، الأنظمة الاستبدادية التي تدعمها بقوة الولايات المتحدة ـ ودعمها الاتحاد السوفياتي. من سمح لصدام حسين، وللعائلة المالكة في السعودية وعائلات الخليج، وللنظام المصري أو لدكتاتورية الحسن الثاني الفاسدة وآلة التعذيب التابعة لها أو لبن علي في تونس من سمح لكل هؤلاء غير الولايات المتحدة بالتمادي في سحق شعوبهم.

وإذا ما صدقنا دعاية المحافظين الجدد فأن جورج بوش يقلب صفحة «السياسة الواقعية» الصفيقة تلك. وفي الواقع شاهدنا أن نهجه الجديد قد أتاح له اسقاط دكتاتوريتي طالبان وصدام حسين، وزعزعت النظام السوري والتخلي عن ضرورة «استقرار المنطقة» لكن هل كان الهدف من ذلك احلال الديموقراطية في أفغانستان، والعراق، ولبنان وسوريا، أم كان إزالة العقبات عن طريق سيطرة الولايات المتحدة؟ في كل حال فأن البيت الأبيض قد خفف بعد غرقه في المستنقع العراقي، من طموحاته. ويبدو اليوم أكثر اهتماما، بمظاهر انتخابات تعددية شكلية أكثر من اهتمامه بإقامة حياة سياسية واجتماعية حرة. فبمجيء دعوة الى انتخابات تهل البسمة على وجوه أيديولوجيي واشنطن. وهذا ما حصل، فعلا، عند الدعوة الى الانتخابات التشريعية في العراق في ظل الاحتلال، وحصل أيضا بالنسبة للانتخابات البلدية في السعودية (التي حرم على النساء المشاركة فيها، ولم تطل إلا نصف المقاعد)، والحال نفسه بالنسبة للانتخابات الرئاسية، التعددية، في مصر، والانتخابات التشريعية التي زور جزء منها ـ دون نسيان الانتخابات الفلسطينية التي تجري،... في ظل الاحتلال الاسرائيلي! الى ذلك فأن مهاجمة العراق وتهديد سوريا وإيران، والتخلي عن الفلسطينيين يشجع، بدوره، الميول القومية في العالمين العربي والإسلامي الساخطين أصلا بفعل عذابات الفلسطينيين.

ويمكن الاعتقاد أيضا بأن برامج مختلف الحكومات، العلنية والسرية، لانتاج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ سوف تستمر وتتسرع، فكل من هذه البلدان يخاف من أن يصبح هدفا لهجوم من جاره أو من الولايات المتحدة. وأخيرا أليس من شأن ذلك كله تشجيع الارهاب، وتنظيم القاعدة الذي كان ظهورهما على المسرح الدولي أحد الأحداث الهامة في بداية هذه الألفية.

لقد نفى الرئيس الأميركي، مرات عديدة اعتبار «حربه ضد الارهاب» صدام حضارات، أو صليبية، ضد الاسلام، ولجأ لتأكيد ذلك الى ابتداع مفهوم الفاشية الاسلامية. إلا أن

عددا من مستشاري إدارته اعتمدوا لغة تشير الى عكس ما ينفي، تؤكده التدابير المتخذة في الولايات المتحدة ضد المهاجرين، والمواطنين المسلمين أيضا. ويعزز هذه القراءة للوضع واقع أن جميع البلدان، التي يستهدفها جورج بوش ـ من أفغانستان، الى العراق، مرورا بإيران ـ هي بلدان اسلامية. وكل ذلك يعطي وزنا في الرأي السياسي في العالمين العربي والاسلامي، لخطاب أسامة بن لادن وكل الجماعات المتعصبة، التي تبشر بحرب بين الصليبيين واليهود من جهة والمسلمين من جهة أخرى. ويمكن، من خلال لعبة مرايا، ودون إرادة معظم اللاعبين، الانزلاق الى حرب بين العالم الاسلامي والغرب مع ما يحمل ذلك من عواقب خطيرة في داخل مجتمعات الشمال حيث يعيش ملايين المسلمين.

يجب عدم الوقوع في خطأ، فـ «صدام الحضارات» لا يمكنه أن يكفي لتفسير التوترات، والنزاعات، والحروب التي تجتاح العالم. فجذورها نجدها في عواقب سيطرة الغرب الطويلة، فاقمتها العولمة، وتعاظم التفاوت بين الشمال والجنوب ـ وداخل هذا أو ذاك ـ الى الأماني القومية التي ما تزال مداسة. بيد أن ذلك لا يعني أن هذا «الصدام» لا يمكن أن يحل، تدريجيا، بصفته اطارا للحياة الدولية في المستقبل، في حال صار الاسلام، مثلا مرادفا لبن لادن في ذهن عشرات الملايين من الغربيين، وأصبح أبو غريب مرادفا للغرب لدى عشرات ملايين المسلمين. أن حصول ذلك يفيد، إفادة كاملة، أنصار «صدام الحضارات» في صفوف المحافظين الجدد. لأن ذلك لا يشكل عائقا، بل محفزا لستراتيجية «الفوضى البناءة» التي ينادون بها. وعبر عن ذلك بوضوح روبير ساتلوف المدير التنفيذي لمؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، النافذة، في قوله أن السعي الى الاستقرار كان سمة مميزة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق: «كان الستراتيجيون الأميركيون يتداولون، في مناطق أخرى من العالم حول جدوى الاستقرار، إلا أن جورج بوش كان أول رئيس يعتبر أن الاستقرار، بذاته، يشكل عائقا أمام تقدم المصالح الأميركية في الشرق الأدنى [...]. لقد استخدمت الولايات المتحدة مروحة من التدابير التصحيحية، وغير التصحيحية، تذهب من استخدام القوة العسكرية لتغيير النظام في افغانستان والعراق، الى سياسة العصا والجزرة [...] لعزل ياسر عرفات والحث على قيام قيادة فلسطينية جديدة مسالمة، ودعوة مصر والعربية السعودية، بتأدب، لسلوك طريق الاصلاح.

إلا أن هذه السياسة تبدو، كما في العراق، عرضة للوصول الى فوضى مدمرة، يعززها استمرار النزاع الفلسطيني.

لقد دفعتنا جميع هذه التحولات التي حصلت على امتداد خمسة عشرة سنة الى أن نعرض على القارىء ـ في حجم كتاب جيب، نأمل أن يكون اقتناؤه أكثر يسرا لدى الشباب

ـ نسخة معدلة جذريا عن كتاب، أبواب الشرق الأدنى المئة الذي صدرت طبعته الأولى عام 1986، باسم الأبواب المئة للشرق الأدنى . علما أن الهدف الذي قادنا في حينه لم يتغير؛ تفكيك ما هو متشابك في الشرق الأدنى، وحل ألغازه وكشف أساطيره. كيف؟ باللجوء، أولا، الى مجموع مستويات التحليلات؛ القومي، والمناطقي، والدولي، والاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، والأيديولوجي والديني، والستراتيجي، والعسكري، والأقلي، والاثني، والطائفي الجغرافي والتاريخي. فالتاريخ هو فوق كل شيء: ذلك أن التاريخ يسحق الحاضر، في الشرق الأدنى أكثر من أي جزء آخر من العالم، فمفترق القارات الثلاث هذا، الواصل بين الشمال والجنوب، كوصله بين الشرق والغرب، أرض الهجرات الكثيرة، ومهد الكتابة وواحدة من أعرق الحضارات؛ والديانات السماوية الكبرى الثلاث، المنطقة التي كل شبر أرض فيها، كل حجر، كل وجه، أيضا، يحمل في داخله، ألوف السنين من الإبداع ـ ومن التدمير ـ الانساني.

إن تجاهل كل ذلك يعني الحرمان من كل إمكانية لفهم الواقع الراهن.

لذلك اخترنا أن يكون الكتاب بمداخل متعددة يتمكن القارىء من إيجاد طريقه بأسهل ما يمكن: جدول بتسلسل أهم الأحداث التي حصلت في الشرق الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، ثم قاموس، بكل معنى الكلمة، يحتوي على مئة وسبعة عشرة كلمة حسب الترتيب الألفبائي، ثم ملحق يعيد نشر النصوص الأساسية حول الصراع الاسرائيلي العربي، من نص وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 إلى القرار 1559. حول لبنان الذي أقره مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر. ملحق بجميع أسماء الأشخاص المذكورين في الكتاب وفهرس بالمواضيع والبلدان.

لقد تمنينا، عند انتهائنا، عام 1986، من كتابة المقدمة على القارىء، الاختصاصي مثل المستجد، أن يجد في هذا الكتاب «جهدا يرمي إلى تجاوز الحساسيات التي تبرز عندما يجري تناول النزاع الاسرائيلي العربي، دون أن نتخلى عن خياراتنا التي لا نخفيها». أن أكثر ما أثر فينا من بين ما تلقينا من ملاحظات، الاعتراف بجهدنا. وقد تابعنا هذا الجهد في هذه الطبعة الجديدة، لأسباب مبدئية، ولأن الأمل بالسلام، رغم المخاطر الداهمة، ليس له غذاء إلا بالتسامح والاعتراف المتبادل.

جدول موجز لتسلسل الأحداث 1947 ـ 2005

الأسماء التي فوقها نجمة هي إشارة لمداخل ذات دلالة.

1947

* 29 تشرين الثاني/نوفمبر: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأكثرية الثلثين، خطة تقسيم (*) فلسطين (راجع الملحق).

1948

* 9 ـ 10 نيسان/أفريل: مجزرة القرية الفلسطينية دير ياسين (*) على أيدي مجموعات الإيرغون.

* 14 أيار/مايو: اعلان استقلال دولة اسرائيل (*). رفضت البلدان العربية خطة التقسيم ودخلت جيوشها في 15 منه إلى فلسطين.

* 1948 ـ 1949: انتهت حرب (*) فلسطين، بانتصار الدولة العبرية. توقيع اتفاقيات هدنة بين اسرائيل ومختلف الدول العربية المجاورة.

1949

* 11 أيار/مايو: أصبحت دولة اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة.

1950

* 24 نيسان/أفريل: ضم الضفة الغربية لشرق الأردن.

أحكمت مصر (*) سيطرتها على غزة.

* أيار/مايو: البيان الثلاثي الإنكليزي ـ الفرنسي ـ الاميركي حول الشرق الادنى.

1951

* 20 تموز/يوليو: اغتيال الملك الأردني عبدالـلـه (*).

* تشرين الأول/أوكتوبر: رفضت اسرائيل خطة الأمم المتحدة للسلام فيما وافق عليها كل من مصر وسوريا (*) ولبنان (*) والاردن.

1952

* 23 تموز/يوليو: الاستيلاء على السلطة في مصر من قبل «الضباط الأحرار». بعد سنتين، أصبح عبدالناصر (*) الزعيم غير المنازع في القاهرة.

1953

* 19 آب/أغسطس: انقلاب من تدبير جهاز الاستخبارات الأميركي (سي. آي. إي) يطيح برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق "المدان" بتأميمه للنفط 1955.

1955

* شباط/فبراير: توقيع حلف بغداد (في 24). هجوم اسرائيلي على غزة (في 28).

* نيسان/أفريل: مؤتمر بندونغ الذي سجل ولادة حركة عدم الانحياز يساند «حقوق الشعب الفلسطيني».

1956

* آذار/مارس: الضغط القومي في الأردن أدى إلى طرد الجنرال البريطاني غلوب باشا.

* 26 تموز/يوليو: تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس.

* تشرين الأول/أوكتوبرـ تشرين الثاني/نوفمبر: عدوان كل من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا العظمى (*) على مصر.

1957

* كانون الثاني/ يناير: طرح «مشروع ايزنهاور»

1958

* أول شباط/فبراير: اعلان الوحدة بين مصر وسوريا في إطار ما أطلق عليه الجمهورية العربية المتحدة.
* 14 تموز/يوليو: سقوط الملكية العراقية، تلا ذلك إنزال عسكري "وقائي" بريطاني في عمان وأميركي في بيروت.

1959

* تشرين الأول/أوكتوبر: المؤتمر الأول لحركة فتح التي تأسست في الكويت (*).

1961

* 29 أيلول/سبتمبر: انفصال سوريا عن مصر وخروجها من الجمهورية العربية المتحدة.

1962

* أيلول/سبتمبر: ثورة في اليمن (*) الشمالية.

1963

* آذار/مارس: انقلاب عسكري أوصل حزب البعث إلى السلطة في دمشق.
* حزيران/يونيو: خلف ليفي اشكول ديفيد بن غوريون (*) على رأس الحكومة الاسرائيلية.

1964

* كانون الثاني/ يناير: طرح خطة بورقيبة للسلام في فلسطين.
* 13 ـ 17 كانون الثاني/ يناير: أول قمة للقادة العرب في القاهرة.
* 29 أيار/مايو: انشاء منظمة التحرير الفلسطينية (*).

1965

* أول كانون الثاني/يناير: أول عملية تقوم بها فتح في اسرائيل.

1967

* 5 حزيران/يونيو: اسرائيل تشن عدوانا على مصر وسوريا والاردن. بعد حرب خاطفة استمرت 6 أيام، تم احتلال اسرائيلي لسيناء والجولان (*) والضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. بدأ الاستيطان منذ فصل الصيف.
* 22 تشرين الثاني/نوفمبر: أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 242 (راجع الملحق).

1968

* 21 آذار/مارس: معركة الكرامة، في الأردن، بين القوات الاسرائيلية والفلسطينيين (*).
* 10 ـ 17 تموز/يوليو: الاجتماع الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني. تعديل الميثاق الوطني.
* تموز/يوليو: البعث (*) استولى على السلطة في بغداد.

1969

* 1ـ4 شباط/فبراير: الاجتماع الخامس للمجلس الوطني الفلسطيني. ياسر عرفات (*) أصبح رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
* 25 أيار/مايو: استيلاء النميري على السلطة في الخرطوم.
* 1ـ8 أيلول/سبتمبر: استيلاء القذافي على السلطة في طرابلس الغرب.
* تشرين الثاني/نوفمبر: توقيع اتفاق القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أثر وقوع اصطدامات عديدة في لبنان (*).

1970

* شباط/فبراير: اشتباكات عنيفة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية.
* تموز/يوليو: موافقة جمال عبد الناصر والملك الأردني حسين، على مشروع روجرز الرامي إلى تطبيق القرار 242.
* أيلول/سبتمبر: معارك دامية بين منظمة التحرير والجيش الاردني. أيلول الأسود (*).
* 28 أيلول/سبتمبر: وفاة عبد الناصر.
* 16 تشرين الثاني/نوفمبر: استيلاء حافظ الأسد على السلطة في سوريا.

1970 ـ 1971

* طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، واستقرار قيادتها في لبنان.

1972

* 5 ـ 6 أيلول/سبتمبر: هجوم كومندوس فلسطيني تابع لتنظيم أيلول الأسود على مقر البعثة الاسرائيلية إلى الالعاب الاولمبية في ميونيخ واحتجاز 9 رياضيين اسرائيليين. مقتل رياضي اسرائيلي اثناء العملية، ومقتل الآخرين مع خاطفيهم في المطار خلال محاولة تحرير الرهائن.

1973

* نيسان/أفريل: عملية اسرائيلية في بيروت أدت إلى اغتيال ثلاثة قادة كبار في منظمة التحرير الفلسطينية.

* آب/أغسطس: تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

* 6 تشرين الأول/أوكتوبر: هجوم قوات مصرية وسورية على اسرائيل. بداية حرب أوكتوبر المسماة حرب الغفران (الكيبور).

* 22 تشرين الأول/أوكتوبر: اتخاذ مجلس الأمن للقرار 338. توقف المعارك بعد عدة أيام من صدوره.

* 26ـ28 تشرين الثاني/نوفمبر: انعقاد القمة العربية في الجزائرحيث تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني».

1974

* 1ـ9 حزيران/يونيو: المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر. وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على فكرة إقامة سلطة وطنية على كل جزء يتحرر من فلسطين»؛ قيام جبهة الرفض بعد عدة أسابيع.

* 26ـ29 تشرين الثاني/نوفمبر: قمة عربية في الرباط. الأردن أنضم إلى وجهة نظر الأغلبية واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية (راجع الملحق).

* 13 تشرين الثاني/نوفمبر: خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة. الأمم المتحدة تعترف بحق الفلسطينيين بالاستقلال وتقرير المصير. منظمة التحرير حصلت على صفة مراقب في الأمم المتحدة.

1975

* نيسان/أفريل: اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية (*).

1976

* 30 آذار/مارس: يوم الأرض في الجليل، تخللته تظاهرات ضخمة قام بها العرب الاسرائيليون وقمعت بعنف (6 قتلى).
* 13 نيسان/أفريل: انتخابات بلدية في الضفة الغربية المحتلة. انتصار واسع للمرشحين المقربين من منظمة التحرير.
* حزيران/يونيو: دخول كثيف لقوات الجيش السوري إلى لبنان.
* 12 آب/أغسطس: سقوط مخيم تل الزعتر الفلسطيني في لبنان بعد حصار دام 57 يوما.
* 6 أيلول/سبتمبر: قبول منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها عضوا أصيلا كامل الصلاحية في الجامعة العربية (*).

1977

* 12ـ20 آذار/مارس: انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر في القاهرة. قبول فكرة اقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين.
* 3ـ4 أيار/مايو: أول لقاء رسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الاسرائيلي في براغ.
* 17 أيار/مايو: اليمين يربح، لأول مرة، الانتخابات في اسرائيل. مناحيم بيغن صار رئيسا للوزراء.
* 29 حزيران/يونيو: القمة الأوروبية في لندن تعترف «بضرورة وجود وطن للشعب الفلسطيني» .
* 19ـ21 تشرين الثاني/نوفمبر: زيارة الرئيس المصري أنور السادات (*) إلى القدس.
* 1ـ15 تشرين الثاني/نوفمبر: انشاء «جبهة الصمود والتصدي» في طرابلس الغرب وهي تضم كل من ليبيا (*) والجزائر وسوريا واليمن الجنوبية وجبهة التحرير الفلسطينية.

1978

* 14 آذار/مارس: اسرائيل تجتاح جنوب لبنان.

* 17 أيلول/سبتمبر: توقيع اتفاقيات كمب ديفيد (*) بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة (راجع الملحق).
* 5 تشرين الثاني/نوفمبر: انتهاء القمة العربية التي عقدت في بغداد والتي أدانت اتفاقيات كمب ديفيد.

1979

* أول شباط/فبراير: عودة الامام الخميني إلى طهران.
* 26 آذار/مارس: توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في واشنطن.
* 6 تموز/يوليو: لقاء بين عرفات والمستشار الألماني برندت والمستشار النمساوي كرايسكي في فيينا.

1980

* 2 حزيران/يونيو: اعتداء على ثلاثة رؤساء بلديات فلسطينيين: رئيس بلدية نابلس ورئيس بلدية رام اللـه اصيبا بجروح بليغة.
* 30 تموز/يوليو: البرلمان الاسرائيلي أقر قانونا أساسيا يعلن القدس «عاصمة موحدة» لاسرائيل.

1981

* حزيران/يونيو: هجوم اسرائيلي على المفاعل النووي أوسيراك في تموز، في العراق.
* تموز/يوليو: حرب اسرائيلية ـ فلسطينية على الحدود اللبنانية. قصف جوي لبيروت.
* 7 آب/أغسطس: خطة سلام اقترحها الأمير فهد، ولي العهد السعودي.
* 6 تشرين الأول/أوكتوبر: اغتيال الرئيس أنور السادات.
* 14 كانون الأول/ ديسمبر: اسرائيل تضم الجولان غداة اعلان «حالة الحرب» في بولونيا.

1982

* آذار/مارس ـ نيسان/أفريل: انتفاضة فلسطينية في الأراضي المحتلة. اقالة رؤساء البلديات المنتخبين.
* 25 نيسان/أفريل: انجاز الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

* 6 حزيران/يونيو: بدء العدوان الاسرائيلي على لبنان. حصار بيروت يبدأ بعد عدة أيام.
* 21 آب/أغسطس: منظمة التحرير الفلسطينية تبدأ اخلاء بيروت بحماية القوة المتعددة الجنسيات.
* أول أيلول/سبتمبر: خطة الرئيس الأميركي ريغن «للسلام».
* 9 أيلول/سبتمبر: تبني القرار النهائي للقمة العربية في فاس (راجع الملاحق).
* 14 ـ 18 أيلول/سبتمبر: اغتيال رئيس الجمهورية اللبنانية الجديد بشير الجميل. دخول الجيش الاسرائيلي إلى المنطقة الغربية من بيروت. مجازر صبرا وشاتيلا.
* 20 أيلول/سبتمبر: اقتراح الملك حسين الأردني، اقامة «كونفدرالية أردنية ـ فلسطينية» .
* 21 أيلول/سبتمبر: انتخاب أمين الجميل رئيسا للجمهورية.

1983

* كانون الأول/ديسمبر: لقاء بين عرفات ونصيري السلام الاسرائيليين افنيري وبيليد في تونس.
* نيسان/أفريل: فشل المفاوضات بين عرفات والملك حسين.
* 10 نيسان/أفريل: اغتيال الفلسطيني عصام السرطاوي في مؤتمر الاشتراكية الدولية المنعقد في البرتغال.
* 17 أيار/مايو: اتفاق سلام لبناني ـ اسرائيلي.
* 25 أيار/مايو: بداية الانقسام داخل فتح.
* آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر: انبعاث الحرب الأهلية في لبنان؛ الدروز (*) يسيطرون على الشوف.
* تشرين الثاني/نوفمبر: بدء حصار طرابلس من قبل السوريين والفلسطينيين المعادين لعرفات.
* تشرين الثاني/نوفمبر: تبادل ستة أسرى اسرائيليين مقابل ما يقارب 1500 أسير فلسطيني معتقلين في السجون الاسرائيلية.
* 20 كانون الأول/ديسمبر: غادر ياسر عرفات و400 من أنصاره، طرابلس على بواخر يونانية وبحماية فرنسية.

1984

* شباط/فبراير: تأزم وضع أمين الجميل. استقالة حكومة شفيق الوزان. احتلال ميليشيات أمل لبيروت الغربية. مقاتلو الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة وليد جنبلاط يحاصرون الجبل.

* 5 آذار/مارس: الغاء أمين الجميل لاتفاقية 17 أيار/مايو اللبنانية ـ الاسرائيلية.

* أول نيسان/أفريل: مغادرة جنود القوة المتعددة الجنسية لبنان.

* 16 أيار/مايو: تشكيل حكومة اتحاد وطني في بيروت.

* 23 تموز/يوليو: انتخابات تشريعية في اسرائيل. الحزبان الكبيران يشكلان، بعد أسابيع من المفاوضات، حكومة «وحدة وطنية».

1985

* كانون الثاني/يناير: عملية نقل اليهود الأثيوبيين، الفلاشة ، إلى اسرائيل.

* 15 كانون الثاني/يناير: اعلان انسحاب القوات الاسرائيلية «على مراحل» من لبنان.

*11 شباط/فبراير: إصدار الملك حسين وياسر عرفات بيان مشترك سمي "الاتفاق الأردني-الفلسطيني".

* الربيع: مجازر جديدة في صبرا وشاتيلا والمخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان. على أيدي ميليشيا أمل الشيعية (*) هذه المرة.

* حزيران/يونيو: انجاز الانسحاب الاسرائيلي من لبنان باستثناء الشريط الحدودي في الجنوب الواقع تحت سيطرة جيش لبنان الجنوبي.

* أول تشرين الأول/أوكتوبر: غارة جوية اسرائيلية على مركز القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس (70 قتيلا).

1986

* 15 نيسان/أفريل: غارة أميركية على طرابلس وبنغازي، يتبعها عقوبات أوروبية ضد ليبيا المتهمة من قبل واشنطن بتنظيم الارهاب (*) المعادي للغرب.

* 29 أيار/مايو: بداية حرب جديدة «حرب المخيمات» في لبنان خاضتها ميليشا أمل الشيعية ضد الفلسطينيين «الموالين» لمنظمة التحرير.

* 5 تشرين الأول/أوكتوبر: الصاندي تايمز تنشر اعترافات المهندس الذري الاسرائيلي

عن تصنيع الدولة اليهودية بين 100 و200 قنبلة ذرية. تم اختطافه وأعادته إلى اسرائيل حيث حكم عليه، في العام 1988، بالسجن 18 سنة.

1987

* 4 آذار/مارس: اعترف رونالد ريغن بأن التسليم السري للأسلحة إلى إيران (*) كان «خطأ» ووعد بأنه سيتعاون بشكل أفضل مع الكونغرس. أنها بداية فضيحة «إيران غيت».

* 20 ـ 26 نيسان/أفريل: اعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية (فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني)، في الاجتماع الثامن عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في الجزائر.

* 13 تموز/يوليو: سقوط اربعماية وقتيلين في المواجهات بين الحجاج الإيرانيين والشرطة السعودية في مكة.

* كانون الأول/ديسمبر: انطلاقة الانتفاضة الأولى (*) في غزة، ثم في الضفة الغربية.

1988

* 16 نيسان/أفريل: اغتيال أبو جهاد، الشخص الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، في تونس، من قبل مجموعة كومندوس اسرائيلية.

* 4 أيار/مايو: تحرير كل من مارسيل كارتون ومارسيل فونتين وجان ـ بول كوفمن. كل الرهائن الفرنسيين حرروا باستثناء ميشال سورا الذي مات في سجون الأصوليين الشيعة في بيروت.

* 13 تموز/يوليو: أعلن ملك الأردن، حسين، في التلفزيون قطع «علاقات بلاده الشرعية والادارية» مع الضفة الغربية التي ضمها جده عبدالـلـه في العام 1950 وتحتلها اسرائيل منذ عام 1967.

* آب/أغسطس: وقف اطلاق نار بين العراق وإيران بعد حرب دامت 8 سنوات.

* 12 ـ 15 تشرين الثاني/نوفمبر: الدولة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر: أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية الدولة الفلسطينية واعترافها بالقرارات 181 و242 و338 وأكدت ادانتها للارهاب (*). (راجع الملحق).

* 15 كانون الأول/ديسمبر: وافقت الولايات المتحدة على فتح «حوار جدي» مع منظمة التحرير الفلسطينية.

1989

* 14 آذار/مارس: أعلن الجنرال عون، في لبنان، «حرب التحرير ضد سوريا».
* 2 ـ 4 أيار/مايو: ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، زار باريس وأعلن منها أن الميثاق الوطني الفلسطيني قد عفا عليه الزمن.
* أول حزيران/يونيو: وفاة الخميني.
* 30 حزيران/يونيو: في السودان (*)، انقلاب عسكري قام به الجنرال عمر حسن البشير، حليف الاسلاميين.
* 1 ـ 24 تشرين الأول/أوكتوبر: اجتماع النواب اللبنانيين في الطائف (*) في العربية السعودية يتوصل إلى اقرار وثيقة «تفاهم وطني» تطرح اصلاحات دستورية.

1990

* كانون الثاني/يناير: هجرة يهود الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل تشهد تسارعا مفاجئا. بلغ العدد الاجمالي لهذه السنة حوالى200 000 مهاجر.
* أول نيسان/أفريل: أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في خطاب امام القيادة العليا للقوات المسلحة: «إننا نملك السلاح الكيميائي الثنائي العنصر» وهدد قائلا: «سنعمل بحيث تلتهم النيران نصف اسرائيل اذا ما حاولت القيام بأي شيء ضد العراق».
* 15 نيسان/أفريل: الرحلة الأولى لشركة ايروفلوت من أصل تسع وعشرين رحلة مخصصة لنقل مليون نسخة من القرآن الكريم قدمها ملك المملكة العربية السعودية إلى المسلمين السوفيات.
* 22 أيار/مايو: اعلان جمهورية اليمن، اندماج الجمهوريتين الشمالية والجنوبية، مع صنعاء عاصمة لها.
* 20 حزيران/يونيو: أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الأب تعليق الحوار الأميركي ـ الفلسطيني بعد محاولة انزال كومندوس فلسطيني في اسرائيل.
* 2 آب/أغسطس: غزو العراق لدولة الكويت. مجلس الأمن الدولي يطالب بموجب قراره رقم 660، الذي أقر بأكثرية 14 صوتا وامتناع جمهورية اليمن، «بالانسحاب الفوري وغير المشروط لكل القوات العراقية».
* 8 آب/أغسطس: ما أن أعلن العراق ضم دولة الكويت، حتى نشر الرئيس الأميركي جورج بوش قرار ارسال آلاف الجنود الأميركيين إلى المنطقة. وقد وصل العدد إلى

جندي في العربية السعودية بعد الزيادات المتتالية ـ نفس العدد الذي كان في الفيبتنام. 500.000

* 9 أيلول/سبتمبر: أعلن الرئيسان جورج بوش الأب ومخائيل غورباتشوف: في نهاية القمة الأميركية ـ السوفياتية في هلسنكي: اننا «سوف نتحد ضد العدوان العراقي طالما أن الأزمة مستمرة.. واذا ما فشلت الاجراءات التي اتخذت، فنحن مستعدون لاتخاذ اجراءات اضافية متلائمة مع ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نبرهن دون أي إمكانية للشك أن العدوان لا يمكن أن ينجح ولن ينجح».

* 30 أيلول/سبتمبر: قرر الاتحاد السوفياتي واسرائيل اعادة العلاقات القنصلية بينهما وفتح خط طيران مباشر.

* 8 تشرين الأول/أوكتوبر: مجزرة مساجد القدس (18 قتيلا و150 جريحا).

* 13 تشرين الأول/أوكتوبر: في لبنان، طرد الجيش السوري من القصر الجمهوري الجنرال عون الذي لجأ إلى السفارة الفرنسية.

* 29 تشرين الثاني/نوفمبر: أجاز مجلس الأمن بموجب القرار 678، اللجوء إلى القوة ضد العراق ابتداء من 15 كانون الثاني/يناير 1991.

1991

* 15 كانون الثاني/يناير: اغتيال الشخص الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، أبو أياد، في تونس.

* 17 كانون الثاني/يناير: بدأ القصف الكثيف على العراق وعلى الكويت المحتلة غداة انقضاء مهلة الانذار الذي حدده مجلس الأمن للعراق. رد عراقي باطلاق الدفعة الاولى من صواريخ سكود.

* 24 شباط/فبراير: بدء الهجوم البري على العراق.

* 27 شباط/فبراير: الحكومة العراقية تعلم الأمم المتحدة أنها تقبل بدون أي شرط قرارات الأمم المتحدة الاثني عشر. المعارك الأخيرة تنتهي في ليل 27 ـ 28.

* آذار/مارس: انتفاضات شعبية في العراق، في البدء في الجنوب (الشيعة) ثم في الشمال (الأكراد) (*).

* 30 تشرين الأول/أوكتوبر: افتتاح كل من جورج بوش وميخائيل غورباتشيف مؤتمر مدريد، تلته، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، المفاوضات الثنائية الأولى بين اسرائيل وجيرانها العرب، بمن فيهم الفلسطينيين.

1992

* 24 شباط/فبراير: ربط وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر تقديم ضمانات بنكية لقرض بقيمة 10 مليارات دولار إلى اسرائيل، بايقاف انشاء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.

* 9 آذار/مارس: موت مناحيم بيغن.

الحصيلة الرسمية التي نشرت في بيروت، لخمسة عشر عاما من الحرب الأهلية اللبنانية، تسجل موت 144240 شخصا و17415 مفقودا و197506 جرحى.

* 7 نيسان/أفريل: ياسر عرفات نجا من حادث طائرة في ليبيا.

* 15 نيسان/أفريل: قرر مجلس الأمن الدولي حصارا جويا على ليبيا.

* 23 حزيران/يونيو: فوز اسحق رابين (*) وتحالفه (حزب العمال وحزب ميريتز) في الانتخابات التشريعية الاسرائيلية.

* 16 كانون الأول/ديسمبر: على اثر اختطاف حركة حماس لحارس حدود واغتياله، طردت حكومة رابين إلى جنوب لبنان 415 فلسطينيا مشتبه بتعاطفهم مع الاسلاميين.

1993

* كانون الثاني/يناير: بدأ مفاوضات أوسلو (*) السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والاسرائيليين.

* 9 ـ 10 ايلول/ سبتمبر: اعتراف متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل.

* 13 أيلول/سبتمبر: توقيع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، في البيت الأبيض، بحضور اسحق رابين وياسر عرفات، على اعلان المبادىء حول الحكم الذاتي الفلسطيني. (انظر الملحق)

* 30 كانون الأول/ديسمبر: عقد الفاتيكان ودولة اسرائيل «اتفاقا أساسيا» سيجري على اثره تبادل سفراء في كانون الثاني/يناير 1994.

1994

* 16 كانون الثاني/يناير: إطلاق القمة الأميركية السورية المفاوضات بين اسرائيل وسوريا على قاعدة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان.

* 25 شباط/فبراير: مجزرة في المسجد الإبراهيمي في الخليل المستوطن باروح غولدشتاين يردى برصاصه 29 فلسطينيا.

* 29 شباط/فبراير: اتفاق باريس بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول المسائل الاقتصادية.

* أيار/مايو- تموز/يوليو: حرب اهلية في اليمن.

* 4 أيار/مايو: اتفاق القاهرة بين اسحق رابين وياسر عرفات على كيفية تطبيق اعلان المبادىء الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

* أول تموز/يوليو: عودة ياسر عرفات إلى غزة.

* 26 تشرين الأول/أوكتوبر: توقيع معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن.

1995

* 24 تموز/يوليو: حصار شامل للأراضي الفلسطينية بعد عملية الأمس، التي تبنتها حماس، ضد حافلة ركاب في القدس.

* 28 أيلول/سبتمبر: اتفاق على توسيع الحكم الذاتي، مسمى أوسلو (*) اثنان.

* 4 تشرين الثاني/نوفمبر: اغتيال اسحق رابين من قبل إيغال عامير الطالب اليميني المتطرف. حل مكانه شيمون بيريز.

* 13 تشرين الثاني/نوفمبر: هجوم في الرياض على موقع للحرس الوطني. سقوط 5 جنود اميركيين.

* تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر: اسرائيل تنهي انسحابها من المدن الفلسطينية ـ ما عدا الخليل.

* 24 كانون الأول/ديسمبر: في تركيا، نجم الدين اربكان، زعيم الحزب الاسلامي رفاه، يفوز بفارق كبير في الانتخابات التشريعية.

1996

* 20 كانون الثاني/يناير: انتخاب ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية، وأنصاره يفوزون بثلثي مقاعد مجلس الحكم الذاتي البالغ 80 عضوا.

* آذار/مارس: سلسلة هجمات دموية في القدس وتل أبيب واشكلون نفذتها حركة حماس، انتقاما لاغتيال يحيي عياش من قبل الأجهزة السرية الاسرائيلية، في 5 كانون الثاني/يناير.
* نيسان/أفريل: شيمون بيريز يعطي ضوءا أخضر للجيش الاسرائيلي للقيام بعملية «عناقيد الغضب» ضد لبنان على أثر اطلاق صواريخ من قبل حزب اللـه ضد شمال اسرائيل، في 18 الجاري سقط 98 قتيلا مدنيا لجأوا إلى معسكر الأمم المتحدة في قانا، جنوب لبنان، بفعل القصف الإسرائيلي. وفي 27 منه صدر قرار وقف النار.
* 24 نيسان/أفريل: اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه للمرة الأولى في فلسطين، في غزة، قرارا بالغاء كل بنود الميثاق التي تمس بحق دولة اسرائيل في الوجود.
* 26 نيسان/أفريل: مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات (*) على السودان بتهمة دعم الارهاب.
* أيار/مايو: اتفاق على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 986 المتخذ عام 1995 والمسمى «النفط مقابل الغذاء».
* 29 أيار/مايو: فاز بنيامين نتنياهو وتحالفه ـ الذي يضم اليمين واليمين المتطرف والدينيين ـ بالانتخابات الاسرائيلية.
* 25 حزيران/يونيو: انفجار شاحنة مفخخة في الخبر، بالقرب من القاعدة العسكرية الضخمة في الظهران، في العربية، السعودية. مقتل 19 جنديا أميركيا.
* 5 آب/أغسطس: الرئيس الأميركي بيل كلنتون يوقع القانون الذي ينص على عقوبات ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في القطاع النفطي في إيران وفي ليبيا.
* أيلول/سبتمبر: اقتتال في كردستان العراق. تدخل الجيش العراقي ـ قصف اميركي.
* 27 ـ 29 أيلول/سبتمبر: فتح نفق تحت المسجد الأقصى، من قبل البلدية اليهودية في القدس ، يؤدي إلى أخطر وأوسع أعمال عنف تشهدها الأراضي المحتلة منذ نهاية الانتفاضة (76 قتيلا).

1997

* 15 كانون الثاني/يناير: بروتوكول اتفاق على اعادة الانتشار الاسرائيلي في الخليل وعلى نقل بعض الصلاحيات للسلطة الفلسطينية.
* 25 شباط/فبراير: الحكومة الاسرائيلية تعلن عن قرارها بناء مستوطنة يهودية على تلة هار هوما في الجزء العربي المحتل من القدس.

1998

* 23 تشرين الأول/أوكتوبر: توقيع اتفاق واي ريفر الذي تستعيد بموجبه السلطة الفلسطينية، خلال ثلاثة أشهر، 13% اضافية من أراضي الضفة.

1999

* 7 شباط/فبراير: موت الملك الأردني حسين، وحلول ابنه مكانه باسم عبدالـلـه الثاني.

* 25 آذار/مارس: أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (*) في اجتماعهم في برلين على «حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير، بما في ذلك احتمال قيام دولة لهم».

* 4 أيار/مايو: نهاية مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني المشار اليه في اعلان المبادىء في 13 أيلول/سبتمبر 1993. المجلس المركزي الفلسطيني يوافق على تأجيل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

* 17 أيار/مايو: انتصار العمالي ايهود باراك في اسرائيل.

* 15 ـ 16 كانون الأول/ديسمبر: استئناف المحادثات الاسرائيلية ـ السورية في واشنطن المتوقفة منذ 1996.

2000

* 26 آذار/مارس: فشل القمة بين الرئيس الأميركي كلينتون ونظيره السوري حافظ الأسد في جنيف يقطع الامل بالتوصل إلى سلام بين اسرائيل وسوريا.

* أيار/مايو: انسحاب مفاجىء للجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان على أثر هجوم لحزب الـلـه وانهيار جيش لبنان الجنوبي.

* 10 حزيران/يونيو: موت الرئيس السوري حافظ الأسد وحلول ابنه بشار مكانه.

* 11 ـ 24 تموز/يوليو: مفاوضات كمب ديفيد (*) بين الرئيس الأميركي كلنتون وايهود باراك وياسر عرفات.

* 28 أيلول/سبتمبر: ذهاب آرييل شارون (*)، زعيم اليمين الاسرائيلي، إلى حرم المسجد الأقصى في القدس. بدء الانتفاضة الثانية (*) في اليوم التالي.

* 21 كانون الأول/ديسمبر: بيل كلينتون يقدم «تصوراته» واستئناف المفاوضات.

2001

* 21 ـ 27 كانون الثاني/يناير: المحادثات الاسرائيلية المصرية في طابا، في مصر، تفسح المجال للقرب من اتفاق.

* 6 شباط/فبراير: انتخاب آرييل شارون رئيسا لوزراء اسرائيل.

* 11 آذار/مارس: الجيش الاسرائيلي يفرض حصارا شاملا على رام الـلـه باقفال كل معابرها بحواجز ثابتة.

* 28 آذار/مارس: اسرائيل تشن، مساء هذا اليوم، غارات بالطوافات على غزة والضفة الغربية كرد على التفجيرات الأخيرة المنفذة في اسرائيل.

انتهاء اعمال أول قمة عربية عادية تعقد بعد حرب الخليج في عمان.

* 19 أيار/مايو: ممثلو بلدان الجامعة العربية يطلبون من مجمل الحكومات العربية قطع أي صلة سياسية بأسرائيل ما لم تضع هذه الأخيرة حدا لأعمالها العسكرية ضد الفلسطينيين.

* 21 أيار/مايو: لجنة ميتشل توصي بتجميد توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وباعتقال الارهابيين الفلسطينيين من أجل وضع حد لثمانية أشهر من العنف.

* نهاية أيار/مايو: قدم 23 مدعيا (من بينهم 22 ناجيا من مجازر صبرا وشاتيلا) شكوى جماعية إلى محكمة في بروكسل ضد آرييل شارون بتهمة الاعتداء على حقوق الانسان وارتكاب جرائم حرب.

* أول حزيران/يونيو: هجوم ضد ملهى «دولفيناريوم» في تل أبيب يسفر عن مقتل 21 شابا اسرائيليا.

* 10 آب/أغسطس: قامت القوات الخاصة الإسرائيلية، غداة تفجير جديد في القدس (17 قتيلا و90 جريحا) باحتلال مكاتب السلطة الفلسطينية في بيت الشرق وفي 9 أماكن في القدس الشرقية.

* 27 آب/أغسطس: اغتيال أبو علي مصطفى، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على يد الجيش الاسرائيلي، في رام الـلـه.

* 11 أيلول/سبتمبر: هجوم على البرجين التوأمين في المركز التجاري العالمي في نيويورك و على البنتاغون في واشنطن. في اليوم التالي، أكد مجلس الأمن الدولي، في قراره رقم 1368، بـ «الحق المشروع الطبيعي للدفاع عن النفس، فرديا كان أم جماعيا عملا

بالميثاق» وأضاف القرار: «يدعو مجلس الأمن كل الدول للعمل سوية لكي تتم إحالة منفذي ومنظمي هذه الهجومات الارهابية ومن هم وراءهم إلى العدالة ويحذر من يساعد ويدعم ويأوي المنفذين والمنظمين والموصين بالمحاسبة».

* 2 تشرين الأول/أوكتوبر: جورج بوش يعلن: «إن فكرة دولة فلسطينية شكلت دائما جزءا من رؤيتنا، ما أن يتم احترام حق دولة اسرائيل بالوجود».

* 7 تشرين الأول/أوكتوبر: بدء العمليات العسكرية الانجلو ـ اميركية في افغانستان.

* 17 تشرين الأول/أوكتوبر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تغتال، في القدس، وزير السياحة الاسرائيلي، رحافعام زيفي.

* 23 تشرين الثاني/نوفمبر: اغتيال محمود أبو هنود بالقرب من نابلس، وهو أحد القادة العسكريين الرئيسيين في حركة حماس التي ردت، في 1 و2 ديسمبر، بثلاث عمليات انتحارية في القدس الغربية وحيفا. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت اسرائيل بمحاصرة المقر العام لياسر عرفات في رام اللـه.

* 26 كانون الأول/ديسمبر: انتخاب «الصقر» بنيامين بن اليعازر، وزير الدفاع في حكومة آرييل شارون، رئيسا لحزب العمال.

2002

* 3 كانون الثاني/يناير: الجيش الاسرائيلي يعلن عن اعتراضه الباخرة كارين آ. في البحر الأحمر، وهي محملة، حسب مزاعم الاسرائيليين، بـ 50 طنا من الأسلحة، لحساب السلطة الفلسطينية.

* 18 شباط/فبراير: اقترحت العربية السعودية للمرة الأولى تطبيع علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل في حال انسحابها بشكل شامل من الأراضي المحتلة.

* 28 شباط/فبراير 20 آذار/مارس: أطلق الجيش الاسرائيلي عملية «رحلة بهية» في مخيمات اللاجئين في بلاطة، بالقرب من نابلس وجنين (*) (الضفة الغربية)؛ ومقتل 21 فلسطينيا وجنديين اسرائيليين.

* 13 آذار/مارس: تبنى مجلس الأمن ـ 14 صوتا مع امتناع واحد، سوريا ـ القرار 1397 الذي يذكر للمرة الأولى احتمال قيام «دولتين: اسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها وآمنة».

* 27 آذار/مارس: وافقت القمة العربية المجتمعة في بيروت على خطة الأمير

السعودي عبدالـلـه للسلام، التي توفر لاسرائيل تطبيعا شاملا لعلاقاتها مع العالم العربي (*) مقابل انسحاب شامل من الأراضي المحتلة عام 1967. مساء اليوم نفسه، حصلت عملية انتحارية في فندق في ناتانيا، في اسرائيل، أودت بحياة 29 شخصا. في اليوم التالي، أطلق الجيش الاسرائيلي عملية «السور»: اعادة احتلال الضفة الغربية كلها.

* 30 آذار/مارس: مجلس الأمن يطلب من اسرائيل الانسحاب من رام الـلـه، بموجب القرار 1402.

* 3 نيسان/أفريل: الجيش الاسرائيلي يقتحم مخيم جنين (*). ثم ينسحب في 24، مخلفا وراءه 52 قتيلا فلسطينيا و23 اسرائيليا.

* 2 أيار/مايو: خرج ياسر عرفات من مقره في رام الـلـه بعد حصار اسرائيلي دام أكثر من شهر.

* 10 أيار/مايو: نهاية حصار كنيسة المولد في بيت لحم مع خروج 123 فلسطينيا كانوا محصنين فيها منذ 39 يوما.

* 19 حزيران/يونيو: بدء العملية الاسرائيلية «الطريق الحازم» في الأراضي الفلسطينية. على أثر هجوم انتحاري قتل فيه 19 اسرائيليا إضافة إلى الفلسطيني الذي قام بالهجوم. دعا 55 شخصية فلسطينية، في عريضة نشرت في جريدة القدس اليومية، إلى ايقاف العمليات ضد المدنيين في اسرائيل.

* 24 حزيران/يونيو: جورج بوش يشترط، لقيام دولة فلسطينية، «قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة» ويطالب بـ «اصلاحات حقيقية تستوجب قيام مؤسسات سياسية واقتصادية جديدة كليا، قائمة على الديموقراطية واقتصاد السوق وعلى العمل ضد الارهاب».

* 19 آب/أغسطس: عقد بين السلطة الفلسطينية واسرائيل اتفاق، سمي «غزة أولا»، ينص على وقف التفجيرات، مقابل انسحاب جزئي اسرائيلي من المناطق التي كانت تتمتع باستقلال ذاتي واعيد احتلالها، بدءا بغزة وبيت لحم. لم يطبق هذا الاتفاق بتاتا.

* 8 تشرين الثاني/نوفمبر: مجلس الأمن يصدر بالاجماع القرار 1441، الذي يأمر بغداد بتدمير كل برامج أسلحة الدمار الشامل (*) تحت طائلة اللجوء إلى القوة. عودة المفتشين عن الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، إلى العراق.

2003

* كانون الثاني/يناير: عدد القتلى الذين سقطوا منذ بدء الانتفاضة الثانية يربو على 2000 في الجانب الفلسطيني وعلى 700 في الجانب الاسرائيلي.

* 28 كانون الثاني/يناير: فوز آرييل شارون في الانتخابات العامة في اسرائيل.

* 10 شباط/فبراير: أصدرت المانيا وفرنسا وروسيا تصدر اعلانا مشتركا يدعو «الى متابعة التفتيش والى تعزيز قدرات المفتشين البشرية والتقنية بكل الوسائل» من أجل توفير «كل الحظوظ لنزع سلاح العراق بشكل سلمي».

* 15 شباط/فبراير: تظاهر حوالى 10 ملايين شخص عبر العالم ضد الحرب على العراق.

* أول آذار/مارس: رفض البرلمان التركي نشر جيوش أميركية على أرضه مع احتمال شن حرب على العراق.

* 5 آذار/مارس: هجوم انتحاري في حيفا وسقوط 15 قتيلا. عملية اسرائيلية ضد مخيم جباليا، شمالي قطاع غزة: 11 قتيلا. في 23، اقتحام مخيم البريج، في الجنوب، يقتل فيه 8 فلسطينيين.

* 7 آذار/مارس: أكد رئيس مفتشي الأمم المتحدة في العراق، أمام مجلس الأمن، أن العراق كان «نشطا» في تعاونه مع المفتشين في الشهر الماضي.

* 8 آذار/مارس: الجيش الاسرائيلي يقتل أحد مسؤولي حماس في غارة بالطوافات على غزة. في 18، قتل اثنان آخران بالقرب من بيت لحم ونابلس.

* 17 آذار/مارس: وجه جورج دبليو بوش انذارا إلى صدام حسين يقول: على الرئيس العراقي وأولاده مغادرة العراق خلال 48 ساعة تحت طائلة تعريض البلاد للحرب.

* 18 آذار/مارس: مجلس العموم يجيز اشتراك 45000 جندي بريطاني في الحرب ضد العراق على الرغم من مواجهات عنيفة وهامة داخل حزب العمال والحكومة.

* 19 آذار/مارس: قبل الشخص الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، أن يحتل منصب رئاسة الوزراء، بناء لطلب الولايات المتحدة.

* 20 آذار/مارس: اطلاق العملية العسكرية الأميركو ـ بريطانية «حرية العراق».

* نيسان/أفريل: غارات جوية دموية اسرائيلية على غزة. ومقتل مسؤولين في حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

* 8 نيسان/أفريل: احتلال البصرة ثم بغداد في اليوم التالي، وبعدها في 10 كركوك وفي 11 الموصل.

* 22 ـ 23 نيسان/أفريل: الحج في كربلاء يجمع مئات الألوف من الشيعة العراقيين بعد سنوات من القمع في ظل حكم صدام حسين.

* 24 و29 نيسان/أفريل: الوية شهداء الأقصى تتبنى هجومين انتحاريين في اسرائيل بعد ساعتين من تكليف أبو مازن.
* أول أيار/مايو: عمليات عسكرية اسرائيلية في قطاع غزة: مقتل 15 فلسطينيا.
* 12 أيار/مايو: هجومات انتحارية ضد ثلاث مجمعات سكنية ذات كثافة سكانية أجنبية، شرقي الرياض: 43 قتيلا.
* 22 أيار/مايو: أقر قرار مجلس الأمن رقم 1483 الرفع الفوري لكل العقوبات الدولية المفروضة منذ 1990 على العراق، باستثناء الحصار على الأسلحة.
* 4 حزيران/يونيو: قمة ثلاثية في العقبة، الأردن، محمود عباس يؤكد ادانته للارهاب ويلتزم وضع حد «للانتفاضة المسلحة».
* 5 ـ 13 حزيران/يونيو: اسرائيل تغتال عدة نشطاء في حماس، لكنها تخطىء الشخص الثاني، عبد العزيز الرنتيسي. ترد الحركة بهجوم انتحاري في القدس الغربية: 17 قتيلا، الطوافات الاسرائيلية تقتل أكثر من 40 شخصا في قطاع غزة.
* 22 تموز/يوليو: مقتل ولدي صدام حسين: عدي وقصي.
* 14 آب/أغسطس: قرار الأمم المتحدة رقم 1500، ينشىء، لفترة أولى من 12 شهرا، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة في العراق.
* 19 آب/أغسطس: هجوم ضد المقر العام للأمم المتحدة في العراق أدى إلى موت مبعوثها الخاص سيرجيو فييرا دي مللو، المفوض السامي لحقوق الانسان.
* 19 آب/أغسطس: هجوم انتحاري في القدس الغربية تبناه الاسلاميون: 18 قتيلا، اسرائيل تعيد محاصرة المدن والأراضي المحتلة بشكل دقيق.
* 29 آب/أغسطس: موت آية اللـه محمد الحكيم زعيم الطائفة الشيعية العراقية، في هجوم في النجف (100 قتيل).
* أول أيلول/سبتمبر: تشكيل أول حكومة عراقية، يفترض أن تستمر حتى الانتخابات الأولى المتوقعة في العام 2004.
* 6 أيلول/سبتمبر: استقالة محمود عباس الذي خلفه رئيس البرلمان الفلسطيني أحمد قريع الملقب أبو علاء.
* 9 أيلول/سبتمبر: هجومات انتحارية تقوم بها حماس في تل أبيب والقدس الغربية: 15 قتيلا وفي العاشر منه ردت اسرائيل في غزة وجنين وطولكرم. في 11 أيلول/سبتمبر، أقرت الحكومة الأمنية الاسرائيلية «مبدأ» طرد ياسر عرفات بصفته العقبة الرئيسية أمام السلام.

* أول تشرين الأول/أوكتوبر: وافقت الحكومة الاسرائيلية على بناء 290 كلم، تضاف إلى المئة وأربعين كلم التي انجزت من الجدار.
* 4 تشرين الأول/أوكتوبر: هجوم انتحاري للجهاد الاسلامي في حيفا: 19 قتيلا. في اليوم التالي، ردت اسرائيل بقصف مخيم تدريب للجهاد في سوريا.
* 12 تشرين الأول/أوكتوبر: إعلان مشروع الاتفاق المسمى ميثاق «جنيف» الذي يحظى بتأييد خمسين شخصية فكرية وسياسية اسرائيلية وفلسطينية. تم التوقيع عليه في جنيف في أول كانون الأول/ديسمبر.
* 9 تشرني الثاني/نوفمبر: هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في الرياض في العربية السعودية: 17 قتيلا.
* 11 تشرين الثاني/نوفمبر: أقر الكونغرس الأميركي قانون محاسبة سوريا.
* 13 كانون الأول/ديسمبر: القاء القبض على صدام حسين بالقرب من مسقط رأسه، تكريت.

2004

* 14 كانون الثاني/يناير: هجوم على نهائي طريق ايريتز: مقتل 5 اسرائيليين بينهم 4 جنود. لقد تزايدت، طيلة شهرين العمليات الانتحارية والهجمات الاسرائيلية. فمنذ أيلول/سبتمبر 2000، قتل 3789 شخصا بينهم 2835 فلسطينيا و886 اسرائيليا.
* أول شباط/فبراير: هجوم انتحاري مزدوج في اربيل، في كردستان العراق: 109 قتلى. أصبح شهر شباط/فبراير الذي سقط فيه 205 قتلى الشهر الأكثر دموية منذ سقوط صدام حسين.
* 2 شباط/فبراير: آرييل شارون يعلن عن نيته تفكيك المستوطنات اليهودية المنشأة في قطاع غزة.
* 2 آذار/مارس: سلسلة هجمات انتحارية في الأمكنة المقدسة للمسلمين الشيعة في بغداد وكربلاء، في فترة الحداد في عاشوراء، أكثر الأعياد الشيعية قداسة: أكثر من 170 قتيلا و500 جريح. في 21 آذار/مارس، قتل 4 مدنيين اميركيين في مدينة فلوجة السنية. جرى تشويه جثتين منها وعرضهما في المدينة.
* 22 آذار/مارس: اسرائيل تغتال الشيخ أحمد ياسين، المؤسس والزعيم الروحي لحركة حماس. خلفه، عبد العزيز الرنتيسي الذي جرى اغتياله في 17 نيسان/أفريل.

* 4 نيسان/أفريل: صدامات بين ميليشيا الامام الشيعي المتطرف مقتدى الصدر، المسماة جيش المهدي، وقوات التحالف. في اليوم التالي، اطلقت قوات التحالف عملية «الحزم اليقظ» ضد قوات الأنصار السنية، المحاصرة في فلوجة. في خلال أسبوع واحد، قتل أكثر من 600 عراقي. في 29 نيسان/أفريل، توصلت المفاوضات بين المتمردين الستة والتحالف إلى رفع الحصار عن المدينة. وقد تضاعفت عمليات اختطاف المدنيين الأجانب.

* أيار/مايو: بعد أن نشرت المحطة الأميركية سي. بي. آس (CBS) صور الأسرى العراقيين الذين جرى تعذيبهم من قبل الجنود الأميركيين في سجن أبو غريب، بالقرب من بغداد، بين شهري تشرين الأول/أوكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2003، قدم وزير الدفاع دونالد رمسفيلد، في 7 أيار/مايو، «اعتذاره العميق»، لكنه رفض تقديم استقالته، كما طلبت منه المعارضة الديموقراطية وقسما من الصحافة الأميركية.

* أيار/مايو ـ حزيران/يونيو: القاعدة تتبنى سلسلة الاعتداءات ضد الرعايا الأجانب العاملين في العربية السعودية.

* 2 أيار/مايو: الاستفتاء الذي جرى في حزب الليكود رفض خطة الانسحاب الوحيد الجانب من قطاع غزة وفي 15 منه تظاهرا أكثر من مئة ألف شخص في تل أبيب دعما للانسحاب.

* 17 أيار/مايو: مقتل عز الدين سليم، رئيس الحكومة العراقية بالانابة، في عملية انتحارية بواسطة سيارة مفخخة في بغداد.

* 19 أيار/مايو: مجلس الأمن الدولي يتخذ القرار 1544، الذي أدان العملية التي قامت بها اسرائيل في رفح والتي أدت إلى مقتل 10 فلسطينيين على الأقل والى تدمير عدة منازل.

* 6 حزيران/يونيو: حكمت محكمة اسرائيلية على مروان البرغوتي، زعيم فتح في الضفة الغربية، بالسجن مدى الحياة 5 مرات بتهمة تورطه المزعوم بأربع اعتداءات ضد الاسرائيليين أدت إلى سقوط خمسة قتلى.

* 6 حزيران/يونيو: موافقة الحكومة الاسرائيلية على الخطة الجديدة للانسحاب الوحيد الجانب من غزة.

* 8 حزيران/يونيو: أصدر أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أول دستور للبلاد، أقر في 29 نيسان/أفريل 2003، باستفتاء شعبي عام. وهو ينص على فصل السلطات كما على حرية المعتقد.

* 28 حزيران/يونيو: نقل بول بريمر الحاكم الاداري العراقي، رسميا، في مناخ من العنف الشديد، السلطة إلى الحكومة المؤقتة العراقية، بقيادة أياد علاوي.
* 4 ـ 5 تموز/يوليو: صدامات دموية في اليمن بين الجيش وأنصار حسين بدر الدين الحوثي، المتحصن في منطقة جبلية مع عدة آلاف من أنصاره المسلحين.
* 7 تموز/يوليو: بدء تطبيق قانون الأمن القومي في العراق، الذي يمنح رئيس الوزراء أياد علاوي سلطات استثنائية لمكافحة المتمردين.
* 9 تموز/يوليو: اعتبرت محكمة العدل الدولية في لاهاي أن «بناء اسرائيل، بوصفها دولة محتلة، للجدار في أرض فلسطينية محتلة، وتحديدا داخل وحول القدس ـ الشرقية، أمرا يتعارض مع القانون الدولي».
* 5 ـ 30 آب/أغسطس: انتفاضة شيعية في مدينة النجف المقدسة. وهجوم لللقوات العراقية، مدعومة من التحالف، ضد ميليشيا جيش المهدي. في 27 منه، أعلن مقتضى الصدر وقف القتال بناء على طلب آية الـلـه السيستاني ويخلي المدينة المدمرة.
* 31 آب/أغسطس: عملية انتحارية مزدوجة لحماس في بيرشيبا: 16 قتيلا. في 7 أيلول/سبتمبر، قصف الجيش الاسرائيلي معسكر تدريب اسلامي في قطاع غزة: 15 قتيلا.
* 2 أيلول/سبتمبر: أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1559 الذي يوصي باجراء انتخابات رئاسية في لبنان «دون تدخل أجنبي» ويطالب بانسحاب «كل القوات الأجنبية» . في اليوم التالي، اقر النواب اللبنانيون تعديلا دستوريا يسمح للرئيس اميل لحود أن يمدد ولايته مدة ثلاث سنوات.
* 22 أيلول/سبتمبر: عملية انتحارية لألوية شهداء الأقصى في القدس: قتل 5 من حراس الحدود الاسرائيليين.
* 28 أيلول/سبتمبر: بدء العملية الاسرائيلية «أيام العقاب» التي اسفرت عن مقتل 127 شخصا خلال اسبوعين.
* 7 تشرين الأول/أوكتوبر: هجمات ضد الاسرائيليين في ثلاث مسابح في سيناء في مصر: 34 ضحية.
* 19 تشرين الأول/أوكتوبر: إيقاف إبرام اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوروبي وسوريا. بسبب أحداث لبنان.
* 26 تشرين الأول/أوكتوبر: صدق البرلمان الاسرائيلي على خطة الانسحاب من قطاع غزة التي تضع نهاية، في العام 2005، لثلاثين سنة من الاستعمار اليهودي لهذه الأرض.

* أول تشرين الثاني/نوفمبر: عملية انتحارية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تل أبيب: 3 قتلى.
* 3 تشرين الثاني/نوفمبر: انتخاب الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بالإجماع، لرئاسة اتحاد الامارات العربية المتحدة خلفا لوالده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي مات في أول تشرين الثاني/نوفمبر.
* 8 تشرين الثاني/نوفمبر: هجوم اميركي ـ عراقي بقوة قوامها 000 12 جندي على مدينة فلوجة السنية بعد ثلاثة أسابيع من القصف.
* 11 تشرين الثاني/نوفمبر: وفاة ياسر عرفات في كلامار في فرنسا. رئيس السلطة التنفيذية منذ 1996 سيدفن في رام الـلـه في الضفة الغربية.
* كانون الأول/ديسمبر: تشديد حرب العصابات السنية مع اقتراب الانتخابات التشريعية في العراق، المقرة في 30 كانون الثاني/يناير 2005. جرى في 21 كانون الأول/ديسمبر تحرير كريستيان شينو وجورج مالبرونو، الرهينتين الفرنسيتين المحتجزتين منذ 20 آب/أغسطس.
* 6 كانون الأول/ديسمبر: هجوم على القنصلية الأميركية في العربية السعودية في جدة، يسفر عن مقتل 5 موظفين غير اميركيين في القنصلية و4 من المهاجمين.
* 12 كانون الأول/ديسمبر: عملية في قطاع غزة: قضى فيها 4 اسرائيليين وفلسطيني مدني واحد. الانتفاضة الثانية والتصدي الدموي لها، أوديا بحياة 573 3فلسطينيا و967 اسرائيليا.
* 14 كانون الأول/ديسمبر: وقعت اسرائيل ومصر أول اتفاق شراكة صناعية وتجارية، بمشاركة أميركية، لإقامة مناطق صناعية عالية الأوصاف بين البلدين، تدخل منتجاتها إلى السوق الأميركية دون تحديد الحصص ودون رسوم جمركية.

2005

* 4 كانون الثاني/يناير: اغتيال حاكم بغداد. اختطاف الصحافية الفرنسية فلورنس أوبينا مع مترجمها في 5 كانون الثاني/يناير. وتم تحريرهما بعد ستة أشهر.
* 9 كانون الثاني/يناير: انتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيسا للسلطة الفلسطينية بـ 62.32 % من الأصوات، متقدما بفارق كبير منافسه الأساسي مصطفى البرغوتي.
* 10 كانون الثاني/يناير: شكل آرييل شارون مع حزب العمال حكومة اتحاد وطني،

مهمتها الأولى أن تطبق قبل نهاية عام 2005، الخطة الوحيدة الجانب لسحب000 8 مستوطن من قطاع غزة.

* 30 كانون الثاني/يناير: انتخابات عامة في العراق. فازت اللائحة الشيعية للتحالف الموحد، المدعومة من آية الـلـه علي السيستاني، بـ 1. 48% من الأصوات. والاتحاد الكردي المؤلف من الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حصل على 25.7% من الأصوات،. لائحة "العراقيون" التي يراسها أياد علاوي حصلت على 8. 13% من الناخبين.

* شباط/فبراير: صوت البرلمان الاسرائيلي على الانسحاب من غزة. وتحدد بدء اخلاء المستوطنات في 20 تموز/يوليو.

* 3 شباط/فبراير: تقرير لجنة التحقيق المستقلة حول برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغداء» في العراق يقر وجود عدد كبير من المخالفات.

* 8 شباط/فبراير: استئناف الحوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين في شرم الشيخ (مصر). آرييل شارون ومحمود عباس يعلنان نهاية أكثر من أربع سنوات من أعمال العنف.

* 10 شباط/فبراير: الجولة الأولى للانتخابات البلدية في العربية السعودية ـ التي لم تدع النساء للمشاركة فيها. سوف تستكمل في آذار/مارس ونيسان/أفريل.

* 14 شباط/فبراير: اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في بيروت، في عملية تفجير سيارة مفخخة أدت إلى وقوع 18 ضحية و220 جريحا. المعارضة اللبنانية والغرب يتهمان سوريا. تواصلت المظاهرات تطالب بالحقيقة حول هذا الاغتيال وباستقالة الحكومة وبفرض انسحاب الجيش السوري بجنوده الـ 14000.

* 24 شباط/فبراير: استلمت الحكومة الفلسطينية برئاسة أحمد قريع مهامها رسميا.

* شباط/فبراير ـ آذار/مارس: ضاعفت الميليشيات السنية الهجمات في العراق، مسببة مقتل 450 شخصا خلال شهرين.

* أول آذار/مارس: مؤتمر دولي في لندن حول الاصلاحات الفلسطينية. محمود عباس يلتزم تنفيذ برنامج طموح من الاصلاحات السياسية والقضائية والأمنية والاقتصادية فيما يلتزم المجتمع الدولي بدعمه ماليا. المؤتمر يذكر اسرائيل بالتزاماتها في اطار «خريطة الطريق».

* 5 آذار/مارس: الرئيس السوري بشار الأسد يعلن انسحاب القوات السورية على مرحلتين دون أن يحدد روزنامة لذلك. أول اعادة انتشار تمت نحو سهل البقاع والحدود السورية في 8 آذار/مارس، في اليوم نفسه الذي تظاهر فيه في بيروت، 400000 شخص

بدعوة من حزب اللـه وحركة أمل. في 14 آذار/مارس، في بيروت، جرت تظاهرة مضادة جمعت حوالى مليون شخص.

* 26 نيسان/أفريل: بعد 29 سنة من الوجود العسكري في لبنان، أنجزت سوريا سحبها المتسارع لجنودها الـ000 14 ، تحت ضغط المجتمع الدولي الذي طالب بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1559.

* 12 أيار/مايو: قمة برازيليا. أول قمة جنوب ـ جنوب، بين العرب والأميركيين الجنوبيين.

* 30 أيار/مايو: فاز السيد سعد الحريري، ابن المغدور رفيق الحريري بالجولة الأولى للانتخابات التشريعية في بيروت.

* 31 أيار/مايو: استأنفت اسرائيل وافريقيا الجنوبية تعاونهما الأمني، بعد قطيعة دامت 15 سنة، على أثر سقوط حكم التمييز العنصري.

* 21 حزيران/يونيو: اغتيال الأمين العام الاسبق للحزب الشيوعي اللبناني، القريب من المعارضة المعادية لسوريا، بسيارة مفخخة في بيروت.

* 14 ـ 18 آب/أغسطس: اخلاء المستوطنات بالقوة من قبل الجيش الاسرائيلي.

* 7 أيلول/سبتمبر: أول انتخابات رئاسية في مصر، يشارك فيها عدة أحزاب، ويقدم عشرة أشخاص ترشيحاتهم. الرئيس حسني مبارك يحصل على6. 88 % من الأصوات، لكن المشاركة كانت ضعيفة (33%). المعارضة أبدت اعتراضها على هذه النتيجة في بلد خاضع لـ «حالة الطوارىء».

* 7 أيلول/سبتمبر: اغتيال موسى عرفات، ابن أخ ياسر عرفات والمستشار لدى محمود عباس. هذا الاغتيال، الذي تبنته لجان المقاومة الشعبية، يشير إلى وجود صراعات تزداد عنفا داخل فتح.

* 12 أيلول/سبتمبر: انتهاء عمليات انسحاب الجيش الاسرائيلي وبسط سيطرة السلطة الفلسطينية على المناطق التي كانت مستوطنة في غزة.

* 20 تشرين الأول/أوكتوبر: افتتاح أول جلسة لمحاكمة صدام حسين أمام المحكمة الخاصة العراقية. التهمة تتعلق بمجزرة الدجيل شمال بغداد (مقتل 143 شيعيا) بعد اطلاق النار على موكب الرئيس السابق عام 1982.

* 22 تشرين الأول/أوكتوبر: تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول اغتيال رفيق الحريري يشير إلى مسؤولية قادة سوريين ولبنانيين رفيعين، كما إلى تواطىء سلطات

بيروت، في الهجوم بسيارة مفخخة، أودت بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق و21 شخصا آخرين.

* كانون الأول/ديسمبر: المرحلة الأخيرة من الانتخابات البلدية في فلسطين. فازت حماس على فتح في المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

* 15 كانون الأول/ديسمبر: انتخابات تشريعية في العراق. التحالف العراقي الموحد، الائتلاف الشيعي بقيادة عبد العزيز الحكيم، وحصل على الأكثرية المطلقة.

2006

* أول كانون الثاني/يناير: أعلن الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد: «إن الأوروبيين هم الذين مارسوا التطهير العرقي ضد اليهود في أوروبا بطردهم من كل البلدان الأوروبية. وهكذا اصابوا عصفورين بحجر واحد: أقاموا معسكرا لليهود في وسط الأمم الاسلامية وتخلصوا من اليهود في كل أوروبا». وكان قد أعلن في تشرين الأول/أوكتوبر 2005 خلال مؤتمر عنوانه «العالم بدون صهيونية»: «كما قال الامام (الخميني)، ينبغي أن تزال اسرائيل من الخريطة».

* 4 كانون الثاني/يناير: أصيب رئيس الوزراء الاسرائيلي آرييل شارون بنزيف دماغي ودخل في كوما اصطناعية. وكان قد سبق وأدخل إلى المستشفى بشكل طارىء في 18 كانون الأول/ديسمبر بسبب نوبة خفيفة.

* 10 كانون الثاني/يناير: إيران تعلن رفع الحظر عن عدة مواقع بحث نووي. تصاعد المواجهة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اللذين يهددان باللجوء إلى الأمم المتحدة.

* 15 كانون الثاني/يناير: وفاة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح.

* 25 كانون الثاني/يناير: فازت حماس بالأكثرية المطلقة في الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة.

لائحة المواضيع

Génocide	الإبادة الجماعية
Abou Nidal	أبو نضال
Union européenne	الاتحاد الأوروبي
Partis politiques israeliens	الأحزاب السياسية الاسرائيلية
Frères musulmans	الإخوان المسلمون
Jordanie	الأردن
Terrorisme	الإرهاب
Indépendances	استقلالات (نشوء الكيانات المستقلة)
Colonisation	الاستيطان
Assad (Hafez Al)	الأسد (حافظ)
Israël	إسرائيل
Islam	الإسلام
Armes (ventes d')	الأسلحة (مبيعات)
Armes de destruction massive	أسلحة الدمار الشامل
Islamisme	الأصولية الإسلامية
Minorités	الأقليات
Kurdes	الأكراد

Nations unies (résolutions des)	الأمم المتحدة (قرارات)
Intifada première	الانتفاضة (الاولى)
Intifuda (seconde)	الانتفاضة (الثانية)
0slo (accords d(’	أوسلو (اتفاقيات)
Iran	ايران
Septembre noir	أيلول الأسود
Barghouti (Marwan(	البرغوتي (مروان)
Grande-Bretagne	بريطانيا العظمى
Baas	البعث
Bagdad (pacte de(	بغداد (حلف)
Balfour (declaration(	بلفور (وعد)
Ben Gourion (David(	بن غوريون (ديفيد)
Ben Laden (Oussama(	بن لادن (أسامة)
Commerce extéricur	التجارة الخارجية
Turquie	تركيا
Partage (plan de(	التقسيم (قرار)
Tal AI Zaatar	تل الزعتر
Expulsion	التهجير
Ligue arabe	الجامعة العربية
Peninsule arabique	الجزيرة العربية (شبه)
Jénine	جنين
Golan (plateau de(	الجولان (هضبة)
Habache (George(	حبش (جورج)

Guerre de l948-1949	حرب 1948 -1949
Guerre de 1956	حرب 1956
Guerre de 1967	حرب 1967
Guerre.de 1973	حرب 1973
Guerre de 1982	حرب 1982
Guerre civile libanaise	الحرب الأهلية اللبنانية
Golfe (crise et guerre)	حرب الخليج
Guerre d'Irak	حرب العراق
Guerre Iran-Irak	الحرب الإيرانية ـ العراقية
Hariri (Rafik(	الحريري (رفيق)
Hezbollah	حزب الـلـه
Hussein lbn Talal	حسين بن طلال
Autonomie	الحكم الذاتي
Hamas	حماس
Hawatmeh (Naef)	حواتمة (نايف)
Druze	الدروز
Deir Yassine (massacre dc)	دير ياسين (مجزرة)
Rabin Itzhac	رابين (اسحق)
Russie	روسيا
Sadate (Anouar)	السادات (انور)
Sykes-Picot (accords)	سايكس-بيكو (اتفاقيات)
Sartaoui (Issam)	السرطاوي (عصام)
Saoud (dynastie des Al)	سعود (أسرة آل)

Autorité palestinienne	السلطة الفلسطينية
Empire ottoman	السلطنة العثمانية
Soudan	السودان
Syrie	سوريا
(Sharon (Ariel	شارون (آرييل)
Chiismc	الشيعة
(Sabra et Chatila (massacre de	صبرا وشاتيلا (مجازر)
(Hussein (Saddam	صدام (حسين)
Sionisme	الصهيونية
Cisjordanie	الضفة الغربية
(Taef (accords de	الطائف (اتفاق)
Confessionalisme	الطائفية
(Abbas (Mahmoud	عباس (محمود) أبو مازن
(Nasser (Gamal Abdel	عبدالناصر(جمال)
Irak	العراق
Arabe	العرب
Arabes israéliens	العرب الاسرائيليون
(Arabe (monde	عربي (عالم)
Arabie saoudite	العربية السعودية
(Arafat (Yasser	عرفات (ياسر)
Sanctions	عقوبات
Aliya	عودة الـ(Aliya)
(Retour (droit au	العودة (حق)

لائحة المواضيع

النفط	Pétrole
الهجرات	Immigrations
هرتزل (تيودور)	Herzl (Theodor)
الولايات المتحدة الاميركية	Etats-Unis d’Amérique
اليمن	Yemen
اليهود الشرقيون	Orientaux (Juifs)
اليهودي	Juif
Yichouv ييشوف (ال)	Yichouv

أ

الأرقام المفاتيح

البلاد	المساحة بألوف الكيلومترات المربعة	السكان بملايين الأشخاص (2004)	معدل النمو الوسطي بالنسبة المئوية للناتج الداخلي 2003 ـ 2004	الدخل الوطني العام للشخص الواحد بالدولار 2004	معدل النمو السنوي بالمقارنة مع مؤشر الأسعار والاستهلاك 2002 ـ 2003	نسبة التصدير المئوية من الناتج الداخلي 2002
السعودية	2.240	23.2	2.1	10.430	0.6	41
البحرين	0.7	0.7	4.7[c]	12.410[c]	0.7[x]	81
مصر	1.001	68.7	2.5	1.310	4.5	16
الامارات العربية	84	4.3	-5.4 [c]	21.000	؟	71.2 [a]
العراق	438	25.2	؟	؟	؟	71.2[a]
إيران	1.648	66.9	5.7	2.300	16.5	31
اسرائيل	21	6.8	2.6	17.380	0.7	37
الأردن	89	5.4	4.9	2.140	2.3	46
الكويت	1.8	2.5	7.1[c]	17.970 [c]	1	48
لبنان	10	4.6	5	4.980	؟	14
ليبيا	1.760	5.7	2.4	4.450	[f]3.5	48
عمان	310	2.7	0.1[C]	7.890	-0.4	57
فلسطين	6.2	3.5	- 5.6[C]	1.120	؟	12
قطر	11	0.6	؟	؟	2.3	67.8[a]
السودان	2.506	34.4	3.5	530	[f]63.6	15
سوريا	185	17.8	1.3	1.190	[f]4.6	37
تركيا	775	71.7	7.4	3.750	25.3	30
اليمن	528	19.8	- 0.4	570	10.8	38

a أرقام 2002 ـ 2001، b النسبة المئوية للناتج الوطني عام 1999، d نسبة المؤونة للناتج الداخلي الخام 1999 ـ 2001، آخر أرقام البنك العالمي في f لفترة 1990 ـ 2003، h أرقام 2000

	النسبة المئوية لتوزيع الناتج			معدل التعليم للبالغين (أكثر من 15 سنة) النسبة المئوية 2001	خدمة الدين النسبة المئوية للناتج 2003	الأمل بالحياة عند الولادة 2003	الخصوبة المعدل (عدد الولادات بالنسبة لامرأة) 200 ـ 2005	نسبة النفقات العسكرية المئوية للناتج 2003	ميزانية التربية العسكرية النسبة المئوية للناتج 2003
	الزراعة	الصناعة	الخدمات						
السعودية	5[g]	51[g]	44[g]	77.9	?	71.8	4.1	8.9	7.5[c]
البحرين	1[a]	43[a]	56	88.5	4.4[a]	74.3	2.5	5.6	4.4[c]
مصر	16	32	52	55.6	3.4	69.8	3.3	4	4.8[c]
الامارات العربية	4[a]	51[a]	45[a]	77.3	?	78	2.5	2.1	1.6
العراق	?	?	?	?	?	63[a]	?	?	?
إيران	11	41	48	77.1	1.2	70.4	2.1	2.4	4.9
اسرائيل	?	?	?	95.3	41%[a]	79.7	2.9	9.5	7.5
الأردن	2	25	73	90.9	11.7	71.3	3.5	8.7	4.6[d]
الكويت	0.5[a]	51.5[a]	48[a]	82.9	?	76.9	2.4	9.4	6.5[c]
لبنان	13	19	68	86.5	17.1	72	2.3	2.8	2.7
ليبيا	?	?	?	61.7	?	73.6	3	4.2	2.7[d]
عُمان	2[a]	55[a]	43[a]	74.4	8.6[g]	74.1	3.8	11.6	4.2[d]
فلسطين	6[a]	12[a]	82[a]	90.2	?	72.5	5.6	?	?
قطر	0.5[a]	68[a]	31.5[a]	84.2[a]	?	72.8	3	10	3.4[c]
السودان	39[a]	18[a]	43[a]	59.9	0.2	56.4	4.4	2.7	3.7[c]
سوريا	25	28	47	82.9	1.6	73.3	3.5	7	4[d]
تركيا	12	27	61	86.5	11.7	68.7	2.5	4.9	3.7
اليمن	15	40	45	49	1.6	60.6	6.2	7	9.5

الإبادة الجماعية

كانت العنصرية المعادية للسامية أحد مكونات الفاشية الهتلرية الهامة منذ البدايات. و«توراة» النازية، «كفاحي» مشبعة بها. حتى سنة 1933، كانت معاداة السامية عند القمصان السود تعبر عن نفسها بالكلام خصوصا: كان اليهودي (*) بمثابة كبش محرقة، يتركز عليه استياء الجمهور، تحت صورة «اليهودي ـ البلشفيك» أو «اليهودي ـ القوي بماله». ومع وصول هتلر إلى الحكم أخذت معاداة السامية «تتشرعن»: أقام قانون 7 نيسان/أفريل 1933، ثم قوانين نورامبرغ (15 ـ 16 أيلول/سبتمبر 1935) تمييزا عنصريا دقيقا يرمي إلى تحاشي أي اتصال بين «آريين» ويهود، بما في ذلك حظر الزواج المختلط، وإبعاد اليهود عن مجموعة من المهن، الخ. بموازاة ذلك، كانت أعمال العنف تتكاثر، من إلزامية مقاطعة «التجار اليهود» إلى سجن آلاف من اليهود، مرورا بأعمال الضرب التي كانت من اختصاص جهازي (SA) و (SS) .
وكان اغتيال مستشار السفارة في باريس فون راث على يد المدعو غرينسبان، في تشرين الثاني/نوفمبر 1938، ذريعة لشن حملة إرهابية حقيقية معادية للسامية. شملت الحملة ألمانيا بأسرها، وكانت من تنظيم جوزف غوبلز وهانريش هيملر، بمساعدة من الغستابو، وعرفت بليلة البلور، وذلك في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وأسفرت عن حصيلة رهيبة: أحرق 191 كنيسا دمر 76 منها، ودمر ونهب 7 500 متجر يهودي، واغتيل 91 يهوديا بصورة وحشية... «كان المطلوب توقيف عدد من اليهود، خصوصا الأغنياء، بقدر ما تستوعب السجون الموجودة. وكان من المناسب الاتصال غب توقيفهم بمعسكرات الاعتقال المعينة، لأجل احتجازهم بأسرع ما يمكن».
هذا ما جاء في رسالة بعث بها الرجل الثاني في جهاز (SS) رينهارد هايدريش إلى

* إن المفردات المشار إليها بنجوم هي أحد الأبواب المائة .

جميع مسؤولي الشرطة. في الواقع، أوقف يومي 10 و11 تشرين الثاني/نوفمبر 20.000 يهودي، وألحقوا بالشيوعيين، والاشتراكيين ـ الديموقراطيين والمسيحيين المعارضين الذين كانوا في السجون من قبل، وبعضهم منذ سنة 1933. لكن الضحايا الذين لم يعتقلوا لم ينجوا من العقاب: فرض على اليهود الألمان غرامة جماعية قيمتها مليار مارك من جراء «جرائمهم المنكرة» ، دون ذكر لتعويض ممتلكاتهم المدمرة، إذ إن تعويضات شركات الضمان صادرتها الدولة! وتفاقم التشريع المعادي للسامية، فبات اليهود بعد ذلك مبعدين كليا عن الاقتصاد الألماني، عن طريق نقل مؤسساتهم وأموالهم إلى «آريين».

«إن المشكلة الكبرى لا تزال باقية: قوامها طرد اليهود إلى خارج ألمانيا»، هذا ما قاله هايدريش. لم تحل المشكلة، في مرحلة أولى، إلا بواسطة الهجرة المدفوعة الثمن: بين 1933 و31 تشرين الأول/أوكتوبر 1941، تمكن 000 537 يهودي من مغادرة ألمانيا والنمسا وبوهيميا ـ موارفيا بصورة قانونية، لقاء 9 5 ملايين دولار دفعها اليهود الأجانب. وبعد أن فكر كبار الهتلريين بطرد كل اليهود إلى مدغشقر، ثم أخذوا يجمعونهم في بولونيا، ثم تصوروا لهم «محمية» في سيبيريا، وصلوا أخيرا وتدرجا إلى «الحل الأخير» الذي تنبأ به هتلر منذ زمان طويل. فقد صاح المستشار أمام الرايخشتاغ في 30 كانون الثاني/يناير 1939 قائلا: «أريد أن أتمثل بالأنبياء. إذا توصل المال اليهودي مرة أخرى إلى زج الشعوب في حرب عالمية، فالعاقبة لن تكون بلشفة العالم، وبالتالي نصرا لليهود، بل ستكون على العكس إبادة العنصر اليهودي في أوروبا».

إن «الحل الأخير»، الذي أعد في صيف 1941، حين قامت «مجموعات القتل السيارة» باغتيال مئات آلاف اليهود «على الجبهة الشرقية»، ثم تسارع بمناسبة اجتماع عقد في فانيسي بضواحي برلين يوم 20 كانون الثاني/يناير 1942، كان يقتضي نقل جميع يهود أوروبا المحتلة إلى معسكرات الاعتقال القائمة على الأخص، الجاري بناؤها: معسكرات الابادة. هكذا ولدت مثلا معسكرات أوشويتز، وتريبلنكا، وبيلزيك، وسوبيبور، وشيلمنو، حيث كان إنشاء غرف الغاز يسمح بإبادة ألوف الرجال والنساء والأولاد يوميا. وقدر هايدريش في فانيسي يوم 20 شباط/فبراير 1942 أن «الحل الأخير للمشكلة اليهودية في أوروبا يتناول تقريبا 11 مليون يهودي؛ فإذا أضفنا ضحايا المذابح الكثيفة «على الجبهة الشرقية»، وضحايا الأحياء اليهودية وضحايا مصانع الموت، فيكون قد بلغ نصف «هدفه»...

بعد بضعة عقود، أضيف إلى القتلة «قتلة الذاكرة» حسب العنوان الجميل لكتاب بيار فيدال ـ ناكيه الذي خصص لهؤلاء. إذا كان «النافون» الأوائل قد ظهروا بعد الحرب

مباشرة، فإنهم جددوا نشاطهم في أواخر السبعينات، وكانوا في ذلك يستلهمون كتابات مناضل اشتراكي سابق يدعى بول راسينييه، ويجدون سندهم الجامعي في شخص روبير فوريسون، البروفسور المنتمي إلى أقصى اليمين، ووسيلتهم الترويجية الرئيسية في مكتبة «الخلد العجوز»، ومحركها بيار غيوم، وهو مناضل سابق ينتمي إلى أقصى اليسار. وأطلق روجيه غارودي السجال مجددا في ربيع 1996. إن هؤلاء المتطرفين من هذا الجانب وذاك، على قلة عددهم، وكثرة ضجيجهم، والمستقوين بتنامي تأثير الجبهة الوطنية التي تتبنى طروحاتهم، بل تروج لها صراحة، يركزون سعيهم على «النفي» لغرف الغاز، أداة المجزرة ورمزها، التي يطعنون بصحة وجودها أو وظيفتها، خلافا لكل بداهة. وهم يقرون، بعد ذلك، بأن هدفهم هو نفي الابادة الجماعية لليهود، أو على الأقل تسخيفها ليجعلوا منها، حسب تعبير جان ـ ماري لوبين «نقطة تفصيلية في تاريخ الحرب العالمية الثانية». وقد أكد روبير فوريسون مثلا، «ان هتلر لم يأمر قط بقتل رجل واحد بسبب عرقه أو ديانته» وأضاف: «أنا أطعن بصحة وجود سياسة إبادة جسدية لليهود» .

ليس هناك ما يمكن أن يكون أكثر بطلانا من عزل مصير اليهود عن مصير سائر ضحايا النازية: القادة النازيون الذين خاضوا حربا صليبية على «اليهودية ـ البلشفية»، كانوا يبغون غزو واستعمار أوروبا الوسطى والشرقية، ويجعلونها مداهم الحيوي، ويبيدون من هم «دون البشر» أي اليهود، والغجر، وذوي الأمراض العقلية، والصلاقبة ـ إسلاميين ـ.. كما أن إبادة اليهود الجماعية على يد النازيين تندرج في سلسلة طويلة تعبر تاريخ البشرية: هنود أميركا اللاتينية، وهنود أميركا الشمالية، والأرمن. وفي زمن أقرب إلينا، الكمبوديون، والتوتسي في رواندا، هم أمثلة مأساوية على ذلك. غير أن لإبادة اليهود الجماعية عدة سمات خاصة: الاعلان عنها منذ زمان طويل، وضخامتها ـ أكثر من نصف السكان المستهدفين ـ وأهمية الوسائل التقنية المستعملة ـ عربات قطارات للنقل إلى غرف الغاز ـ وطابعها العنصري الصرف، دون أي سبب آخر (كسب إقليمي، منفعة اقتصادية، ارتقاء مجتمعي، إلخ). وبين ضحايا النازية، كان اليهود، بلا ريب، الوحيدين الذين كان الجلادون يبغون إبادتهم عن بكرة أبيهم. وفي منتصف قرن اعتبر قرن الرقي الانساني، ضربت تلك الابادة الجماعية بمزيد من القساوة جماعات كانت تعتبر اندماجها ضمانة لها ضد تجدد الاضطهادات الماضية. فالجرح هو من تلك الجراح التي لا تندمل.

وعليه، فإن إبادة اليهود ما زالت تضغط بكل ثقلها، كما ضغطت في الماضي، سنة 1947، لمصلحة إنشاء الدولة اليهودية، ثم في خلال النزاعات الاسرائيلية ـ العربية، باتجاه

تعاطف «طبيعي» من قبل الرأي العام الغربي مع إسرائيل. وليس من الممكن الاعتراض على الشعوب العربية، وفي المقدمة الفلسطينيين (*)، حين يتذمرون من كونهم يدفعون نيابة عن الأوروبيين ثمن الجريمة التي ارتكبها هؤلاء أو سمحوا بارتكابها بحق اليهود. تقول مرغريت دوراس في كتابها «الألم»: «نحن في هذه الناحية من العالم التي يتراكم فيها الموتى ضمن مذبحة لا خروج منها. هذا جرى في أوروبا. هناك يحرق اليهود، بالملايين. وهناك نبكيهم». كيف يمكن، بعد هذا، أن لا نفهم أن الاسرائيليين يعيشون في ذكرى الفظاعة، التي تغذى رسميا والتي ينشدون الاحتماء منها ببحث مشروع عن الأمان؟ إن ذاكرة الابادة الجماعية تشكل، بصورة أعم، جزءا جوهريا من هوية اليهود عبر العالم، وإن كانوا قد اندمجوا مجددا في الأمم التي يعيشون فيها. وحتى ولو كانوا لا يشعرون بأنهم معنيون بالسياسة الاسرائيلية، فإن هذه الذاكرة تؤسس، عند كثيرين منهم، لشعور ما تجاه إسرائيل التي تعتبر ملجأ «فيما لو»...
وبقدر ما ينبغي أن لا تستخدم الإبادة الجماعية حجة، ومن باب أولى، مبررا لمغامرة ما، كذلك من الغباء أن يستهان بوزنها السياسي والأيديولوجي والثقافي.

أبو نضال

ولد صبري البنا (أبو نضال) في يافا بفلسطين عام 1937، في عائلة غنية كانت تمتلك عدة ألوف من الهكتارات من الأرض، وقد حلت عائلته في نابلس بعد أن هاجرت بعد العام 1948 إلى غزة (*). وفي العام 1960 هاجر الشاب صبري إلى العربية السعودية (*) حيث عمل كتقني. وفيها انخرط في العمل السياسي، في حزب البعث (*) أولا، ثم في حركة فتح (انظر عرفات) (*). وعلى الأثر جرى توقيفه، وتعذيبه، ثم طرده من البلاد. وبعد حرب العام 1967 (*)، انضم إلى الفدائيين في عمان. ثم أرسلته فتح إلى الخرطوم العام 1969، وعين بعد ذلك ممثلا لمنظمة ياسر عرفات ولمنظمة التحرير الفلسطينية (*) في العراق عام 1970.
وفي العام 1974 وقف ضد السياسة «الواقعية» التي اتخذتها م. ت. ف، وإلى جانب متابعة النضال بضراوة ضد اسرائيل، وأقدم على الانشقاق وعلى تأسيس منظمة فتح ـ

المجلس الثوري التي حازت، في ذلك الوقت، على الدعم من قبل حكام بغداد. ومنذ ذلك الحين تغيرت تحالفاته العربية تبعا للظروف فحظي الدعم على التوالي من العراق، وسوريا (*) أو في ليبيا (*).
وتحظى فتح ـ المجلس الثوري بنفوذ محدود. وهي تشارك في شتى التجمعات التي تنضوي فيها المنظمات المعادية لعرفات، والتي تعارض، بطبيعة الحال اتفاقيات أوسلو (*). وتعود السمعة الدولية التي حازت عليها مجموعة أبو نضال، أساسا، إلى فعالية خلاياها الارهابية. ومن بين «منجزاتها» اغتيال العديد من كوادر م. ت. ف: سعيد حمامي، وعز الدين القلق، وعصام السرطاوي (*)، وعلى الأرجح أبو أياد، الرجل الثاني في م. ت. ف، في كانون الثاني/يناير 1991. وقد حكمت م. ت. ف على «أبو نضال» بالاعدام، كما أن العديد من مسؤولي منظمة عرفات قد اتهموا بصورة منتظمة مجموعته الارهابية باختراقها من قبل الاستخبارات الاسرائيلية.
كما أنه اتهم بالتورط في الذي جرى في شارع روزييه في باريس، العام 1982، وفي الهجوم على كنيس اسطنبول في ايلول/سبتمبر 1986 ـ كما ينسب اليه أيضا الهجوم في 11 تموز/يوليو 1988، في اليونان، ضد باخرة «سيتي أوف بدروس» الذي لقي الموت خلاله عشرات الأشخاص. وفي أواخر العام 1989 دب الضعف في المنظمة، نتيجة لصراعات داخلية عنيفة، لاقى خلالها عشرات الأشخاص حتفهم في حملة «تطهير» حقيقية بأمر من قائدها الذي لجأ في العام 1991 إلى ليبيا. وبعد أن طرده العقيد القذافي (*) الذي كان يسعى، آنذاك، إلى اضفاء شرعية جديدة على نظامه في المسرح الدولي ذهب إلى مصر ليعالج من سرطان في الدم ـ ولكن ـ لكي يساعد القاهرة في مواجهتها للحركات الإسلامية حسب بعض المصادر. ثم فر إلى العراق في كانون الأول/ديسمبر 1998 حيث وجد ميتا في آب/أغسطس 2002 ـ نتيجة انتحار، حسب قول السلطات العراقية. وبعد وفاته اقدم عاطف أبو بكر الذي كان قد ترك فتح ـ المجلس الثوري في نهاية العام 1989، وفي مقابلة أجرتها معه جريدة «الحياة» على متابعة العمليات الارهابية التي اجراها أبو نضال. وقد قال إن هذا الأخير كان أيضا من أمر بالاعتداءات التي تعرضت لها طائرة تابعة لشركة طيران الخليج العام 1983، وديسكوتيك «لا بيل» في برلين الغربية عام 1986، وطائرة تابعة لشركة «بان اميركان» في كانون الأول/ديسمبر 1988 في سماء لوكربي في ايرلندا، وبالاعتداء الذي تعرض له الرئيس حسني مبارك (*) في أديس أبابا العام 1989.

الاتحاد الأوروبي

ابتدأ «الحوار الأوروبي ـ العربي» عقب حرب سنة 1973 (*) والأزمة النفطية التي تلتها، وظل يراوح مكانه حتى آخر السبعنيات وكان موسوما بسياسة «الفارس الوحيد»، سياسة كمب ديفيد (*) الأميركية. فيما كانت الأسرة الاقتصادية الأوروبية تنتظر منه منافع اقتصادية، كان شركاؤها الجنوبيون يأملون من ورائه خطوة سياسية إلى الأمام، بالدرجة الأولى، في الملف الفلسطيني. وأدرك مجلس رؤساء الدول والحكومات الذي التأم في البندقية يومي 12 و13 حزيران/يونيو 1980 وجود هذا المأزق، فصاغ لأول مرة موقفا جامعا إزاء نزاعات الشرق الأدنى. ونوه التسعة في بيان خاص (أنظر الملاحق) بأن «الوقت قد حان للاعتراف بمبدأين معترف بهما اعترافا شاملا من جانب الأسرة الدولية ولتطبيقهما: حق الوجود والأمن لكل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، والعدالة لجميع الشعوب، الأمر الذي يفترض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة». وأكد هؤلاء القادة بشكل تجديدي، فيما خص هذا الأخير، أن «المشكلة الفلسطينية، التي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أن تجد لها حلا عادلا. فالشعب الفلسطيني، المدرك لوجوده بوصفه هذا، يجب أن يتسنى له (...) ممارسة حقه كاملا في تقرير مصيره بنفسه»؛ وأوضحوا، خلافا للأعراف الدبلوماسية المعمول بها بعد كمب ديفيد، أن مبادئ السلام «تفرض نفسها على جميع الأطراف المعنية، وبالتالي على الشعب الفلسطيني». وبعد أن أكدوا مجددا رفضهم لكل «مبادرة من جانب واحد ترمي إلى تغيير وضع مدينة القدس وأن كل اتفاق على وضع المدينة يجب أن يضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة»، أعاد التسعة «التذكير بضرورة إنهاء إسرائيل احتلالها للأراضي القائم منذ حرب 1967 (...) وأنهم على قناعة عميقة بأن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عائقا خطيرا أمام عملية السلام في الشرق الأوسط».

هذا هو الخط الذي حاولت الأسرة الأوروبية، طوال الثمانينات، بذل جهدها من خلاله ـ دون نجاح كبير ـ للإسهام في إيجاد تسوية شاملة لنزاعات المنطقة. وكانت التصريحات اللاحقة الصادرة عن المجالس الأوروبية تستند دوما إلى هذا الخط، وتستلهم في اتخاذ موقف من هذا الحدث أو ذاك. وفي 9 حزيران/يونيو 1982، «أدان» العشرة «بقوة اجتياح إسرائيل الجديد للبنان» معتبرين إياه «غير قابل للتبرير». وأكدوا مجددا «تمسكهم

باستقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية» وطلبوا من «إسرائيل أن تسحب قواتها المسلحة من لبنان فورا ودون شروط» كما شددوا على أن تسوية المسألة اللبنانية «لا يمكن فصلها عن إقامة سلام عادل وشامل ومديد في المنطقة». واتخذوا موقفا مماثلا من الانتفاضة (*) الأولى: فور قيام الانتفاضة الفلسطينية اجتمع وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة، ونوهوا، في 9 شباط/فبراير 1988، بأن «الوضع القائم في الأراضي المحتلة لا يطاق». وأعربوا «مجددا عن قناعتهم بأن الحل الوحيد يمر عبر تسوية سياسة شاملة» ترتكز على «إعلان البندقية الصادر في حزيران/يونيو 1980» وأكدوا «حرصهم الثابت على عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة».

وفي حرب الخليج (*) ساندت أوروبا المسار الحربي الذي سلكته واشنطن وفرضته على الأمم المتحدة (*). وكانت تصريحات الاثني عشر، على مدى خط التصعيد، تراوح بين إعلان التضامن مع «الائتلافيين» والبحث الخجول عن مخرج بالتفاوض. لكنهم، في تصريح مقتضب بتاريخ 24 شباط/فبراير 1991، أخذوا علما بالحرب الدائرة منذ سبعة أيام، و «أعربوا عن أسفهم العميق لعدم تجاوب العراق مع دعوة الائتلاف الدولي إلى الانسحاب فورا وبلا شروط من الكويت»، وأضافوا: «في هذه الساعة الخطيرة تقف الأسرة والدول الأعضاء فيها إلى جانب الائتلاف المتحالف».

لقد عاد هذا الاصطفاف على الاتحاد الأوروبي بكل السلبيات ودون أية فوائد. وبعد حرب الخليج وجد نفسه مبعدا عن تقاسم قالب الحلوى كما عن عملية السلام، فيما أن واشنطن أخذت حصة الأسد في الحالتين. ثم إن اختلافات التحليل حول المسألة العراقية، بين موقف لندن المؤيد للولايات المتحدة وموقف باريس الأكثر التباسا فهي أيدت قرارات مجلس الأمن مع أنها كانت راغبة في القيام بدور نشيط في المنطقة، وبين موقف دول الجنوب الأكثر تأييدا للسلام، قد حالت مجددا دون قيام مبادرة مشتركة سنة 1998. وقد نسف التحاق طوني بلير بالبيت الأبيض في عملية «عاصفة الصحراء» خلال كانون الأول/ديسمبر، كل أمل بإيجاد تنسيق أوروبي.

حاولت الأسرة فيما بعد أن تكسب في الحقل الاقتصادي ما خسرته في الحقل السياسي. فهي كانت قد عقدت، منذ السبعينات، اتفاقيات ثنائية للتعاون مع ـ حسب الترتيب الزمني ـ إسرائيل (1975) والجزائر وتونس والمغرب (1976) وسوريا (*) والأردن (*) ومصر (*) ولبنان (1977). ومع المجالس الأوروبية في كورفو (حزيران/يونيو 1994) وفي أيسن (كانون الأول/ديسمبر 1994) وفي كان (حزيران/يونيو 1995)، كان الاتحاد الأوروبي

يسعى لبلوغ أهداف أكثر طموحا: الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية التي يراد لها أن تجعل من المنطقة «منطقة تبادل وحوار لأجل ضمان السلام والرفاه». وبما أنها اعتبرت أن «سياسة طموحة للتعاون في الجنوب تشكل تتمة لا غنى عنها لسياسة الانفتاح على الشرق وتضفي على عمل الاتحاد في الخارج تجانسه الجيوسياسي»، فقد حدد الأعضاء الخمسة عشر عرضهم «الشراكة» على أنها تجمع بين «حوار سياسي، وتطور اقتصادي واجتماعي مديد ومتوازن، ومكافحة للفقر، وضرورة تفهم أفضل بين الثقافات وتعزيز للبعد الإنساني في المبادلات».
هذه كانت القواعد المطلوبة لأجل «خلق فضاء أوروبي ـ متوسطي عند أفق 2010» بين الاتحاد وشركائه الاثني عشر في الجنوب ـ باستثناء ليبيا التي كانت مستبعدة بسبب «الإرهاب» لكنها دعيت ابتداء من سنة 1999، واكتفت موريتانيا بصفة مراقب.
افتتح أول لمؤتمر أوروبي ـ متوسطي في برشلونة يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، وهو يوم ذكرى مرور 900 سنة على إطلاق البابا أوربان الثاني أول حملة صليبية ـ إذ رأى المفوض الإسباني مانويل مارين من الحصافة أن يشار إلى ذلك.
صدقت الدول السبع والعشرون المشاركة في المؤتمر ستراتيجيا الاتحاد الجديدة باتجاه الجنوب. إلا أنه وراء «المشروع الكبير» الذي أعلنه الخمسة عشر عضوا كانت ترتسم علامات حسابات غير إنسانية البتة. فأوروبا التي تهمشت في المنطقة أرادت أن تترسخ فيها بواسطة صيغتها المفضلة: منطقة تبادل حر. كان في الأمر، كما قال المحلل في لوموند دبلوماتيك جيرار كيباجيان «إعادة نظر عميقة في سياسة التعاون الأوروبي، ترمي إلى إخضاع المبادلات التجارية بصورة أوثق لمتطلبات منطق السوق المتطابقة تماما مع اتجاهات الاقتصاد العالمي. وبما أن المنتجات الزراعية استبعدت عن المفاوضات، فلا يبقى هناك أي أمل للبلدان المتوسطية بالحصول على حصص في السوق، وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، فإن إنشاء منطقة لحرية التبادل يراد منه إنهاء النظام التفضيلي الذي كانت تستفيد منه هذه البلدان. هكذا ستنفتح أسواق أمام الصادرات الأوروبية دون مقابل».
وهكذا وقعت اتفاقيات منذ نهاية سنة 1995 مع كل من تونس وإسرائيل، وفي مطلع 1996 مع المغرب وأعقبتها اتفاقيات مع الأردن والسلطة الفلسطينية سنة 1997، ومع مصر سنة 2001، ومع لبنان سنة 2002، ومع سوريا في تشرين الأول/أوكتوبر 2004. كما أن مالطة وقبرص، المرتبطتين بأوروبا باتفاقية شراكة (الأولى منذ 1971 والثانية منذ 1973) قد انضمتا إلى الاتحاد سنة 2004. أما تركيا (*)، المرشحة منذ 1963، والتي اشتركت في

الاتحاد الجمركي سنة 1996، فقد نالت اعتراف المجلس الأوروبي في هلسنكي، خلال كانون الأول/ديسمبر 1999، بأنها «مدعوة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي». لكن قسما من الطبقة السياسية الأوروبية يعارض انضمامها، على غرار فاليري جيسكار ديستان، رئيس اللجنة الباحثة في مستقبل أوروبا، الذي يعتبر أن هذا الانضمام يعني «نهاية الاتحاد الأوروبي»، وقد قال في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2002 إن «تركيا بلد قريب من أوروبا، بلد ذو أهمية، وفيه نخبة حقيقية، لكنه ليس بلدا أوروبيا».

بالرغم من الـ 4 4 مليار أورو التي وظفها الاتحاد الأوروبي بين سنتي 1995 و1999، ثم الـ 35 .5 مليار أورور الملحوظة لفترة 2000 ـ 2006، والمبالغ الأكبر قليلا المعدة للتوظيف من جانب مصرف التوظيفات الأوروبي، فلا يبدو أن سيرورة برشلونة سوف تقلص الخلل القائم بين شمال المتوسط وجنوبه بقدر محسوس. فإنتاج بلدان حوض المتوسط غير الأوروبية يمثل2 .7 % من إنتاج بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي سنة 2001، كانت صادرات هذه البلدان تتجه إلى أوروبا بنسبة 51% بينما كانت أوروبا لا تصدر إليها سوى 4 .11% من صادراتها. إن تركيا وإسرائيل وحدهما يمكن أن تفيدا فعلا من «الفضاء الجديد»: لهذين البلدين وزن كبير من حيث الناتج الوطني الخام يعادل وزن سائر بلدان المتوسط مجتمعة ويستقبلان حوالى 40% من صادرات الاتحاد إلى المنطقة ويصدران حوالى ثلث المستوردات منها.

وإدا كان هناك من شريك التزم الاتحاد الأوروبي حياله بكثافة فهو السلطة الفلسطينية. فبعد أن ساهم الاتحاد في تغذية موازنة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أمسى الممول الرئيسي في الأراضي الفلسطينية: بلغت قيمة مساعدته الإجمالية لمرحلة 1994 ـ 2001 حوالى 4. 1 مليار أورو. وبالإضافة إلى كونه المصرفي المعترف به للحكم الذاتي (*) الفلسطيني، فقد الاتحاد، ليس دون مشقة، أن يغدو أحد العرابين السياسيين لعملية السلام.

من المفارقة أن تجميد هذه العملية من جانب بنيامين نتنياهو (*) أعاد الزخم إلى الدور السياسي للاتحاد الأوروبي، الذي بات يحوز بعد معاهدة ماسترخت سياسة خارجية أمنية مشتركة (PESC) . وهكذا عين ممثل خاص له في الشرق الأدنى هو ميغيل أنخل موراتينوس. ثم شارك بعد ذلك في معظم اللقاءات الدولية المخصصة للنزاع، وكذلك في اللجنة التي يرأسها السناتور الأميركي جورج ميتشيل و ـ بصورة غير رسمية ـ في مفاوضات طابا التي جرت في كانون الثاني/يناير سنة 2001.

وفي تلك الأثناء، اعترف الخمسة عشر عضوا في الاتحاد، بتاريخ 26 آذار/مارس 1999، في البيان الصادر عن قمة برلين الأوروبية «بحق الفلسطينيين الثابت وغير المنتقص بتقرير مصيرهم بأنفسهم، بما فيه إمكانية قيام دولة».

وفي كانون الأول/ديسمبر 2001، طلب الاتحاد الأوروبي من السلطة الفلسطينية أن تحل «الشبكتين الإرهابيتين لحماس والجهاد الإسلامي» وطلب من إسرائيل «أن تسحب قواتها المسلحة، وأن تتوقف عن أعمال القتل، وأن ترفع الحصارات، وتجمد الاستيطان». وشدد الاتحاد في برشلونة، خلال آذار/مارس 2002، على أنه «فيما يتعلق بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين، ثمة هدف مزدوج: إقامة دولة فلسطينية دمقراطية مستقلة قابلة للحياة عن طريق إنهاء الاحتلال القائم منذ سنة 1967، وتأمين حق إسرائيل بالعيش ضمن حدود آمنة، يضمنها التزام الأسرة الدولية وخصوصا البلدان العربية».
وحملت أعمال العنف العسكرية التي تقوم بها إسرائيل بذريعة الرد على الإرهاب، في أراضي الحكم الذاتي، دول الاتحاد على تشديد اللهجة. فنددت مثلا بهدم المباني والبنى التحتية الفلسطينية الممولة من جانب أوروبا (تتعدى الخسائر 17 مليون أورو). وانتقدت أيضا السلطة الفلسطينية على البطء في تنفيذ البرامج.
تمتلك دول الاتحاد الخمس عشرة سلاحا فعالا ضد إسرائيل: اتفاقية الشراكة التي تتيح لإسرائيل أن تبيع أوروبا، دون أن تدفع رسوما جمركية، 30% من صادراتها، وأن تشتري منها 50% من مستورداتها. ويلحظ نص الاتفاقية تعليق العمل بها في حال حصول انتهاك كبير للحقوق الإنسانية. كما أن البرلمان الأوروبي اتخذ في 10 نيسان/أفريل 2002 قرارا يطلب من المجلس تعليق الاتفاقية. وفي وسع الاتحاد الأوروبي أيضا أن يكافح بمزيد من الحزم لدعم اقتراحه إرساله قوة فصل دولية، وحتى القيام بذلك من طرف واحد.
وإذا كان الاتحاد يجد صعوبة في تعزيز موقفه، فذلك لأنه لم يعد يتمتع، لأجل ذلك، بالتوافق الضروري في داخله. فالانتخابات التي جرت منذ بضع سنوات في الدول الأعضاء أوصلت إلى الحكم، في معظم الحالات، قوى أكثر ميلا إلى خط حلف الأطلسي. لذا، فإن بعض الحكومات تريد بالدرجة الأولى أن لا تزعج سياسة واشنطن، وإن كانت تؤيد الخطوط الكبرى للسياسة المعدة للشرق الأدنى التي تطبق منذ سنين. وقد تفاقم هذا الميل طبعا عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، التي قسمت الأوروبيين، ليس فقط حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بل أيضا وخصوصا حول المسألة العراقية. فإن كانت باريس تستطيع الاعتماد على مساندة ألمانيا وعلى بروكسل، فإن لندن تبدو أكثر اصطفافا منها في أي وقت مضى وراء واشنطن، وروما التي اعتنقت مع سيلفيو برلوسكوني حديثا «الصليبية المعادية للإسلام» تتطلع صوب الأطلسي هي أيضا. أما مدريد فهي، بالمقابل، قد بدلت توجهها بعد انتخاب خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو سنة 2004. كما أن وصول الائتلاف الجديد الكبير إلى الحكم في ألمانيا سنة 2005 لا يتوقع أن يغير سياستها في المنطقة.

وبالنظر إلى غياب المبادرات المستقلة، يحاول الاتحاد الأوروبي أن يؤثر في مجرى الأحداث في الشرق الأدنى من خلال «اللجنة الرباعية» حيث يسهم، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة في إيجاد إطار لعملية السلام.
غير أن «خرائط الطريق» المرسومة على هذا النحو ـ من إصلاح السلطة الفلسطينية إلى إعلان الدولة سنة 2005، مرورا بالانتخابات الحرة ـ ذهبت هباء من جراء التصاعد المأساوي للهجمات الإرهابية الفلسطينية في إسرائيل وموجات الإرهاب الإسرائيلي في فلسطين.
لقد استتبع الانسحاب الأحادي الطرف من غزه انكفاء جديدا من جانب بروكسل. فقد غضت دول الاتحاد الخمس والعشرون الطرف عن تسارع الاستيطان وبناء الجدار في الضفة الغربية، ولم تشأ أن ترى سوى «البادرة السلمية» التي قام بها آرييل شارون. وبلغ تغاضي الاتحاد، في بداية 2006، درجة جعلته يقرر عدم نشر تقرير أعده خبراؤه يفضح ضم القدس الشرقية ومنطقتها إلى إسرائيل.
بيد أن أوروبا تعرف أن الحزم في تمسكها بمبادئها يتيح لها أن تسهم في صنع السلام، في الشرق الأدنى كما في غيره.

الأحزاب السياسية الاسرائيلية

تميزت الحياة السياسية الاسرائيلية دوما بوجود تشكيلات عديدة، تنعكس فيها تيارات الصهيونية (*) التي تعلن كلها انتمائها إليها ـ باستثناء الحزب الشيوعي (والأحزاب العربية) ـ في إطار قانون انتخابي نسبي يشجع التشرذم.
وقد ازداد هذا التشرذم في التسعينات، من جراء تراجع التشكيلين الكبيرين، الليكود وحزب العمال، لمصلحة التشكيلات الصغرى وهو يعود إلى الانقسامات في المجتمع، خصوصا بين العلمانيين والمتدينين، كما بين السفارديم والأشكيناز. وأسهم التعديل الموقت للنظام الانتخابي في ذلك أيضا: فبين 1996 و2001 أتيح للناخب أن يختار «معسكره» (بالتصويت لرئيس الوزراء الذي يريد) مع بقائه في «خيمته» (في انتخاب نوابه). وقد اشترك في الانتخابين التشريعيين الأخيرين ثلاثون حزبا تنافست على 120 مقعدا في الكنيست.

الحزب الرئيسي في الييشوف (*) بين الحربين، ثم في إسرائيل حتى سنة 1977، كان حزب العمال، الذي ولد سنة 1930 تحت اسم ماباي (حزب شغيلة أرض إسرائيل). إنه حزب إصلاحي، يؤيد التحالف مع بريطانيا العظمى (*) كما مع اليمين الصهيوني، وارتقى من3 42 % من الأصوات سنة 1931 إلى 1 .59% سنة 1944. وبعد إنشاء دولة إسرائيل، حيث تولى منصب رئاسة الحكومة، عرف هذا الحزب تراجعا جعله ينزل مع حلفائه من4. 53 % إلى 26%. سنة 1977. واضطر العماليون آنذاك لأول مرة أن يتنازلوا عن إدارة البلاد لليمين. هذا مع أن الماباي، الذي صار حزب العمال، كان يتمتع منذ سنة 1969 بدعم المابام، داخل الاصطفاف العمالي (المعراخ). كان المابام، الذي هو وارث هاشومير هاتزائير (الحارس الشاب) وبوال صهيون شمول (شغيلة صهيون اليساريون)، مثابرا بعد الحرب على تقليده الأصيل: مشروع دولة ثنائية القومية. الصداقة مع الاتحاد السوفياتي، تجذر الكيبوتزات . لكن دخوله الحكومة (1967) والمعراخ (1969) أبعده عن هذا التقليد.

كان صعود اليسار من جديد طويلا. فاستعاد حزب العمال قوته سنة 1981 (636. %) لكنه عاد فانحدر مجددا سنة 1984 (934.%) وسنة 1988 (30%). وبعد مضي أربع سنوات، نال 34.7 % وفاز بالانتخاب بفضل مساندة الأحزاب المتجمعة داخل ميريتس ـ مابام، وحركة الحقوق المدنية راتز، والوسطيين شينوي ـ التي نالت 9.6% من الأصوات. وفي 29 أيار/مايو 1996، خسر هذا الائتلاف منصب رئيس الحكومة الذي انتقل من شمعون بيريز إلى بنيامين نتنياهو (*) بفارق أقل من 000 30 صوت، وانتقل إلى المعارضة بعدما نال 27% و7% من الأصوات أي 34 نائبا و9 نواب. وعاد وانتصر مع إيهود باراك في أيار/مايو 1999 إذ نال 56% من الأصوات مقابل 44% لرئيس الحكومة المنتهية ولايته. إلا أن حزب العمال وحلفاءه خسروا في البرلمان 8 مقاعد (26 مقابل 34). أما الانتخابات المبكرة التي أجراها باراك في شباط/فبراير سنة 2001، فكانت انتحارا: سحقه آرييل شارون إذ نال5. 62 % من الأصوات، مقابل5. 37 % ـ وقد زاد من شدة هذه الهزيمة امتناع الناخبين العرب عن الاقتراع. ومع ذلك، اشترك بنيامين بن أليعازر، وشمعون بيريز، وخمس شخصيات أخرى من حزب العمال في حكومة اتحاد وطني، مانحين آرييل شارون تغطية دامت عشرين شهرا. وكان حزب ميرتس، إبان هذه المرحلة المظلمة، الحزب المعارض الوحيد... وله 10 نواب.

وإلى اليسار أيضا، لكن خارج التوافق، كان يوجد الحزب الشيوعي، وهو التشكيل الوحيد الذي يجمع بين العرب واليهود، والذي أنشىء سنة 1922. عرف هذا الحزب

انشقاقات كثيرة كان آخرها ذاك الذي جرى سنة 1965 وأضعفه كثيرا بين السكان اليهود. كان الشيوعيون ضد الصهيونية في أمة صهيونية، وموالين للاتحاد السوفياتي في بلاد معادية للاتحاد السوفياتي، وكانوا منذ البدء يؤيدون قيام دولة فلسطينية مواطنوهم يرفضونها، فلم ينجحوا قط في نيل أكثر من 5% من الأصوات معظمها من للناخبين العرب.
وتقدمت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حاداتس) التي كانوا يحركونها، فحققت نجاحا ما في 29 أيار/مايو 1996 إذ نالت 5 مقاعد نيابية، لكنها خسرت اثنين منها سنة 1999. ظل الحزب الشيوعي مهيمنا بين العرب الاسرائيليين زمانا طويلا، إلى أن أخذت تزاحمه حركات جديدة. فقد أحرز تحالف الحزب العربي الديموقراطي وأحد أجنحة الحركة الاسلامية تقدما سنة 1996 ونالا 4 مقاعد (+ 2)، و5 مقاعد سنة 1999. كما نال الاتحاد الوطني الديموقراطي (بلد) بقيادة عزمي بشارة مقعدين نيابيين سنة 1999.
أما التيارات الواقعة على يسار اليسار، الهامشية انتخابيا، فقد تمكنت من الاسهام في التعبير، إبان حرب لبنان (*) سنة 1982، عن حركة سلمية قوية نظمها تيار السلام الآن ، واللجنة ضد حرب لبنان، وحركة الجنود ييش غفول (هناك حد)... وبعد أن انحدرت الموجة الداعية للسلام عقب الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، ظهرت مجددا حين عبرت عن التضامن مع الانتفاضة (*) الفلسطينية. غير أن فوز إسحق رابين (*) كان وبالا عليها: أمام عملية أوسلو (*)، ورغم الأخطار المحيقة بتطورها، أقلع أنصار السلام الاسرائيليون عن التعبئة، على الأقل حتى ليلة 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 التي انتهت باغتيال رابين. حينها سألتهم أرملة رابين: «أين كنتم حين كان اليمين المتطرف يشتمنا؟ أين كنتم كي تدعموا عملية السلام التي، وحدها، ستقود إسرائيل إلى السعادة؟».
لقد أيقظت الانتفاضة (*) الثانية والعمليات العسكرية الاسرائيلية أنصار السلام، الذين «أصيبوا بالدوار» حيال فشل قمة كمب ديفيد. وفي إطار «سيروف» (الرفض) رفض مئات الشبان، وكذلك احتياطيون، أن يؤدوا الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معرضين أنفسهم للسجن. وأكثر مناضلو «طايوئس» (العيش المشترك) من تنظيم قوافل السيارات باتجاه القرى الفلسطينية المحاصرة. كما أكثرت غوش شالوم (كتلة السلام)، التي يجسدها المنشق العتيق أوري أفنيري، من المبادرات على الأرض. حملت هذه الحركات التعبوية قيادة حركة السلام الآن، القريبة من حزب العمل، على العودة لتوفر لأنصار السلام فرصة تنظيم تجمعات جماهيرية، مثل التجمع الذي شارك فيه 000 100 شخص بمناسبة الذكرى السابعة لاغتيال إسحق رابين. لكن هذه الحركة لم تجد لها إطارا للتمثيل السياسي.

أما اليمين الاسرائيلي فيتضمن جناحين كبيرين: الجناح الصهيوني التعديلي (*) الذي أسسه زئيف جابوتنسكي ويتجسد بمناحيم بيغن (*)، والحركة الليبرالية، الصهاينة العامون، التي استمرت منذ ما قبل الحرب، وحتى سنة 1961، التي انقسمت فيما بعد إلى ليبراليين وليبراليين مستقلين. ظل هذان الجناحان متعارضين زمانا طويلا، إلى أن اتحدا فأحرزا تقدما مسرحيا سنة 1965 أولا داخل غاهال (كتلة حيروت ـ الليبراليين)، ثم سنة 1973 داخل ليكود (ائتلاف): من نسبة5. 11 % سنة 1949 إلى4 .33 % سنة 1977. هكذا صار مناحيم بيغن، في 20 حزيران/يونيو 1977، أول رئيس حكومة غير عمالي في إسرائيل، قبل أن يخلي المكان لإسحق شامير سنة 1983. وبعد ترؤس شمعون بيريز حكومة الحزبين فترة قصيرة. عاد إسحق شامير إلى رئاسة الحكومة، التي كانت حكومة اتحاد وطني في البداية سنة 1986، ثم باتت حكومة يمينية عقب انتخابات أول تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وأخيرا حكومة يمين متطرف ابتداء من حزيران/يونيو سنة 1990. وفي سنة 1992، انحدر ليكود إلى9 .24 % و32 نائبا، فانتقل إلى المعارضة التي كان قد غادرها قبل خمس عشرة سنة. إلا أنه، رغم تقهقهر جديد، عاد إلى الحكم في أيار/مايو 1996. وبعد أن قضى في الحكم ثلاث سنوات، انهار سنة 1999 وخسر أكثر من ثلث مقاعده النيابية (13 ـ). وغادر بنيامين نتنياهو قيادة الحزب، بسعي من آرييل شارون، الذي فاز بمنصب رئيس الحكومة إذ نال5 62 % من الأصوات، وعاد الحزب إلى الساحة السياسية سنة 2001 ومعه 19 نائبا و8 حقائب وزارية بينها وزارات المالية والداخلية والتربية.

وعرفت الدولة اليهودية ابتداء من السبعينات يمينا متطرفا متزايد الشاط، ولد من رفض اتفاقات كمب ديفيد (*)، وتغذى في آن واحد من استيطان الضفة الغربية (*)، والتعصب المنتشر، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي وصلت إلى ذروة الانفجار، كل ذلك على خلفية أصولية دينية، كان أشهر وجوهها الحاخام ميئير كاهان، النائب من سنة 1984 إلى سنة 1988 ـ الذي حرمته المحكمة العليا بعد ذلك من حق الترشح ـ وكان هدف حركته كاش (هكذا) هو «طرد كل العرب من إسرائيل الكبرى». اغتيل كاهان في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 1990، وبات حزبه ممنوعا عقب مجزرة الخليل التي جرت في 25 شباط/فبراير 1994.

وهناك مجموعات أخرى ذات تأثير أيضا. فإضافة إلى الأرضية المشتركة التي تجمع بينها ـ فإن غوش إيمونيم (كتلة الايمان) متأصلة جدا في مستوطنات الضفة الغربية ـ ولهذه المجموعات مطلب مزدوج: ضم الأراضي المحتلة، وطرد (*) سكانها الفلسطينيين بصورة

صريحة نوعا ما. إن هذا المشروع الذي سمي «ترانسفير» (أبعاد) لم يكن أحد يدافع عنه من قبل إلا كاهان. غير أن الخوف من الانتفاضة (*)، ومن احتمال قيام دولة فلسطينية بعد 1993، حملا قسما لا يستهان به من الرأي العام على قبول فكرة طرد الفلسطينيين التي تنادي بها حركات معروفة مثل ناحيا (النهضة) و موليديت (الوطن) ـ باستثناء حركة تسوميت (التجدد الصهيوني) التي يقودها الجنرال رافائيل إيتان والتي تقول عن نفسها إنها حركة تناضل في سبيل العلمنة. ظهرت هذه الأحزاب في الساحة الانتخابية سنة 1981، وأحرزت فيها تقدما مقلقا ومنتظما، فانتقلت من 2.6 % من الأصوات و3 نواب آنذاك، إلى 8 .8% و11 نائبا سنة 1992. لكن انضمام تسوميت إلى ليكود سنتة 1996 خلط الأوراق جزئيا ـ وهمش الحركة (0.1 % سنة 1999). ونال حزب موليديت4. 2 % من الأصوات ومقعدين نيابيين سنة 1996، لكنه اندمج سنة 1999، كما فعل تسوميت، في تجمع جديد لليمين المتطرف: الاتحاد الوطني الذي نال أربعة مقاعد نيابية. إن رحبعام زئيفي، الذي ترأسه بعد بيني بيغن، كان ينطق بخطاب جذري جدا، يطلب طرد فلسطينيي الضفة الغربية وغزة جهارا. وبعد أن أمسى وزيرا للسياحة في حكومة شارون، اغتالته يوم 17 تشرين الأول/أوكتوبر سنة 2001 مجموعة مسلحة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

إن وجود أحزاب دينية ذات تأثير نسبي هو سمة إسرائيلية خاصة أخرى. بعض هذه الأحزاب صهيوني: مزراحي (الشرق) قبل 1948 ـ تأسس سنة 1902 ـ تفرع منه المفدال (الحزب الوطني الديني) الذي شارك دوما، بعد ذلك، في كل الحكومات الائتلافية. أما الأحزاب الدينية الأخرى فهي غير صهيونية: أغودات إسرائيل (شغيلة الجماعة الاسرائيلية) الذي نشأ سنة 1911، وبوال أغودات إسرائيل (شغيلة الجماعة الاسرائيلية). حصلت في حزب أغودات ثلاثة انشقاقات: الشرقيون (*) الذين تجمعوا سنة 1984 داخل حزب شاس ، وبينهم اليمينيون الذين أسسوا سنة 1988 ياحاد شيفتاي إسرائيل ؛ وفي السنة ذاتها، خصوم الحسيديين الاشكينازيم في أغودات الذين أسسوا حزب ديجيل طورا . وأغودات نفسه الذي بات يدعى ياهدوت هاتورا (اليهودية الموحدة للتوراة).

إن الأحزاب الدينية، التي تمتلك من النواب ما بين 11 نائبا (سنة 1951) و27 نائبا (سنة 1999) من أصل 120 نائبا، تشكل قوة ضغط حقيقية. من ذلك مثلا أنها أرغمت ليكود على أن يدفع ثمنا باهظا لقاء انضمامها إليه سنة 1977، ولولا ذلك لما تمكن مناحيم بيغن أن يحكم بدونه: إذا لم تكن إسرائيل يوما دولة علمانية، فإنها لم تصبح دولة دينية في الواقع إلا أخيرا، حيث أمست الشريعة تفرض نفسها على المواطن في حياته اليومية، وحيث

أمسى الحاخامون هم الذين يبتون بإعطاء الجنسية وفي شؤون الزواج والطلاق أو حتى في محتوى برامج التعليم... لقد أدى تقدم الأحزاب الدينية في انتخابات سنة 1988 إلى زيادة ثقل الموجبات المفروضة على جميع المواطنين: المراقبة الدقيقة للتقيد بأحكام يوم السبت، الأموال المخصصة لدعم المؤسسات الدينية، إعفاء تلامذة ييشيفوت (المدارس الحاخامية) من الخدمة العسكرية، وحتى إعادة النظر في «قانون العودة» الخ. وبعد تراجع قليل سنة 1992 (خسارة مقعدين نيابيين)، سجلت الأحزاب الدينية تقدما بارزا سنة 1996: نالت 20% من الأصوات و23 مقعدا نيابيا (10 لحزب شاس، و4 لحزب أغودات حليف ديجيل، و9 للحزب الوطني الديني). وإذا كان هذا الأخير قد تراجع فلم ينل سوى خمسة مقاعد سنة 1999، فإن حزب اليهودية الموحدة للتوراة فاز بمقعد واحد (5 مقاعد بالاجمال) كما أن حزب شاس خصوصا واصل تقدمه فنال 17 مقعدا نيابيا. لكن رئيسه آرييه ديري، الذي حكم عليه بالسجن أربع سنوات بتهمة الفساد، فصل من الحزب الذي اضطر أن يتخلى عن منصب وزير الداخلية الذي كان يشغله منذ خمس عشرة سنة.

وهناك قوة جديدة، تحرز تقدما عظيما: الأحزاب التي تمثل الجماعة الروسية، التي تضخم حجمها كثيرا مع قدوم مئات الألوف من اليهود ـ وغير اليهود أحيانا كثيرة ـ من الاتحاد السوفياتي. كان المنشق السوفياتي السابق ناتان شارانسكي أول من أنشأ حزب إسرائيل بياليا (إسرائيل في المهجر)، الذي انتزع 7 نواب سنة 1996، لكنه خسر واحدا سنة 1999. ذلك أن هذا الحزب كان ينافسه إلى يمينه تشكيل جديد، أكثر يمينية بكثير: إسرائيل بيتنو (إسرائيل بيتنا) الذي أنشأه أفيغدور ليبرمان، الذي اشتهر باقتراحه قصف سد أسوان بواسطة الطائرات، والذي دخل البرلمان مع أربعة نواب سنة 1999 واتحد مع حزب الاتحاد الوطني. وآخر تقدم في المشهد السياسي الاسرائيلي، تقدم الوسطيين: نال تشكيل شينوي (التغيير) وحزب الوسط ستة مقاعد لكل منهما في انتخابات 1999. وإذا كان شينوي قد رفض الدخول في حكومة الاتحاد الوطني التي ألفها شارون، خلافا للأحزاب الدينية، فإن حزب الوسط، الذي بات يتألف من منشقين عن ليكود، قام بانعطاف صوب اليمين أتاح له أن يشترك في الحكومة.

وأحدث شينوي مفاجأة كبيرة في الانتخابات المبكرة التي جرت في 28 كانون الثاني/يناير سنة 2003، إذ رفع عدد نوابه من 6 إلى 15 نائبا، وبات ثالث حزب في البلاد، وهو يعبر عن الرفض العلماني للحكم الديني، وفي الوقت ذاته، عن الرفض الاشكينازي لمطالب الشرقيين. وتراجع خصمه اللدود، حزب شاس الأصولي المتطرف، فتدنى عدد نوابه من 17

إلى 11 نائبا، كما خسر منافسه الروسي حزب إسرائيل بياليا نائبين من أصل 4 نواب، واندمج مع ليكود. لكن الميزة الرئيسية لهذا الانتخاب كانت الانهيار غير المسبوق لحزب العمل (تدنى عدد نوابه من 26 إلى 19)، وانتصار ليكود (الذي تضخم بعد أن انضم إليه نواب غيشر فارتفع عدد نوابه من 21 إلى 37). بالاضافة إلى ذلك، تراجع حزب ميرتس من 10 إلى 6 نواب، بينما حافظ الاتحاد الوطني (روس إسرائيل بيتنا واليمين المتطرف) على نوابه السبعة.
هذا التحول نحو اليمين تفسره الأولوية التي أعطاها الناخبون لرغبتهم في الأمان. فبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، بات السلام، الذي كانت كل استطلاعات الرأي تشير إلى استمرار أكثرية الاسرائيليين في التوق إليه، وإلى استئناف مفاوضات السلام، خارج متناول اليد: ضرب إيهود باراك مكانة ياسر عرفات سياسيا قبل أن يقصفه آرييل شارون عسكريا. وكمقدمة للعودة إلى مناقشة الوضع النهائي، وحدها القوة ـ كما يقول ليكود بنجاح ـ يمكن أن تقطع دابر الارهاب (*). وبعد أن وقع عامرام ميتزنا في هذا الفخ، بات عاجزا عن إسماع صوته، لا سيما وأن عددا من المرشحين على لائحته كانوا قد خرجوا بالكاد من حكومة الاتحاد الوطني ويحلمون... بالعودة إليها. وبالانتظار، وما خلا أولئك الذين قاطعوا أو انضموا إلى اليمين، فإن عددا من الاسرائيليين اليساريين آثروا الانخراط في المعركة العلمانية... وللمفارقة ليس الاندفاع نحو اليسار هو الذي سيجلب آخرة حكومة اليمين واليمين المتطرف التي ألفها آرييل شارون غداة انتخابات كانون الثاني/يناير 2003. إن هذا الائتلاف سيسقط بفعل الانقسامات داخل معسكره بالذات، التي أمست مستعصية بعد إعلان الانسحاب من غزة. فبعد الهزال الذي أصابها عقب رحيل التشكيلات اليمينية المتطرفة ورحيل قسم من ممثلي الأحزاب الدينية، وخصوصا بعد الهزة التي أحدثها تمرد قسم من ليكود، انهارت هذه الحكومة في آخر عام 2004، لكن حزب العمل الشديد الضعف هو الذي قام بسد الثغرة، إشباعا لرغبة شمعون بيريز في الحصول على حقيبة وزارية: عوضا عن وزارة الخارجية، رضي رئيس أفودا بالوكالة بمنصب نائب رئيس الوزراء الذي أنشىء خصيصا لأجله.
بعد الانسحاب من غزة، أمسى ليكود نفسه مهددا بالانفجار من الداخل. فبعد أن صد بالكاد التمرد الذي قاده بنيامين نتنياهو في آخر أيلول/سبتمبر 2005، انشق آرييل شارون وألف حزبا جديدا هو حزب كاديما (الى الأمام) الذي يراد له أن يتوسط الحياة السياسية. وقد وصفه الجنرال المسن، الذي لا يعرف وازعا من ضمير، بأنه حزب السلام، والأمان، والتقدم الاجتماعي. ذلك أنه كان مضطرا أن يأخذ في الاعتبار الانعطاف الذي حصل في

مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2005 داخل حزب العمل: انتخب عامير بيرتس، المرشح المناهض لليبرالية والمناصر للسلام ـ وذو الأصل المغربي فوق ذلك ـ رئيسا بدلا من شمعون بيريز الذي التحق بحزب كاديما. إن غياب شارون عن المسرح السياسي كان لا يبدو، مطلع 2006، أنه أثر في شعبية الحزب الجديد، الذي تعطيه استطلاعات الرأي تقدما كبيرا على منافسيه في اليمين واليسار. ولا بد أن تلقي انتخابات 28 آذار/مارس التشريعية الضوء على هذا المشهد السياسي المغرق في التقلب.

الإخوان المسلمون

أسست حسن البنا جمعية الاخوان المسلمين في مصر في آذار/مارس 1928. ولد حسن البنا سنة 1906 بالقرب من الاسكندرية، وتلقى دروسه في دار المعلمين، ثم في دار العلوم في القاهرة ـ كانت هذه قد أنشئت لأجل تخريج أساتذة عصريين. وأمسى مدرسا في الاسماعيلية، على قناة السويس، سنة 1927، وسرعان ما تلقت مجموعته أموالا من شركة القناة وحظيت بدعاية قوية في الصحافة الرسمية. هل كان يعني هذا أن الإخوان تلقوا تشجيعا من الملك وحتى من البريطانيين، كما يتهمهم خصومهم؟ على أي حال، تطورت الجمعية بسرعة مذهلة: كانت تضم أربع أقسام سنة 1929، و15 قسما سنة 1932، و300 قسم سنة 1938، و 000 2 قسم سنة 1948. وقالت الحركة سنة 1946 إن عدد أعضائها في مصر يبلغ المليون.

تمحورت المنظمة حول المرشد العام، وهو رئيس ذو جاذبية يدين له الأعضاء بطاعة غير مشروطة: «أتعهد أمام الـلـه العلي القدير أن أنتمي بحزم إلى رسالة الإخوان المسلمين، وأن أقاتل من أجلها، وأن أحيا وفقا لقواعد أعضائها، وأن أثق ثقة تام بقائدها وأن أطيع طاعة كاملة في كل ظرف، في السراء والضراء» . هذا هو اليمين الذي كان يجب أن يقسمه كل عضو ناشط في المنظمة سنة 1945. نجد حول المرشد المكتب العام للإرشاد، وهو نوع من مكتب سياسي ينتقي المرشد أعضاءه ويثبتون من قبل جمعية عامة استشارية يراوح عدد أعضائها بين 100 و150 عضوا. وكان هناك أيضا آنذاك هيئة خاصة مكلفة المهمات السرية والعنيفة.

إن كان حسن البنا حاول، وفقا وضع متقلب بنوع خاص، أن يتعاون مع الملك فاروق وأحيانا مع البريطانيين، فقد تجاوزه تطور الوضع في فلسطين كما في مصر. فالتظاهرات التي جرت في القاهرة في شباط/فبراير 1946، ثم تلك التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1948، وحرب 1948 (*) التي اشترك فيها مناضلون من الإخوان المسلمين، أفضت إلى حظر المنظمة في كانون الأول/ديسمبر 1948. واغتيل صانع مرسوم الحظر، النقراشي باشا، بعد ذلك ببضعة أيام، وفي 12 شباط/فبراير 1949، سقط حسن البنا قتيلا بدوره، دون ريب برصاص الشرطة.

كيف يمكن توصيف أفكار الاخوان المسلمين؟ يقول أوليفييه كاري إن «الاخوان المسلمين أرادوا أن يكونوا مجددين، لا عن طريق اختراع إسلام جديد، بل عن طريق إقامة إسلام حي، راهن، يندرج في سياق تلك الموجة الاصلاحية الاسلامية» التي ولدت في القرن التاسع عشر على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا. لقد تميز حسن البنا في الحقل السياسي خصوصا. فعارض حركة العلمنة التي توطدت في مصر تحت تأثير الوفد، وأكد، كما يلاحظ أوليفييه كاري أنه «لا وجود لتنظيم صالح للمجتمعات دون الاسلام، أي دون محاكم، دون مدارس، ودون حكومة تنفيذية إسلامية، تطبق فعلا أحكام شريعة الـلـه». وإذا ما أكد الاخوان المسلمون معارضتهم للقومية العربية ـ التي يرون فيها حتى نوعا من العنصرية ـ فإنهم قد دعوا، ابتداء من الخمسينات خصوصا، إلى الأخذ بعدد من المبادئ الكبرى للعدالة، وأصبحوا، بعد استيلاء الضباط الأحرار وجمال عبد الناصر (*) على الحكم في 23 تموز/يوليو 1952، من أنصار الإصلاح الزراعي.

ورغم مشاركة الإخوان المسلمين في ثورة 1952 والدعم الذي قدموه في البداية، لم يلبثوا، وقد أضعفتهم الانقسامات بعد مقتل حسن البنا، أن عارضوا عبد الناصر ونزوعه إلى الهيمنة على كامل السلطة. وفي 12 كانون الثاني/يناير 1954، اعتبرت الجمعية حزبا سياسيا وتم حلها. وفي تشرين الأول/أوكتوبر من السنة ذاتها، في إثر محاولة لاغتيال الرئيس المصري، تعرض آلاف الإخوان لقمع هائل. واستمر ذلك الليل الطويل حتى وفاة الرئيس في أيلول/سبتمبر 1970. وعلى خلفية التعذيب، والمعسكرات، والأحكام بالاعدام، تجذر جيل تحت تأثير سيد قطب، الذي أعدم بتاريخ 26 آب/أغسطس 1966 بعد إدانته الباطلة بالتآمر.

ولد سيد قطب، كحسن البنا، سنة 1906، وتلقى دروسه مثله أيضا في دار العلوم. كان معلما وأديبا، ولم ينضم إلى الإخوان إلا سنة 1951، وسرعان ما بات المسؤول عن

دعايتهم، وقد دعا، بصورة مبكرة، إلى العدالة الاجتماعية وحتى إلى الاشتراكية، وبرر التأميمات، والاصلاح الزراعي، والتخطيط الاقتصادي. لكنه في السجن وبعد أن صدمه القمع الناصري الرهيب طور أطروحة كتب لها مستقبل. يقول سيد قطب إن «العالم المعاصر منقسم إلى عالمين متناقضين كليا: الاسلام من جهة، والجاهلية من جهة أخرى. هذه الكلمة القرآنية («جهل» الـلـه) تندد في الواقع بـ «البربرية» المفترضة للمجتمعات غير الاسلامية». وحسب رأي سيد قطب «لا يوجد، غداة زوال الاستعمار، مجتمع إسلامي حقيقي: في الدول المستقلة في العالم الاسلامي، يوجد حكام مستبدون متغربون ينتمون إلى شكل حديث من «الوثنية» الاشتراكية والرأسمالية». ولأجل إقامة الدولة الاسلامية، «يجب التخلص من مفاهيم وأخلاق المجتمع المحيط، وبناء نموذج أصيل للمجتمع الاسلامي المقبل مع «المؤمنين الحقيقيين»، ثم البدء في اللحظة المناسبة بقتال الجاهلية» (جيل كيبيل). هذا الطرح الذي ينعت السلطات القائمة في دار الاسلام بغير المسلمة يتعارض مع رؤية أكثر اطمئنانا يأخذ بها معظم الاخوان وتدعو إلى إيجاد تسوية مع السلطات القائمة. وقد دفع كثيرون من المناضلين بتفسير سيد قطب هذا إلى حده الأقصى ابتداء من السبعينات، فبرروا الجهاد ضد الحكومات المسلمة الكافرة واختاروا العنف.

استعاد الاخوان المسلمون بعضا من الشرعية بعد أن أخرجهم أنور السادات من السجن سنة 1971، واستخدمهم في كفاحه ضد الناصريين واليسار. وبعد أن صارت منظمتهم مقبولة، أخذت تنمو من جديد، لكنها كانت تعاني منافسة مجموعات إسلامية متطرفة ميالة إلى العنف. دام هذا الوضع أكثر من عشرين سنة، وأوجد ظروفا مؤاتية لتنامي تأثير الاخوان، بما في ذلك في المنظمات المهنية (المحامين، المهندسين، المعلمين، إلخ). غير أن بلوغ العنف ذروته في التسعينات دفع بالرئيس حسني مبارك (*)، بعد أن سحق المجموعات الاسلامية المتطرفة، إلى الارتداد على منظمة الاخوان التي كان مرشدها الأعلى المنتخب في آخر سنة 2002 مأمون الهضيبي البالغ من العمر ثلاثا وثمانين سنة. وأخذت السلطة تكثر من التوقيفات، واستعادت الرقابة على الجمعيات المهنية التي يهيمن عليها الاخوان، واستصدرت أحكاما قضائية صارمة على كوادر الحركة. ولم يخف الضغط رغم انتهاء العنف المسلح، وقيام الجماعة الاسلامية، المجموعة الاسلامية المتطرفة، بانتقاد ذاتي وبإدانة للعنف.

ودب الضعف في حركة الاخوان، وواجهت مأزقا استراتيجيا. فإن فكرة الدولة الاسلامية التي أتاحت لها أن تجمع حولها مجمل الاسلام السياسي في السبعينات

والثمانينات، لم تعد مطروحة آنذاك؛ والمحاولات العنيفة التي قام بها منشقون عن الجهاد الاسلامي في التسعينات جرت تصفيتها بواسطة العنف؛ وطموحات المجتمع، بما فيها طموحات الجزء الأكثر إسلامية فيه، لم تعد تتجاوب مع خطاب القادة القدماء. وحصلت في الحركة انشقاقات، من بينها انشقاق الكوادر الشابة الأربعينية، التي كانت تتمنى إنشاء حزب الوسط بما في ذلك مع أقباط ـ لكن السلطة لم تسمح بذلك. كانت تيارات مختلفة تتجابه داخل الحركة، فاضطرت هذه أن تبدل برنامجها، وأن تعترف بسيادة الشعب ـ وبالتالي بالاقتراع العام ـ وحرية التعبير، والتعددية. وعلى الصعيد الاقتصادي، كانت الحركة قريبة من مواقع اليمين الليبرالي. فهل سنشهد تطورا للحركة يوازي ذاك الذي جرى في تركيا (*) وأوصل الحزب الاسلامي المعتدل AKP إلى الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر 2002؟ لقد فاز الاخوان المسلمون، على كل حال، بـ 88 مقعدا من أصل 444 مقعدا في البرلمان المصري سنة 2005.

ليس الإخوان المسلمون منظمة مصرية فقط. فقد انتشروا بسرعة في مجمل العالم العربي؛ وهم يؤدون دورا هاما في فلسطين، من خلال حماس (*)، وفي الأردن (*)، والسودان (*)، واليمن (*)، والكويت (*). وفي الأردن ضعفت الحركة، لأن الملك عبدالـلـه الثاني وضع حدا لسياسة التعاون التي كان يسلكها والده الملك حسين، من جهة، ومن جهة أخرى، جرى في داخلها انقسام حول مشاركتها في الحكم وحول علاقتها بحماس. وهكذا فإن الخط المتصلب، الذي يرفض أن يصير جزءا من الجهاز الحكومي، قد دفع بالحركة إلى مقاطعة انتخابات سنة 1997. وفي سوريا (*)، كان الاخوان المسلمون رأس حربة المعارضة في الثمانينات، لكنهم انقسموا فيما بعد، وعاد بعض كوادرهم إلى سوريا. كان الاخوان المسلمون مقربين من العربية السعودية (*) منذ أمد طويل، لكنهم لم يسعوا قط إلى خلق فرع لهم في هذا البلد؛ على أن وزير الداخلية الأمير نايف اتهمهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 بأنهم مسؤولون عن جميع مشاكل العالم العربي والاسلامي.

ونسج الاخوان روابط مع منظمات في المغرب، وفي بلدان إسلامية أخرى، وحتى في أوروبا حيث توجد أقليات مسلمة هامة. لكن إذا كان للاخوان المسلمين المصريين تأثير مقرر مبدئيا، فلا تتمتع مظمتهم بموقع مركز أممي، لا في أساليبهم، ولا في عقيدتهم ـ طعنت بعض الفروع بقوة في طروحات الاشتراكية الاسلامية ـ ولا في استراتجيتهم: عجزوا مثلا عن اتخاذ موقف موحد سنة 1990 ـ 1991 إبان حرب الخليج (*).

الأردن

سنة 1922، أنشئت في الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن، في ظل الانتداب البريطاني، إمارة نصف مستقلة، وعلى رأسها الأمير عبدالـلـه . كان هذا أحد أبناء شريف مكة، حسين، المنتسب إلى أسرة الهاشميين القوية، الذي رفع راية الثورة العربية على السلطنة العثمانية (*) إبان الحرب العالمية الأولى. وفي سنة 1930، أنشئت الفرقة العربية، قلب القوات المسلحة للإمارة، ووضع على رأسها ضابط بريطاني يدعى غلوب باشا حتى سنة 1956.
كانت إمارة شرق الأردن عضوا مؤسسا لجامعة الدول العربية سنة 1945، ونالت الاستقلال سنة 1946. لكن نفوذ لندن ظل غالبا فيها. غداة الحرب العالمية الثانية، حركت مسألة فلسطين الأمير الهاشمي، الذي كان لا يكتم أطماعه الاقليمية، فأمر قواته، بتشجيع من بريطانيا العظمى (*)، بأن تدخل فلسطين، إلى جانب الجيوش العربية الأخرى، في أيار/مايو 1948. وبعدما عقد شرق الأردن اتفاقية الهدنة مع دولة إسرائيل (*)، في نيسان/أفريل 1949، كان الأمير الهاشمي مرتاحا إلى النتيجة: اكتسب أراضي غنية ـ عرفت فيما بعد باسم الضفة الغربية (*) ـ وكذلك القسم الشرقي من القدس (*) والمسجد الأقصى، المكان المقدس عند المسلمين (*). كان مدينا بهذه النتيجة لعدم فاعلية الجامعة العربية ـ وللمفاوضات السرية التي جرت بينه وبين القادة الصهاينة، والتي عادت عليه بتهمة الخيانة من جانب معارضيه العرب.
لقد غيرت حرب فلسطين صورة الدولة تغييرا عميقا. فعدد السكان الذي كان بالكاد 000 500 نسمة عشية الحرب، ارتفع إلى ثلاثة أضعافه في غضون بضعة أشهر: 000 500 لاجىء، و 000 500 فلسطيني في الضفة الغربية. هكذا دخل عنصر عدم استقرار إلى دولة كانت حتى حينه محافظة وذات أكثرية بدوية. في سنة 1948، اتخذ عبدالـلـه لقب ملك الأردن؛ وفي نيسان/أفريل 1949، أمسى البلد يدعى المملكة الأردنية الهاشمية (الاسم الذي كان تقرر عند نيل الاستقلال سنة 1946 لكنه لم يتداول حتى حينه). وفي نيسان/أفريل 1950، أجريت انتخابات في الضفة الغربية وفي شرق الأردن كرست ضم الضفة الغربية عمليا. وفي 20 تموز/يوليو 1951، اغتيل الملك على يد شخص فلسطيني داخل المسجد

الأقصى في القدس. وخلفه ابنه طلال، لكنه سرعان ما تنازل عن العرش لمصلحة وريثه حسين (*) الذي نودي به ملكا وصعد إلى العرش بصورة فعلية عند بلوغه سن الرشد، يوم 2 أيار/مايو 1952. كان الشرق الأدنى آنذاك في حالة غليان شديد مع صعود موجة القومية العربية وبروز سيد مصر الجديد، جمال عبد الناصر (*). إن حسين، الذي اختار المعسكر الغربي، نجا من أزمات مختلفة: أزمة 1956 ـ 1957، وأزمة 1965 ـ 1966 بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وتصالح مع عبد الناصر عشية حرب حزيران/يونيو 1967 (*)، واشترك جيشه في القتال. وخسرت المملكة في هذه الحرب أراضي كسبتها سنة 1948 ـ 1949: الضفة الغربية والقدس الشرقية.

بعد أن شعر الحكم بخطر الفدائيين بين حزيران/يونيو 1967 وسنة 1970، قام بتصفية الوجود المسلح الفلسطيني في أيلول/سبتمبر 1970 (أنظر أيلول/سبتمبر الأسود) (*) وفي حزيران/يونيو 1971. لم تعرف الأسرة الهاشمية بعدئذ أية أزمة بمثل هذه الخطورة. لم يشارك الأردن في حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 (*). والقادة السياسيون منقسمون إلى تيارين: أحدهما يقول بالانكفاء إلى شرق الأردن؛ والآخر لم يقلع عن التمسك بطموحات أوسع. ومما يزيد من صعوبة الاختيار كون المطامع الجغرافية الأكيدة لدى قسم من اليمين الاسرائيلي في ضفة نهر الأردن الشرقية معروفة، وأن المأزق لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نزاع جديد. وحسم الملك الأمر في خطاب تاريخي ألقاه يوم 31 تموز/يوليو 1988: أعلن فيه فك كل ارتباط بالضفة الغربية. لكن هذا القرار، الذي جاء نتيجة للانتفاضة الأولى بصورة رئيسية، لا يعني أن الأردن تخلى عن أي دور في حل نزاع الشرق الأدنى، كما بان في تأليف وفد أردني ـ فلسطيني إلى مؤتمر السلام (*) الذي افتتح في مدريد يوم 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1991. فهذا الأمر، في نظر العاهل الأردني، مرتبط ببقاء المملكة بالذات: عدم حل القضية الفلسطينية قد يسرع خطط «فلسطنة» الأردن وزعزعة الدولة الأكثر هشاشة في الشرق الأدنى. ولم تحجم المملكة، المعتبرة نظاما عربيا معتدلا، والحليفة لواشنطن، عن الوقوف ضد اتفاقات كمب ديفيد (*)، كما أنها خصوصا، ساندت العراق (*) في نزاعه مع إيران ثم في أزمة الخليج (*)، ما أحدث برودة في علاقاتها مع واشنطن، وشبه قطيعة مع ممالك الخليج: دفع الأردن ثمنا غاليا جدا، بما فيه تدفق مئات ألوف الفلسطينيين المطرودين من الكويت (*) عليه.

وأحدثت إعادة توزيع الأوراق عقب اتفاقيات أوسلو (*)، تبديلا في التوجه حفزه الملك: عقد معاهدة صلح مع إسرائيل بتاريخ 26 تشرين الأول/أوكتوبر 1994، وقطع العلاقة مع

الحكم العراقي، وتقارب مع الولايات المتحدة، وشارك في التحالف العسكري الإسرائيلي ـ التركي الذي استنكرته البلدان العربية الأخرى. ومع الابقاء على علاقات كثيفة مع العراق، شريكه الأول في الحقل التجاري، تصالح الأردن مع العربية السعودية (*) ومع ممالك الخليج، وراح يأمل أن يجني حصته من أرباح السلام في الشرق الأدنى. لكن آماله خابت بعد انطلاق الانتفاضة الثانية.

وبالرغم من شطب واشنطن لـ 700 مليون دولار من دينها على الأردن، أخذت الصعوبات الاجتماعية تزداد شدة، بعد أن كانت قد تسببت بتظاهرات عنيفة ضد الجوع في نيسان/أفريل 1989. وأفضى التصحيح البنيوي الذي فرضه صندوق النقد الدولي إلى رفع الدعم عن المنتجات ذات الضرورة الأولية. ولا تزال التوظيفات الأجنبية ضعيفة، ما خلا القطاع السياحي. وجاءت التظاهرات العنيفة في آب/أغسطس 1996 ضد زيادة ثمن الخبز مقدار الضعف دليلا واضحا على هشاشة الوضع.

وشهدنا جنوح الحكم إلى القسوة بوضوح في الميدان السياسي. الدستور يعطي الملك سلطات غير محدودة تقريبا. غير أن تجربة ديموقراطية طبقت بعد تظاهرات الجوع العنيفة في نيسان/أفريل 1989: حرية الصحافة ازدادت اتساعا، وجرت انتخابات حرة نسبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وكان المرشحون القريبون من الاخوان المسلمين (*) يشكلون المجموعة البرلمانية الرئيسية. لكن المناخ تغير في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1993، التي كانت أول انتخابات تشترك فيها عدة أحزاب، وفرض النظام قواعد انتخابية جديدة مؤاتية للأعيان. وخسرت المعارضة الاسلامية، التي تجمعت في جبهة العمل الاسلامي، نصف عدد نوابها، وسحق اليسار. إن البرلمان، الذي قلصت سلطاته، لم يعد منبرا ذا أهمية.

والسلام، الذي يعارضه السكان بشدة، قد دفع بالملك إلى تقليص الحريات وكبح السير نحو الديموقراطية. كما أن تعاقب الحكومات على السلطة يعبر عن الصعوبة التي تلاقيها في السعي إلى نيل مساندة الرأي العام لخياراتها في السياسة الخارجية. وقاطع الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 قسم من المعارضة، وخصوصا الاسلامية. وبعد ذلك، باتت الانتخابات ترجأ بانتظام.

إن القرار الذي اتخذه الملك حسين في كانون الثاني/يناير 1999، بعد غياب ستة أشهر بسبب العلاج، بإبعاد شقيقه حسن عن الخلافة لمصلحة ابنه، قد كشف النقاب عن الصراعات داخل الأسرة الملكية. وحين توفي «الملك الصغير» في 7 شباط/فبراير 1999، سارعت الولايات المتحدة وبلدان الخليج إلى تقديم دعمها للملك الشاب عبدالله الثاني.

وأبدى هذا الأخير تأييده للسلام مع إسرائيل وطرد قادة حماس (*) بعد أن أغلق مكاتبها في الأردن. لكن الملك الجديد لم يتجاوب مع توقعات الانفتاح السياسي للمعارضة.

عبدالـلـه الثاني منفتح على الخارج، لكنه أقل انفتاحا بوضوح على الداخل، وهو يؤكد أن «المصلحة الوطنية العليا تمثل سقف الحريات» . المعارضة تندد بالفساد، كما تندد بتزايد تقليص الحريات، وخصوصا بعد إقرار تعديلات على قانون العقوبات، سنة 2001، يراد منها معاقبة خبر «افترائي، أو كاذب، أو يسيء إلى الوحدة الوطنية وإلى سمعة الدولة، أو يحض على ارتكاب جرائم، أو على إضرابات أو اجتماعات غير مشروعة أو تعكر النظام العام». ومع نشوب الانتفاضة الثانية، وجد الملك نفسه بين فكي كماشة ضغوط الغرب وضغوط رأيه العام.

كانت تظاهرات دعم العراق سنة 1998، ثم التضامن مع الشعب الفلسطيني في خريف سنة 2000 إشارات تنبيه إلى الخطر. أكثر من نصف الأردنيين هم فلسطينيو الأصل. وإذا كانوا قد حصلوا على الجنسية الأردنية، فإنهم لا يزالون مع ذلك يعانون بعض أنواع التمييز. أحست عمان إذن بالقلق من إمكان تمدد الانتفاضة وحدوث هجرة فلسطينية جديدة تزيد من الخلل الدمغرافي بين الأردنيين والفلسطينيين. ألم يكرر رئيس الوزراء الاسرائيلي قوله، منذ انتخابه سنة 2001، بأن «حرب 1948 لم تنته بعد» . فالأردن، أو الدولة الفلسطينية في نظر آرييل شارون، هي المكان «الطبيعي» لسكان الضفة الغربية العرب. إن هذا الطرح يكتسب مزيدا من الراهنية إذ يبدو أنه يجد تأييدا غير مباشر له في مشاريع بعض الاستراتيجيين الأميركيين الرامية، في نطاق الهجوم على العراق، إلى تغيير الحدود في المنطقة بما في ذلك تركيب دولة هاشمية واحدة تضم العراق والأردن...

تبلغ مساحة الأردن حوالى 000 90 كيلومتر مربع، وكان عدد سكانها 5.4 ملايين نسمة سنة 2004. تسعون بالمئة من السكان هم من المسلمين السنة، ويوجد بينهم عدد من المسيحيين. وبعد أن شملته الأزمة، كان الناتج الوطني الخام في الأردن يساوي140 .2 دولارا بمعدل الفرد. وقد تأثرت شراكته الاقتصادية مع العراق بالخطر الذي فرض على هذا الأخير منذ سنة 1990، ولم تنطلق علاقاته التجارية مع إسرائيل حتى الآن، وما زال اقتصاده في حالة تبعية قوية للمساعدة الأميركية والعربية كما للمال الذي يرسله المغتربون، وللسياحة التي أخذت تتدنى بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وكان الأردن يعتمد على انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، في 11 نيسان/أفريل سنة 2000، لكي ينشط مبادلاته الاقتصادية والتجارية. لكن الحرب الجديدة على العراق أضعفته من جديد.

الإرهاب

على أحد مواقع البحث الأكثر رواجا بواسطة الانترنت تحيل كلمة «إرهاب»، في آخر سنة 2005، إلى 000 500 5 وثيقة، و الصفة «إرهابي» إلى 000 050 2 وثيقة. يؤكد هذا الرقم القياسي أن هذه الظاهرة تحتل موقعا مركزيا على الإطلاق في الحياة الدولية بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن. وتسجل عمليات أسامة بن لادن ومجموعته القاعدة حتى ولادة «إرهاب عالي القدرة» عابر للبلدان، ومرحلة جديدة نوعيا في صعود قدرة أشكال العمل المنتشرة منذ زمان طويل، لكنها عرفت تفاقما مسرحيا منذ انتهاء قيادة العلاقات الدولية المزدوج القطب من قبل واشنطن وموسكو، اللتين كانتا تسعيان جهدهما للحفاظ كل في معسكره على النظام. ولأن أعمال القاعدة أكثر ارتباطا مباشرا بنزاع محدد ـ فلسطين، كشمير، الخ ـ فإنه يشكل سمة جديدة لهذه الحركة بالنسبة إلى الحركات التي استخدمت الإرهاب وسيلة عمل، من فلسطين إلى إيرلندا الشمالية، مرورا ببلاد الباسك الإسبانية.

وكما كتب إنياسيو رومانيه في لوموند دبلوماتيك (كانون الأول/ديسمبر 2001)، فإن اعتداءات مركز التجارة العالمية اخترعت «إرهابا من طراز جديد. لقد بات كل إنسان يدرك أننا نواجه إرهابا شاملا. وهو شامل من حيث تنظيمه، كما من حيث مداه وأهدافه، وهو لا يطالب بشيء محدد جدا، لا باستقلال أرض ما، ولا بتنازلات سياسية معينة، ولا بإقامة نظام من طراز خاص. حتى اعتداء 11 أيلول/سبتمبر لم يتبناه أحد بشكل رسمي حتى الآن. يتبدى هذا الشكل الجديد من الإرهاب كنوع من القصاص أو العقوبة ضد «سلوك عام» دون مزيد من التوضيح، للولايات المتحدة وللغرب بشكل أوسع. لقد تكلم الرئيس جورج بوش الابن ـ قبل أن يتراجع ـ عن «صليبية»، وكذلك بن لادن، فوصفا هذه المجابهة بأنها صدام حضارات، وحتى حرب بين الأديان، وقد قال بن لادن: «انقسم العالم إلى فسطاطين، واحد تحت راية الصليب كما قال زعيم الكفار بوش، وآخر تحت راية الإسلام».

إن إرادة حصر النزاعات العالمية بصدام الحضارات العنيف تتفق جيدا مع تصميم إدارة جورج بوش الابن على تبرير المسار الجديد لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. على أن المماثلة التي أجريت بين الكفاح ضد النازية في الثلاثينات، وضد الشيوعية بين الخمسينات

والثمانينات، وضد الإرهاب اليوم لا طائل تحتها: الإرهاب، إذا أمكن تعريفه، ليس سوى «شكل» من أشكال النضال، وليس بالتأكيد إيديولوجيا تقدر أن تعبئ شعوب العالم. وإذا كانت النازية أو الشيوعية تستند إلى دولتين لهما من القوة ما كان لألمانيا أو للاتحاد السوفياتي أو الصين، فإلى أية حكومة مهددة يستند الإرهابيون؟

إذا طرحنا السؤال: «ما هو الإرهاب؟» فمن العسير جدا أن نجد جوابا موحد المعنى في تصريحات المسؤولين السياسيين أو في الأدبيات المتخصصة. لا يمكن الخلط بين الإرهاب واستخدام العنف. ألم يكن هذا الأخير بين الحقوق الأولى «الطبيعية وغير القابلة للزوال بمرور الزمن» التي نادت بها الثورة الفرنسية ونادى بها إعلان حقوق الإنسان حق «مقاومة الظلم»؟ فمن الذي يتجرأ، من وجهة النظر هذه ـ دون الكثير من سوء نية ـ أن يصف بالإرهاب مثلا كفاح المقاومة الفرنسية المسلح إبان الحرب العالمية الثانية، ضد إرهاب المحتل الألماني وشركاؤه من الفرنسيين؟

إن القانون الدولي لم يفلح قط في تعريف الإرهاب: بل اكتفى بالتنديد بجرائم معينة كاختطاف أو مهاجمة طائرات. وعقدت منذ زمن قريب اتفاقيات دولية تقمع الاعتداء بالمتفجرات (1997) وتمويل الإرهاب (1999). وهذه الأخيرة تستهدف «كل (...) فعل يرمي إلى التسبب بالموت أو بأضرار جسدية خطيرة لأي شخص مدني، أو أي شخص آخر لا يشارك مباشرة في القتال في إطار نزاع مسلح، وإذا كان هذا الفعل يرمي، من حيث طبيعته أو ظروفه، إلى ترويع السكان أو إلى إكراه حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو على الامتناع عن القيام بعمل ما». والأفعال التي توصف بالإرهابية هي، من جهة أخرى، أفعال تخضع لمفهوم جرائم الحرب وبالتالي للمبادئ التي صاغتها محكمة نورامبيرغ والمتعلقة بـ «انتهاكات قوانين وتقاليد الحرب، التي تتضمن، بصورة غير حصرية، الاغتيالات، وسوء المعاملة أو الإبعاد لأجل القيام بالأشغال الشاقة، أو لأجل أي هدف آخر، بحق السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، والاغتيالات وسوء المعاملة بحق أسرى الحرب أو بحق أشخاص في البحر، وقتل الرهائن، ونهب الممتلكات العامة أو الخاصة، والتدمير المجرم للمدن والقرى، أو أعمال الاتلاف، التي لا تسوغها المقتضيات العسكرية».

إن محاولات إيجاد تعريف قانوني «للإرهاب» خصوصا بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، تنطوي على مخاطر المس بالحريات المدنية في أوروبا وفي الولايات المتحدة، كما أنها تستخدم لتبرير السياسيات القمعية من الجزائر إلى أندونيسيا مرورا بروسيا. هذا ما نوه به في نيسان/أفريل 2002 الإرلندي جون فيش، رئيس مجلس محامي الاتحاد الأوروبي عقب

القرار ـ الإطار الصادر عن المجلس الأوروبي بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2001، إذ قال إن «لائحة الجرائم الإرهابية قد وضعت بشكل مفرط في التوسع فتضمنت أفعالا لا يصح أبدا أن تعتبر أرهابية»، لا سيما، كما أوضح فإن «القرار ـ الإطار» هذا ينص على مسؤوليات ويفرض عقوبات على «أشخاص معنويين». ومن جهة أخرى «ليس فيه أي ذكر للحق في دعوى عادلة للإرهابي المتهم». وقد بينت التجربة أن «إقامة تشريع حول الإرهاب في الدول الأعضاء قد أدى إلى تقليص جوهري لحقوق المتهمين». باختصار، «لا يجوز اللجوء إلى مكافحة الإجرام بأي ثمن». وإن التجربة الأميركية مثال يثير القلق، من وجهة النظر هذه.

لنعد إلى تعريف الإرهاب. يمكن أن نطلق صفة الإرهاب على أعمال العنف التي تطال المدنيين الأبرياء بقصد خلق جو من انعدام الأمن وبلوغ أهداف سياسية ما. لكن كيف يمكن أن نضع في الخانة التحليلية إياها عمل التسميم بالغاز الذي اقترفته جماعة أوم في مترو طوكيو والسيارات الملغومة التي يفجرها المنشقون عن الجيش الشعبي الإرلندي؟ وهل يمكن تصنيف الميليشيات اليمينية المتطرفة الأميركية المسؤولة عن مجزرة أوكلاهوما في فئة واحدة مع قنابل منظمة (ETA) الباسكية؟ وما الذي يربط بين هذه الأعمال وبين الهجوم على مركز التجارة العالمية وعلى البنتاغون؟ بالنظر إلى الإكثار من «إلصاق فكرة الإرهاب بأنواع مختلفة كثيرا من العنف، ومنها ما ليس بذي هدف سياسي، على الصعيد الداخلي مثلا» فقد فقد مفهوم الإرهاب هذا معناه، كما يلاحظ أدريان غولكيه، الخبير الإفريقي الجنوبي (في «عصر الإرهاب»)، ويؤكد حتى أنها قد «تحللت». وأخيرا لا يجوز أن ننسى أن هذه الكلمة ولدت لتنعت سياسة دول، سياسة الثورة الفرنسية. والحال أن إرهاب الدولة هذا، الذي يستخدم كثيرا في الشرق الأدنى، هو موضع تجاهل واسع: أعمال قصف جوي لا تميز بين الأهداف، ترحيل سكان، سيارات ملغومة، قامت بها السلطات الإسرائيلية، والسورية، والعراقية، والإيرانية، وغيرها.

جاء في افتتاحية لصحيفة ذي إيكونومست الأسبوعية أن «حكومة صادقة يجب أن تعترف بأن الإرهاب غالبا ما يكشف عن نقمة مشروعة». وقد برهن التاريخ بشكل واسع عن صحة هذا القول، إذ إن «إرهابيين» سابقين صاروا قادة محترمين. لقد تورط مناحيم بيغن وإسحق شامير، خلال الأربعينات، في اعتداءات فتاكة على مدنيين عرب (ويهود كما في الاعتداء على فندق الملك داود) قبل أن يرقيا إلى أعلى المناصب في إسرائيل (*). كما أن «قتلة» جبهة التحرير الوطنية، الذين كانت السلطات الفرنسية ومعظم الصحف تندد بهم، قد أسهموا في

إيصال الجزائر إلى الاستقلال ـ أيا تكن فظاعة بعض أساليبهم. وهناك أمثلة أحدث عهدا تؤكد ذلك: إن أولئك الذين ظلوا يلوحون بفزاعة العنف زمانا طويلا كي يرفضوا كل تسوية، اضطروا هم أنفسهم إلى العدول عن التصلب. فقد تعاطى الحكم الأبيض في جنوب إفريقيا في آخر الأمر مع المؤتمر الوطني الافريقي، وصافح إسحق رابين (*) ياسر عرفات (*) «الرجل ذا اليدين الملطختين بالدم اليهودي»، وأجرى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في محاولة لإخراج الشرق الأدنى من تروس الأحقاد.

إن الطابع المسرحي لأساليب العمل الإرهابي هو الذي يميز هذا العمل. واختطاف طائرة هو واحد من هذه الأساليب. لقد دشنت حكومة غي موليه هذه الممارسة يوم 22 تشرين الأول/أوكتوبر ـ حين أجبرت على الهبود الطائرة التي كانت تقل بن بلا وبعض قادة جبهة التحرير الوطني من الرباط إلى تونس ـ ثم نشطت من جديد عقب الحرب الإسرائيلية ـ العربية سنة 1967 (*). ففي 23 تموز/يوليو 1968، اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة تابعة لشركة العال بين روما وتل أبيب. لم تنضم فتح إلى هذا النوع من الأعمال إلا بعد أيلول الأسود (*) الأردني. وفي سنة 1973، عدلت منظمة التحرير الفلسطينية ومكوناتها عن هذه الممارسة، وظلت مجموعات صغيرة منشقة، وبينها مجموعة أبو نضال، تمارس وحدها هذا العمل. وقد أدت التدابير الأمنية التي اتخذت في المطارات وإدانة منظمة التحرير الفلسطينية لهذا النوع من النشاط إلى الحد كثيرا من اختطاف الطائرات.

إن اختطاف رهائن يشكل دون ريب ممارسة قديمة قدم الحرب. ويكثر هذا العمل في مناطق النزاعات أو المواجهات. من ذلك مثلا ما حدث في كردستان العراق، حيث قامت مجموعات من البشمركة عدة مرات باختطاف تقنيين أجانب في الثمانينات. أما لبنان (*)، بلد كل الخلافات، فكان في الثمانينات حقلا مميزا لهذا النوع من الأعمال، التي كان يسهلها زوال الدولة. مورست هذه الأعمال أولا في الحرب الأهلية، ثم امتدت ـ بعد 1982 خصوصا ـ حتى شملت الجاليات الأجنبية، وكان يقوم بها، بصورة خاصة، حزب الـلـه (*). لقد أمست عمليات الاختطاف نادرة في الشرق الأدنى خلال التسعينات، لكنها لم تتوقف تماما.

لا يمكن للمرء إلا أن يعاين أن موجات الإرهاب الكبيرة الثلاث غير إرهاب الدولة في المنطقة تزامنت مع مراحل الظلم الأقصى للشعوب العربية والمأزق السياسي: عقب 1970، وعقب 1982، وعقب 2000. ومن البديهي جدا أن اجتثاث جذور «الأسباب الموضوعية» للإرهاب لن يقضي أبدا على خطر حدوث عمل ما من جانب أفراد متزمتين؛ إلا أنه بالمقابل

سيقلص مساحة التربة الخصبة التي يمكن أن تنمو فيها هذه الأعمال، أو تجد فيها مساندة وتواطؤا.
إن قسما من الشبيبة الفلسطينية واللبنانية قد رأى آنذاك في كل عمل وسيلة للتعبير عن إحباطه. ونسيان هذا الأمر يعني التسليم بعدم القدرة أبدا على محاربة ظاهرة الإرهاب. إن الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت بعد حكومة إسحق رابين قد أعدت الأرض لـ «الهجمات الانتحارية» حين أفرغت اتفاقيات أوسلو (*) من كل محتوى ونسفت كل أمل بسلام عادل.
ويمكن أن نلاحظ، مع أوليفييه روا، أن عمل الانتحاريين «غريب تماما عن التقليد الإسلامي السني (...) وأنه ظهر خلال الثمانينات في الحركات الشيعية كحزب الـلـه، قبل أن يمتد مؤخرا إلى الحركات السنية». وقد تعدت الهجمات الانتحارية حتى هذا الإطار في الأراضي المحتلة، إذ إن كل الفصائل الفلسطينية مارستها، وأن «المتطوعين» للانتحار قد تكاثروا، وهذا لا يشير إلى تعصب ديني بل إلى حالة يأس لا محدود يفاقمها غياب آفاق تفتحها القيادة الفلسطينية.
لكن التفسير ليس التبرير. فبقدر ما كان للقتال في الضفة الغربية وفي قطاع غزة شرعيته الكاملة، بقدر ما أمسى معظم الرأي العام الفلسطيني، بعد ثلاثين شهرا من انفجار الانتفاضة الثانية، يطعن بصوابية الاعتداءات على المدنيين الإسرائيليين، أكانت من فعل المقاتلين الأصوليين أو فعل ألوية شهداء الأقصى القريبة من فتح. وانطلاقا من ذلك يضع الفلسطينيون حصيلة تلك العمليات: بدلا من أن يقسم الانتحاريون المجتمع الإسرائيلي، وحدوه حول آرييل شارون (*) وسياسته القائمة على القوة، فتغلب الخوف والغضب، كما أكدت انتخابات 28 كانون الثاني/يناير 2003، على الوعي الذي ما زال حاضرا لضرورة إيجاد حل سياسي. على أن القادة والمناضلين الفلسطينيين الأكثر تبصرا يذهبون إلى أبعد من تحليل لما لهذه الأعمال من «أثر عكسي»: يدينون الإرهاب لأنه يضر بقضيتهم بالذات، وبالمثل الأعلى الذي لهم، وبمستقبل المجتمع الذي يصبون إلى إقامته.
وتقول منظمات دولية عديدة هذا القول، حين تهاجم بصوت واحد أعمال الدولة الإسرائيلية وأعمال الانتحاريين الفلسطينيين. إن منظمة «هيومن رايتس ووتش»، صاحبة التقرير الأكمل عن «جرائم الحرب» التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في مخيم اللاجئين في جنين (*)، قد نددت أيضا، في أول تشرين الثاني/نوفمبر 2002، بالاعتداءات داخل إسرائيل قائلة: «إن مستوى هذه الاعتداءات وطبيعتها المنهجية يميزان بينها وبين تجاوزات ترتكب خلال مرحلة نزاع. إنها تدخل بوضوح في فئة الجرائم ضد الإنسانية». وكذلك ذكرت منظمة العفو الدولية،

في تقريرها المؤرخ في 11 تموز/يوليو 2002، بأنها «أدانت منذ سنين طويلة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني» من جانب إسرائيل بحق فلسطينيين الأراضي المحتلة، والتي يشكل «معظمها جرائم حرب». لكنها تضيف: «لا يمكن لأي انتهاك تقترفه الحكومة الإسرائيلية، مهما بلغ حجمه وخطورته، أن يبرر (قتل) مدنيين. فإن واجب حماية المدنيين واجب مطلق». لهذا فإن الهجمات الانتحارية «تشكل جرائم بحق الإنسانية في نظر القانون الدولي» و «جرائم حرب» حسب التوصيف الشرعي للعمليات العدائية وتفسير طبيعة المجموعات المسلحة والمقاتلين الفلسطينيين. وتخلص المنظمة إلى القول: «لقد اعترفت الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة بشرعية نضال الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي، الذي ينبثق من ممارسة حقها في تقرير مصيرها بنفسها وفي الاستقلال. على أن القانون الدولي يفرض أن يراعي استعمال القوة بعض المبادئ الأساسية التي تطبق في كل الحالات. ومن هذه المبادئ خصوصا أنه يتوجب على الأطراف المتنازعة أن تميز دائما بين المدنيين والأشخاص المشاركين في الأعمال العسكرية، وأن تبذل قصارى جهودها لحماية المدنيين من كل خطر».

ومع ذلك، فإن الإدانة «المعنوية» للجرائم المرتكبة من قبل الطرفين ليست كافية. فلا يمكن توزيع المسؤولية بالتساوي بين الطرفين المتنازعين لكونهما انتهكا كلاهما القانون الإنساني. وذلك لسببين. أولا، لأن الانتهاكات الصادرة عن دولة ـ دولة تنادي بالتزامها المبادئ الدمقراطية ـ هي دائما أخطر من تلك التي تصدر عن مجموعات غير دولتية، لا سيما وأن بعضا منها يعمل ضد توجه السلطة الفلسطينية الصريح. ثانيا، لأسباب سياسته: القتال الذي يخوضه الفلسطينيون هو مقاومة مشروعة لاحتلال أجنبي غير مشروع، وبينما تعزز الحكومة الإسرائيلية ستراتيجيا الإبقاء على احتلال واستيطان غير شرعيين. إن المقارنة ليست حجة بالتأكيد، فإسرائيل ليست ألمانيا النازية، ولا فرنسا الاستعمارية. لكننا نقول على سبيل المثال إن الحلفاء ارتكبوا إبان الحرب العالمية الثانية بالتأكيد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ـ ومنها قصف دريسدن، ثم هيروشيما وناغازاكي. لكن الحرب على النازية كانت مع ذلك حربا عادلة، وليس في وسع أحد أن يوزع المسؤولية بالتساوي بين الحلفاء والمحور. والأمر كذلك في الحرب التحريرية الجزائرية، حيث ارتكبت جبهة التحرير الوطني ـ كما الجيش الفرنسي ـ جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك فإن مطالبتها بالاستقلال كانت مشروعة تماما.

استقلالات
(نشوء الكيانات المستقلة)

انفتح عصر الاستقلالات بتفكك السلطنة العثمانية (*) غداة الحرب العالمية الأولى، وانتشر، في الشرق الأدنى، حتى السبعينات. وترسخت هذه الحركة في إطار الحدود، الاعتباطية غالبا، التي رسمها المنتصرون.
كانت مصر (*)، أول بلد انتزع استقلاله، كما كانت، في هذه المنطقة المقسمة والمعاد تقسيمها حسب رغبة المستعمرين، واحدة من الدول الوحيدة المتكونة منذ قرون. وقد نما حول الوفد، إضافة إلى ذلك، حركة قومية قوية جدا. كانت الاضطرابات، منذ القرن الثامن عشر، عنيفة إلى حد جعل لندن تسلم باستقلالها من طرفو واحد في 28 شباط/فبراير 1922. لكن البريطانيين احتفظوا بامتيازات ضخمة في حقول الاتصالات والدفاع وحماية المصالح الأجنبية ـ كما فعلوا في السودان (*) أيضا. وكان الأمر كذلك حتى في المعاهدة الجديدة التي اضطر البريطانيون أن يوقعوها في 28 آب/أغسطس 1936، بعد صراع طويل مع الوفد: فحصلوا على تسهيلات في مصر في حال نشوب حرب، وعلى اعتراف بمصالحهم في منطقة قناة السويس (*)، حيث احتفظوا بعشرة آلاف رجل. وبعد أن قبلت مصر في جامعة الأمم سنة 1937، فهي لم تستقل حقا إلا حين خلف عبد الناصر محمد نجيب وحصل من بريطانيا على سحب قواتها من منطقة القناة، قبل أن يؤمم شركة قناة السويس سنة 1956.
وكان العراق (*) أيضا مسرحا لحركة استقلالية قوية. فقد أثار إعلان «الانتداب البريطاني» سنة 1920 انتفاضة قمعتها قوات صاحبة الجلالة بعد جهد. ولم يضع جلوس فيصل على العرش، بعد أن طرده الجيش الفرنسي من سوريا (*)، حدا للغليان. ومن تراجع إلى تراجع، وبعد ثلاث معاهدات هجينة، سلمت بريطانيا العظمى بمعاهدة 1930، التي تعترف باستقلال كامل للعراق مقابل تسهيلات عسكرية، هنا أيضا، من ضمنها قواعد. هكذا دخلت بلاد ما بين النهرين سابقا جامعة الأمم في 3 تشرين الأول/أوكتوبر 1932.
في ذلك العصر، كانت العربية السعودية (*) الحالية مستقلة من قبل. فإن المفوض العام البريطاني في الخليج السيد بيرسي كوكس كان قد عقد مع ابن سعود أول اتفاقية انكليزية ـ

عربية سنة 1915: تنظيم الثورة على تركيا مقابل الاستقلال. لكن لندن، بدلا من أن تعطي الاستقلال غب انتهاء الحرب، كما وعدت، لمجمل العالم العربي، اعترفت سنة 1926 به لـ «ملك الحجاز وسلطان نجد وتوابعه» . كان الزعيم الوهابي قد انتصر في تلك الأثناء على الشريف الهاشمي حسين: أمسى شبه الجزيرة العربية له... شرط أن يعترف بالمواقع البريطانية في الخليج جنوبا وفي شرق الأردن شمالا.

كانت لندن منذ 1921 قد فصلت عن: «الانتداب الفلسطيني» المعطى لها من جامعة الأمم ، الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن لتقيم عليها إمارة شرق الأردن وتضع على رأسها عبدالـلـه ، شقيق فيصل وابن الشريف حسين. كان شرق الأردن، الابن الأكثر اصطناعا، بلا ريب، بين «أبناء» سايكس وبيكو، لا يسبب قلقا لـ «حماته». فإن حدوده اعترف بها ابن سعود سنة 1927، وقانونه الأساسي، والمعاهدة التي تكرس طابعه البريطاني، أقرا سنة 1928، لكن الامارة لم تنل استقلالها (رسميا) إلا... سنة 1946. وفي سنة 1950، بعد ضم القدس (*) والضفة الغربية (*)، فرض الملك اسم «المملكة الهاشمية الأردنية» (*).

قبل ذلك بقليل، كان لبنان (*) وسوريا قد نالا الاستقلال بدورهما. على أن «المنتدب» الفرنسي كان قد فعل كل ما في وسعه كي يؤخر الاستحقاق. منذ سنة 1920، طرد فيصل من دمشق بالقوة بعد أن نادى به «المؤتمر العام السوري» ملكا. ثم ابتدأت سلسلة طويلة من التلاعبات الجغرافية في 1920: صنع «الانتداب» أربع دول هي لبنان الكبير، ودمشق، وحلب، ودولة العلويين. واتحدت الثلاث الأخيرة فيما بينها سنة 1922، ونال جبل الدروز (*) حكما ذاتيا. في 1924: ثم إنشاء سنجق الإسكندورنة، الذي أعطي لتركيا سنة 1939. وجرت قسمة جديدة سنة 1925: لبنان الكبير، سوريا، وجبل الدروز، حيث انفجرت انتفاضة عمت البلاد كلها، قبل أن يسحقها الجيش الفرنسي. كان يجب انتظار سنة 1936 وفوز الجبهة الشعبية حتى ينال كل من لبنان وسوريا وعدا بالاستقلال مقابل تحالف عسكري وقواعد و «تسهيلات» عسكرية، بموجب معاهدة... لم تصدق! وبعد أن تركت فيشي المحور يستخدم البلدين عسكريا، احتلتهما بريطانيا في تموز/يوليو 1941، مع القوات الفرنسية الحرة، التي أعلن قائدها المحلي الجنرال كاترو، مندوب ديغول، استقلال لبنان وسوريا. جاء الأمر متأخرا، وبعد فوات الأوان، في نظر الحركة الوطنية، التي حصلت على الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة دون أي ذكر بوضع خاص لفرنسا (*) الخاص. وغادر آخر الجنود الفرنسيين المشرق في 31 كانون الأول/ديسمبر سنة 1946.

على أن بريطانيا العظمى لم تفرح طويلا بما أصاب منافستها من عثرات: بعد مرور

ثلاثين سنة على وعد بلفور (*)، وخمس وعشرين سنة على الانتداب، وصلت سياستها الفلسطينية إلى مأزق. فمنظمة الأمم المتحدة، التي راجعتها، قررت التقسيم (*). وفي 14 أيار/مايو ركب المفوض السامي البريطاني الأخير في فلسطين السيد ألان كاننغهام، البحر في حيفا. كان ذلك يوم إعلان دولة إسرائيل (*) استقلالها. كما أن الدولة العربية، التي لحظتها منظمة الأمم المتحدة، لم تبصر النور هي أيضا. وابتدأت السلسلة المشؤومة للنزاعات الاسرائيلية ـ العربية.
لقد أخرج البريطانيون من فلسطين، ثم من مصر (1945 ـ 1956)، والسودان (*) (1956)، والعراق (1958)، لكنهم بالمقابل «صمدوا» إلى حين في شبه الجزيرة العربية (*). كانت العربية السعودية مستقلة بالتأكيد، وكذلك اليمن الشمالي الذي حافظ دوما على حريته بواسطة لعب بارع بالتحالفات. غير أن سائر الامارات والسلطنات بقيت كلها في يدي لندن. كانت الكويت (*) أول من انعتق من هيمنة لندن، سنة 1961. وبعد ست سنوات، جاء دور اتحاد جنوب شبه الجزيرة العربية الذي صار جمهورية اليمن الشعبية سنة 1967. واستقلت عمان سنة 1970، وقطر والبحرين سنة 1971، وفي السنة ذاتها الامارات العربية المتحدة التي كانت تعرف من قبل بشاطىء القراصنة. لكن التاريخ الفاصل كان سنة 1967: في تلك السنة قررت بريطانيا العظمى أن تسحب كل قواتها الموجودة شرقي السويس.
هكذا آلت البنى الدولتية التي ولدت من تفكيك السلطنة العثمانية إلى استقلال معظم الشعوب التي كانت تديرها في الشرق الأدنى، ما خلا اثنين: الفلسطينيين (*) والأكراد (*).

الاستيطان

إن الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية (*) وغزة (*) والقدس (*) وفي الأراضي العربية الأخرى المحتلة، بدأ غداة حرب حزيران/يونيو 1967 (*). ففي تموز/يوليو، أقيمت أول مستعمرة مأهولة في الجولان (*)؛ وفي أيلول/سبتمبر، كان دور الضفة الغربية مع كفرياسين، في منطقة الخليل. وفي الوقت نفسه، باشرت حكومة حزب العمل، برئاسة ليفي أشكول بـ «تهويد» القدس التي ضمتها إليها. وكان العنصر المركزي لهذه الاستراتيجية سلب

الفلسطينيين (*) حقوقهم ومصادرة أراضيهم. فقد استخدم الاسرائيليون أسبابا تتعلق بالأمن أحيانا وقوانين يعود تاريخها إلى زمن الانتداب البريطاني أو حتى السلطنة العثمانية (*) أحيانا أخرى، لكي يتملكوا أكثر من 65% من الأراضي الصالحة في الضفة الغربية وأكثر من 40% في غزة. فبالإضافة إلى الدور العسكري (في مواجهة سوريا (*) أو في وادي الأردن)، ويلعب انتشار النقاط العسكرية الكثيف جدا في الضفة أو في غزة دور السيطرة ومراقبة السكان الفلسطينيين. ولا يتردد المستوطنون المسلحون، وهم أحيانا أعضاء في مجموعات اليمين المتطرف، في مد يد المساعدة لقوات الاحتلال أو في أن يقوموا بأنفسهم بدور الشرطة.

يمكن تمييز مرحلتين في سياسة الاستيطان بعد العام 1967. الأولى انتشرت وفق خطوط مشروع آلون ـ اسم نائب رئيس الوزراء العمالي الاسرائيلي ـ المقدم منذ شهر تموز/يوليو. فقد كان يؤكد على الأهمية الحيوية لنهر الأردن في الدفاع عن الدولة اليهودية: هناك أقيمت المستوطنات الأولى. فاسرائيل لم تكن تستهدف بأولوية المناطق العربية الكثيفة السكان، وإن كانت حركات دينية تجاوزت ـ مع موافقة الحكومة ـ إطار السياسة الرسمية. في العام 1977 انحصر عدد المستوطنين: 5000 في 45 «مركز متقدم» لكل الضفة الغربية. وقد تم الاحتفاظ بمصير خاص لمدينة القدس، التي طوق فيها الجزء العربي الذي توسع كثيرا، والذي جرى ضمه، بإحاطته بالأحياء اليهودية التي بلغ عدد سكانها 000 50 نسمة في العام 1977.

في العام 1974 تأسس «تكتل الايمان» (غوش إيمونيم) وهو حركة تطالب بحقوق اليهود في أن يقيموا في كل مكان من أرض اسرائيل. فأكثر عمليات السطو والاحتلالات «غير الشرعية» في المناطق الغاصة بالسكان العرب. وعشية انتصار مناحيم بيغن، في العام 1977، أنشئت خمس مستوطنات كانت قد وافقت عليها حكومة اسحق رابين (*) وشيمون بيريز. وقد سرع وصول اليمين إلى السلطة سرع، بشكل كبير، الحركة. وأقيمت الانشاءات في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية، وبلغ عدد المستوطنين 000 44 في العام 1984.

إلا أن روح الرواد في الثلاثينات والأربعينات قد خفتت، باستثناء حفنة من المتعصبين. ومنذ بداية الثمانينات، استخدم من أجل «ملء» المستوطنات، وضع أزمة السكن. فالأزواج الشبان الذين لم يستطيعوا أن يجدوا أمكنة سكن مناسبة في المدن الاسرائيلية الكبيرة فرض عليهم الإقامة في مستوطنات مدينية في الضفة الغربية. وبعض هذه الأمكنة يقع على مسافة أقل من 30 كيلومترا عن تل أبيب، والأسعار فيها أقل بمرتين أو ثلاث. إن تشكيل حكومة

وحدة وطنية، في العام 1984، أدى إلى الحد من بناء مستوطنات جديدة الا أن تزايد عدد المستوطنين استمر: فالمستوطنات المنشأة يمكنها استيعاب مليون شخص.
مع فوز حزب العمال في الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو 1992، كان من المنتظر حصول منعطف في السياسة الاسرائيلية في هذا المجال. فعندما أصبح اسحق رابين رئيسا للوزراء أعلن تجميد الاستيطان. لكنه لم يطبق شيء منه. ففي أواخر العام 1995، كانت الضفة الغربية تعد 130 مستوطنة مع 000 150 نسمة، وغزة 16 مستوطنة تأوي 000 6 نسمة، والجولان 33 مستوطنة يسكنها000 15 نسمة، نسيان الـ 000 170 نسمة يهودية في المستوطنات التسع في القدس الشرقية: «وقد قال رابين بالذات بأن السنوات المقبلة سوف تتميز، باتساع بناء القدس الكبرى».
لم تغير اتفاقيات أوسلو (*) وضع المستوطنات الذي كان ينبغي ألا يناقش إلا أثناء المفاوضات النهائية. لقد قررت الحكومة العمالية، بهدف ضم عدد منها، بناء 26 «طريق التفاف» تربطها مباشرة بإسرائيل. كما تركت المستوطنات الموجودة تتابع ضم الأراضي وبناء مساكن جديدة. حتى أن مجزرة التسعة وعشرين فلسطينيا في الخليل الذي قام بها باروك غولدتشاين، في 25 شباط/فبراير 1994، لم تكف لإقناع رئيس الوزراء بضرورة معاقبة المستوطنين؛ وقد وقع حياته ثمن هذا الضعف في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
لم يقم المجرم بعمله سدى: ففي 29 أيار/مايو 1996، عاد اليمين واليمين المتطرف إلى السلطة. وكان برنامج الحكومة التي شكلها بنيامين نتنياهو (*)، يتضمن «تقوية وتوسيع وتطوير» الاستيطان اليهودي «في مرتفعات الجولان ووادي الأردن واليهودية والسامرة وغزة». وأوضح أنه «سوف يخصص، في هذه المناطق، موارد ضرورية لهذا المشروع». وكان آرييل شارون ،الذي عين على رأس «وزارة ـ عليا»، قد كلف باطلاق هذا المشروع. لكن اذا كان قد تضاعف عدد المستوطنين بين اتفاق أوسلو 1993 وخريف 2002، فالازدياد الأسرع يعود إلى حكومات العماليين اسحق رابين وإيهود باراك. مع أنه من الصعب تحديده بدقة أخذا في الحسبان مدة بناء المساكن في المستوطنات، فإن العدد التقريبي للسكان فيها، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، قد ازداد 000 49 مستوطنا خلال 40 شهرا في ظل حكم رابين (وبيريز) و 000 30 في 36 شهرا أثناء حكم نتنياهو، وأكثر من 000 20 في 20 شهرا تحت حكم باراك. وفي بداية العام 2005، بعد 4 سنوات على حكومة شارون، أحصي رسميا أكثر من 000 242 مستوطن في الضفة الغربية (مقابل 000 228 في بداية

أ

2004)، منهم 000 200 في القدس الشرقية و 000 8 في قطاع غزة و 000 20في هضبة الجولان.
وبالإضافة إلى مصادرة وتفتيت الأراضي الفلسطينية، فإن وجود هؤلاء المستوطنين قد كثف أيضا وجود الجيش في تلك الأراضي. وغذى تطرف بعض جماعات المستوطنين العنف وأسهم في القمع. من جهة أخرى، أدت هذه المستوطنات إلى حالات تمييز بين المستوطنات الخاضعة للقانون الاسرائيلي وبين الفلسطينيين الخاضعين إلى القانون العسكري.
ومع ذلك ارتفعت أصوات عديدة، ومنذ زمن طويل، تطالب بتجميد هذه المستوطنات وتفكيكها. فـ «الترحيل المباشر وغير المباشر من قبل الدولة المحتلة لقسم من سكانها المدنيين في الأرض التي تحتلها» الذي تعتبره اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 وأدين في العام 1980 في قرار مجلس الأمن رقم 465، كما تعتبره «جريمة الحرب» أنظمة محكمة الجزاء الدولية، التي أقرت في تموز/يوليو 1989 في روما.
وفي تموز/يوليو 2000، في قمة كمب ديفيد (*)، قبل الفلسطينيون بمبدأ الضم من قبل اسرائيل ل«مجموعات من المستوطنات» التي تحوي على أغلبية المستوطنين، لكنهم طالبوا بأن «تعوض» دولة اسرائيل عن الأراضي المقتطعة بتخليها عن مساحة موازية لصالح الدولة الفلسطينية.
بعد انتخابه في شباط/فبراير 2001، بأكثرية 90% من أصوات المستوطنين رد آرييل شارون لهم الجميل. فمنذ العام 2001، صوتت السلطة الجديدة على ميزانية إضافية قيمتها 400 مليون دولار من أجل إقامة المستوطنات. وبالتوازي مع المستوطنات «الشرعية» (حسب الحكومة الاسرائيلية وحدها)، ازدهرت المراكز المتقدمة «غير الشرعية» (حتى بنظر الحكومة). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2002، انسحب بنيامين بن اليعازر والوزراء الآخرون العماليون الثلاثة من حكومة الاتحاد الوطني احتجاجا على كون ميزانية 2003 تعفي المستوطنات وحدها من سياسة التقشف المفروضة على اسرائيل.

خلال التسعينات، حصلت "المستوطنات" على مساعدة بقيمة180. 1 دولارا اميركيا سنويا، لكل فرد فيها، مقابل 908 دولارات للفرد في مدن الانشاء (villes de developpement) و522 دولارا للبلدات العربية في اسرائيل. وفي كل الاستطلاعات، تبين أن هناك اغلبية من الاسرائيليين، نسبية او مطلقة، تطالب بتفكيك معظم المستوطنات شرط ان يعوض على العائلات التي ستنزح منها. إن هذا الحل هو مرغوب ايضا من أكثرية من المستوطنين حتى وان كان هناك اقلية قد تصلبت بموقفها. فوفقا لاستطلاع رأي قامت به

حركة السلام الآن في تموز/يوليو2002، فإن 68% من المستوطنين يمتثلون لقرار ديمقراطي بالاخلاء، و6% اعلنوا أنهم سيعارضونه من بينهم 2% " بكل الوسائل".
بالفعل، إن تفكيك الواحدة والعشرين مستوطنة من قطاع غزة والانشاءات الأربعة في الضفة الغربية وإخلائها قد قام به عمليا الجيش والشرطة الاسرائيليان، في آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر 2005، دون مقاومة كبيرة. ولم ينجح معارضو الاخلاء بقيادة بنيامين نتنياهو، في اقناع أكثرية اللجنة المركزية في ازاحة رئيس الوزراء. صحيح أن هذا الأخير، ضرب عرض الحائط بقرارات خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وأرفق إزالة المستوطنات من غزة بتسريع الاستيطان في الضفة الغربية. وفي تصريح إلى جيروزاليم بوست في 22 آب/أغسطس 2005 صرح آرييل شارون قائلا: «لن يكون هناك فك ارتباط ثان» ليضيف: «وسيكون هناك أبنية جديدة في مجموعات المنشآت».
كان هدف شارون الرئيسي، أن يدمج مع اسرائيل، بموافقة الولايات المتحدة، عمليا ثلاث كتل كبيرة من المستوطنات: معل ادوميم، شرقي القدس، حيث ضمت اسرائيل في آب/أغسطس 2005، 30 كلم2 اضافية؛ وغوش اتزيون، جنوبي اسرائيل؛ وآرييل، شمالي الضفة الغربية. فهذه المجموعات الثلاث مجتمعة يتمركز فيها 80% من المستوطنين. وبالاجمال، من 2004 إلى 2005، وفي الفصل الأول، ازداد بناء المساكن الجديدة في المستوطنات الموجودة، 83% بحيث أنه في نهاية 2005، تم احصاء000 4!، وكما يقول درور اتكيس مسؤول مرصد التوطين التابع لحركة السلام الآن، «لا يعرفون كم لديهم من الوقت، لذلك انهم يبنون كالمجانين». في نهاية 2005، وحسب احصاءات السلام الآن، كانت الضفة الغربية تضم 121 مستوطنة «شرعية» و101 اغتصابا، (51 منها نشأت في ظل حكومة شارون). وهي تأوي000 250 مستوطنا ـ بالاضافة إلى 000 200 في القدس ـ وتسيطر على 40% من الأرض. والجدار ضم، فوق ذلك 10% من مساحة الضفة الغربية لنهر الأردن، إلى اسرائيل.
إن تاريخ النزاع منذ العام 1967، يشير إلى ذلك بوضوح: اذا كان الضم الذي تقوم به اسرائيل، في الإطار المعد في طابا، للقسم الأكبر من المستوطنات يبدو من الآن فصاعدا حتميا، فإن تفكيك باقي المستوطنات سيشكل شرطا لازما لاتفاق سلام حقيقي. فالاحتفاظ بهم سيجعل، من الوهم، قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على أراض متماسكة. ومع عودة إلى الوراء، يمكن اعتبار «الغموض» حول هذه المسألة، في إعلان المبادىء الاسرائيلية ـ الفلسطينية في 13 أيلول/سبتمبر 1993، بمثابة أحد الأسباب الأساسية لفشل أوسلو.

الأسد (حافظ)

إن حافظ الأسد الذي توفي في 10 حزيران/يونيو 2000 قد حكم سوريا (*) بدون منازع خلال ما يقارب الثلاثين عاما، عاش خلالها حياة تقشف كانت تتعارض مع الفساد الذي كان مستشريا في حنايا السلطة.

وهو قد ولد في 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1930 في بلدة القرداحة التي تقع شمالي سوريا، وهو ينتمي إلى الأقلية العلوية ـ وهي طائفة ذات أصول شيعية (*)، غالبا ما يعتبرها المسلمون السنة غريبة عن الاسلام، ولا يوجد اتباعها إلا في لبنان وخاصة في سوريا حيث يشكلون أكثر بقليل من 10% من السكان.
وقد ترعرع الأسد في كنف عائلة فلاحية ميسورة، وتابع دروسه الثانوية في اللاذقية وقد انضم آنذاك إلى البعث (*) وشارك في النضالات الطلابية ضد الاحتلال الفرنسي. وفي العام 1952 دخل المدرسة الحربية في حمص حيث تعرف على مصطفى طلاس، الذي تبوأ فيما بعد منصب وزير الدفاع. وبوصفه طيار مطاردة تابع عدة دورات تدريبية في الاتحاد السوفياتي قبل أن يرسل إلى مصر خلال عهد الجمهورية العربية المتحدة القصير (بين 1958 و1961)، وهو قد أسس هناك بالتعاون مع عدد من الضباط السوريين، ومن بينهم صلاح جديد، اللجنة العسكرية البعثية، التي كانت العامل الحاسم في استيلاء البعث على السلطة في دمشق عام 1963.
وبعد تعيينه قائدا للقوات الجوية عام 1965، ساعد في العام التالي صلاح جديد على الاطاحة بالمجموعة الحاكمة، التي اعتبرت يمينية كثيرا. إلا أنه، وبوصفه قائدا للطيران ووزيرا للدفاع، سرعان ما عارض «الجذرية» التي سعى صلاح جديد إلى فرضها، وكذلك «روح المغامرة» لدى هذا الأخير. وهكذا فإنه قد رفض أثناء أحداث أيلول/سبتمبر 1970 (انظر أيلول الأسود (*)) التي جرت في الأردن (*)، أن يوفر التغطية الجوية للمدرعات السورية التي حاولت تقديم الدعم لمنظمة التحرير الفلسطينية (*). وهكذا فقد تفاقم الصراع الداخلي، وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 حمل انقلاب عسكري الأسد إلى رئاسة مجلس الوزراء. ثم جرى انتخابه بعد ذلك ببضعة أشهر أمينا عاما لحزب البعث، ثم رئيسا للجمهورية.
وخلال بضع سنوات وطد الأسد حكما بات استبداديا، يستند إلى الجيش وإلى «سرايا

الدفاع» ـ التي كانت كناية عن حرس رئاسي يقوده شقيقه رفعت. وكان الأسد وراء سائر القرارات الهامة التي اتخذت منذ العام 1970: الاشتراك في حرب تشرين 1973 (*)، المفاوضات مع كيسينجر عامي 1974 ـ 1975، التدخل في لبنان (*) عام 1976، رفض اتفاقيات كمب ديفيد (*) عام 1978، المفاوضات الثنائية مع اسرائيل انطلاقا من مؤتمر مدريد... وإلى كونه خصما يحسب له حساب، ويتمتع بإرادة حديدية، فإنه كان يعرف أن يدلل عن المرونة عندما يكون ذلك ضروريا؛ وأن الجولات التي شهدت عليها علاقاته مع جيرانه، أو مع البيت الأبيض، تؤكد ذلك بوضوح. أما في الداخل فإنه قد قضى بدون رحمة على أية معارضة، بما في ذلك داخل حزب البعث أو الجيش.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1983، وبعد إصابته بأزمة قلبية خطيرة وضعته خارج المتابعة، استعرت حرب خلافة بين شقيقه رفعت وجنرالات في الجيش بينهم شفيق فياض. وبعد مرور فترة من الاضطرابات والصدامات المسلحة، فإن عودة الاسد ـ الذي قام بنفي أطراف الصراع موقتا من البلاد ـ قد وضعت حدا للخلافات. واستفاد الرئيس من ذلك لكي يعيد تنظيم السلطة، ولكي يقوض نفوذ شقيقه ـ الذي جرى إبعاده مرة ثانية بعد أن كان جرى تعيينه نائبا للرئيس جنبا إلى جنب مع عبد الحليم خدام، وزير الخارجية المسؤول عن الملف اللبناني. وقد عزز الأسد زعامته خلال المؤتمر الثامن للحزب الذي عقد في كانون الثاني/يناير 1985.

وبعد أن صدمته أحداث شباط/فبراير 1984 أخذ بالتحضير لخلافته، دافعا إلى الأمام بابنه باسل الأسد. إلا أن وفاة هذا الأخير في حادث بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 1994، في الثانية والثلاثين من عمره، أعادت طرح مسألة الخلافة على بساط البحث. وهنا جاء الدور للابن الثاني بشار: فقد جرى تعيينه، وكان عمره لا يتجاوز الـ 29 عاما، قائدا للحرس الجمهوري عام 1995، وقام بعدة مهمات، وخصوصا في لبنان، وجمع حوله حرسا مقربا منه. وبعد أيام من وفاة والده، حمله مؤتمر حزب البعث إلى اعلى المناصب. وكانت التحديات التي واجهها ضخمة تجلت في أزمة اقتصادية، وفي سيطرة الحرس القديم على السلطة وعلى ثروات البلاد، وعدم الاستقرار في العراق، وعدم تسوية النزاع الاسرائيلي ـ العربي.

قبل وفاته كان الرئيس حافظ الأسد قد ضاعف جهوده من أجل عقد اتفاق سلام مع اسرائيل، وخصوصا مع اسحق رابين (*)، ثم مع يهودا باراك. ومع اصراره على عودة اسرائيل إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967، والجلاء عن هضبة الجولان (*)، فإنه قد أبدى مرونة كبيرة

حول شروط السلام (التطبيع، الترتيبات الأمنية، وغيرهما). ولكن يهودا باراك قد رفض السلم المعروض، بالرغم من التقدم الذي تحقق في مفاوضات العامي 1999 ـ 2000، وبالرغم من الوساطات الأميركية. إسرائيل
«في هذا اليوم الذي ينتهي فيه الانتداب البريطاني، وبمقتضى حق الشعب اليهودي الطبيعي والتاريخي، ووفقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن إقامة دولة يهودية في فلسطين».
بهذه الكلمات أعلن ديفيد بن غوريون للعالم ولادة إسرائيل، عند الساعة السادسة عشرة من يوم 14 أيار/مايو 1948، من قاعة متحف تل أبيب. هكذا، بعبارة واحدة، أعلن الشرعية المزدوجة التي تستند إليها الدولة الجديدة: شرعية حق الشعب اليهودي بفلسطين، كما تقول الصهيونية (*) ـ المبني على وعد قطعه الرب لإبراهيم منذ نحو أربعة آلاف سنة (سفر التكوين، 9، 18) ـ وشرعية القانون الدولي الذي سنته منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الابادة الجماعية (*) الهتلرية.
لم تكد تولد إسرائيل حتى دخلت في نزاع مع جيرانها، الذين اجتاحت جيوشهم الأراضي الفلسطينية منذ 15 أيار/مايو. لم تكن الحرب الاسرائيلية ـ العربية سنة 1948 ـ 1949 (*) إلا الأولى في سلسلة طويلة. كان ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء فيها من سنة 1948 حتى سنة 1963 ـ مع انقطاع قصير بين سنتي 1953 و1955، انسحب فيه ثم عاد بعد نشوب «قضية لافون». تميزت ولاية «العجوز» بانطلاقة ديمغرافية، واقتصادية، واجتماعية للبلاد، وبتحول إسرائيل من عدم الانحياز في البدايات إلى التحاق بالغرب متزايد الوضوح، كما تميز بإعداد وتنفيذ تدخل عسكري ضد مصر الناصرية بمشاركة بريطانيا العظمى وفرنسا سنة 1956.
لكن بن غوريون، الذي استقال سنة 1963، لم يضطلع بحرب 1967 (*)، التي شنها مكرها بحماس ليفي أشكول، الذي كان محاطا بحكومة اتحاد وطني. بعد وفاة ليفي أشكول

سنة 1969، ترأست غولدا ميئير حكومة الائتلاف حتى سنة 1970، تاريخ انسحاب اليمين. غير أن الحكومة التي «فوجئت» بحرب 1973 مفاجأة كاملة (*)، كانت مؤلفة من حزب العمل والمتدينين ـ كسائر الحكومات الاسرائيلية من 1948 إلى سنة 1967. تسببت عواقب تلك الحرب بهزيمة حزب العمل: بعد حكومة أخيرة ألفها رابين سنة 1976، فان اليمين المتجمع داخل ليكود، فاز في الانتخابات التشريعية سنة 1977 لأول مرة في تاريخ إسرائيل السياسي. وبعد حرب لبنان، اضطر مناحيم بيغن أن يتخلى عن رئاسة الحكومة لإسحق شامير. وبعد أن وضعت انتخابات سنة 1984 الحزبين وجها لوجه، تألفت حكومة اتحاد وطني تناوب على رئاستها كل من شمعون بيريز واسحق شامير، حتى انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 1988، في غمرة الانتفاضة الفلسطينية. ودفنت حكومات شامير خطة بايكر للمفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية ـ الفلسطينية، قبل أن تضطر، بعد حرب الخليج، للمشاركة في مؤتمر مدريد الذي رعته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معا.

وكما بفعل موجة ارتدادية، خرج الجنرال إسحق رابين، على رأس ائتلاف يساري، منتصرا من انتخابات حزيران/يونيو 1992. وبعد مرور سنة، أفضت مفاوضات أوسلو (*) السرية، في 13 أيلول/سبتمبر 1993، إلى إعلان مبادىء اسرائيلي ـ فلسطيني حول الحكم الذاتي، ثم في سنتي 1994 و1995، إلى اتفاق أوسلو الأول والثاني. تخلت إسرائيل عن المدن المشمولة بالحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية التي انتخب ياسر عرفات (*) فيما بعد رئيسا لها. إلا أنه بعد اغتيال رئيس الوزراء رابين، بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، وترؤس شمعون بيريز الحكومة بالوكالة، عاد اليمين إلى الحكم في 29 أيار/مايو 1996 وعلى رأسه بنيامين نتانياهو (*)، الذي رفض ـ باستثناء الخليل ـ كل انسحاب إسرائيلي جديد. وبعد ثلاث سنوات، أخلى المكان لإيهود باراك، الذي فضل الخيار السوري مدى سنة، ثم سحب إسرائيل من جنوب لبنان وعجل بعد ذلك في عقد قمة كمب ديفيد (*). لكن القمة فشلت، وأثارت زيارة آرييل شارون (*) لحرم المسجد الأقصى، يوم 28 أيلول/سبتمبر سنة 2000، نشوب الانتفاضة الثانية. وبعد أن انتخب زعيم اليمين في 6 شباط/فبراير 2001، اندفع في تصعيد تناوبت فيه الهجمات الانتحارية الفلسطينية وأعمال القمع الاسرائيلية، وأدى إلى إعادة احتلال معظم المدن الذاتية الحكم. وبعد إعادة انتخابه في شباط/فبراير 2003، عمد إلى سحب المستوطنات اليهودية من قطاع غزة وسحب أربع مستوطنات أخرى في الضفة الغربية. وبعد أن أشرف الجيش والشرطة الاسرائيليان على العمليتين، دون مقاومة كبيرة، في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 2005، أتاح هذا الانسحاب لرئيس الوزراء أن يخفف ضغط

الأسرة الدولية، وأن يحسن صورته وصورة إسرائيل، ويسرع الاستيطان وبناء الجدار ـ الهدف الحاسم على المدى الطويل ـ وأن يرجىء إلى عدة عقود لحظة صيرورة الفلسطينيين أكثرية في أرض إسرائيل . هكذا، ستتقلص الدولة الفلسطينية التي تمنتها الأمم المتحدة حتى تغدو، كما كان يأمل آرييل شارون دوما، «معرزلا» على نصف الضفة الغربية يطوقها الجدار، ويضم الباقي إلى إسرائيل. هذا المنظور يرفضه الفلسطينيون، وكذلك أنصار السلام الاسرائيليون، الذين يرون أن الانسحاب من غزة يجب أن يكون المرحلة الأولى من انسحاب عام يفضي إلى قيام دولة فلسطينية حقيقية مستقلة وقابلة للحياة. إن هذا الموجز القصير يشير إلى أي حد تتسم إسرائيل، في تطورها، بالنزاع الأصلي بينها وبين الفلسطينيين والعالم العربي.
إن حصيلة ما حققته إسرائيل بعد مرور خمس وخمسين سنة على تأسيسها يبدو بالتأكيد كبيرا من وجوه كثيرة. حصيلة ديمغرافية: ارتفع عدد السكان من 000 805 سنة 1948 إلى أكثر من 6 5 ملايين سنة 2004 يمثل اليهود منهم (77 3% أي أكثر من 5 ملايين شخص) 38% من مجموع اليهود المحصيين في العالم البالغ عددهم 13 3 مليونا. كان وراء هذا الازدياد إلى حد بعيد تنظيم العالية (*)، التي أسهمت بنسبة 40% في ازدياد عدد السكان، إذ جلبت إلى إسرائيل أكثر من 3 ملايين مهاجر خلال 57 سنة؛ إلا أن عدة مئات الألوف منهم غادروا إسرائيل دون أن يستقروا فيها. والحصيلة الاقتصادية: كان الناتج الداخلي الخام دون المليار دولار سنة 1948، فتجاوز سنة 2000 عتبة المئة مليار دولار. وبلغ 116 مليارا سنة 2004؛ فارتفع بمعدل الفرد من 1 500 دولار إلى أكثر من 000 17 دولار. من المناسب أن نذكر من بين الرساميل الموظفة في هذه الانطلاقة المبالغ الهامة التي تأتي على الدوام من اليهود المنتشرين في العالم، والمليار دولار التي تدفعها الجمهورية الاتحادية الألمانية بصورة «تعويضات»، وخصوصا المبلغ الذي يتجاوز 97 مليار دولار المقدم كمساعدة من الحكومة الأميركية منذ 1948.
وبعد مؤتمر مدريد، وخصوصا بعد اتفاقات أوسلو (*)، نشطت آمال السلام النمو، الذي بلغ 6% سنويا إبان السبعينات. فارتفعت التوظيفات الأجنبية خمسة عشر ضعفا: الرأسمال المتعدد الجنسيات، الذي شعر بالأمان حيال التهدئة المتوقعة، واطمأن إلى تراخي المقاطعة العربية، وأحس بالثقة حيال ضمانة العشرة مليارات دولار المقدمة من الحكومة الأميركية، وجذبه التخصيص الجاري للجزء الأكبر من القطاع العام، وحفزته اتفاقات حرية التبادل المعقودة بين إسرائيل وكل من الولايات المتحدة وأوروبا، هذا الرأسمال يرى في إسرائيل

«تنينا» في الشرق الأدنى. غير أن فشل المفاوضات مع الفلسطينيين والتصعيد الذي أعقبه أحدثا انقلابا للوضع يمتزج مع أزمة الاقتصاد العالمي، بما فيه التكنولوجيات الجديدة. فراحت الرساميل الأجنبية تهرب، وتدنى قطاع السياحة إلى النصف، والهجرة إلى اسرائيل تتراجع، بالاضافة إلى سياسة نقدية وضريبية مقيدة. هذه هي العوامل التي تدفع بالاقتصاد، لأول مرة منذ 1953، إلى الانكماش. في سنة 2001 تراجع الناتج الوطني الخام (الذي كان قد ازداد بنسبة 4.6 % سنة 2000) بنسبة 0 5% وتراجع بمعدل الفرد بنسبة9 .2 % وتراجعت توظيفات الرأسمال الثابت بنسبة9 .8 %، وصادرات البضائع والخدمات بنسبة 1 . 13 %. كما أن قطاع التكنولوجيات الجديدة، الذي يمثل نصف صادرات البلاد، سجل تراجعا بنسبة 10% وهبط عدد الـ «ستارت ـ أب» في سنة واحدة من 000 4 إلى 2500.
غير أن نمو الاقتصاد الاسرائيلي عرف، بدءا من سنة 2004 وفي سنة 2005، تحسنا واضحا ثبته استئناف عملية السلام.
بالرغم من الغيوم السوداء التي تتراكم في مطلع القرن الواحد والعشرين، تبرهن إسرائيل عن حمية اليهود الذين اختاروا إسرائيل لأجل بناء حياتهم من جديد بعد مأساة الحرب العالمية الثانية. لكن جهودهم، ويا للأسف، لا تستطيع أن تحجب عواقب المجابهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية في جميع حقول حياة البلاد. لقد كانت هذه الحمية العامل الحاسم في صنع بنية الدولة اليهودية الفتية، التي انتظم فيها الاقتصاد، والحياة الاجتماعية والسياسية، والثقافة، والايديولوجيا، وطبعا الدفاع، تبعا لهذا النضال غير المنقطع؛ هذا النضال الذي شحذ بالمقابل، حتى التمزق أحيانا، كل تناقضات المجتمع الاسرائيلي، وربما ولد تناقضات جديدة أشد هولا. إذا كانت إسرائيل سنة 2003 قليلة الشبه، حسب التقدير العام، بالصورة المثالية التي كان يحلم بها الرواد، كالمجتمع الذي تخيله تيودور هرتزل (*)، فالسبب في ذلك أولا وخصوصا هو حالة الحرب. لقد تناسى مؤسس الحركة الصهيونية وخلفاؤه بكثير من الزهو حقوق الفلسطينيين الوطنية، كما تناست الحركة الفلسطينية الهوية الاسرائيلية حتى السبعينات. بيد أن التعارض بين المشروع والواقع يبقى ساطعا.
«نريد أن نكون في طليعة كل ما يتصل بالمصالح الانسانية، وأن نمثل، كبلاد جديدة، بلاد اختبار». هذا ما كتبه هرتزل. في الواقع، إن الصهاينة الاشتراكيين، حين اعتنقوا هذا المفهوم و «مركسوه»، كانوا يملكون الوسائل اللازمة ـ بفضل تأثيرهم الغالب في الييشوف (*) ـ لإطلاق العنان للتوهم الأكثر سخاء. فقد «استوردوا» الملكية الجماعية للأرض، ونظام الكيبوتزات (حوالى 30% من سكان الريف اليهود ولكن 3% فقط من الاسرائيليين بوجه

عام)، والتعاونيات (موشافيم)، الذي أمن حتى 70% من الانتاج الزراعي، وحتى الاقتصاد النقابي الذي يمثل حتى 28% من الناتج الوطني الخام، و66% من الوظائف في الزراعة، و66% من الوظائف المأجورة. لكن كل هذه المكاسب التي حققتها «الاشتراكية الاسرائيلية» لم تتوصل إلى تبديل طبيعة النظام الرأسمالية، ولم تستطع أن تصمد أمام ضربات الليكود بعد استلامه الحكم، ثم أمام العولمة. فباتت الكيبوتزات ، التي تنوء تحت عبء دين يبلغ عدة مليارات من الدولارات، تجد صعوبة كبرى في إجراء تغييرات تسمح وحدها بحمل أولادها على البقاء فيها؛ ومؤسسات منظمة هستادروت النقابية لا تنجو من التخصيص الشامل للقطاع العام؛ وحقوق الاجراء الاسرائيليين مهددة بالمنافسة من قبل الشغيلة الفلسطينيين، ومن قبل أولئك المهاجرين غير اليهود الذين استقدموا للحلول محلهم والبالغ عددهم 250000، كما من قبل العقود الفردية الشائعة في الصناعات الجديدة ذات التكنولوجيا الرفيعة، الخ. كل هذا يجعلنا نقول مع زئيف ستيرنهل (في مصادر إسرائيل. بين القومية والاشتراكية) أن الصهيونية الاشتراكية اعتنقت «مبدأ أولية الأمة» . وأكثر من ذلك: «إن دعوة الصهيونية العمالية إلى الثورة الوطنية أسكتت كل ما عداها».

«سنسعى جهدنا للبحث عن السعادة في العمل، لجميع الأعمار، لجميع مستويات الحياة الاجتماعية». هذا ما كتبه هرتزل. وقد ابتعدت إسرائيل عن تلك الأولوية الاجتماعية منذ زمان طويل. ظلت حالة الحرب تستخدم زمانا طويلا لتبرير التقشف: كيف كان يمكن ضمان ارتفاع مستوى العيئس وتلبية الحاجات الاجتماعية الكبيرة إذا كان أكثر من ثلث نفقات موازنة الدولة مخصصا للدفاع، و «حفظ الأمن» في الأراضي المحتلة واستيطان هذه الأراضي؟ إن تسارع نمو الاقتصاد الاسرائيلي خلال التسعينات لم يقلل من الفروق الاجتماعية، بل على العكس: كان هناك شريحة صغيرة من أرباب الأعمال. والمحامين في حقل الأعمال، والخبراء الحكوميين، تحتكر منافع التقدم، من جهة، ومن جهة أخرى، كان المهاجرون من أوروبا الشرقية وإفريقيا وآسيا، الذين يعاملون كعبيد، والعرب الشديدو الاستغلال، والشرقيون (*) الذين يعانون التمييز، والمسنون المهمشون... وأسفرت نهاية عملية السلام عن انخفاض في مستوى العيش: تراجع الدخل بمعدل الفرد نحو 3%، وأكثر من هذا بكثير عند الطبقات المحرومة. وكشف تقرير للضمان الوطني ولوزارة العمل والأعمال أن 20% من الاسرائيليين ـ 1.17 مليون ـ و30% من الأطفال ـ 531000 ـ كانوا يعيشون، سنة 2001، تحت عتبة الفقر. في هذا الوقت، أمرت الحكومة باعتماد خطة تقشف حقيقية، ويعتبر التقرير المشار إليه سابقا أن الشرائح الخمس الدنيا في المجتمع (من

أصل عشر) ستتحمل 70% من تخفيض نفقات الموازنة، بينما لن تتحمل الشريحتان العليبان سوى 9% منها. والحال أن الأسرة المنتمية إلى شريحة عليا تحصل على مداخيل شهرية تعادل اثني عشر ضعف ما تناله شريحة دنيا؛ ناهيك عن متوسط دخل قادة المؤسسات الذي يعادل الحد الأدنى للأجور 40 مرة! يشكل هذا فضيحة لبلاد ذات تقليد مساواتي...
«نحن شعب، شعب ـ واحد» ، بهذا كان يهتف تيودور هرتزل. إنه في الواقع شعب عميق الانقسام، في إسرائيل على الأقل، وذلك على أساس إثني: الحدود بين الميسورين والمحرومين فيه تتقاطع بقدر واسع مع الحدود بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين. ومن بين هؤلاء اليهود الشرقيين، الذين باتوا يشكلون أكثرية السكان منذ الخمسينات، يأتي ـ بعد العرب الاسرائيليين والمهاجرين الجدد غير اليهود ـ العدد الأكبر من الفقراء، والعاطلين عن العمل، والأميين، والمجرمين. إن هذه التمييزات، على عكس ما تقوله التنبؤات، تتجدد من جيل إلى جيل، مصحوبة بانعكاسات سياسية لم يكن يتوقعها قادة حزب العمل، الغربيون، الموجودون في الحكم منذ سنة 1948: لأجل معاقبتهم على الجور الذي مارسوه طوال نحو ثلاثة عقود، ينتقل الشرقيون بالإجمال إلى جانب الليكود فاسحين له في المجال لتولي الحكم والبقاء فيه. ولم يكن الاستقبال الأكثر سخاء بكثير، الذي حظي به مئات ألوف اليهود السوفياتيين، ومعظمهم من الأشكيناز، ما يمكن أن يهدىء التوترات.
إن انتخابات أيار/مايو 1999، التي شارك فيها 33 حزبا، ونجح 15 منها فقط في دخول الكنيست، قد أظهرت صعود التناقضات داخل فسيفساء تتحكم فيها قوى جابذة. وعلى أنقاض المثل الأعلى الصهيوني الذي حمله الرواد والحلم بمجتمع ينحو نحو الاشتراكية، يعود كثير من الاسرائيليين إلى مجموعتهم الأصلية. وهكذا تتقدم الطموحات الفئوية تدريجا على النضالات الجامعة. فتخوض بعض الفئات نضالا دفاعيا كي تحسن وضعها، كما يفعل الشرقيون (*). وتكافح فئات أخرى كي لا تصل إلى وضع المنبوذين: هذه حال اليهود «المستوردين» من أثيوبيا، والمعروفين بالفالاشا، أو العمال المهاجرين غير اليهود من إفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية. أما الفلسطينيون، فيطالبون بالمساواة في الحقوق. لكن الروس يريدون أكثر من ذلك: يداعبون الأمل بممارسة تأثير غالب يتنازعون عليه مع البورجوازية الاشكينازية التقليدية. يصاحب هذا التشظي الفئوي تناقض مطبق متزايد بين العلمانيين والمتدينين. نجد الدليل على ذلك في تركيبة البرلمان السادس عشر: تمثل التشكيلات ذات «النزعة الاثنية» حوالى ثلث عدد النواب البالغ 120 نائبا، والمتدينون 22، والحركة التي تضع مكافحة «القمع الديني» في قلب معركتها 15 نائبا.

«لا أقدر أن أصدق أن الدولة اليهودية التي أود إقامتها يمكن أن تكون ضيقة التفكير، متعصبة، ورجعية». هذا ما قاله تيودور هرتزل. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على إعلان دولة يهودية كانت تهيمن عليها آنذاك الاشتراكية ـ الديموقراطية، محصنة بجناح يساري قوي، صهيوني يساري وشيوعي، ها هو اليمين، واليمين المتطرف، ورجال الدين، يحصلون على غالبية أصوات الناخبين. وبعد أن كان بن غوريون وأصحابه يحملون بعنف ـ ويهمشون ـ «الفاشيين اليهود»، لم يكف اليمين المتطرف عن التقدم، منتقلا من 6. 2% من الأصوات و3 نواب، سنة 1981، إلى 10% و11 نائبا سنة 1992 ـ وفي سنة 1996 تحالفت إحدى المجموعات اليمينية المتطرفة، تسوميت، مع الليكود.
في فترة 2000 ـ 2002، وفي ظل حكومة اتحاد وطني. تحولت فيما بعد إلى حكومة يمينية، انتشرت في المجتمع الاسرائيلي فكرة «الترحيل» ـ أي بمعنى آخر تطهير أرض إسرائيل إثنيا ـ كموجة خبيثة، بعد أن كانت من قبل محصورة، في اليمين المتطرف: راحت وسائل الاعلام تقدر المؤيدين والمعارضين، ووجدت شخصيات معتدلة للأمر حسنات، وأعلن 46% من الاسرائيليين تأييدهم له في استطلاع للرأي، بينما كان المستوطنون والجنود في الضفة الغربية ينكلون بسكان بعض القرى حتى دفعهم إلى الرحيل.
«هل سيكون لدينا في آخر الأمر نظام حكم ديني؟ لا! (...). لا نقبل بأن تشتد الميول إلى الحكم الديني عند الرؤساء الدينيين. سنعرف كيف نبقي هؤلاء في هياكلهم». لكنهم في الواقع خرجوا منها، باكرا جـدا. وأتاح لهم نيلهم نسبة من الأصوات تراوح بين 10% و15%. أن ينجحوا حتى، بفضل دورهم المفصلي معطوفا على ابتزاز بارع للأحزاب السياسية الاسرائيلية (*)، في فرض مشيئتهم تدريجيا. كان بن غوريون قد تراجع أمامهم في فترة 1948 ـ 1949، حين تخلى عن وضع دستور للدولة اليهودية ـ القانون الوحيد الذي يجب على اليهودي أن يخضع له ـ حسب قول رجال الدين، هو الشريعة الإلهية ـ ثم قبلوا بتسوية، سميت الوضع القائم ، في حقل التعليم. ولم تكتف المحاكم الدينية بالسيطرة الكاملة على حياة الاسرائيليين الشخصية ـ الانتماء إلى الدين اليهودي، الزواج، الطلاق، الإرث، هي من اختصاصهم حصرا؛ يقول الحقوقي الاسرائيلي كلود كلاين مثلا: «هناك استحالة شرعية لعقد زواج في إسرائيل بين شخص يهودي وآخر غير يهودي» لكن المؤسسة الدينية حصلت على الاعتراف بنظامها التعليمي وتمويله، كما على مراقبة التعليم الديني الذي يعطى في المدارس الرسمية.
واستغل الحاخامات موقعهم السياسي فيما بعد، فانتزعوا أيضا من مناحيم بيغن ثم من

إسحق شامير، اللذين كان كلاهما بحاجة مطلقة إليهم كي يفوزا: قبضوا لقاء تأييدهم مخصصات لدعم المدارس الدينية، وخصوصا التقيد الدقيق من جانب مجمل الهيئات التابعة للدولة بعطلة يوم السبت، كما بقانون كاشيروت الذي ينظم الغذاء الديني. وشن رجال الدين المتطرفون حملة شعواء على تشريح الجثث وأعمال الحفريات. وطلبوا إعادة النظر في قانون «من هو اليهودي» ـ الذي ينظم بالاضافة إلى «قانون العودة» ، منح الجنسية الاسرائيلية ـ بغية التقليل من إمكانيات اعتناق اليهودية. وهم أخيرا يقاومون ترسخ اليهودية المتجددة أو الليبرالية في إسرائيل القوية جدا في الولايات المتحدة والرائجة حديثا في أوروبا. جرت أهم تعبئة لهم يوم 14 شباط/فبراير 1999 في تظاهرة ضمت 250000 من اليهود المتطرفين في القدس، ضد ثلاثة قرارات صادرة عن المحكمة العليا: الاعتراف بالصفة التمثيلية لليهودية الليبرالية، وحق الكيبوتزات بأن تفتح مخازنها يوم السبت، وفرض الخدمة العسكرية على طلبة المدارس الدينية الذين كانوا معفيين منها حتى حينه.

يوضح عالم السوسيولوجيا باروخ كيمرلنغ من الجامعة العبرية أن «المجتمع الاسرائيلي لم ينجح قط في تقرير ما إذا كانت اليهودية ديانة أو نوعا من القومية، أو الاثنتين معا. نحن المهاجرين المستوطنين هنا، بحاجة إلى صفة شرعية لكي نكون هنا. فكانت الديانة اليهودية تمثل شرعية. لهذا، استعارت الصهيونية العلمانية منها مواضيعها المركزية وحتى تعابيرها. الهيمنة الصهيونية مهددة بتفكك الزوجين الدين ـ الأمة. إن الـ «كولتوركمبف» قد ابتدأت. لكن لكي تصبح إسرائيل علمانية، عليها أن تقبل بأن تكون دولة مواطنيها لا دولة اليهود. إن مكانة العرب تمثل إذن، في آخر تحليل، خير مؤشر على درجة مدنية مجـتمعنا». يمكن أن نضيف، على سبيل النكتة، أن اليهود يؤمنون بأن إلههم وعدهم بهذه الأرض... وإن كانوا لا يؤمنون بالله!

«سنبقي الجنود المحترفين في ثكناتهم» لأنهم، على غرار «رجال الدين»، لا يجوز لهم أن يتدخلوا في شؤون الدولة، إذ إن تدخلهم يسبب صعوبات داخلية وخارجية» هكذا قال هرتزل. على عكس هذه النصيحة الصائبة، فإن الحياة السياسية الاسرائيلية تعج بالجنرالات، في اليمين مع آرييل شارون (ليكود) وفي أقصى اليمين مع رفائيل إيتان (تسوميت). كذلك في الوسط مع أمنون ليبكين ـ شاحاك، وفي اليسار مع إيهود باراك ثم عمرام ميتزنا (حزب العمل)، دون أن ننسى نصيري السلام المتوفين ماتياهو بيليد وبوشافات هركبي... كانت موازنة وزارة الدفاع قد أخذت تتقلص مع توقع قدوم السلام، فانخفضت في التسعينات إلى 8 .5% من الناتج الوطني الخام، ثم بلغت 3 .10 مليارات دولار سنة 2004 أي 7% من

أ

الناتج الوطني الخام. وبعد أن انخفض عدد العاملين في القطاع العام لصناعة الأسلحة مقدار النصف وبعد إعادة تنظيمه عدة مرات، خلال عشر سنوات، استعادت هذه الصناعة «قدرتها التنافسية» ومكانها في التجارة الخارجية للبلاد. فكانت إسرائيل تحتل بالإجمال، في فترة 2000 ـ 2005، المرتبة الثالثة عشرة على لائحة شاري الأسلحة التقليدية في العالم (بلغت المستوردات 7 .1 مليار دولار) والمرتبة العاشرة على لائحة أكبر البائعين (بلغت الصادرات 3. 1 مليار دولار).
يمثل الجيش الاسرائيلي أول باب في الموازنة وأول سلطة اقتصادية (بعد قطاع الهيستادروت)، كما أنه يبقى سلطة إيديولوجية كبيرة، نظرا إلى الوقت المتاح له كي «يربي» الشبان الاسرائيليين ـ خدمة عسكرية مدتها ثلاث سنوات وأشهر في الاحتياط غالبا ما تجري في الضفة الغربية وغزة. على أن قيادة الجيش تواجه، منذ خريف سنة 2000، تصاعدا في المعارضة. وفي حرب لبنان، كانت حركة «ييش غفول» (هناك حد) قد جمعت عشرات من الجنود الشبان الرافضين للذهاب إلى الحرب في بلد الأرز. وبعد عشرين سنة، تعبىء «سيروف» (الرفض) مئات من الشبان والاحتياطيين: يتحدون السلطات ويتعرضون للسجن كي لا يشاركوا في قمع الانتفاضة . كان عدد هؤلاء يتجاوز 1500 في خريف 2004 ـ كما جرى في الجزائر حيث رفض 15000 فرنسي «الدعوة» إلى محاربة جبهة التحرير الوطنية...
كان هرتزل يردد أمام الكبار الذين يعرض عليهم مشروعه الفلسطيني: «سنكون طليعة المدنية ضد البربرية»؛ وتقيد خلفاؤه بأمانة بقوله هذا، في زمن الييشوف كما عقب ولادة إسرائيل. أليست هذه الفكرة، النابعة من منطق المشروع بالذات، هي أحد مفاتيح المأزق الاسرائيلي المديد: البحث عن أمانها بصورة حصرية في تحالف مع الدول الكبرى ـ مع الولايات المتحدة، بعد «شهر عسل» قصير مع الاتحاد السوفياتي ـ ضحت الدولة اليهودية، زمانا طويلا، بفرص السلام مع الفلسطينيين ومع العالم العربي. فكيف يمكن لها أن تأخذ مكانها بين دول الشرق الأدنى وهي باقية كذيل أميركي في المنطقة؟ وأية دولة تستطيع الحفاظ على سيادتها الحقيقية ـ «الهدف الأول هو السيادة» كان يقول هرتزل ـ ما دامت تابعة للثلاثة مليارات دولار (أي نحو 700 دولار لكل إسرائيلي بالغ) من المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تدفعها الولايات المتحدة سنويا؟
كتب هرتزل يقول: «في شقائنا، نبقى متحدين وفجأة نكتشف قوتنا، إن هذه القوة ستتيح لنا أن نبني دولة، وحتى دولة نموذجية» . وبالفعل، فإن الحركة الصهيونية مدينة بالكثير

في نجاحها للحوافز القوية جدا، السياسية، والايديولوجية والخلقية عند أعضائها. لا يزال كثيرون من «القدماء» في إسرائيل يتذكرون هذا بحنين، لشدة ما تطال الأزمة الاسرائيلية ـ هذا بلا ريب بعدها الأخطر ـ القيم بالذات. «عندما يسمعون كلمة قيم يخرجون دفتر شيكاتهم»؛ هذا ما تقوله إحدى الشخصيات للكاتبة راحيل مزراحي. وتضيف شخصية أخرى: «ما يضايقني في هذا البلد، ليس الخوف من الموت في الحرب المقبلة، بل غياب جودة الحياة. كل شيء زائف. والأكاذيب، والحيل، والمضاربات، والغش، والوساطات، والسرقة. الجميع يفعلون ذلك، والجميع يجدونه طبيعيا. هذا أمر يرثى له. هل تتذكر، حين كنا نتحدث عن الأخلاق والنزاهة؟».

هل هذا رأي الأكثرية؟ بالتأكيد لا. إلا أنه بعد حرب لبنان (*)، وخصوصا بعد الانتفاضة (*) الفلسطينية الأولى، انفتحت عيون كثيرين بعد أن كانت الصهيونية محررة في نظر يهود الغيتوات والناجين من معسكرات الموت، تحولت إلى محاربة. والمساواة الموعودة ليست سوى خدعة في نظر المهمشين في المجتمع، أولئك «السود» الذين يحتقرهم «البيض». وصرامة الرواد تختفي وراء الفضائح من كل نوع. والديموقراطية التي طالما أشيد بها ـ باليهود ومن قبل المواطنين ـ أخذت تنكشف حدودها، حتى في نظر هؤلاء. إن عبادة المال وتأليه التكنولوجيات الجديدة لا يحلان محل المبادىء التي اختفت للصهيونية الاشتراكية. كثيرة هي النوائب التي يتم شفاؤها بالسلام، بشكل أو بآخر، لكن الاسرائيليين، في قرارة أنفسهم، يستصعبون التسليم، كما ينوه البروفسور المسن ليبوفتش «بواقع أساسي، بعيدا عن الايديولوجيا، وعن نظرية الايمان، هو أن هذه البلاد تخص شعبين. كل واحد منهما يعي في عمق وجدانه أن هذه البلاد بلاده. بكلام آخر، لا يبقى هناك حتما إلا الاختيار بين التقسيم والحرب».

كانت إسرائيل، ضمن حدود ما قبل حرب الايام الستة سنة 1967، تلك الحدود المسماة بالخط الأخضر، تضم 8. 6 ملايين نسمة سنة 2004 وبين هؤلاء 1 .1 مليون من العرب، وتحتل مساحة 21000 كيلومتر مربع. وضمت فضلا عن ذلك الجولان السوري (*) (2000 كيلومتر مربع) والقدس الشرقية (143 كيلومترا مربعا) وهي الآن تحتل الضفة الغربية (*) (5 842 كيلومترا مربعا) وقطاع غزة (*) (365 كيلومترا مربعا) (أنظر الخريطة رقم 5). وبالمقابل، انسحبت، سنة 2000، من «الحزام الأمني» الذي كانت تحتله في لبنان منذ 1978. كان ناتجها الداخلي الخام يصل إلى 117 مليار دولار سنة 2004. وفي سنة 2003، هبطت صادرات الأموال والخدمات إلى8 .29 مليار دولار والمستوردات إلى 6. 33

مليار دولار، كما تدنى عجز ميزان المدفوعات إلى 2 . 0 مليار دولار، بالاضافة إلى دين خارجي قيمته 97 .70 مليار دولار (65% من الناتج الوطني الخام)، وبلغ الدين الداخلي 70 مليار دولار (67%) وبالمقابل، ارتفع تدفق التوظيفات الأجنبية المباشرة مجددا إلى 75 .3مليارات دولار واضعا إسرائيل في المرتبة السادسة والعشرين عالميا. تملك إسرائيل قليلا من الثروات الطبيعية: لا نفط عندها، بل فوسفات وبوطاس. ويرتكز قسم من تطور البلاد على الزراعة التي يعود نجاحها إلى استعمال تقنيات فائقة الحداثة، وصناعة تستورد المواد الأولية وتصدر منتجات ذات قيمة مضافة عالية، كالألماس، والأسلحة، والمنتجات الكيميائية، الخ. وأمست التكنولوجيات الطليعية تمثل، منذ الثمانينات، جزءا متزايدا من النشاط الاقتصادي وصادرات البلاد: الاتصالات، نصف النواقل، الطباعة الرقمية، إدارة الشبكات، برامج المعلوماتية، الآلات الطبية، الصيدلة والتكنولوجيا البيولوجية... تشكل صحراء النقب أكثر من نصف الأراضي الاسرائيلية، ولا تتلقى هذه الصحراء سوى 100 إلى 200 ميلليمتر من المطر.

الإسلام

الاسلام ـ «الخضوع لله» بالعربية ـ هو أحد الأديان التوحيدية الثلاثة الكبرى. ولفظة مسلم تدل على معتنق هذا الايمان. وتطلق صفة إسلام أيضا على مدنية وثقافة شيدتا خلال قرون، يعتبر مسيحيو الشرق أنفسهم، مثلا، جزءا منهما.
دعا النبي محمد إلى الاسلام في أرض العرب في القرن السابع الميلادي، ووحد بالكلمة والسيف جزءا كبيرا من شبه الجزيرة العربية (*). وبعد وفاته في مكة، سنة 632، اضطلع الذين خلفوه ـ الخلفاء ـ بمهمة مزدوجة، دينية وسياسية. فكانوا مرشدي جماعة المؤمنين وفي الوقت عينه رواد الفتوحات. وقد كان لهذا التداخل بين الدين والدولة أثر قوي في تاريخ الاسلام ـ وإن كان قد وسم المسيحية أيضا طوال مرحلة طويلة جدا. ـ وأدت أزمة انتقال للخلافة إلى انشقاقين كبيرين في الاسلام: الشيعة (*) والخوارج. وأطلق على «المستقيمي الرأي» اسم السنة.

بسط العرب المسلمون سيطرتهم من تخوم الصين إلى إسبانيا. وتعاقبت امبراطوريتان على إدارة وحكم ـ وأسلمة سكان الأراضي المفتوحة ـ: الامبراطورية الأموية التي انهارت سنة 750، والأمبراطورية العباسية التي خلفتها وانهارت تحت ضربات المغول سنة 1254. وأعقبت السيطرة العربية سيطرة الأتراك المسلمين والسلطنة العثمانية (*)، التي دامت حتى الحرب العالمية الأولى. ومع إقامة جمهورية مصطفى كمال التركية اندثرت مؤسسة الخلافة التي كانت الرمز ـ الهزيل والمطعون به ـ لوحدة الأمة ، أي جماعة المسلمين. يتجاوز عدد المسلمين في العالم 1.2 مليار بينهم 250 مليون عربي. يقطن معظمهم في آسيا (باكستان، بنغلادش، أندونيسيا، الهند...). كما أن «إسلاما أسود» شديد الحيوية رسخ أقدامه في إفريقيا.

الدين الاسلامي، في نظر أتباعه، هو تتمة طبيعية لليهودية والمسيحية اللتين أخذ منهما عناصر متنوعة. فهو يكرم موسى ويسوع، لكنه يعلم أن محمدا هو خاتمة الأنبياء. الكلام الالهي الذي يتضمنه الكتاب المقدس ـ القرآن ـ أنزل على محمد بواسطة الملاك جبرائيل. والسنة ، أي مجموع ما صدر عن النبي وعن أقرب صحبه إليه، هي المصدر الثاني للشريعة. وقد نشأت على أساس هذين المصدرين مذاهب فقهية ـ أربعة عند أهل السنة ـ تحدد الواجبات الاجتماعية والدينية لكل مسلم صالح. هذه الفروض الطقسية الخمسة، المسماة «أركان الدين» هي في أساس الحياة الدينية: الشهادتان («أشهد أن لا إله إلا اللـه وأشهد أن محمدا رسول اللـه»)؛ والصلوات الخمس اليومية؛ وصيام شهر رمضان؛ والزكاة؛ والحج إلى مكة ولو مرة واحدة في حياة المؤمن. ليس في الدين الاسلامي إكليروس، وبالتالي ليس فيه مؤسسة تراتبية: لا وسيط بين اللـه وخليقته. غير أن هناك مهمة خاصة تقع على عاتق الفقهاء، الذين يحددون كيفية تطبيق المبادىء الواردة في القرآن.

الاسلام ليس ديانة جامدة، وقد عرف تعديلات كثيرة عبر تاريخه. تقول المتخصصة بالإسلام الإيطالية بيانكماريا سكارسيا: «كما استخدم الاسلام في الماضي لأغراض متناقضة جدا، يمكن أن يستخدم اليوم لتشريع سياسة تقدمية أو سياسة رجعية. ليس يوجد اليوم أكثر مما في الماضي إسلام سياسي، بمعنى أنه لا وجود لإيديولوجيا واحدة أو رؤية اسلامية واحدة للأشياء». يمكن إذن أن نجد في الاسلام أو في القرآن «شبكة للتحليل» تسمح بفهم الوضع في العربية السعودية (*)، أو ليبيا (*)، أو إيران (*). لا وجود في القرآن لسورة تسمح بتفسير عمل قراصنة الجو يوم 11 أيلول/سبتمبر 2001. وقد تكيف الاسلام، على مدى تاريخه الطويل، مع التحولات المتعددة في العالم. ونذكر هنا فكرة أخرى لبيانكماريا سكارسيا،

تقول فيها إن المجتمع المدني «يحتفظ (...) بإمكانية أن يرفع إلى المستوى الديني قواعد وحلولا فرضتها عليه الظروف لا المبادىء».
إن استمرار جماهير البلدان المسلمة في التمسك بالدين على نحو واسع جدا هو ظاهرة هامة. فالابتعاد عن الدين، الذي انتشر في الغرب: «قد توقف في الاسلام، في القرن الحادي عشر، من جراء ردة الفعل السنية الحازمة، التي أسهم في نجاحها تطور المجتمعات الداخلي كما تحولات وضعها تجاه الخارج» (مكسيم رودنسون). بين هذه التحولات نجد الحروب الصليبية، والاستعمار، والمجابهة مع غرب يسعى إلى مزيد من السيطرة. هكذا يغدو الاسلام «محرك مقاومة العنف الاستعماري» . كانت محاربة الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا إحدى نقاط الالتقاء بين الذين قاتلوا من أجل الحريات في القرن التاسع عشر؛ إلا أن الجماهير المستعمرة تنتفض على الظلم باسم الاسلام، الذي بحث فيه مثقفون ومفكرون من أمثال جمال الدين الأفغاني (1838 ـ 1897) ومحمد عبده (1849 ـ 1905) عن أجوبة للصدمة الهائلة سببها الاستعمار.
ظل حضور الاسلام قويا حتى الاستقلالات؛ ثم راح يتلاشى في الحقل السياسي، وذلك حتى السبعينات ـ مع ظهور ما يسمى الأصولية الاسلامية (*) ـ حيث رفعت الجماهير العربية والمسلمة الاسلام راية لثورتها ورفضها لنظام جائر.

منذ سقوط جدار برلين سنة 1989 ثم انهيار الاتحاد السوفياتي، حاول عدد من خبراء الستراتيجيا والمفكرين، خصوصا في الولايات المتحدة، أن يجعلوا من الاسلام عدوا جديدا. فقد قرأنا في صحيفة نيويورك تايمس أن «الأصولية الاسلامية باتت بسرعة التهديد الرئيسي للسلام العالمي (...). إنه تهديد مماثل للنازية والفاشية في الثلاثينات، وللشيوعية في الخمسينات».

ونشرت الصحيفة إياها بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 1996 عنوانا يقول: «التهديد الأحمر آت. لكنه الاسلام» . ويؤكد آخرون، خصوصا بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، أن الحرب العالمية الثالثة ابتدأت. يمكن أن نصف هذا التيار بأنه «مصاب برهاب الاسلام». وذلك ليس لأنه ينتقد هذا أو ذاك من تعاليم الاسلام أو تفسيراته، بل لأنه يعتبر الاسلام «كلا» ينبثق جوهره السيء من القرآن. على ذلك الأساس، لا يوجد إسلام متعدد، وتيارات متنوعة ومتناقضة، بل إسلام واحد، والمسلمون هم في جوهرهم أعداء؛ وقد باتوا بعد الآن حتى، «عدوا داخليا» لأنهم يقيمون في الغرب. هذا ما كتبه مثلا جان ـ فرانسوا ريفيل في هجائيته «وسواس العداء لأميركا» : لا يجوز أن نتعامى «عن الحقد على الغرب عند معظم

المسلمين العائشين بيننا». ولم يخلص ـ حتى الآن على الأقل؟ ـ إلى القول بوجوب طردهم.
يمكن للمرء أن يتساءل، في الختام، عما إذا كان يجب تركيز التفكير على «المسلمين» أكثر مما على «الاسلام». فذلك يسمح برؤية تنوعهم وهم موزعون بين عشرات الدول عبر الكرة الأرضية، ويعيشون، رغم انتمائهم إلى الاسلام، في أحوال متنوعة للغاية. كما أنه يسمح بأخذ البعد التاريخي في الاعتبار: عرف المسلمون امبراطوريتين باهرتين ودكتاتوريات مشؤومة، فهو انفتاح وموجات تشنج، مثقفين عظاما كابن خلدون وابن سينا وابن رشد، وعهود انحطاط. فهل يمكن لنا حقا أن نختصر هذا التنوع بكلمة واحدة: الاسلام؟ الأسلحة

(مبيعات)

كان الشرق الأدنى، منذ زمن طويل، الزبون الأول لبائعي الأسلحة. وبعد نمو كبير، متصل بتطورات الصراع الاسرائيلي ـ العربي، وغيره من المواجهات التي كان وما يزال مسرحا لها، تدنى موقعه في الفترة الأخيرة. ووفقا لنشرة «سيبري يار بوك 2005» التي يصدرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فإن المنطقة التي كانت تستوعب عام 1992 زهاء 85. 33% من الأسلحة التقليدية الرئيسية التي كانت تباع في العالم، قد انخفض هذا المعدل إلى 21 7% في الفترة بين عامي 2000 ـ 2004، أي ما يوازي نصف ما تستهلكه بلدان آسيا. وفي الفترة التي تلت حرب الخليج (*)، فإن القيود التي طبقت في العربية السعودية (*)، وأزمة البورصة، وتقلبات سوق النفط، تفسر إلى حد بعيد تضاؤل الطلبيات الواردة من الشرق الأدنى التي تشكل السبب الرئيس لهبوط مبيعات الأسلحة في العالم: فإن هذه الأخيرة قد تدنت أسعارها من 5. 32 مليار دولار عام 2000 إلى 19 مليار دولار عام 2004، أي أقل بمرتين عما كانت عليه عام 1977.
من يشتري السلاح، وبأية مبالغ؟ وفقا للترتيب الذي اعتمده معهد ستوكهولم العالمي لأبحاث السلام فإن مرتبة كل من بلدان المنطقة المستوردة للأسلحة التقليدية في الفترة بين عامي 2000-2004 هو التالي: تركيا في المرتبة الخامسة [بعد الصين والهند واليونان

والمملكة المتحدة]، مصر في المرتبة السادسة، الإمارات العربية في المرتبة الثامنة، إيران في المرتبة الحادية عشرة، إسرائيل في المرتبة الثالثة عشرة، العربية السعودية في المرتبة الخامسة عشر، اليمن في المرتبة العشرين، الأردن في المرتبة السادسة والعشرين، السودان في المرتبة الثانية والثلاثين، سوريا في المرتبة الثالثة والأربعين، البحرين في المرتبة الرابعة والأربعين، ليبيا في المرتبة السابعة والأربعين، عمان في المرتبة الواحدة والخمسين، الكويت في المرتبة الخامسة والخمسين، العراق في المرتبة السادسة والسبعين، قطر في المرتبة الثامنة والثمانين، لبنان في المرتبة التاسعة والعشرين بعد المئة.

أما في ترتيب البلدان المستوردة للأسلحة التقليدية فإن الترتيب للفترة بين عامي 2000 ـ 2004 هو التالي: اسرائيل 10، تركيا 28، الأردن 33، ليبيا 36، لبنان 37، مصر 44. الامارات العربية المتحدة 53، البحرين 59، إيران 63، وقطر 65.

غير أن الاحصائيات هي أقل افصاحا حول الطريقة التي يتقاسم بها موردو الأسلحة الرئيسون الكعكة. غير أنه من الواضح أن انقلابا قد حصل على حساب موسكو ولصالح واشنطن. فإن الولايات المتحدة التي كانت تسير جنبا إلى جنب مع الاتحاد السوفياتي خلال فترة السنوات الواقعة بين عامي 1986 ـ 1990 (بنسبة 28% من سوق الشرق الأدنى) قد عادت وحققت سبقا كبيرا. ولقد مثلت عملية «عاصفة الصحراء» بالنسبة إلى الأسلحة المصنوعة في الولايات المتحدة اندفاعا خارقا. فبعد ثلاثة أشهر على النصر سجلت صناعة السلاح فيما وراء الأطلسي 30 مليار دولار من الطلبيات! ولم تؤد فترة ما بعد الحرب إلى خيبة أمل لها. يبقى أن نعرف، على هذا الصعيد أيضا، ماذا ستكون عليه الحرب الجديدة التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في آذار/مارس 2003. ولقد ارتفعت النفقات العسكرية في المنطقة بنسبة 40% بين 1995 و2004، أي الارتفاع الثاني الأكبر بعد ذلك الذي حققته افريقيا (+ 43%)، وأمام أميركا (+ 33%)، وآسيا (+21%)، وأوروبا (+ 7%). وبسبب عدم الاستقرار في العراق بين 2004 و2005 عمدت بلدان الجوار إلى رفع ميزانيات دفاعها، وخصوصا تركيا، والعربية السعودية، كردة فعل، أيضا، على الهجمات الإرهابية في أراضيها، والكويت التي بادرت إلى شراء تجهيزات عسكرية جديدة، واسرائيل. وتمثل نفقات الدفاع لدول المنطقة 6% وسطيا من دخلها القومي (مقابل 6 6% عام 2002)، أي أكثر من ضعفي نفقات بلدان حلف شمالي الأطلسي (2 8% من الدخل القومي وسطيا)، وأكثر بأربعة أضعاف مما كان عليه الحال في بلدان آسيا عام 2003.

وفي مطلق الأحوال فإن الولايات المتحدة تأتي بعيدا في مقدمة بائعي السلاح في العالم في فترة السنوات بين 2000 ـ 2004، وفي مقدمة بائعي السلاح إلى بلدان الشرق الأدنى التي باعتها أكثر من ثلث الأسلحة التي استوردتها، بما يساوي8 .6 مليار دولار من أصل 3 .18 مليار دولار، تأتي بعدها روسيا، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة. وبالنسبة إلى الزبائن فقد أتت مصر في الفترة نفسها في المقدمة (مع 3 .2 مليار دولار) أمام تركيا (8 .1)واسرائيل (1 .1).
أما روسيا التي كانت المصدر الرئيسي للسلاح إلى الشرق الأدنى، بنسبة 29% من السوق بين عامي 1986 و1990، فإنها لم تعد تحتل سوى المركز الثاني بين عامي 2000 ـ 2004، بمبيعات بلغت قيمتها 8. 3 مليار دولار.
ومما يجدر ذكره أن من بين زبائن روسيا الرئيسيين، ليبيا (*) ـ التي تعرضت لعقوبات دولية، في حين تعرض العراق لحصار شبه تام، أما سوريا (*) فما زالت غير موثوق دفعها لديونها. وفجأة أصبحت إيران الزبون الرئيسي لدى موسكو التي تبيعها دبابات ت ـ 72، ومطاردات ميغ ـ 29، وميغ ـ 31، وقاذفات سويوز ـ 24، وتو ـ 22 م (المزودة بالصواريخ) وطائرات استكشاف آ ـ 50، وصواريخ أرض ـ جو سام ـ 5... وبعيدا وراء طهران (التي بلغت مشترياتها 6 .1 مليار دولار) تأتي اليمن (796 مليونا)، والسودان (549 مليونا)، والامارات العربية المتحدة (163 مليونا).
أما فرنسا التي احتلت المركز الثالث في التصدير إلى المنطقة فيما بين عامي 2000 ـ 2004 (4 . 3مليار دولار من المبيعات)، فإنها تعطي الأفضلية إلى الامارات العربية المتحدة (6. 1 مليار)، والعربية السعودية (2. 1 مليار) وتركيا (399 مليونا).
والمانيا والمملكة المتحدة، على التوالي قد باعتا، في الفترة نفسها، أسلحة إلى المنطقة بما يساوي مبلغ 2. 1 مليار و1 مليار على التوالي. ولقد كانت تركيا واسرائيل في مقدمة زبائن المانيا في المنطقة (زهاء 500 مليون دولار لكل منهما)؛ في حين أن نصف مبيعات لندن من الأسلحة كانت موجهة إلى الأردن.
وتأتي اسرائيل في المقدمة بين مستوردي السلاح في الشرق الأدنى في الفترة بين عامي 2000 ـ 2004 (وفي المرتبة العاشرة عالميا) وذلك بمبلغ 2 .1 مليار دولار.
ويعود تنوع مصادر السلاح لدى أغلبية بلدان الشرق الأدنى ـ باستثناء اسرائيل ومصر وسوريا على وجه الخصوص ـ إلى ما يتميز به كل بائع من مزايا:

ـ بالنسبة إلى الدبابات الحديثة، تقدم روسيا الـ ت ـ 72، وفرنسا 30 ـ AMX و30 B2 ، وكذلك دبابات «ليكليرك»، أما جمهورية المانيا الاتحادية فإنها تقدم الـ «ليوبارد»، والمملكة المتحدة الـ «شالنجر». غير أن الولايات المتحدة قد أحرزت قصب السباق مع سلسلة الـ M : ومنها الدبابة الضخمة M-1 «ابرامز».
ـ وفيما يتعلق بالمطاردات فإن الأميركيين يسيطرون على السوق بواسطة الـ«سكايهيوك»، ومجموعة الـ F (وخصوصا ف-15 «ايغل»، وف-16 «فالكون»، وف آ-18 «هورنت»، وف-104 «ستارفايتر»)، أما الروس فأنهم يعرضون بالميغ (وخصوصا ميغ ـ 29 «فولكروم»، وميغ ـ 31 «فوكسهوند») وكذلك مجموعة سوخوي (ولا سيما السوخوي 27)، أما فرنسا فتعرض مجموعة ميراج (التي يشكل أفضلها الـ C2000). أما البريطانيون فيعرضون الـ«سي هاربير»، والـ«هون» والـ«تورنادو» (بالتعاون مع المانيا)، والصين مجموعة F-7 (ميغ ـ 21)، F-8 «فينباك»، وتايوان الـ «شنغ-كيو».
ـ وتشكل طائرات الهليكوبتر نقطة قوة لفرنسا بفضل «الغازيل»، و«البوما»، و«الدوفين»، والـ «الويت»، وكذلك الـ «اوكورييل»، وأيضا «الكوغار» و«البانتير» الفرنسية ـ الألمانية، وذلك بالرغم من منافسة الآليات المماثلة البريطانية («لنكس» و«سكوت»)، والأميركية لـ «ستاليون»، «كوبرا» و«سي كوبرا»، وايغل»، و«شينووك»، و«أباتشي»، و«بلاك هووك»، و«ديفندر»، و«س-70») والأميركية ـ البريطانية (من طراز «ويسكس»، و«ويرلونيد») والروسية (من طراز الـ «مي»)، وذلك دون أن ننسى الانتاج الايطالي (من طراز «هيروندو» و«مانغوستا»)، بل وحتى البرازيلي (من طراز «غافياو» و«اسكيلو»، التي تصنعها «الأيرو ـ سباسيال»)؛
ـ أما في البحر فإن الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا وايطاليا تتقاسم السوق؛
ـ وفي ميدان الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى (انظر اسلحة الدمار الشامل (*)) فهناك سباق حقيقي تخوضه اسرائيل من جهة، وسوريا والعراق (قبل هزيمتها عام)1991، وإيران، ومصر، والعربية السعودية، وليبيا من جهة أخرى؛
ـ كما توجد منافسة حادة حول تزويد الجيوش بالصواريخ. وتتلقى القوات البرية عروضا من روسيا حول صواريخ سام (صواريخ أرض ـ جو) مع كامل مجموعة سام ـ 2، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 13، 16، 18 (محمولة) و24. أما الولايات المتحدة فقد زرعت المنطقة

بصواريخ «بلوو بايب»، و«شابارال»، و«هووك»، و«ريدي» و«والي» و«ستنغر» المحمولة، وبالتأكيد أيضا صاروخ «باتريوت» الذي اعتبر نجم حرب الخليج الذي لا منازع له... حتى يتم اكتشاف فعاليته المحدودة. أما بريطانيا فتدافع عن الـ «بلو بايب» والـ «جافلين»، والـ «ربابيير» والـ «تيغركات» والـ «ستاربورست» (المحمول). وتضمن فرنسا حضورها بواسطة «الكروتال» و«الميسترال» المحمولين؛ كما أنها تقدم انتاجها المشترك مع المانيا من صواريخ «هوت» و«ميلان ورولان». أما المانيا فلديها صاروخ SA-8b «غيكو». أما سلاح الطيران فإنه يجري تزويده بصواريخ جو ـ جو أو صواريخ جو ـ أرض الكثيرة التنوع: امرام، هاربون، هلفير، هيدرا، مافيريك، بنغوان، فونيكس، بوباي، روكاي، شريك، سيدوندر سكيبر، سبارو، ستاندارد، توو والاي الأميركية، ور ـ 550 ور 550 ـ ماجيك وميكا وايكزوسيت الفرنسية، والارم، وبلاك شاهين ورابيير، وسكايفلاش البريطانية؛ أما من الجانب الروسي فهناك مجموعة AA (اتول، اكريد، ابكس، افيو، الأمور وارشر؛ فضلا عن الواتر والبيتون III IV والشافير والباراك الاسرائيلية؛ والسي ايغل الصينية. وأخيرا فإن للبحرية من أجل التزود بصواريخ أرض ـ جو وأرض ـ ارض أن تختار بين الهاربون والسي ـ لانس والسي ـ سبارو وغيرها من طراز ريم وستاندارد وتوما هوك الأميركية، والأكزوسيت، والكروتال، والاستر والـ MM-15 الفرنسية، والسي ـ كات، والسي ـ سكوا والسي ـ وولف البريطانية؛ والستيكس، والغرايل، والسونيورن الروسية؛ والـ C-802 الصينية، والأوتومات الفرنسية ـ الايطالية وكذلك الاسبيد الايطالية التي تضاف اليها المصنوعات الاسرائيلية (من طراز باراك، بيتون III IV ، وغابريال وبوباي).

ـ بل أن اسلحة الدمار الشامل (*) ذاتها هي موضع منافسة قوية.

إلا أن واردات بلدان الشرق الأدنى من السلاح قد تدنت نتيجة قيام صناعات أسلحة محلية مستقلة. وهذا هو حال اسرائيل بصورة خاصة، التي تصنع، من جملة ما تصنع رشاشاتها (من طراز «أوزي»)، وبنادق هجومية (من طراز جليل) ودباباتها (من طراز ميركافا) وطائرات (من طراز كيفير وكذلك طائرات هيليكوبتر ونقل، وصواريخ كما سبق ذكره وطائرات استكشاف (من طراز اوسا، وكومار وريسين، وعالية) وغيرها. ولم تكتف الدولة العبرية بتزويد جيشها بنتاجها من الأسلحة، بل إنها باعت منها إلى بلدان عديدة، على غرار جنوبي افريقيا، والأرجنتين والأكوادور، وغواتيمالا، وهايتي، وهوندوراس، وكينيا) وليبيريا، والسلفادور أو فنزويلا.

أ

البلدان	ميزانية الدفاع بملايين الدولارات سنة 2005	ميزانية الدفاع بالدولار حسب الفرد سنة 2005	نسبة الدخل القومي المخصص للدفاع سنة 2003
المملكة العربية السعودية	21.300	806	8.7
البحرين	526	764	5.1
مصر	2.500	32.25	2.6
الإمارات العربية المتحدة	2.650*	1.034	3.1
العراق			
إيران	4.410	65	3.8
إسرائيل	7.870	1.254	9.1
الأردن	956	166	8.9
الكويت	4.270	1.828	9
لبنان	530	138	4.3
ليبيا	620	107	2
عُمان	3.020	1.006	12.2
قطر	2.190	2.537	؟
السودان	483	12	2.4
سوريا	1.720	93	7.1
تركيا	9.810	140.8	4.9
اليمن	942	45	7.1

المصدر: The Military Balance 2005-2006, IISS, Londres, 2005.

LES FORCES ARMÉES

PAYS	EFFECTIFS TOTAUX ACTIFS en unités	ARMÉE DE TERRE			ARMÉE DE L'AIR	
		CHARS DE COMBAT en unités	SSM en unités	SAM en unités	AVIONS DE COMBAT en unités	HÉLICOPTÈRES de COMBAT en unités
Arabie saoudite	199 500	1 055	10 CSS-2	Crotale, 500 Stinger, 500 Redeye	291	44 pour l'aviation navale et 78 pour l'armée de l'air
Bahreïn	11 200	env. 180	—	60 RBS-70, 18 Stinger, 7 Crotale, 8 I-Hawk	33	41
Égypte	468 500	3 855	Lanceurs : 9 FROG-7, 24 Saqr-80, 9 Scud-B	2 000 SA-7/Ayn al-Saqr/SA-7 Grail, 20 SA-9 Gaskin, 26 M-54 Chaparral, 50 Avenger	572	121
Émirats Arabes Unis	env. 50 500	469	6 Scud-B	env. 20 Blowpipe, 20 Mistral	146	59
Irak	env. 179 800	?	?	—	?	—
Iran	env. 420 000	env. 1 613	env. 12-18 lanceurs Scud-B/-C, 30 CSS-8, Oghab, Nazeat, Shahin-1/-2	SA-7 Grail/-14 Gremlin/-16 Gimlet, HQ-7	402	95
Israël	env. 168 300	3 657	7 Lance, 100 Jericho 1/2	250 Stinger, 1 000 Redeye	402	95
Jordanie	100 500	1 139	—	50 SA-7 B2, 60 SA-8, 92 SA-13, 300 SA-14, 240 SA-16, 250 Redeye, SA-18	100	Env. 40
Koweït	15 500	368	—	24 Hawk Phase III, 12 Aspide, 48 Starbust	50	16
Liban	72 100	310	—	20 SA-7A/B	—	—
Libye	76 000	2 025	Lanceurs : 45 FROG 7, 80 Scud-B	SA-7/-9/-13, Crotale	374	60
Oman	41 700	117	—	20 Javelin, Mistral 2, 34 SA-7	48	—
Qatar	env. 12 400	30	—	—	18	19
Soudan	env. 104 800	200	—	54 SA-7	34	10
Syrie	env. 307 600	env. 4 600	Lanceurs : 18 FROG-7, 18 SS21, 26 Scud-B/-C/-D, 4 SS-C-1B Sepal, 6 SS-C-3 Styx	4 000 SA-7, 160 SA-8, 20 SA-9, 20 SA-11, 35 SA-13, 100 SA-14, SA-18	632	71
Turquie	env. 514 850	4 205	—	108 Stinger, 789 Redeye	485	—
Yémen	66 500	790	Lanceurs : 12 FROG-7, 10 SS21, 6 Scud-B	env. 800 SA-7/-9/-13/-14	75	8

Source : *The Military Balance 2005-2006*, IISS, Londres, 2005.

أ

DU PROCHE-ORIENT EN 2004

ARMÉE DE L'AIR			MARINE		
SAM en unités	AAM en unités	ASM en unités	Bâtiments principaux en unités	Sous marins en unités	Lanceurs SSM en unités
1156 Chahine, 40 Crotale, 2048 Mim-23B I Hawk, 400 Stinger, 500 Redeye, 500 Mistral	AIM-9J/L/P/M Sidewinder, AIM-7/7M Sparrow, Skyflash	AGM-65 Maverick	7 frégates 4 corvettes	—	68 Harpoon, 32 Otomat-2, 6 Exocet AM-39
—	AIM-9P Sidewinder, AIM-7 Sparow	AGM-65D/G Maverick	1 frégate, 2 corvettes	—	4 Harpoon, 24 MM-40 Exocet
212 SA-3, 130 SP : quelques Crotale, Chaparral, Gainful	AA-2 Atoll, AIM-7E/F/M Sparrow, AIM-9F/L/P Sidewinder, R-530, R-550 Magic	245 AGM-65 Maverick, AGM-84 Harpoon, Exocet AM-39, AS-12 Kegler, AS-30L, Hot	1 destroyer, 10 frégates	4	44 Harpoon, 4 CSS-N-2,36 Otomat, 16 SS-N-2A Styx
I Hawk MIM 23B, Javelin SA-18 Grouse, Rapier, Crotale, RB-70, Mistral	R-550 Magic, AIM 9L Sidewinder	AGM-114 Hellfire, Hydra-70, PGM-1 Hakeem 1, PGM2 Hakeem 2	2 frégates, 2 corvettes	—	20 MM-40 Exocet, 16 Harpoon
2 500 lanceurs dont des Crotale, Rapier, Tigercat	AA-8/-10/-11, AIM-7 Sparrow, AIM-9 Sidewinder AIM-54 Phoenix, PL2A, PL-7	env.3 000 AGM-65A Maverick, AS-10/-11/-14, C-801	3 frégates, 2 corvettes	3	4 SS-N-2A Styx
??	?	env. 3 000 AGM-65A Maverick, AS-10/-11/-14, C-801			?
Mim-23 I Hawk, Patriot, MIM-23 Hawk	AIM-7 Sparrow, AIM-9 Sidewinder, AIM-120A, AMRAAN, Shafrir, Python III/IV	AGM-45 Shrike, AGM-62 B Walleye, AGM-65 Maverick, AGM-78D Standard, AGM-114 Hellfire, Popeye I/II	3 corvettes	3	112 Harpoon, 92 Gavriel II
Mim-23 I Hawk, MIM-23B	AIM-7 Sparrow, AIM-9 Sidewinder, Matra R-530 et R-550 Magic	Tow, AGM-65D Maverick	—	—	—
—	—	—	—	—	8 MM-40 Exocet, 32 Sea Skua
—	—	—	—	—	—
SA-2/-3/-5/-6/-8	AA-2 Atoll, AA-6 Acrid, AA-7 Apex, AA-8 Aphid, R-530, R-550 Magic	AT-2 Swatter, AS-7/-9/-11	2 frégates 4 corvettes	5	20 SS-N-2CStyx, 20 Otomat
40 Rapier	AIM-9M Sidewinder	—	2 corvettes	—	46 MM-40 Exocet
9 Roland2, 24 Mistral, 12 Stinger, 20 SA-7 Grail, 10 Blowpipe	Matra R550 Magic et Mica	Exocet AM-39, Hot, Apache	—	—	68 MM-40 Exocet
90 SA-2	—	—	—	—	—
4 707 SAM dont SA-2/-3/-5/-6	AA-2 Atoll, AA-6 Acrid, AA-7 Apex, AA-8 Aphid, AA-10 Alamo	AS-7 Kerry, Hot	2 frégates	—	40 SS-N-2 Styx
92 Nike Hercules, 86 Rapier, MIM-23 Hawk	AIM-7 E Sparrow, AIM 9 S Sidewinder, AIM-120 Amraam	AGM-65 Maverick, AGM-88 Harm, AGM-142, Popeye 1	19 frégates	13	Harpoon, Penguin, MM-38 Exocet
SA-2/-3/-6/-7/-9/-13/-14	AA-2 Atoll, AIM-9 Sidewinder	—	—	—	20 SS-N-2C Styx, 24 CSS-N-4

أسلحة الدمار الشامل

بعد أن فشلت ادارة بوش في اثبات قيام علاقة بين العراق والقاعدة، أقدمت على تسليط الضوء على الخطر الذي تمثله الترسانة النووية والكيميائية والجرثومية التي زعمت أن بغداد تمتلكها، وذلك لكي تبرر الحرب التي شنتها، بدون دعم من الأمم المتحدة، ضد نظام بغداد.

ولقد كان ذلك، كما كانت تعلم علم اليقين أكذوبة واضحة وصريحة: ذلك لأن مجموعة المفتشين الأميركيين والبريطانيين التابعين لفريق مراقبة العراق (ISG) بالذات قد انتهوا إلى نفيها تماما. وبالواقع فإن رئيس هذا الفريق دي؟يد كاي كان قد قدم استقالته منه منذ شهر كانون الثاني/يناير 2004 معتبرا أن مهمته قد أنجزت لأن المفتشين التابعين له لم يجدوا أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، وأنهم على يقين بأنها غير موجودة. وبتاريخ 6 تشرين الأول/أوكتوبر أكد شارل دولفر، الرئيس الجديد لفريق (ISG) أمام لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ أن بغداد ما زالت بعيدة جدا عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي تحدث عنها الرئيس جورج و. بوش. ولم يكن بالتالي يوجد «خطر حقيقي» من أن ينقل صدام حسين «أسلحة، أو أعتدة، أو معلومات إلى شبكات ارهابية» على حد زعم البيت الأبيض ذلك لأن شارل دولفر، وكذلك الـ 1200 مفتش التابعين له قدا عتبروا من خلال أعمال التفتيش التي قاموا بها أن مخزون الأسلحة الممنوعة التي كان العراق يمتلكها قد دمر عام 1991، وأن آخر معمل قادر على انتاجها قد جرى تفكيكه من قبل مراقبي الأمم المتحدة، عام 1996. إلا أن السيد دولفر بين أنه بإمكان العراق استئناف انتاج غاز الحرب «خلال مدة سنة»، ولكنه سوف يحتاج إلى سنوات لكي ينتج سلاحا نوويا.

ثمة سبعة بلدان أخرى في المنطقة تمتلك صواريخ قادرة على نقل شحنات نووية إلى ما يزيد عن 300 كلم بل وحتى إلى 2800 كلم. فإن اسرائيل تمتلك حوالى خمسين صاروخا من طراز جرش ـ 1 (يبلغ مداه 500 كلم) وعددا مماثلا من صواريخ جرش ـ 2 (التي يبلغ مداها 1800 كلم) التي تقوم بصنعها: أي أن بإمكانها أن تصيب أية عاصمة شرق ـ أوسطية. تضاف اليها صواريخ جرش B II التي يصل مداها إلى 2800 كلم، وصاروخ شافيت الذي يمكن أيضا استخدامه كصاروخ باليستي يتراوح مداه بين 5000 و7000 كلم،

وكلاهما قادر على حمل شحنات نووية، كما أن الجيش الاسرائيلي يمتلك طائرات من نوع ف ـ 4 فانتوم وآ ـ 4 سكايهوك، بل وأيضا F 260 ـ 16 (1600 كلم) (F-15 (3500 كلم) اشترتها من الولايات المتحدة ـ التي سوف تسلمها زهاء 100 أخرى بين عامي 2003 و2008 وبالمقابل فإن وشنطن قد رفضت تزويد حليفتها بـ 48 صاروخا من طراز توما هووك طلبتها في العام 2000. ومن ناحية أخرى، فإن اسرائيل قد انكرت أن غواصاتها من طراز دولفين تتمتع بقدرة نووية. كما أن أغلب الخبراء يعتبرون أن الأقمار الصناعية الصغيرة من طراز أوفيك غير معدة للاستعمال العسكري المباشر. ومن جهة أخرى، فإن مصر والامارات العربية المتحدة، وإيران وليبيا وسوريا واليمن تمتلك صواريخ سكود ـ B و/ او 2 من صنع سوفياتي يتراوح مداها بين 300 و500 كلم.
واضافة إلى ذلك فإن سوريا قد حصلت على صواريخ CSS-6/M-9 صينية الصنع يبلغ مداها 600 كلم. وكذلك فإن العربية السعودية (*) قد تزودت بصواريخ CSS-2 الصينية القادرة على توجيه ضرباتها لأهداف على مسافة 2800 كلم، أي اهداف واقعة في اليونان والهند والاتحاد الأوروبي. وتبدي اسرائيل قلقها بنوع خاص من وصول هذا الصاروخ إلى الشرق الأدنى، لكونها تعرف تمام المعرفة ميزاته باعتبار أن اختصاصييها قد ساعدوا الصين سرا على تحويله من نووي إلى تقليدي، وعلى تدقيق نظام القيادة الخاص به. وكما نرى فقد انقضى الزمن الذي كانت فيه واشنطن، وموسكو، ولندن، وباريس تحتكر صنع وبيع الأسلحة، وبحجة أولى الصواريخ: وأن منتجين جددا كالصين وكوريا الشمالية يقتطعون لأنفسهم جزءا هاما من السوق في المنطقة، التي يطور العديد من بلدانها صناعات أسلحة مستقلة (على غرار اسرائيل، والعراق قبل حرب الخليج، وإيران، ومصر الخ). ويوجد من بين الصواريخ الجاهزة أو التي يجري تطويرها يأتي لـ نو ـ دونغ الكوري الشمالي الذي يبلغ مداه (1000 كلم) والذي حصلت عليه ليبيا وطورته إيران بنجاح تحت تسمية شهاب ـ 3 ـ وكذلك صاروخ تاپو ـ دونغ (2000 بل حتى 3500 كلم). ولقد اعطت «حرب المدن» التي اندلعت بين العراق وإيران خلال القتال الطويل الذي دار بينهما (1980 ـ 1988) مجالا واسعا لاجراء التجارب عليها. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية أصابت الصواريخ السكان المدنيين على نطاق واسع: فإن بغداد وطهران قد «تبادلتا» في شتاء العام 1987 ـ 1988، 417 صاروخ سكود ـ ب. كانتا قد نجحتا في مضاعفة مداها وسببت مقتل 2000 ضحية. ثم جاءت حرب الخليج (*) التي سجلت مرحلة جديدة وخطيرة من التصعيد. ومع اطلاق العراق لـ 93 صاروخ سكود ـ من أصل الـ 819 التي زوده بها

الاتحاد السوفياتي ـ على اسرائيل، كما على العربية السعودية والبحرين تبين بوضوح أن الشرق الأدنى قد أصبح ناضجا لخوض حرب بالصواريخ، وهي التي، على خلاف الأسلحة التقليدية، يمكنها غدا أن تنقل أسلحة دمار شامل...
واذا كانت هذه المزايدة التي تدور على الصواريخ في الشرق الأدنى تقلق المسؤولين في الدول الكبرى، فإن ذلك يعود في الواقع إلى أنها تسير جنبا إلى جنب مع سباق محموم لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ـ النووية، والكيميائية، والجرثومية ـ التي يمكن في يوم من الأيام تزويد الصواريخ الباليستية بها، أما في الميدان النووي فإن اسرائيل هي التي فتحت الباب: وذلك من خلال امتلاكها للقنبلة الذرية التي انتجتها عام 1966 بفضل المساعدة الفرنسية، ثم القنبلة الهيدروجينية التي انتجتها بالتعاون مع جنوبي افريقيا وتايوان في نهاية عام 1970. واذا ما رجعنا إلى ما قاله المهندس فعنانو، الذي خطفته أجهزة المخابرات الاسرائيلية، والذي حكم عليه في 24 آذار/مارس 1988 بالسجن 18 عاما لكونه قد كشف عن هذه الحقائق عام 1986 إلى صحيفة الصنداي ـ تايمس، فإن مخزون الدولة العبرية كان يبلغ آنذاك 200 قنبلة. ويقدر هذا العدد اليوم بـ 300.
ولقد صرح افغيني بريماكوف، مستشار ميخائيل غورباتشيف منذ عام 1987، قائلا: «ليس بإمكاننا استبعاد إمكانية أن يقدم الطرف الآخر على الشيء نفسه، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى صراع ذي ابعاد جديدة». وبالفعل فإن العراق قد بذل كل ما في وسعه منذ أواسط السنوات السبعين من القرن الماضي، لكي يستحوذ هو أيضا على السلاح النووي. ومن المعروف أن جورج بوش الأب قد صرح خلال «يوم الشكر» الذي أمضاه في تشرين الثاني/نوفمبر 1990 على «الجبهة» السعودية مع رماة البحرية الأميركيين: «يوما بعد يوم يقترب صدام حسين من تحقيق هدفه: الحصول على ترسانة من الأسلحة الذرية» ـ وهو تصريح يقصد به، أولا، إعطاء تبرير للحرب. أما المصادر الاسرائيلية فإنها كانت تؤكد بأن العراق كان قادرا على امتلاك القنبلة... لولا لم يقدم الجيش الاسرائيلي عام 1981 على تدمير مفاعلات «تموز/يوليو» النووية، التي شيدتها فرنسا (*)، والتي ادعت باريس دوما بأنها لم تكن مخصصة الا للاستخدام السلمي. وكذلك فإنه، وبحسب أعمال الرقابة التي كانت تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي كانت بغداد ما تزال خاضعة لها، فلم يكن ثمة ما يسمح للمهندسين العراقيين بتحويل التكنولوجيات المدنية التي كانت متوفرة لهم... إلى اهداف عسكرية. في الحقيقة كان العراق قد سار خطوات متقدمة في طريق صناعة الأسلحة الذرية، كما جرت معرفة ذلك بعد هروب صهري صدام حسين إلى الخارج ومن بينهما

حسين كامل «أب» برامج بغداد التسليحية. وبحسب ما قال هذا الأخير، كانت أولى التجارب على قنبلة ذرية قيد التحضير، خلال حرب الخليج. إلا أن الحصار الذي فرض بعد تلك الحرب أجبر بغداد على التراجع عن طموحاتها النووية. بيد أن ذلك لم يكن وضع طهران التي هي أيضا طرف في «محور الشر» الذي تصدى له جورج و. بوش، واذا كان المرء يجهل كل ريب عن مدى تقدم مشاريعها العسكرية، فإن تطور برنامجها النووي السلمي أمر لا ريب فيه. وقد تعهدت روسيا، بالرغم من معارضة الولايات المتحدة، بأن تقدم لإيران مفاعلا تبلغ طاقته 1000 كيلواط، يمكن أن يضاف اليه اثنان تبلغ طاقتهما 1000 و400 ميغاواط. كما أن الصين عرضت بناء محطات مقبلة. والحال أن البلد يمتلك ثلاثة مناجم من الأورانيوم، وقد قدمت بكين فاصل نظائر مشعة كهرامغنطيسي... الا أن مراقبي الوكالة الدولية لم يتحققوا من وجود برنامج يهدف إلى انتاج أسلحة ذرية. ومع ذلك فإن أجهزة المخابرات الاسرائيلية والأميركية تزعم أنها قد تصل إلى تلك النقطة في فترة قريبة. وقد عمدت واشنطن إلى تكثيف ضغوطها على النظام الإيراني، بل هددت بالعقوبات، بل بالتدخل المسلح ـ صحيح أن الرئيس بوش، خلال جولة له في أوروبا قد اعتبر في 21 شباط/فبراير 2005 أن فكرة «تحضر الولايات المتحدة لمهاجمة إيران» هي فكرة «تثير الهزء»، الا أنه أكد أيضا بأن «جميع الخيارات تبقى واردة». وبعد ذلك اختار البيت الأبيض أن يؤيد ـ لأسباب تكتيكية ـ الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الترويكا الأوروبية (فرنسا، بريطانيا، والمانيا) الساعية إلى التفاوض لعقد اتفاق مع طهران: والمقصود هو الحصول بالطرق الدبلوماسية، على اقلاع طهران عن كل برنامج للتسلح النووي وكذلك عن برنامجها لتخصيب الأورانيوم، بالرغم من أن هذا الأخير هو أمر مسموح به في اطار معاهدة منع الانتشار (TNP) ، وإيران تقبل بقيام الوكالة الدولية بالتحقق من ذلك. وفي نهاية ايلول 2005 قررت إيران استئناف تخصيب الأورانيوم، الذي كانت قد علقته خلال بعض الوقت. إن احالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والتي كانت قد توقفت بسبب معارضة الصين وروسيا ـ وغيرهما ـ قد صار مرسوما في كانون الثاني/يناير 2006، بعد فك الأختام عن العديد من مراكز الأبحاث.

وفي غياب القدرة على امتلاك اسلحة نووية، فقد جهد العديد من بلدان المنطقة لامتلاك «قنبلة الفقير النووية» ـ أي السلاح الكيميائي ـ ولقد كان العراق بدون شك أول من تزود به بمساعدة من شركات المانية (حلت محلها حكومتها لاحقا)، ويبدو أيضا بمساعدة من النمسا، واسبانيا، والهند، والولايات المتحدة و... فرنسا. وكان صدام حسين (*) قد انتقل

من النظرية إلى الممارسة منذ الحرب الإيرانية ـ العراقية (*): فقد استخدمها ضد قوات طهران، كما ضد المدنيين الأكراد في حلبجة. وقد لعب النظام البعثي هذه «الورقة» خلال أزمة الخليج: أي ورقة التهديد بترسانته الكيميائية لكي يردع كل هجوم على العراق. وقد هدد الرئيس العراقي في الأول من نيسان/أفريل 1990، بالقيام بحرق «نصف اسرائيل» في حال اقدام هذه الأخيرة على عدوان. وهو قد كرر، على مدى الأزمة، تحذيراته، ووسعها بحيث شملت الأسلحة البيولوجية ـ فقد اعترف المسؤولون العراقيون بأنهم قد عمدوا خلال أربع سنوات إلى تجارب بكتريولوجية وجد المراقبون آثارا عليها في سلمان ـ باك بشكل بكتيريا قادرة على التسبب بأورام وتقرحات، وبتسمم كذاك الناتج عن الطعام الفاسد وبالحمى المالطية، وبمرض آخر يصيب القوارض في العادة.

واذا كانت هذه التهديدات لم تلعب دورها الردعي المأمول، إلا أنها أحدثت أثرا عميقا في مجال التصعيد الذي سبق حرب الخليج. فإنه، وازاء الترسانة العراقية التي قدرت وكالة المخابرات المركزية الأميركية حجمها بما يساوي 1000 طن من الغاز (الخردل، والسارين، والتابون) أي ما يكفي لتزويد 500000 قذيفة، بدأ خصوم العراق باتخاذ احتياطات ضخمة.

ففي السعودية اخذ الأميركيون يستقدمون تجهيزات حماية، كما بدأوا بتزويد جنودهم بألبسة واقية ضد الغازات، كما أخضعوهم للتطعيم. ومن جهتها فإن اسرائيل أخذت منذ تشرين الأول/أوكتوبر 1990 بتوزيع أقنعة ضد الغازات على مجموع سكانها ـ أما فلسطينيو الأراضي المحتلة فلم يحصلوا عليها إلا لاحقا وبعدد محدود... ولقاء ثمن! وبالرغم من أن قادتهم كانوا قد حذروا بغداد بصورة حازمة بأنهم سوف يقدمون على ردود نووية في حال حصول هجوم كيميائي من قبلها، فقد كان الاسرائيليون يخشون عند كل سقوط لصاروخ سكود من فكرة انفجار كيميائي ومع ذلك فقد بدا هذا الاحتمال ضعيفا بالنسبة للمراقبين، رغم محدودية كمية الغاز التي يمكن أن يحملها رأس الصاروخ، وعدم دقة التصويب، وأخيرا العدد المحدود لصواريخ سكود. والواقع أنه في خلال المجابهة، فإن لا العراق ولا البلدان المتحالفة ضده لجآ إلى الأسلحة الكيميائية، وبصورة أولى البيولوجية ـ بالرغم من أن تقارير اميركية صدرت عام 1994 قد نسبت سبب «الحالة المرضية» التي كانت تصيب العديد من قدماء حرب الخليج إلى الضربات بالسلاح الكيميائي التي لجأ اليها العراق. ومهما كان عليه الأمر، فإن ذلك الشبح الذي جرى التلويح به خلال عدة أشهر قد دفع ببلدان المنطقة إلى طلب شراء التجهيزات الدفاعية اللازمة بكميات ضخمة ـ مثلما كان الحال مع مصر،

واسرائيل، والعربية السعودية، وسوريا، وتركيا (*) ـ بل إلى تسريع انتاج الأسلحة الهجومية التي كانت كلها تمتلك أشياء منها.
ويبدو أن هذا هو ما أعطى دفعا جديدا لجهود الدول العظمى من أجل نزع التسلح، آخذة أيضا بعين الاعتبار ميل العديد من بلدان الشرق الأوسط إلى الربط بين نزع السلاح الكيميائي، ونزع السلاح النووي. وعليه فإن الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد قرروا، خلال اجتماع عقدوه في باريس عام 1991 بـ «قيام منطقة خالية من أسلحة الابادة الشاملة في الشرق الأوسط»، كما قرروا الالتزام، من أجل هذه الغاية، بـ «قواعد ضبط النفس» اللازمة في مجال تصدير الأسلحة. وأن تطلب من بلدان المنطقة اعتماد «برنامج شامل للرقابة على الأسلحة» يتضمن: «كهدف نهائي، تجميد ثم إزالة كل صواريخ أرض-أرض» و«اخضاع جميع انشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية» و«تحريم استيراد وانتاج المواد التي يمكن استخدامها لصنع الأسلحة النووية» و«التعهد بأن تصبح فريقا في الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية فور اقرارها عام 1992...». إن هذه النوايا الحسنة لم تدخل حتى الآن حيز التنفيذ إلا جزئيا. فإن الاتفاقية حول الأسلحة الكيميائية التي أصبحت جاهزة لتوقيع الدول عليها في 13 كانون الثاني/يناير 1993، قد دخلت حيز التنفيذ في 29 نيسان/أفريل 1997. وبتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2001 كان قد جرى التصديق عليها من قبل 145 دولة، انضمت اليها فيما بعد 29 دولة أخرى، وتبعت ذلك 117 عملية استكشاف سمحت بتدمير 6374 طنا من العوامل الكيميائية من أصل 69879 طنا جرى التصريح عنها. ولقد كان هدف المؤتمر الخامس للدول الاعضاء في هذه الاتفاقية الذي عقد عام 2001 هو تعزيز وتسريع هذه العملية. ولكن واشنطن التي اعتبرت أن مشروع النص كان يقلل من الخطورة التي تمثلها «الدول المارقة»، عارضت الأخذ به، الأمر الذي أدى في الوقت نفسه إلى تعليق المؤتمر، وكذلك «المجموعة الخاصة» المكلفة بالتنفيذ، مما أدى إلى وقف العملية بكاملها. بل إن واشنطن قد نجحت، في داخل منظمة تحريم الأسلحة الكيميائية (OIAC) أن تحقق ما اطلقت عليه صحيفة «الغارديان» «انقلابا كيميائيا»: وذلك من خلال اقالة مديرها العام خوسيه موريسيو بستاني بتاريخ 22 نيسان/أفريل 2002، الذي كانت الجريمة التي اقترفها هي اخضاع المصانع الأميركية، أيضا، للتفتيش، وخصوصا اقناع بغداد، وطرابلس، ودمشق، وبيونغ ـ يانغ بالتوقيع على الاتفاقية. وبالواقع، فلو نجح في ذلك لكان قد حرم جورج و. بوش ذريعة ذات وزن استخدمها في «صليبيته».

وفي مطلق الأحوال، يبدو أن العديد من بلدان الشرق الأدنى، تستمر في سعيها إما لامتلاك البعض منها الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والبعض الآخر تعزيز ترسانته منها. وقد ضمت اللائحة التي وضعها وزير الدفاع الأميركي العراق، وإيران، وليبيا والسودان، وسوريا بين البلدان «التي تسعى لكي تتزود أو التي تمتلك البنى التحتية اللازمة للبدء ببرنامج أبحاث».
وفيما يتعلق بالعراق يعرف الجميع مدى الوزن الذي كان لهذه التهمة في التحضير للحرب التي شنتها واشنطن. أما فيما يتعلق بليبيا، فإن الولايات المتحدة قد أشارت بأصابع الاتهام عام 1990 إلى «مصانع» ربته وسبنا بأنها تصنع الغاز الكيميائي، ثم مصنع ترهونة القادر ـ بفضل الامدادات الألمانية، والبلجيكية، والبريطانية على انتاج غاز الخردل.
وأخيرا في حالة السودان فإن الطيران الأميركي أغار عام 1998 على معمل اتهم بأنه معمل كيميائي في حين كان معمل إنتاج أدوية.
واذا كانت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية قد استخدمت من أجل تبرير عمليات لأهداف أخرى بالتأكيد، إلا أنه لا يوجد من يعلم علم اليقين ما يحاك في المختبرات السرية التي يمتلكها هؤلاء وأولئك. في الشرق الأدنى، وأيضا في الولايات المتحدة، وفي بلدان غربية أخرى.

الأصولية الإسلامية

تنعت بالأصولية ـ لكن الكلمة غير مقبولة عند المعنيين الرئيسيين ـ الحركات التي تجعل من الاسلام النقطة المركزية لعملها السياسي وتهدف إلى إقامة دولة إسلامية. لقد فرضت اللفظة نفسها، لكنها ملتبسة: أسهمت، عند الرأي العام الغربي، في المماهاة بين الاسلام والتطرف والعنف الارهابي. كما أنها حولت مجرى النقاش الضروري: حصر عدد من الباحثين الغربيين أنفسهم في مقولات دينية كي يفهموا «جوهر» الاسلام، بدلا من أن يقوموا بتحليل للبلدان المسلمة بوصفها حقائق حسية. فمنذ التسعينات، رأت بعض المؤسسات الأميركية في الاسلام الأصولي الخطر الجديد على العالم، الخطر الذي حل محل «الخطر الأحمر». وازداد تأثير هذه التحاليل عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001

على نيويورك وواشنطن من قبل مجموعة القاعدة التابعة لبن لادن (*)، وأحدث صدى متعاظما في الرأي العام الغربي. أما بالنسبة إلى السلطات الحاكمة في الشرق الأدنى، فإن توسع الأصولية الاسلامية تحول إلى ذريعة صلبت رفضها لكل إصلاح ديموقراطي، وبررت القمع الضاري الذي تمارسه على شعوبها؛ كما يلاقي هذا التعليل آذانا متغاضية في أوروبا وفي الولايات المتحدة.

فلنحاول مع ذلك أن نتبين بوضوح ما في هذه الظاهرة الهامة في عصرنا: التحريك السياسي، باسم الاسلام، لعشرات الملايين من الرجال والنساء. في القرن التاسع عشر، كان الاسلام محرك مقاومة العنف الاستعماري، بعد ذلك، ومع ولادة الدول الوطنية الجديدة، كانت النماذج الاقتصادية والسياسية التي نشأت تعلن انتماءها إلى المجتمعات الغربية أو إلى مجتمعات البلدان الاشتراكية فيما بعد. وبات الاسلام حينذاك مرجعا سياسيا مبهما، خصوصا على مستوى الدولة، مع أنه كان متغلغلا ـ هذا ما أهمله الراصدون ـ في أعماق المجتمع المدني كما في كل مواطن.

دون أن نضع حصيلة مفصلة، العالم العربي (*)، لتلك المرحلة الممتدة من انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات، يمكننا، مع ذلك، أن نبرز سمتين كبيرتين: توطد الاستقلالات السياسية؛ وفشل محاولات التحديث. فالمشاكل الأساسية ـ البؤس، الأمية، التمييز بين الجنسين، غياب الحريات ـ ظلت بعيدة عن الحل. وجرت تحولات عظيمة في الوقت ذاته أثرت في حياة كل فرد. هل نعرف مدى ما يعنيه الانتقال الفوضوي إلى المدن لمئات ألوف الفلاحين المقتلعين من قراهم؟ وما عسانا نقول في «التحديث حسب نموذج السادات» في السبعينات، الذي جعل عدد سكان القاهرة يرتفع إلى 15 أو 17 مليونا (لا أحد يعرف هذا حقا) وجعل التفاوت يزداد، وحياة المجتمعات المتبقية تتحلل؟ لقد تمزق كل النسيج الاجتماعي السابق وأمسى فتاتا. وفي عالم ومجتمع مدمرين، مرسومين باستمرار النزاعات المحلية (النزاع الاسرائيلي ـ العربي، النزاع حول الخليج، الخ) حيث تلقى المسؤولية بسرعة على الايديولوجيات المستوردة ـ غربية كانت أو اشتراكية ـ وعلى التدخلات الغربية، فإن الشعوب ترى في الاسلام مرجعا أخيرا؛ تبحث في الدين عن أجوبة سياسية لمشاكلها. هذا هو المعنى الحقيقي لـ «التجدد الاسلامي». ويتم أيضا إضفاء طابع إسلامي، كما تفعل حماس، على اعتراضات قديمة كانت تشكل عناوين كفاح منظمة التحرير الفلسطينية (*).

يقول فرانسوا بورغا إن هذه الحركة تسجل «الابتعاد عن المستعمر السابق» هذا الابتعاد

الذي، بعد أن عبر عن نفسه في الحقل السياسي والاقتصادي، ينتقل إلى «الحقول الايديولوجية، والرمزية، وبشكل أوسع، الثقافية، حيث الصدمة الاستعمارية كانت الأشد إيلاما» . ويلاحظ بورغا: «فيما تشكل مقولات الثقافة والتاريخ المحليين لغة خاصة بها، فإنها تضفي على الدينامية الاستقلالية ما كان ينقصها منذ زمان طويل: الرموز الثمينة لنوع من «الاستقلال» الايديولوجي الذي يكملها، وحق من يفعلونها في بلوغ «الشمولية» مجددا دون إنكار العناصر البانية لـ «أصالتها». إنها باختصار نوع من النضال ضد عولمة تحصر الثقافات في ثقافة واحدة، هي ثقافة الغرب، ولمجابهة العالم الحديث.

ثم إن نهوض الحركات الأصولية الاسلامية مرتبط بالفراغ السياسي الذي أحدثه في العالم العربي القمع المتعدد الأشكال في الخمسينات والستينات: أحزاب ممنوعة، نقابات مدجنة، منظمات شعبية مفرغة من كل محتوى. في هذه الأحوال، يغدو المسجد آخر مكان يمكن فيه الاجتماع، والمناقشة، وتعاطي السياسة. كما أن استخدام الدين ـ ومجموعات كالإخوان المسلمين (*) ـ في مكافحة الأنظمة «المعتدلة» لليسار أو للناصرية، أو البعث، هو عامل لا يجوز نسيانه، وإن كان غير حاسم. فإن أنور السادات (*) بالذات هو الذي شجع إعادة تكوين الاخوان المسلمين، وأطلق سراح قادتهم، وأعطى الحركة حرية العمل والتعبير التي حرم منها مكونات الحياة السياسية الأخرى. ومن جهة أخرى، فإن السياسة الأميركية التي ساعدت المجاهدين الأفغان، في الثمانينات، بمشاركة من جانب باكستان والعربية السعودية، قد أفسحت في المجال لنشوء شبكة تضامن جديدة انبثقت منها القاعدة فيما بعد.

نقول بصورة مبسطة إن ثمة ثلاث موجات تعاقبت ـ مع تمويهات بالتأكيد ـ منذ السبعينات. كان هناك أولا ما يمكن وصفه بالأصولية الاسلامية التقليدية، التي تريد «إقامة دولة إسلامية، وليس الاكتفاء بتطبيق الشريعة فقط. فالسياسة والدولة هما في قلب فكر هذه الموجة، من المودودي إلى سيد قطب مرورا بحسن البنا» (أوليفييه روا). وقد تجسد تعبيرها السياسي خصوصا في مختلف تيارات الاخوان المسلمين، كما في حزب الرفاه التركي أو حزب النهضة الاسلامية في طاجكستان. وأتاحت الأموال الباكستانية، كما أموال إمارات الخليج ـ خصوصا السعودية والكويت (*) ـ تكوين شبكات واسعة للتضامن (مدارس، مستوصفات، جمعيات خيرية) لولاها لكان تأثير هذه الأصولية زهيدا. هذا التيار أقرب إلى العمل ضمن الشرعية، ولا يلجأ إلى العنف إلا في حالات استثنائية.

هذا التيار أخذ يضعف في زمن الاسلام المعولم ، كما يشرح أوليفييه روا. هناك مؤشرات ثلاثة على ذلك، أولها أن أسلمة المجتمع من جديد، تحت أشكال محافظة في

الغالب، تحققت في كل مكان. جرى هذا طبعا تحت ضغط الحركات الأصولية الاسلامية، لكن أيضا وقبل أي شيء بفعل دول نجحت عن هذا الطريق في اكتساب شرعية دينية؛ حصلت إعادة الأسلمة هذه بعيدا عن المنظمات الأصولية، و «جرت خارج التطلع إلى استلام الحكم» . ثم تحولت هذه المجموعات إلى مجموعات «وطنية» ببرامج ترتبط بالنضالات المحلية، أكان ذلك في مصر أو في فلسطين، وفقدت بذلك أفقها «الأممي» وجزءا من الجاذبية التي كانت تتمتع بها عند عدد لا بأس من الشبان. وتعرضت للخفض ببروز موجة جديدة من الحركات الأكثر جذرية على صعيد العمل.
ان معظم أصحاب هذا الخيار الأخير كانوا يسترشدون بمذهب سسيد قطب، أحد القادة التاريخيين للأخوان المسلمين المصريين، وإن كانوا يفسرونه على نحو ليس بالتأكيد ما كان يريده صاحبه: يجب خوض نضال مستميت ضد السلطات القائمة في أرض الاسلام، التي هي في الحقيقة سلطات كافرة. لقد حظيت هذه الحركات بانتباه خاص في الغرب عقب انتصار الثورة الاسلامية في إيران (*). واكتسب كثير من مناضليها قوتهم في القتال في أفغانستان. على أن حصيلتهم أيضا، في آخر التسعينات، كانت محدودة وتأثيرهم أقل: بعد مرور أكثر من عشرين سنة على انتصار آية الـلـه الخميني في إيران، لم يتمكنوا من الاستيلاء على الحكم في أية دولة. واستطاع العسكريون المصريون مثلا أن يقضوا على ما كان يمكن وصفه بحرب العصابات، في التسعينات، وكان يلوح في لحظة ما أنه يزعزع الدولة. من هنا جاء الميل داخل هذه الحركات إلى العدول عن استخدام العنف ـ كما في مصر.
لكن هذه الهزيمة ترافقت مع بروز «طراز ثالث» خارج نطاق الحدود، هو القاعدة ، يقع تأثيره على هوامش العالم العربي (ربما باستثناء العربية السعودية): في أفغانستان، وباكستان، و... في العالم الغربي. ويلاحظ أوليفييه روا، من جهة أخرى، أن بن لادن يأخذ «بالأشكال الحديثة لإرهاب علماني جدا وغربي أحيانا كثيرة، إن لجهة الأهداف (الأمبريالية الأميركية) أو لجهة أشكال العمل». إن رجال الجيل الثاني من القاعدة، الذين حلوا محل «الأفغان» يتميزون بالضبط «بالقطيعة مع العالم الاسلامي الذي يدعون، مع ذلك، تمثيله». هجروا بلادهم الأصلية، وقطعوا علاقاتهم بعائلاتهم، واستقروا في الغرب. ليس لأي من هؤلاء سوابق في احتراف النضال الاسلامي، بل إن معظمهم جدد إسلامه حتى في الغرب. وإذا كان عملهم باهرا، فإن ترسخهم المحلي ضعيف، وأفق استلامهم الحكم المحلي قليل الاحتمال. بالمقابل، باتت القاعدة بعد الآن تجسد الارهاب (*) وتمثل ذاك العدو العصي على الامساك به، وعقدت الولايات المتحدة العزم على القضاء عليه.

لكن المفارقة تتمثل بأن هذا الانكفاء الشامل للحركات السياسية الاصولية لا يرافقه تراجع للدين، بل العكس هو الصحيح. فقد أخذت تترسخ على الأرض أصولية إسلامية جديدة يصفها أوليفييه روا بما بعد الأصولية ـ لأنها لم تعد تطرح مسألة الدولة ـ وتتميز بـ «تخصيص إعادة الأسلمة» . ففي كل مكان من العالم العربي والاسلامي، باتت علامات رسوخ البنية الاسلامية أكثر ظهورا. إلا أنه من المفارقة أن هذا «التخصيص» يسهم في تخلف المجتمعات، وفي حصول فصل بين الدين والدولة، لكن تحت أشكال تختلف كثيرا عن تلك التي سادت في الغرب.
وكما يقول فرانسوا بورغا، «إن انبعاث مقولات الثقافة الاسلامية لا تغذي، إذن، موقفا واحدا، وإنما تشكيلة لا محدودة، من المواقف السياسية، ولا شكلا واحدا بل ألف شكل وشكل من الكينونة الأصولية الاسلامية». إن عدم فهم هذا التنوع يعني رفض رؤية واقع العالم الاسلامي وحصره في كل متجانس ينذر بالخطر.

الأقليات

هناك مسلمة دائمة في تاريخ الشرق الأدنى، وهي أن وجود الأقليات الدينية والإتنية يحتل مجددا موقعا مركزيا في المواجهات التي تزعزع المنطقة.
ويفسر نشوء هذه الأقليات من خلال المميزات الخاصة لهذا الملتقى للقارات الثلاث، ممر هجرات لا تحصى حيث ظهرت وتطورت بعض أكبر الحضارات في العصور القديمة. وهنا أيضا وجدت الوحدانية مهدها وتعبيرها في اليهودية ثم في المسيحية وأخيرا في الاسلام (*).
فلا ظهور هذا الأخير ولا هيمنته حالا دون انفجار الأقليات. بل على العكس: إن الاسلام، الذي يعتبر نفسه عمليا مكملا لهما، يتعايش مع « أهل الكتاب». من هنا، بروز نظام سياسي لا مركزي وسقيم - نظام «الملل»-، الذي نظم في الواقع، في السلطنة العثمانية (*)، حسب تعبير لوران وأني شاربي، في كتاب السياسة والأقليات في الشرق الأدنى ـ نوعا من «تجمع للغيتويات» (Guettos) ، وقد جاء في هذا الكتاب: «كان من نتائج هذه

التعددية المؤسسية، إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية في داخل كل طائفة حسب رسم بياني هرمي تراتبي شبه كامل، وتركيز كل النشاطات الاجتماعية، مبدئيا، داخل النطاق الطائفي».
إن هذا التعايش، التنازعي غالبا، قد صمد بعد تفكك السلطنة العثمانية. فنظام «الانتدابات» الذي ادعت أحقيته الدول العظمى (بموجب اتفاقيات سايكس-بيكو (*)) يدمج، عمليا، احترام دور الطوائف في التنظيم الاجتماعي. إن الانتداب عوضا عن القضاء على نظام «الملل» القديم، عززه لمساندته للمطالبة القومية لبعض الأقليات. فسياسة «فرق تسد» ليست، في الحقيقة، ممارسة جديدة بالنسبة للغربيين في الشرق الأوسط. ألم تدرج (inscrit) فرنسا دائما تدخلاتها في المشرق في اطار «الدفاع عن المسيحيين»؟ ألم تراهن على الدروز (*) والعلويين، كما راهنت بريطانيا العظمى (*) على الهاشميين والأكراد (*)، الخ؟
في الواقع، كبيرة هي تجربة التلاعب بالتناقضات المتراكمة عبر قرون من التطلعات المكبوتة إلى هذا الحد او ذاك. تطلعات قومية: لدى الأرمن والأشوريين والأكراد (*) والفلسطينيين (*)، شعوب أربعة كانت إرادتها القومية مضطهدة على الدوام، لم يكن بإمكانها أن تنجح أبدا وبشكل دائم. وتطلعات دينية أيضا، أقليات، اليهود والمسيحيون، وسط عالم يسيطر فيه الإسلام. ومختلفون في قلب المسيحية، الكاثوليك الملكيون أو الروم الكاثوليك، السريان أو السريان الكاثوليك، الموارنة (*)، الكلدانيون، الأقباط الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك، والكاثوليك الرومانيون، وكذلك ـ المنشقون عن روما ـ الروم الأورثوذكس أو البيزنطيون، السريان اليعقوبيون، النسطوريون، الأقباط، الأرمن الرسوليون أو الغريغوريون، وطبعا، الكنائس الاصلاحية. ثم أقليات، في قلب الاسلام السني، الشيعة (*) والمتحدرون منهم كالزيديين والاسماعيليين، والدروز والعلويين والبهائيين واليزيديين...
هكذا ترتسم، على حد قول صلاح بشير في العدد 8 من مجلة دراسات فلسطينية، خطوط منطقة حيث الطائفة «لا تستطيع أن تدفع باستقلالها لكي تتماثل بدولة. فهي إما مسيطرة إما مسيطر عليها، إما متحالفة مع المسيطر أو متحالفة مع المسيطر عليه؛ فميزان القوى هو الذي يحافظ على هذا التوازن المفروض باستمرار والمعرض للاحتلال باستمرار... والمتفاوض عليه دائما. من هنا دولة نزاع داخلي غالبا خفي، وأحيانا ظاهر ولكنه دائم. ومن هذا المنظور وجود «حدود دولية» أمر لا بد منه: فهي حدود المجال المغلق، المكان الذي تتعايش فيه القوى المتنازعة والذي يجري فيه التفاوض على التوازن».
التوازن ـ رأيناه بشكل مدهش في لبنان (*) ولكن أيضا في المنطقة كلها ـ هو في وضع معرض فيه للانهيار. لماذا؟ في الأساس، يوجد، بداهة، النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني

الذي جعل المشرق في حالة عدم استقرار: إنشاء دولة طائفية للمرة الأولى؛ سلبت وشردت شعب عربي وتتابع حروب دامية كلها عوامل انبعاث لاحتجاجات الأقليات. لكن هذا الانبعاث، اندرج في استراتيجيات دول المنطقة، واسرائيل (*) على رأسها: إنه هدف «بلقنة» الشرق الأدنى، المرفوض من بعضهم و... المعترف به من البعض الآخر. ففي جانب الادانة، ها هو القائد اللبناني القديم ريمون إده يكشف أن الهدف من «تقسيم» لبنان هو «إقامة عدة دول ذات طابع طائفي، على جوانب اسرائيل، دول عازلة (Tampons) تساهم في الحفاظ على أمن الدولة اليهودية» (لوموند، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1975). وقد اشار شقيق الملك حسين (*) هو أيضا الى: « احتمال انفجار سوريا الكبرى بصراع بين الدروز والموارنة واصوليين من السنة والشيعة يتلاقى مع تطور اسرائيل الكبرى» (التايمز، 3 أيلول/سبتمبر 1983). وما اعترف به أوديد يينون (Oded Yinon) في استراتيجية لإسرائيل في الثمانينات، حيث يشيد المتطرف الاسرائيلي بتفكك جيران إسرائيل، بما فيهم مصر (*)، إلى مجموعة دول طائفية صغيرة...

وبعد عشرين سنة، زعزعت حرب واشنطن ضد بغداد كل المنطقة وأججت الخصومات المتفاقمة، نتيجة سياسات حكومات الأقلية (العلوية في سوريا، والسنية في العراق). خاصة وان ادارة بوش قد اصغت إلى مطلقي الجن (apprentis sorciers) الذين نصحوها بأن تستفيد من الوضع من أجل «إعادة ترسيم حدود الشرق الأدنى» : من أجل «تغطية» حماية أميركية، لتوحيد الأردن (*) والعراق (*) بهدف إحياء حكم السلالة الهاشمية ـ بشخص ابن خال الملك فيصل، الذي اغتيل خلال ثورة 14 تموز/يوليو 1958، أو الملك عبدالـلـه الثاني ملك الأردن، أو أيضا عمه حسن الذي أبعد عن خلافة حسين قبل موت هذا الأخير بقليل. أهو حنين إلى لورانس الجزيرة العربية أم خيال أو جس نبض؟

إن السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بادىء ذي بدء، يشكل الشرط الضروري لتوازن جديد بين أقليات الشرق الأدنى. ضروري ولكن غير كاف: سيبقى، بعد سلام الفلسطينيين، هويات قومية أخرى لإعطائها حقوقها، بدءا بمسألة الأكراد، أما الموجة الأصولية (integrismes) فإنها لن تنحسر إلا في إطار تطور استقلال ذاتي ديموقراطي وتعددي للمنطقة متميزة عن النماذج الخارجية التي ترسخ الاخفاقات.

الأكراد

يتوزع الأكراد بين إيران (*) وتركيا (*) والعراق (*)، ولهم تاريخ طويل: ترجع ولادة هذا الشعب الأسطورية إلى 21 آذار/مارس 612 قبل الميلاد. وهم يتكلمون لغة هندو ـ أوروبية، وقد اعتنقت أكثريتهم الساحقة الاسلام (*) السني، ويقطنون مناطق جبلية يصعب دخولها. ولم يشكلوا كيانا سياسيا موحدا قط. التقديرات حول عددهم هي موضع جدال حاد وأهدافه السياسية واضحة: الأمر هكذا في تركيا، حيث الاعتراف بوجودهم كأقلية ابتدأ بالكاد. يقال إن عددهم في تركيا هو خمسة عشر مليونا، وفي إيران 7 ملايين، وفي العراق 5 ملايين، يضاف إليهم أكراد سوريا (حوالى المليون) والاتحاد السوفياتي السابق (350000) (أنظر الخريطة رقم 15).

في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكيك السلطنة العثمانية (*)، واجه الحلفاء إمكان خلق كردستان مستقلة. وفي 20 آب/أغسطس 1920، لحظت معاهدة سيفر الموقعة مع تركيا إنشاء كردستان تتمتع بالحكم الذاتي في شرق الأناضول وفي منطقة الموصل. غير أن ثورة مصطفى كمال الظافرة أدت إلى معاهدة لوزان 1923 والى التخلي عن الحقوق الكردية. وكان يجب على الدولة العراقية الجديدة وحدها، حسب قرارات عصبة الأمم، أن تضمن حكما ذاتيا ما للأكراد. لكن هذا الوعد أيضا لم يتحقق. فانفجرت ثورات كردية ـ خصوصا في تركيا، في سنوات 1925 و1930 و1937 ـ قمعت بضراوة. وفي 8 تموز/يوليو 1937، لحظ حلف سعد أباد المعقود بين تركيا والعراق وإيران، من جملة ما لحظ، تنسيقا لأجل مكافحة التخريب الكردي والنزعة إلى توحيد الأرض الكردية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبدعم من الاتحاد السوفياتي ـ ولدت في إيران، في كانون الثاني/يناير 1946، جمهورية ماهاباد الكردية. لكن القوات الإيرانية قضت منذ شهر كانون الأول/ديسمبر على تلك التجربة. وقد تركز العصيان الكردي بمعظمه حتى آخر السبعينات في العراق.

الرجل الذي يعتبر رمز هذا العصيان يدعى مصطفى البرزاني. ولد هذا سنة 1903 في قرية برزان (العراق) في أسرة رؤساء دين، واشترك في تجربة جمهورية ماهاباد التي أجهضت. لجأ إلى الاتحاد السوفياتي حيث عاش أكثر من عشر سنوات، ثم عاد إلى العراق

بعد إعلان الجمهورية سنة 1958. وحيال عدم تقيد حكم عبد الكريم قاسم بالوعود التي قطعها للأكراد بشأن إعطائهم الحكم الذاتي (*)، أعلن، سنة 1961، العصيان في شمال البلاد، تحت شعار «حكم ذاتي لكردستان، دمقراطية للعراق».
وتناوبت حالات الهدنة، والمفاوضات، وحرب العصابات، بلا انقطاع حتى سنة 1975. ولاح في الأفق، سنة 1970، إمكان الوصول إلى اتفاق: سلم البعث بإنشاء منطقة كردية ذاتية الحكم، واعترف بأن الأكراد يمثلون إحدى أمتي العراق، وأعطاهم بعض الحقوق ـ بينها استعمال لغتهم، التي أمست لغة البلاد الثانية. على أن خلافات هامة ظلت موجودة، على ترسيم حدود كردستان ـ استبعدت منها مدينة الموصل، المدينة النفطية ـ كما على الصلاحيات الحقيقية للمنتخبين المحليين. وفي آذار/مارس 1974، قررت بغداد من طرف واحد تطبيق الحكم الذاتي. وعاود مصطفى البرزاني الثورة مجددا، مدفوعا من جانب شاه إيران والولايات المتحدة (*)، اللذين أوجسا خيفة من توجهات النظام البعثي الموالية للاتحاد السوفياتي. لكن هذه الثورة انهارت عقب اتفاق مدينة الجزائر بتاريخ 6 آذار/مارس 1975 بين طهران وبغداد، الذي أنهى خلافهما على الحدود، وأوقف كل عون أميركي للانتفاضة الكردية.
ومع نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، عاد الحراك الكردي على نطاق أوسع من ذي قبل. فمنذ سقوط الشاه في إيران، بسط الحزب الدمقراطي الكردي وعلى رأسه الدكتور عبد الرحمن قاسملو هيمنته على كردستان إيران: حمله هجوم الجمهورية الاسلامية على التحالف مع نظام صدام حسين. وفي العراق أيضا، شجعت الصعوبات الناجمة عن الحرب على «الفرس» الحركة الوحدوية الكردية. لكن الوحدة ظلت بعيدة عن متناول اليد: كان الحزب الديموقراطي الكردي، الذي بات على رأسه منذ سنة 1976 مسعود البرزاني، ابن مصطفى، والاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني، والحزب الشيوعي العراقي، تتحالف، وتتمزق، وتتصالح.
كانت اليقظة الكردية محسوسة في تركيا أيضا. فمنذ شهر آب/أغسطس 1984، كان حزب العمال الكردستاني يمارس حرب العصابات في المناطق الواقعة شرق البلاد. ولو أثار إرهاب هذه المنظمة الكثير من التحفظات، فإنه قد أفسح في المجال في تركيا لقيام نقاش حول «المسألة الكردية» كان محرما حتى حينه.
وسمح انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية سنة 1988 لمختلف حكومات المنطقة بالعودة إلى محاربة أكرادها. فلجأ العراق إلى استخدام العنف بفظاظة، بما في ذلك استعمال

أ

الغازات الكيميائية ـ كما فعل في قرية حلبجة الشهيدة (آذار/مارس 1988) ـ واستعاد السيطرة على شمال البلاد، ما أدى إلى نزوح حوالى 100000 كردي إلى تركيا. ثم جاء اغتيال الأمين العام للحزب الديموقراطي الكردي الإيراني، عبد الرحمن قاسملو، في فيينا يوم 13 آب/أغسطس 1989، على يد عملاء نظام طهران، و «تصفية» أربعة قادة كبار للحزب في برلين، يوم 17 أيلول/سبتمبر 1992، حيث أنزلا ضربة جدية بالحركة.

وإبان حرب الخليج (*) سنة 1991، أخذت المسألة الكردية بعدا دوليا غير مسبوق منذ الحرب العالمية الأولى. فأثارت هزيمة صدام حسين في الربيع انتفاضة في كردستان؛ واستولى البشمركة على المدن الرئيسية، إلا أنهم تراجعوا أمام القوات الخاصة في الجيش العراقي: لم تحرك قوات التحالف ضد صدام ساكنا. ورحل حوالى مليوني كردي من جديد إلى إيران وإلى تركيا، هربا من شبح استعمال جديد للأسلحة الكيميائية. فأقامت الجيوش الغربية حينئذ منطقة آمنة في شمال العراق، ما أتاح للاجئين أن يعودوا وأمن للمنظمات الكردية الإشراف على المنطقة. إلا أنه، رغم إجراء انتخابات حرة نسبيا في كردستان العراق، في 19 أيار/مايو 1992، لم تتمكن أية سلطة مستقرة من ترسيخ قدميها. فالحزب الديموقراطي الكردي يهيمن على المنطقة حتى الحدود مع تركيا، فيما يستقر الاتحاد الوطني الكردي في الجزء الشرقي، على الحدود مع إيران. وقد دارت معارك عنيفة بين هذين التنظيمين منذ أيار/مايو 1994 ولم تتمكن الوساطات الأميركية من مصالحة هذين الأخوين العدوين. ثم إن نفوذ إيران المتعاظم، وتحالفها مع الاتحاد الوطني الكردي، أديا إلى مجابهات جديدة في صيف 1996. ولأول مرة أطلق الحزب الديموقراطي الكردي نداء استغاثة إلى قوات صدام حسين، التي تدخلت لفترة قصيرة في شهر أيلول/سبتمبر.

وبما أن الغلبة العسكرية لم تتحقق لأي من الحزبين، فقد أعلن وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر 1997. وشكل الأكراد، تحت حماية القوات الغربية، إدارتين لامركزيتين إحداهما في الشمال قرب الحدود التركية يقودها الحزب الديموقراطي الكردي، والأخرى في الجنوب بقيادة الاتحاد الوطني الكردي المتحالف مع إيران. وأمست كردستان المتمعة بالحكم الذاتي ورشة رحبة لتأهيل البنى التحتية للطرق ولمشاريع في حقول الصحة والتربية والسكن وغيرها، وكان كل هذا يمول جزئيا، حسب القرار 1986 الصادر عن مجلس الأمن، المتعلق بـ «النفط مقابل الغذاء» الذي يخصص للأكراد العراقيين 13% من عائدات بيع النفط العراقي. ويعود ازدهار المنطقة النسبي أيضا إلى المبالغ المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التي تعبر بين العراق وتركيا وإيران كما على التجارة الحدودية.

إن التدخل الأميركي في العراق في ربيع 2003 قد زاد من نفوذ الأكراد في هذا البلد. واستطاع التشكيلان الكرديان أن يحتفظا بميليشياتهما، وأن يفوزا بربع مقاعد البرلمان الذي انتخب في كانون الثاني/يناير 2005. لكن علاقاتهما بالقوى السياسية الأخرى مثقلة بمطالبتهما ضم مدينة كركوك النفطية إلى منطقتهما، هذه المدينة التي أمست عربية في عهد صدام حسين، وإبقاء الـ 100000 بشمركة خارج الجيش العراقي العتيد. لكن هذا لم يحل دون انتخاب رئيس كردي للجمهورية في نيسان/أفريل 2006، هو جلال طالباني. حتى وإن كان أي من الحزبين الكرديين الكبيرين لا يطالب بالاستقلال، فإن الخوف من ولادة دولة كردية مستقلة لا يزال باقيا عند الجيران، خصوصا في تركيا، وذلك بقدر ما يلحظ الدستور الذي أقر في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 2005 إقامة دولة اتحادية يتمتع فيها الأكراد، الأسياد على نفطهم، بحكم ذاتي لا سابق له، وإن كان هذا الدستور لا يعترف بحق تقرير المصير.

إن أنقره لا تزال تتذكر: إن حرب الخليج سنة 1991 وإضعاف السلطة المركزية العراقية قد سهلا أعمال حزب العمال الكردستاني في تركيا، الذي ضاعف عملياته العسكرية إلى جانب بسط نفوذه السياسي على المدن الواقعة في جنوب شرقي البلاد، وخصوصا دياربكر. ونظرا إلى عجز الحكومات التركية المتعاقبة عن معالجة ذلك المطلب الهووي سياسيا، فقد سعت إلى فرض «حل عسكري» تمثل خصوصا في ترحيل السكان بشكل كثيف وفي تكاثر الغارات العسكرية على «قواعد الارهابيين» في العراق. وكان اختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني، عبدالـلـه أوجلان من قبل المخابرات التركية، في كانون الثاني/يناير 1999 في كينيا، بمساعدة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ثم الحكم عليه بالاعدام بعد محاكمة صورية، قد أنزل ضربة جدية بحزبه.

وأبدت سلطات أنقرة مزيدا من المرونة بعد أن عدل حزب حزب العمال الكردستاني عن ممارسة الكفاح المسلح، وتحت تأثير الضغوط الأوروبية. فرفعت حالة الطوارىء سنة 2002 بعد أن كانت سارية المفعول منذ عشرات السنين في جنوب شرقي البلاد؛ وأقر النواب الأتراك قانونا يسمح بتعلم لغات الأقليات. لكن هدنة 1999 سقطت سنة 2004 ـ عاود حزب حزب العمال الكردستاني أعماله العسكرية طوال عدة أشهر ـ ثم أعيدت في آب/أغسطس 2005. وفي تلك الحقبة بالذات، وعد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، أثناء زيارة قام بها إلى دياربكر، بأنه «لن يكون هناك تراجع في العملية الديموقراطية» التي بوشرت من أجل إيجاد حل «للمسألة الكردية»، يتضمن «مزيدا من الحقوق المدنية ومزيدا من الازدهار» . في تلك الأثناء، أعاد قادة الحزب، في شمال

العراق، إقامة معسكرات تضم نحو 3000 مقاتل كردي من تركيا، كما من إيران وسوريا....
ذلك أن وضع الأكراد لا يزال مبهما في البلدان المجاورة أيضا، التي ليس أي منها مستعدا لضمان الحقوق الثقافية والحكم الذاتي التي يطالبون بها. وبعد أن تدخلت إيران، منذ سنة 1994، إلى جانب جلال طالباني في الصراع بينه وبين مسعود البارزاني، أخذت تسعى إلى وضع حد لنشاطات الحزب الديموقراطي الكردي الإيراني، رغم أنه تخلى عن الكفاح المسلح هو أيضا. غير أنه، بينما كانت المفاوضات التي تمناها الرئيس خاتمي تنتهي إلى الفشل، كان تأكيد الحكم الذاتي لكردستان العراقية يثير حماسة كردستان الإيرانية، حيث قامت تظاهرات، عنيفة أحيانا ترحب بتقدم الأكراد العراقيين. فالنظام الفدرالي الذي يراه كثيرون من هؤلاء غير كاف، يبقى حلما عند أكراد إيران.
أما سورية، التي يراوح عدد الأكراد فيها بين المليون والنصف والمليونين، فهي لا تعتبرهم أقلية قومية أو إثنية. وأكثر من هذا: إن 120000 منهم ـ أي 200000 إلى 300000 اليوم نظرا إلى النمو الديمغرافي ـ قد فقدوا، على أساس إحصاء سنة 1962، جنسيتهم وباتوا محرومين من الحقوق المدنية. وبالمقابل، فإن خطة «الحزام العربي» وترحيل الأكراد، التي بوشر تطبيقها سنة 1963، جاءت متأخرة. بات معظم الأكراد السوريين اليوم ممثلين في البرلمان، ويستطيعون أن يتكلموا لغتهم، ويعيشون بسلام مع العرب ـ رغم حوادث جدية جرت سنة 2004 وحملت الرئيس بشار الأسد على الوعد بتسوية مسألة الجنسية الكردية. وبالمقابل، فإن مساندة دمشق لحزب العمال الكردستاني خلال التسعينات، التي سممت العلاقات مع جارتها تركيا، لم تعد واردة اليوم: أمست العلاقات بين دمشق وأنقره ممتازة.

الأمم المتحدة (قرارات)

من بين القرارات التي لا تحصى والمخصصة من الأمم المتحدة للنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني ثمة عدد كبير طبع تاريخها وهو يستحق أن يدون:

ـ قرار الجمعية العامة الذي يقسم (*) فلسطين، الصادر في 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1947 (راجع الملحق).
ـ قرار الجمعية العامة رقم 194، في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، خلال الحرب الأولى (*) العربية الاسرائيلية، الذي يؤكد حق «اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم في أقرب وقت ممكن». أو، «في الحصول على اعانات على سبيل التعويض». الحق الأول والثاني سوف يذكران في عشرين قرارا للجمعية العامة ما بين 1949 و1967.
ـ قرار الجمعية العامة، في 11 أيار/مايو 1949، الذي يقبل باسرائيل عضوا في الأمم المتحدة.
ـ قرار مجلس الأمن الشهير رقم 242 (راجع الملحق)، في 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1967، بعد ستة أشهر على حرب الأيام الستة (*)، الذي ينص على حق دولة اسرائيل بالوجود والأمن وأيضا على «انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي المحتلة» كشرط لسلام دائم.
لكن النص الإنكليزي، وهو التباس نموذجي لقرارات الأمم المتحدة، يتحدث «عن» أراض محتلة. إن القضية الفلسطينية لم تعالج بعد إلا كـ «قضية لاجئين» ، والأمر نفسه في قرار مجلس الأمن رقم 338، في 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1973، بعد حرب كيبور (*)، الذي اكتفى بدعوة الجهات المتنازعة إلى «البدء فورا بعد وقف اطلاق النار، بتطبيق القرار 242 في كل أحكامه».
ـ قرار الجمعية العامة رقم 2443، في 19 كانون الأول/ديسمبر 1968، الذي أعلن القلق من «خرق حقوق الانسان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل»، الذي استمر فضحه طوال السبعينات والثمانينات من خلال نصوص عديدة.
ـ قرار الجمعية العامة رقم 2535، في 10 كانون الأول/ديسمبر 1969، الذي يثير للمرة الأولى منذ العام 1948، إلى مسألة «حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف» (inalienables) والتي أكدها القرار 2628، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، الذي أكد أن «احترام الحقوق الفلسطينية هو عامل لا بد منه لإقامة سلام عادل ودائم».
ـ قرار الجمعية العامة رقم 2649، في تشرين الثاني/نوفمبر 1970، الذي يشير بوضوح إلى «حق تقرير المصير» (auto-détermination) للشعب الفلسطيني.
ـ قرار الجمعية العامة رقم 2949، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1972، الذي يعتبر «التغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة»، لاغية وغير معترف بها

وهو اعتبار سوف يتضاعف، بعد ذلك، بإدانة ترحيل السكان كما بإقامة مستوطنات آهلة. وهكذا فأن القرار 5/32 في 28 تشرين الأول/أوكتوبر 1977، يوضح أن «كل التدابير والقرارات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية (...) بهدف تغيير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ العام 1967 لا شرعية قانونية لها وسوف تشكل عائقا خطيرا لجهود السلام».

ـ قرار الجمعية العامة رقم 3236 وقد اتخذ بحضور ياسر عرفات (*) الذي القى كلمة في الاجتماع في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، وهو يعترف «بحق السيادة والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني»، وكذلك القرار 3237 الذي اصبحت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية (OLP) «مدعوة للمشاركة في جلسات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب».

ـ قرار الجمعية العامة رقم 3379، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، الذي اعتبر (assimile) الصهيونية (*) كشكل من اشكال العرقية (ألغي في كانون الأول/ديسمبر 1991).

إن القرارات المعتمدة مذ ذاك بقيت أمينة لهذه المفاهيم، وبقي ثمة تناقض أساسي اذن بين قراري مجلس الأمن 242 و338، وبقية النصوص التي تبنتها الجمعية العامة. إن هذا التناقض هو الذي كان لمدة طويلة في أساس إلحاح اسرائيل والولايات المتحدة (*) على القرارين الأولين من جهة، ومن جهة أخرى الحاح منظمة التحرير الفلسطينية على عدم القبول إلا «بمجمل» قرارات الأمم المتحدة. إن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة، باعترافه في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، بالقرارات 181، 242، و338، قد تخطى هذه العقبة النهائية ـ إجراء تم تطبيقه، بعد ثماني سنوات، بتعديل الميثاق الوطني لحذف كل البنود المعترضة على حق اسرائيل بالوجود.

منذ اندلاع الانتفاضة (*) الثانية، اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة، وبخاصة الثلاثة التالية:

ـ القرار 1322 في 7 تشرين الأول/أوكتوبر 2000، الذي تبني بأربعة عشر صوتا وبامتناع (الولايات المتحدة) قرارا «يدين عمل الاستفزاز الذي جرى في 28 أيلول/سبتمبر 2000 في الحرم الشريف، في القدس، وما أثار من أعمال عنف على إثر ذلك، وكذلك أعمال العنف التي جرت في أماكن مقدسة أخرى، وفي قطاعات أخرى، على كافة الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ العام 1967، والتي تسببت بمقتل أكثر من 80 فلسطينيا» «وطالب من اسرائيل أن تتقيد بدقة بالتزاماتها القانونية وبالمسؤوليات المتوجبة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة» و «دعا للعودة الفورية إلى إطار عملية السلام في الشرق الأوسط» .

ـ القرار 1397، في 12 آذار/مارس 2002، المتخذ بأربعة عشر صوتا وامتناع صوت

واحد (سوريا) يؤكد، للمرة الأولى، بوضوح، منذ مشروع التقسيم في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، «تعايش دولتي اسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها» (اقرأ النص في الملحق).

في 24 أيلول/سبتمبر 2002، يوجب القرار 1435، «مجددا التوقف الكامل لكل أعمال العنف، بما فيها كل الأعمال الارهابية، والاستفزاز والحث على العنف والتدمير»، «والانسحاب السريع لقوات الاحتلال الاسرائيلية من المدن الفلسطينية والعودة إلى مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر 2000»، «ويطلب من السلطة الفلسطينية أن تحترم الالتزام الذي اتخذته وأن تحاكم القائمين بالأعمال الارهابية» وأخيرا «يدعم القرار، بدون تحفظ، الجهود التي تبذلها «الرباعية» [الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وروسيا] وتطلب من الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية وكل دول المنطقة أن تتعاون في انجاح جهودها، وتعترف، بهذا الصدد، بالأهمية التي ترتديها، دائما، المبادرة المتفق عليها في قمة جامعة الدول العربية في بيروت».

شهد اليوم الثاني من شهر أيلول/سبتمبر 2005، انعطافا واضحا لموقف الأمم المتحدة إزاء لبنان. وبمبادرة في فرنسا بالتطابق مع استراتيجية الولايات المتحدة تبنى مجلس الأمن القرار 1559 (راجع الملحق) الذي يطالب باحترام صارم «لسيادة كامل الأراضي، والوحدة والاستقلال السياسي للبنان بإشراف السلطة الحصرية للحكومة اللبنانية»، ويطلب «من كل القوى الخارجية التي لا تزال موجودة فيه أن تنسحب» وأن «يجري حل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتجريدها من السلاح». «ويدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كل أراضي البلاد». وأخيرا «يعلن تأييده لأن تجري الانتخابات الرئاسية المقبلة في لبنان وفق عملية انتخابية حرة ومنظمة حسب القواعد الدستورية اللبنانية المعمول بها خارج أي تدخل أو تأثير خارجي».

الانتفاضة (الأولى)

«الانتفاضة» بالعربية تعني «رفع الرأس» ، ومع التوسع في الدلالة عنت التمرد، هو الاسم الذي أطلق على الثورة الفلسطينية التي نشبت، مطلع كانون الأول/ديسمبر 1987، في

غزة (*) وفي الضفة الغربية (*). كانت «ثورة الحجارة» أكثر جماهيرية وأشد تصميما من كل الحركات التي سبقتها في الأراضي المحتلة، وقد عدلت صورة الشرق الأدنى بشكل عميق.
ففي 7 كانون الأول/ديسمبر 1987، حصل حادث مرور ـ اصطدام بين سيارة إسرائيلية وسيارة نقل بالأجرة فلسطينية أدى إلى وفاة اثنين من ركابها ـ أضرم نار الانتفاضة. بعد مضي يومين، جرت أولى المجابهات بين فتيان فلسطينيين (*) وبين جنود إسرائيليين في مخيم جباليا. وفي غضون أسبوع اتسعت الانتفاضة حتى شملت مجمل قطاع غزة والضفة الغربية، رغم حالة الطوارىء التي فرضتها سلطات الاحتلال. فوجئت الحكومة الاسرائيلية بالأمر، فقررت، على اختلاف الميول داخلها، تنفيذ أولوية واحدة: «قمع التخريب» حسب تعبير وزير الدفاع إسحق رابين (*)، الذي لم يمنعه انتماؤه إلى حزب العمل من أن يقود قمع الانتفاضة بيد من حديد.
قوبل تصعيد التظاهرات والاضرابات والصدامات إذن بتصعيد القمع في محاولة لإيقافها. وأكثر الجيش من منع التجوال، وأطلق النار على المراهقين الذين كانوا يتحدونه، وقسا عليهم بالضرب، واعتقل عشرات الآلاف منهم، وزج بالألوف في السجون، ولم يحجم عن اللجوء إلى «سوء المعاملة» لدى مداهماته للقرى أو في السجون، وطرد عدة مئات من الفلسطينيين. الخ. إن مسار العنف هذا الذي يتنافى صراحة مع أحكام اتفاقية جنيف، كان صدمة للرأي العام العالمي، بما فيه اليهودي، الذي هزت مشاعره الصور التي بثتها وسائل الإعلام بقوة. وقد حركت الضمائر بنوع خاص محاولة دفن أربعة رجال من قرية سالم بواسطة جرافة وهم أحياء وكذلك مشهد ضرب شابين من نابلس أمام كاميرا تلفزيون سي بي أس. بعد مرور سنة على بدء الانتفاضة كانت الحصيلة بالأرقام كما يلي: 400 قتيل، 25000 جريح، 6000 أسير ـ أي إضافة إلى 4000 سابقين، يكون المجموع 10000 سجين من أصل عدد السكان البالغ 1.7 مليون نسمة.
على أن هذا اللجوء الاستثنائي للقوة لم يتغلب على المنتفضين. ذلك أن تصميمهم، بالرغم من الظروف ـ والأمل الذي بعثته، في نيسان/أفريل 1987، إعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية (*) لدى انعقاد المجلس الوطني في مدينة الجزائر، يجد جذوره في أرض خصبة بفعل «نسيان المسألة الفلسطينية في قمة عمان»، وفي تشرين الثاني/نوفمبر كانت مقاومة الاحتلال قد ابتدأت بالتأكيد مع بدء الاحتلال، في حزيران/يونيو 1967. وقد اصطدم توسع السيطرة الإسرائيلي التدرجي على الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك ازدياد الاستيطان، بمقاومة متزايدة تجلت في تظاهرات وأعمال عنف كما بفوز مؤيدي منظمة

التحرير الفلسطينية فوزا باهرا في انتخابات 1976 البلدية. إلا أننا نشهد هذه المرة «ان الكيل قد طفع » عند جيل بكامله، ولد في ظل الاحتلال، وتجاوز الصبر النسبي جدا عند الأجيال السابقة، كما استدرج هذه الأجيال، بالمثال الذي يعطيه باستعادة كرامته، والعمل في سبيل الاستقلال. ولم يسبق قط أن أسمع «فلسطينيو الداخل» صوتهم بمثل هذه القوة، حتى في سنتي 1981 1982.

فإن ضخامة الانتفاضة تتجاوز حجم سابقاتها من عدة وجوه. أمدها: أكثر من أربع سنوات. مداها: مجمل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس (*) وبيت لحم والقرى، التي قليلا ما تشارك في ذلك تقليديا. أشكالها: تجمعات كثيفة، توقفا تام عن العمل، ومجابهات، تقترن بإدارة ذاتية للحياة اليومية، ومحاولات عصيان مدني. المشاركون فيها: الشبان إلى جانب الأكبر سنا. لاجئو 1947 ـ 1949 يختلطون مع أهالي الأراضي المحتلة، والعمال والفلاحون يلتقون مع التجار والكوادر والمثقفين.

إن «ثورة الحجارة» التي ولدت بصورة عفوية، كما يشير كل المراقبين بمن فيهم الاسرائيليون، هي مزيج متفجر من بؤس مخيمات الصفيح، والبطالة الكثيفة، وإهانة الشعور الوطني، والقمع اليومي وقد تأطرت بسرعة. فاللجان الشعبية المحلية نظمت قتال الشوارع ـ دون أسلحة نارية ـ ضد الجيش الاسرائيلي، كما تم تنظيم التموين، والتعليم، والإسعاف الطبي، والخدمات الرئيسية ـ إلى حد جعل بعض المراقبين يتحدثون عن «مناطق محررة». اللجان المحلية الذاتية الادارة كانت تلتقي بموازاة ذلك، في «إدارة موحدة» تضم رغم التباينات ممثلين لفتح ياسر عرفات (*)، والجبهة الشعبية لجورج حبش (*)، والجبهة الديموقراطية لنايف حواتمه (*)، والحزب الشيوعي الفلسطيني ـ ما عدا حركة المقاومة الاسلامية حماس (*).

كانت هذه الحركة وحدها خارج التوافق السياسي للانتفاضة : إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة وعودة دولة إسرائيل (*) إلى حدود ما قبل حرب الأيام الستة سنة 1967 (*). لكأن في الأمر انبعاث لحظة التقسيم التي أقرتها الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بعد مرور أربعين سنة على إجهاضها.

من هنا ذاك التحليل الذي قام به الياس صنبر (في كتابه «فلسطين، البلد الآتي») والقائل: «إن الانتفاضة ـ وهنا قوتها الرئيسية ـ تحظى بتأييد العالم بالقدر الذي لا تبدو معه أبدا كمصدر تهديد لوجود إسرائيل. على هذا النحو نقدر بصورة أفضل عبقرية سياسة الشعب في اختياره الحجارة لا الأسلحة النارية. إن هذه الرزانة كانت تبين للعالم أن الانتفاضة تشكل تهديدا للمحتل وليس لإسرائيل بالذات ضمن حدودها العائدة لفترة 1948 ـ 1949.

ويمكننا، أيضا، أن نحلل بشكل أفضل، وبصورة معاكسة، النتائج النقيضة كليا التي ترتبت فيما بعد على هجمات الاسلاميين داخل الخط الأخضر».

إن الانتفاضة، بوضعها قدرتها في خدمة هذا التوجه، خلطت الأوراق في لعبة الشرق الأوسط، وتحدت كثيرين من الفاعلين فيه. أول من تحرك كان عاهل الأردن (*) الملك حسين (*) الذي أعلن يوم 31 تموز/يوليو 1981 فك الارتباط بين بلاده والضفة الغربية. وقال: « الأردن ليس فلسطين، والدولة المستقلة الفلسطينية ستقام على الأرض الفلسطينية ». بعد زوال «الخيار الأردني»، تحولت منظمة التحرير الفلسطينية، بالنسبة إلى اسرائيل، إلى شريك لا مفر منه في المساومات المقبلة على السلام. وبات الانفتاح السياسي للثورة، والشروط الواجب توافرها للجلوس إلى طاولة المفاوضات، يتطلبان من عرفات وصحبه ـ كما أعادت «القيادة الموحدة» للانتفاضة التذكير به ـ أن يحددوا برنامجا ملموسا للسلام. لقد وضعت منظمة التحرير أمام ضرورة الاعتراف بدولة إسرائيل، لكي تحصل على اعتراف مقابل. فتقدم المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع في مدينة الجزائر، منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1988، خطوة في هذه الطريق بإعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة، إلى جانب قبوله بالقرارات رقم 181 ورقم 242 و338، الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وبتأكيده مجددا إدانته الارهاب.

لكن السنة الأولى للانتفاضة لم تسفر عن الحل المأمول: قاومت الحكومة الاسرائيلية بتصميم وفاعلية الضغوط الأميركية الرامية إلى الشروع بمفاوضات إسرائيلية ـ فلسطينية في 1989 ـ 1990. وعجل هذا الجمود في تجذر «ثورة الحجارة» وربما في انحطاطها نوعا ما. فأخذت تصفية الحسابات مع «المتعاونين» (أو المفترضين كذلك) تتكاثر؛ والأعمال الفردية تستهدف مدنيين إسرائيليين أو سياحا («حرب السكاكين»)؛ وأخذت مجموعات، خارجة عن الرقابة أحيانا كثيرة، تتصرف على هواها. كما أن العديد من الشبان، الذين حرموا من الدراسة عدة أشهر، وثاروا على الجيل السابق كما على التشكيلات السياسية التقليدية، أخذوا يميلون نحو الحركة الاسلامية الأصولية حماس التي نددت دائما بالحلول الدبلوماسية وظل تأثيرها يتنامى.

في هذه الظروف انفجرت أزمة الخليج (*) في 1990 ـ 1991، وأخذ كثيرون من فلسطينيي الضفة الغربية وغزة، الذين أصابهم اليأس من جراء القمع الذي لا يرحم، والوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يكف عن التدهور، وغياب أي أفق سياسي، يعلقون الأمل على صدام حسين (*) وعلى ميزان للقوى العسكرية يفرض قيام دولة فلسطينية. لكن الفشل

الدموي الذي أصاب الدكتاتور العراقي عزز معسكر التسوية. وكان مؤتمر مدريد (تشرين الأول/أوكتوبر 1991) ثم مفاوضات أوسلو (*) السرية والاتفاق الذي أسفرت عنه، تشكل بمعنى ما الانتفاح المنتظر من وراء الانتفاضة.
لكن شتان بين الحلم والواقع: تحطمت اتفاقات أوسلو في آخر الأمر على صخرة مواصلة سياسة الاستيطان، وأدى إخفاق مفاوضات كمب ديفيد (*) في تموز/يوليو سنة 2000 إلى اندلاع الانتفاضة (*) الثانية التي تختلف مميزاتها كثيرا عن مميزات الانتفاضة الأولى، خصوصا لجهة استخدام الفلسطينيين الأسلحة النارية والتفجيرات والقتل.

الانتفاضة (الثانية)

في 28 أيلول/سبتمبر سنة 2000، ذهب زعيم المعارضة اليمينية الاسرائيلية آرييل شارون إلى ساحة المسجد الأقصى في القدس. وبالرغم من تحذيرات السلطة الفلسطينية، كان الرجل محاطا بحماية بوليسية أمنتها له حكومة إيهود باراك. في اليوم التالي انفجرت الصدامات العنيفة الأولى: في غضون ثلاثة أيام، قتلت القوات الاسرائيلية ثلاثين فلسطينيا، وجرحت خمسماية آخرين. ثار الفلسطينيون، دون أي توجيه من القيادة وراحوا يطالبون بإنهاء الاحتلال، بينما كان فشل مفاوضات كمب ديفيد يرجىء أفق الاستقلال مرة أخرى. وفي شهر واحد، قتل أكثر من 200 فلسطيني عمر ثلثهم دون السابعة عشرة. ردا على هذه الوحشية التي لا تصدق، أخذت الانتفاضة تتعسكر ابتداء من مطلع تشرين الثاني/نوفمبر (لكن الهجمات الانتحارية الأولى لم تبدأ قبل ربيع سنة 2000). وسقطت كل محاولات التوسط، لأن الهوة الفاصلة بين الطرفين عميقة: الفلسطينيون يطالبون بإنهاء الاحتلال فورا؛ وفي رأي الاسرائيليين، غير الآبهين لغضب الفلسطينيين، أن الانتفاضة تعبر عن تصميم السلطة الفلسطينية على تدمير الدولة اليهودية.
هذه الثورة تختلف عن الانتفاضة (*) الأولى، كما تقول نادين بيكودو في صحيفة «لوموند دبلوماتيك»: «حتى جغرافيا المجابهة مختلفة تماما. فالانتفاضة السابقة كانت تجري في قلب المدن حيث يواجه سكان مدنيون عزل قوات الاحتلال الاسرائيلية. وهذه المرة، تدور

مجابهات محدودة وعنيفة على أطراف المناطق الفلسطينية ذات الادارة الذاتية، وعند تخوم المستوطنات اليهودية، وعند نقاط تفتيش الجيش الاسرائيلي، كما لو كانت هذه الأماكن خطوط جبهة بين أقاليم متعادية. أن الانكفاء إلى مساحات إقليمية تحولت إلى معاقل، يفسر العنف غير المسبوق في القمع الاسرائيلي، والاستخدام المنهجي للقناصة، وللصواريخ التي تطلقها مروحيات على أهداف منتقاة بعناية (...). إن الجغرافيا الجديدة للمجابهة غير قابلة للفصل عن سوسيولوجيا الانتفاضة الحالية، المختلفة بوضوح عن الانتفاضة الأولى. فعوض التعبئة المدنية الجماهيرية ضد الاحتلال قامت ثورة ترتكز على مشاركة ناشطة من جانب أقلية، وإن كانت مساندة الأكثرية لها أمرا حاصلا. ذلك لأن سكان الأراضي الفلسطينية يبدون غاضبين وغير معبأين في آن».

كانت فتح منذ البداية على رأس الانتفاضة، قاطعة الطريق بذلك على المنظمات الجذرية، كحماس مثلا. وتألفت لجنة عليا وطنية وإسلامية لتنسيق نشاط كل المجموعات. واكتسب مروان البرغوثي (*)، أحد كوادر فتح الشابة، دورا حاسما في تنظيم المقاومة.

وإذا كانت حكومة إيهود باراك قد استخدمت وسائل ضخمة لمكافحة الانتفاضة ـ بما فيها الطيران ـ فإن وصول آرييل شارون إلى الحكم في شباط/فبراير 2001 زاد من شدة القمع كثيرا. وعمم الجنرال المسن سياسة «تصفية» الناشطين الفلسطينيين وضاعف التوغلات والغارات في الأراضي الفلسطينية ذات الادارة الذاتية. وإذا كانت الغاية الرسمية عند الحكومة الاسرائيلية هي «تفكيك البنى الارهابية». فقد كان عند رئيس الوزراء أهدافا أخرى.

فمن رام اللـه إلى بيت لحم، ومن نابلس إلى جنين، كانت السلطة الفلسطينية، قبل أي شيء، ورئيسها، وأجهزتها، ورموزها، هي التي يسعى الجيش الاسرائيلي إلى تدميرها، مستعينا في ذلك بوسائل ضخمة ـ في عملية «السور» التي جرت في ربيع سنة 2002 تم نشر أربع فرق، أي أكثر بفرقة من تلك التي استوجب نشرها احتلال سيناء في حزيران/يونيو 1967. إلا أن سحق السلطة الفلسطينية والتخلص من قيود اتفاقات أوسلو ـ التي كانت «أكبر كارثة حلت بإسرائيل» على حد قول شارون، كانا غير كافيين لأن هدفه الاستراتيجي كان استسلام السكان الفلسطينيين وتخليهم عن كل أشكال المقاومة. لهذا كان يجب ضربهم ـ وضربهم بشدة، وهو ما كان يفعله الجيش على الأرض: تدميرا منهجيا للبنى التحتية (التي كان بعضها ممولا من الاتحاد الأوروبي)، وقصف مخيمات اللاجئين دون تمييز، وهدم البيوت، ومهاجمة المستشفيات. وعرقلة تحرك سيارات الاسعاف وعمل المسعفين، والنهب، والسرقة، وتدمير كل أطر حياة الفلسطينيين المادية والمجتمعية.

كان آرييل شارون يأمل من وراء ذلك أن يدفع بالسكان الفلسطينيين إلى الندم، وحملهم على قبول «الحل الطويل الأجـل» الذي دعا إليه منذ سنة 1998 (ثم جدد الدعوة إليه بعد الانسحاب من غزة في خريف سنة 2005): بضعة معازل ـ يمكن أن تسمى «دولة» ـ محشورة بين سلسلة المستوطنات اليهودية.

في أول آذار/مارس 2002، تجاوز عدد القتلى الفلسطينيين عدد قتلى الانتفاضة الأولى: 1442 قتيلا خلال مرحلة أقصر أربع مرات. وبلغ عدد القتلى الاسرائيليين 400، لكن نسبتهم بالمقارنة مع الفلسطينيين ارتفعت من واحد على ستة في بداية الانتفاضة إلى واحد على أربعة. واستمرت دورة الهجمات ـ القمع، حتى وصل عدد القتلى في آخر كانون الثاني/يناير 2003 منذ بدء الانتفاضة إلى 2856 بينهم 2169 فلسطينيا و687 إسرائيليا، حسب وكالة الصحافة الفرنسية. وفي شهر آذار/مارس 2002 وحده، قتل أكثر من 80 إسرائيليا، وهو رقم لا سابق له في تاريخ البلاد كله ـ إذا استثنينا الحروب مع الجيران العرب.

وفي غضون سنتين من المجابهات، اعتقل الجيش الاسرائيلي وحقق مع آلاف الفلسطينيين، واغتال عشرات المناضلين، ودمر مئات البيوت، وصادر ألوف الدونمات من الأراضي، واقتلع ألوف الأشجار المثمرة. ومنعت محاصرة المدن ومخيمات اللاجئين كل حركة للسكان، وللصهاريج، وشاحنات المواد الغذائية، وسيارات الاسعاف، والاطباء، والعون الانساني، منتهكا بذلك اتفاقيات جنيف. لقد جمدت الدروس، والعمل، والنمو: جمدت كل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة، وكذلك الحياة السياسية مع فرض الاقامة الجبرية تكرارا على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وتدمير مكاتبه في رام الـلـه. يعيش مليونان من ملايين الفلسطينيين الثلاثة تحت سقف الفقر، وخسر 15% من العائلات كل مورد رزق، خصوصا في قطاع غزة. والأخطر من هذا على المدى الطويل هو أن «تقطيع» الضفة الغربية إلى كانتونات لا صلات بينها، واستحالة التنقل، وزوال السلطة المركزية، قد عززت الروابط القبلية محليا وشكلا من الفوضى حيث العدالة في يد كل فرد، والعنف شأنا خاصا.

حيال الانتهاكات المتكررة لحقوق السكان الفلسطينيين، ارتفعت بعض الأصوات، ومنها صوت فرنسا، مطالبة بوضع قوة حماية دولية في فلسطين، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة. إن القمع والاحتلال يولدان المقاومة، كما يولدان الحقد والجنون. فراحت الهجمات الانتحارية التي تستهدف المدنيين أحيانا كثير، تتكاثر ابتداء من ربيع سنة 2001 ـ

كان معظمها من صنع حماس والجهاد الاسلامي، لكن كتائب الأقصى المرتبطة بفتح قامت ببعضها أيضا. كان معظم الفلسطينيين يرى في هذه العمليات وسيلة لإعادة التوازن، في مواجهة عنف القمع الاسرائيلي. وبالمقابل، كانت هذه العمليات في نظر الرأي العام الاسرائيلي وكذلك الحكومات الغربية شكلا غير مقبول من أشكال الارهاب (*). وهي قد ساهمت في عزلة السلطة الفلسطينية (*)، رغم أن هذه كانت تدينها بانتظام. ورغم أن الانتفاضة الثانية قد عبرت عن رفض الفلسطينيين للاحتلال غير المشروع، الذي يستمر منذ عقود، رغم العديد من قرارات الأمم المتحدة، فإن حصيلتها أكثر من متواضعة حسب وجهة النظر الفلسطينية؛ ذلك أن عسكرة الانتفاضة أدى إلى عزلها دوليا، وعنف القمع الاسرائيلي أضعف، ليس السلطة الفلسطينية وحدها، بل المجتمع الفلسطيني بأسره؛ وحفرت الهجمات الانتحارية هوة عميقة بين السكان الاسرائيليين والفلسطينيين. لكنها بالمقابل أثبتت درجة مقاومة الفلسطينيين ورفضهم كل حل لا يأخذ حقوقهم في الاعتبار.
لقد تغيرت الأوضاع بعد وفاة ياسر عرفات بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وانتخاب محمود عباس (*) (أبو مازن) المعروف بمعارضته لعسكرة الانتفاضة، على رأس السلطة الفلسطينية. وحصل توافق بين جميع المنظمات الفلسطينية على «تهدئة» الأعمال المسلحة. والإفساح في المجال أمام التفاوض. كان هذا التوافق يعكس أيضا تعب المجتمع الفلسطيني، إلا أنه لا يجوز أن تعلق عليه أوهام: ليس أبو مازن ولا الشعب الفلسطيني على استعداد لقبول ما هو دون قيام دولة في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس الشرقية. فهل ستندلع انتفاضة ثالثة عما قريب؟

أوسلو (اتفاقيات)

تطلق هذه التسمية على مجموعة اتفاقات عقدت بين إسرائيل والفلسطينيين لتحديد قواعد إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية (*) وغزة (*)، كما الشروط التي ستجري ضمنها المفاوضات النهائية (أنظر الخريطة رقم 8). وقد جاءت هذه الاتفاقات نتيجة لرسائل متبادلة بين ياسر عرفات (*) وإسحق رابين (*) بتاريخ 9 و10 أيلول/سبتمبر 1993: منظمة التحرير الفلسطينية

«تعترف بحق إسرائيل في العيش بسلام وأمان» وتقرر إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير «ممثلا للشعب الفلسطيني» دون أي ذكر لحق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولة.
تتألف اتفاقات أوسلو من ثلاث مجموعات كبيرة.
أ) النص الذي جرى التفاوض عليه سرا في النروج بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووقع عليه في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1993، ويتألف من ثلاثة أقسام: إعلان مبادىء حول التسويات الانتقالية «لحكم ذاتي» مشفوع بأربعة ملاحق ومحاضر تشرح نقاطا متنوعة ـ يجد القارىء أكثرها في الملاحق. يحدد الإعلان هدف الطرفين المباشر: «إقامة سلطة فلسطينية انتقالية للحكم الذاتي، ومجلس ينتخبه فلسطينيو الضفة الغربية وغزة، لمدة انتقالية من خمس سنوات تقود إلى تسوية دائمة مبنية على القرارين رقم 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة».
وكان يجب توقيع اتفاق في 13 كانون الأول/ديسمبر 1993 حول انسحاب القوات الاسرائيلية من غزة ومن منطقة أريحا الذي يجب أن ينتهي في 13 نيسان/أفريل 1994. وكان يجب نقل عدد من السلطات (التربية، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الخ) إلى الفلسطينيين وأن يباشر هؤلاء «تأليف قوة من الشرطة» . وفي 13 تموز/يوليو 1994 على أبعد حد، وبعد إعادة انتشار القوات الاسرائيلية خارج المناطق المأهولة، يجري انتخاب المجلس الفلسطيني الذي «سيتمتع بسلطة التشريع»، ويكون بتصرفه «قوة من الشرطة» . تشمل صلاحية هذا المجلس الضفة الغربية وغزة، باستثناء المسائل المتروكة لمفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية والاسرائيلية.
ومنذ بدء السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي الذي يجب أن يتناول، بالاضافة إلى المسائل المشار إليها أعلاه، مسألتي اللاجئين والحدود.
ب) كان التأخر في تطبيق ما سمي باتفاقية أوسلو رقم واحد كبيرا جدا. وفي 9 شباط/فبراير 1994 جرى التوقيع على نص أول يتعلق بالأمن، وخصوصا نقاط العبور بين مناطق الحكم الذاتي والبلدان المجاورة، التي تبقى تحت الاشراف الاسرائيلي. وفي 4 أيار/مايو 1994 وقع ياسر عرفات وإسحق رابين في القاهرة على نص يحدد كيفية تطبيق إعلان 13 أيلول/سبتمبر 1993 بما في ذلك تاريخ وشروط الانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا. فتاريخ 4 أيار/مايو هذا سجل إذن ابتداء مرحلة الحكم الذاتي، التي يجب أن تنتهي بتاريخ 4 أيار/مايو 1999. وفي أول تموز/يوليو 1994، وصل ياسر عرفات إلى غزة حيث أقام سلطة فلسطينية موقتة.

ج) القسم الثالث من التفاهم الاسرائيلي ـ الفلسطيني، هو اتفاقية طابا المسماة أوسلو الثانية هي أيضا، والتي وقعت في واشنطن بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 1995، وتتضمن نصا رئيسيا وسبعة ملاحق وثماني خرائط. وهي تحدد تواريخ وشروط وضع الحكم الذاتي موضع التطبيق لأكثرية الفلسطينيين. وأهم أحكامها هي الآتية:

ـ انتخاب مجلس فلسطيني من 82 عضوا (رفع عددهم أخيرا إلى 88) يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية، وانتخاب رئيس للحكومة. وقد جرى هذا الانتخاب يوم 28 كانون الثاني/يناير 1996.

ـ تقسيم الضفة الغربية، ما عدا القدس، إلى ثلاث مناطق: ألف، باء، جـيم (انظر الخريطة رقم 8)، تشتمل الأولى على المدن الرئيسية (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام الـلـه، بيت لحم) تضاف إليها أريحا التي استقلت من قبل. تغطي هذه المنطقة 3% من أراضي الضفة الغربية و20% من سكانها. أخلى الجيش الاسرائيلي هذه المدن في آخر سنة 1995 فانتقلت إلى إشراف السلطة الفلسطينية. تركت مدينة الخليل، حيث يقيم 300 مستوطن يهودي، على حدة؛ ثم قسمت في بداية سنة 1997 وظل الجيش الاسرائيلي يسيطر على 25% إلى 30% من مساحة المدينة وعلى 20% من عدد سكانها البالغ 120000 نسمة. وتشتمل المنطقة الثانية على 27% من الأراضي وعلى الأكثرية العظمى من القرى الفلسطينية البالغ عددها 450 قرية: إذا جمعنا المنطقتين ألف وباء (وأضفنا مدينة الخليل) لأصبح المجموع يضم 90% من سكان الضفة الغربية. لقد انتقلت المنطقة باء جزئيا إلى السلطة الفلسطينية، لكن الحكومة الاسرائيلية ظلت تضطلع بمسؤولية الأمن ومكافحة الارهاب (*). وأخيرا، ظلت السلطات الاسرائيلية تحتفظ بالسيطرة الكاملة على المنطقة جيم التي تغطي 73% من أراضي الضفة الغربية لكن عدد الفلسطينيين فيها قليل: تشمل خصوصا جميع المستوطنات اليهودية. المدنية والعسكرية، التي تصل بينها طرق توصف بـ «الالتفافية». وفي خلال السنوات التي تلت ذلك، تطور هذا التقسيم، وعشية الانتفاضة (*) الثانية سنة 2000، كان التقسيم على النحو التالي: المنطقة ألف17.2 %؛ المنطقة باء 8 .23% المنطقة جيم 59%.

ـ العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والفلسطينيين، التي كانت موضوع بروتوكول وقع في باريس بتاريخ 29 شباط/فبراير 1994، وأدخل في الاتفاقية مع تعديل طفيف؛

ـ مسألة المياه (*)، التي لم يكن بالامكان تسويتها والتي يجب أن تناقش في المفاوضات النهائية ـ تستمر إسرائيل إذن في احتكار الجزء الأساسي من هذه الثروة؛

ـ تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بأن تلغي، خلال الشهرين التاليين لانتخاب المجلس الفلسطيني، من الميثاق الوطني الفلسطيني، البنود المتعلقة بتدمير دولة إسرائيل ـ وقد نفذ هذا التعهد في نيسان/أفريل 1994 وتم تأكيده في كانون الأول/ديسمبر 1998.
ـ تحديد يوم 5 أيار/مايو 1996 لبدء مفاوضات الوضع النهائي. لقد انعقدت جلسة افتتاحية شكلية لذلك، لكن فوز اليمين الاسرائيلي في الانتخابات جمد العملية. ولم تبدأ المفاوضات النهائية إلا بعد تأخر أربع سنوات، أي بعد مرور سنة على فوز إيهود باراك في أيار/مايو 1999. ثم بلغت ذروتها وانهارت في مفاوضات كمب ديفيد ـ طابا.

إيران

ترجع الأمبراطورية الفارسية الأولى إلى زمن قورش، في القرن السادس قبل الميلاد. ودام حكم الساسانيين، الذين كانوا يدينون بالزرادشتية، ابتداء من القرن الثالث الميلادي، أكثر من أربعماية سنة. وبعد أن ضعفت شوكتهم من جراء الحروب المتواصلة على الأمبراطورية البيزنطية، هزمهم العرب سنة 637 في معركة القادسية. وقد أسهم الإيرانيون بعد اعتناقهم الاسلام (*)، إسهاما رفيعا في الاشعاع الثقافي للخلافة العباسية، غير أن بلاد فارس لم تبرز مجددا ككيان سياسي مستقل إلا في القرن السادس عشر.
حينذاك وضعت أسس الأمبراطورية الصفوية على يد اسماعيل صفوي، الذي أكد استقلال بلاد فارس عن السلطنة العثمانية واستعان بالمذهب الشيعي (*)، الذي أعلن دين الدولة، كوسيلة لصنع هوية وطنية. وابتدأ أفول نجم الامبراطورية في القرن الثامن عشر، حين اجتاحت أفغانستان بلاد فارس، التي تعرضت أيضا لتهديد القياصرة والأتراك ـ الذين احتلوا تبريز سنة 1725.
وفي أواخر القرن التاسع عشر، وطدت بريطانيا العظمى، التي تعاظم نفوذها في الهند، وضعها كعامل حاسم في الساحة الفارسية، في حين استولت على الحكم أسرة ملكية جديدة، أسرة قاجار الذي احتفظت به حتى سنة 1925. كانت بلاد فارس تتعرض لهجمات السلطنة العثمانية وروسيا، ولتدخل لندن، فراحت تلعب على العداوات بين هذه الدول

الكبيرة، وقد حافظت على استقلالها، رغم خسارتها العديد من الأراضي. وزاد اكتشاف النفط من أهمية البلاد.
ونمت في فترة 1905 ـ 1906 حركة تطالب بدستور وتعارض الشاه: لم يتم القضاء نهائيا عليها إلا بدعم من روسيا، عشية الحرب العالمية الأولى. كانت بلاد فارس تتعاطف مع السلطنة العثمانية، رغم كونها حيادية في النزاع. إلا أن زوال هذه السلطنة، ووصول البلشفيك إلى الحكم في روسيا، تركا الساحة خالية أمام لندن، التي حولت البلاد إلى محمية كاملة مدى أكثر من أربعين سنة. وقد أطاح ضابط يدعى رضا خان حكم القاجار سنة 1925، بعد أن كان قد فرض نفسه وزيرا للدفاع، قبل أربع سنوات، بفعل انقلاب: وابتدأ حكم أسرة بهلوي.
شجع العاهل الجديد، الذي أطلق على نفسه اسم رضا شاه، النمو الاقتصادي والتغريب ـ لكن على وتيرة أبطأ منها في تركيا، في ظل مصطفى كمال، محافظا على الحكم الاستبدادي. ونشأت نزاعات في مناسبات عدة بينه وبين المملكة المتحدة، التي حافظت على مكانتها المتفوقة في المنطقة وفي البلاد ـ خصوصا من خلال شركة النفط الانكليزية ـ الإيرانية، التي تستثمر النفط ومصفاة عبادان العملاقة. وللتخلص من هذه الوصاية الثقيلة. أقام الشاه علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي، وبصورة خاصة، مع ألمانيا التي كانت تشارك بنشاط في تطوير اقتصاد البلاد: كانت تمثل 41% من التجارة الإيرانية سنة 1939.
وعند نشوب الحرب العالمية الثانية أعلنت طهران حيادها. إلا أنه، بعد شن الهجوم النازي على الاتحاد السوفياتي، في حزيران/يونيو 1941، باتت إيران الطريق الوحيدة الممكن سلوكها التي تستطيع بريطانيا العظمى أن تمون حليفها الجديد عبرها. فطلبت موسكو ولندن من الشاه أن يطرد الخبراء الألمان. وحين رفض، دخلت القوات السوفياتية والبريطانية البلاد: فاضطر الشاه أن يتنازل عن العرش لمصلحة ابنه محمد رضا.
بعد انتهاء النزاع العالمي وإزالة جمهورية مهاباد الكردية من شمال إيران، أمست بريطانيا العظمى الهدف الرئيسي للقوميين. وأفضى رفض شركة النفط الانكليزية ـ الإيرانية البحث في توزيع جديد لعائدات الدولة إلى تجذر الرأي العام. وهذا ما عبر عنه في يوم 28 نيسان/أفريل 1951، تعيين محمد مصدق رئيسا للوزراء وتأميم النفط. «النفط دمنا، النفط حريتنا» هذا هو الشعار الذي كان يهتف به المتظاهرون. وفي شهر آب/أغسطس 1953، أطاح انقلاب أعدته وكالات الاستخبارات المركزية الأميركية بالتعاون مع لندن، بحكومة

مصدق. وأكد الشاه حكمه الدكتاتوري وأغرق بالدم كل المعارضة العلمانية. وحلت الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى كدولة وصية على إيران.

وفي الستينات والسبعينات، تأكد الطابع الدكتاتوري للنظام وسلوك إيران سبيل التغريب الاقتصادي. وأعلن الشاه في الريف «الثورة البيضاء» التي أثارت انتفاضات 1963 التي تميز فيها روح الـلـه الخميني. وقد شجع ارتفاع أسعار النفط إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة. كما أن إنشاء ماكنة عسكرية بالغة القوة جعل من إيران «شرطي الخليج»: تدخلت إيران ضد العصيان في ظفار (عمان)، وأخذت بالقوة ثلاث جزر في الخليج ـ جزر موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى. غير أن الشاه أصيب بجنون العظمة، وأقام في برسيبوبوليس خلال تشرين الأول/أوكتوبر 1971، احتفالات بمناسبة مرور ألفين وخمسماية سنة على الأمبراطورية الفارسية. وقال رئيس وزرائه، أمير عباس هويدا، سنة 1973، إن «آخر شيء تحتاج إليه إيران هو ديموقراطية من الطراز الغربي». كانت الشرطة السرية، السافاك، تلاحق كل المعارضين العلمانيين. أما «التحديث» الذي أعلن عنه، فقد تجلى في تنظيم فوضوي مدني وفي تدمير البنى الريفية، والبؤس المتعاظم. وكان وجود 30000 مستشار أميركي وقواعد أجنبية عديدة، يصدم الشعور القومي عند السكان.

كانت المؤسسة الدينية الشيعة القوة الوحيدة الناجية من القمع السياسي الرهيب، والوحيدة بالتالي القادرة على توحيد الطموح إلى الكرامة والسيادة والحرية والاستقلال. وتميزت سنة 1978 بكاملها بتظاهرات شعبية وبقمع رهيب. لكن هذا لم يكن مجديا: اضطر الشاه أن يغادر البلاد في 16 كانون الثاني/يناير 1979، وفي أول شباط/فبراير عاد الخميني ظافرا إلى العاصمة. وانتصرت «الثورة الاسلامية» : كان يمكن لهذه الثورة، قبل خمس وعشرين سنة، أن تكون علمانية وديموقراطية، لكن الدول الغربية حطمتها، فاتحة الطريق أمام الملالي .

بيد أنه في شباط/فبراير 1979 جرى تكليف رجل ليبرالي هو مهدي بازركان بترؤس الحكومة، ثم سقط بعد تسعة أشهر، فيما كانت «الثورة» تتجذر، والطلاب الذين على «خط الإمام» يحتلون سفارة الولايات المتحدة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، ولم يطلق سراح موظفي السفارة إلا يوم 20 كانون الثاني/يناير 1981. وكرس الدستور الجديد السلطات الواسعة جدا لـ «المرشد»، أي الخميني. وبدا النظام سنة 1980 و1981 على شفير الهاوية ـ انتفاضة كردية، وانتقال مجاهدي مسعود رجوي إلى المعارضة المسلحة، وهرب الرئيس

أ

بني صدر الذي لجأ إلى فرنسا في صيف 1981 ـ حين بعث الاعتداء العراقي في أيلول/سبتمبر 1980 واندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية (*) وثبة وطنية. فتوصلت إيران سنة 1983 إلى طرد كل القوات العراقية من أراضيها وغزو جارها، واستمرت الحرب، بفعل عناد الخميني، بصورة أساسية، حتى شهر آب/أغسطس 1988.
أتاح هذا النزاع الطويل للقادة أن يحجبوا خلافاتهم، وأن لا يقرروا الخيارات الحاسمة للبلاد. وساعدت عائدات النفط على دفع ثمن المستوردات، لكن دون تحديد أي سبيل للتطور، لا ليبرالي ولا دولتي. وشلت الاصلاحات الكبيرة من قبل مجلس الوصاية المكلف بالتدقيق في تطابق القوانين مع الاسلام. وبقي الوضع الاقتصادي والاجتماعي كارثيا: لم يزدد الناتج الداخلي الخام لإيران من سنة 1978 إلى سنة 1989 إلا بنسبة 10% بينما ازداد عدد السكان 30%.
بعد بضعة أشهر على قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 الذي انهى الحرب مع العراق، توفي الخميني في حزيران/يونيو 1989. كان خليفته المسمى آية اللـه منتظري قد أبعد في شهر آذار/مارس، فعين حجة إسلام عادي هو علي خامنئي مرشدا جديدا، في ظروف ملتبسة. لم يكن للمرشد الجديد نفوذ ولا هيبة سلفه، وتحالف مع هاشمي رفسنجاني، رئيس الجمهورية.
طوال عشر سنوات تراكمت المشكلات. لم يكن هناك أي إصلاح اقتصادي؛ وقدر الدين بنحو 30 مليار دولار وكانت خدمته تشكل عبئا كبيرا. وتجلى الاستياء الشعبي في عدة انتفاضات قمعت بقساوة. وأسهمت مواصلة طهران ـ أو بعض أجنحة الحكم ـ القيام بأعمال إرهابية ضد المعارضين في الخارج، في عزل النظام، الذي اتهم أيضا بالسعي إلى التزود بالسلاح النووي. واتخذت الولايات المتحدة، التي فرضت حظرا على تجارتها مع إيران، في تموز/يوليو 1996، رغم معارضة الأوروبيين، قانونا يهدد بعقوبات على الشركات الأجنبية التي تساعد على تنمية القطاع النفطي الإيراني. وحتى لو تراخى القمع، فإن النظام السياسي بدا عاجزا عن تلبية طموحات بلاد تتحول بسرعة في ظل نظام إسلامي.
إن سياسة النظام الأصلية في رفض الرقابة على الولادات قد قلب بنية المجتمع الدمغرافية رأسا على عقب: فإن 65% من الإيرانيين هم دون الرابعة والعشرين من العمر، وتم تخفيض سن الانتخاب إلى 16 سنة. كما أن الحملة القوية لمكافحة الأمية وتعميم التعليم المجاني خفضا نسبة الأميين إلى الربع (حوالى 15%) وضخمت عدد الطلاب (مليونان). وتسارع الانتقال إلى المدن، وأسهمت الحرب على العراق في تقوية المشاعر

القومية، على حساب تعريف الهوية بواسطة الدين. حتى إلزامية ارتداء الشادور كانت دافعا إلى انعتاق النساء، إذ سمحت لهن بـ «الخروج» من عائلتهن التقليدية وهن محميات: ازداد عدد العاملات بينهن وصرن يمثلن أكثر من نصف عدد الطلاب ـ مقابل الربع في عهد الشاه. كل هذه التحولات تشجع لبرلة المجتمع وإحداث فصل بين حقلي السياسة والدين يزيد من قوته عدد الفضائح المالية التي تشوه صورة رجال الدين.

وعكست الانتخابات وجه البلاد الجديد. ففاز محمد خاتمي بالرئاسة ضد المرشحين الذين كان يساندهم الحكم. إن هذا المثقف، الذي نال أكثر من 70% من أصوات الناخبين وخصوصا النساء والشبان، الذي كان في السابق مسؤولا عن وزارة الثقافة والادارة الاسلامية واضطر إلى الاستقالة سنة 1992 بعد أن صار الناطق بلسان الحركة الاصلاحية، قد رفع إلى قمة الحكم حاملا آمال مجتمع بكامله. ونشأ خلال ولايته صراع دائم بينه وبين المؤسسة الدينية التي تحتكر كثيرا من السلطات.

وبالفعل، فإن آية اللـه علي خامنئي يحتفظ، حسب الدستور، بالسيطرة المطلقة على السلطة القضائية، والجيش، والباسداران (حراس الثورة) وكبرى وسائل الاعلام (الراديو والتلفزيون). ويحصل على أرباح المؤسسات الخيرية وهي احتكار حقيقي أقيم غداة الثورة، ويتصرف بأموال وممتلكات العائلة المالكة، المصادرة، التي تمكنه من تمويل رجال الدين ومؤسساتهم. إن رجال الدين هؤلاء، المرتبطين بالحكم، يكثرون من الاعتداءات على الاصلاحيين: إغلاق الصحف تكرارا، توقيفات وتحقيقات واغتيالات لمثقفين وأعضاء في المعارضة.

تمكن محمد خاتمي، رغم هذه المقاومة، من توسيع نطاق الحريات العامة، والدفع بدولة القانون إلى الأمام، وتعيين بعض المقربين منه على رأس بعض الوزارات ـ الداخلية، النقل، الثقافة ـ وحتى من عزل وزير المخابرات المسؤول عن اغتيالات سياسية في خريف 1998. ونظم إجراء انتخابات بلدية جديدة في آذار/مارس 1999، ثم تشريعية في شباط/فبراير سنة 2000 فاز فيها معسكره قبل أن يعاد انتخابه بصورة مظفرة في حزيران/يونيو 2001. لكن عجز خاتمي عن تطبيق كل هذه الاصلاحات جعل قسما متناميا من السكان يبتعد عنه، الأمر الذي تجلى خصوصا في الانتخابات البلدية سنة 2003 والتشريعية في شباط/فبراير 2004: ارتفاع كبير في نسبة مقاطعي الانتخابات، وفوز المحافظين. وكان فوز محمود أحمدي نجاد الفجائي في الدورة الثانية من الاقتراع على منافسه رفسنجاني، رغم دعم الطبقة الحاكمة له، في حزيران/يونيو 2005، إذ نال حوالى ثلثي الأصوات، ليؤكد

صعوبة التوقعات في إيران. كما أنه جاء دليلا على عمق الأزمة ـ كان خطاب المرشح أحمدي نجاد، رئيس بلدية طهران، المعروف باستقامته، اجتماعيا جدا. غير أنه واجه صعوبة في البر بوعوده، من جراء صعوبة المس بأصحاب الامتيازات، الوثيقي الارتباط بالنظام رغم ارتفاع سعر برميل النفط. ولم يفلح التصلب الملاحظ في الحقل الداخلي، كما في الخطاب الدبلوماسي، الذي تصاحبه قلة خبرة بإدارة الشؤون العامة، في التعويض عن غياب الاصلاح الاجتماعي. ثم إن العودة إلى الكلام الطنان عن «تدمير» دولة إسرائيل، وإنكار الابادة الجماعية لليهود، قد أسهما بقسط كبير في إعطاء النظام ورئيسه صورة «الدولة المارقة» وسهلا لعبة استراتيجيا واشنطن وتل أبيب المعادية لإيران.

لقد تغيرت إيران تغيرا عميقا. كما يشدد الباحث برنار أوركاد، فإن «خاتمي وأنصاره المتنوعين قد أتاحوا، إبان ولايتيه، للأجيال الجديدة التي ترعرعت مع الجمهورية الاسلامية، أن تتعلم النقاش السياسي، وأن تصنع ميزانا جديدا للقوى على المستوى المحلي أو في قاعدة المجتمع. كان هذا الكفاح صعبا، خصوصا بالنسبة إلى النساء، إلا أنه تمكن من الوصول إلى غايته لأن حكومة خاتمي أوقفت القمع ودفعت بدولة القانون إلى الأمام». وأكد حصول المناضلة في سبيل الحقوق الانسانية، شيرين عبادي، على جائزة نوبل للسلام سنة 2004، بروز مجتمع جديد ناشط. وإذ بدا أن العودة إلى الوراء قليلة الاحتمال، يبقى مع ذلك أن انتصار أحمدي نجاد يثير كثيرا من القلق.

على الصعيد الاقليمي والدولي، تسعى إيران، منذ نحو عشر سنوات، إلى الخروج من عزلتها. فتصالحت أولا مع ممالك الخليج، ومع العربية السعودية بالدرجة الأولى. وعلاقاتها مع روسيا تتعزز. وتزودها موسكو بالأسلحة وبالخبرة في الحقل النووي المدني. ويتشاطر البلدان أيضا رؤية مشتركة في كثير من النزاعات الاقليمية، وكلاهما مناهض لنظام طالبان ومساند للحكم الحالي في كابول.

ليس لإيران علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وبالرغم من كونهما تعاونا عمليا على إنهاء نظام طالبان في أفغانستان، وكون طهران سرت بسقوط نظام صدام حسين، لا تزال مواضيع الاحتكاك كثيرة (مساعدة طهران لـ «الارهاب» وبالدرجة الأولى حزب الـلـه (*)، رفضها تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، الخ). غير أن الموضوع الأكثر صعوبة يبقى مسألة أسلحة الدمار الشامل (*) وخصوصا السلاح النووي.

لقد وقعت طهران على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت دوما أن برنامجها النووي ذو طابع مدني. لكنها تطالب، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار، بأن يعترف لها بالحق

في السيطرة الكاملة على الدورة النووية، بما فيها تخصيب الأورانيوم. وبعد أن قبلت إيران بتطبيق البروتوكول الملحق بمعاهدة عدم الانتشار، الذي يسمح بمراقبة أكثر تدخلا، دخلت في مفاوضات مع كل من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، لكن هذه المفاوضات وصلت إلى مأزق يترك الباب مفتوحا لنقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن. غير أن روسيا والصين تعارضان هذا الاجراء ـ اقترحت موسكو تخصيب الأورانيوم النووي عندها قبل نقله إلى إيران، تحت مراقبة اللجنة الدولية للطاقة الذرية. يضاف إلى هذا أن هامش الحركة عند الولايات المتحدة محدود: إيران ليست العراق، وهي تملك قوات عسكرية قادرة أن تضرب إسرائيل، وطاقات «إيذاء» كبيرة في العراق ولبنان خصوصا. ثم إنها فاعل كبير في السوق النفطية: إذا شنت عليها حرب، فإنها ستؤدي بلا شك إلى التهاب سعر البرميل وتجاوزه المئة دولار.
تبلغ مساحة إيران64. 1 مليون كيلومتر مربع، أي ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا. وبلغ عدد سكانها سنة 2004 حوالى 67 مليون نسمة. وفضلا عن الفرس، الناطقين بالفارسية ويمثلون حوالى نصف عدد السكان، هناك مجموعات إثنية رئيسية بينها الأتراك والأكراد والبلوش والعرب؛ وهناك حوالى المليون من البدو الرحل. ثروة البلاد الرئيسية هي النفط الذي بلغ إنتاجه 7. 3 ملايين برميل يوميا سنة 2004، مقابل8 .3 ملايين سنة 1979، و321. مليون سنة 1981. يمثل النفظ حوالى 90% من الصادرات، وتمثل الباقي منتجات زراعية، وأفلاز معدنية، وسجاد.

أيلول الأسود

تشير هذه التسيمة إلى أحداث أيلول/سبتمبر 1970 التي أدت إلى سحق م. ت. ف. من جانب الجيش الأردني، كما إلى منظمة فلسطينية رأت النور عقب تلك الأحداث.
أقام الفدائيون قواعدهم في الأردن (*) عقب حرب الأيام الستة سنة 1967 (*)، وراحوا يقومون من هناك بأعمالهم المسلحة ضد إسرائيل. وسرعان ما نشأت مشكلة في العلاقات بين المقاومة الفلسطينية ونظام الملك حسين (*). فقد كان الأردن يتلقى ضربات انتقامية قاسية

من جانب إسرائيل. وكان الملك يشهد، دون رضى، نمو سلطة موازية تقوض سلطته وتعترض كل محاولاته الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية. وأخذت المواجهات تتكاثر بين القوات الأردنية والفلسطينية. كانت الأزمة حتمية، وكانت الذريعة خطة روجرز ـ التي تحمل اسم وزير الخارجية الأميركية ـ التي تتبنى الخطوط الكبيرة الواردة في القرار رقم 242. كان عبد الناصر (*) والملك حسين قد وافقا على هذه الخطة في صيف 1970، فيما رفضتها م. ت. ف. بالإجماع. كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش (*) تقول بوجوب التعجيل في المواجهة والاستيلاء على الحكم في عمان. وفي 7 أيلول/سبتمبر 1970، اختطف رجاله ثلاث طائرات مدنية وتوجهوا بها إلى مدينة الزرقاء في شمال الأردن، وأعلنوا مطار المدينة «منطقة محررة». وبالرغم من تعليق عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في م. ت. ف. من قبل ياسر عرفات (*)، كان الفخ قد أطبق على مجمل هذه الأخيرة، التي عقد الملك حسين العزم على التخلص منها. فشكل حكومة عسكرية يوم 16 أيلول/سبتمبر، وتلقى الجيش الأمر بالتدخل. ودارت معارك ذات عنف لا مثيل له سقط فيها ألوف الضحايا المدنيين الفلسطينيين واستمرت حتى 27 منه. وأخرجت م. ت. ف. من الأردن بعد مرور أقل من سنة على ذلك. في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1971، اغتالت مجموعة فلسطينية رئيس وزراء الأردن وصفي التل في القاهرة: يومها ولدت منظمة أيلول/سبتمبر الأسود، التي أنشأتها فتح، وقامت بنحو أربعين عملية خارج إسرائيل كان أشدها هولا قتل الرياضيين الإسرائيليين المشاركين في ألعاب ميونيخ الأولمبية سنة 1972. قال يومها أبو نضال أحد قادة فتح إن «المنظمة عملت كرديف للمقاومة في لحظة كانت هذه فيها غير قادرة على الاضطلاع بصورة كاملة بمهماتها العسكرية والسياسية.(...). كان أعضاؤها يعبرون جيدا عن مشاعر الحرمان والاستنكار العميقة التي تنتاب الشعب الفلسطيني حيال مجازر الأردن والتواطؤات التي جعلتها ممكنة...». وأضمحلت منظمة السبت الأسود عقب حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 (*)، بعد أن أسهمت في إلصاق صفة الإرهاب إلى أمد طويل بالفلسطينيين، في الرأي العام الدولي.

البرغوتي (مروان)

لم يكن مروان البرغوتي، المولود في قرية الكبر شمالي رام الـلـه في 6 حزيران/يونيو 1959، قد بلغ الثامنة من عمره عندما احتلت القوات الاسرائيلية الضفة الغربية، في حرب حزيران/يونيو 1967 (*). وعندما بلغ الخامسة عشرة من عمره، انضم إلى فتح ياسر عرفات. وفي العام 1978 جرى اتهامه «بالانضمام إلى منظمة غير شرعية» وحكم عليه بالسجن أربع سنوات ونصف السنة: ولم يكن عمره آنذاك يتجاوز الـ 19 ربيعا. وهناك التقى العديد من كوادر الحركة الوطنية الفلسطينية ومن بينهم جبريل رجوب، قائد الأمن الوقائي الفلسطيني في الضفة. ولدى اطلاق سراحه، في العام 1983، تعلم العبرية التي بات يتحدث بها بإتقان، واستكمل دراسة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت التي كان قد بدأها وهو في السجن. وأصبح رئيس اتحاد الطلبة في الجامعة وشارك في تأسيس حركة شبيبة فتح التي حرمتها اسرائيل (*). وبعد أن أوقفته سلطات الاحتلال مرة أخرى في أيلول/سبتمبر 1985، وضعته في التوقيف الاداري لمدة 6 أشهر متفادية بذلك إحالته على المحاكمة. ثم جرى إبعاده عن أرضه وبلاده.

ومن منفاه في عمان بالأردن (*) تابع البرغوتي اندلاع الانتفاضة (*) الأولى، لاعبا دورا نشيطا في التنسيق بين م ت ف (*) التي كان مقرها آنذاك في تونس، وبين ثورة الحجارة. ثم دخل المجلس الثوري لحركة فتح. ولدى عودته إلى الأراضي الفلسطينية عام 1994 على أثر العفو العام الذي أقر بعد اتفاقيات أوسلو (*)، جرى انتخابه أمينا عاما لحركة فتح في الضفة، مدافعا بنشاط عن عملية السلام، داعيا لها في القاعدة داخل مخيمات اللاجئين. ولدى انتخابه في العام 1996 عضوا في المجلس التشريعي، تميز بفضحه الفساد، وبنضاله من أجل حقوق الإنسان، وحقوق النساء. وقد نسج مروان البرغوثي صلات وثيقة مع معسكر السلام في اسرائيل، بل وحتى مع مسؤولين في اليمين.

ولكن سرعان ما خابت آماله، فدعا في العام 1998 إلى وقف المفاوضات طالما استمرت سياسة الاستيطان (*)، وطالما استمرت الحكومة الاسرائيلية، في رفض الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولدى اندلاع الانتفاضة (*) الثانية التي اعتبرها «مقاومة شرعية لاحتلال غير شرعي» لعب دورا متزايدا في المقاومة التي كانت عليها، حسب رأيه، أن ترافق المفاوضات قائلا: «لقد

جربنا سبع سنوات من الانتفاضة بدون مفاوضات، ثم سبع سنوات من المفاوضات بدون انتفاضة، ولربما قد آن الأوان لكي نجرب الاثنين معا». وقام بتنظيم وحدات للدفاع الذاتي، كانت تقوم أيضا بعمليات هجومية ضد قوات الاحتلال وضد المستوطنين. وقد اتهم بأنه يقود ألوية شهداء الأقصى المقربة من فتح، والتي نفذت أيضا عمليات انتحارية ضد المدنيين الاسرائيليين. وإن التصريحات التي كان يدلي بها، وكفاءاته التنظيمية، واستقامته وشخصيته المحبوبة قد أتاحت لفتح أن تظل المنظمة الفلسطينية الرئيسية، أمام حماس. وبأن يظل الحل الذي يدعو اليه ـ دولتان تعيشان جنبا إلى جنب ـ هو الخيار الذي يلقى الدعم من قبل أغلبية الفلسطينيين. وقد صرح على سبيل المثال قائلا: «يجب ألا ننسى أننا، نحن الفلسطينيين، قد اعترفنا باسرائيل على 78% من المساحة التاريخية لفلسطين، وأن اسرائيل هي التي ترفض الاعتراف بحق اقامة فلسطين في الـ 22% الباقية من الأرض، أي الأراضي التي احتلت في العام 1967». وقال في شهر آب/أغسطس 2001: «إننا نتكلم عن حدود 1967. ونحن نعترف باسرائيل وقد كررنا هذا الأمر باستمرار. إن المسألة لا تكمن في معرفة ما إذا كنا نعترف باسرائيل، بل عما اذا كانت اسرائيل تعترف بنا».

وبعد أن حاولت اسرائيل ـ عبثا ـ اغتياله في آب/أغسطس 2001، أصدرت اسرائيل في تشرين الأول/أوكتوبر مذكرة توقيف بحقه، مما جعله ينتقل إلى السرية، حتى تاريخ توقيفه من قبل الجيش الاسرائيلي في 15 نيسان/أفريل 2002 في عز عملية «الجدار» التي شنها الجيش في كل الضفة الغربية، وخصوصا في جنين (*). وبعد اتهامه بالارهاب (*) وبالاعتداء على دولة اسرائيل وعلى الشعب اليهودي بدأت محاكمته في 6 أيلول/سبتمبر 2002، إلا أن هذه المحاكمة طالت أشهرا مديدة. وقد رفض هو ومحاموه شرعية المحكمة وأهليتها لمحاكمته ـ وهو الموقف الذي يمكن لآلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين الذي تعتقلهم سلطات الاحتلال أن يتخذوه.

لماذا قررت حكومة شارون (*) احالته على المحاكمة بدلا من «تصفيته» على غرار العشرات من الكوادر الفلسطينية؟ لا شك في أن السبب يعود إلى الرغبة في وضع السلطة (*) الفلسطينية موضع الاتهام: فإن البرغوتي هو أعلى مسؤول فلسطيني معتقل في اسرائيل، وحاول شارون من خلاله، الحط من نفوذ ياسر عرفات، وأبعد من ذلك، الحط من مفهوم تعايش شعبين ودولتين. وقد رد البرغوتي أمام المحكمة على التهم الموجهة اليه قائلا: «إن الجريمة التي اتهمت بها ليست «الارهاب» ـ وتلك عبارة تستخدم فقط عندما يتعلق الأمر بقتل المدنيين الاسرائيليين دون الفلسطينيين. إن الجريمة التي ارتكبتها هي طلبي الحرية لي ولأولادي، ولمجموع الشعب الفلسطيني».

وقد أخذت هذه المحاكمة تنقلب على منظميها. وقد تمكن الدفاع من توجيه ضربات رائعة، وعلى الأخص حصوله على دعم من نلسون مانديلا، الذي قارن بين محاكمة البرغوتي وبين محاكمته من قبل سلطات جنوبي ـ افريقيا العنصرية عام 1964، وكذلك المحامية جيزيل حليمي التي دافعت عن سجناء جبهة التحرير الوطني الجزائرية. كما أن مشاركة المحامي شاماي ليبوفتز في الدفاع عنه، وهو حفيد يشياهو ليبوفتز الشهير الذي كان أحد الضمائر الكبرى في اسرائيل قد مثلت نجاحا كبيرا آخر. وقد قارن شاماي البرغوتي بموسى الذي قاد شعبه إلى الأرض الموعودة. وقد صدر الحكم عليه في حزيران/يونيو 2004 بالسجن مدى الحياة.

إن مروان البرغوتي هو ممثل لجيل ترعرع في ظل الاحتلال الأجنبي، شارك في الانتفاضة (*) الأولى، و«تردد» إلى السجون الاسرائيلية. هذا الجيل العميق التعلق بوطنيته. وقد اكتسب مع ذلك، خلال النضال، التجربة والواقعية، وخصوصا المعرفة بالمجتمع الاسرائيلي. قد انضم هذا الجيل إلى الخيار الداعي إلى حل توافقي يستند إلى التعايش بين دولتين، ولكنه انتفض على انسداد أفق أوسلو. إلا أن جيلا فلسطينيا جديدا قد ترعرع مع الانتفاضة الثانية، وهو قد كبر في «غيتوات» المدن الكبرى والمخيمات التي أوجدتها اتفاقيات اوسلو والخاضعة لادارة السلطة الفلسطينية، ولكنها فاقدة الصلة مع اسرائيل ـ إلا من خلال جنودها ومستوطنيها. وبسبب كونها أكثر يأسا وأكثر تطرفا من الجيل الذي سبقها، فإن ثمة خطرا في أن تنعطف لمدة طويلة نحو العنف ورفض أية تسوية. ومع ذلك فإنها تجد صورتها في مروان البرغوتي الذي يمكن له، حسب بعض المراقبين، أن يصبح نلسون مانديلا الفلسطيني. وهو الذي قاد في 25 كانون الثاني/يناير 2006 لائحة فتح الموحدة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

بريطانيا العظمى

ظلت بريطانيا العظمى زمنا طويلا الدولة الغربية الأكثر نفوذا في الشرق الأدنى، وكان لتعلق لندن بهذه المنطقة أسباب اقتصادية وسياسية بالتأكيد، وأسباب ستراتيجية خصوصا. في

زمن الامبراطورية، كانت طرقها البرية والبحرية (قناة السويس، ابتداء من آخر القرن التاسع عشر) تشكل خطا حيويا بينها وبين الهند خصوصا. فكانت الستراتيجيا البريطانية تطمح إذن، منذ سنة 1800، إلى جعل السلطنة العثمانية (*)، وبعد تفككها، جعل فلسطين وجيرانها «طريقا عريضا يؤمن الدفاع عن الممرات الرئيسية المؤدية إلى الهند» (فرنان لويلييه)

رسخت بريطانيا العظمى وجودها في الشرق الأدنى على امتداد القرن الثامن عشر. فاستولت على التوالي على مالطه (1815)، وساحل القراصنة وإمارات الخليج العربي ـ الفارسي (1820)، ومصر (*) (1882)، والسودان (*) (1898). واشترت لندن في تلك المرحلة نفسها شركة قناة السويس (1875) وأقامت محميات في شاطىء شبه الجزيرة العربية الجنوبي (بين 1886 و1914). وساومت روسيا (*) على اقتسام النفوذ في بلاد فارس (1907) ثم حصلت لشركة النفط الانكليزية ـ الفارسية على أول امتياز نفطي، استثمر منذ سنة 1909.

ونالت الامبراطورية البريطانية المستقوية بمواقعها أفضل حصة من قالب الحلوى العثماني، عقب هزيمة الأتراك وحلفائهم الألمان. وعملا باتفاقات سايكس ـ بيكو (*)، كانت الأراضي التي أوكلت إلى الادارة البريطانية، عقب الحرب العالمية الأولى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، تشمل ما يسمى اليوم إيران (*)، والعراق (*)، والأردن (*)، ومرفأي حيفا وعكا في فلسطين وانتدابا على فلسطين (انظر الملاحق)، ويجب أن تضاف إليها الممتلكات الانكليزية في مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية (*) والخليج.

لكن هذا التوسع الخارق كان يرتكز على وعود متناقضة كان على لندن فيما بعد أن تعالجها، ليس بدون صعوبة. «خير لك أن تكسب وتحنث من أن تخسر» ، القول الذي يروى عن لسان العقيد لورانس (*) الملقب بالعربي. بعد الفوز بالنصر يبقى الاختيار. كانت بريطانيا العظمى قد وعدت فرنسا بسوريا (*) ولبنان (*): وبرت بهذا الوعد. لكنها، سعيا إلى نيل مشاركة العرب في الحرب على السلطان، كانت قد صرحت بأنها «تعترف باستقلال العرب وتسانده» . هذا الوعد الذي قطعته للوهابي ابن سعود وللهاشمي حسين في آن واحد، لم يحترم؛ ليس بالنسبة إلى سوريا ولا إلى لبنان اللذين رفضت باريس كل استقلال حقيقي لهما حتى سنة 1941، ولا بالنسبة إلى فلسطين حيث وعدت لندن القادة الصهاينة بإنشاء «وطن قومي يهودي» تحدث عنه تصريح بلفور (*) منذ سنة 1917، ولا بالنسبة إلى سائر الأقاليم الواقعة تحت النفوذ البريطاني التي شهد زعماؤها تبخر الحلم بدولة عربية كبيرة مستقلة. تحت ستار «الانتداب» ـ الذي يراد له، حسب قول مفوض سام فرنسي، «أن يفسح في المجال أمام السكان الذين ما برحوا قاصرين، بالمعنى السياسي، كي يتربوا على نحو

يمكنهم يوما ما من حكم أنفسهم بأنفسهم» ـ كانت حكومة صاحبة الجلالة تعمل جاهدة للالتفاف على موجة القومية العربية الصاعدة.

وقد توصلت إلى هذا التوسع، على العموم، حتى الحرب العالمية الثانية، مستعينة بأساليب متكيفة مع كل بلد. فاضطرت أن تعترف باستقلال العراق سنة 1930، بسبب قيام حركة قومية قوية، لكن مع الاحتفاظ بنفوذها الاقتصادي، والسياسي والعسكري. وبقي شرق الأردن إمارة مرتبطة عضويا ببريطانيا العظمى. وفي مصر، سمحت لها لعبة بارعة مع الملك وحزب الوفد بالابقاء على مصالحها، بما في ذلك منطقة قناة السويس، وذلك بالرغم من اعترافها الصريح باستقلال مصر. أما شبه الجزيرة العربية والخليج، فظلت الهيمنة الانكليزية هناك خارج البحث، وإن كانت الولايات المتحدة قد أخذت تغشى المنطقة عن طريق الامتيازات النفطية، خصوصا في العربية السعودية.

كان الوضع أشد تعقدا في فلسطين، حيث كان على بريطانيا العظمى أن تواجه، في آن معا، الحركة الصهيونية المطالبة بتنفيذ وعد اللورد بلفور، الذي تضمنه نص صك «الانتداب»، والحركة القومية العربية التي تعارض تدفق المهاجرين اليهود. وتجلت تلك الثورة الفلسطينية بانتفاضات متنامية الطول والعنف، التي قمعتها السلطات البريطانية بفظاظة ولكنها اضطرت أن تدخلها في حسابها. هكذا تعاقبت «الكتب البيضاء» بين سنتي 1922 و1930، التي تخفف بعض الشيء، ولكن بالكلام فقط، من شأن التعهدات المعطاة للهيئة التنفيذية الصهيونية، وخصوصا منها الكتاب الأبيض الذي نشر سنة 1939 والذي حد بشكل فعال من الهجرة اليهودية ومن شراء الأراضي. لكن إعادة النظر المتأخرة هذه لم تحل دون دفع لندن ثمن لعبتها المزدوجة غاليا.

بعد أن كانت فلسطين أداة للقوة البريطانية، أمست بعد الحرب العالمية الثانية أداة لأفول نجمها. فبعد أن تعرضت لإرهاب المجموعات الصهيونية المتطرفة، ولضغط الرأي العام الدولي الذي هالته الابادة الجماعية (*)، وللمطالب العربية، اضطرت بريطانيا العظمى أن تلجأ إلى منظمة الأمم المتحدة. وبعد إقرار تقسيم (*) فلسطين، عملت لندن بالتأكيد على تخريبه، ولكن عبثا. وأعلنت دولة إسرائيل (*) استقلالها في 14 أيار/مايو 1948، وفشل هجوم جيوش الدول العربية، بما فيها تلك الموالية لبريطانيا، الذي شن في 15 أيار/مايو. فانقلب هذا الإذلال على مشعل نار النزاع: راحت الحركة الوطنية العربية بعد ذلك، تهاجم بريطانيا العظمى التي، في نظرها، تقع عليها تبعة المأساة الفلسطينية. ولم يستطع الجهد الذي بذلته للاحتماء بالغطاء القومي العربي، ولا محاولتها الاستناد إلى أنظمة تابعة لها، أن

ب

يبعدا عنها الخسائر الفادحة التي تراكمت في الخمسينات: تأميم شركة النفط الانكلو ـ إيرانية من جانب الدكتور مصدق في إيران (1951) وتأميم قناة السويس في مصر (1956) والثورة العراقية (1958) الخ.

وتمثلت الضربة القاضية، بالنسبة إلى السلطات البريطانية، في فشل عملية السويس سنة 1956، ثم الانسحاب من عدن ومن الخليج بعد 1967، اللذين وضعا حدا شبه نهائي لأكثر من قرن ونصف القرن من الهيمنة على الشرق الأدنى والأوسط.

وبعد أن أمسى الأسد البريطاني ضحية الحركة الصهيونية التي كان يعتقد أنه يستطيع الاعتماد عليها، وضحية الحركة القومية العربية التي ظن، على غرار العقيد لورانس، أنه يستطيع أن يكسب ودها، فإنه دفع أيضا ثمن المنافسة، ليس من جانب فرنسا (*) التي أزيحت من المنطقة هي أيضا، بل من جانب الولايات المتحدة: كان صعود قوتها يعكس أفول نجم صاحبة الجلالة.

إذا كانت لندن لم تعد تؤدي سوى دور هامشي في سياسة الشرق الأدنى بعد ثلاثين سنة من انسحاب آخر جندي بريطاني «من شرق السويس»، فإنها تبقى مع ذلك حاضرة فيه بواسطة اقتصادها وخصوصا بواسطة تجارة السلاح (*). لقد أكدت المملكة مجددا طموحاتها في هذا الميدان في أواخر الثمانينات، حين فازت بـ «صفقة» القرن مع العربية السعودية. وعلى عكس سائر منافسي الولايات المتحدة، سحبت أصابعها من لعبة ما بعد حرب الخليج (*).

وبريطانيا العظمى، على غرار بلدان أخرى، تتعرض للاهتزاز من جراء فضائح متنوعة مرتبطة ببيع الأسلحة، ومن بينها فضيحة «عراق غيت» التي أصابت آثارها رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر وجون مايجر، وعددا من وزرائهما. فبالرغم من الحظر المقرر سنة 1985، من جانب الأمم المتحدة على بيع الأسلحة إلى العراق وإيران، سلمت مؤسستان بريطانيتان إلى بغداد، من سنة 1988 إلى سنة 1990، ما تزيد قيمته عن ملياري فرنك من الماكنات ـ الأدوات المعدة لصنع الأسلحة، بما فيها النووية. وقد أتاحت إحداها حتى للجيش العراقي أن يزيد من مجال صواريخ سكود! والحال أن قادة هذين المصنعين الممولين من ف16 الشهيرة يتباهون بنيل موافقة أعضاء في الحكومة على صادراتهم.

إن وصول «العمالي الجديد» طوني بلير إلى الحكم قد زاد من اصطفاف لندن وراء سياسة واشنطن بدلا من أن يخفف منه. والبريطانيون يدافعون مع الأميركيين عن النظام الدولي الذي أسهموا في تأسيسه. هكذا انضمت بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة لدى القيام بالغارات الجوية التي استهدفت العراق في كانون الأول/ديسمبر 1998، والغارات

التي تلاحقت بعد ذلك، وفي الموقف المتصلب الذي اتخذه البلدان في مجلس الأمن ضد رفع الحصار عن بغداد. وجاءت اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 فعززت هذه الروابط مجددا ـ أعاد الرئيس جورج و. بوش حتى بعد ذلك ببضعة أيام أمام الكونغرس الأميركي، التذكير بأن «أميركا ليس لها صديق حقيقي إلا بريطانيا العظمى» .
في الواقع، قدمت لندن دعمها الكامل للتدخل الأميركي في أفغانستان، وصارت حليفة واشنطن الأكثر أمانة في الحرب على نظام صدام حسين، ولم تتردد في التمايز عن باريس وبرلين. إن مجموع الجنود البريطانيين في العراق، البالغ أكثر من 8000 جندي، هو الثاني من حيث العدد بعد الجيش الأميركي، وهو يؤدي دورا نوعيا في جنوب العراق. لا يزال طوني بلير يساند جورج و. بوش في كل تعرجات ستراتيجيته الإيرانية، رغم وجود معارضة قوية في الداخل. كان لاعتداءات تموز/يوليو 2005 في لندن و «الحرب على الارهاب» عواقب داخلية هامة في بريطانيا العظمى. لقد أقلعت لندن عن سياستها التقليدية التي كانت تستقبل المناضلين الاسلاميين. وأقرت حكومة بلير، على غرار حكومات غربية أخرى، طائفة من القوانين التي تقيد الحريات والتي أدانتها منظمات الدفاع عن الحقوق الانسانية بشدة. وبالمقابل، انتقد رئيس الوزراء جهارا سياسة آرييل شارون ودافع عن منظور دولة فلسطينية مستقلة.

البعث

تأسست الحركة البعثية في دمشق في الأربعينيات من القرن العشرين على يد ميشال عفلق المسيحي الأرثوذكسي وصلاح الدين البيطار السني.
وعقد المؤتمر الأول لحزب البعث عام 1947 في العاصمة السورية، وفي العام 1953 اندمج مع الحزب الاشتراكي العربي الذي أسسه أكرم الحوراني وأصبح يحمل اسم حزب البعث العربي الاشتراكي: وقد كان أول حزب اعتبر العالم العربي كله كميدان عمل له؛ وجرى بالتالي إنشاء فروع «قطرية» له في الأردن (1948) ولبنان (*) (1949 ـ 1950) والعراق (*) (1951). وبلغ حزب البعث أوجه في السنوات الستين، وأصبح واحدا من

المعبرين الرئيسيين ـ مع الناصرية ـ عن القومية العربية الثورية. إلا أنه لم يتمتع، حتى في أوجه، بتلك الشعبية التي حظي بها عبد الناصر (*)، وتمركز نفوذه بشكل خاص في الجيش، وبين المثقفين وبعض أوساط في المدن.

وقد كان البعث حزبا ايديولوجيا متشددا، ورفع شعار: «وحدة، حرية، اشتراكية». فالوحدة العربية هي صلب عقيدته وتتقدم على كل هدف سواها، ويقول مؤسس البعث ميشال عفلق: إن الشعوب العربية تشكل أمة واحدة تطمح لإقامة دولة وللعب دور مميز في العالم. ويرفض البعث بفعل ميله العلماني التوزيع الطائفي للمقاعد في البرلمان، لكنه يقبل بأن الإسلام هو من مكونات العروبة. أما الدعوة إلى الاشتراكية، فقد ظلت غامضة في الخمسينيات من القرن الماضي، وتبنى الحزب الديموقراطية التعددية والانتخابات الحرة. وأخيرا فإن القضية الفلسطينية، وإن شغلته فظلت بعيدة عن تحولها إلى نقطة مركزية في أيدلولوجيته.

لقد ظهر حزب البعث باكرا في الحياة السياسية السورية، حيث توالى على السلطة، بعد الاستقلال عسكريون ومدنيون، إلا أن التحول في تاريخ الحزب يعود إلى عام 1958، وإلى قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا. فالبعث الذي شاطر عبد الناصر في مواقفه من السياسة العربية والدولية وافق على حل فرعه في سوريا. وشارط ممثلوه في السلطة لكنهم تخلوا عن مسؤولياتهم في نهاية عام 1959 بعد أن تم تهمشيهم بالتدريج. وقد أثار حل الحزب وفشل الجمهورية العربية المتحدة أزمة داخلية طويلة. وتفاقمت الأزمة في الوقت الذي استولى فيه الحزب على السلطة، في العراق في شباط/فبراير 1963 وفي سوريا في آذار/مارس من العام نفسه.

لقد حصل تحول في ايديولوجية وفي تنظيم الحزب، أيضا، بفعل فترات السرية الطويلة، فأكثر من مهاجمة الديمقراطية، في الوقت الذي تعاظم دور العسكريين في جهازه، وتثبت تطلعه الاشتراكي. وقد دفع فشل الجمهورية العربية المتحدة بخاصة، إلى قيام بعض الملاكات بالتشكيك في عقيدة الوحدة العربية. وقد عزز من أطلق عليهم لقب "القطريين" ـ الدكتور نور الدين الأتاسي، حافظ الأسد، وصلاح جديد في مقابل من أطلق عليهم لقب "القوميين"، تدريجيا سيطرتهم منذ الاستيلاء على السلطة عام 1963. وطردوا بانقلاب عسكري، خصومهم البعثيين في شباط/فبراير 1966. وأجبر مؤسسي الحزب، ومنهم ميشال عفلق، على الرحيل إلى المنفى. وقامت على الأثر قيادتان قوميتان: واحدة في دمشق وأخرى في بغداد بعد عودة البعث إلى السلطة في تموز/يوليو 1968). وقد أخلت الخلافات الايديولوجية الأصلية مكانها لصراعات سياسية حادة. وتحول الحزبان بفعل ذلك، إلى أداتين

لسياسات الدولة، وفي فترة حرب الخليج 1990-1991، كان الجيش السوري إلى جانب القوات الأميركية ضد العراق، والمفارقة، ان البعثية بدأت انحدارها كأيديولوجية بفعل السلطة، وقيادة الدولتين الكبيرتين. وقد أدت هزيمة 1967 إلى تفاقم أزمة الفكر القومي العربي، لصالح دعم المقاومة الفلسطينية أولا. ثم لصالح التيار الإسلاموي (*) لاحقا. ولم تحظ السياسات «القطرية» التي اتبعت في العراق وسوريا، والتي املتها مصالح الدولة بأي دعم جماهيري في البلدان العربية. إلا أن البعث قد ترك بصمته، هنا وهناك، في السبعينيات والثمانينيات، في ميدان السياسة الداخلية ـ من خلال تطبيق تدابير اشتراكية (أو بالأحرى من خلال اقامة رأسمالية الدولة) ونوع من العلمانية، ولكن أيضا من خلال ممارسة قمع بوليسي تميز بالحد الأقصى من العنف. وفي الوقت الذي يبقى فيه العنف وسيلة للحكم في سوريا، وخصوصا في العراق، فقد أخذ البلدان بالتخلي شيئا فشيئا عن «الاشتراكية» لصالح الانفتاح الاقتصادي على الغرب. وفي العراق استهدفت العلمانية النسبية من خلال خطاب سياسي يستند أكثر فأكثر إلى الإسلام. وخصوصا بين 1990 و2003. وأخيرا فأن سقوط صدام حسين في نيسان/أفريل 2003، وكذلك عزلة بشار الأسد المتنامية يسجلان انحسار الحركة.

بغداد (حلف)

هو الاسم الذي أعطي لـ «حلف التعاون المتبادل» الذي عقد بين العراق (*) وتركيا (*) في 24 شباط/فبراير 1955 والذي انضمت اليه بريطانيا (*)، والباكستان وإيران (*) ولكن الذي اسقطته ثورة العراق في العام 1958 وانسحب العراق منه رسميا في العام 1959.

وكانت استراتيجية الولايات المتحدة (*) في بدايات الحرب الباردة تقضي بإحاطة الاتحاد السوفياتي (انظر روسيا (*)) بسلسلة من منظمات الدفاع الاقليمية، على غرار حلف شمالي الأطلسي الذي أوجد في الغرب. إلا أن هذا الهدف قد بدا شائكا في الشرق الأدنى، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: فمن جهة كانت بريطانيا تدافع هناك عن مصالحها كدولة غربية مسيطرة في وجه مطامع الولايات المتحدة؛ ومن جهة أخرى كان النزاع الاسرائيلي ـ العربي يخلط الأوراق بمنعه البلدان العربية من التحالف مع... حلفاء اسرائيل (*)؛ وأخيرا فأن أية خطوة

باتجاه بنيان إقليمي موال للغرب كانت تغذي الموجة القومية التي تعمل على صدها ـ على الأقل بمقدار صدها «للخطر السوفياتي».
وفي البداية، اكتفت واشنطن، ازاء ممانعة لندن لمشاريع الأحلاف الاقليمية، بضم تركيا إلى منظمة حلف شمالي الأطلسي في أيار/مايو 1951 ـ كما أنها كانت قد وقعت أيضا مع الباكستان في أيار/مايو 1950، اتفاقا للدفاع المشترك. وفي العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1951، اقام الأميركيون، والبريطانيون، والفرنسيون، والأتراك «القيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط» التي دعوا بلدان المنطقة، وخصوصا مصر (*) للانضمام اليها، إلا أن هذا الحلم قد انتهى مع ثورة الضباط الأحرار الذين استلموا السلطة في القاهرة في تموز/يوليو 1952. وفي الوقت نفسه تدخلت وكالة المخابرات المركزية الأميركية في إيران ـ بقيادة نورمان شوارز كويف الأب ـ لكي تضع حدا للحكومة الوطنية التي كان يترأسها الدكتور مصدق، وهو ما جرى في آب/أغسطس 1953.
ومع وضع اليد على إيران انتعشت المشاريع الأميركية. وقد اقترح الرئيس أيزنهاور في خطاب القاه في كانون الثاني/يناير 1953، كما اقترح وزير خارجيته جون فوستر داللس، على بلدان المنطقة اتفاقا من نوع جديد: فإنه، ومقابل مشاركتهم في بناء اقليمي معاد للسوفيات، سوف تجد طلباتهم الوطنية المزيد من القبول، ويمكن لها أن تأمل في الدرجة الأولى موقفا اميركيا أكثر «موضوعية» في النزاع الاسرائيلي ـ العربي.
كانت المرحلة الأولى تستهدف، كما جرى دائما، تقوية «الجدار الشمالي»، ففي نيسان/أفريل 1954 عقد الاتفاق التركي ـ الباكستاني، الذي تبعته في شهر أيار/مايو مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للمساعدة العسكرية بين الولايات المتحدة، وتركيا، والعراق وباكستان. أما المرحلة الثانية فكانت حاسمة: فبعد مرور أربعة أشهر على عقد المعاهدة المصرية ـ البريطانية، أبرمت تركيا والعراق في 24 شباط/فبراير 1955 معاهدة دفاعية «مفتوحة لانضمام أية دولة عضو في الجامعة العربية أو أية دولة أخرى تبدي اهتماما فعليا بالسلم والأمن في المنطقة». وقد انضمت بريطانيا اليها في نيسان/أفريل، ثم انضمت باكستان في أيلول/سبتمبر، وإيران في تشرين الثاني/نوفمبر، بحيث عقد الاجتماع الأول لها في بغداد بين 21 و22 تشرين الثاني/نوفمبر 1955؛ وجرى تأسيس مجلس ولجنة عسكرية دائمة يشارك فيهما ممثل للولايات المتحدة.
إلا أن الأمل في انضمام أقطار عربية أخرى إلى الحلف بعد العراق قد تحطم مجددا بسبب الموقف الذي اتخذته مصر جمال عبد الناصر (*)، التي رأت فيه إدخالا لصراعات الدول الكبرى إلى المنطقة، وعامل تجزئة للعالم العربي ومناورة لتطويقه على حد سواء. وقد

انضمت مصر إلى مخاوف الاتحاد السوفياتي ـ الذي اعلن في نيسان/أفريل 1955: «أنه لا يستطيع الوقوف مكتوف اليدين أمام تطور الوضع في الشرق الأوسط باعتبار أن اقامة كتل وانشاء قواعد عسكرية أجنبية في أراضي بلدان الشرق الأدنى والأوسط تمس مباشرة أمن الاتحاد السوفياتي».

إن حلف بغداد الذي أقيم من أجل مواجهة التهديدات الشيوعية والقومية، قد أدى على العكس إلى تقوية هذه وتلك، من خلال تعجيل التقارب بين مصر والاتحاد السوفياتي. ولأن واشنطن رفضت تزويد «الريس» الأسلحة التي كان يحتاج اليها لاقامة توازن مع قوة اسرائيل، فقد توجه إلى موسكو: وفي 27 أيلول/سبتمبر صدر اعلان رسمي عن تسليم براغ إلى القاهرة طائرات، ودبابات وأسلحة... وعلى المنوال نفسه فإن دمشق التي نظرت إلى حلف بغداد كتهديد لها الأمر الذي عجل في التقارب بين سوريا (*) ومصر، في حين أن الأحداث التي اندلعت في لبنان (*) والأردن (*) قد منعت هذين البلدين من الانضمام اليه. وهكذا فإن استراتيجية الولايات المتحدة قد انقلبت عليها، وتركت أثرا معاكسا استفاد منه الاتحاد السوفياتي الذي وجد لنفسه ـ طوال عشرين عاما ـ موطىء قدم في العالم العربي الذي كان قد عزل نفسه عنه بسبب دعمه الصريح للقوى اليهودية، ثم الإسرائيلية خلال حرب 1948 ـ 1949 (*).

وفي 21 آب/أغسطس 1959، وبعد انسحاب العراق، تحول حلف بغداد إلى ما سمي بمنظمة المعاهدة المركزية (السانتو) التي كانت أكثر ميلا نحو التعاون الاقتصادي، والتي تأسست فيها خلال العام 1964 مجموعة للتعاون الاقليمي من أجل الإنماء (RCD) . إلا أن الثورة الخمينية التي أدت إلى انسحاب إيران من الحلف، قد وجهت ضربة قاتلة إلى ذلك الوريث لحلف بغداد.

بلفور (وعد)

هو الاسم الذي اعطي للرسالة المؤرخة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 والتي اعلن فيها اللورد أرثر جيمس بلفور، وزير الخارجية البريطانية، إلى اللورد والتر روتشيلد، ممثل

اليهود البريطانيين، أن «حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي» (يمكن قراءة النص الكامل في الملاحق). ومع هذه الوثيقة انكشفت امكانية اقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة منذ أن أقدم الرومان على سحق آخر ثورة يهودية في العام 155 بعد الميلاد. وسوف يكتب ارثر كويسلتر فيما بعد: «وعدت احدى الأمم علنا أمة ثانية بالأراضي العائدة لأمة ثالثة...»

أن الأسباب التي دفعت ببريطانيا (*) إلى اعطاء هذا الوعد تعود، إلى حسابات تتعلق بالمستقبل القريب والأبعد في آن. فيما يتعلق بالحاضر، فإن لندن التي كانت تخوض غمار حرب عالمية، كانت ترغب في تحسين أوضاعها، عن طريق استرضاء الحركة الصهيونية التي كانت قواها قد ازدادت بعد انشائها عام 1897 كما ازداد نفوذها بين المجموعات اليهودية في أوروبا وأميركا. وكان الستراتيجيون البريطانيون يعتقدون أن اعطاء الوعد «بوطن قومي» من شأنه أن يحول اليهود إلى ورقة: سواء في فلسطين حيث سوف يدعمون قوات اللنبي، أو في الولايات المتحدة (*) حيث يشددون من مشاركة الولايات المتحدة في الحرب، وفي المانيا والنمسا ـ المجر حيث يبتعدون عن حكوماتهم، وفي روسيا حيث يعرقلون اتخاذ الثورة طابعا أكثر راديكالية ـ باعتبار أن العديد من قادة البلاشفة والمناشفة كانوا من أصل يهودي ـ بحيث يتفادون بذلك خروج حليفهم الشرقي من الحرب.

غير أن تلك الاعتبارات كانت تتجاوز الشؤون الظرفية، فإن بريطانيا التي كانت تتحكم بها عقدة الأمن الخاصة بنظامها الاستعماري، كانت تخشى وضع اليد على فلسطين من قبل دولة أوروبية كبرى ـ وفرنسا (*) بدون شك ـ الأمر الذي من شأنه «بسبب كونها (أي فلسطين) قريبة جدا إلى قناة السويس، أن يشكل تهديدا خطيرا لخطوط المواصلات الأساسية للأمبراطورية» (السير هربرت صموئيل الذي سوف يصبح أول مفوض سام بريطاني فلسطين) مذاك بدا المشروع الصهيوني مثار اهتمام بقدر ما كان مطروحا بذكاء. فقد أعلن حاييم وايزمان أحد القادة الأساسيين في المنظمة الصهيونية: «إن وجود فلسطين يهودية، سوف يشكل حماية لانكلترا، وخصوصا فيما يتعلق بقناة السويس».

ولقد كان الصهاينة على ادراك تام منذ البداية: بأن بريطانيا لا تعمل بسبب عطفها عليهم، بل للدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط. وهذا هو أيضا ما تؤكده بعض الدراسات التاريخية الحديثة. وهكذا فإن الباحث الاسرائيلي ماير فيريتي قد قام بتكنيس التفسير التقليدي الذي كان يرى في الرسالة التي بعث بها اللورد ارثر جيمس بلفور ثمرة

لمساعي «اللوبي» المتمثل بحاييم ويزمان. ويقول الباحث إن هذا الأخير لم يجر أية صلة بالمسؤولين البريطانيين عن السياسة الخارجية خلال العامين اللذين سبقا الوعد. وحقيقة الأمر هي، كما دلل المؤرخ، مبادرة من حكومة صاحب الجلالة للتعويض عن التنازلات التي قدمها مارك سايكس إلى نظيره الفرنسي فرانسوا جورج ـ بيكو، في بدايات العام 1916، خلال المفاوضات التي دارت حول اقتسام تركة الامبراطورية العثمانية (*): فإن المملكة المتحدة لم تسلم بتدويل فلسطين، بالرغم من حصولها على قطاع في شمال فلسطين يضم حيفا وعكا، ومناطق نفوذ في شرقي ـ الاردن، وفي الجنوب بين رفح والعقبة. ذلك أن تقاسم الأراضي المقدسة مع فرنسا يعني فقدان الاشراف على مدى استراتيجي ذي أهمية حاسمة من أجل حماية المصالح البريطانية في مصر (*) من ناحية، وفي العراق (*)، وإيران (*)، والخليج الفارسي من ناحية أخرى. وعلى المدى الأبعد فإن لندن كانت تأمل من خلال الوعد بوطن قومي أن تضع المجموعات اليهودية إلى جانبها في المعركة التي ستخوضها من أجل السيطرة على فلسطين وأن تعطي طموحات هؤلاء الوزن والمشروعية. وعلى المدى القصير، وكما رأينا، فإن ذلك جعلها تلتزم جانب الحلفاء في الحرب العالمية الدائرة.

ولم يكن الصهيونيون يجهلون الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى الالتزام، وبالتالي كان يجب الاستمرار فيه بدون توقف بالضغط عليها من أجل أن تنفذ وعدها: إلا أن الورقة البريطانية كانت تبدو لهم الأكثر ربحا. أما لندن فإنها، من جهتها، كانت تدرك تمام الادراك أن للحركة الصهيونية مطامح أخرى. وعليه فإن اللورد كورزون الذي خلف اللورد بلفور في منصبه قد قال: «في الوقت الذي يقول لك فيه ويزمان شيئا، وتفكر في «الوطن القومي اليهودي» فإن ما يفكر فيه هو أمر مختلف جدا. إنه يفكر في دولة يهودية، وخضوع السكان العرب، الذين يحكمهم اليهود. وهو يحاول أن ينفذ ذلك من وراء الستار، وتحت حماية البريطانيين وضمانتهم». وهكذا فقد كان على بريطانيا أن تكسب اليهود (*) دون أن تخسر العرب (*) الذين كانوا يشكلون الأكثرية الساحقة من سكان فلسطين، فضلا عن سكان معظم بلدان الشرق الأدنى التي استعمرها صاحب الجلالة بطريقة مباشرة. وغير مباشرة. ألا يتعارض وعد بلفور بوضوح مع الضمانات التي أعطيت للشريف حسين ولإبن السعود؟ ولقد فكر الديبلوماسيون في ذلك واستخلصوا: بأن «الجهود» التي التزمت بها السلطة البريطانية من أجل تشجيع اقامة «وطن قومي يهودي» يخفف من أثرها بالالتزام الذي تضمنه وعد بلفور بالذات، بعدم الاقدام على أي شيء من شأنه «الحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية لطوائف فلسطين غيراليهودية». وقد كلف هذا الالتباس الكثير...

بن غوريون (ديفيد)

هاجر دافيد غرين، المولود في بلونسك (بولونيا) في 16 تشرين الأول/أوكتوبر 1886، إلى فلسطين عام 1906، حيث أصبح قائدا لـ"ماباي" (حزب عمال بلاد إسرائيل) تحت اسم ديفيد بن غوريون، ثم قام بعد اثنتين وأربعين سنة من ذلك، وبوصفه رئيسا للهيئة التنفيذية الصهيونية بإعلان دولة إسرائيل، التي احتل فيها لفترة طويلة منصب رئيس الوزراء.
وإن دافيد غرين الذي كان والده أحد مؤسسي "محبي صهيون" الذين نظموا أول عالية (*) يهودية إلى فلسطين، قد تبنى عام 1905 الطروحات الصهيونية-الاشتراكية لمجموعة بوهالي صهيون (شغيلة صهيون). وفي العام التالي ذهب إلى فلسطين. وبعد أن اشتغل كعامل زراعي خلال أربع سنوات، انضم عام 1910 إلى هيئة تحرير جريدة "أحدوت" (الوحدة) الاشتراكية؛ وكتب أولى مقالاته فيها بتوقيع بن غوريون - على اسم زعيم الحكومة اليهودية المستقلة في زمن الثورة على روما. إلا أن هذا الشاب سرعان ما أبحر إلى سالونيك، ثم إلى استانبول. ذلك لظنه بإمكان تحقيق هدفه، أي بعث دولة يهودية، عن طريق "عثمنة" فلسطين. إلا أن الحرب العالمية الأولى قد دمرت هذا الحلم. وبعد أن جرى طرده من الامبراطورية العثمانية، أبحر بن غوريون نحو الولايات المتحدة.
وبعد فشل المحاولة التي أقدم عليها هناك بهدف تجنيد جيش من الطلائع اليهود للهجرة، نشر كتابه الأول "أرض إسرائيل"، وعندما جاءه العلم بوعد بلفور (*) الشهير أطلق بن غوريون تحذيره القائل: "إن الشعب العبري هو وحده الذي يترتب عليه تحويل هذا الحق إلى واقع ملموس وهو وحده القادر على بناء "وطنه القومي"، ويحقق خلاصه بطاقات جسده وروحه، بقوته وبرأسماله" - ويجد القارئ هذا النص، والنصوص الأخرى التي ذكرها ميشال بارزها في السيرة التي كتبها: بن غوريون.
ولدى عودته في نهاية عام 1918 إلى فلسطين التي "حررها" البريطانيون استأنف بن غوريون كفاحه من أجل توحيد الاشتراكيين، واختار من أجل تلافي النزاعات الفئوية الحقل النقابي ميدانا لعمله، وهو، إذ تسلق بسرعة سلم القيادة في الهيستادروت، أظهر قدرته على تحريك الناس، وهو لم يكتف بمضاعفة عدد أعضاء النقابة عشرة أضعاف، بل إنه استطاع أن يوسع نفوذها بقدر كبير جدا.

ونجاح مزدوج وافق أعضاء مختلف الأحزاب الاشتراكية، عام 1929، على التوحيد، وأصبح بن غوريون أمينا عاما للماباي، الذي حاز 3،42% من اصوات البيشوف (*) عام 1934، ثم نصف المندوبين إلى المؤتمر الصهيوني العالمي التاسع عشر عام 1935. وهكذا أصبح رئيسا للجنة التنفيذية الصهيونية وللوكالة اليهودية.
ولقد انتقلت المقاومة العربية لقيام الوطن القومي اليهودي من صدامات محدودة بين أعوام 1920، و1921، و1929 إلى ثورة عامة اندلعت عام 1936. وتراجعت بريطانيا حينئذ وطرحت تقسيم فلسطين. إلا أن الياشوف قد رفض ذلك بالإجماع، في حين وافق بن غوريون عليه، ولكن من ضمن حسابات، حيث قال: "إن إقامة دولة عبرية جزئية ليس خاتمة الأمر، بل مجرد بداية(...) وسوف نأتي إليها بجميع اليهود الذين نستطيع جلبهم(...). وسوف ننشئ اقتصادا متعدد الطاقات(...) وسوف ننظم دفاعا وطنيا عصريا(...) وعندئذ فأنا واثق من أنه لن يكون بوسع أحد أن يمنعنا من الإقامة في أجزاء أخرى من البلاد، سواء بالاتفاق مع جيراننا، أو عن طريق وسائل أخرى...".
ولسوف يعمد رئيس اللجنة التنفيذية إلى فرض شعار الدولة اليهودية هذا على الحركة بعد مضي ثلاث سنوات، ولقد أدى صدور الكتاب الأبيض البريطاني عام 1939، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى اقتناعه بالأمر الآتي: على الصهيونيين أن يراهنوا ليس على بريطانيا، بل على الولايات المتحدة الأميركية (*). ولدى وصوله عام 1941 إلى ما وراء الأطلسي سارع إلى التحضير لمؤتمر بلتيمور الذي دعا عام 1942 إلى إقامة " كومنولث (دولة) يهودي". وخلال ستة أشهر أقرت جميع المراجع الصهيونية هذا الانعطاف، حتى في فلسطين، بالرغم من النفوذ الذي كان يتمتع به الداعون إلى حل ثنائي-القومية. وإن بن غوريون الذي كان يتأرجح بين الرافضين الداعين إلى ممارسة الإرهاب ضد بريطانيا، وبين الانتهازيين المستعدين للانحناء أمام شروط لندن، فرض شخصه ومنهجه على رأس الحركة، وصولا إلى ذلك المنعطف الذي عمل من أجل تحقيقه: أي التقسيم (*)، وإن هذه الخطة التي وضعتها اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في آب/أغسطس 1946 قد أوحت للأمم المتحدة بالمشروع الذي أقرته في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.
حينئذ أمسك بن غوريون بين يديه بجميع الأعنة. وبوصفه رئيسا للجنة التنفيذية صاغ وتلا، في 14 أيار/مايو 1948، إعلان الاستقلال، وهو إذ أصبح رئيسا للوزراء عمد إلى فرض هيبة الدولة الجديدة، وبالقوة عندما أخذ الأيرغون يثير الاضطراب. وهو قد قاد القوات اليهودية، بوصفه وزيرا للدفاع، خلال حرب 1948-1949 (*). وعند استقوائه بالسلاح

التشيكي أطلق الهجوم المضاد في ربيع 1948، ثم قام بتأسيس التساحال، أي الجيش الإسرائيلي، الذي ضمن له النصر، وكانت الاستراتيجية التي تبناها، والتي استند فيها إلى تفاهم غير معلن مع ملك الأردن (*) عبدالله هي: الاستفادة من التدخل العربي لمنع نشوء الدولة العربية الفلسطينية، وتوسيع ساحة الدولة اليهودية على حسابها، وإفراغ هذه الأخيرة من معظم سكانها العرب وهو قد صرح عام 1949، قائلا: "لقد حررنا مساحة كبيرة من الأرض، أكثر مما كنا نفكر به. وعلينا الآن العمل خلال جيلين أو ثلاثة. أما الباقي فسوف نرى فيما بعد". ويعني ذلك أن الروزنامة قد تغيرت وليس الخطة...

وعكف رئيس الوزراء بين 1949 و1953، على تغيير إسرائيل: فقد ضاعف عدد سكانها عن طريق استقدام 700 ألف مهاجر جديد، ودفع إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي، وبنى نظام تعليم متكاملا، وضمن مضاعفة عدد المستوطنات، بما في ذلك في النقب. وإلى كيبوتز سدي بوكر انتقل بن غوريون عام 1953 بعد أن سلم الأمانة إلى موشيه شاريت.

آنذاك اندلعت "قضية لافون": ذلك أن بنحاس لافون الوزير الذي "سلمه" بن غوريون حقيبة الدفاع، اضطر إلى الاستقالة بعد اتهامه بأنه أعطى الأوامر للقيام بسلسلة عمليات اغتيال استفزازية في مصر ضد البريطانيين، لم تؤد إلى ضحايا بين البريطانيين إلا أنها كلفت العديد من العملاء الإسرائيليين حياتهم. وقد سمحت هذه الكارثة للـ"ختيار" كما كان يسمى آنذاك، بالعودة إلى الحكم.

ومنذ العام 1955 أخذ يعمل من أجل التحضير لحرب العام 1956 (*): حرب السويس. وكانت إسرائيل قد تخلت منذ عام 1949 عن سياسة الحياد التي التزمت بها في البداية، وانخرطت في الحرب الباردة. وقد صرح بن غوريون عام 1952 قائلا: "علينا أن نوضح أن أراضي إسرائيل كلها(...) هي قاعدة جاهزة للعالم الحر". وأطلقت إسرائيل جيشها ضد مصر، التي كانت قد أصبحت قطب الموجة القومية العربية، والتي أرسلت لندن وباريس جنودهما أيضا للهجوم عليها.

وبسبب الضغط المزدودج - الأميركي والسوفياتي - أجبرت تساحال على الانسحاب، إلا أن بن غوريون قد تابع السهر مع ذلك على تقوية الجيش الإسرائيلي، من خلال عون فرنسا السخي - التي وصل الأمر بها إلى مساعدة الدولة اليهودية على بناء مفاعل نووي. وفي العام 1963 قدم "الختيار" استقالته "لأسباب شخصية". وبسبب سوء علاقته مع خليفته، ليفي أشكول، ومع قادة الماباي الرئيسيين، ذهب به الأمر إلى حد الانشقاق وتشكيل حزب رافي.

وأثر حرب 1967 (*) التي لم يوافق بن غوريون إسرائيل على المبادرة إليها، ابتعد عن إعادة توحيد القوى العمالية، ونادى بإعادة جميع الأراضي العربية المحتلة - ما عدا القدس (*) الشرقية. ثم اعتزل نهائيا عام 1970، وأقام في سدي بوكر حيث توفي في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1973.

بن لادن (أسامة)

إن أسامة بن لادن الذي ولد في الرياض عام 1957 هو أحد أفراد أسرة كبيرة جدا: فلديه زهاء خمسين شقيقا وشقيقة، وأخا وأختا. وإن والده الذي يعود في أصوله إلى حضرموت في اليمن (*) قد انتقل للإقامة في العربية السعودية (*) حوالى العام 1920. وقد أصبح هذا الوالد مقربا جدا من الملك عبد العزيز آل سعود الذي أسس البلد الذي بات يحمل اسمه.
كما أنه أصبح واحدا من أكبر المقاولين في البلاد بحيث أن الشركة التي أسسها، والتي مركزها في جدة وتحمل اسمه، تستخدم حوالى 35 ألف شخص. وقد أسهمت هذه الشركة في أعمال التجديد الكبرى لمدينتي مكة والمدينة. وفي العام 2000 أنهت تشييد ناطحة سحاب في جدة أطلق عليها اسم الفيصلية، كما ساهمت ف بناء مطار كوالالمبور في ماليزيا.
ولم يكن عمر أسامة لدى وفاة والده سوى 11 عاما. وبعد أن أنهى دراسته الثانوية تسجل في إحدى أفضل مؤسسات التعليم في البلاد، أي جامعة الملك عبد العزيز (1974-1978) في جدة، وتخرج حاملا شهادة مهندس.
أما تاريخ التزامه السياسي فهو غير معروف، إلا أنه يشاع أنه شارك في السنوات السبعين من القرن الماضي في التصدي للنظام الماركسي في اليمن الجنوبي. أما الانعطافة الكبيرة في حياته فقد جرت مع غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان (أنظر روسيا) (*) في كانون الأول/ديسمبر 1979. حينئذ دفعت الولايات المتحدة (*) بالباكستان والعربية السعودية إلى تنظيم حركة متطوعين مسلمين للصراع ضد "امبراطورية الشر". تطوع بن لادن في تلك الحركة، وتأثر بالشيخ عبد الـلـه يوسف عزام، الفلسطيني الأصل، الذي سوف يلعب دورا

فائق الأهمية في تكوينه وفي المواقف التي اتخذها. وأصبح بن لادن مقاتلا مرهوبا، أقام العديد من الصلات مع الألوف من المتطوعين الإسلاميين - الذين أصبح البعض منهم من أقرب المقربين إليه. ثم أقام بن لادن صلات وثيقة مع المخابرات الباكستانية ومع وكالة المخابرات المركزية الأميركية. وهو قد استخدم ثروته الشخصية في المعركة ودلل عن كفاءاته التنظيمية التي أدت به إلى تشكيل "مكتب الخدمات" في باكستان حوالى العام 1980، وهو المكتب الذي يساعد في تجنيد الألوف من المقاتلين وإرسالهم إلى أفغانستان: ولسوف يستخدم هذا النموذج التنظيمي في إنشاء تنظيم القاعدة. وبعد انسحاب السوفيات من أفغانستان العام 1989 - الذي تلاه بعد ثلاث سنوات سقوط النظام في كابول بين أيدي "المجاهدين" وكذلك بعد اغتيال الشيخ عزام، عاد بن لادن إلى العربية السعودية.

وهناك فوجئ بغزو العراق (*) للكويت (*)، فاقترح عندئذ على الأمير سلطان، وزير الدفاع السعودي، تنظيم مقاومة شعبية لذلك الغزو. إلا أن مشروعه هذا لم يلق قبولا، إذ فضل السعوديون دعوة الولايات المتحدة، وقد وعد ديك تشيني، الذي كان يحتل آنذاك منصب وزير الدفاع الأميركي، بأن القوات الأميركية لن تبقى "دقيقة واحدة أكثر من اللازم"... إلا أنها سوف تبقى أكثر من عشر سنوات. ويشكل هذا التاريخ انعطافة جديدة في مسيرة بن لادن، فمنذ ذلك الحين أضحت الولايات المتحدة والأسرة المالكة السعودية التي يجب إسقاطها برأيه - العدو الرئيسي بالنسبة إليه. ولسوف يسير العديد من الشباب السعودي هذا المسار: ففي النصف الأول من الأعوام التسعين من القرن الماضي هزت المملكة موجة رفض إسلاموي.

وكان أول نص صاغه بن لادن، والذي نشر في آب/أغسطس 1996 يحمل عنوان: "إعلان الحرب ضد الأميركيين محتلي الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)" وقد دعا فيه إلى طرد الكفار من شبه الجزيرة العربية، وأكد بأن الأولوية، بالنسبة إليه، هو رحيل القوات الأميركية الموجودة في السعودية منذ حرب الخليج (*)، حتى قبل تحرير فلسطين.

وفيما بين عامي 1992 و1996 أقام بن لادن في السودان (*) مستفيدا من وجود الإسلاميين في السلطة، ثم نزح وأقام في أفغانستان التي كان يسيطر عليها آنذاك العقيد مسعود وبهاء الدين رباني (وثمة معلومات تقول بأن نظام الخرطوم قد اقترح، في وقت من الأوقات، تسليمه إلى السعودية). وفي أفغانستان أنشأ عدة معسكرات للتدريب. وأجرى تحالفا مع الطالبان الذين استولوا على كابول عام 1996. وبعد أن جرد من جنسيته السعودية عام 1994، انغمس في الإرهاب (*) على مختلف الصعد، مصوبا بالدرجة الأولى على

الأهداف الأميركية. ويعتقد أن رجاله قد لعبوا دورهم في المعارك التي أدت إلى قتل 18 جنديا أميركيا في موغاديشو خلال تشرين الأول/أوكتوبر 1993، ومن بين العمليات الرئيسية التي أسندت، بعد ذلك إلى مجموعته، بالإضافة إلى عملية 11 أيلول/سبتمبر 2001، تأتي الهجمات على القوات الأميركية في الرياض (1995)؛ وتلك التي نفذت ضد السفارتين الأميركيتين في كينيا وتانزانيا (7 آب/أغسطس 1998)؛ وكذلك ضد السفينة الحربية الأميركية (USS Cole) في مرفأ عدن (12 تشرين الأول/أوكتوبر 2002)؛ ومن النادر جدا أن ينادي بن بادن مباشرة بأبوته لإحدى العمليات. ومنذ 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1999 طالب مجلس الأمن الدولي حكومة طالبان بتسليم بن لادن.

وفي 23 شباط/فبراير 1998 وقع بن لادن، مع أربعة من قادة المجموعات الإسلامية (في مصر، وباكستان، وبنغلادش) نداء من أجل تأسيس "الجبهة الإسلامية العالمية للنضال ضد الصليبيين واليهود". ويشكل هذا النداء إعلان حرب على الولايات المتحدة التي جرى اتهامها - في رأس الترتيب - باحتلال شبه الجزيرة العربية، وبسحق الشعب العراقي، وأخيرا بسعيها إلى التغطية على احتلال فلسطين. ويقول النداء أنه أصبح من المشروع تجاه هذه الاعتداءات "قتل الأميركيين وحلفائهم، المدنيين والعسكريين. إنه فرض شرعي على كل مسلم قادر على ذلك، وفي أي بلد كان".

ويترأس بن لادن منظمة "القاعدة" التي تأخذ على نفسها التنسيق بين مختلف المجموعات الإسلاموية، بطريقة غير مركزية. وهو الشخصية الوحيدة التي تمكنت في عصرنا من توحيد مجموعات مختلفة إلى هذا الحد، ومن جنسيات متعددة، وهو ممثل لمجموعة غير مرتبطة بأرض معينة، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب قتاله. والآن، فضلا عن جيل "الأفغان"، ينضم إلى المجندين الباكستانيين والسعوديين شباب من أبناء المهاجرين إلى الغرب، وتبنوا إسلاموية (*) راديكالية. ولقد أدى التدخل الأميركي في أفغانستان إثر عملية 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى لجوء بن لادن للسرية. وحسبما يقول القادة الأميركيون بأنه ما زال على قيد الحياة، لاجئا إلى مناطق القبائل بين أفغانستان وباكستان. ولقد جرى قتل أو توقيف عدد من أهم كوادر القاعدة بعد عمليات نيويورك وواشنطن، ويبدو أن قدرات المنظمة أصبحت أقل قوة، بالرغم من انضمام الأردني أبو مصعب الزرقاوي إليها الذي يقاتل في العراق. أما الشخص الثاني في المنظمة بعد بن لادن فهو أيمن الظواهري، القائد السابق للجهاد الإسلامي في مصر.

ومنذ ما قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001 كانت هيئة محلفين فدرالية في نيويورك قد أحالت

ت

بن لادن على المحاكمة، وذلك بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. وقد جرى اتهامه آنذاك بعمليات اغتيال ومحاولات اغتيال موجهة ضد مواطنين أميركيين، وكذلك باعتداءات على مبان أميركية، أيضا بإقامة علاقات مع إيران (*)، وبعقد معاهدة عدم اعتداء مع العراق (*)، ولم يشر الاتهام آنذاك إلا إلى عملية واحدة هي الاعتداء على المارينز في الصومال.

التجارة الخارجية

إن الشرق الأدنى إلى كونه رهانا استراتيجيا وسياسيا، يشكل أيضا هدفا اقتصاديا هاما. فعدد سكانه كبير: أكثر من 250 مليون رجل وامرأة. فحاجاته المتنوعة التي يتطلبها عدد السكان، تتزايد بفعل تبعية اقتصادياته فعليا، بحكم توجه أغلبيتها نحو تصدير المواد الأولية، واستيراد الأساسي من المنتجات المصنعة الضرورية. وقد استطاعت أغلبية دول المنطقة أن تمول، هذه السلع المستوردة، لمدة طويلة، دون صعوبات كبيرة، بفضل الموارد الطبيعية وفي مقدمها النفط (*). وأكثر من ذلك، ففي السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تكدست رساميل فائضة فاختار عدد لا بأس به من بلدان المنطقة، إيداعها في الخارج عوض توظيفها في الداخل.

ولتدقيق سياق مميزاتها المختصرة على هذا النحو، ثمة بعض الأرقام تفرض ذاتها: الأساسي منها مأخوذ من تقارير المنظمة العالمية للتجارة (OMC) . فمجمل مستوردات الدول المعنية في العام 2000 (العربية السعودية (*) والبحرين ومصر (*) والإمارات العربية المتحدة والعراق (*) وإيران (*) واسرائيل (*) والأردن (*) والكويت (*) ولبنان (*) وليبيا (*) وعمان وقطر وسوريا (*) وتركيا (*) واليمن (*)) تتجاوز قيمتها 220 مليار دولار، منها حوالى 75% منتجات مصنعة. ويرتفع مجموع صادراتها إلى أكثر من 290 مليار دولار، ثلثاها من الهيدروكاربور، أي بزيادة تتجاوز 40% بالنسبة للعام 1999. بالإضافة إلى النفط (البترول) يوجد أيضا في الشرق الأوسط، ذهب وفوسفات وكبريت وأميانت وفحم حجري ولينيت وحديد وكروم ونحاس ومانغانيز ورصاص وزينك وحجر الكحل والنيكل، الخ.

إن النفط، غير الموجود في إسرائيل والأردن ولبنان وتركيا، يمثل حوالى 34% من

الصادرات في مصر، و86% في إيران، و92% في الامارات العربية و72% في سوريا والسودان، و60% في قطر، و90% في الكويت، و76% في البحرين، و77% في عمان، و89% في العربية السعودية، و95% في ليبيا. وحتى العام 1982 حصل تزايد في الموارد البترولية:8 .2 مليار دولار في العام 1966، و4.1 في العام 1970، و 5. 13 في العام 1973، و89 في 1977، و177 في 1981، وحوالى 100 في 1984. أما المبالغ الفائضة فقد ارتفعت، بين 1974 و1984، إلى حوالى 450 مليار دولار، ذهب 5% منها إلى المؤسسات المالية الدولية، و15% إلى البلدان النامية، و80% إلى البلدان المتطورة، الولايات المتحدة (*) اجتذبت من 65 إلى 70% من هذه الايداعات المتنوعة. وحسب قول رئيس اتحاد البنوك العربية والفرنسية، فإن مجموع الإيداعات، العامة والخاصة، للبنوك العربية في الخارج بلغ في نهاية 1989 أكثر من 670 مليار دولار.
إن تراجع النفط، وهبوط سعره، في أحد الأوقات، قد عدلا، مع ذلك، الكثير من الأوهام: الصادرات الاجمالية لبلدان الشرق الأدنى، باستثناء اسرائيل، انخفضت من 159 مليار دولار (130 منها من البترول) في العام 1982 إلى 79 مليارا (56 منها من البترول) في العام 1986 ثم عادت لترتفع إلى 135 مليارا (أكثر من 100 منها من البترول) في العام 1993...
من جهة الشركاء، فإن آسيا والاتحاد الأوروبي قد حلتا محل الولايات المتحدة كزبون ومورد للمنطقة. فالاتحاد الأوروبي هو المورد الأول للشرق الأدنى «محتكرا» ما يقارب 40% من استيراد المنطقة، تليه آسيا (28%) وأميركا الشمالية (5. 13%).
لقد أصبحت آسيا الزبون الأول ـ وبفارق كبير ـ للنفط في الشرق الأدنى (5. 117 مليار دولار في العام 2000) بدءا باليابان التي استوردت بـ 5. 47 مليار دولار يليها الاتحاد الأوروبي (28.2 مليار من النفط المستورد) والولايات المتحدة (23.7).
زبائن فرنسا الخمس الأول في المنطقة، عام 2004، هم: تركيا التي استوردت ما قيمته (4 2 مليار يورو)، أي 30% أكثر من العام 2003، القسم الكبير منها بفضل مبيعاتنا من السيارات) والامارات العربية المتحدة (2 5) وإيران (2 3) والعربية السعودية (1 3) ومصر (مليار يورو). أما المصدرون الرئيسيون فهم العربية السعودية (3 1) وإيران (1 4) وليبيا (مليار يورو) واسرائيل (827 مليون يورو).
إذا كانت حرب الخليج (*) في العام 1990 ـ 1991 قد شكلت بالنسبة للولايات المتحدة انتصارا على صعيد الخطة التجارية، فإن المنافسة مع الأوروبيين واليابانيين في المنطقة قد

اشتدت. ووفقا لإحصاءات "موجز الإحصاءات في الولايات المتحدة لعامي 2004-2005" فالزبائن الأكبر لواشنطن في الشرق الأدنى كانوا، في العام 2000، إسرائيل (9. 6 مليار دولار) والعربية السعودية (6.1)، وتركيا (2.9) ومصر (2.7) والإمارات العربية المتحدة (3.5) والكويت (1.5). وكان اكبر المصدرين إليها: العربية السعودية (18 مليار دولار) واسرائيل (12.8) والعراق (4.6) وتركيا (3.8) والكويت (2.3) ومصر والامارات العربية (تمثل كل واحدة منها 1 .1 مليار).
ولم تستعد روسيا النفوذ ، وكثافة العلاقات التجارية التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفياتي، في المنطقة. ورغم عدم توفر احصاءات يمكن الاستناد اليها، يبدو أن موسكو تبذل جـهدها لاستعادة الأسواق التي كانت للاتحاد السوفياتي، وخاصة في العراق وإيران وسوريا ومصر وليبيا.

تركيا

ولدت تركيا الحديثة على أنقاض الأمبراطورية العثمانية (*) غداة الحرب العالمية الأولى، ولم تتم هذه الولادة بلا خضات. لقد فرضت الدول المنتصرة على الخليفة المهزوم، بتاريخ 10 آب/أغسطس 1920، معاهدة سيفر التي كانت أشد قساوة من تلك التي وقعتها مع ألمانيا. فتقطعت أوصال البلاد، وخسرت جزءها الأوروبي ومناطق هامة في الأناضول كان يجب أن تقام فيها دولتان كردية (*) وأرمنية. ووضعت المضائق (البوسفور والدردنيل، الممر البحري الوحيد بين البحر الأسود والبحر المتوسط) تحت سلطة الحلفاء. وفي مواجهة هذا الإكراه رفع قائد عسكري هو مصطفى كمال راية الثورة، وأحرز سلسلة من النجاحات العسكرية، ضد اليونانيين خصوصا، وانتهى به الأمر إلى الحصول، بموجب معاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز/يوليو 1923، على استقلال فعلي ضمن الحدود الحالية (باستثناء سنجق الأسكندرونة الذي تنازلت عنه فرنسا إلى تركيا رغم معارضة الوطنيين السوريين قبيل الحرب العالمية الثانية). وانتقلت المضائق إلى تحت سيادة أنقره، إلا أن نظاما دوليا حدد شروط استعمالها (اتفاقية مونترو) سنة 1936.

وباتت الطريق مفتوحة أمام الاصلاحات السياسية. فأعلنت الجمهورية في 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1923، وألغيت الخلافة في آذار/مارس 1924: صار الإسلام (*) بلا رئيس ديني لأول مرة ـ حتى نظريا ـ منذ دعوة محمد. وأخيرا سار مصطفى كمال، الذي أطلق عليه لقب أتاتورك ـ أبو الأمة ـ ببلاده في طريق التحديث: فرض الأبجدية اللاتينية محل العربية؛ وأعلن علمانية الدولة؛ واعتمد قانون مدني جديد؛ وطور اقتصاد مبني على تدخل نشيط من جانب الدولة. أما استقلال الأكراد الملحوظ في معاهدة سيفر فقد ألغي طبعا، واعتمدت سياسة اندماج ناشطة رغم الانتفاضات المختلفة: صار الأكراد «أتراك الجبل» ومنع عليهم استعمال لغتهم. كان النظام يستند إلى برلمان منتخب، لكن حزبا واحدا كان مسموحا له بالعمل، هو حزب الشعب الجمهوري. على الصعيد الدولي، كانت السياسة تقوم على عدم التدخل في شؤون الجيران، خصوصا العرب، وعلى علاقات حسن الجوار وبعض التعاون مع الاتحاد السوفياتي الذي ساعد مصطفى كمال في نضاله «ضد الأمبرياليين». توفي أتاتورك في تشرين الثاني/نوفمبر 1938، تاركا وراءه بلادا متحولة بشكل عميق؛ وخلفه أحد المقربين منه، عصمت إينونو.

كانت تركيا محايدة إبان فترة 1939 ـ 1944، ولم تعلن الحرب على ألمانيا إلا بتاريخ 23 شباط/فبراير 1945. لكن النزاع العالمي جاء بانقلابين كبيرين:

ـ ألغي نظام الحزب الواحد في تشرين الثاني/نوفمبر 1945، وفاز في انتخابات تموز/يوليو 1946 تشكيل حديث العهد هو الحزب الدمقراطي الذي كان عدنان مندريس أحد قادته.

ـ تخلى الحكم الجديد عن سياسة الحياد والتحق بحزم بالمعسكر الغربي. وشملت الولايات المتحدة (*) تركيا بمساعدتها الاقتصادية والعسكرية منذ سنة 1947، وبعد أن اشتركت تركيا في حرب كوريا، انضمت إلى حلف شمال الأطلسي في 18 شباط/فبراير 1952 ووافقت على إقامة قواعد عسكرية كثيرة على أرضها، وجنت مداخيل مالية محترمة من كونها قاعدة متقدمة للغرب في مواجهة «الخطر السوفياتي». كما أنها قامت بدور ناشط في محاولات تأليف أحلاف مناهضة للاتحاد السوفياتي في الشرق الأدنى وانضمت في تشرين الثاني/نوفمبر 1955 إلى حلف بغداد (*).

استولى الجيش على الحكم في 27 أيار/مايو 1960، مؤكدا عزمه على حماية مبادئ مصطفى كمال. ثم كرر هذا العمل مرتين: في 12 آذار/مارس 1971 وفي 11 أيلول/سبتمبر 1980، تحت الذريعة إياها: العودة إلى النظام، والأمانة لمبادئ أتاتورك. هكذا كانت

تتناوب أنظمة عسكرية وأنظمة مدنية، وظلت السياسة الخارجية موسومة بالانتماء إلى حلف الأطلسي وبالعودة إلى سياسة عدم التدخل في شؤون الشرق الأدنى، رغم العلاقات الوثيقة مع إسرائيل (*). على الصعيد الإقليمي، كانت السياسة موسومة خصوصا بالنزاع الدائم مع اليونان وبقضية قبرص التي نالت استقلالها سنة 1960. وكان مصير الأقلية التركية في هذه الجزيرة يشكل موضوع خلاف متواصل استعمل ذريعة لغزو الجزيرة عسكريا من جانب تركيا في تموز/يوليو 1974: احتل القسم الشمالي وتحول إلى جمهورية لم يعترف بها أحد سوى أنقره.

وتسببت الدكتاتورية العسكرية التي أقيمت سنة 1980 بصدمة عميقة في البلاد من جراء شدة عنف القمع الذي تعرضت له مختلف المنظمات الكردية التي تألفت في السبعينات. ومنذ سنة 1984، شنت منظمة جديدة، هي حزب العمال الكردستاني ذو النزعة الماركسية ـ اللينينية الذي كان على رأسه عبد الـلـه أوجلان، الكفاح المسلح في الأقاليم الجنوبية ـ الشرقية ووسع هذا الحزب نشاطه، مستفيدا من مساندة سوريا (*) كما من تعاطف من العراق (*) وإيران (*) وأرمينيا.

وجرت العودة إلى الدمقراطية تدريجيا اعتبارا من سنة 1983 بقيادة طورغوت أوزال وحزبه، حزب الوطن الأم، اللذين بدلا ملامح تركيا خلال بضع سنوات، على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأولى. سار أوزال بالبلاد في سياسة ليبرالية قائمة على تنمية الصادرات: فارتفعت هذه بين سنتي 1980 و1990 من 3 مليارات دولار إلى 13 مليار دولار، وارتفعت حصة المنتجات الصناعية من 15% إلى 80%؛ وطور شبكة كثيفة من البنى التحتية (طرق، مطارات، هاتف الخ.)؛ ونشأت مجموعات صناعية تركية قادرة على المنافسة في الشرق الأدنى وفي الاتحاد السوفياتي؛ وعرفت البلاد نموا مدهشا، لكن لقاء تضخم شديد واختلالات اجتماعية خطرة.

وخرج أوزال عن التقليد على الصعيد الإقليمي أيضا. فكان، إلى جانب تأكيد تصميمه على دخول تركيا الأسرة الاقتصادية الأوروبية، يتمنى أن يسلك سياسة نشيطة في الشرق الأدنى: اعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنها ياسر عرفات سنة 1988؛ وكان يحلم بمشروع خط أنابيب ضخم يجر مياه نهري سيهان وجيهان إلى الخليج والأردن (*)؛ وأخيرا، ورغم انتقادات الجيش، انخرط بقوة في أزمة الخليج (*). ثم أقفلت تركيا، في آب/أغسطس 1990، خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي عبر أراضيها؛ وأعطى أوزال الاذن للطيران الحليف بقصف العراق جوا انطلاقا من القواعد التركية؛ وكان يأسف حتى لعدم إرسال بلاده قوة عسكرية للقتال إلى جانب قوات الائتلاف.

لكن تورغوت أوزال توفي في 17 نيسان/أفريل 1993. واتسمت انتخابات 25 كانون الأول/ديسمبر 1995 بصعود إسلامي حزب الرفاه الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان الذي كان قد أحرز فوزا باهرا في الانتخابات البلدية التي جرت في 27 آذار/مارس 1994، إذ سيطر على اسطنبول وأنقره وإزمير ومدن البلاد الرئيسية. وتأكدت التجربة: نال حزب الرفاه 21.3 % من الأصوات، متقدما على سائر الأحزاب الكبيرة، ونال حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماظ19.7%، وحزب الطريق الصحيح بزعامة طانسو تشيلر 19.2%، وحزب اليسار الدمقراطي بزعامة بولاند أجاويد 14.7 %، وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال 10.7%.

تميزت التسعينات بهجمات عسكرية وسياسية في كردستان. واستطاع الجيش و «وحداته الخاصة» من ممارسة سياسة «الأرض المحروقة» بحرية في جنوب ـ شرق الأناضول. وبعد انقضاء اثنتي عشرة سنة على شنها، تلك كانت حصيلة «الحرب القذرة» في كردستان 16000 قتيل حسب أنقره، و 35000 قتيل حسب حزب العمال الكردستاني، ومئات ألوف المهجرين، فضلا عن تدمير 2 500 قرية وآلاف الهكتارات من الغابات. والأسوء من ذلك: اجتياح الجيش بذريعة «تنظيف القواعد الخلفية» للعصابات المسلحة، عدة مرات قسما من «المنطقة الأمنية» التي أقامها الحلفاء في كردستان العراقية عقب حرب الخليج (*).

رغم هذا الانتهاك الفظ والمعمم لحقوق الأكراد كما للقانون الدولي، أحرزت الحكومة تقدما هاما على طريق اندماجها في الاتحاد الأوروبي (*): أبرم البرلمان الأوروبي بتاريخ 13 كانون 1995 اتفاقية الاتحاد الجمركي التي كانت قد وقعت قبل تسعة أشهر. وكانت أنقره قد تساهلت قليلا، للوصول إلى ذلك، في مسألة الحريات، شكليا على الأقل: صدق البرلمان التركي أخيرا على تعديل الدستور الذي كان قد أقر سنة 1982 في ظل حكم العسكريين (حق التصويت للبالغين 18 سنة، حق التصويت للأتراك المقيمين في الخارج، إلغاء منع النقابات من اتخاذ مواقف سياسية، حق المعلمين بالاشتراك في الحياة السياسية، إلغاء الفقرة التي تثني على تدخل الجيش سنة 1980، الخ.)، لكنه عدل بصورة جزئية المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب التي كانت تسمح بسجن المواطنين المدانين بجرم يتعلق بالرأي.

الانعطاف الأساسي الآخر كان التقارب مع إسرائيل. التعاون بين البلدين كان قديما بالتأكيد: إن هذا التعاون، الذي ابتدأ منذ الخمسينات، ثم أضعفه احتلال الضفة الغربية وغزه والتبعية النفطية التركية، عاد فتطور بسرعة عقب حرب الخليج: بلغت المبادلات التجارية، التي أمست خاضعة لاتفاقية بشأن حرية التبادل، مليار دولار، وبات يقصد تركيا

ت

300000 سائح إسرائيلي سنويا. إلا أن الاتفاقية العسكرية التي وقعت في شباط/فبراير 1996، خلال زيارة رئيس الأركان التركي لإسرائيل هي ذات طبيعة مختلفة تماما. فمنذ شهر أيار/مايو، حسبما تقرر، باتت القواعد والمجال الجوي التركي مفتوحتين أمام طائرات الجيش الإسرائيلي، وأخذ طيارو البلدين يتدربون معا، وابتدأت في أول تموز/يوليو المناورات البحرية المشتركة الأولى. وتقرر أيضا أن يعد الجيش الإسرائيلي الجنود الأتراك لمكافحة أي تسلل عبر الحدود. كما تنظم الاتفاقية تبادل معلومات بين الأجهزة السرية، تتعلق بكل من سوريا والعراق وإيران و «مساندتها للإرهاب». وبالإضافة إلى ذلك وقعت عدة اتفاقيات تتعلق بالتسلح.

إن هذه التطورات، التي تتنافى مع الحياد الذي حافظت عليه تركيا في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، تندرج في إطار التوتر المتعاظم بين أنقره ودمشق. فإنه، فضلا عن الخلاف على ولاية هاتاي ـ سنجق الأسكندرون السابق الذي تنازلت عنه فرنسا إلى تركيا بصورة غير شرعية حسب السوريين ـ كانت العلاقات بين البلدين مسمومة بسبب المسألة الكردية، كما كانت مسألة مياه الفرات التي تتحكم أنقره بمنسوبها بفضل سد أتاتورك، تتداخل مع القضية الكردية هي أيضا.

وأبعد من هذه الملفات الثنائية، أحدث الاتفاق الإسرائيلي ـ التركي تعديلا في جغرافيا الشرق الأدنى السياسية. فإن تركيا، العضو في حلف الأطلسي، والمنضوية أكثر في المنظومة الغربية بعد حرب الخليج، أمست على هذا النحو جزءا أساسيا من الستراتيجيا الأميركية ـ الإسرائيلية، لا سيما وأنه في الوقت ذاته أدارت عمان ظهرها للصداقة المكلفة مع بغداد وفتحت قواعدها أمام الطائرات الأميركية لتقوم بمهمات مراقبة للعراق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1995 وضعت هذه النسخة الجديدة لحلف بغداد في فندق في القدس، على هامش مأتم إسحق رابين (*)، بمناسبة لقاء بين بيل كلينتون وشمعون بيريز (*) والملك حسين (*) وطانسو تشيلر. كان في الأمر حقا إنشاء محور حقيقي بين واشنطن وأوراشليم وأنقره يراد له أن يصون البلدان العربية «المعتدلة» من «الجذريين» العلمانيين أو الإسلاميين. وقال خبير من «مركز يافا للدراسات الستراتيجية» في تل أبيب: «تشكيل كتل جديدة أمر ممكن، لكن حلفاء مهمين للولايات المتحدة سينتهون هذه المرة إلى المعسكر المضاد».

الأشهر الأولى من عمر الحكومة التي كان على رأسها الأصولي نجم الدين أربكان زادت شيئا من التعقيد، طيلة صيف وخريف 1996، في لعبة التحالفات الإقليمية. وإذا كان رئيس الوزراء الجديد هذا قد صدق الاتفاقية التركية ـ الإسرائيلية، فإنه قام بزيارة إلى

طهران، دافعا بذلك تركيا إلى تقارب مع إيران أثار غضب واشنطن. وفي آخر حزيران/يونيو 1997، وبعد حملة لزعزعة الاستقرار غذتها الصحافة، أجبرت رئاسة الأركان حكومة أربكان على الاستقالة.

وفي 18 نيسان/أفريل 1999، أسفرت الانتخابات عن فوز حزب العمل القومي وحزب اليسار الدمقراطي ـ كان هذا الأخير مدينا بفوزه لجاذبية أجاويد «فاتح قبرص» سنة 1974 ورمز الاستقامة على مدى الأربعين سنة من حياته السياسية. في الحصيلة الهزيلة للحكومة المؤلفة من حزب العمل القومي وحزب اليسار الدمقراطي، يسجل مع ذلك القرار ـ التاريخي بالنسبة إلى أنقره ـ الذي اتخذه المجلس الأوروبي في هلسنكي، خلال كانون الأول/ديسمبر 1999، بمنح تركيا رسميا صفة البلد المرشح للانضمام.

وبمعزل عن تقلبات الحياة السياسية التركية، تبقى المسألة المركزية هي هيمنة الجيش على كل نواحي الحياة في البلاد: إن مجلس الأمن الوطني الذي يجمع كل شهر ستة عسكريين باللباس الرسمي مع خمسة قادة مدنيين، يقدم للحكومة «آراء» حول مسائل تتصل بـ «الأمن الوطني». والحال أن هذا الأمن الوطني، كما أشار تعميم صادر عن هيئة الأركان العامة، «يشمل نظريا كل الشؤون المتصلة بالمصلحة العامة» ـ بما فيها الشؤون الاقتصادية، عن طريق الشركتين القابضتين «أوباك» و "TSKGV" .

على أثر نشوب أزمة حكومية، أجريت انتخابات جديدة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 فاز فيها حزب العدالة والتنمية بـ 363 مقعدا من أصل 550، وكان هذا الحزب الإسلامي المعتدل الذي خلف حزب الفضيلة قد أقصي عن المسرح السياسي لقيامه بـ «نشاطات مضادة للعلمنة». وأخلى نجم الدين أربكان المكان لرئيس الحزب الجديد، رئيس بلدية اسطنبول السابق، رجب طيب أردوغان. لكن رئيس حزب العدالة والتنمية كان ممنوع من المشاركة في الانتخابات هو أيضا: كان قد أدين سنة 1999 لأنه ألقى قصيدة تتصل بـ «التحريض على الحقد الديني» كما قالت المحكمة. لكن أردوغان ظل مع ذلك يعمل، من وراء الحكومة الجديدة التي ألفها عبد اللـه غول، على خط داخلي وخارجي معتدل رفضا حتى صفة «الأصولية».

اضطرت الحكومة الجديدة أن تواجه الأزمة الاقتصادية والمالية التي أثارت تظاهرات عنيفة في الشارع خلال شباط/فبراير 2001. وتفاقمت هذه الأزمة منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 فأنتجت حوالى مليون عاطل عن العمل إضافي في سنة واحدة، وأحدثت تضخما بلغ 80% سنويا، وأجبر 40% من السكان على العيش بدولار ونصف دولار في اليوم. أما

ت

القرض الإضافي البالغ 16 مليار دولار الذي منح لأنقره من صندوق النقد الدولي ـ بعد قرض بقيمة 20 مليار دولار سنة 1999 ـ فكان ينبغي له أن يستعمل لتسديد دينها الذي بلغت نسبته 100% من الناتج الداخلي الخام.
وأدى النهوض الاقتصادي، ابتداء من ربيع 2003 إلى نمو بلغت نسبته 9.4% سنة 2004. وبلغ الناتج الوطني الخام بالنسبة للفرد من السكان 4.172 دولارا أي أنه تضاعف منذ سنة 2001. على أن تمويل الدين ظل يمثل 78% من الناتج الداخلي الخام.
غير أن عدم الاستقرار الداخلي هذا لم يحل دون صيرورة تركيا، في الخارج، أحد الفاعلين الرئيسيين على ساحة الشرق الأدنى، فعززت تحالفها مع إسرائيل، ونالت من سوريا إبعاد عبد اللـه أوجلان. وتمثل أنقره أيضا حليفا هاما للولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأدنى، وإن حصلت توترات بينهما بشأن العراق... كما عزز الأتراك روابطهم مع الجمهوريات السوفياتية الواقعة في آسيا الوسطى، خصوصا عقب الاتفاقية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 حول إنشاء خط أنابيب للنفط، مع كل من جورجيا وأذربيجان وكازاخستان، يصل باكو بميناء جيهان التركي على المتوسط.
إلا أن طموح تركيا الكبير ـ وطموح رجب طيب أردوغان ـ يبقى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومنذ أن اعترف الخمسة عشر، في كانون الأول/ديسمبر 1999، بأنها «مدعوة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»، راحت تركيا تلبي طلباتها في موضوع احترام حقوق الإنسان: أقر البرلمان، في آب/أغسطس 2002، إلغاء حكم الإعدام في زمن السلم ـ الذي بفضله نجا عبد اللـه أوجلان من الإعدام ـ وإعطاء الأكراد حقوقا في حقلي اللغة والثقافة. تبقى مشكلة قبرص عائقا كبيرا في وجه انضمام تركيا إلى الاتحاد.
في 17 كانون الأول/ديسمبر 2004، أعطى الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر للمباشرة بمفاوضات مع تركيا في تشرين الأول/أوكتوبر 2005. لكن على تركيا أن تلتزم ـ من جملة أمور أخرى ـ بالاعتراف بقبرص وأن يشمل الاتفاق الذي يربطها بالاتحاد منذ سنة 1963 الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد ومن بينهم قبرص. أما الانضمام بكل معنى الكلمة فليس متوقعا قبل نحو عشر سنوات، لكنه أثار في جميع البلدان الأوروبية جدالات شديدة وسجالات اتسمت بالخوف من الإسلام. إن كثيرين من القادة الأوروبيين ما زالوا في الواقع يعتبرون الاتحاد «ناديا مسيحيا». ومع ذلك، فإن وزراء خارجية الأعضاء الخمسة والعشرين وضعوا بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2005، رغم تحفظ النمسا، «إطارا للمفاوضات» يهدف صراحة إلى «انضمام» تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ـ وليس إلى «شراكة مميزة» كانت

تدعو إليها قوى سياسية أوروبية كثيرة. على أن القرار المتخذ يوضح أن الأمر يتعلق بـــــ«سيرورة مفتوحة لا يمكن ضمان مآلها مسبقا».
تبلغ مساحة تركيا 775000 كيلومتر مربع، وعدد سكانها كان 71 مليونا سنة 2004، بينهم 20 مليونا من الأكراد يسكن معظمهم في المدن الكبيرة الغربية (خصوصا اسطنبول التي يقطنها مليونان منهم). وفي تركيا عدد من القفقاسيين، وجالية أرمنية، ويهود (*) (خصوصا في اسطنبول) وعرب (*). أكثرية السكان من المسلمين السنة، لكن العلويين، المتفرعين من الشيعة يتجاوز عددهم 12 مليونا، وقد تطورت عقيدتهم في اتجاه تركي نوعي؛ وهم لا يمارسون الدعوة ولا ضم أعضاء إلى مذهبهم، ويمارسون شعائرهم سرا. لقد كانوا أحيانا كثيرة ضحايا مجازر دينية من جانب المسلمين السنة، بما في ذلك سنة 1993، وسنة 1995: لهذا انضموا إلى الكمالية التي حصرت الدين في النطاق الشخصي.

التقسيم (قرار)

هي موضوع القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة (*)، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ومنطقة ذات «نظام دولي خاص»، (أنظر النص بين الملاحق والخريطة رقم 1).
اتخذ هذا القرار بـ 33 صوتا (بينها صوتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) مع معارضة 13 دولة وامتناع عشرة بينها بريطانيا، وجاء في ختام أزمة طويلة سيصبح محفزا لها في المستقبل. فبعد أن ظلت بريطانيا زمانا طويلا تشجع الصهيونية في فلسطين، قررت تعديل سياستها سنة 1939: حدد الكتاب الأبيض عدد اليهود الذين يمكن أن يهاجروا إلى فلسطين بـ 75 000 خلال خمس سنوات، وقلص شراء الأراضي. واقترحت لندن، حرصا منها على مصالحة العرب لدى اقتراب النزاع مع الرايخ الثالث، قيام دولة موحدة خلال عشر سنوات يكون ثلث سكانها كحد أقصى من اليهود.
لكن تبين بعد الحرب أن الخطة البريطانية غير قابلة للتطبيق: فقد وفرت الابادة الجماعية صفة شرعية مأسوية لمطالبة اليهود بدولة لهم، إذ إن عددا من الناجين منها لم يعد

ت

لهم مكان يأوي اليه غير فلسطين؛ وتكثفت الهجرة السرية؛ وقد أثارت مأساة الـ «إيكزودوس» ؛ وكثير غيرها، نقمة الرأي العام الذي عبىء على نحو غير مسبوق منذ زمن الابادة النازية... إلى هذه العوامل التي جعلت الموقف البريطاني لا يحتمل، يضاف إليها مفاعيل الارهاب اليهودي في فلسطين: فقد أخذت مجموعة شتيرن منذ سنة 1943، ثم الإيرغون منذ سنة 1944، تهاجم جنود صاحبة الجلالة وممتلكاتها. وكان الاعتداء على فندق الملك داود بتاريخ 22 تموز/يوليو 1946، الذي ذهب ضحيته نحو مئة قتيل قد قلب رأسا على عقب الرأي العام في لندن. كان المتظاهرون يهتفون «أعيدوا الأولاد إلى ديارهم!» لمعرفتهم أنه خلال سنتين سقط حوالى 150 قتيلا عسكريا إنكليزيا و350 جريحا مصابا بجراح بليغة.
لم تعد حكومة العمال قادرة على الصمود أمام الرأي العام، لا سيما بعدما قررت التخلي عن الامبراطورية الهندية، لؤلؤة التاج. وفي 14 شباط/فبراير 1947، قررت «نقل المشكلة برمتها إلى منظمة الأمم المتحدة» . فشكلت هذه لجنة خاصة (الأونسكوب) لدرس الحلول الممكنة. إقامة دولة موحدة تقودها إحدى الطائفتين؟ إن قوة كل منهما ـ 650000 يهودي، و1300000 عربي ـ تجعل المشروع ضربا من الخيال. إقامة دولة ثنائية القومية، حسب اقتراح الشيوعيين واليسار الصهيوني؟ كانت الهوة بين الطرفين تبدو أعمق من أن تردم. إقامة كانتونات؟ كان ذلك غير قابل للتنفيذ من الناحية التقنية. بقي التقسيم.
14000 كيلومتر مربع، مع 558000 يهودي و405000 عربي في الدولة اليهودية؛ و11500 كيلومتر مربع، مع 804000 عربي و10000 يهودي في الدولة العربية. أما المنطقة الدولية، التي تضم الأماكن المقدسة، القدس (*) وبيت لحم، فيكون فيها 106000 عربي، و100000 يهودي. ويقام بين الدولتين اتحاد اقتصادي، يدير بصورة مشتركة شؤون النقد، والجمارك، والسكك الحديد، والبريد، وكذلك مرفأي حيفا ويافا. رأى المعارضون أن حصة اليهود مبالغ فيها: نالوا 56.5% من الأراضي التي يملكون بالكاد 7% منها كما أنهم لا يمثلون سوى أقل من 32% من السكان.
على أي حال، إن خطة التقسيم لم تطبق قط. فقيادة الصهاينة، الذين لم يقبلوا بها إلا على سبيل المناورة، لم يتخلوا عن حلم «إسرائيل الكبرى»: كانوا يريدون أكثر من الحصة التي أعطتهم إياها الأمم المتحدة. وكان القادة العرب، من جانبهم، يطالبون بأكثر، أكثر بكثير: كانوا يرفضون حتى مبدأ قيام دولة يهودية. وكانت بريطانيا العظمى، المختلفة مع

الأمم المتحدة ـ آملة الابقاء على نفوذها بفضل الاضطرابات ـ ترفض كل حضور دولي في فلسطين. وبعد هجمات متبادلة متزايدة الخطورة، دخلت الجيوش العربية يوم 15 أيار/مايو 1948 إلى فلسطين. وكانت حرب 1948 ـ 1949 (*): أول نزاع بين العرب وإسرائيل.

تل الزعتر

كانت معركة تل الزعتر الحلقة الأطول والأدمى في الحرب الأهلية اللبنانية (*). وقد أثارت انفعالا كبيرا في العالم، الذي كان يتابع ذلك الحصار الرهيب يوما فيوما. أمست معركة تل الزعتر رمزا لتصميم الشعب الفلسطيني على البقاء، ولوحشية الكتائب التي لا تصدق (أنظر لبنان) (*)، كما لوقاحة الأنظمة العربية ونظام دمشق بالدرجة الأولى.
كان تل الزعتر مخيما كبيرا للاجئين يضم حوالى 50000 شخص من الفلسطينيين ومن شيعة جنوب لبنان، ويقع في الجزء الشرقي (المسيحي) من بيروت. قررت الميليشيات المحافظة إبان الحرب الأهلية، أن تؤمن «التجانس» في القطاع الذي تسيطر عليه وبالتالي أن تزيل منه مختلف الجيوب «غير المسيحية». وفي 22 حزيران/يونيو 1976 ابتدأت محاصرة المخيم الذي كانت تدافع عنه منظمة التحرير الفلسطينية (*): دام الحصار اثنين وخمسين يوما. ويوم 12 آب/أغسطس، وبعد شن أكثر من 70 هجوما، سقط تل الزعتر. لقد قتل بالرصاص نحو ألف فلسطيني بعد أن اعتقلوا وكان بينهم كثير من المدنيين.
وسمحت هزيمة قوات منظمة التحرير الفلسطينية بطرد ما تبقى من سكان المخيم إلى بيروت الغربية؛ وباتت بيروت الشرقية قطاعا مسيحيا صرفا. وسقوط تل الزعتر يجسد بصورة خاصة تبدل ميزان القوى في لبنان عقب تدخل القوات السورية في أول حزيران/يونيو 1976 إلى جانب الميليشيات المحافظة.

ت

التهجير

حين أقرت منظمة الأمم المتحدة (*) خطة تقسيم (*) فلسطين، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، كانت هذه تضم 000 608 من السكان اليهود و1.237.000من السكان العرب. وكان مقررا أن تضم الدولة اليهودية التي ستولد 498.000 يهودي و407.000عربي. والحال أن عدد هؤلاء العرب لم يعد سوى 160.000عند انتهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي الأول، رغم توسع الأراضي الاسرائيلية بنسبة الثلث. لقد نزح 700.000إلى 900.000 فلسطيني (*)، واستقرت الأكثرية الساحقة منهم في البلدان العربية المجاورة، داخل مخيمات للاجئين أقامتها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا). وقدرت الوكالة عدد اللاجئين بمليون شخص.

هل كان ذلك فرارا أم تهجيرا؟ إن الجدال الذي احتدم زمانا طويلا حول أسباب رحيل الفلسطينيين إبان نزاع 1947 ـ 1949 قد سجل مساهمات جديدة وهامة ابتداء من منتصف الثمانينات، وخصوصا مساهمات مؤرخين إسرائيليين شبان، ومن بينهم بيني موريس. فقد قام هذا بأعمال دقيقة في الوثائق الموجودة في محفوظات دولة إسرائيل (*)، بما فيها تلك التي نزعت عنها صفة السرية، حملته على إعادة النظر بصورة واسعة في الأفكار الموروثة، وذلك في كتابه ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المنشور (بالانكليزية) سنة 1987.

قال ديفيد بن غوريون في الكنيست سنة 1961: «لدينا وثائق صريحة تدل على أنهم غادروا بناء على تعليمات قادة عرب وعلى رأسهم المفتي، وعلى أساس فرضية أن غزو الجيوش العربية (...) سيدمر الدولة اليهودية ويرمي اليهود في البحر».

أما بيني موريس فينفي ذلك قائلا: «لم يذع القادة العرب في أية لحظة نداء عاما إلى عرب فلسطين لكي يغادروا بيوتهم وقراهم (...) كما لم يكن هناك أية حملة في الاذاعة أو في الصحافة تطلب من الفلسطينيين أن يهربوا».

فإذا كانت التوجيهات التي تتحدث عنها كتب التاريخ الاسرائيلية غير موجودة، كيف يمكن أن نفسر النزوح الفلسطيني؟ كان يوجد في الأراضي التي غنمتها القوات الاسرائيلية آنذاك 369 مدينة وقرية عربية أفرغت من سكانها. في أية ظروف؟ يعترف المؤلف بأنه يجهل هذه الظروف، في 45 حالة.

أما في 228 مدينة وقرية منها فقد رحل السكان خلال هجمات قامت بها القوات اليهودية، وفي 41 أخرى، جرى طردهم بالسلاح. وفي 90 حالة، استسلم الفلسطينيون للهلع حيال سقوط مدينة أو قرية مجاورة، وتحت تأثير الرعب من هجوم معاد أو شائعات كان يطلقها الجيش الاسرائيلي. ومن هذه الحالات مثلا وخصوصا مجزرة دير ياسين (*) في 9 نيسان/أفريل 1948، بالقرب من القدس (*)، التي ارتكبتها ميليشيات المجموعات المتطرفة وخصوصا الإيرغون بقيادة مناحيم بيغن وليهي بقيادة اسحق شامير. على أن بيني موريس، بالمقابل، لم يكتشف سوى ست حالات نزوح جرت بناء على توجيه من السلطات العربية المحلية.

وهناك تقرير عن الأشهر الأولى لسنة 1948، صادر عن جهاز مخابرات الهاغانا ومؤرخ في 30 حزيران/يونيو 1948، ينحو هذا المنحى إذ يقول: «إن 55% على الأقل من مجمل النزوح تسببت بها عملياتنا». هذا ما تقوله المخابرات، وتضيف إليها عمليات الإيرغون وليهي «التي تسببت مباشرة بنحو 15% من الرحيل» إلى مفاعيل الحرب النفسية من جانب الهاغانا: نصل هكذا إلى 73% من حالات الرحيل التي تسبب بها الاسرائيليون. وفي 22% من الحالات ينسب التقرير الأسباب إلى «المخاوف» وإلى «أزمة الثقة» التي انتشرت بين السكان الفلسطينيين. أما الدعوات العربية المحلية إلى الهرب، فلا تدخل في الحساب إلا بنسبة 5% من الحالات... ومع ذلك، ينفي بيني موريس وجود خطة يهودية لتهجير الفلسطينيين.

بيد أن ثمة عددا من الوثائق تثبت تصميم رئيس الوزراء (ووزير الدفاع) في إسرائيل الفتية على الخروج من الحرب بأكبر دولة يهودية ممكنة وأكثرها انسجاما على الصعيد الدمغرافي. إن ديفيد بن غوريون واضع خطة داليت (دال بالعبرية)، التي طبقت في آخر آذار/مارس 1948، وكانت تتضمن، حسب بيني موريس، «بصمات واضحة لسياسة التهجير على المستويين المحلي والوطني»، لقد رد ديفيد بن غوريون، في تموز/يوليو، على إيغال ألون الذي سأله عما يجب فعله بالنسبة إلى الـ 70000 فلسطيني الموجودين في اللد والرملة. فقال: «أطردوهم!» ـ أنظر رواية إسحق رابين (*) التي ظل نشرها ممنوعا مدة طويلة. بعد ذلك بقليل، حين اكتشف في الناصرة السكان العرب الذين تركوا في مكانهم، صاح: «ماذا يفعلون هنا؟».

ويخلص بيني موريس في كتابه الأول إلى القول: «كان بن غوريون يريد بوضوح أن يبقى أقل عدد ممكن من العرب في الدولة اليهودية. كان يأمل في رؤيتهم يرحلون. قال ذلك لزملائه ومعاونيه في اجتماعات آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أوكتوبر.

لكن (...) بن غوريون امتنع دوما عن إصدار أوامر واضحة أو خطية بالتهجير؛ كان يفضل أن «يفهم» جنرالاته ما يتمنى أن يراهم يفعلون. كان يبغي تحاشي إنزاله في التاريخ إلى مستوى «مهجر كبير» ولا يرضى بأن تتورط الحكومة الاسرائيلية في سياسة تكون موضع جدال خلقيا».
وابتداء من آخر التسعينات، أخذ موقف المواطن بيني موريس يتطور إلى حد بات معه يساند سياسة حكومة الاتحاد الوطني التي يترأسها آرييل شارون (*) ويدعو حتى إلى تهجير جديد للفلسطينيين. لكن المفارقة أن المؤرخ بيني موريس أكد مجددا خلاصات أبحاثه وزادها صلابة. فقد تحدث، في كتاب جماعي نشر سنة 1998 وترجم إلى الفرنسية تحت عنوان «1948: حرب فلسطين» عن «وثائق جديدة كشفت عن فظائع كنت لا أعرفها» وهي «هامة بالنسبة إلى من يريد أن يعرف لماذا تسارعت مراحل النزوح العربي». ويخلص إلى القول: «لا شك في أن بلورة التوافق على الترحيل عند القادة الصهاينة قد سمحت بتهيئة تسارع الرحيل الفلسطيني سنة 1948. وبالطريقة ذاتها، كان قسم أكثر أهمية أيضا من هذا الرحيل نتيجة أفعال وأوامر بالتهجير صريحة صدرت عن قوات إسرائيلية، أكثر بكثير مما ذكر في «بيرث» (الولادة).
على غرار بيني موريس، أعاد مؤرخون آخرون النظر في تاريخ التهجير، لكن مع خلاصات أكثر وضوحا. فقد خصص الأستاذ في جامعة حيفا، إيلان بابيه، فصلا في كتابه الذي يحمل عنوان «حرب فلسطين» يقول فيه، مبتعدا عن تحفظ بيني موريس: «يمكن اعتبار الخطة دال من عدة وجوه، استراتيجيا تهجير، فهذه الخطة لم تكن مرتجلة ـ كان التهجير يعتبر وسيلة من وسائل الانتقام الكثيرة بعد الهجمات العربية على القوافل والمستوطنات اليهودية: كان ينظر إليه كواحدة من أفضل الوسائل لتأمين سيطرة اليهود على المناطق التي استولى عليها الجيش الاسرائيلي».
إن نص الخطة دال بالذات لا يدع مجالا للشك وحقيقة، في نوايا الزعيم اليهودي. فهو قد أمر بالقيام بـ «عمليات ضد مراكز الأعداء من السكان التي تقع داخل منظومتنا الدفاعية أو في جوارها، لمنعها من أن تستخدم كقواعد من جانب قوة مسلحة ناشطة. يمكن أن تجري هذه العمليات على النحو التالي: إما بتدمير القرى (عن طريق إضرام النار فيها، أو نسفها بواسطة الديناميت، أو وضع ألغام في حطامها) وخصوصا في المراكز الآهلة التي تصعب السيطرة عليها؛ وإما بالقيام بعمليات تمشيط ومراقبة وفقا للخطوط التوجيهية التالية: تطويق القرية وإجراء تحقيق في الداخل. وفي حال المقاومة، فيجب إبادة القوة المسلحة وتهجير السكان إلى خارج حدود الدولة».

وفضلا عن ذلك لا يمكن نكران السياسة التي اعتمدت لأجل الحؤول دون عودة اللاجئين، والتي أمرت بها الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 ـ وهو القرار الذي صادقت عليه، بوضوح، الحكومة الإسرائيلية في بروتوكول وقعته مع جيرانها العرب بتاريخ 12 أيار/مايو 1949.

في سنة 1940، كتب جوزف وايتس، مدير الصندوق القومي اليهودي، في يومياته: «يجب أن يكون واضحا أنه لا يوجد في هذه البلاد مكان لشعبين (...) الحل الوحيد هو بلاد إسرائيل خالية من العرب (...). لا وجود لوسيلة أخرى غير ترحيل العرب من هنا إلى البلدان المجاورة». والحال انه هو بالذات الذي كان يدير لجنة الترحيل سنة 1948. لا تكتفي إسرائيل بمنع اللاجئين من العودة، بل إن قراهم دمرت أو احتلت من قبل مهاجرين يهود جدد، وأراضيهم تقاسمتها الكيبوتزيم والمستعمرات التعاونية المجاورة ـ بلغ مجموع مساحتها 300000 هكتار. إن قانون «الأملاك المتروكة» ـ الذي يسمح بمصادرة ممتلكات كل شخص «غائب» ـ يشرعن هذه المصادرة المعممة. هكذا شطبت من الخريطة حوالى 400 مدينة وقرية عربية أو هودت، وكذلك معظم الأحياء العربية في المدن المختلطة.

أنكرت الحكومة الاسرائيلية، رسميا، آنذاك، «كل مسؤولية عن خلق هذه المشكلة. والاتهام القائل بأن هؤلاء العرب قد طردوا بالقوة من جانب السلطات الاسرائيلية هو باطل تماما؛ بل على العكس، اتخذ كل ما يمكن اتخاذه من إجراءات لتدارك هذا النزوح. ولا يمكن فصل مسألة العودة عن إطارها العسكري. فما دامت حالة الحرب قائمة، سيكون اللاجئون عامل اضطراب بالنسبة إلى الحفاظ على النظام الداخلي وطابورا خامسا بالغ القدرة للأعداء في الخارج».

تبع ذلك أكثر من خمسة عقود من السجال، الذي ازداد حدة عقب حرب الأيام الستة سنة 1967، من جراء تدفق 250000 لاجىء إضافي جاؤوا من الضفة الغربية (*). تعتبر إسرائيل أن العواصم العربية تتحمل مسؤولية مصير الفلسطينيين الذين لم تفعل شيئا لتحسين أوضاعهم، بل حافظت عليهم كجرح نازف. صحيح أن هذه اليد العاملة المسحوقة والمضطهدة، التي تسخر حسب الأهواء، تتعرض لكثير من تقلبات الأحوال بين «الأشقاء» العرب التي لا تأنف أنظمتهم من قمع كل شكل من أشكال تنظيمهم، ولا تتردد حتى في ذبحهم. ويرد العالم العربي قائلا إن المسألة ليست مسألة لاجئين، وإنما هي مشكلة قومية. وقد رفض اللاجئون أنفسهم دائما، على كل حال، كل «توطين» لهم. وبين هذا الخطاب وذاك، يبقى اللاجئون الفلسطينيون غارقين في بؤسهم...

بعد مرور سبع وخمسين سنة على النزوح الكبير، تحصي وكالة الغوث (الأونروا) 4.3 ملايين لاجىء فلسطيني يعيش 30% منهم في مخيمات. وترتفع هذه النسبة إلى 80% في غزة. وما من شك أن هؤلاء هم أول المستفيدين من قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. لكن كم منهم سيحتفظون زمانا طويلا بالحنين إلى قرية عائلتهم، الموجودة في أراضي الدولة اليهودية؟ إن مسألة حق العودة (*) تبقى ـ كما أثبتت مفاوضات كمب ديفيد (*) وطابا سنة 2000 ـ 2001 إحدى العقبات الرئيسية في التفاوض على تسوية سلمية شاملة.

الجامعة العربية

ولدت جامعة الدول العربية في 22 آذار/مارس 1945 في الاسكندرية، وكان مؤسسوها مصر (*)، والعراق (*)، ولبنان (*)، والعربية السعودية (*)، وسوريا (*)، وشرق الأردن (*)، واليمن (*) (الشمالي). وتوسعت بعد انتهاء السيطرة الاستعمارية وباتت تضم واحدا وعشرين بلدا: هي بالاضافة إلى البلدان المؤسسة: السودان (*)، وتونس، والمغرب، والكويت (*)، والجزائر، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، وليبيا (*) ـ حتى انسحابها في تشرين الأول/أوكتوبر 2002 ـ وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية (*) التي غدت عضوا كامل العضوية منذ 1976. نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس سنة 1979، عقب توقيع معاهدة الصلح الاسرائيلية المصرية. ثم عادت إلى القاهرة بعد عشر سنوات في أعقاب حرب الخليج (*)، وذلك بتاريخ 31 تشرين الأول/أوكتوبر 1990.
أنشئت لدى الجامعة لجان متخصصة (في الاقتصاد، والثقافة، وخصوصا اللجنة السياسية، الخ). يجتمع برعاية الجامعة مجلس الدفاع (المؤلف من وزراء الخارجية والدفاع)، والمجلس الاقتصادي (المؤلف من وزراء الاقتصاد). وبعد مأسسة قمم رؤساء الدول سنة 1964، أمست هذه القمم المرجع الأعلى الذي يفترض أن يبت الخلافات ويتخذ القرارات الهامة. وأنشأت الجامعة أيضا عددا كبيرا من الوكالات المتخصصة والمستقلة ذاتيا، نذكر منها منظمة العمل العربية، والاتحاد البريدي، واتحاد الاتصالات.
كانت فكرة قيام اتحاد فدرالي بين الدول العربية قد برزت مجددا إبان الحرب العالمية

الثانية. وفي 29 أيار/مايو 1941، أعلن وزير الخارجية البريطاني روبرت أنطوني إيدن أمام مجلس العموم بشأن العالم العربي: «يبدو لي طبيعيا ومنصفا في الوقت ذاته أن لا يكون هناك فقط روابط طبيعية واقتصادية وحسب، بل أقول أيضا روابط سياسية معززة أيضا. إن حكومة صاحبة الجلالة، من جهتها، ستقدم الدعم الأكمل لكل خطة تحظى بالموافقة العامة». سعت لندن من وراء ذلك إلى نيل تعاطف البلدان العربية. وحاول حلفاؤها الهاشميون في عمان وبغداد آنذاك أن يقيموا دولة موحدة، دولة «الهلال الخصيب» (التي تضم فلسطين وسوريا بالاضافة إلى دولتهم). وقامت الأسرة الملكية المصرية بخطوات مضادة لهذا المشروع وللهيمنة الهاشمية أفضت إلى اجتماع الاسكندرية.

ومع أن الجامعة تعبر ـ بشكل مشوه ـ عن طموح العرب إلى الوحدة، فإنها لم تكن قط أداة للعمل على تحقيق هذه الوحدة. ليس في نظامها ذكر لجهود تبذل في هذا السبيل، وقد جرت مختلف المحاولات الحسية لأجل ذلك (كإنشاء الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958) خارج نطاق الجامعة، التي تسوسها قاعدة الاجماع. وأسهمت المنظمة في تنسيق عمل الأنظمة العربية، خصوصا حول المسألة الفلسطينية. ففي هذا الحقل اتخذت القرارات الأكثر معنى: إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (1964)؛ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني (1973 ـ 1974) (انظر قرار الرباط في الملاحق)؛ إقرار خطة السلام في فاس (1982) (أنظر مقتطفات في الملاحق)؛ دعم عقد مؤتمر دولي (1988). إن حرب الخليج (*) أضعفت الجامعة كثيرا. وأتاح انتخاب بنيامين نتنياهو (*) كرئيس للوزراء في إسرائيل (*) إعادة اللحمة جزئيا بين البلدان الأعضاء وعقد أول قمة بعد حرب الخليج، في حزيران/يونيو 1996، في القاهرة، التي اشتركت فيها كل البلدان الأعضاء ما عدا العراق الذي لم يدع للاشتراك فيها.

بعد ذلك، عادت الاجتماعات تعقد بانتظام، بحضور ممثلي بغداد. وأفضت الانتفاضة (*) الثانية في أيلول/سبتمبر سنة 2000 وقمعها إلى إغلاق كل الممثليات الاسرائيلية في العالم العربي ـ المغرب، قطر، عمان، إلخ ـ وسحب السفير الأردني من إسرائيل ـ بعد أن سحبت مصر أيضا ممثلها. وظلت موريتانيا وحدها تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية.

وفي قمة بيروت التي انعقدت في آذار/مارس 2002، عرضت الجامعة للمرة الثانية بعد خطة فاس (*) سنة 1982، مبادرة سلام مستوحاة من مقترحات ولي العهد السعودي عبدالـلـه بن عبد العزيز. اقترحت البلدان الأعضاء اعتبار «النزاع مع إسرائيل منتهيا» وإقامة «علاقات

طبيعية مع إسرائيل» ، بشروط ثلاثة: الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري؛ و «حل عادل» لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ والقبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة وسيدة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 في الضفة الغربية وغزة، تكون عاصمتها القدس الشرقية. لكن هذه الخطة ظلت حبرا على ورق، وأثبت قصور الجامعة عن التأثير في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، كما في الأزمة العراقية، عجز المنظمة.
الأمين العام للجامعة العربية سنة 2006 كان المصري عمرو موسى.

الجزيرة العربية (شبه)

تضم شبه الجزيرة هذه، التي هي مهد المدنية العربية ـ الاسلامية والقلب النفطي للعالم المعاصر، سبع دول، ثلاث منها، هي العربية السعودية (*) والكويت (*) واليمن (*)، تشكل مواضيع خاصة يمكن أن يعود إليها القارىء. لذلك لن يجد هنا سوى نظرة عامة على الأربع الأخرى: البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان (أنظر الخريطة رقم 14).
قبل النظر في كل واحدة منها، نشير إلى بضعة ملامح مشتركة بينها تلفت الانتباه، بالاضافة إلى عروبتها. أول هذه الملامح كون هذه البلدان السبعة تملك، ولو بمقادير متنوعة، ثروة واحدة هي النفط (*)، الذي كان يمثل، 22% سنة 2004، من الانتاج العالمي و42.3% من الاحتياطيات الموجودة في المنطقة. ويعبر طريق الخليج البحرية الممتدة إلى 800 كيلومتر (بعرض على مسافة 470 كحد أقصى، ولكن 50 في مضيق هرمز) 20% من التموين النفطي للعالم الصناعي وإن كان لم يعد في الأمر «رئة الغرب» تلك التي كان يوصف بها فيما مضى. هذا ما يفسر الطفرة التي عرفتها دول المنطقة ابتداء من السبعينات ـ وقبل ذلك بالنسبة إلى العربية السعودية والكويت ـ وبالتأكيد الرهان الحيوي على المنطقة من جانب الدول الكبرى وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة (*).
كل دول شبه الجزيرة كانت، حتى عهد قريب، باستثناء العربية السعودية واليمن الشمالي، مستعمرات أو محميات لبريطانيا العظمى (*)، التي جاءت في القرن التاسع عشر

«تنشر السلام» على كل طرق الهند. كان «الأمان» الذي ينشره البريطانيون يرتكز على مبدأ بسيط: ردع كل مشروع هيمنة من جانب دولة ما بتشجيع تجزئة المنطقة إلى إمارات تشكل محميات هزيلة، تقوم لندن، لأجل حسابها الخاص، بتوطيد قواعدها الاقتصادية وبناها الدولتية. إلا أنه بعد مرور قرن على ذلك، دفع انهيار امبراطوريتها الاستعمارية وأزمتها المالية بالمملكة المتحدة إلى التخلي عن هذه السياسة: القرار الذي اتخذته حكومة عمالية سنة 1968، طبقته حكومة عمالية في أول كانون الأول/ديسمبر سنة 1971.

يقول راوول ديلكورد في كتابه «الأمان والاستراتيجيا في الخليج العربي ـ الفارسي» ما يلي: «إن رحيل البريطانيين يثير اضطرابات في توازن الخليج، ولأجل ملء الفراغ، هناك حلان: إما أن تتكفل دولة قوية كفاية ببسط النظام في المنطقة (هذا يفترض موافقة دول أخرى) على أن تكون هي نفسها مستندة إلى دولة كبرى، وإما أن تتزود كل دولة بطاقة عسكرية وتماسك داخلي كافيين لتأمين سلامتها الخاصة. لكن الوقائع عنيدة: الانقسامات والقلاقل التي تنشأ على الشاطىء العربي للخليج، وحضور الاتحاد السوفياتي في العراق، تقود حتما إلى بروز مركز جديد للقوة، هو إيران».

خاصة وأن الولايات المتحدة كانت آنذاك تتخبط في مستنقع النزاع الفيتنامي. لذلك كانت تفضل الرهان على أنظمة مرتبطة بها، بدلا من أن تتدخل هي نفسها عسكريا في أماكن أخرى من العالم. وهنا كان الرهان بصورة طبيعية على نظام الشاه. وعلى عكس العربية السعودية، المرشح الآخر للهيمنة على المنطقة، كانت إيران (*) تحوز الإمكانيات البشرية الانسانية الضرورية كي تغدو محور السياسة الأميركية لـ «صد» الاتحاد السوفياتي (أنظر روسيا (*)) في منطقة أكدت حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 (*) أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد الغربي. لكن طهران اغتنمت الظرف كي تزيد من تفوقها: إذا قبلت باستقلال البحرين التي كانت تطالب بها، فإنها قد احتلت عسكريا، عشية رحيل البريطانيين ـ بالتواطؤ معهم ـ جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب (الكبرى والصغرى)، القريبة من مضيق هرمز. كما سحق جيش الشاه أيضا حرب التحرير الشعبية في عمان. وبالرغم من مخاوف مصر (*)، والكويت، والعربية السعودية، وبالطبع العراق (*)، نصبت إيران نفسها دركيا في الخليج. وكان تشكيل الإمارات العربية المتحدة، الذي في كل حال لم تشارك فيه البحرين وقطر، ردة فعل على نزعتها التوسعية. كما أن العربية السعودية، التي تشاطر الشاه الخوف من التهديدات السوفياتية والقومية، كانت تريد الحفاظ على مصالحها الخاصة.

بعد أن خرجت الولايات المتحدة من الورطة الفييتنامية، راحت تسعى إلى توطيد

مواقعها بصورة مباشرة أكثر فأكثر في المنطقة، وتزيد مستورداتها النفطية من الخليج، وتمتص معظم دولارات النفط، دون أن تنسى مبيعات السلاح الاسطورية ـ اشترت إيران وحدها منها، بين سنتي 1972 و1976، ما قيمته أكثر من 10 مليارات دولار. لكن الثورة الاسلامية سنة 1978 ـ 1979، قلبت كل المعطيات رأسا على عقب. وزال المرتكز الرئيسي للسياسة الأميركية. واتخذت نزعة الهيمنة الإيرانية لونا ثوريا. فازدادت تحركات الأقليات الشيعية الهامة في الإمارات. حتى النظام السعودي كان سنة 1979 ضحية أعمال شغب أصولية تمكن من قمعها بفضل مساعدة رجال الدرك الفرنسيين. لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في ترتيباتها، وقررت إنشاء قوة الانتشار السريع.

ولأجل مواجهة كل «محاولة من جانب دولة خارجية للهيمنة على منطقة الخليج الفارسي» ـ اعتبرها الرئيس جيمي كارتر «هجوما على مصالح الولايات المتحدة الحيوية» ـ أخذت وزارة الخارجية على عاتقها أن تضمن لوزارة الدفاع سلسلة من القواعد و «التسهيلات» العسكرية: من المغرب إلى تركيا، ومصر، مرورا بدييغو غارسيا في المحيط الهندي، وعمان، والصومال، وكينيا، وكانت الحرب بين العراق وإيران، منذ 1980، اختبارا لهذه المنظومة التي كاد أن ينجز بناؤها. وبينما تبين أن الولايات المتحدة كالاتحاد السوفياتي عاجزة عن إيقاف المذبحة، كانت الإمارات ترتعد من إمكان توسع النزاع. لم تتورع طهران عن ممارسة ضغوط شديدة عليها من الخارج ـ وعبر الأقليات الشيعية ـ من الداخل. واتفق قادة المنطقة، القريبون من واشنطن التي كانوا يشجعون تدخلها المتزايد ولكن كانوا غير قادرين على التحالف معها جهارا بسبب دعمها لاسرائيل، على تحقيق مشروع سعودي قديم كان يرجأ تنفيذه منذ زمان طويل: مجلس التعاون الخليجي.

إن هذه الهيئة ـ التي ولدت رسميا في أيار/مايو 1981 وضمت العربية السعودية والامارات الخمس الأخرى (دون اليمنين) ـ تتجاوز السوق المشتركة التي حكي عنها في السبعينات. بالفعل إن مجلس التعاون الخليجي ذو صفة اقتصادية، فهو ينسق السياسات الصناعية في البلدان المعنية ويهيئها لما بعد النفط؛ فالورشات تتكاثر والاندماج يتعزز. وهو ذو صفة سياسية، إذ إنه يسعى جاهدا أيضا إلى إزالة العوامل الرئيسية المسببة لعدم استقرار أنظمة المنطقة: الخلافات بين الدول الأعضاء التي يحاول تسويتها سياسيا، والمجابهة العراقية ـ الإيرانية التي اتخذ حيالها موقفا «أشد صرامة» بعد دخول القوات الإيرانية أرض العراق في صيف 1982. لكن أزمة وحرب الخليج (*) تبرهنان عن عجز هذه المنظمة التي لم تقدر أن تمنع غزو الكويت في 2 آب/أغسطس 1990.

إن هذا العجز يطرح مجددا، بعد انتصار الحلفاء في الخليج، مشكلة «السلامة» لا سيما وأن صدام حسين نجح في البقاء في الحكم. وتبين سريعا أن تشكيل قوة عسكرية مشتركة، سميت درع شبه الجزيرة . والحلف مع مصر وسوريا، لهما فاعلية محدودة. فبادرت الكويت، وكذلك البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة، إلى تفضيل المظلة الأميركية، فاستقرت الولايات المتحدة بشكل مديد في المنطقة، بما فيها العربية السعودية. وبعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، مدت إدارة بوش حضورها إلى كامل جنوب شرق آسيا، والجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى وإلى الخليج، مرورا بأفغانستان. وكانت الاطاحة بصدام حسين في نيسان/أفريل 2003 انعطافا في المنطقة.

تتألف البحرين من ثلاث وثلاثين جزيرة تبلغ مساحتها الاجمالية 711 كيلومترا مربعا، لكن سكانها كانوا (688000 سنة 2004، بينهم 368000 أجنبي، يمثلون، في كل حال، ثلثي قوة العمل) يتركزون في جزيرتين هما البحرين والمحرق. احتفظت البحرين منذ زمن السيطرة الفارسية التي دامت قرنين، قبل الاستعمار البريطاني، بأقلية قوية تنادي بأصولها الإيرانية، وتتكلم الفارسية، وتنتمي إلى المذهب الشيعي. وادعت طهران، ضم البحرين عندما تخلت لندن عن نظام الحماية سنة 1968. لكن الاستفتاء الذي نظم تحت إشراف الأمم المتحدة سنة 1970 أفضى إلى الاستقلال الذي أعلن في آب/أغسطس 1971. تتسم حياة الجزيرة بحراك سياسي مزمن وبوجود قوى معارضة، يسارية وإسلامية أصولية. إن حل المجلس سنة 1975 بعد سنتين على انتخابه ـ كان بمثابة بداية خلخلة لدمقرطة هذه الملكية المطلقة ـ واكتشاف «مؤامرة إيرانية» سنة 1981، ثم محاولة القيام بانقلاب سنة 1985. قد فاقمت الطابع القمعي للنظام. على أن القلاقل لم تتوقف، تحت تأثير الصعوبات الاقتصادية وخصوصا البطالة المرتفعة جدا بين الشيعة. قرر الأمير في تشرين الثاني/نوفمبر 1992 إنشاء مجلس استشاري، وهو أمر لا يستجيب لرغبات السكان في العودة إلى دستور سنة 1973: وقد وقع ألوف المواطنين على عريضة تطالب بعودة الدستور في تشرين الأول/أوكتوبر 1994. وفي الشهر التالي انفجرت انتفاضة حقيقية، دامت عدة سنوات، وذهب ضحيتها عشرات القتلى، وأوقف مئات الأشخاص. وكان التعذيب رائجا.

وفي سنة 1999، أتاح وصول الأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى الحكم خلفا لوالده المتوفى، حصول انفتاح ديموقراطي ما: إطلاق سراح المعارضين وعودة المنفيين إلى الامارة، والاعتراف بالمساواة بين المواطنين (كان الشيعة، وهم الأكثرية، يعانون كثيرا التمييز من جانب الحكم السني)، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإعادة حرية التعبير. ووضعت

شرعة وطنية جديدة تمت الموافقة عليها بواسطة استفتاء جرى في شباط/فبراير 2001، وكرست المصالحة الوطنية؛ لكن هذه لم تدم طويلا. وفي شباط/فبراير 2002 أعلن الأمير نفسه ملكا.
وأصدر في الوقت ذاته، دون أن يستشير أحدا، دستورا ينشىء مجلسا وطنيا من غرفتين، تضم إحداهما أربعين نائبا منتخبا وأربعين آخرين يعينهم الملك. ورافقت هذا «الانقلاب الدستوري» طائفة من المراسيم الملكية تضع حدودا للعبة السياسية. وقاطع الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أوكتوبر 2002 كل من الحركتين المعارضتين الرئيسيتين، جمعية العمل من أجل اتفاق وطني إسلامي (الشيعية بصورة أساسية) وجمعية العمل الوطني الديموقراطي (العلمانية)، وانضم إليهما التجمع الديموقراطي الوطني، وجمعية العمل الاسلامي. أما قانون «الجمعيات السياسية» الذي صدر في تموز/يوليو 2005، فقد أعد وفقا للعرف المحلي فجاء متضمنا أهدافا سخية وقيودا إكراهية. فبينما لا تزال المعارضة تعطي الأولوية للعودة إلى أداء مؤسسي يقوم على مبادىء دستور 1973 ـ تظاهر عشرات ألوف الأشخاص مطالبين بذلك، في شباط/فبراير 2005 ـ فإن النص يخضع شرعية الجمعيات لـ «إعادة تسجيل»، بعد استجواب وامتناع عن كل انتقاد لدستور 2002، ويمنع، من جملة ما يمنع، انتساب من هم دون الحادية والعشرين، والاجتماع خارج المقر دون ترخيص رسمي، والانتساب إلى تنسيق دولي.
إن ضعف الانتاج النفطي الذي بوشر منذ الثلاثينات، حمل البحرين بصورة مبكرة جدا على تنويع اقتصادها: بالاضافة إلى النشاطات التقليدية (صيد السمك واللؤلؤ)، أنشأت البلاد مصنعا ضخما للألومنيوم، ومجمعا بتروكيميائيا؛ وأمست العاصمة، المنامة، منذ حرب لبنان، أول ساحة مالية في المنطقة؛ وفيها أيضا مطار دولي، ومرفأ يشتمل على حوض لإصلاح السفن. إن الحرب العراقية ـ الإيرانية (*) ثم حرب الخليج (*) أعاقتا هذا النهوض، ولم يستأنف النهوض الاقتصادي إلا في آخر التسعينات. وفي سنة 2004 كان الدخل الوطني بمعدل الفرد يبلغ 12 410 دولارات. وانفجرت اضطرابات اجتماعية في كانون الأول/ديسمبر 2005.

أمست البحرين، منذ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1986، مرتبطة بالعربية السعودية بواسطة جسر طوله 25 كيلومترا.
تبلغ مساحة قطر 11400 كيلومتر مربع، معظمها صحراوي، وعدد سكانها، سنة 2004، بلغ 624000 نسمة، نسبة الأجانب بينهم 75% (هنود، إيرانيون، باكستانيون،

آسيويون، وأبناء بلدان عربية أخرى). بعدما كان اقتصاد قطر فيما مضى محصورا، هو أيضا، في تربية الماشية، وصيد السمك، واللؤلؤ، ارتقت دفعة واحدة مع استثمار ما لديها من مصادة الطاقة إلى مستوى من التطور أعلى: مصاف، بتروكيمياء، معامل إسمنت، مصانع فولاذ، شبكة اتصالات بحرية وبرية، منظومة صحية وتربوية، الخ. إن الحياة السياسية في البلاد، التي استقلت سنة 1971، تختصر بالصراعات الداخلية في أسرة شيوخ آل ثاني. فأحمد بن علي أزيح سنة 1972 من جانب ابن عمه رئيس الوزراء خليفة بن حمد، ثم عين هذا، سنة 1977، ابنه حمد بن خليفة أميرا وليا للعهد. وبين قطر والبحرين يوجد نزاع إقليمي خطير. وفي سنة 1992 حصل توتر شديد بين قطر والعربية السعودية حول ترسيم الحدود، وعمدت قطر حتى إلى مقاطعة اجتماعات مجلس التعاون الخليجي. كانت قطر قبل ذلك، تحت تأثير الأمير ولي العهد، قد أخذت تبتعد عن جارتها القوية، وتطور علاقاتها مع العراق وإيران، وباشرت إقامة علاقات مع إسرائيل. وفي 27 حزيران/يونيو 1995، اغتنم ولي العهد الأمير حمد بن خليفة فرصة سفر والده إلى الخارج واستولى على الحكم.
لجأ الأمير المخلوع إلى الخارج، وأطلق ابنه برنامجا واسعا للاصلاح، خصوصا في الحقل السياسي إذ أجرى أول انتخابات بلدية في آذار/مارس 1999، وعرض مشروع دستور في تموز/يوليو 2002 ينص على حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية المعتقد، وعلى انتخاب برلمان سنة 2005 مع إعطاء النساء حق الانتخاب. وشجعت الحكومة بروز تلفزيون الجزيرة الفضائي، ذي النبرة الحرة جدا، وذي المشاهدة الكثيفة في العالم العربي (*)، إلا أنه يثير توترات في علاقات قطر مع الأنظمة العربية. أن التحالف مع الولايات المتحدة يحظى بالأولوية، وقد أقامت واشنطن في الإمارة، سنة 2003، مركز قيادة خارق الاتقان حل محل ذاك الذي أخلته في العربية السعودية. وحصل اعتداء في الامارة لأول مرة يوم 20 آذار/مارس 2005.
كان يفترض أن تضم الامارات العربية المتحدة، عشية استقلالها، (1971) جميع إمارات «شاطىء القراصنة» السابق. لكن قطر والبحرين رفضتا العرض، فأمسى الاتحاد يضم سبعة أعضاء فقط هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة ـ التي تبلغ مساحتها الاجمالية 84000 كيلومتر مربع، وكان عدد سكانها 4.3 ملايين نسمة سنة 2004، حوالى 80% منهم أجانب. يعود تدفق المهاجرين الكثيف، من العرب، كما من الباكستانيين والهنود، بالطبع، إلى الطفرة النفطية في السبعينات، التي جعلت من الامارات العربية المتحدة أحد أغنى البلدان في العالم.

على أن حياتها السياسية لا تزال مضطربة ـ بسبب صراع النفوذ بين الامارات، خصوصا ذاك الصراع التقليدي بين أبو ظبي، التي كان يضطلع أميرها الشيخ زايد برئاسة الاتحاد حتى وفاته في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، وبين دبي التي يضطلع أميرها الشيخ محمد الذي ارتقى إلى العرش في كانون الثاني/يناير 2006، بمهام وزير دفاع الاتحاد. وهكذا فإن دستورها الموقت (نظام ملكي مطلق) يمدد بانتظام منذ إقراره سنة 1971، بسبب عدم الاتفاق على نص نهائي. كما أن حل القوات المسلحة لكل إمارة ودمجها في جيش واحد، الأمر الذي يولد أزمات كثيرة، لم يتحقق بعد. وحصلت أزمة بين الامارات وإيران أيضا، التي سيطرت بالقوة سنة 1971 على جزر أبو موسى كما على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، ذات الموقع الاستراتيجي في قلب الخليج. وعادت هذه المشكلة تثير التوتر من جديد سنة 1992، حين قررت طهران ضم جزر أبو موسى، لكن الحوار استؤنف سنة 2001. إن وفاة الشيخ زايد من شأنها أن تؤثر في مستقبل الاتحاد بالذات، إذ إنه كان بمثابة اللحمة التي تجمع بين الامارات.

تقع عمان، «سلطنة مسقط وعمان» سابقا، عند مدخل الخليج، ومساحتها 309500 كيلومتر مربع ـ بما فيها ظفار التي «أعيد إليها الهدوء» سنة 1975، بعد قتال طويل خاضته القوات العمانية، مدعومة من العربية السعودية ومن تشكيل عسكري إيراني، ضد جبهة التحرير التي كانت تساندها اليمن الجنوبية. بما أن البلاد صحراوية بصورة أساسية، وتتخللها قمم يصل ارتفاعها إلى 3000 متر، فإن معظم سكانها الذي كان عددهم 2.7 مليون نسمة سنة 2004، ويمثل الأجانب حوالى ثلثهم، يقيمون بصورة أساسية في العاصمة مسقط وفي الساحل الأوسط الضيق، كما يضطر حتى هؤلاء إلى الرحيل من جراء تراجع النفط. كان النفط قد أعطى منذ الستينات للسلطان قابوس ـ الذي وصل إلى الحكم بعد إزاحة أبيه ابن تيمور ـ وسائل تحديث بلد شديد التخلف: تطور صناعات مشتقة من النفط، بناء موانىء ومطارات، نهوض البنى التحتية والخدمات العامة. دشن السلطان، سنة 1992، مجلسا استشاريا غير ذي صلاحيات كبيرة. وفي آب/أغسطس 1994، أوقف 200 شخص بتهمة إعداد «مؤامرة إسلامية». وفي سنة 1996، أعطى السلطان البلاد دستورها الأول، الذي كرس النظام الملكي المطلق وانتقال الحكم بالوراثة، كما لحظ إقامة مجلس استشاري، انتخب أعضاؤه في تشرين الأول/أوكتوبر 1997 ثم سنة 2000.

على الصعيد الاقليمي، أنجزت عمان ترسيم حدودها مع اليمن (حزيران/يونيو 1995) ثم مع العربية السعودية (تموز/يوليو 1996)، وباشرت اتصالات مع الدولة العبرية: زارها إسحق رابين (*) في أيلول/سبتمبر، في أول زيارة رسمية له إلى الخليج، لكن إسرائيل اضطرت

أن تغلق ممثليتها عقب انفجار الانتفاضة الثانية. تأثرت البلاد بانهيار شركة أنرون الأميركية سنة 2001، التي كانت من زبائنها المهيمن.

النزاعات

كان للنزاعات بين الدول تأثير كبير في العلاقات بين ممالك الخليج، لأن كل كيلومتر مربع هنا غني بالنفط. يمكن أن نميز بين «النزاعات الكبيرة» وبين الخلافات الصغيرة الأقل ظهورا لكنها تحمل افتراقات سياسية. يدخل في الفئة الأولى الصراع بين العراق وإيران حول شط العرب، الذي كان سبب الحرب بين البلدين؛ ومطالبة العراق بالكويت، ثم مختلف الاعتراضات حول جزر كويتية؛ ومطالبة إيران بالبحرين، ثم احتلالها ثلاث جزر تخص الامارات العربية المتحدة في مضيق هرمز؛ ناهيك عن الصعوبات الناجمة عن ترسيم الحدود بين العراق وإيران والكويت وقطر والعربية السعودية، إلا أن هذه الصعوبات قد سويت أو هي في الطريق إلى التسوية. يمكن أن نذكر أيضا النزاع الحدودي الهام بين العربية السعودية واليمن، الذي سوي في حزيران/يونيو 2002.
ويدخل في الفئة الثانية حرب صغيرة نشبت سنة 1986 بين البحرين وقطر بسبب الهيمنة على جزيرة فاشت الدبل الصغيرة؛ كما يتنازع البلدان على جزر حوار، لكن النزاع بتته المحكمة الدولية في لاهاي.
وتتنازع أبو ظبي وقطر والعربية السعودية على منطقة خور العبيد؛ وأهم من هذا مطالبة الامارات العربية المتحدة برأس مصدم الذي يشرف على مضيق هرمز والذي يخص عمان، لكنه منفصل عنها جغرافيا. وهناك نزاعات إقليمية مختلفة بين أمراء الامارات العربية المتحدة. ولا بد أن نذكر أخيرا بنزاع واحة البريمي بين العربية السعودية وعمان وأبو ظبي، القائم منذ الخمسينات والذي سوي جزئيا سنة 1974.

جنين

هل كان مخيم اللاجئين في جنين ضحية «مجزرة» في مطلع شهر نيسان/أفريل سنة

2002؟ الفلسطينيون يؤكدون ذلك، والاسرائيليون ينكرون. ثم إنه يجب توضيح ما تعنيه كلمة «مجزرة». فهل يجب أن يبلغ عدد القتلى عتبة ما ـ وما هي؟ ـ كي يسوغ استعمالها؟ وهل تنطبق هذه اللفظة على مأساة جنين. وحصيلتها ـ المطعون بصحتها ـ 52 قتيلا فلسطينيا؟

إن القانون الدولي يعرف «جرائم الحرب» و «الجرائم بحق الانسانية». فمن هذه المفاهيم يجب الانطلاق لمحاولة فهم ما حدث في جنين.

فيوم 3 نيسان/أفريل 2002 اجتاح الجيش الاسرائيلي جنين التي كان قد أعاد احتلالها في السنة المنصرمة، ثم في آخر شباط/فبراير 2002 حين قام بعملية «رحلة طريفة» (هكذا). تسببت إعادة الاحتلال هذه بموت عشرات واختتمت باعتقالات كثيفة. وقد جاءت في أعقاب مذبحة ارتكبها إرهابي، يوم 27 آذار/مارس، في ناتانيا، عشية إقرار خطة السلام السعودية في قمة بيروت العربية. وجاء عدد القتلى الذي بلغ 29، في عيد الفصح، ليضاف إلى أكثر من 50 إسرائيليا آخرين سقطوا في هجمات أخرى خلال شهر آذار/مارس وحده. ومع أن حماس تبنت هجوم ناتانيا، استهدفت العمليات الانتقامية السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وخصوصا قواها الأمنية في الضفة الغربية. إن هذه العملية التي سميت «السور»، وهي أضخم عملية منذ حرب 1967، استهدفت بصورة رئيسية مدن شمال الضفة الغربية التي صورت على أنها «عواصم الارهاب»: نابلس، طولكرم، قلقيلية، جنين.

تقدم الجنود داخل مخيم جنين حيا بعد حي، وشارعا بعد شارع، هادمين الجدران المشتركة بين البيوت للانتقال من بيت إلى آخر دون التعرض لإطلاق نار من جانب الفلسطينيين. وكان المقاتلون الفلسطينيون يقاومون ويلغمون كثيرا من المباني. ومنذ 5 نيسان/أفريل أخذت المروحيات من طراز أباتشي وكوبرا تشارك في الهجوم. وانقلب مسار العملية يوم 9 نيسان/أفريل حين قتل 13 جنديا إسرائيليا في كمين فلسطيني. وبثت مكبرات الصوت الأمر بإخلاء وسط مخيم اللاجئين، الذي قررت الحكومة الاسرائيلية تدميره، بواسطة الدبابات، والجرافات والصواريخ. وغادر المكان ألوف السكان، وبقي فيه 4000 شخص بلا ماء، ولا كهرباء، ولا طعام. راح الجنود ينسفون البيوت بواسطة الديناميت، خالية كانت أو مأهولة. وفي 11 نيسان/أفريل توقفت كل مقاومة. وأنهت إسرائيل العملية في 23 منه: انسحب الجيش من المخيم لكنه ظل يحاصره.

كم كان عدد الضحايا؟ حسب الحصيلة التي وضعتها قوات الدفاع الاسرائيلي، كانوا 48 في المخيم الفلسطيني، و23 بين الاسرائيليين؛ وحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة نشر

في آب/أغسطس 2002، كانوا 52 فلسطينيا. لكن السكان يتحدثون عن 200 قتيل على الأقل. الرقم الحقيقي سيبقى بلا ريب وإلى أمد طويل مطمورا تحت أنقاض الأحياء المبادة في ساحة حواشين، وفي خرائب البيوت المدمرة حولها ـ أو في مكان أبعد: تحدثت الصحافة الاسرائيلية عن نقل جثث في شاحنات عسكرية نحو مقابر تقع في إسرائيل. وفي المخيم بالذات أزالت الجرافات الأنقاض، ما جعل البحث عن جثث أمرا شديد الصعوبة.
لم تفعل إسرائيل شيئا، إذن، كي تجعل بالامكان وضع حصيلة لا تقبل النقاش. وبعدما قبل آرييل شارون، في بادىء الأمر، أن يستقبل اللجنة الدولية المكلفة إثبات الوقائع بناء على القرار رقم 1405 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 19 نيسان/أفريل، تراجع عن موقفه: طلب تعديل تشكيل اللجنة، ثم طلب عدم تجريم الضباط والجنود الاسرائيليين الذين تطلب شهادتهم، ثم رفض أخيرا وبكل بساطة حتى مجيء المحققين. فعدل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي أنان حينذاك عن إرسال المحققين. لكن لدينا تحقيقات أجرتها عدة منظمات غير حكومية.
التحقيق الأكثر اكتمالا من بينها هو ذاك الذي قامت به منظمة هيومان رايتس ووتش التي لازمت المكان من 19 إلى 28 نيسان/أفريل 2002. يشدد نص التحقيق هذا منذ البداية على أن مقاومة المقاتلين الفلسطينيين لا يجوز لها «أن تنسينا الشيء الأساسي: كان مخيم اللاجئين محل إقامة 14.000 مدني فلسطيني. وعملا بالقانون الانساني الدولي، كان يتوجب على قوات الدفاع الاسرائيلية أن تتخذ كل الاحتياطات الضرورية لكي لا يكون لتوغلها العسكري انعكاسات غير متكافئة بين المدنيين». لم يحصل شيء من ذلك، بل حصل عكسه. فمن بين 52 قتيلا عثر عليهم كان هناك 22 قتيلا «من المدنيين، بينهم أطفال أو معاقون جسديا أو عجائز» . وإذا «لم يعثر المحققون على أي دليل يثبت حصول إعدامات منهجية» فإنه يكشف عن وجود «حالات إعدام غير مشروعة ومتعمدة، كما عن اغتيالات أو جراح حصلت بنتيجة إفراط أو عدم تكافؤ في استعمال القوة، تنتهك القانون الانساني الدولي الذي يحظر «القتل المتعمد» لأشخاص غير مقاتلين».
ويؤكد التقرير «يوجد، قبل كل شيء انتهاكات خطيرة لاتفاقات جنيف أو جرائم حرب». ويذكر منها، عدا الاعدامات، «استعمال القوة بشكل مميت ضد مدنيين لا يتقيدون بأمر منع التجوال» ؛ واستخدام مدنيين كـ «دروع بشرية» من أجل «القيام بالمهمة الخطرة للغاية، مهمة دخول المباني وتفتيشها» . وإطلاق «المروحيات» صباح 6 نيسان/أفريل للصواريخ، الذي فاجأ كثيرين من المدنيين الذين كانوا لا يزالون نائمين في تلك الساعة

الباكرة» ؛ وعمل الجرافات، في حي حواشين، حيث «دمرت الحي بكامله، من أول بيت حتى آخر بيت» ؛ ومنع سيارات الاسعاف من دخول المخيم «طيلة 11 يوما» ، وحتى إطلاق النار على سيارات إسعاف جنين، ويذكر التقرير مجددا، بأن «الهجمات المباشرة على الجسم الطبي ومنع دخول الجرحى لتلقي الاسعافات اللازمة، تشكل انتهاكات جدية لقوانين الحرب».

وانقضى بعد ذلك أسبوعان قبل أن ينسحب الجيش، يوم 24 نيسان/أفريل. من منطقة جنين المتمتعة بالحكم الذاتي. لقد دمر الجنود بالاجمال 35% من مخيم اللاجئين وحرموا 8000 شخص من المسكن، وخربوا الأراضي الزراعية، وأحدثوا أضرارا جدية بالبنى التحتية المائية والكهربائية، وأخيرا، فرضوا البطالة على كل ساكني المخيم تقريبا. وفي نابلس أيضا، وصلت حمية الجيش الاسرائيلي التدميرية إلى محق مركز المدينة التاريخي المدرج في لائحة تراث الانسانية التاريخي لدى الأونسكو: هدم أو تضرر بشكل خطير كل من مسجد الخضرا الذي يناهز عمره الألف سنة، وكنيسة أرثوذكسية يعود بناؤها إلى القرن السادس عشر، والمصابن القديمة، والحمامات التركية، والينابيع الرومانية... لأجل مواجهة هذا الوضع، وعد مؤتمر المانحين الدوليين ـ الذي ضم في أوسلو، منظمة الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد لأوروبي، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والنروج، والبنك الدولي ـ بتاريخ 25 نيسان/أفريل، بتقديم مساعدة استثنائية قيمتها 1.2 مليار دولار (1.4 مليار يورو) إلى السلطة الفلسطينية، و300 مليون دولار لمواجهة الحالة الانسانية الطارئة في الضفة الغربية، و900 مليون لأجل مباشرة إعادة بناء البنى التحتية. وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، قتل جنود إسرائيليون جون هوك بإطلاق الرصاص على رأسه، وهو المسؤول عن وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الذي عهد إليه إعادة بناء وسط مخيم اللاجئين في جنين.

وظل المجرمون أحرارا. وهم لا يشعرون حتى بأي وخز ضمير، كالاحتياطي الاسرائيلي البالغ أربعين سنة من العمر، موشى نيسيم، الذي باح لجريدة يديعوت أحرونوت ، بما يلي: «حين دخلت المخيم على متن الجرافة، انكسر شيء ما في رأسي. صرت أبله. اختفى كل يأس سببه لي وضعي الشخصي، هكذا بالضبط. وكل ما بقى كان الغضب على ما حل بشبابنا. (...). كان هناك عبوات ناسفة مزروعة في الشوارع. في الأرض، بين الجدران. وكلما وقع بصرنا على ثقب، كان شيء ما ينفجر (...). أتعلم كيف تحملت مدى خمس وسبعين ساعة؟ لم أنزل عن الجرافة. لم أشعر بالتعب، لأنني

كنت أحتسي الويسكي طوال الوقت (...) ما معنى «فتح طريق»؟ معناه أن تدمر أبنية على الجانبين. لا وجود لطريقة أخرى، لأن الجرافة كانت أعرض بكثير من أزقتهم. لكنني لا أبحث عن أعذار أو ما شابه. يجب تدميرها كلها. ما كنت لأهتم بهدم بيوتهم، لأنه كان ينقذ حياة جنودنا (...). حين كان يطلب مني أن أهدم بيتا، كنت أغتنم الفرصة لأهدم بيوتا أخرى (...). كان يوجد كثير من الناس في البيوت التي كان علينا أن نهدمها. لم أشهد، بأم عيني شخصا يموت تحت شفرة الجرافة. ولم أشهد بيتا ينهار على رؤوس أناس أحياء. لكن إذا ما حصل هذا، فلست آبه له».

الجولان (هضبة)

هو اسم الهضبة السورية الواقعة إلى الشمال الشرقي من دولة إسرائيل (*) التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967 غداة حرب الأيام الستة (*)، ثم ضمتها في كانون الأول/ديسمبر 1981. هذه البقعة البالغة مساحتها 1.150 كيلومترا مربعا، تمتد على مسافة 67 كيلومترا تقريبا ولا يتجاوز عمقها 25 كيلومترا (أنظر الخريطة رقم 12).
كانت أهمية الجولان معروفة منذ القدم. فهو طريق القوافل من دمشق وبغداد باتجاه المتوسط، وقد احتلها الاغريق وأطلقوا عليها اسم غولانيتيد. وضمها الرومان إلى إقليم بيريه الذي اتخذ حكامه من القنيطرة، مركز المحافظة الحالي، مقرا لهم. ثم احتلها العرب (*) في القرن السابع وسموها الجولان. وعملا باتفاقات سايكس ـ بيكو (*) المعقودة سنة 1916، جعلت المعاهدات التي تلت الحرب العالمية الأولى الجولان جزءا غير قابل للفصل من الانتداب الفرنسي على سوريا، ثم ثبتت وضعه الوقائع المنبثقة من الحرب العالمية الثانية.
أهمية الهضبة إستراتيجية بالدرجة الأولى: تشرف من ارتفاع 1000 متر على سهل حوران السوري (*)، وعلى وادي الجليل في إسرائيل، وتطل، لجهة لبنان (*)، على سلسلة جبال لبنان الشرقية وجبل حرمون. إن تضاريسها الوعرة تعزز طابعها هذا كموقع حصين، وقد زرعه السوريون، عقب إنشاء دولة اسرائيل، بالنقاط العسكرية المحصنة، والخنادق، ومرابض المدفعية التي يخشى منها على الخطوط الاسرائيلية الواقعة دونها ارتفاعا. والجولان أيضا

خزان ماء حقيقي، تنبثق منه الروافد الشرقية لبحيرة طبريا والجزء العلوي لنهر الأردن، التي تزود إسرائيل بحوالي 300 مليون متر مكعب من الماء.

هذه المنافع الأربع هي التي كانت تطمع بها اسرائيل حين هاجم الجيش الاسرائيلي الجولان في 9 حزيران/يونيو 1967، بعدما توقف القتال على الجبهتين المصرية والأردنية، واحتله بعد يومين. وازدادت هذه المساحة المحتلة 510 كيلومترات عقب حرب 1973 (*)، حتى 31 أيار/مايو 1974 على الأقل؛ وقد سمح اتفاق فصل القوات السوري ـ الاسرائيلي، الذي تم بوساطة وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، لدمشق أن تستعيد الجيب الجديد المحتل وقسما صغيرا من الجولان ومن ضمنها القنيطرة. هناك قوة تابعة للأمم المتحدة قوامها ألف رجل تقريبا تفصل بين الجيشين المحدود انتشارهما بصورة دقيقة. لكن مشكلة مرتفعات الجولان لا تزال قائمة، وأضيفت إليها مشكلة اللاجئين منها (كانوا 110000 سنة 1967).

وبالفعل، فإن إسرائيل رتبت أمورها في المكان للبقاء فيه. فأضافت مستوطنات عسكرية إلى المنشآت «الموروثة» عن الجيش السوري. وتكاثرت المواقع الاستيطانية. ووضع المستوطنون ـ الذين كان عددهم 17000 سنة 2002 موزعين بين 33 مستوطنة ـ يدهم على ثروات الأرض، وبالدرجة الأولى الماء (*). وقاوم السكان الباقون الـ 15000 بعد نزوح الأيام الستة (*) وكلهم من الدروز، مشيئة القدس بفرض القانون الاسرائيلي والهوية الاسرائيلية عليهم. إن الاضطراب، الذي كان شديدا في ربيع 1981، قد تضاعف يوم 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، بعد يوم واحد على انقلاب الجنرال ياروزلسكي في بولونيا، حين حول مناحيم بيغن الضم الواقعي إلى ضم قانوني إذ نال من البرلمان قرارا يقضي بـ «تطبيق التشريع الاسرائيلي في هضبة الجولان» . إلا أن ضم الجولان إلى أرض إسرائيل، وحماية المستوطنين اليهود، ورفض دمشق التفاوض، لم تكن كافية لتبرير القرار الاسرائيلي؛ فأعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في 17 كانون الأول/ديسمبر، بالاجماع ما عدا صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة) أن هذا القرار «باطل ولا قيمة له». وكان الرئيس جيرالد فورد، قد أوضح في رسالة إلى رئيس الوزراء اسحق رابين منذ أول أيلول/سبتمبر 1975، أن: «الولايات المتحدة لم تحدد موقفا نهائيا في ما يتعلق بالحدود (بين سوريا وإسرائيل). ولو فعلت ذلك لأعطت وزنا كبيرا للموقف الاسرائيلي القائل بأن كل اتفاق سلام مع سوريا يجب أن يقر ببقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان». وهذا الموقف ملزم في المبدأ، للرؤساء الذين تعاقبوا على البيت الأبيض بعد جيرالدفورد.

وبات الجولان في قلب المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية التي نشطت بعد مؤتمر مدريد سنة 1991 (*). بالنسبة إلى إسرائيل، تختلط الحجج الاستراتيجية مع مشيئة الاحتفاظ ببقعة غنية بالماء ومع وزن المستوطنين الانتخابي، الموالين بقدر واسع لحزب العمال والمدعومين من جانب قسم لا يستهان به من السكان. لكن ترسيم الحدود النهائي بين إسرائيل وسوريا ينطوي على صعوبة أخرى: القطاعات التي أخليت من السلاح في 1949 ـ 1950، التي ترفض سوريا التنازل عنها، مطالبة بالعودة إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967 (أنظر الخريطة رقم 12)، بينما تتمنى إسرائيل الرجوع إلى حدود سنة 1923: بين هذين الخطين يوجد فرق «صغير» يكاد يبلغ عشرين كيلومترا مربعا، لكنه يتحكم في الوصول إلى بحيرة طبريا والقسم الأعلى من نهر الأردن.

في سنة 1992 وافق رئيس الوزراء اسحق رابين على مبدأ اعادة الجولان. لكن الرئيس الأسد طلب توضيحا: ما سيكون مدى الانسحاب الاسرائيلي؟ وأتاه الجواب بعد سنة، كما يروي أوري سافير أحد المفاوضين الاسرائيليين: «بعد أن تكلم كريستوفر (وزير الخارجية الأميركية) مع رابين في أيار/مايو 1994، شرح للسوريين أن إسرائيل، حسب رأي الولايات المتحدة، ستكون مستعدة للقيام بـ «انسحاب كامل» شرط أن تلبى كل احتياجاتها، ما يقتضي انسحابا إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967». لكن اغتيال رابين، ثم فوز اليمين سنة 1996، جمدا المفاوضات.

وحين وصل إيهود باراك إلى الحكم سنة 1999، قرر معاودة التفاوض مع سوريا، فاستؤنفت المحادثات في واشنطن. طلبت إسرائيل، بموازاة ترسيم الحدود، إيجاد حل للملفات الثلاثة الأخرى: الماء (يشكل الجولان ثلث احتياطيات إسرائيل، التي تطلب عدم قطع الماء)؛ والأمن (وضع اتفاق يحدد المبادىء الكبرى بشأنه في أيار/مايو 1995)؛ والتطبيع (اتفق البلدان على تبادل السفراء وفتح الحدود). وبقي ترسيم الحدود هو الصعوبة الوحيدة. فطلبت دمشق، وفقا لتعهد رابين، أن ينسحب الجيش الاسرائيلي إلى المواقع التي كانت له يوم 4 حزيران/يونيو 1967. وفي كانون الأول/ديسمبر 1999، فيما كانت واشنطن تظن أن الاتفاق بات في متناول اليد، أبلغ إيهود باراك الولايات المتحدة أنه، نظرا إلى الوضع الداخلي، لا يستطيع أن يوقع اتفاقا يقتضي العودة إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967. وهكذا أضاع فرصة تاريخية.

حبش (جورج)

ولد جورج حبش بتاريخ 2 آب/أغسطس 1926 في اللد (فلسطين)، وهو ابن عائلة من التجار المسيحيين الروم الأرثوذكس. طردت عائلته في تموز/يوليو 1948، إبان حرب فلسطين، من المدينة التي ولدت فيها. بعد أن استقر في بيروت، أخذ يدرس طب الأطفال في الجامعة الأميركية وأنهى دراسته سنة 1951. كان قد بدأ نشاطا سياسيا قويا منذ ذلك الوقت، لكنه لم يؤسس حركة القوميين العرب إلا في السنة التالية. واندمجت حياته بحياة منظمته منذ ذلك الوقت.
في تلك السنة ذاتها، أي سنة 1952، فتح جورج حبش «مستوصف الشعب» في عمان. ومن هناك كان يشارك في قيادة المنظمة التي حدد هدفها كما يلي: «ما دامت الدولة الموحدة التي تضم العراق والأردن وسوريا (كخطوة أولى) غير موجودة، ستظل مجابهتنا لليهود والتحالف الغربي شبه مستحيلة».
أوقف سنة 1957، ثم لجأ إلى دمشق، حين قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر (*) وسوريا (*). اعتنق جورج حبش ومنظمة القوميين العرب الناصرية، ووضعا نظريات مضادة لنظريات فتح. الأمر الأساسي في نظرهما، لأجل «تحرير فلسطين» ، ليس تعبئة الفلسطينيين أنفسهم، بل التزام البلدان العربية ضد إسرائيل. ويقتصر دور الفلسطينيين على العمل كعنصر «محفز». في سنة 1964، أنشأت حركة القوميين العرب فرعا فلسطينيا راح يعمل انطلاقا من بيروت التي استقر جورج حبش فيها. وقام هذا الفرع بأول عمل مسلح له سنة 1966.
إن حرب 1967 (*) أنزلت ضربة جدية بنفوذ عبد الناصر وأصابت حركة القوميين العرب إصابة مباشرة. فتلاشت هذه غرقا مع الفكرة العربية التي جسدها الرئيس . وانبثقت من حركة القوميين العرب عدة فروع إقليمية أشهرها فرع اليمن الجنوبي (*) الذي استولى على الحكم في آخر سنة 1967، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كان يقودها جورج حبش.
بعد أن استقرت هذه الجبهة في الأردن مع سائر منظمات الفدائيين، أخذت تقوم بنشاط كبير على الأرض، فعرفها الرأي العام الدولي من خلال اختطاف طائرات، وكانت أول طائرة اختطفتها، في 23 تموز/يوليو 1968، تخص شركة العال . ورغم الضعف الذي أصابها عقب انشقاق حركة نايف حواتمه (*)، لعبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورا استفزازيا في المملكة الهاشمية، حيث دعت إلى إسقاط النظام. «تحرير فلسطين يمر

بعمان» ، هكذا كانت تهتف، مستدرجة منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجابهة أيلول/سبتمبر 1970 (أنظر أيلول/سبتمبر الأسود) التي شهدت القضاء على المقاومة في الأردن.
بعد هذه الهزيمة الكبيرة، عدلت الجبهة الشعبية توجهاتها، فتخلت سنة 1972 عن «العمليات الخارجية»، مؤثرة تركيز ضرباتها على إسرائيل، لكن دون تفريق بين الأهداف العسكرية والمدنية. واتخذت من الماركسية ـ اللينينية نظرية لها. وقاطعت العناصر المغالية في التطرف كالدكتور وديع حداد. بعد سنة 1973، كانت الجبهة الشعبية في قلب معارضة التوجهات الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية (*). فأدان جورج حبش فكرة القبول بدولة صغيرة في الضفة الغربية (*) وغزة (*)؛ وعارض عقد مؤتمر جنيف ورحلة ياسر عرفات (*) إلى منظمة الأمم المتحدة؛ وهاجم الاتحاد السوفياتي بعنف، معتبرا إياه المسؤول عن دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستسلام. وبقي العراق (*) حليفه الوحيد في الساحة الدولية آنذاك.
بعد توقيع اتفاقات كمب ديفيد (*) عادت اللحمة إلى صفوف الحركة الفلسطينية، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي خرجت من اللجنة التنفيذية سنة 1974، لم تعد إليها إلا سنة 1981. وبعد أن أجريت للدكتور حبش جراحة خطيرة في الدماغ سنة 1980، ظل متنحيا طوال أشهر عدة. ظلت التباينات عميقة بين الجبهة الشعبية وفتح، ثم انفجرت بعد 1982، وكان جورج حبش مجددا في قلب تحالف مناوىء لعرفات: جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني التي شارك فيها أيضا عناصر منشقة عن فتح، والصاعقة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل. على أنه، على عكس هذه المجموعات، لم يرفض الاشتراك في المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر خلال شهر نيسان/أفريل 1987 ـ الذي عاد في ختامه مجددا إلى الهيئات التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ كما في مؤتمري تشرين الثاني/نوفمبر 1988 وأيلول/سبتمبر 1991. وإذا رفض بعض مقررات هذا الأخير، خصوصا القبول بالقرار رقم 242، فقد أعلن أنه يريد الحفاظ على الوحدة الفلسطينية.
وجاءت اتفاقات أوسلو (*) نقيضا لتوجهات جورج حبش والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وسعت الحركة، مع منظمات اليسار الفلسطيني والمنظمات الأصولية، إلى خلق جبهة معارضة، لكنها لم تنجح في ذلك. وأخذ نفوذها في الضفة الغربية وغزة يتضاءل، وراح العديد من المناضلين، حتى المعارضين لاتفاقات أوسلو، يتذمرون من المعارضة العقيمة؛ وشارك بعضهم حتى في انتخابات 20 كانون الثاني/يناير 1996. وحضرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المؤتمر الوطني الذي التأم في غزة خلال شهر نيسان/أفريل 1996، واكتفت بمناقشة عدد المقاعد المخصصة لها، ولم يحضر ممثلوها الدورة التي ألغت ميثاق 1968.

وبدافع من واقعيتها، واعتقادها بأن اتفاقات أوسلو باتت واقعا لا محيد عنه، ردت الجبهة الشعبية بالايجاب، سنة 1999، على دعوة السلطة الفلسطينية للحوار عشية استحقاق الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. واتفقت السلطة والمعارضة على «الثوابت الفلسطينية»: إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتفكيك المستوطنات الاسرائيلية، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية «بوصفها إطار العمل السياسي الفلسطيني». ووافقت إسرائيل على عودة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكوادرها شرط العدول عن الكفاح المسلح.

في تموز/يوليو سنة 2000، حل مصطفى الزبري، المعروف بأبي علي مصطفى، محل جورج حبش في منصب الأمين العام. وبعد مرور سنة، ذهب الرئيس الجديد ضحية سياسة التصفية الاسرائيلية في آب/أغسطس 2001. كانت المنظمة حتى حينه قليلة النشاط في الانتفاضة (*) الثانية، فقامت بعد ذلك بكثير من العمليات الانتحارية، واغتالت في تشرين الأول/أوكتوبر رحبعام زئيفي، وزير السياحة الاسرائيلي ذا الخطاب الجذري الداعي إلى «ترحيل» الفلسطينيين. فأوقفت السلطة الفلسطينية، في كانون الثاني/يناير 2002، الرئيس الجديد للجبهة الشعبية الذي يمثل الجناح الأكثر جذرية في الحركة.

كان الدكتور حبش قائدا متصلبا واحتفظ زمانا طويلا بنفوذ كبير في منظمة التحرير الفلسطينية، بين أصدقائه كما بين خصومه، وعرف، أيا تكن تحالفاته مع أنظمة عربية، بما فيها دمشق، أن يحافظ على استقلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحافظ على تأثير في مخيمات اللاجئين في كل من لبنان والأردن وسوريا.

حرب 1948 ـ 1949

كانت هذه أول حرب تنشب غداة إعلان استقلال الدولة اليهودية، في 14 أيار/مايو 1948 (انظر الخريطة رقم 2). ففي 15 منه دخلت جيوش شرق الأردن ومصر (*) وسوريا (*) فلسطين مدعومة بفوجين لبناني وعراقي.

كانت المجابهات قد ابتدأت عمليا في آخر سنة 1947: غداة إقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر، خطة تقسيم (*) فلسطين، نشبت حرب حقيقية بين الفلسطينيين (*) واليهود. كان الفلسطينيون يرفضون التقسيم وبالتالي خلق دولة يهودية. وكان اليهود يقبلون قرار منظمة الأمم المتحدة ويأملون مع ذلك «تحسينه» لمصلحة إسرائيل التي يمكنها أن تحتل الدولة العربية كلها أو جزءا منها، بحيث يلحق الباقي بشرق الأردن. كان هذا هدف لندن أيضا، التي كانت تراهن على الملك عبدالله للاحتفاظ بنفوذها في المنطقة ـ أعطت لندن إذن الضوء الأخضر للاتفاق الذي تم التفاوض عليه على هذا الأساس بين غولدا مائير وبينه.

كانت المعارك، حتى آذار/مارس 1948، تدور لمصلحة الفلسطينيين وتعزيزات جيش الانقاذ العربي الداعمة لهم: قطعوا طرق المواصلات، وطوقوا مستوطنات يهودية، وعزلوا مدنا كبيرة من بينها القدس (*). إلا أنه في آخر آذار/مارس، وبعد سقوط 2000 قتيل، استعادت القوات اليهودية الهجوم بعد أن تزودت بالأسلحة من تشيكوسلوفاكيا خصوصا. وحصلت مذابح حقيقية أشهرها وأكثرها دموية مذبحة قرية دير ياسين (*) الصغيرة، حيث اغتال رجال مناحيم بيغن 250 شخصا يوم 9 نيسان/أفريل 1948، فخلقوا بذلك جوا من الهلع شمل كل سكان فلسطين العرب ـ قدر مؤرخ فلسطيني فيما بعد عدد الضحايا بـ 110. وفتحت الهاغانا، المنظمة المسلحة اليهودية آنذاك، طريق القدس، واستولت على طبريا وحيفا وصفد. وسقطت يافا يوم 12 أيار/مايو، قبل يومين من إعلان استقلال إسرائيل (*).

لم يغير دخول الجيوش العربية مجرى المعارك. وإذا كانت الصدامات قد تواصلت، وتخللها فترات هدنة، حتى 6 كانون الثاني/يناير 1949، فإن هذه الصدامات تحولت لمصلحة إسرائيل منذ شهر تموز/يوليو. وبعد أن صارت القوات اليهودية «قوات الدفاع عن إسرائيل» (تساحال)، أمسى لها أخيرا قيادة موحدة، وتضاعف عديدها بفضل تعبئة استثنائية، وتعززت قوتها بفضل أسلحة ثقيلة جاءت خصوصا من قاعدة زاتيك التشيكية بواسطة جسر جوي. هذا يعني أن الاتحاد السوفياتي، الموافق على خطة التقسيم والذي اعترف بإسرائيل منذ 17 أيار/مايو 1948، أسهم في إحرازها أول انتصار عسكري. كل ما كان يهم موسكو آنذاك هو إزاحة بريطانيا العظمى (*) عن المنطقة بأسرها.

لم يكن الحساب السوفياتي خاليا من الحنكة. فالعالم العربي، الذي انهزم، وشعر بالاهانة من جراء هذه الهزيمة، انتابه اضطراب عميق. وقد دفعت لندن ثمن هذه الأزمة لأن الرأي العام اعتقد أن بريطانيا هي المحرضة على الحرب. وأتاح نشر محفوظات بريطانية،

بعد ذلك، الكشف عن أنه، في شباط/فبراير 1948، قرر وزير الخارجية البريطانية إرنست بيفن، في اجتماع بينه وبين رئيس وزراء الأردن، أن استخدام القوات المسلحة الأردنية من أجل تأمين السيطرة الهاشمية على المنطقة التي خصصتها منظمة الأمم المتحدة للدولة العربية. كان هدف لندن الأساسي، تضييق مساحة أراضي الدولة اليهودية، وسيطرة بريطانيا على صحراء النقب.

لقد دفعت بريطانيا بالفعل غاليا ثمن النكبة. ففي مصر، اغتيل رجلها النقراشي باشا في كانون الأول/ديسمبر 1948: عاد الوفد إلى السلطة سنة 1950، ثم في 23 تموز/يوليو 1952، استولى «الضباط الأحرار» على الحكم. وتكاثرت الاضطرابات في العراق أيضا. وفي سوريا توالت الانقلابات. ولم ينج من ذلك حتى شرق الأردن، الذي نجح في ضم الضفة الغربية ليؤلف «المملكة الأردنية» (*): اغتيل عبدالـلـه ابن الشريف حسين وجد الراحل الملك حسين (*)، سنة 1951، في المسجد الأقصى في القدس...

لكن، إذا كان البريطانيون قد عانوا من نتائج الحرب، فالضحايا الأولون هم الفلسطينيون. ذلك أن اتفاقات الهدنة الموقعة بين إسرائيل ومختلف خصومها، من 23 شباط/فبراير حتى 20 تموز/يوليو 1949، كرست توسيع الدولة اليهودية مقدار الثلث بالنسبة إلى الحدود الملحوظة في خطة التقسيم. فارتفعت مساحتها من 14000 إلى حوالى 21000 كيلومتر مربع بعد أن حصلت على الجليل برمته وعلى ممر إلى القدس وإلى النقب حتى مرفأ إيلات على البحر الأحمر. أما الدولة العربية فلم تر النور، لأن إسرائيل وشرق الأردن (*)، اقتسما الضفة الغربية (*)، فيما باتت غزة تحت وصاية مصر. كما اضطر 750000 إلى 800000 فلسطيني أن يغادروا بيوتهم.

وكما تبين أعمال «المؤرخين الاسرائيليين الجدد» (أنظر التهجير) (*)، كان هذا الهروب الجماعي نتيجة سياسة تقضي بطرد السكان الفلسطينيين. واستمرت هذه السياية بتصميم، بعد نهاية الحرب، بواسطة تدمير القرى العربية، أو بإسكان مهاجرين يهود جدد فيها، أو بتوزيع أراضيها بين الكيبوتسات المجاورة. وكرس قانون «الأملاك المتروكة» شرعية هذه الأعمال بصورة رسمية. أما اللاجئون، فقد حددت منظمة الأمم المتحدة في نيسان/أفريل 1950 عددهم بحوالى المليون في الأردن وغزة ولبنان وسوريا. صحيح أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت «حقهم بالعودة» (*)، في قرارها رقم 194 لكن القادة الاسرائيليين يرفضون احترامه، وقد صرح رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون (*) بتاريخ 16 حزيران/يونيو 1948 قائلا: «علينا أن نحول بأي ثمن دون عودتهم».

إسرائيل التي تتوسع، وجيرانها العرب الذين يعانون عدم الاستقرار، والفلسطينيون المحكومون بالاحتلال أو الرحيل: النزاع الاسرائيلي ـ العربي الأول هيأ كل أسباب النزاعات اللاحقة. هذا هو مصدر المأساة التي تدمي الشرق الأدنى منذ ذلك الحين.

حرب 1956

كانت عملية السويس الحرب الاسرائيلية ـ العربية الثانية التي اتسمت بمشاركة بريطانيا العظمى (*) وفرنسا (*) إلى جانب إسرائيل، في الهجوم على مصر (*) (أنظر الخريطة رقم 3). فإن التدخلات الخارجية التي تجد جذورها في تطور تحالفات المتحاربين سنة 1948 ـ 1949 قد خلفت عواقب مستدامة.
كان الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية، خصوصا تشيكوسلوفاكيا، قد أسهمت جميعها إسهاما واسعا في ولادة الدولة اليهودية وفي انتصارها في أول نزاع بينها وبين جيرانها. وظلت إسرائيل، مدى فترة ما، تحافظ على علاقات طيبة معها، في إطار سياسة عدم انحياز، لكن هذه العلاقات أخذت تسوء بفعل الطرفين (أنظر روسيا) (*). فاختل هذا التوازن بين الشرق والغرب في السياسة الاسرائيلية بسرعة، وحل محله تقارب متزايد الوضوح مع الغربيين. فقد ظهرت الدولة اليهودية بالتصعيد الذي بدأ بمساندة للولايات المتحدة في القضية الكورية (1950)، إلى وضع الموانىء والمطارات تحت تصرف جيشها (1951)، ثم وضع قواعد عسكرية في إسرائيل تحت تصرفها (1955)، ظهرت أمام العرب كلعبة في يد الغربيين وظهر هؤلاء كـ «تغطية» للتصلب الاسرائيلي. ذلك أن إسرائيل انتهكت قرارات الأمم المتحدة بمنعها كل عودة للاجئين، وضمت الجزء الغربي من القدس (*) لتجعلها عاصمة لها، وأكثرت من العمليات الانتقامية عقب الحوادث الحدودية، كما جرى في قبيه في الأردن (*) سنة 1953، وفي غزة (*) سنة 1955.
وفي حركة مضادة، ناجمة عن شعور معاد لبريطانيا بالأساس عززه «التلاصق» بين إسرائيل والغرب، أخذ القادة العرب يتقربون من البلدان الشيوعية. فقام جمال عبد الناصر (*)، أحد آباء ما سمي بحركة عدم الانحياز التي ولدت سنة 1955 في باندونغ، باتباع «سياسة

حيادية» أثارت قلق واشنطن ولندن والقدس. وكان لفرنسا، فضلا عن ذلك، حساب تريد تسويته مع الرئيس ، الذي اتهمته بتقديم دعم ناشط لـ «الانتفاضة الجزائرية» التي كان قادتها يحلون ضيوفا على القاهرة. فأضيفت إرادة الثأر هذه إلى تعاطف «طبيعي» لدى الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا، مع إسرائيل، ما جعل الحكومة الفرنسية، وحكومة صاحبة الجلالة، تحلمان بأن تكررا ضد عبد الناصر العملية الناجحة التي قام بها الأميركيون سنة 1953 في إيران ضد الدكتور مصدق.

وجرت سلسلة من الأحداث جعلت التوتر يتصاعد أكثر فأكثر. في شباط/فبراير 1955، هاجمت القوات الاسرائيلية غزة (*) ردا على هجمات. وفي أيلول/سبتمبر. أعلن عبد الناصر بعد أن رفض الغربيون بيعه السلاح أنه سيتزود بالسلاح من تشيكوسلوفاكيا. وفي تشرين الأول/أوكتوبر، وقعت سوريا (*)، ثم العربية السعودية (*) على حلف عسكري مع القاهرة، ووضعت قوات الدول الثلاث تحت قيادة موحدة بإمرة القائد الأعلى للجيش المصري عبد الحكيم عامر. وفي نيسان/أفريل 1956، انضم اليمن (*) إلى الحلف. وفي تموز/يوليو 1956، أعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس (*) ـ كانت هذه أول مرة يستعيد فيها بلد من بلدان العالم الثالث بنجاح إحدى ثرواته الطبيعية ـ فيما أنشأت باريس ولندن هيئة أركان مشتركة لأجل التدخل. وكان تشرين الأول/أوكتوبر الشهر الحاسم: أعد البريطانيون والفرنسيون سرا بتاريخ 23 منه، في سيفر، التدخل في مصر، بعد أن زودوا إسرائيل بأسلحة متقنة؛ وفي 24 منه، أقر البرلمان الأردني الجديد الانضمام إلى الحلف المصري ـ السوري ـ السعودي ـ اليمني؛ وفي 29 منه نشبت الحرب. سميت العملية «كادش» وهو اسم يذكر بـ «مغامرات» موسى واليهود في سيناء...

في غضون ستة أيام، احتل الجيش الاسرائيلي سيناء، بعد أن أسر 5000 جندي واستولى على 100 دبابة ت 34 مصرية. وفي 31، شنت لندن وباريس غارات جوية على أهداف مصرية، بعدما رفضت القاهرة إنذارهما بالانسحاب من منطقة القناة. وبعد خمسة أيام، ورغم وقف إطلاق النار الذي قررته الأمم المتحدة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، نزل الجنود الفرنسيون والبريطانيون في بورس سعيد وفي الاسماعيلية، ولم ينسحبوا منهما إلا في 22 كانون الأول/ديسمبر، تحت ضغط مشترك من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أجبر إسرائيل أيضا على مغادرة سيناء وغزة... في 14 آذار/مارس 1957. لقد انتهت العملية إلى الفشل.

لم تحصل إسرائيل طبعا على أراض جديدة، لكنها كسبت حضور مراقبين للأمم

المتحدة في غزة وفي شرم الشيخ وبالتالي حرية الملاحة في خليج العقبة وصولا إلى مرفأ إيلات. أما بالنسبة إلى كل من بريطانيا العظمى وفرنسا، فكان الأمر أسوأ بكثير: أغلقت القناة، واضطرب توريد النفط، وخصوصا، تدهورت مواقع البلدين في المنطقة بصورة نهائية. وقاطع كل رؤساء الدول العربية باريس، باستثناء لبنان؛ واستمدت الانتفاضة الجزائرية بأسا جديدا من إخفاق النزول في السويس الذي كان يراد منه قطعها عن «قواعدها» التي لا غنى عنها. أما بريطانيا العظمى، فألغى كل من مصر والأردن المعاهدة معها. وجاءت ساعة الولايات المتحدة، التي أحسنت التصرف حين عارضت المغامرة الفرنسية ـ البريطانية مع أنها كانت قد أدانت تأميم شركة قناة السويس.
هكذا ارتد النزاع الاسرائيلي ـ العربي الثاني على مسببيه. فالتدخل الذي أريد منه كبح الموجة القومية وإعادة السيطرة الفرنسية ـ البريطانية، جلب آخرة الدولتين المستعمرتين القديمتين وأمن البديل الأقوى، دون أن يطيح الحركة الناصرية. وعززت سوريا تحالفها مع موسكو، واقتفى العراق (*) أثرها بعد قليل، حيث قطعت ثورة 14 تموز/يوليو 1958 علاقة الرحم بينه وبين لندن. ولم ينج لبنان والأردن من تلك الموجة إلا بفضل نزول جنود البحرية الأميركيين (في بيروت) والانكليز (في عمان).

حرب 1967

سميت هذه الحرب حرب «الأيام الستة» لأن العمليات العسكرية بالمعنى الحقيقي دامت ستة أيام، وهي الحرب الثالثة بين إسرائيل (*) وجيرانها (انظر الخريطة رقم 4). وهي إذ أسفرت أيضا عن انتصار ساحق للجيش الاسرائيلي، فإنها أحدثت تعديلا عميقا على الحدود: باحتلال الدولة اليهودية للقدس (*) الشرقية، والضفة الغربية (*)، وغزة (*)، والجولان (*)، وسيناء، وضاعفت بذلك مساحة أراضيها أربع مرات.
ألقى كل من المتحاربين آنذاك بمسؤولية شن الحرب على الطرف الآخر، وناصرت وسائل الاعلام الغربية ـ خصوصا الفرنسية بشدة ـ إسرائيل ضد العرب، كما لو أن الأمر مواجهة بين داود وغوليات. وصورت حرب 1967 على أنها نتيجة لاعتداء مصري ورد

صاعق إسرائيلي. لم يعد، تقريبا، أحد، يدافع عن هذا الزعم اليوم. على كل حال، قام مسؤولون إسرائيليون حينذاك بتصحيح لاحق للروايات التي روجت في حينه. فقد قال الجنرال اسحق رابين (*) الذي كان رئيس أركان الجيش حينذاك: «لا أظن أن عبد الناصر كان يريد الحرب. فالفرقتان اللتان أرسلهما إلى سيناء في 14 أيار/مايو كانتا غير كافيتين لشن هجوم على إسرائيل. كان يعرف هذا، وكنا نعرفه نحن» . وقال الجنرال ماتياهو بيليد: «القول بأن الابادة الجماعية كانت معلقة فوق رؤوسنا في حزيران/يونيو 1967 وأن إسرائيل تقاتل في سبيل بقائها الجسدي لم يكن سوى خدعة».
بالمقابل، نشبت الحرب على أثر صعود حقيقي ومقلق للتوترات، حيث كان كل من الطرفين يوجس خيفة من نيات الآخر. وكان الجو أقرب إلى الهدوء حين قررت إسرائيل من طرف واحد تحويل مياه نهر الأردن سنة 1963. وجاء الرد العربي في كانون الثاني/يناير 1964: أقرت قمة القاهرة، وبوشر في تنفيذ القرار بتحويل اثنين أو ثلاثة من روافد النهر؛ وإلى جانب ذلك، أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية (*) التي تشكلت بالفعل خلال شهر أيار/مايو في القدس، برئاسة أحمد الشقيري. وفي كانون الثاني/يناير 1965، أرسلت فتح أولى مجموعاتها المسلحة إلى إسرائيل عبر الخطوط الأردنية، لكن بمساعدة سورية. فردت إسرائيل بشن غارات انتقامية على الورشات العربية العاملة في تحويل روافد الأردن، وعلى البلدان التي يتسلل منها رجال ياسر عرفات (*). وكانت هيئة الأركان تعد خصوصا ـ حسبما قالت مصر (*) وسوريا (*) اللتان أعربتا عن قلقهما علنا ـ عملية واسعة النطاق ضد البلدان العربية. وازداد القلق في 15 أيار/مايو 1967، مع حصول العرض العسكري الاسرائيلي في القدس، المخالف لاتفاقيات الهدنة. فوضعت مصر قواتها، يوم 17 منه، في حالة تأهب، وطلبت يوم 18 منه انسحاب مراقبي الأمم المتحدة من شرم الشيخ وغزة، اللتين تسلمتهما القوات المصرية في 21 منه. وفي اليوم التالي، أغلق خليج العقبة في وجه المراكب الاسرائيلية أو التي تنقل معدات استراتيجية إلى إسرائيل. وفي القدس، حيث دخل مناحيم بيغن الحكومة لأول مرة، اعتبر انضمام الأردن (*) إلى الحلف العسكري المصري ـ السوري (في 31 أيار/مايو) والعراق (*) (في 4 حزيران/يونيو) عملا يستوجب الحرب.
إن إنجاز «التطويق» على هذا النحو، أثار منذ اليوم التالي هجوما خاطفا: فبعد القضاء على الطيران العربي (في صباح واحد) استولت القوات الاسرائيلية، خلال ستة أيام، على سيناء المصرية، والضفة الغربية الأردنية، و ـ بعد رفض، مدى يومين، لوقف إطلاق النار الذي قررته منظمة الأمم المتحدة ووافق عليه المحاربون العرب ـ استولت على هضبة

الجولان السورية. وبعد مساومات دامت خمسة أشهر، أكدت منظمة الأمم المتحدة، بقرارها رقم 242 (أنظر الملاحق) الصادر عن مجلس الأمن، ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها، مقابل إنهاء حالة الحرب، والاعتراف بكل دول المنطقة، وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة، وإقامة مناطق منزوعة من السلاح.
كان النصر الاسرائيلي الساحق، مثيرا لعدم الاستقرار من وجوه شتى.
كان هكذا أولا بالنسبة إلى العالم العربي: لم تغذ هذه النكبة الجديدة الموجة القومية كما جرى عقب حرب 1948، بل عجلت في حصول أزمتها. استمرت الموجة طبعا في بداية الستينات، مع استقلال الجزائر، وثورة اليمن الشمالي، والكفاح المسلح في عدن، وائتلاف البعث ـ الحزب الشيوعي في سوريا ـ وعرفت أيضا بضعة تطورات ذات دلالة: تجذر في العراق، إطاحة النظام الملكي في ليبيا (*)، انسحاب بريطاني واستقلال في أطراف شبه الجزيرة العربية (*). على أن اتجاه التيار قد انعكس. فالنظامان المصري والسوري، اللذان فقدا صدقيتهما من جراء إفلاسهما، أخذا يعانيان أيضا من جراء إخفاقاتهما الداخلية، الاقتصادية والسياسية. فبعد أن بلغت الحركة الوطنية أهدافها الاستقلالية أمست فريسة مصالح متناقضة تتجلى وتتجابه في حقل الاصلاح الزراعي، والتدابير الاجتماعية، ونمط التطور، والديموقراطية، الخ. كما أن الانفتاح الاقتصادي، الذي أخذ يزداد، في القاهرة كما في دمشق، يدل على نفوذ البورجوازية البيروقراطية، الزراعية والتجارية، التي اختارت الانفتاح نحو الغرب. كان ثمة رمز ومرحلة: وفاة جمال عبد الناصر (*)، في 28 أيلول/سبتمبر 1970، بسبب أزمة قلبية، وحلول أنور السادات (*) محله.
ان نعيم القدر انقلب أيضا على إسرائيل التي دخلت سنة 1967، مرحلة جديدة نوعيا. كانت الدولة اليهودية، حتى ذلك الحين، تتمتع بالشرعية الدولية التي أسبغتها الأمم المتحدة على ولادتها، «ناسية» في الوقت ذاته توسيع أراضيها في ظل حرب 1948 وتهجير مئات آلاف الفلسطينيين (*). في الحقيقة كان يمكن للمصريين (بواسطة غزة) وللأردنيين (بواسطة الضفة الغربية) أن يقيموا دولة عربية فلسطينية تكون عاصمتها القدس الشرقية. لكن الحجة انقلبت نقيضها بعد 10 حزيران/يونيو 1967: إسرائيل هي السيد الوحيد على هذه الأراضي، الذي يمكنه أن يبادلها بالسلام. والحال أن القادة الاسرائيليين لم يكتفوا برفض أي شكل من أشكال الحقوق الوطنية الفلسطينية، بل خطوا خطوات أولى إن لم تكن الضم فالاستعمار (*) هذه الأراضي: «الاستيلاء» على القدس القديمة، رفض عودة 250000 من لاجئي الحرب الجدد، وأولى «المستوطنات» اليهودية، القمع العنيف، الخ. إذا كان

الفلسطينيون قد أدركوا على الفور مدى عواقب هذا الخيار، فالاسرائيليون لم يفعلوا ذلك إلا متأخرين: استمرار احتلال الضفة الغربية وغزة، وتجميد المشكلة الفلسطينية، وبالتالي فإن غياب السلام، هو مصدر الأزمة التي تهز المجتمع الاسرائيلي.
لقد قال الجنرال موشي دايان في حينه: «ليس صحيحا أن العرب يكرهون اليهود لأسباب شخصية أو دينية أو عرقية. إنهم يعتبروننا عن حق من وجهة نظرهم غربيين، أجانب، غزاة استولوا على بلد عربي ليجعلوا منه دولة يهودية... وبما أنه لزام علينا أن نبلغ أهدافنا ضد مشيئة العرب، فيتوجب علينا أن نعيش في حالة حرب دائمة» (ذكر هذا عند إريك رولو في كتابه «الفلسطينيون»).

حرب 1973

سميت حرب تشرين الأول/أوكتوبر، أو حرب كيبور ، أو حرب رمضان ، وهي الحرب الرابعة بين إسرائيل وجيرانها (أنظر الخريطة رقم 6). وميزتها تكمن في الخرق المؤقت الذي تمكنت القوات المصرية والسورية من تحقيقه في الخطوط الاسرائيلية. كان هذا «الانتصار» رغم أنه مؤقت، انتقاما في نظر الطرف العربي ـ من الاهانة التي لحقت به في سنوات 1948 و1956 و1967، رغم النجاح العسكري الاسرائيلي الذي تلاه.
«لم يبق هناك أمل باتفاق سلمي، وقرارنا هو القتال». هذا ما أعلنه في تشرين الثاني/نوفمبر 1971 أنور السادات (*) الذي أمسى رئيس مصر (*) قبل سنة. كان إعلان الحرب المبدئي هذا ـ الذي لم يحمله أحد على محمل الجد ـ دليلا على ارتباك القاهرة أمام فشل محاولاتها الدبلوماسية. كانت إسرائيل آنذاك لا تزال تحتل مجمل الأراضي التي استولت عليها في حرب الأيام الستة سنة 1967 (*)، وخصوصا سيناء. وبقي القرار رقم 242 (أنظر قرارات الأمم المتحدة) الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي يدعو إلى إعادتها إلى البلدان العربية مقابل السلام، حبرا على ورق.
أما خطة روجرز، التي قدمتها الولايات المتحدة (*) لأجل مواجهة حرب الاستنزاف التي شنتها مصر في قناة السويس (*)، ولكن أيضا لأجل تطبيق القرار رقم 242، فلم تنجح هي

أيضا: علقت تل أبيب، في أيلول/سبتمبر 1970، المحادثات التي كان قد باشرها الوسيط يارنغ قبل شهرين. كما رفضت، في كانون الأول/ديسمبر، خطة سلام عرض فيها أنور السادات مبادلة الأراضي المحتلة باعتراف رسمي بإسرائيل وعودة اللاجئين الفلسطينيين وحرية الملاحة في قناة السويس. ولم تتقبل الدولة اليهودية كذلك البيان المشترك الصادر عن نيكسون ـ بريجنيف في أيار/مايو 1973 الذي يؤكد مجددا «تمسك» الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (أنظر روسيا) «بحل سلمي وفقا للقرار 242» ...

كان «الريس» يعتقد بأن الولايات المتحدة وحدها قادرة أن تدفع باسرائيل إلى التفاوض. وأضاف قائلا إن حربا جديدة تستطيع وحدها أن ترغم الدول الكبرى على استعمال وسائل الضغط التي لديها على الدولة العبرية. وكان هذا يسمح له، في الوقت ذاته، بامتصاص الاستياء الشعبي الهادر في مصر، حيث أن ثقل نفقات الدفاع يزداد بفعل الجمود وعدم القيام بأي شيء. هذه هي الظروف، الخارجية والداخلية، التي حملت أنور السادات على دخول «مجابهة محدودة» مع إسرائيل: ولهذا الغرض، المعلن صراحة، جمع بين رئاسته للبلاد وبين رئاسة الحكومة في آذار/مارس 1973.

بعد مرور سبعة أشهر، في 6 تشرين الأول/أوكتوبر، يوم عيد كيبور الاسرائيلي، وفي شهر رمضان، اجتازت الدبابات المصرية قناة السويس، واجتاحت خط بارليف، وتوغلت في سيناء، بينما كان الجنود السوريون يتقدمون مسافة خمسة كيلومترات في مرتفعات الجولان (*). لم يلتقط الجنرالات الاسرائيليون أنفاسهم إلا بعد أسبوع، فاستعادت دباباتهم المبادرة على الجبهتين. وسهل ذلك توقيف السادات هجوم رجاله. واجتياز الجنرال آرييل شارون (*)، مخالفا ـ منذ حينه ـ الأوامر، قناة السويس متوجها نحو السويس. وحصل يوم 17 تشرين الأول/أوكتوبر حدث مزدوج: دارت في سيناء معركة من أكبر معارك الدبابات في التاريخ، وفي الكويت صدر قرار الحظر معلنا حرب النفط (*). وفي 22 منه، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، ووافقت عليه مصر وإسرائيل... لكن هذه واصلت هجومها على الأرض. فهدد الاتحاد السوفياتي بإرسال قوات، وأعلنت «حالة الطوارىء النووية من الدرجة الثالثة» في القوات الأميركية: في امتحان القوة المقلق هذا تدخلت الدولتان العظميان، كما كانت تأمل القاهرة، لإعادة إسرائيل، التي فقدت حوالى 2500 رجل، إلى جادة الصواب...

فرض وقف إطلاق النار شيء، وبناء سلام مديد شيء آخر، على أن الظروف كانت تبدو مؤاتية لقيام تفاوض جدي. لكن المؤسف أنها تطورت سريعا نحو الأسوأ. هل كان

هناك إرادة أميركية ـ سوفياتية للعمل معا على تسوية نزاع يهدد الانفراج الذي كان في أوجه؟ اختارت واشنطن مجددا أن تعمل «بمفردها»، وراح هنري كيسنجر يعمل على إيجاد تسوية منفردة تستبعد الاتحاد السوفياتي. إن الأزمة السياسية والمعنوية المفتوحة في إسرائيل بسبب «مفاجأة» يوم كيبور ؟ لم تكن في مصلحة «الحمائم» بل في مصلحة «الصقور»، فجاءت إلى الحكم، سنة 1977، برجال مناحيم بيغن الذين كانوا حتى حينه مبعدين عن السلطة، لكنهم كانوا أول المستفيدين من اتهام المسؤولين عن المهدال (Mehdal) بـــــ«التقصير» الكبير في شهر تشرين الأول/أوكتوبر. وأوروبا (أنظر «الاتحاد الأوروبي») (*) التي أصابها سلاح النفط؟ فأمحت القارة العجوز، شأنها دائما، وراء البيت الأبيض، رغم رغبات خجولة في التدخل. وان الواقعية التي أوحى بها للعرب «الانتقام» لكرامتهم إبان الأيام الأولى من حرب تشرين؟ إلا أن شركاء مصر لم يتبعوها، بل رفض معظمهم ـ بمن فيهم الفلسطينيون ـ الشروط التي وضعتها إسرائيل.
هكذا خابت آمال أنور السادات، على الأقل تلك التي علقها على إجراء محادثات دولية بضمانات أميركية وسوفياتية: علق مؤتمر جنيف، عمليا، بعد افتتاحه بقليل. وبما أن طريق السلام بواسطة الأمم المتحدة كانت مقطوعة، كان على القاهرة أن تجد طريقا أخرى، فتحها البيت الأبيض: تلك التي قادت الرئيس ونظيره الاسرائيلي إلى كمب ديفيد (*). قال العقيد القذافي سنة 1977 إن السادات كان مستعدا غداة يوم كيبور لـ «عقد أي اتفاق سلام مع إسرائيل يمكنه من استعادة سيناء».

حرب 1982

سميت حرب لبنان (*)، لأنها دارت على أرضه، وهي النزاع الاسرائيلي ـ العربي الخامس منذ الحرب العالمية الثانية (انظر الخريطة رقم 7). إنها تختلف اختلافا عميقا عن سابقاتها، وذلك في ثلاث نقاط: إنها نزاع اسرائيلي ـ فلسطيني أكثر منه إسرائيلي ـ عربي؛ وهي طويلة الأمد؛ وهي لم تسفر عن نجاح أكيد لإسرائيل (*).
بين غزو لبنان من جانب مناحيم بيغن وشن حرب 1973 (*) من جانب أنور السادات (*)

قاسم مشترك هو أنهما لم يكونا غير منتظرين وإن كان توقيتهما يمكن أن يكون مفاجئا. فاتفاقات كمب ديفيد (*) أوصلت إلى مأزق: بينما جرى تطبيق معاهدة الصلح الاسرائيلية ـ المصرية، ظلت المفاوضات حول الحكم الذاتي (*) الفلسطيني مجرد مشروع. لقد دار نقاش شاق بالتأكيد بين القاهرة والقدس (*)، لكن الأردن، ومن باب أولى، الفلسطينيين لم يشاركوا فيه. كما أن اغتيال السادات، في تشرين الأول/أوكتوبر 1981، استتبع تشددا في موقف القاهرة حول المسألة الفلسطينية. وبدلا من تسوية المشكلة الفلسطينية على الطاولة الخضراء، حاول الاسرائيليون تسويتها على الأرض: في الضفة الغربية (*) وفي غزة (*)، حيث تسارع الاستيطان والقمع، وفي لبنان حيث تكاثرت عمليات الجيش الاسرائيلي. وبما أن القادة الاسرائيليين كانوا يعلمون أن مصر (*) حريصة كل الحرص على عدم تعريض استرداد سيناء للخطر، وأن العالم العربي منقسم على ذاته، وأن منظمة التحرير الفلسطينية في حالة عزلة، فقد شعروا بأنهم يستطيعون التحرك بحرية. وظهر تصاعد التوتر طوال سنة 1981: بعد «أزمة الصواريخ» مع سوريا في الربيع، كانت الغارة الجوية على المفاعل النووي العراقي في 7 حزيران/يونيو، وضم مرتفعات الجولان (*) في كانون الأول/ديسمبر. لكن في تموز/يوليو خصوصا، تبادل الجيش الاسرائيلي وقوات منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة في لبنان القصف فترة طويلة، إلى أن توصلت الولايات المتحدة إلى إقناع الطرفين بوقف إطلاق النار الذي احترمه كلاهما.

«سلام الجليل»: كان هذا هو الاسم الذي أطلق يوم 6 حزيران/يونيو على العملية العسكرية الاسرائيلية في لبنان، استنادا إلى أحداث صيف 1981، مع أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت بعدها قد تقيدت تقيدا دقيقا بوقف إطلاق النار. كان المقصود منها رسميا تأمين السيطرة «فقط» على شريط عمقه 40 كيلومترا بحيث لا يعود في وسع «الارهابيين» أن يضربوا منه شمال البلاد. باسم هذا التدخل «المحددو»، وصل الجيش الاسرائيلي إلى أبواب بيروت (بعد أن وقع الجيش السوري، على وقف إطلاق النار في 11 حزيران/يونيو، عقب معارك قاسية). وابتدأ حينذاك حصار الجزء الغربي من العاصمة اللبنانية، حيث كان الفلسطينيون والحركة الوطنية اللبنانية يقاتلون جنبا إلى جنب، فيما كان الكتائبيون يساندون ـ دون مشاركة في القتال ـ جنود الدولة العبرية. استخدم الاسرائيليون القنابل الفوسفورية، وقنابل النابلم، والقنابل الانشطارية، والقنابل الانبجاسية، التي كانت تتساقط بلا توقف على غرب المدينة التي أخذت تعاني الجوع والعطش، لكنهم لم يستطيعوا إخضاعها. وفي 7 آب/أغسطس، أعلن الوسيط الأميركي فيليب حبيب حصول اتفاق أميركي ـ لبناني ـ فلسطيني

على ترك مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية يغادرون بيروت تحت حماية قوة دولية متعددة الجنسيات ـ كانت فرنسية ـ إيطالية.
وتحقق هذا الانسحاب عقب موجة جديدة من القصف: في 30 آب/أغسطس، غادر ياسر عرفات (*) وقواته الأخيرة بيروت التي دخلتها قوات الجنرال آرييل شارون (*) في 15 أيلول/سبتمبر، غداة اغتيال بشير الجميل. وفي 16 و17 منه، قامت الكتائب، أمام أعين القوات الاسرائيلية، بقتل مئات ومئات من الرجال والنساء والأطفال في مخيمي صبرا وشاتيلا (*) الفلسطينيين. هكذا اختتمت المرحلة الأولى من الحرب بشكل مأساوي. وابتدأت بعدها مرحلة جديدة: مرحلة احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، الذي ولد مقاومة شعبية ومسلحة أكثر فأكثر كثافة، اضطرت معها اسرائيل أن تسحب جيشها بعد مرور ثلاث سنوات، باستثناء منطقة «أمنية» لم تنسحب منها إلا سنة 2000.
هذه هي النتيجة الأولى، الأكثر حسية، لغزو لبنان: مستنقع تخبطت فيه إسرائيل طوال أشهر، وخسرت فيه مئات القتلى، وآلاف الجرحى، ومئات ملايين الدولارات كتكاليف احتلال، ناهيك عن العداء شبه الاجماعي لدى السكان ـ الشيعة بالأساس ـ الذين كانوا قد أحسنوا استقبال الجنود الاسرائيليين في حزيران/يونيو 1982، آملين التخلص بفضلهم من الفلسطينيين. كان الثمن باهظا: هل كانت هذه النتيجة تستحق هذه المغامرة، من وجهة النظر الاستراتيلية؟ الحصيلة في المسألة اللبنانية، تبدو، بعد الدرس لا تستحق ذلك.
ماذا بشأن إبادة منظمة التحرير الفلسطينية؟ كان هذا هدف آرييل شارون المعلن أمام الملأ، إذ قال في 12 حزيران/يونيو 1982: «نحن هنا لكي نبيد إرهابيي منظمة التحرير الفلسطينية إبادة كاملة ونهائية» . إن المقاومة الفلسطينية لم تمت مسحوقة في الكماشة واستطاعت أن تغادر بيروت، رغم ما تلقت ضربات هامة، لكن المقاومة ظلت حية بعد تلك المحنة الجديدة، كما بعد سابقاتها.
وماذا بشأن دولة قوية، مسيحية وصديقة لإسرائيل؟ كان هذا حلما قديما عند القادة الاسرائيليين. من المؤكد أن العملية لم تسهم في تحقيق هذا الحلم. وبعد مرحلة واعدة بالنسبة إلى القدس لاح فيها أن أمين الجميل يمسك بالبلاد، وتم الاتفاق على معاهدة صلح مع الدولة اليهودية في 17 أيار/مايو 1983، سارت الأمور في اتجاه مضاد. قطعت بيروت اتصالاتها، واستعادت دمشق نفوذها الغالب في بلد الأرز.
هناك عنصر أخير، يصعب تقديره، ويلعب مع ذلك دورا لا يستهان به في حكم معظم المراقبين السلبي على غزو لبنان: إنه تردي صورة إسرائيل. فلأول مرة في تاريخ الدولة

العبرية، تبدو مبادرتها العسكرية غير مشروعة في نظر الغرب، لكونها غير ضرورية للدفاع عن نفسها، ومن باب أولى، عن وجودها. وكان الرأي العام قد بات مترددا حين جاءت تؤثر فيه الصور المريعة التي نقلتها وسائل الاعلام، صور بيروت المحاصرة، وأكثر أيضا صور صبرا وشاتيلا.

الحرب الأهلية اللبنانية

ابتدأت الحرب الأهلية الثانية (أنظر حول الأولى، سنة 1958، العنوان «لبنان» (*)) يوم 13 نيسان/أفريل 1975. في ذلك اليوم، كانت حافلة تنقل فلسطينيين ولبنانيين عائدين من مخيم صبرا، تمر في حي عين الرمانة الذي يسيطر عليه الكتائبيون، وفجأة أطلق الرصاص بغزارة: قتل سبعة وعشرون من الركاب. وراحت تتوالى الانتقامات المتبادلة، حتى شمل القتال البلاد بأسرها. لكن لم يكن أحد يتصور آنذاك أن هذا القتال سيمتد خمس عشرة سنة، رغم الإعلان «رسميا» عن توقفه في أيلول/سبتمبر 1976.
ولدت الحرب من تلاقي ثلاثة عوامل. كان هناك أزمة اقتصادية واجتماعية تجلت في العديد من التحركات المطلبية (إعادة البحث في الطائفية (*) ونمو للمنظمات اليسارية). وكان هناك ترسخ الواقع الفلسطيني في لبنان (*): بعد سنة 1967، سيطرت منظمة التحرير الفلسطينية على مخيمات اللاجئين؛ وجعلت من لبنان، ابتداء من سنة 1971، وبعد رحيلها عن الأردن (*)، معقلا لها. والعامل الثالث: انجر لبنان، رغم «حياده»، سنة 1967، إلى المشاركة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ وجعلت غارات الجيش الاسرائيلي على الجنوب من لبنان بلدا على خط النار. كانت هناك مجموعتان، كل منهما قليلة التجانس، تتواجهان خلال «الطور الناشط» للحرب التي دامت حوالى ثمانية عشر شهرا: الجبهة اللبنانية، والحركة الوطنية. وكانت تتحرك بينهما كوكبة من القوى والشخصيات، المحايدة بعض الأحيان والملتزمة أحيانا أخرى.

الجبهة اللبنانية، التي رأت النور بعد تسعة أشهر فقط من بدء القتال، كانت تضم أربعة تشكيلات ذات غالبية مارونية (*) واسعة: تشكيل رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، الذي معقله

زغرتا في الشمال؛ تشكيل الرئيس السابق كميل شمعون الذي يضم 3500 عنصر يطلق عليهم اسم «النمور»؛ تشكيل مؤتمر الرهبانيات بقيادة الأب شربل قسيس؛ تشكيل حزب الكتائب أخيرا الذي يرأسه بيار الجميل، والذي يمثل رجاله الـ 15000 العمود الفقري لتحالف اليمين.

أما الحركة الوطنية اللبنانية فكانت تضم نحو خمسة عشر حزبا تنتشر من الوسط إلى أقصى اليسار. كانت هذه الحركة متعددة الطوائف وتتمتع بقاعدة ما عند المسيحيين، خصوصا الأرثوذكس. كان قائدها بلا منازع كمال جنبلاط الذي كان حزبه، الحزب التقدمي الاشتراكي، ومقاتلوه الـ 3000 عنصر يؤلفون القوة المركزية للحركة الوطنية اللبنانية. وكان بين مكونات الحركة الأخرى الحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي (*)، وحزب البعث (*)، والمرابطون (*) ـ حركة ناصرية ذات قاعدة سنية...

إن أهداف التحالفين إن أمكن تحديد ذلك: طرد الفلسطينيين والحفاظ على هيمنة البورجوازية المارونية على الدولة من جهة، من جهة؛ ومن جهة أخرى، التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية وعلمنة الدولة. كان كثيرون يترددون بين هاتين المجموعتين: الزعماء التقليديون السنة، الذين قد يكتفون بإعادة توزيع السلطات؛ بعض القادة الموارنة، أمثال ريمون إده، أو قادة أحزاب تمثل مذاهب مسيحية أخرى (أرمن، روم أرثوذكس...). أخيرا كان هناك دور خاص لشيعة حركة المحرومين ، التي صارت فيما بعد حركة أمل ، التي قاتلت إلى جانب الحركة الوطنية حتى التدخل السوري في صيف 1976.

كانت المرحلة الأولى من الحرب، حتى كانون الثاني/يناير 1976، «متوازنة» مع رجحان ما للجبهة اللبنانية . أما منظمة التحرير الفلسطينية ـ باستثناء منظمات جبهة الرفض ـ فقد تحاشت الدخول في النزاع. غير أن القوى المارونية شنت في مطلع السنة الجديدة هجوما كبيرا على المخيمات الفلسطينية. فلم يعد لدى منظمة التحرير الفلسطينية من خيار.

فرمت بكل ثقلها في الميزان الذي رجح بعد ذلك كفة الحركة الوطنية اللبنانية. حينها تدخلت دمشق، سياسيا في البداية ثم عسكريا، ضد حلفائها التقدميين بالأمس. كان القادة السوريون آنذاك يتفاوضون مع الدكتور هنري كيسنجر، فأملوا التوصل إلى تسوية مع واشنطن وبالتالي استعادة الجولان (*). كما أنهم كانوا يخشون قيام نظام «ثوري» في لبنان، المنطقة الأمنية لسوريا (*). وكانوا أخيرا يحلمون، للأسباب ذاتها ولاعتبارات اقتصادية، بتعزيز هيمنتهم على بلد الأرز. في الأول من حزيران/يونيو 1976، دخلت القوات السورية بكثافة إلى لبنان، وسحقت، بمساعدة من الكتائب، منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

وانعقدت في الرياض قمة عربية مصغرة بدعوة من العربية السعودية، في تشرين الأول/أوكتوبر، وفرضت هدنة على جميع المتحاربين. وانتهت الحرب الأهلية، بالمعنى الرسمي، مخلفة وراءها بلدا منهكا: 30000 قتيل وضعف هذا العدد من الجرحى، و600000 لاجىء. وتأثرت قدرته الاقتصادية إلى حد كبير.
لم يعان لبنان فقط أكثر من معاناته سنة 1958. فعواقب الحرب نخرت جسد البلاد. والجيش لم يصمد، فانقسم إلى مجموعات متعادية؛ ولم يتوصل أي من الرؤساء المتعاقبين إلى تكوين جيش جديد يتمتع بالتوافق. وخرجت الطائفية من الحرب وفظائعها ومذابحها وهي أقوى مما كانت. وتسارعت حركتها حتى عقب حرب 1982 (*). وحاولت كل طائفة أن تحمي نفسها بنفسها وأن تجمع شملها بكل الوسائل في مناطق متجانسة. والعاقبة الثالثة أخيرا، وهي استمرار الحرب في الجنوب مع تدخل إسرائيلي أكثر فأكثر صراحة ـ توقف هذا التدخل في أيار/مايو سنة 2000، مع جلاء القوات الاسرائيلية عن هذه البقعة. ولم تتوقف عملية الانفجار إلا مع اتفاق الطائف (*) سنة 1989. لكن ما من أحد يعلم ما سيفضي إليه «ربيع بيروت» سنة 2005.

حرب الخليج

سجل الثاني من آب/أغسطس 1990، مع دخول القوات العراقية إلى الكويت (*) والاستيلاء على عاصمته وإقامة حكومة دمية فيه، البداية «الرسمية» لأزمة الخليج التي أفضت إلى الحرب التي استمرت من 17 كانون الثاني/يناير إلى 3 آذار/مارس 1991.
لكن التوتر كان يتصاعد منذ عدة أسابيع بين بغداد وجيرانها في الخليج. ففي 17 تموز/يوليو اتهم صدام حسين (*) «بعض» قادة الخليج بإلحاق الضرر بالعراق (*) عن طريق خفض أسعار النفط الخام، وقال إن الكويت «تسرق» النفط العراقي (*) منذ سنة 1980 بضخها مخزون بئر الرميلة، وطالبها بالتالي بدفع 2.4 مليار دولار لقاء ذلك. وفي 27 من الشهر المذكور، رفعت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC-OPEP) سعر برميل النفط إلى 21 دولارا وحددت سقفا لإنتاجها بغية تثبيت هذا السعر؛ وفي 31 منه، عرض الكويتيون، في

جده، إقراض العراق 9 مليارات دولار، وأضاف السعوديون مليارا آخر للوصول إلى العشرة مليارات التي كان العراق يطالب بها. لكن هذه المبادرة ذهبت سدى...

إن غزو الكويت يندرج ـ بالاضافة إلى تصعيد تموز/يوليو 1990 ـ في ستراتيجيا النظام البعثي بالذات، بفعل إفلاسه نتيجة لحربه على إيران (*). فقد خرج البلد من تلك الحرب منهكا تماما من جراء النزاع الذي دام ثماني سنوات وكلفه مئات الألوف من الضحايا، وترك وراءه دمارا قدر بسبعين مليار دولار، ناهيك عن الدين الخارجي الذي بلغ 80 مليار دولار.

من هنا، أمام الاستياء الشعبي المتعاظم، كانت مقامرة صدام حسين الكويتية. كان الرئيس العراقي يسعى إلى ثلاثة أهداف:

ـ مالي: كان المقصود القيام بنوع من السطو على «مصرف الشرق الأدنى» الذي تمثله الكويت، بما فيه 122 مليارا من الرساميل الموظفة في الغرب.

ـ نفطي: إضافة الثروات الكويتية إلى ثرواته، ما يعني وضع العراق على رأس 19% من احتياطي النفط العالمي، وبالتالي احتلال موقع يسمح بالتأثير بقوة في سياسة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) .

ـ ستراتيجي: نقع هنا على المطلب القديم المتعلق بالحصول على ممر أوسع للوصول إلى الخليج، بما فيه جزر وربة وبوبيان التي يسمح الحصول عليهما للعراق بإنشاء ميناء بحري حقيقي واستثمار شط البصرة، بديلا من شط العرب الذي جعلته الحرب مع إيران غير قابل للاستعمال.

لعل هذا ما كان يدور في بال إبريل غلاسبي، السفيرة الأميركية في بغداد، حين قالت لصحيفة نيويورك تايمس فيما بعد: «ما كنت أظن، وما كان أحد يظن، أن العراقيين قد يأخذون كل الكويت».

هذه الأهداف الثلاثة وضعها الرئيس العراقي طبعا في خدمة طموح أوسع عرف عنه منذ زمان طويل: احتلال الزعامة في عالم عربي منقسم، في وجه مصر (*) التي يعتبرها فقدت رصيدها من جراء الصلح مع إسرائيل (*)، وفي وجه الشقيق السوري العدو الذي يعتبره غارق في الوحول اللبنانية (*). وقد ارتكب، حين أنطلق في هذه المغامرة، الخطأ الجسيم إياه الذي ارتكبه سنة 1980: الاستهانة بقوة الخصم. وهو لم يفهم، دون شك، مرامي السياسة السوفياتية الجديدة في الشرق الأدنى. ولربما راهن على حياد إيجابي من جانب الولايات المتحدة (*)، التي لم تبخل عليه، في الحقيقة، بالمساندة منذ 1982؛ وقد كررت إبريل غلاسبي القول له في 25 تموز/يوليو 1990: «نحن لا رأي لنا في النزاعات بين العرب،

كخلافكم الحدودي مع الكويت». اعتبر صدام حسين هذا الكلام ضوءا أخضر. ولما أدرك خطأه، كان الأوان قد فات: غزو الكويت يخدم ستراتيجيا الولايات المتحدة إلى حد لا يجوز معه ترك الفرصة تذهب سدى.
ذلك أن الزعامة التي تريد الولايات المتحدة تأكيدها من جديد هي زعامة عالمية. والخليج العربي ـ الفارسي يمثل مكانا مثاليا لإظهار وتعزيز الهيمنة الأميركية. وهو رهان طاقي: 65% من احتياطي النفط العالمي موجود في الخليج. ورهان اقتصادي: تمثل السوق العربية مجالات هائلة لتصريف منتجات الاقتصاد الأميركي، كما توفر لها دولارات النفط بالونات ضخمة من الأوكسجين. ورهان سياسي ـ عسكري: كانت الولايات المتحدة تحلم دوما بأن تجمع، في توافق ستراتيجي، الأنظمة العربية المعتدلة ـ وإن أمكن ـ إسرائيل، في ما يشبه حلفا أطلسيا في الشرق الأدنى، يمكن أن يتحقق من خلال الرد على الاعتداء العراقي باسم القانون الدولي وبمباركة منظمة الأمم المتحدة.
في تصادم استراتيجيتين الأميركية والعراقية، العدوتين والمتواطئتين بمعنى ما في الوقت ذاته، نشأت عملية معقدة غير قابلة للارتداد، لا سيما وأن القوى التي يمكن أن تتدخل بين الطرفين لا تستطيع أو لا تريد ذلك. فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية تزيد من تبعية الاتحاد السوفياتي للمساعدة الغربية إلى حد يمنع على الكرملين كل معارضة صريحة للسياسة الأميركية. وبالنسبة إلى بكين، فالفرصة ثمينة جدا لإسدال ستار النسيان على قمع تيان آن مين واستعادة علاقاتها مع الغرب، لذا لاذت بكين بالامتناع. أما أوروبا، وهي المعنية بالدرجة الأولى لكونها جارة مباشرة للعالم العربي، فقد برهنت مجددا عن عدم وجودها متى كانت السياسة الأميركية هي الموضوع: فقد اثبتت عجزها على اعتماد سياسة مشتركة، والقيام بالوساطة اللازمة، بحيرتها من بريطانيا الداعية للذهاب مع الولايات المتحدة حتى النهاية، وألمانيا المركزة كل جهودها على وحدتها.
هكذا نشأت بسرعة كبيرة ظروف التصعيد، فلم يفكر جورج بوش (الأب) ولا صدام حسين ـ حتى اكتشافه خسارته على الأقل ـ في تقديم أصغر تنازل قد يرى فيه الرأي العام نوعا من الاستسلام ويتنافى مع الزعامة التي يطمح إليها كل منهما. وتعاقبت بعد ذلك أطوار أربعة: ردة الفعل، التعبئة، التردد، وأخيرا الحرب.
إذا كان الأميركيون قد فوجئوا بالأحداث، فإنهم قد ردوا بسرعة. فنظموا في نيويورك، مع حلفائهم، احتجاج منظمة الأمم المتحدة على غزو الامارة: اتخذ مجلس الأمن في 2 آب/أغسطس وبموافقة 14 عضوا وامتناع عضو واحد عن التصويت (اليمن)، القرار 660

الذي طالب بـ «الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوى العراقية». وفي المراكز المالية الدولية، جمدت الولايات المتحدة وبريطانيا (*) وفرنسا على الفور الأرصدة العراقية والكويتية. وفي 3 آب/أغسطس، أعلن المجلس الوزاري للجامعة العربية «رفض نتائج هذا الغزو وعدم الاعتراف بها، ووجه نداء إلى العراق كي يسحب قواته فورا ودون شروط» ـ وذلك بأكثرية الأصوات لأن منظمة التحرير الفلسطينية (*) والأردن (*) واليمن (*) والسودان، صوتت ضد القرار، وامتنعت عن التصويت موريتانيا، وكانت ليبيا غائبة، والعراق مستثنى من التصويت.

كان هذا يجري بالتوازي مع التعبئة العسكرية. وفيما كان صدام حسين يعلن من بغداد ضم الكويت في 8 آب/أغسطس، كان جورج بوش يعلن قراره المتخذ منذ يوم الأحد 5 آب/أغسطس بإرسال عشرات الألوف من الجنود الأميركيين إلى المنطقة، مدعومين بطائرات مقاتلة ومدرعات. وابتدأت في العربية السعودية (*) عملية «درع الصحراء».

وردا على مزايدات صدام حسين (دعوة إلى الجهاد، أخذ رهائن غربيين، إعلان الكويت الولاية العراقية التاسعة عشرة، هجمات على سفارات في الإمارة، الخ) كان يجري بشكل دقيق بناء ماكنة الحرب، السياسية والعسكرية، التي تصورها البيت الأبيض. لجهة الأمم المتحدة، كانت الدبلوماسية الأميركية تنظم تصاعد قرارات مجلس الأمن: المقاطعة (6 آب/أغسطس)، لا شرعية الضم (9 آب/أغسطس)، تحرير الرهائن (18 آب/أغسطس)، الحصار البحري (25 آب/أغسطس)، شروط تزويد العراق بالمنتجات الغذائية والطبية (14 أيلول/سبتمبر)، وأخيرا اللجوء إلى القوة (29 تشرين الثاني/نوفمبر).

وفي الجانب الغربي، حصلت واشنطن على مشاركة ملحوظة، ليس في الحرص على الحصار فقط، بل في الانتشار على الأرض: كانت بريطانيا أول من أقدم على ذلك، وتبعها كل من كندا، وفرنسا (15 أيلول/سبتمبر، بعد الهجوم على الهجوم على سفارتها في مدينة الكويت ثم إيطاليا. وكان الأمر كذلك في الجانب العربي، ابتداء من قرار إرسال قوة عربية مختلطة إلى العربية السعودية اتخذه، في 10 آب/أغسطس، أثنا عشر رئيس دولة ـ العراق وليبيا ومنظمة التحرير كانت ضد القرار، والجزائر واليمن امتنعا عن التصويت، وأبدى كل من الأردن والسودان وموريتانيا تحفظات، وكانت تونس غائبة.

ولاقى هذا الائتلاف الواسع ترجمته في العربية السعودية بتأليف جيش قوي متعدد الجنسيات: حين نشبت الحرب كان العراق يواجه أكثر من 700000 رجل ينتمون إلى 26 بلدا (وبينهم 51.5000 أميركي). وأخيرا حصل قادة واشنطن على تمويل عملية «درع الصحراء» من جانب الحلفاء الغربيين والعرب: حصلوا على أكثر من 40 مليار دولار بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير.

الطور الثالث هو طور التردد الظاهر، الذي ابتدأ عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار رقم 678 بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990: بالاجماع ما عدا صوتين (اليمن وكوبا) وامتناع الصين عن التصويت، وسمح لـ «الدول الأعضاء المتعاونة مع الحكومة الكويتية (...) باستخدام كل الوسائل الضرورية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت إن لم ينسحب قبل 15 كانون الثاني/يناير 1991» بعد أن تسلح جورج بوش بهذه القوة الضاربة، تظاهر بدعوة بغداد إلى «التفاوض» ، بغية طمأنة رأيه العام كما لأجل إنجاز ترتيب آلته العسكرية. لكن الحوار الثنائي بين جيمس بيكر وطارق عزيز الذي جرى في جنيف يوم 9 كانون الثاني/يناير باء بالفشل، ولم يعد هناك بعد ذلك ما يمنع الانتقال من الأزمة إلى الحرب في الخليج.

وبدأت الأسلحة تتكلم بعد مضي أربع وعشرين ساعة على المهلة التي حددتها الأمم المتحدة. فكان هناك مرحلتان. كان المطلوب من 17 كانون الثاني/يناير حتى 3 شباط/فبراير، أساسا، تدميرا كاملا لمجمل الطاقة العراقية العسكرية، والاقتصادية أيضا، وكذلك قواته الموجودة في الكويت. ورد جيش صدام بإطلاق صواريخ سكود على إسرائيل. وعلى العربية السعودية والبحرين، وأضرم النار في آبار النفط الكويتية.

ثم دخلت القوات المتحالفة إلى العراق والكويت في ليل 23 ـ 24 شباط/فبراير، بعد أن دفنت جنود الخطوط الأمامية العراقيين أحياء، كما عرف بعد ذلك بستة أشهر. كانت المقاومة على جانب من الضعف أتاح للمتحالفين أن يحتلوا مجمل أراضي الامارة خلال ثلاثة أيام وأن يصلوا حتى إلى البصرة: في 26 منه، أعلن صدام حسين بواسطة الاذاعة سحب القوات العراقية، وفي 27 منه صرح طارق عزيز في الأمم المتحدة بأنه يقبل قرارات مجلس الأمن الاثني عشر دون شرط. وانتهت آخر المعارك في ليل 27 ـ 28 شباط/فبراير. ولم تعلن بغداد إلا في 27 آذار/مارس موافقتها على وقف إطلاق النار النهائي الذي حدده القرار رقم 687، الذي ضمنه مجلس الأمن شروطه على بغداد: الاعتراف بالكويت ضمن حدودها القائمة منذ 1963، ودفع تعويضات الحرب للدول والأفراد، وإتلاف أسلحة الدمار الشامل التي في حوزته (*)، وإبقاء الحظر على بيع الأسلحة...

في تلك الأثناء، قام الحرس الرئاسي، الذي تركه الغربيون يعود من الكويت، بسحق الشعب العراقي الذي انتفض في الجنوب كما في الشمال عند إعلان هزيمة النظام. أما الجيوش الغربية، التي لم تحرك ساكنا في البداية، أمام مجزرة المنتفضين الشيعة ـ بذريعة تحاشي ثورة إسلامية ـ تدخلت أخيرا للسماح بعودة اللاجئين الأكراد.

كان هذا بمثابة نعي لأوهام كثيرين من الذين صدقوا «صليبية الحق» و «النظام العالمي الجديد». فقد نجت دكتاتورية صدام حسين؛ بل ما هو أسوأ من ذلك: تمكنت مجددا من إرساء حكمها على الدم الكردي والشيعي.
كان العراق بالتأكيد ضحية الحرب الأولى. فإن «عاصفة الصحراء» كلفت شعبه غاليا. فبالاضافة إلى عشرات وعشرات الألوف من الضحايا ـ بين 50000 و150000 وفقا للتقديرات، مقابل 466 في صفوف المتحالفين ـ جرى تدمير القسم الأساسي من بناه التحتية، وفقا للتهديدات التي أطلقها جيمس بيكر أمام طارق عزيز: «ستتصرف قواتنا على نحو يعود معه العراق إلى عصر ما قبل التصنيع» . ثم كان الحصار الذي دام أكثر من اثنتي عشرة سنة فأنجز خراب البلاد.
إن حرب الخليج خدمت خاصة الولايات المتحدة. فهي لم تشدد إشرافها على الثروات الجوفية العربية فقط، ولا عززت هيمنتها السياسية على الأنظمة العربية فقط، بل أن الولايات المتحدة، التي لا تكتفي بالربح القليل، اغتنمت فرصة «انتصارها» لكي تبعد منافسيها الغربيين عن كثير من أسواق المنطقة: العسكرية، بفضل العرض الهائل الذي قامت به صواريخ كروز و توماهوك و باتريوت (التي تبين أن فاعليتها محدودة جدا)؛ وكذلك المدنية، بواسطة عقود «إعادة الاعمار» الضخمة. واستفاد حلفاء واشنطن المحليون أيضا من بعض الكرم: نالت مصر حسني مبارك (*) شطب دينها العسكري (6.7 مليار دولار) وتمديد مهلة وفاء دينها المدني؛ ونالت سوريا (*) حافظ الأسد (*) الضوء الأخضر لتطبيع وضعها في لبنان؛ ونالت تركيا، إلى جانب إعادة تأكيد دورها كعمود لحلف الأطلسي، بعض الدعم لطموحاتها في الشرق الأدنى وفي أوروبا. أما إيران، فقد كسبت في الحقلين: بعد أن حصلت في بغداد على تحرير أرضها المحتلة وأسراها كما العودة إلى اتفاقات الجزائر المعقودة سنة 1975، نالت الاعتراف من واشنطن بأنها شريك محترم ـ لكن إلى حين...

حرب العراق

فاز جورج و. بوش، المهووس بالمسألة العراقية، في انتخابات الرئاسة الأميركية، في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2000، في الظروف المطعون بها التي يعرفها الجميع. وطلب منذ

وصوله إلى البيت الأبيض، درس خطط للاطاحة بصدام حسين (*). وجاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لتسرع تطبيق ستراتيجيته: فبعد بضعة أسابيع على الهجوم الأميركي على أفغانستان، وضع الرئيس على جدول أعماله خططا حربية أخرى، ضد العراق هذه المرة. واتخذ القرار النهائي في ربيع 2002، لكنه لم ينفذ إلا بعد سنة، وسبقته حملة تضليلية هائلة، شاركت فيها وسائل الاعلام الأميركية تملقا، وفي محاولة فاشلة لاجتذاب الأسرة الدولية.

حرك البيت الأبيض موضوعين أساسيين: اشتراك صدام حسين في إعداد الهجمات على مركز التجارة العالمية والبنتاغون؛ وحيازة بغداد على برنامج عملاني لأسلحة الدمار الشامل وإنها تتأهب للتزود بالسلاح النووي، منتهكة بذلك قرارات الأمم المتحدة.

وفي اجتماع للمجلس الحربي غداة 11 أيلول/سبتمبر 2001، أكد أحد إيديولوجيي المحافظين الجدد، بول وولفوفتش، أن ثمة 50% من الاحتمالات تفيد بأن صدام حسين وراء الاعتداءات. وقيل إن لقاء سريا جرى في براغ، ربيع 2001، بين محمد عطا رئيس قراصنة الجو، وبين رجل من المخابرات العراقية. وقد تبين فيما بعد أن هذا اللقاء لا أساس له البتة. ومع ذلك، كان نصف الأميركيين تقريبا، عشية نشوب الحرب في 3 آذار/مارس 2003، مقتنعين بأن صدام حسين وراء اعتداء 11 أيلول/سبتمبر.

وفي 26 آب/أغسطس 2002 صرح نائب الرئيس ديك تشيني قائلا: «إن التهديد النووي العراقي يسوغ القيام بهجوم وقائي». وكرر في آذار/مارس 2003: «نعتقد أن صدام حسين، أعاد، في الواقع، عمليات إنتاج أسلحة نووية» . وشرح الرئيس جورج بوش، في خطابه حول حال الاتحاد بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2003، أن بغداد حاولت شراء 500 طن من أوكسيد الأورانيوم من النيجر يمكن استعمالها في صنع السلاح الذري. وقدم وزير الخارجية كولن باول إلى الأمم المتحدة وثائق تدعم هذه الاتهامات. وتبين أنها وثائق مزورة أعدتها دوائر الاستخبارات البريطانية (أو الايطالية حسب بعض المصادر).

صحيح أن رئيس الوزراء طوني بلير كان يلعب على خير وجه دور «كلب» جورج و. بوش. فهو قد أكد أمام مجلس العموم في لندن، يوم 24 أيلول/سبتمبر 2002 أن «العراق يملك أسلحة كيميائية وبيولوجية (...) وأن صواريخه يمكن نشرها خلال 45 دقيقة». وزايد عليه وزير الخارجية الأميركية كولن باول، بعد ذلك ببضعة أسابيع، أمام مجلس الأمن، فقال: «باشر صدام حسين أبحاثا حول نحو اثنتي عشرة جرثومة تسبب أمراضا كالغنغرينة الغازية، والطاعون، والتيفوس، والكوليرا، والجدري، والحمى النزفية». وقد كذبت الوقائع كل هذه «المعلومات»، لكن، لا أهمية لذلك. عشية شن الحرب، كان 40% من الأميركيين

لا يزالون يصدقون أن بغداد تملك السلاح النووي... صحيح أن وسائل الاعلام الأميركية، بما فيها الصحف الكبيرة «المرموقة» كالواشنطن بوست والنيويورك تايمس واصلت هذه الدعاية دون تأثر بالوقائع.
وبالمقابل، قوبلت هذه الدعاية بالتشكك لدى الرأي العام الدولي، الذي عبر بشكل كثيف ـ خصوصا يوم 15 آذار/مارس 2003 ـ عن رفضه للحرب من خلال تظاهرات عظيمة، حتى في البلدان التي ساندت حكوماتها الولايات المتحدة، كبريطانيا أو إسبانيا. وصمدت عدة حكومات، بينها فرنسا (*) وألمانيا وبلجيكا، أمام الضغوط الأميركية. وبوشرت مفاوضات في الأمم المتحدة، سعت واشنطن من خلالها إلى نيل موافقة المنظمة الدولية على حربها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2002، أمر قرار مجلس الأمن رقم 1441 العراق بالتخلي عن برنامجه المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. لكن هذا القرار لم يستطع أن يحجب التباينات التي ظلت قائمة. ولم تتوصل واشنطن إلى اجتذاب تسعة من أعضاء مجلس الأمن كي تنال «الضوء الأخضر» لخوض المغامرة العسكرية. ورفضت أوامرها بلدان كان بينها حلفاء مقربون لها.
لكن جورج و. بوش تجاوز الأمر، منتهكا القانون الأولي، فشن في 20 آذار/مارس 2003 حربا غير مشروعة على العراق. وبعد بضعة أسابيع، دخلت القوات الأميركية بغداد، لكن الحملة لم تكن خيرية ولا مفرحة: فقد انهار ما بقي من الدولة العراقية؛ وانتشر النهب طوال أسابيع، وانهارت البنى التحتية، بعد أن أضعفتها ثلاث عشرة سنة من الحظر؛ ولاقى ألوف المدنيين حتفهم... ولم يكن هناك من جمهور متحمس يستقبل «المحررين»، الأمر الذي حدا بالبنتاغون أن يدبر ضربة إعلامية: تحطيم تمثال صدام حسين في قلب العاصمة يوم 9 نيسان/أفريل 2003. شاهد العالم أجمع هذه الصور، رغم «الغلطة» الصغيرة في لف رأس الدكتاتور بالراية ذات النجوم. في الواقع، إن اقتلاع التمثال قامت به القوات الأميركية في حضور عدد من العراقيين لا يتجاوز... المئة ما خلا الصحافيين الذين كانوا هناك لأجل تخليد تلك الدقائق. وتلك الصور لساحة بغداد الرحبة الخالية إلا من الدبابات التي كانت تحرس مداخلها؟
إن الأميركيين، بعد مضي ثلاث سنوات على «انتصارهم»، لا يزالون بحاجة إلى حوالى 150000 جندي للحفاظ على النظام؛ وحرب العصابات مستمرة، خصوصا في المناطق السنية، لكن رفض الحضور الأميركي كثيف؛ إن انتخابات 30 كانون الثاني/يناير 2005، ثم الاستفتاء على الدستور في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 2005، والانتخابات الجديدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005، قد قوت الانقسامات الاثنية ـ المذهبية في البلاد. فهل هي

سائرة إلى التقسيم؟ أم إلى قيام جمهورية يؤدي فيها الشيعة دورا مركزيا وتمارس عليها إيران تأثيرا قويا؟ على أي حال، يبدو أكثر فأكثر أن إعادة توحيد العراق ضرب من الوهم.

وإذا كان عدد القتلى بين الجنود الأميركيين (حتى آخر كانون الأول/ديسمبر 2005) قد تجاوز 2 200 جندي، فالمجلة الطبية البريطانية ذي لانسيت تقدر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، عدد القتلى بين المدنيين العراقيين بسبب الحرب مباشرة أو بصورة غير مباشرة بـ 100000. والمدنيون هم أولى ضحايا انعدام الأمن والعنف. السكان بالاجمال يتمنون رحيل المحتل ـ الذي يأملون الحصول عليه إما بالكفاح المسلح وإما بسبل أكثر سلمية ـ وأخيرا، إن انتشار ممارسة التعذيب، في سجن أبو غريب مثلا، يسود صورة الولايات المتحدة ـ إن كانت بحاجة إلى مزيد من السواد ـ ويحط من قيمة «الديموقراطية» حتى المصدرة.

لا يزال من المبكر وضع حصيلة نهائية لهذه الحرب. وهي إذا كانت قد عززت حضور الولايات المتحدة في المنطقة، فإنها قد شددت العداء لأميركا، وسهلت نمو الارهاب ـ واستقرار مجموعات تنتمي إلى بن لادن (*) في العراق ـ وأشاعت مزيدا من عدم الاستقرار في منطقة الخليج الشديدة الحساسية، كما يشهد ارتفاع أسعار النفط. وقد تراجعت واشنطن حتى الآن عن أهدافها القصوى: إقامة حكومة حليفة في بغداد، مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة، ولإعطائها قواعد، ومستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. لكن هل لا يزال يوجد أمام الولايات المتحدة «باب للخروج» يسمح لها بأن تدعي النصر وتسحب قواتها؟ لا سيما وأن الاستياء في الولايات المتحدة، في مطلع سنة 2006، لم يكن قط من قبل على مثل هذه الشدة وأن الكثرة العظمى من الرأي العام باتت تعتبر أن الحرب كانت خطأ.

الحرب الإيرانية-العراقية

أطلق هذا الاسم على الحرب التي دارت بين إيران (*) والعراق (*) بين سنتي 1980 و1988، وهددت الشريان النفطي المتمثل بالخليج العربي ـ الفارسي، وبصورة أعم، سلام المنطقة وحتى السلام العالمي (أنظر الخريطة رقم 14).

كانت تلك الحرب، كما تقول صحيفة ذي غارديان البريطانية «الحرب الأكثر كلفة والأكثر تفاهة في تاريخ الشرق الأدنى المعاصر» . من ناحية الكلفة: تثبت ذلك الأرقام المرعبة. فعدد ضحايا البلدين بلغ المليون، واعترفت إيران رسميا بفقدان 300000 ضحية. وإذا كان عدد الجنود بين الضحايا مرتفعا ـ بمن فيهم مراهقون كانت تجندهم إيران منذ بلوغهم الثالثة عشرة ـ فقد كان عدد المدنيين الذين أبيدوا في العمليات العسكرية التي استهدفت المدن والسكان لا يحصى. ولم يكن النزف أقل ضخامة في الحقل الاقتصادي: تقول التقديرات الأكثر واقعية إن الطرفين المتحاربين كرسا للحرب ما بين ثلث ونصف نفقات موازنة كل منهما.

ولعل النفقات العسكرية الاضافية، والخسائر في الناتج الداخلي الخام والرساميل غير الموظفة، بلغت بالاجمال 500 مليار دولار عند البلدين. قدرت إيران رسميا ربما بشيء من المبالغة، أن إعادة بناء اقتصادها ستكلف 300 مليار، فيما قدر العراق أن هذا الأمر سيكلفه 50 ـ 60 مليار دولار. وعند انتهاء الحرب كانت إيران مدينة بـ 10 مليارات، وبغداد بـ 80 مليارا. يضاف إلى ذلك كون حوالى 700 مركب تضررت أو فقدت ـ ما قيمته مليارا دولار ـ في هذه المنطقة التي يعبرها 25% من النفط الذي يستورده الغرب، والتي تعني 30% من النفط العراقي ومشتقاته، و90% من النفط الإيراني ومشتقاته.

هل كانت الحرب الإيرانية ـ العراقية، مع ذلك، حربا «تافهة» كما قالت الغارديان ؟ بديهي أنها تجد تبريرات لها ـ لكن ليس أسبابها بالتأكيد ـ عند الطرفين، في تاريخ طويل. فالأسرة الملكية الشيعية الصفوية، التي سبق لها أن رممت الامبراطورية الفارسية، كان تطمع منذ القرن السادس عشر ببلاد ما بين النهرين التي كانت آنذاك ولاية في السلطنة العثمانية (*). وكانت تلك الخصومة بين الأمبراطوريتين، التي يزيدها تدخل الدول المستعمرة تعقدا، تنتج نزاعا بعد نزاع. كان موضوع الرهان، منذ ذلك الحين، هو الهيمنة على بعض الأراضي وخصوصا شط العرب، ملتقى نهري دجلة والفرات، الذي طوله 200 كيلومتر ويصب في الخليج العربي ـ الفارسي. وقد عقدت معاهدات كثيرة خلال النزاع التاريخي هذا، وأحدثها عهدا معاهدتا سنة 1913 وسنة 1937. وبرزت القضية مجددا مع الثورة العراقية سنة 1958: كان تطور النظامين يتباعد، فارتبطت إيران الشاه بالمعسكر الغربي وتقرب البعث العراقي شيئا فشيئا من الاتحاد السوفياتي. وبعد أن تفاقم الخلاف بسبب المسألة الكردية، لم يتم التغلب عليه موقتا إلا سنة 1975: تصالح الشاه وصدام حسين (*) بناء على مبادرة من الرئيس

الجزائري هواري بومدين. تخلى الاثنان عن مطالبهما؛ واقتسما شط العرب، وأمست الملاحة في الخليج مضمونة؛ وانقطع العصيان الكردي عن قواعده.
لكن الهدوء لم يدم طويلا. وشهدت سنة 1979 انتصار الثورة الاسلامية، وحل آيات الـلـه والملالي محل الشاه، الذي أطاحت بعرشه حركة شعبية ضخمة. لم يكتم قادة طهران الجدد طموحهم إلى الاطاحة بنظام بغداد استنادا إلى شيعة العراق ـ أي غالبية السكان. وكان البعث العراقي من جهة لا يكتم عزمه على الاطاحة بالخميني. وبعد حوادث على الحدود طوال أشهر، ألغى صدام حسين معاهدة 1975 في أيلول/سبتمبر 1980 ودفع بقواته للهجوم على إيران. أما طهران، فقد صدت الهجوم، ونقلت الحرب، ابتداء من 1982 إلى الأراضي العراقية.
هل يقودنا المأزق الذي غرق فيه النزاع إلى القول بعبثيته؟ يبدو أن ثمة منطقا يسعى جهده لإثبات ذلك: كان جورج أورويل يتخيل، في كتابه «1984» وضعا تكون فيه «الحرب مسألة داخلية صرفا». فالحرب بين الامبراطوريات الثلاث التي يصفها «تخاض من جانب كل فريق حاكم على رعاياه بالذات، وهدف الحرب ليس كسب أو منع كسب أراض، بل إنه الابقاء على بنية المجتمع كما هي بالضبط». إن هذه الرؤية التنبؤية تنطبق انطباقا مدهشا على كل من إيران والعراق.
لماذا بادر نظام بغداد البعثي إلى شن الحرب سنة 1980؟ كانت أهدافه متعددة بالتأكيد. كان يريد بلا ريب استرداد شط العرب وخوزستان الإيرانية. وكان ينوي أيضا إنزال ضربة مميتة بالثورة الإيرانية، التي كان يعتبرها جاهزة للسقوط. وكان يراهن أخيرا على كسر عزلته الاقليمية، ويأمل حتى ـ مغتنما فرصة تنحية مصر (*) عقب اتفاقات كمب ديفيد ـ الفوز بزعامة ما للعالم العربي. هذا ما يدل عليه تحوله السريع عن «جبهة الرفض» التي كان مركزها، وتحالفه مع العربية السعودية (*) ومع إمارات شبه الجزيرة العربية (*).
لكن، ألم يكن قرار صدام حسين نابعا خصوصا من دوافع داخلية عراقية؟ فقد كان نظامه في وضع صعب سنة 1980، حيث قامت في وجهه معارضة شديدة البأس: الشيوعيون الذين أبعدوا عن الجبهة الوطنية وعانوا قمعا قاسيا، والأكراد (*) الذين انتفضوا مجددا، والشيعة الأصوليون الذين استقووا بانتصار إخوانهم في طهران. وتكونت حرب عصابات حقيقية. وكان بين تلك الدوافع، ربما خصوصا، إرادة تحطيم هذه الانطلاقة، عن طريق تعزيز اللحمة بين السكان في قتال «العدو التقليدي». حظي هذا المسعى بالنجاح، إن لم

يكن في البداية، فعلى الأقل بعد تحول مسار القتال لغير لمصلحته: أتاحت حماسة «المدافعين عن الوطن» للبعث أن يضرب المعارضة.
وكان الحساب إياه يجري في طهران، حيث أعادت ضرورة التصدي للهجوم العراقي تعبئة السكان الذين كانوا محبطين، وتأليف جيش مضطرب. و «بررت» الأولوية المعطاة للمقاومة الوطنية انتهاك الحريات وتجميد التحولات البنيوية. وكانت ذريعة لرجال الدين الرجعيين كي يستولوا على مقاليد الأمور في البلاد. وغرقت الاصلاحات الكبيرة الموجودة في اللجان البرلمانية. ما يؤكد صحة ذلك أن الخميني قرر أن يواصل الحرب، مع أن قوات بغداد قد صدت، بدءا من سنة 1982. ورفض اقتراحات وقف إطلاق النار والوساطات العديدة (الأمم المتحدة، دول عدم الانحياز، المؤتمر الاسلامي، الجزائر، العربية السعودية، الخ).
الوجه الأخير، وليس الأقل غرابة، للنزاع الإيراني ـ العراقي: مسرحية الدول الكبرى. فهذه الحرب لم تندرج في إطار الشرق ـ الغرب، إذ إنه كان لكل من المتحاربين حلفاء وأعداء في هذا المعسكر كما في ذاك. ألم تكن باريس وموسكو جنبا إلى جنب كمزودين رئيسيين لبغداد بالسلاح؟ أو لم تكشف «إيران غايت» أن واشنطن، التي كانت قد أهانتها طهران لدى أخذ موظفي سفارتها رهائن، سلمت الجمهورية الاسلامية مع ذلك كمية من الأسلحة التي كانت هذه بحاجة إليها؟ وفي الوقت ذاته، ورغم الوثوق من استخدام قوات صدام حسين أسلحة دمار شامل (*) من بينها الغاز، تحرمها المعاهدات الدولية، كان هناك خبراء عسكريون أميركيون يساعدون هيئة الأركان العراقية، يزودونها بصور التقطتها الأقمار الاصطناعية للمواقع الإيرانية، الخ. ألم تكن إسرائيل، المفترض أن تقف في وجه هذا الاسلام المتطرف، أول من زود إيران، بغية إضعاف عدوها العربي العراقي؟ لا ريب في أن «غرابة» الحرب الإيرانية ـ العراقية، التي لم تخضع للسنن التقليدية في هذا المجال، تفسر هي أيضا طول أمدها...
فما كان، والحالة هذه، سبب انتهائها؟ ثمة أربعة أسباب متداخلة كانت وراء قبول طهران، بعد رفض دام ست سنوات، بوقف إطلاق النار الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة. السبب الأول هو الهزائم العسكرية التي منيت بها على الجبهات، وخصوصا في الجنوب، مع استرداد العراقيين شبه جزيرة الفاو. ثم مفاعيل الأسلحة الجديدة التي استعملتها بغداد على معنويات المؤخرة وخصوصا معنويات العاصمة التي ظلت حتى حينه في منأى عن القتال، وبينها صواريخ وأسلحة كيميائية. وينبغي أن نذكر هنا مأساة طائرة إيرباص

المدنية الإيرانية التي دمرتها سفينة أميركية في تموز/يوليو 1988. أما السبب الرابع والأخير والذي كان حاسما دون شك، فهو تطور ميزان القوى السياسية داخل القيادة الإيرانية نفسها وازدياد قوة شركاء محتملين للغرب مثل رئيس البرلمان هاشمي رفسنجاني.

وفي انقلاب مستغرب للأمور، تحول انتصار العراق الظاهري سريعا إلى هزيمة. ذلك أن الحصيلة كانت كارثية بالنسبة إلى بغداد أيضا: دين خارجي بلغ 80 مليار دولار والحاجة إلى توظيفات موازية لهذا المبلغ من أجل إعادة البناء، ما جعل البلاد على آخر رمق. من هنا كان الهروب إلى الأمام الذي تمثل باجتياح الكويت (*). أما المفارقة، فكانت في تنازل صدام حسين طوعا، بتاريخ 15 آب/أغسطس 1990، استرضاء لطهران، عن «غنائم الحرب» القليلة التي جناها من حربه الطويلة مع إيران: رضي بتحرير الأسرى، والانسحاب من الأراضي التي احتلها، وخصوصا العودة إلى اتفاقات الجزائر المعقودة سنة 1975. واكتملت الحلقة: مات مئات الألوف من البشر سدى.

الحريري (رفيق)

ولد رفيق الحريري في صيدا الواقعة في جنوب لبنان (*) سنة 1944، وهو مسلم سني، وأصبح أغنى رجل في البلاد قبل أن يعين رئيسا للوزراء في تشرين الأول/أوكتوبر 1992 في ظل اتفاق الطائف (*). بعد أن درس الحريري في جامعة بيروت العربية، هاجر سنة 1966 إلى العربية السعودية (*) حيث أخذ يعلم الرياضيات. بعد ذلك بأربع سنوات، أنشأ شركته الخاصة للبناء. وبفضل الروابط المتينة التي أقامها مع العائلة الملكية، أخذت أعماله تنمو في فرنسا (*) خصوصا، وأخذ يهتم بشؤون بلاده مع إقامته في العربية السعودية. أنشأ سنة 1983 مؤسسة تحمل اسمه وتمول خصوصا منحا للدراسة في الخارج تعطى لشبان لبنانيين؛ ودعم كذلك عدة مشاريع في المدينة التي ولد فيها. تشتمل امبراطوريته على مصارف، وشركات ضمان، وشركات بناء، ومعلوماتية، إلخ.

كان قريبا جدا من الملك فهد، وقد سعى، في آخر الثمانينات، إلى الاشتراك في المفاوضات التي أنهت الحرب الأهلية (*).
كان حاضرا في الطائف إبان المحادثات التي

أفضت إلى تفاهم جديد، ولم يبخل بالمال من أجل انتزاع موافقة هذا السياسي أو ذاك. وكانت علاقات الأعمال بينه وبين الأوساط الحاكمة في سوريا تسهل له تأدية هذا الدور طبعا.
أثار تعيينه رئيسا للوزراء ابتهاجا شعبيا حقيقيا: كان يعتمد عليه للنهوض باقتصاد مدمر وانبعاث الازدهار. لكن التداخل بين الشؤون العامة والشؤون الخاصة، وكذلك عدم اليقين الناجم عن صعوبات المفاوضات بين سوريا (*) واسرائيل، أضرت بصدقية رئيس الوزراء.
كما أن مشروع إعادة بناء وسط بيروت بواسطة شركة يهيمن عليها، شركة سوليدير، أثار انتقادات كثيرة، على الصعيد المعماري ـ هل يجب حقا هدم المدينة القديمة؟ ـ والصعيد المالي.
بعد خلاف بينه وبين رئيس الدولة إميل لحود سنة 1998، رأى فيه بعضهم مناورة سورية لتنحيته، عاد صاحب المليارات إلى الحكم في أعقاب انتخابات سنة 2000 التشريعية. كان هذا الاقتراع من جانب اللبنانيين الذين أبلغوا بذلك حكومة سليم الحص بوجوب رحيلها، نظرا إلى عجزها عن إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية، هذه التي كانت مع ذلك قد ابتدأت في ظل الحكومة السابقة أي حكومة... رفيق الحريري بالذات. وترأس الحكومة مجددا، حتى آخر تشرين الأول/أوكتوبر 2004. كان يعارض تمديد ولاية الرئيس إميل لحود لثلاث سنوات، فاستقال في آخر الأمر وتقرب إلى المعارضة المعادية لسوريا. اتهمته السلطات السورية بدفع فرنسا إلى التصويت لمصلحة القرار الذي اتخذه مجلس الأمن تحت الرقم 1559، الذي يطلب انسحاب القوات الأجنبية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات.
اغتيل يوم 14 آذار/مارس 2005 في اعتداء تبنته مجموعة أصولية غير معروفة. لكن لبنانيين كثيرين يتهمون دمشق باغتياله. وقد شيعه عشرات الألوف من الناس إلى مثواه الأخير، وأدت هذه الحركة إلى إعادة انتشار القوات السورية أولا ثم رحيلها عن لبنان قبل الانتخابات التشريعية. «قدس» قسم من المعارضة شخص الحريري، وأمست مسؤوليته عن العديد من مشاكل البلاد الاقتصادية طي النسيان. وشكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق يرأسها القاضي الألماني دتليف ميليس للكشف عن ملابسات اغتياله، ويبدو أن هذه اللجنة تشير إلى دمشق ـ أو الأوساط العليا البعثية الحاكمة على الأقل ـ كمسؤولة عن العملية.

حزب الـلـه

ولدت هذه المنظمة اللبنانية سنة 1982، وهي سنة فاصلة في تاريخ لبنان (*) الذي كانت تمزقه الحرب الأهلية (*).
انغرس حزب الـلـه في الطائفة الشيعية، حيث وحد مجموعات مختلفة كانت تعارض التيار الأكثري الممثل بحركة أمل التي يقودها نبيه بري. هناك عوامل ثلاثة أسهمت في بروز وتعزيز حزب الـلـه: تجذر الطائفة الشيعية؛ الثورة الإيرانية؛ مقاومة الاجتياح الاسرائيلي للبنان.
كانت ولادة أمل قد سجلت يقظة الطائفة الشيعية اللبنانية، أكثر الطوائف عددا في البلاد، لكن أكثرها تهميشا. نشأت هذه الحركة سنة 1974 على يد الامام موسى الصدر، الذي اختفى بصورة غامضة بعد ذلك بأربع سنوات في ليبيا، ولعبت ورقة الطائفية (*) الشيعية ضد تعبئة الموارنة (*)، وكذلك في وجه المجموعات اليسارية المتطرفة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (*)، التي كانت ذات تأثير قوي بين الشيعة. غير أن المنظمة أسرفت في الاندماج في الألعاب السياسية المحلية ولم تفلح في تلبية طموحات المحرومين الاجتماعية، فاسحة بذلك في المجال لظهور معارضة داخلية. يقول وليد شرارة ومارينا داسيلفا في صحيفة «لوموند دبلوماتيك» : «إن المجموعات المختلفة التي تألف منها حزب الـلـه فيما بعد ولدت في الفضاءات «الريفية المتحضرة» التي تتألف منها ضاحية بيروت الجنوبية وقسم من ضاحيتها الشرقية (حي النبعة الشيعي، الذي دمره الكتائبيون سنة 1976). ثم وسعت تأثيرها فيما بعد باتجاه القرى التي جاء منها أولئك السكان والتي تقع في أطراف البلاد التي أهملتها الدولة (البقاع وجنوب لبنان) والتي كانت حتى حينه معاقل للأحزاب الداعية إلى الوحدة العربية والأحزاب اليسارية، المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية». ركزت المنظمة تأثيرها بواسطة شبكاتها المتعددة التي تقوم بمساعدة السكان: إعادة بناء المساكن المتضررة أو المدمرة من جراء الغارات الاسرائيلية، والمدارس، والمستوصفات، والمستشفيات، والهبات لضحايا الحرب وللأكثر عوزا.
العامل الثاني في نهضة حزب الـلـه هو انتصار الثورة الاسلامية في إيران (*)، التي كان لرسالتها الثورية، في بداية الثمانينات، صدى عظيم في الطوائف الشيعية. قبل ذلك بكثير، كانت النجف، إحدى المدن المقدسة عند الشيعة (*) في العراق (*)، قد لعبت دورا حاسما في

تنشئة جيل من الكوادر الثورية. فهناك التقى وعلم كل من الامام الخميني، ومحمد باقر الصدر (مؤسس حزب الدعوة ، الذي أعدمه صدام حسين) (*)، وكذلك السيد محمد حسين فضل اللـه (الزعيم الروحي العتيد لحزب اللـه). وقد تعلم مئات من الشبان اللبنانيين هناك على يد هؤلاء، قبل أن يطردهم النظام البعثي في السبعينات: فتشكلت منهم، فيما بعد، هيكلية حزب اللـه. ولم تقم الثورة الإيرانية بتنمية نفوذ الجذريين المنتمين إلى أصولية إسلامية ثورية وحسب، بل إنها زودتهم أيضا بالوسائل المالية والعسكرية اللازمة لكي يرسخوا أقدامهم. فبفضل الأموال الآتية من طهران، عزز حزب اللـه شبكته التعاونية الاجتماعية. ثم أتاح مجيء بضع مئات من «حراس الثورة» الإيرانيين إلى البقاع، في صيف 1982، للحزب أن ينمي جهازه العسكري. كل هذه المكاسب كانت مستحيلة لولا التحالف الذي انعقد بين إيران وسوريا (*) في بداية الثمانينات والذي لم يزل صامدا رغم التقلبات الاقليمية منذ أكثر من عشرين سنة.

والعامل الثالث في ترسيخ قوة حزب اللـه، هو حرب لبنان سنة 1982 (*). بعد أن حظي الجنود الاسرائيليون إبان الصيف بالترحيب من جانب السكان الشيعة، الذين يمثلون الأكثرية في الجنوب، والذين ضاقوا ذرعا بسلوك الميليشيات الفلسطينية، سرعان ما باتوا موضع كره إجماعي: أوقعت الحرب آلاف القتلى وعشرات آلاف اللاجئين (معظمهم من الشيعة). وأثار الاحتلال الطويل بين 1982 و1985 مقاومة راحت تزداد قوة بقدر ما كان الجيش الاسرائيلي يكثر من أعمال التنكيل والاعتقالات والانتقام. انطلقت هذه المقاومة منذ صيف 1982 بمبادرة من الأحزاب اليسارية وأجبرت الجيش الاسرائيلي على الانسحاب منذ 1985 ـ باستثناء جنوب لبنان الذي استمر احتلاله حتى شهر أيار/مايو سنة 2000. انضم حزب اللـه إلى هذه المقاومة ثم أمسى العنصر الأشد حركية فيها انطلاقا من سنة 1985، ثم العنصر الوحيد عقب اتفاق الطائف سنة 1989 وقرار سوريا بتجريد سائر الميليشيات من السلاح. يعتقد كثيرون من اللبنانيين، حتى المعادون لإيديولوجيا الحركة، بأنها اكتسبت مكانة لا جدال فيها من وراء انتصارها على الجيش الاسرائيلي.

اشتهر حزب اللـه إبان الثمانينات بقيامه بأولى الهجمات الانتحارية في المنطقة، وعاد عليه ذلك بتهمة الارهاب (*). ففي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، اقتحم شاب المقر العام لقوات الاحتلال الاسرائيلية في صور وقتل 141 شخصا؛ وفي 26 تشرين الأول/أوكتوبر 1983 استهدف هجومان القوات الأميركية والفرنسية في القوة المتعددة الجنسيات، أسفرا عن مقتل 141 أميركيا و31 فرنسيا. ومن جهة أخرى، مارس حزب اللـه إبان الثمانينات،

تحت تغطيات مختلفة، أخذ رهائن من بين الأجانب ـ كان بينهم الباحث الفرنسي ميشال سورا. وأسهم حزب الـلـه في إلغاء معاهدة الصلح الموقعة في أيار/مايو 1983 بين الرئيس أمين الجميل والحكومة الاسرائيلية، وفي استعادة سوريا تأثيرها في لبنان.

واستتبعت اتفاقات الطائف تطورا للمنظمة، التي اندرجت تدريجا في الحياة السياسية اللبنانية، وتخلت عن مشروع إقامة دولة إسلامية، بينما كانت تواصل كفاحها ضد الوجود العسكري الاسرائيلي في الجنوب. وفاز حزب الـلـه بـ 12 مقعدا في مجلس النواب (من مجموع المقاعد البالغ 128) في أول انتخابات جرت سنة 1992 التي كانت الأولى منذ نشوب الحرب الأهلية؛ ومع أن هذا العدد قد تفاوت في الانتخابات المتعاقبة، تبعا لعوامل قليلة العلاقة، في الغالب، كثيرة بحرية تصرف الناخبين، فإن حزب الـلـه يشكل واحدا من أكبر الأحزاب تأثيرا في الحياة السياسية اللبنانية. وإن شبكته الاجتماعية، وتلفزيون المنار الذي يخصه، وإذاعته، ومنشوراته، وشجاعته في الأعمال المسلحة، قد جعلت منه منظمة من نوع خاص، تمتد شهرتها إلى ما وراء الحدود اللبنانية.

ولا يبدو أن انسحاب الجيش الاسرائيلي في أيار/مايو سنة 2000 من كل جنوب لبنان ـ ما خلا مزارع شبعا المختلف عليها ـ أضعف حزب الـلـه. وذلك أولا لأن في وسعه أن ينسب لنفسه انتصارا غير مسبوق على العدو الاسرائيلي. ثم لأنه يواصل كفاحه، على الأقل ضمن بعض الحدود ـ التي ترسمها سوريا ـ مطالبا بتحرير مزارع شبعا وتحرير السجناء الذين تحتجزهم إسرائيل (اختطف هو نفسه أربعة عسكريين إسرائيليين كان يريد مبادلتهم بسجناء لبنانيين وعرب). وأخيرا لأن اندلاع الانتفاضة (*) الثانية في أيلول/سبتمبر سنة 2000، يؤكد، في نظر العديد من العرب، أن النزاع مع إسرائيل يتواصل وأنه بالتالي يجب عدم إلقاء السلاح.

لقد خلق اغتيال رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير 2005، وانسحاب القوات السورية من لبنان، والتعبئة ضد الرئيس إميل لحود، وضعا جديدا في لبنان. وفي 8 آذار/مارس تظاهر عدة مئات الألوف من الناس تلبية لنداء حزب الـلـه، من أجل إدانة القرار رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والتدخلات الأجنبية، والدعوة إلى احترام اتفاقات الطائف. لكن الحزب تحاشى المجابهة المباشرة مع المعارضة وكرر نداءاته إلى الحوار. ورضي بالاشتراك في الحكومة الجديدة برئاسة فؤاد السنيورة. لكن حرج حزب الـلـه أمر واقع، لأنه لا يقبل بنزع سلاحه (كما تطلب الولايات المتحدة ومجلس الأمن): قد يسهم

هذا في إضعاف حليفيه السوري والإيراني. لذا فإن المرحلة التي تبتدىء الآن يمكن أن تكون خطرة.
الأمين العام للمنظمة منذ 1992 هو حسن نصرالله. لقد أدرجت الولايات المتحدة حزب اللـه في لائحة المنظمات الارهابية، ورفض الاتحاد الأوروبي مجاراتها في ذلك، وطلب، دون جدوى، إلى الحكومة اللبنانية أن تجمد أمواله.

حسين بن طلال

ولد ثالث ملوك الأردن (*)، حسين بن طلال، في عمان سنة 1935، ونال تنشئة مزدوجة، عربية تقليدية وغربية أنجزها في أكاديمية ساندورست العسكرية في بريطانيا العظمى (*). كان إلى جانب جده الملك عبداللـه حين اغتيل هذا في 20 تموز/يوليو سنة 1951. بعد بقاء والده طلال فترة قصيرة على العرش ـ كان طلال يسلك سياسة معادية لبريطانيا فأرغم على التنازل عن العرش بسبب «الجنون» ـ انتقل الملك إلى حسين. وحين بلغ سن الرشد، في 2 أيار/مايو 1953، أخذ يمارس الحكم بصورة فعلية. بقي الملك حسين على العرش أكثر من أربعين سنة، وهي مدة لا مثيل لها في الشرق الأدنى.
على أن الأسرة الملكية مرت بأزمات كثيرة انفجرت أولاها في أواسط الخمسينات. كانت الناصرية آنذاك في أوج توسعها، وكانت تمارس تأثيرا عميقا في السكان الفلسطينيي الأصل. كان الملك المرتبط بالتحالف الغربي يميل إلى الانضمام إلى حلف بغداد (*). لكن معارضة شعبه كانت قوية جدا؛ فتخلى عن هذا المشروع واضطر حتى أن يقيل غلوب باشا، القائد الانكليزي لجيشه، في آذار/مارس 1956. وفي تشرين الأول/أوكتوبر من السنة ذاتها، أدت غارة فتاكة بنوع خاص قام بها الجيش الاسرائيلي على قرية قبية (48 قتيلا) إلى المزيد من تجذر المناخ. وفي 21 تشرين الأول/أوكتوبر، فازت الأحزاب القومية في الانتخابات وعين سليمان النابلسي رئيسا للوزراء. وبعد حرب 1956، ألغى الملك حتى معاهدة التحالف مع لندن. لكن حسين أحس بأن حكمه مهدد، فقرر التحرك مستندا إلى الجيش، المؤلف من بدو يدينون بالولاء للهاشميين. فعزل في نيسان/أفريل 1957، الحكومة، وحل

المجلس، ومنع الأحزاب السياسية. وبعد استعادته سلطته، اضطر الملك مع ذلك، في تموز/يوليو 1958 ـ عند سقوط الملكية الهاشمية في العراق (*) ـ أن يستنجد بالمظليين البريطانيين.
في سنة 1964، بعد تقارب مع عبد الناصر (*) وأمام قرار إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن، رعى الملك حسين إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (*) في القدس (*). على أن رئيس المنظمة أحمد شقيري ـ المدعوم من الرئيس ـ كان يعارض العاهل الهاشمي: كان في قلب الأزمة مشكلة الاشراف على فلسطينيي الأردن (*). وبعد حرب 1967 (*)، برزت المشكلة مجددا، لكن هذه المرة مع منظمات الفدائيين التي قضى الملك عليها بقساوة كبيرة في 1970 ـ 1971، في أحداث أيلول/سبتمبر الأسود (*).
حاول حسين أن يستعيد المبادرة في المسألة الفلسطينية لكي يعزز ولاء الفلسطينيين (*) لعرشه. كان يأمل أن يستعيد الضفة الغربية عن طريق اتفاق مع اسرائيل (*). فعرض في 15 آذار/مارس 1972 مشروعه القائم على إنشاء مملكة عربية متحدة، أي تحويل المملكة إلى دولة اتحادية تتألف من منطقتين: الضفة الغربية التي تتخذ اسم فلسطين، والضفة الشرقية التي تحتفظ باسم الأردن. لكن اقتراحه لاقى قليلا من النجاح وقوبل برفض البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.
إن هجوم تشرين الأول/أوكتوبر 1973 الذي قامت مصر (*) وسوريا (*) ولم يشارك الأردن فيه، يمثل مقدمة اختراق منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسي. وبعد مرور سنة على ذلك، انضم الملك إلى التوافق الذي جعل من المنظمة الممثل الوحيد للفلسطينيين، والمخول الوحيد بالتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية وغزة (*)، وذلك في قمة الرباط العربية التي انعقدت في تشرين الأول/أوكتوبر 1974.
حافظ الملك على هذا الالتزام، وأدان عملية كمب ديفيد (*) التي بدأها السادات (*) في 1977 ـ 1978. ثم كان الاجتياح الاسرائيلي للبنان (*) ورحيل منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت في صيف 1982، فخلقا ظروفا مؤاتية لدور جديد يقوم به الملك حسين. وأقرت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في مدينة الجزائر فكرة قيام اتحاد أردني ـ فلسطيني. لكن الملك حسين، تحت ضغط الانتفاضة (*) الفلسطينية، تخلى بتاريخ 31 تموز/يوليو 1988، عن كل ارتباط بالضفة الغربية.
ورفض إبان أزمة ثم حرب الخليج (*) سنة 1990 ـ 1991 أن ينضوي تحت الراية الأميركية، متعرضا لكثير من الانتقادات العربية والتدابير الانتقامية من جانب أمراء الخليج.

غير أنه عرف، غب انتهاء الحرب، كيف يثبت أهمية دوره، أمام واشنطن خصوصا، في أي مؤتمر للسلام. وأجرى، بعد اتفاقات أوسلو (*)، تغييرا جذريا في السياسة التي اتبعها حتى حينه، فراح يعمل على جعل التحالف مع واشنطن ضمانة لبقاء مملكته. ثم وقع في 26 تشرين الأول/أوكتوبر 1994 على معاهدة صلح مع إسرائيل وسرع التطبيع معها، مجازفا بتقويض شعبيته. وقام، من جهة أخرى، بقطع العلاقات مع العراق، خصوصا بعد انشقاق صهري صدام حسين (*) في 8 آب/أغسطس 1995، ودعوتهما، من عمان، للاطاحة بالنظام، وأخيرا، سمح بأن يتمركز في الأردن بضع عشرات من الطائرات المقاتلة الأميركية المعدة لمراقبة العراق. إن هذا الانعطاف، الذي كان سيئا جدا في نظر المعارضة كما في نظر جزء هام من السكان، كان الرهان الأكثر مجازفة من جانب العاهل الهاشمي خلال عهده الطويل بكامله.

إلا أنه لم يشهد الهزة الجديدة التي تمثلت بسقوط اتفاقات أوسلو والحرب التي ذرت قرنها بين الولايات المتحدة والعراق. وبالنظر إلى إصابته بداء السرطان، كان كثير التغيب عن البلاد، وعاد إلى عمان في كانون الثاني/يناير 1999، بعد فترة نقاهة دامت ستة أشهر، ليجلس ابنه على العرش، على حساب شقيقه الأمير حسن. وتوفي بتاريخ 7 شباط/فبراير، وصعد ابنه العرش باسم عبدالـلـه الثاني. لقد عرف هذا الملك، الثابت في مواقفه، والمصمم والشجاع، كيف يصون العرش الهاشمي في الظروف الأشد اضطرابا. فهل سيصيب خليفته مثل هذا النجاح؟

الحكم الذاتي

لقد استحوذ مفهوم الحكم الذاتي (Self-governement) (بالانكليزية) على مركز القلب في المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية التي انطلقت في بداية الأعوام التسعين من القرن الماضي. وإن هذا المفهوم الذي جرى التأكيد عليه في اعلان واشنطن الصادر في 13 أيلول/سبتمبر 1993، والذي وضع موضع التطبيق من خلال اتفاقيات أوسلو(1) وطابا (أوسلو 2) قد أصبح النظام الانتقالي الذي خضعت له غزة (*)، والضفة الغربية (*) ـ ما عدا

القدس (*) ـ بين 1994 و1999. ولقد كان من المفروض أن يتم، في ذلك التاريخ، وإثر مفاوضات الوضع النهائي، اقرار نظام الحكم النهائي الذي كان من شأنه، أما التمديد لهذا الشكل أو ذاك من الحكم الذاتي المعمول به، أو التوصل إلى قيام دولة مستقلة، كما يأمل الفلسطينيون.

وكانت هذه الخطة تستلهم بصورة مباشرة اتفاقيات كمب ديفيد (*) للعام 1978 التي كانت توضح، في جزئها الثاني، بضرورة اعطاء «حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة». وبالاضافة إلى ذلك فقد أتى آنذاك، النص على أن «تكف الحكومة العسكرية الاسرائيلية ـ والادارة المدنية الاسرائيلية عن ممارسة صلاحياتها ما أن يجري انتخاب ادارة ذاتية، بحرية من قبل سكان هاتين المنطقتين». وكان على مصر (*) واسرائيل (*) والأردن (*) (الذي لم تجر استشارته بالأمر) أن تتفق على «التدابير الآيلة إلى اقامة سلطة ذاتية منتخبة». وسيكون بإمكان فلسطينيي الأراضي المحتلة أن ينضموا إلى وفود عربية، شرط الحصول على موافقة اسرائيل. وأخيرا، فأنه وبعد مضي السنوات الثلاث الأولى على المرحلة الانتقالية تبدأ المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية وغزة، ولكن دون أن يورد النص أي شيء عن القدس. وقد أوضح الرئيس جيمي كارتر في رسالة توضيحية بعث بها إلى مناحيم بيغن أنه قد جرى افهامه بوضوح من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي أنه حيثما يأتي ذكر «الفلسطينيون» أو «الشعب الفلسطيني» فإنه يفهم بذلك «العرب الفلسطينيون» ـ أي بعبارة أخرى إنه يرفض مفهوم «الشعب الفلسطيني».

إلا أن هذه الخطة لم تبصر النور، فقد رفض الأردن المشاركة في المفاوضات، كما أن تسارع الاستيطان (*) الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، منذ العام 1979 كان يتعارض مع روح تلك الاتفاقيات، إن لم يكن مع نصها. ولم تفض المناقشات التي لم تكن لها نهاية بين القاهرة وتل أبيب إلى الوصول إلى تحديد صلاحيات السلطة الذاتية الفلسطينية القادمة؛ إذ إن الرئيس السادات (*) نفسه، الذي لا يمكن اتهامه بالتطرف، قد أجبر على التراجع أمام التصلب الاسرائيلي، الذي يمكن معرفة أسبابه بسهولة، وكان من شأن أية انتخابات حرة تجري في الضفة الغربية أو غزة أن تؤدي إلى فوز انصار م. ت. ف (*)، وهو ما أكدته الانتخابات البلدية للعام 1976 بوضوح. وعليه فإن النظرة الاسرائيلية لـ «سلطات» الادارة الذاتية القادمة ستكون أكثر من محدودة. وقد اعتبر مناحيم بيغن الذي كان في ذلك الحين رئيسا للوزراء، وفقا لمفهومه القائل بأن الحكم الذاتي يختص بالسكان وليس بالأراضي أنه ينبغي على الدولة العبرية أن تستمر في فرض رقابتها على الأمن الداخلي، وعلى مجموع الأراضي الأميرية،

وعلى توزيع المياه (*)؛ في حين أن المستوطنين والمستوطنات لا تخضع إلا له؛ كما أنه سوف يفرض اشرافه على البريد ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، وعلى الصادرات والواردات، والسفر نحو البلدان العربية، ونقل الأموال إلى الخارج، الخ. وبالاضافة إلى ذلك، فاسرائيل سوف تحدد مدى سيادتها على الضفة الغربية وغزة بمرور خمس سنوات انتقالية.

وعلى خلاف اتفاقيات كمب ديفيد السابقة التي ولدت ميتة، فإن الحكم الذاتي بنسخته الجديدة، قد أبصر النور في 4 أيار/مايو 1994، أولا في جرش وغزة. وبالرغم من التأخر الذي سجل في روزنامة تطبيقه، فقد انسحب الجيش الاسرائيلي من الجزء الأكبر من قطاع غزة، ثم من سبع مدن عربية كبيرة في الضفة: أي جرش، ورام الـلـه، ونابلس، وقلقيلية، وجنين، وطولكرم، وبيت لحم؛ وبالمقابل فإن الانسحاب من الخليل الذي جرى تأجيله المرة تلو المرة، لم يحصل الا عام 1997، ولكن بشكل جزئي. وقد أقيمت ادارة (*) فلسطينية نقلت اليها اسرائيل ما هو أساسي في السلطات المدنية: الحفاظ على النظام، الاقتصاد، التربية، الصحة، الخ. وقد جرى اضفاء الشرعية عليها في 26 كانون الثاني/يناير 1996، من خلال انتخاب مجلس ورئيس لهذا المجلـس. وهكذا فقد ثبت لياسر عرفات وللمقربين اليه داخل فتح الاشراف على المؤسسات الجديدة.

أما الشرطة الفلسطينية التي يبلغ تعدادها زهاء 27 ألف شخص عام 1996، ومختلف أجهزة الاستخبارات، المتصارعة، في الواقع، التي أقامها ياسر عرفات. فقد اضطلعت بمهمة الحفاظ على النظام العام، وقمع النشاطات العنيفة المناهضة لاتفاقيات السلام، بالاضافة إلى إرهاب كل من يعارض السلطة القائمة.

ومع هذا الاختزال في صلاحياتها، اخضعت الادارة الذاتية وفقا لصيغة أوسلو إلى محدودية جدية فضلا عن طابعها الانتقالي، وغياب تسوية القضايا الحاسمة مثل القدس والمستوطنات والمياه واللاجئين.

وتتعلق المحدودية الأولى بالأراضي (انظر الخريطتين رقم 8 و9): فبعد سبع سنوات من المفاوضات فإن منطقة السيادة الفلسطينية الكاملة، المسماة بالمنطقة (A) لم تكن تمثل عام 2000 سوى 17 2% من تلك الأراضي؛ أما المنطقة (B) حيث تقوم السلطة الفلسطينية ويكون الجيش الاسرائيلي مسؤولا فيها عن الأمن فتمثل 23 8/ منها؛ أما المنطقة (c) الخاضعة كليا للاشراف الاسرائيلي فهي تمثل 59% ـ وتكمن في هذه الأخيرة الثروات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وكذلك احتياطات المياه الجوفية والأراضي الزراعية لوادي الأردن.

أما الاذعان الثاني الثاني فإنه يتمثل في الاستيطان الذي بدلا من اعادة النظر فيه، قد استمر بعد 13 أيلول/سبتمبر 1993: فقد بلغ عدد المستوطنين 150 ألفا عام 1995، ثم ارتفع إلى 200 ألف بعد سبع سنوات، يضاف إليهم أولئك الذين استوطنوا «القدس الكبرى». وفي الوقت الذي لا يبلغون فيه عشر عدد الفلسطينيين فإن الأراضي التي استولوا عليها تشكل ضعف مساحة الأرض العائدة لأولئك، وهم يتمتعون بموارد من المياه أكبر بكثير، ولا يقدمون حسابا إلا للسلطات الاسرائيلية. وقد اعترف وزير الشرطة العمالي الاسرائيلي موشيه ساحال في 28 أيلول/سبتمبر 1995، غداة التوقيع على اتفاقيات أوسلو (2) في 28 أيلول/سبتمبر 1995 قائلا: «لقد أجبر عرفات على أن يضع توقيعه في البيت الأبيض على اتفاقية تتضمن واقعا وقانونا الاعتراف بالمستوطنات اليهودية في الأراضي»...

وتشكل العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة مع اسرائيل عائقا ثالثا، كبيرا. ولقد كان من الطبيعي أن يخرج الاقتصاد الفلسطيني ضعيفا جدا من سنوات الاحتلال الاسرائيلي الطويلة التي عمدت خلالها الدولة اليهودية، التي لم تكتف بالاستيلاء على أغلبية الأراضي ومصادر المياه، بل أيضا على الاستيلاء على زهاء 20% من الدخل القومي للأراضي المحتلة، بل وجهت أيضا5. 95 % من توظيفاتها... إلى المستوطنات اليهودية! وفي العام 1993 كان انتاج الضفة الغربية يمثل 2 5% من انتاج اسرائيل، أما غزة فلم يكن انتاجها يزيد عن 1%؛ أما الدخل القومي السنوي القائم بالنسبة للفرد من السكان فكان يقدر بـ250 .1 و 040. 2دولارا مقابل 13 ألف دولار في اسرائيل. ويؤدي تخلف الأراضي المحتلة عن النمو إلى تبعيتها: فإن 90% من مستوردات غزة والقطاع تأتي من اسرائيل التي تستورد 75% من صادراتهما؛ وإن عشرات الألوف من فرص العمل المتوفرة بصورة عادية في اسرائيل تمثل 34% من اليد العاملة في الأراضي المحتلة وربع الدخل القومي القائم. وقد لخص الاقتصادي الفلسطيني عادل سمارة الوضع بقوله: «لقد قطعت اسرائيل عمدا الصلة مع البلدان الأخرى. وحولت الأراضي المحتلة إلى سوق أسيرة، وحالت دون إقامة مركز اقتصادي يرتكز على ذاته».

كل ذلك في حين أن الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت في باريس بتاريخ 29 نيسان/أفريل 1994، لم توفر للسلطة الفلسطينية الوسائل الكفيلة بأن تتخلص من هذا التسلط: فهي لا تنص على قيام مصرف مركزي، ولا عملة خاصة؛ وبالرغم من أنها أسست لقيام منطقة تبادل ـ حر بين الطرفين، فإنها تفرض كوتا على تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الدولة اليهودية، وكذلك على استيراد الضفة والقطاع للسلع القادمة من البلدان العربية أو

غيرها؛ أما الضريبة الفلسطينية فهي مماثلة للاسرائيلية مع فارق نقطتين تقريبا على رسم القيمة المضافة. وإن حصار الأراضي الفلسطينية غداة العمليات التي اقدمت عليها حماس (*) في ربيع العام 1996، قد وضع الإصبع على جرح تلك التبعية الرهيبة: فوفقا لما أشارت اليه احصائيات البنك الدولي فإن كل يوم من الاغلاق التام للأراضي الاسرائيلة أمام العمال والمنتجات الفلسطينية تسجل خسارة 30% من مدخول غزة و25% من مدخول الضفة. وهذا دون الحديث عن النقص في الطحين والأدوية... وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية تقديم مساعدة دولية.

لقد كان على فترة الحكم الذاتي الفلسطيني أن تنتهي، وفقا لما جاء في اعلان المبادىء الصادر في 13 أيلول/سبتمبر 1993، بتاريخ 4 أيار/مايو 1999. وغداة هذا التاريخ تعهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في رسالة وجهها إلى ياسر عرفات، بأن يبذل كل ما في وسعه لكي تصل مفاوضات الوضع النهائي إلى خاتمتها «خلال عام واحد». وقبل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بتأجيل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولقد ادى فشل قمة كمب ديفيد (*) في تموز/يوليو عام 2000، واندلاع الانتفاضة (*) الثانية في أيلول/سبتمبر إلى اعادة احتلال الجزء الأساسي من الضفة. وقد استهدفت عمليات القوات الاسرائيلية عندئذ جميع رموز الادارة الذاتية والسلطة الفلسطينية وحطمتها: المقر العام لياسر عرفات، التلفزيون، الإذاعة، المدارس، الطرقات، شبكات الكهرباء، ومدارج مطار غزة، ومرفأ غزة... وإن فرض الحصار أكثر من مرة على المدن الفلسطينية، وتدمير البنى التحتية والأراضي الزراعية أديا إلى جعل الحياة في الأراضي المحتلة امرا لا يحتمل.

فالحكم الذاتي قد صار من الماضي في فلسطين (انظر الخريطة 9). ففي 13 آذار/مارس 2002 أصدر مجلس الأمن القرار 1397 (انظر الملاحق) الذي يذكر أفق «دولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود معترف بها وآمنة. إن أفق كهذا هو وحده القادر على تحقيق السلام في فلسطين وفي إسرائيل. لكن حكومات شارون توجهت نحو حل بدويلة فلسطينية على نصف الضفة الغربية يحدها الجدار وغزة.

كان مفهوم الحكم الذاتي قد لعب أيضا دوره في العراق (*) في السنوات الستين من القرن الماضي حيث كان الأكراد (*) يقاتلون من أجل تطبيقه في كردستان داخل دولة ديموقراطية، وقد تحقق لهؤلاء ما سعوا اليه في السنوات السبعين، إلا أن التفسير الذي فرضه صدام حسين (*) في نهاية الأمر على الاتفاق بين 1970 و1980 قد أفرغه من كل مغزى. وغداة حرب الخليج (*) التي جرت في العام 1991 أجرت البشمركة وبغداد مفاوضات

حول الحكم الذاتي الكردي. إلا أنها اصطدمت بالتعيين الدقيق لحدود الاقليم الذي سوف يطبق فيه، وعلى توزيع الثروات الاقتصادية بين الأكراد والمركز، وأخيرا حول تحديد الصلاحيات الفعلية التي سوف تولى للمجلس المحلي في كردستان.
وهكذا فإنه فشل، حصل الأكراد في ظل الحماية الغربية حكما ذاتيا بحكم الواقع شمالي البلاد. ويأمل العديد من الأكراد أن تتيح لهم الحرب ضد العراق توطيدوا حكمهم الذاتي.
وأخيرا فإن الحكم الذاتي قد طبق أيضا في السودان (*)، كمحاولة لحل مسألة الجنوب. وإن هذه المبادرة التي اقترحها الحزب الشيوعي السوداني عام 1960، والتي جرى تطبيقها جزئيا في السنوات السبعين من القرن الماضي، عاد جعفر النميري فألغاها عام 1983، الأمر الذي سبب عودة الحرب الأهلية.

حماس

أنشئت حركة المقاومة الاسلامية، حماس، من قبل جمعية الاخوان المسلمين (*) غداة نشوب الانتفاضة الأولى. كانت الجمعية تحصر نشاطها حتى حينه، بالأعمال الاجتماعية والدينية، أساسا، لكن قادتها، وخصوصا الشيخ أحمد ياسين الذي صار الزعيم الروحي لحماس فيما بعد، اعتقدوا أن التريث لم يعد ممكنا. نمت حماس أولا في غزة (*)، التي ظلت فيما بعد أهم معاقلها، ثم وسعت نشاطاتها حتى شملت الضفة الغربية (*).
للاخوان المسلمين في فلسطين تاريخ طويل يرتبط بتاريخ المنظمة في مصر (*). ففي سنة 1935، ذهب عبد الرحمن البنا، شقيق مؤسس الحركة، لأول مرة إلى فلسطين حيث قابل الحاج أمين الحسيني مفتي القدس (*). واشترك أعضاء من الأخوان المسلمين المصريين، سنة 1936، في الثورة الفلسطينية الكبرى. وفي سنة 1945، أنشأ سعيد رمضان أول فرع للحركة في القدس؛ وبعد سنتين، أمسى هناك خمسة وعشرون فرعا تضم ما بين 12 000 و20 000 عضو ناشط. واشترك عدة مئات من المتطوعين العرب الأعضاء في حركة الاخوان المسلمين، في القتال إبان حرب 1948.
أنزلت الهزيمة ضربة جدية بالمنظمة. واعترف بها الحكم الهاشمي في الضفة الغربية.

وفي الأردن (*) وكان يستخدمها في كفاحه ضد عبد الناصر (*) والقوميين العرب. وعانت في غزة من ضربات القمع الناصري سنة 1954، لكنها استعادت بعض التأثير إبان حرب 1956 (*) بفضل نضالها ضد الجيش الاسرائيلي.
في سنة 1967، فتح احتلال الضفة الغربية وغزة من جانب إسرائيل مرحلة جديدة. وفي السبعينات أعادت الحركة تنظيمها تحت اسم جمعية الاخوان المسلمين في الأردن وفي فلسطين. كانت الأصولية الاسلامية (*) آنذاك في حالة توسع، شأنها في مجمل العالم العربي. بنت الجمعية في الأراضي المحتلة شبكة كثيفة من المؤسسات الاجتماعية حول المساجد: حدائق أطفال، مكاتب، عيادات طبية، أندية رياضية، الخ. فارتفع عدد المساجد، بين سنة 1967 وسنة 1987، من 400 إلى 750 في الضفة الغربية، ومن 200 إلى 600 في غزة. وبات المركز الاسلامي في غزة، الذي أنشىء سنة 1973، وعلى رأسه الشيخ أحمد ياسين، قلب الجمعية النابض. وتلقت المنظمة دعما هاما من الخارج، خصوصا من العربية السعودية (*)، التي منحتها وسائل كبيرة. وفيما كانت فتح تستخدم مواردها لشراء زبائن، خصوصا بين الوجهاء، كان الاخوان المسلمون يساعدون الفئات الأكثر فقرا بين السكان.
لكن رغم ما كان لديهم من وسائل وأوراق قوية، كانوا مصابين في السبعينات والثمانينات بداء السكينة حيال الاحتلال. وكانوا، رغم أن هدفهم الأخير تحرير فلسطين، يعطون الأولوية لإصلاح المجتمع ـ من هنا كان جمودهم في الكفاح القومي. وأدركت دوائر الاستخبارات الاسرائيلية هذا الأمر، فأبدت حلما حقيقيا حيالهم، معتبرة إياهم قوة مقابلة لمنظمة التحرير الفلسطينية (*). وحصل انشقاق في الحركة سنة 1980 ـ أخذت حركة الجهاد الاسلامي على الاخوان المسلمين جمودهم المفرط، واندفعت إلى أعمال العنف. فاغتالت المخابرات الاسرائيلية عددا من كوادرهم وبينهم مؤسس الحركة وزعيمها فتحي الشقاقي الذي اغتيل في نيقوسيا يوم 26 تشرين الأول/أوكتوبر 1995.
كان قرار إنشاء حركة حماس والاشتراك في الانتفاضة دليلا على تطور حقيقي لجمعية الاخوان المسلمين، التي تسلم فيها مناضلون أصغر سنا بعض المسؤوليات. وأبدت حماس نشاطا قويا جدا في ثورة الحجارة، ولم تتردد في البقاء بعيدة عن القيادة الموحدة التي كانت تعلن انتماءها إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وبالنظر إلى كون الحركة جيدة التنظيم، وقريبة من أفقر الفقراء، وتتمتع بهالة دينية، فقد أمست منافسا جديا لفتح ولمنظمة التحرير. وأنشأت لها جناحا عسكريا هو كتائب عز الدين القسام، التي كان عملها يتطور بالتوازي مع القمع الاسرائيلي.

ولم يؤد طرد اسحق رابين (*) لـ 415 مناضلا إسلاميا إلى لبنان، في كانون الأول/ديسمبر 1992. إلا لزيادة شعبية المنظمة. وأقرت في 18 آب/أغسطس 1988 ميثاقا لها يؤكد أن الأرض الفلسطينية وقف لا يمكن المساومة ولا التنازل عنه ـ إلا أن بعض قادتها كانوا يعبرون عن أفكار أكثر اعتدالا ويتحدثون عن إمكانية تسوية مع إسرائيل. أخيرا ورغم الخصومات ـ وأحيانا المجابهات ـ فإن حماس «تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الأقرب إلى مواقعها، كأب، أو أخ، أو قريب، أو صديق». من المفيد أن نشير إلى أن حماس تعارض منظمة التحرير الفلسطينية، وبالأساس، في الحقل السياسي وليس الديني.

أدانت حماس مؤتمر مدريد، ثم اتفاقات أوسلو (*). لكن استقرار السلطة الفلسطينية (*) في غزة أثار تحديات جديدة للمنظمة، التي علقت بين خطابها الداعي إلى تحرير فلسطين قاطبة وبين رفضها إثارة حرب أهلية بين الفلسطينيين وتصميمها على حماية شبكتها الاجتماعية. وإذا كانت مجزرة الخليل، التي ارتكبها باروخ غولدشتاين في شباط/فبراير 1994، قد شجعت القيام بأولى العمليات الانتحارية، فإن قيادة حماس فتحت حوارا مع ياسر عرفات (*). كان هذا يجيد لعبة العصا والجزرة، فراح يكثر من الاعتقالات والتهديدات بينما يواصل الحوار مع المنظمة ويسمح بصدور بعض منشوراتها الصحفية. وتبدى حتى في آخر سنة 1995 أنه يوشك أن يحصل على مشاركتها في انتخابات كانون الثاني/يناير 1996. لكن المحادثات فشلت في آخر الأمر، وإن كان أحد قادة حماس، عماد الفالوجي، قبل بصورة شخصية أن يترشح على لوائح فتح، وصار حتى عضوا في الحكومة التي تألفت عقب الانتخاب.

لكن سلسلة الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 1996 ـ التي قيل إنها انتقام ليحيى عياش الذي اغتالته المخابرات الاسرائيلية في 5 كانون الأول/ديسمبر ـ وضعت حدا للحوار مع السلطة الفلسطينية. وطلبت الحكومة الاسرائيلية ونالت من ياسر عرفات إيقاف حماس والجهاد الاسلامي عند حدهما. واعتقال كوادرهما الرئيسية، وضرب قسم كبير من شبكاتهما الاجتماعية. وفوق ذلك، فإن إغلاق أراضي السلطة الفلسطينية الذي فرضه الجيش الاسرائيلي عقب العمليات الارهابية، وحرم عشرات ألوف الشغيلة الفلسطينيين من عملهم: هذا ما أبعد عن الحركة قسما هاما من السكان. وقد دعا بعض كوادر حماس جهارا، كالدكتور محمود الزهار، آخذا في الاعتبار هذه القيود، إلى الكف عن الكفاح المسلح وتحويل المنظمة إلى حزب سياسي. كما أن آخرين، في الخارج خصوصا، كإبراهيم غوشه، رفضوا هذه الستراتيجيا.

هذا الانقسام بين البراغماتيين والجذريين، بالاضافة إلى القمع من جانب السلطة الفلسطينية، أضعفا الحركة. فقامت الشرطة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1997 بإغلاق 16 مكتبا وجمعية مرتبطة بحماس. وحاول الموساد أن يغتال في الأردن رئيس المكتب السياسي لحماس اللاجىء إلى الخارج، خالد مشعل. وحل الضعف بالجناح العسكري السري من جراء تعاون الشرطة الفلسطينية مع دوائر الاستخبارات الاسرائيلية ووكالة الاستخبارات الأميركية في مكافحته. إلا أن الحركة حافظت على شعبيتها، ولقي الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس، الذي أطلق الاسرائيليون سراحه، استقبالا مظفرا في غزة يوم 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1997.

إن انفجار الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر سنة 2000 دفع بالخلافات الداخلية والخلافات مع فتح إلى الدرجة الثانية. ولاقت الهجمات الانتحارية داخل إسرائيل، التي باشرتها حماس منذ ربيع سنة 2001، دعما واسعا لدى الفلسطينيين وزادت من قوة الحركة. وردت إسرائيل بانتهاج سياسة اغتيالات محددة لمناضلين ضالعين في هذه الأعمال. فاغتالت معظم القادة العسكريين ودخلت في دوامة جهنمية من القمع ـ الاعتداءات. واغتال الجيش الاسرائيلي الشيخ أحمد ياسين في 22 آذار/مارس 2004، ثم خلفه عبد العزيز الرنتيسي في 15 نيسان/أفريل 2004. ودب الضعف في المنظمة فبدت غير قادرة على الرد. كان هذا أحد الأسباب التي حملتها، بعد انتخاب محمود عباس على رأس السلطة الفلسطينية، على القبول بـ «بتهدئة» في أعمالها المسلحة. وفي الموجات الأربع من الانتخابات البلدية، من كانون الأول/ديسمبر 2004 إلى كانون الأول/ديسمبر 2005، انتزعت حماس من فتح معظم التجمعات السكنية في غزة ومدنا كبيرة في الضفة الغربية، مثل البيري، وجنين، ونابلس، وقلقيلية. وحملت تلك النجاحات على توقع حدوث تقدم في انتخابات 25 كانون الثاني/يناير التشريعية، التي قررت الحركة أن تشترك فيها.

يدير الحركة مجلس شورى أشهر أعضائه في الداخل الدكتور محمود الزهار. أما في الخارج، فنجد ابراهيم غوشه، ومحمود نزال، والدكتور محمد أبو مرزوق.

وكان حليفهم التوفيق فأحرزوا فوزا باهرا في تلك الانتخابات، فنالوا 74 مقعدا من أصل 132 في البرلمان. لكن وصول الحركة الأصولية إلى الحكم وضعها أمام تحد غير مسبوق، إذ أجبرها على التخلي عن وضعها كقوة معارضة والانتقال إلى وضع قوة تمارس جزءا من الحكم على الأقل، وتفاوض عند الاقتضاء إسرائيل و «الأسرة الدولية».

حواتمة (نايف)

ولد نايف حواتمه بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1935 في السلط، في الضفة الشرقية لنهر الأردن، في أسرة فلاحين من الروم الكاثوليك. وباشر دراسته العالية في القاهرة سنة 1954، وانتسب في السنة ذاتها إلى حركة القوميين العرب التي أسسها جورج حبش (*). وبعد عودته إلى الأردن (*) سنة 1956، مارس نشاطا ثوريا عاد عليه بحكم بالاعدام غيابيا. شارك في الحرب الأهلية اللبنانية (*) سنة 1958، ثم لجأ إلى العراق (*)، حيث قاد فرع حركة القوميين العرب طوال خمس سنوات. وبين سنتي 1963 و1967 كان في اليمن (*) الجنوبي حيث أسهم في النضال التحرري ضد بريطانيا. حصل بعد حرب الأيام الستة سنة 1967 (*) على عفو وعاد إلى الأردن حيث انضم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. كان على رأس الجناح اليساري في المنظمة، الذي كان يميل إلى الماركسية ـ اللينينية وينتقد البورجوازية الصغيرة العربية. وحصل الانشقاق في شباط/فبراير 1969 وأنشأ حواتمة الجبهة الديموقراطية الشعبية لتحرير فلسطين التي أمست الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في آب/أغسطس 1974.

إذا كانت الجبهة الديموقراطية الشعبية اتخذت الموقف المغامر إياه الذي كان للجبهة الشعبية في فترة 1969 ـ 1970 في الأردن، فإنها كانت تختلف عنها كثيرا على الصعيد السياسي. فمنذ 1969، وتحت تأثير حواتمة، نبذت الجبهة الديموقراطية الشعبية الشعارات «الملتزمة» من نوع «إلقاء اليهود في البحر» . وباشرت منذ سنة 1970 حوارا مع المنظمة اليسارية المتطرفة الاسرائيلية ماتزبن. وأخيرا، ابتداء من 1973، باتت ـ مع فتح والشيوعيين ـ من أشد أنصار فكرة قيام دولة صغيرة فلسطينية. وفي 22 آذار/مارس 1974 أدلى حواتمه بحديث، إلى جريدة يديعوت أحرونوت، كان مدويا، قال فيه: «أعتبر أن من المفيد جدا أن يأخذ المجتمع الاسرائيلي علما، على اختلاف مكوناته، بموقف فلسطيني ثوري حول النزاع الاسرائيلي ـ العربي (...). لا أرى لماذا يجب علينا أن نقبل بأن تفتح الرجعية العربية الحوار مع أشد التيارات الاسرائيلية تطرفا وتمنع على القوى التقدمية أن تفعل الشيء إياه مع القوى التقدمية الاسرائيلية. من الأكيد أن مثل هذا الحوار يشكل خطرا على الصهيونية وعلى الرجعية العربية في آن».

هذا الكلام المنفتح والمتزن لا يتناقض، من وجهة نظر الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين على الأقل، مع أعمال إرهابية قاسية، كالذي جرى في معالوت خلال شهر أيار/

مايو 1974، وأسفر عن موت ستة عشر إسرائيليا بينهم كثير من التلامذة. وشهدت فترة 1974 ـ 1979 تعزيزا للتحالف بين الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وبين المعسكر الاشتراكي، كما شهدت تبني هذه الجبهة لمعظم التحاليل الشيوعية التقليدية. وفي العالم العربي كان سندها الرئيسي اليمن الجنوبي الذي حافظ حواتمة على صلات هامة به.
بدءا من سنة 1977، أخذت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين تبتعد عن فتح، إذ كانت تأخذ عليها تسوياتها مع «الرجعية العربية». على أن حواتمه حاول أن يسير على خط وسط بين عرفات وجبهة الرفض. كان من الأنصار المتحمسين لخطة فاس سنة 1982، لكنه أدان مع ذلك تقارب منظمة التحرير الفلسطينية (*) مع القاهرة وعمان. كان يدعو للتحالف مع سوريا، ثم تمايز عنها في عدة مناسبات ورفض الانضمام إلى جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني. وتصالح مع عرفات (*) في نيسان/أفريل 1987، بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر. وبعد ذلك بسنة، في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وافق على التوجه الجديد الذي أقرته منظمة التحرير الفلسطينية: إعلان قيام الدولة الفلسطينية، قبول القرار رقم 242، إقرار مبدأ تأليف حكومة موقتة متى آن الأوان. لكنه رفض سنة 1991 المفاوضات التي بوشرت في مدريد، كما رفض خصوصا وبصورة كاملة، سنة 1994، و1995، اتفاقات أوسلو (*). واشترك في المحاولات، القليلة النجاح، التي جرت لأجل إنشاء معارضة موحدة تضم اليسار الفلسطيني والأصوليين المسلمين. وسجل فشله حين وافق على مشاركة الجبهة الديموقراطية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي التأم في غزة خلال شهر نيسان/أفريل 1996، وألغى الميثاق الوطني الذي وضع سنة 1968.
جرت مفاوضات لأجل عودة نايف حواتمه إلى الأراضي الفلسطينية، لكنها لم تسفر عن شيء. واشتركت الجبهة الديموقراطية في الانتفاضة (*) الثانية وتبنت أول عملية هجومية لها على موقع عسكري إسرائيلي في صيف سنة 2001.

الدروز

مذهب متتحدر من أحد فروع الشيعة (*)، يعود أصله إلى الخلافة الفاطمية التي استقرت في القاهرة في القرن العاشر. فالخليفة الحاكم بأمر الـلـه، الذي تولى الحكم من سنة 996

حتى 1021، كان يسعى إلى أن يعترف به إلها. وبعد اختفائه، اضطهد أتباعه، لكن وزيره السابق الدرزي، الذي لجأ إلى سوريا، أقنع عدة قبائل بالطبيعة الإلهية لسيده السابق. وإليه تعود تسمية المذهب الجديد. وبعد بضع سنوات، في العام 1043، أعلن أن الدعوة قد ختمت، وان التبشير والاهتداء ممنوعان: «نزع الحجاب، وأغلق الباب، وجف الحبر وتحطم القلم».

فالعقيدة المعدة طوائف باطنية تحفظها طبقة صغيرة من العقال المتأثرين بشكل واسع بالفلسفة اليونانية والهندية، إلى درجة أن الدروز، على عكس الشيعة، يعتبرهم المسلمون الآخرون هراطقة.

توجد طوائف درزية في لبنان (*) وسوريا واسرائيل (*). وفي هذه الأخيرة، حيث يبلغ عددهم ما يقرب 100 ألف، يعاملون بشكل مغاير عن العرب الآخرين، مسيحيين أم مسلمين. فهم ملزمون، بصورة خاصة، بالخدمة العسكرية، مما يوفر لهم أيضا عددا من الامتيازات بالنسبة للعرب الآخرين؛ ومع ذلك، تنامت في الثمانينات والتسعينات، حركة تمرد لدى الدروز الاسرائيليين تأكدت بمناسبة الانتفاضة (*) الأولى. لكن الدروز في لبنان، بشكل خاص يلعبون دورا سياسيا.

في القرن الثاني عشر، نشأت أول إمارة درزية في جبل لبنان. وفي أواخر القرن السادس عشر، وحد الأمير فخر الدين الثاني تحت سيطرته أراضي لبنان الحالي. وابتداء من تلك الحقبة، ثبت الموارنة والدروز سلطتهم على الجبل اللبناني.

لا تمثل الطائفة الدرزية إلا حوالى 7% من السكان اللبنانيين، لكنها عوضت دائما عن ضعفها العددي بوحدة متماسكة بقوة، وبتمركز اقليمي في جبل لبنان (الشوف والمتن وحاصبيا) ـ ازدادت حدة في الأعوام 1983 ـ 1985 مع نزوح عدد كبير من المسيحيين من المنطقة- وبقيمة قتالية كبيرة. هناك انقسام تقليدي يتواجه فيه الحزب اليزبكي (وتقوده عائلة ارسلان) مع الحزب الجنبلاطي. وكان كمال جنبلاط منذ العام 1943 وحتى اغتياله على يد عملاء سوريين في العام 1977، الممثل الأكثر احتراما للدروز وقائد اليسار اللبناني، على حد سواء.

خلفه ابنه وليد، على رأس الحزب الجنبلاطي والحزب التقدمي الاشتراكي (PSP) الذي أسسه والده. ومنذ الثمانينات، تماثل الحزب التقدمي الاشتراكي، رغم أنه يضم بعض الملاكات من الطوائف الأخرى، بشكل واسع مع قاعدته الدرزية. فتوقيع اتفاقيات الطائف (*) في العام 1989، بإسناده المراكز الأساسية الثلاثة في الدولة لماروني وسني وشيعي، قد

أضعف موقع الدروز في التشكيلة السياسية الجديدة. وللحفاظ على جزء من هذا الدور، حصل وليد جنبلاط، في انتخابات صيف 1996، على تقسيم الجبل إلى ست دوائر صغيرة، بينما في باقي البلاد، جرى الانتخاب على أساس التقسيمات الخمسة الكبيرة. ومنذ بضع سنوات، تحالف مع الموارنة اعتراضا على الدور السوري في لبنان. ثم ترأس المعارضة بعد اغتيال رفيق الحريري.

دير ياسين (مجزرة)

إن مجزرة دير ياسين هي، دون شك، الأكثر شهرة ـ لكنها ليست الوحيدة بالتأكيد ـ التي نفذتها قوات يهودية "متطرفة"؟ عشية حرب 1948 ـ 1949 (*). ففي 9 نيسان/أفريل 1948، شن 120 رجلا من الإيرغون وليهي هجوما على قرية عربية رابضة على هضبة غربي القدس، واحتلوها. وكونهم اختصاصيون، منذ بداية الحرب الأهلية، في الارهاب المعادي للعرب، اقترف ميليشيو مناحيم بيغن وإسحق شامير مجزرة حقيقية بحق السكان: فبعد أن ذبحوا العائلات الواحدة تلو الأخرى، مشطوا القرية وقتلوا الناجين فيها. في ذلك الوقت، قدر عدد السكان الذين اغتيلوا بـ 250 قتيلا ـ قدر مؤخرا مؤرخ فلسطيني، عارف العارف، العدد بـ 110. والسكان الذين نجوا أبعدوا إلى القدس الشرقية.
بعد أربع وعشرين سنة، جاء في صحيفة يديعوت أحرونوت أن مائير بايل، الذي كان يومذاك كولونيلا في الهاغانا، وحاضرا بوصفه ضابط ارتباط، قال:
«حوالى الظهر، كانت المعركة قد انتهت وتوقف اطلاق النار. ورغم أن الهدوء قد سيطر، لم تكن القرية قد استسلمت بعد . فخرج رجال الإيرغون وليهي من مخابئهم وبدأوا بتنظيف المنازل. كانوا يطلقون النار على كل من يرونه بمن فيهم النساء والأطفال؛ لم يحاول القادة ايقاف المجزرة (...). توسلت إلى القائد لكي يأمر رجاله بوقف اطلاق النار، لكن دون جدوى. وفي اللحظة عينها ـ حملوا 25 عربيا في شاحنة واقتادوهم إلى الميدان ما بين دير ياسين وجيفات شول (Givat shaul) حيث تم اغتيالهم بدم بارد (...) كما رفض القادة أيضا، عندما طلب منهم أن يأخذوا رجالهم ويدفنوا الـ 245 جثة عربية. وقد قام بهذه

المهمة المزعجة وحدتان جيء بهما إلى القرية، من القدس." ويضيف ز؟ي انكوري الذي كان يقود قوات الهاغانا التي أوكل اليها، فيما بعد، مهمة احتلال القرية، في شهادة ادلى بها عام 1982: «دخلت إلى 6 ـ 7 منازل. شاهدت أعضاء تناسلية مقطوعة ونساء بقرت بطونهن. ومن خلال رؤية آثار الرصاص على الأجساد يتبين أن الأمر يتعلق بعمليات قتل بدم بارد».

وبعد أن أدينت من قبل الوكالة اليهودية، الهاغانا والحاخامية الكبيرة، اقتصر الامر على برقية اعتذار من ديفيد بن غوريون (*) إلى الملك عبدالـلـه في الأردن. وحسب التأريخ الاسرائيلي التقليدي، كانت العملية مجرد نقطة سوداء تتحمل مسؤوليتها القوات المتطرفة حصرا. وما ينبغي تسجيله هنا هو أن هذا العمل كان يندرج في اطار عملية نحشون (Nahshon) التي شنت في ليل 31 آذار/مارس حتى 1 نيسان/أفريل بواسطة الأسلحة التي وصلت من تشيكوسلوفاكيا لتحرير محور تل أبيب ـ القدس، حيث الأحياء اليهودية محاصرة من قبل القوات العربية. وكان الهدف، في بداية نيسان/أفريل ذاك، استعادة هذه القرى التي تسيطر على الطريق، من المقاتلين الفلسطينيين. وأعطي الأمر بتدميرها في حال وجود مقاومة. وفي الوقت الذي كانت فيه الإيرغون وليهي تهاجمان دير ياسين، كانت الوحدات النظامية التابعة لبالما والهاغانا تقاتل من أجل القسطل ـ سقط القائد عبد القادر الحسيني في تلك المعارك. ليس فقط كانت المبادرة المتطرفة منسقة مع مبادرات الهاغانا بل تلقت ايضا الضوء الأخضر ـ ليس دون ممانعة، صحيح ـ من قيادتها العامة واستفادت من دعم مدفعيتها، كما يشهد على ذلك، صراحة، مائير باسيل في المقال الذي سبق ذكره. ومن جهتها، أعلنت الإيرغون آنذاك في بلاغ لها، أن قيادة الهاغانا كذبت بصورة سافرة عندما اكدت، أن الهجوم على دير ياسين، كان ضد «الخطة العامة». الحقيقة الناصعة هي أن غزو دير ياسين كان جزءا من من هذه الخطة. أصدرت ليهي بيانا يتهم حتى الهاغانا التي وضعت يدها على القرية، بأنها أفسحت في المجال لرجال سوليل بونيه، شركة الأشغال العامة التابعة للهستدروت، كي ينهبوها بشكل منتظم...

لكن قرويي دير ياسين لم يموتوا فقط باسم «حرية» القدس. لقد ضحي بهم بفظاعة عمدا، لتسريع هجرة الفلسطينيين. وكان هدف حرب القيادة الصهيونية احتلال أكبر نسبة ممكنة من أراضي فلسطين الأكثر نقاء من الناحية الإثنية. واذا كان «الرسميون» لا يستطيعون التبجح بمذبحة أدانوها، فالمتطرفون يحتقرون هذا النوع من وخز الضمير. فقد جاء في بيان الإيرغون: «إن غزو دير ياسين زرع الرعب والخوف في أوساط عرب القرى المحيطة (...) والهروب الذي حصل نتيجة لذلك سهل اعادة الصلة (...) بين العاصمة وباقي مناطق البلاد».

وفي الصيغة العبرية لمذكراته ، توسع مناحيم بيغن أيضا في هذا الأمر الذي ينسبه إلى «الدعاية العربية»، ويؤكد على أن هذه الأخيرة «تروج اسطورة ارهاب بين العرب والقوات العربية التي دب الرعب في صفوفها عندما جرى الحديث عن جنود الإيرغون. إن هذه الأسطورة ساوت نصف دزينة من الأفواج من قوات اسرائيل». ويضيف: «نتيجة لجعلهم يصدقون هذه الروايات الوحشية عن «مجزرة الإيرغون»، لقد دب الرعب الشديد في صفوف العرب في كل البلاد وبدأوا يهربون من قراهم. إن هذا النزوح الجماهيري تحول إلى تشتت مجنون خارج عن السيطرة. فمن أصل 300000 عربي كانوا يعيشون على أرض دولة اسرائيل الحالية، يبقى 160000 حتى الآن. فلا يمكن عدم المبالغة في تقدير المغزى السياسي والاقتصادي لهذا التطور...».

رابين (إسحق)

كان إسحق رابين أول رئيس حكومة إسرائيلية مولود في فلسطين (سنة 1922)، وأول زعيم إسرائيلي يتعرض للاغتيال على يد متطرف يهودي (سنة 1995). لقد عاش رابين بين هذين التاريخين في خدمة حزب العمال ودولة إسرائيل والجيش على الأخص.

إن مسيرة هذا الصبرا ـ اليهودي المولود في إسرائيل، خلافا لليهودي الآتي من الشتات ـ تتماهى عمليا مع الجيش. فقد دخل وهو في الثامنة عشرة، وكان يحمل شهادة في علم الزراعة، منظمة هاغانا التي كانت الجيش السري اليهودي، وعاد عليه نشاطه ضد الدولة المنتدبة البريطانية سنة 1946 بالسجن خمسة أشهر في موقع عسكري في غزة. وكان سنة 1947، وهو في السادسة والعشرين، أصغر عقيد في البالماخ، طليعة الجيش اليهودي. ولمع خلال حرب 1948ـ1949: (*)في معركة الاستيلاء على القدس، وكذلك ـ كما يروي هو نفسه في سيرته الذاتية ـ في طرد الفلسطينيين (*) من اللد والرملة (الواقعتين في الأراضي التي كانت مقررة أن تكون ضمن الدولة العربية).

«كنا نسير خارجا إلى جانب بن غوريون؛ كرر آلون السؤال: «ماذا يجب أن نفعل بالسكان؟»، رسم بن غوريون بيده حركة تعني: «أطردوهم!». فتشاورت في الأمر مع آلون.

كنت متفقا معه على وجوب طردهم. فدفعنا بهم إلى طريق بيت هورون سيرا على الأقدام (...). سكان اللد لم يغادروا بملء إرادتهم، فلم يكن لدينا من وسيلة غير استعمال القوة معهم وإطلاق النار في الهواء لإرغام الأهالي على الرحيل». .
نضيف: وقتل نحو 250 مدنيا في الوقت ذاته... لكن هذا «التفصيل»، كما المقطع المذكور أعلاه، لا وجود لهما في النص المتداول، الفرنسي والإنكليزي، لمذكرات إسحق رابين: شاء المؤلف أن ينتزع من الرواية الكاملة هذه الحلقة الدموية، التي وردت قبل المقطع المخصص لزواجه من ليا. إلا أن النص الأصلي، لحسن طالع المؤرخين، لم يفلت من يقظة نيويورك تايمس التي نشرته بتاريخ 23 تشرين الأول/أوكتوبر 1979.
بعد حل البالماخ في آخر سنة 1950، التحق رابين بهيئة الأركان. وراح يرتقي السلم درجة فدرجة، رغم معارضة شمعون بيريز، حتى وصل سنة 1964 إلى المنصب الأعلى كرئيس لهيئة الأركان العامة، وقاد بالتالي هجوم سنة 1967 الصاعق إلى جانب موشيه دايان الذي كان يومها وزيرا للدفاع في حكومة ليفي أشكول. وبالرغم من تقصير ـ يوم 23 أيار/مايو ـ الذي ظل زمانا طويلا يلام عليه، فإنه قد اكتسب من النصر الباهر في حرب الأيام الستة شعبية مهدت له الطريق إلى الانخراط في العمل السياسي.
فاستبدل البزة العسكرية منذ سنة 1968 بالزي الدبلوماسي وعين على رأس أهم سفارة بين سفارات إسرائيل: سفيرا لإسرائيل في الولايات المتحدة (*). وعاد بعد تلك السنوات الخمس التي أمضاها في واشنطن بقناعة بأن مصير الدولة اليهودية يتوقف على تحالفها مع أميركا ـ وخصوصا أنه كان في منجاة من كل تبعة عن كارثة تشرين الأول/أوكتوبر 1973، ما أتاح له أن يخلف غولدا مئير المستقيلة كرئيس للحكومة في حزيران/يونيو 1974. كانت تلك الفترة تجربة قصيرة ومريرة: بعد مرور ثلاثين شهرا، انفجرت فضيحة ـ كانت زوجته ليا قد احتفظت بصورة غير قانونية بحساب لها في أحد مصارف الولايات المتحدة ـ أجبرته على الاستقالة، وبذلك اضطر العماليون لأول مرة في تاريخ البلاد أن يتنازلوا عن الحكم لليمين بقيادة مناحيم بيغن (*).
«حطموا عظامهم!»: سجل رابين عودته إلى السياسة بهذه العبارة ذات المستوى الإنساني الرفيع ـ وجه النصيحة سنة 1982 إلى آرييل شارون (*) الذي كان يؤيد عمليته اللبنانية القاضية بقطع الماء والكهرباء عن بيروت الغربية... وحين كان وزيرا للدفاع في حكومة الاتحاد الوطني التي تألفت سنة 1984، كان المنسق للانسحاب الإسرائيلي من لبنان (*). لكنه في الأول من تشرين الأول/أوكتوبر سنة 1995 أمر بقصف المقر العام لمنظمة التحرير

ر

الفلسطينية (*) في تونس: أخرجت يومها ستون جثة من تحت الأنقاض. وقال رابين آنذاك: «لقد آن أوان ضرب رأس منظمة التحرير الفلسطينية». في أواخر سنة 1987، كلفه إسحق شامير، الذي عاد يرأس الحكومة عملا باتفاق «المناوبة»، أن يقمع الانتفاضة (*)، فأنجز المهمة دون حرج، إذ إنه كان يرى في الحركة مجرد «نار في الهشيم» يقضى عليها «بالقوة والضربات» ـ وبجميع وسائل عسف قانون الطوارئ الموروث عن الانتداب البريطاني. كان إطلاق النار على شبان عزل قد أخذ يتحول مع الزمن إلى عمل محرج سياسيا، فاستبدله بكسر السواعد والسيقان. وقد خلدت صور لشبكة التلفزة الأميركية سي بي إس هذه الطريقة. وصف أصدقاء إسحق رابين هذه الطريقة بأنها أهون الشرور إذ يراد لها أن تحل محل القتل بالرصاص، لكنها في الواقع أضيفت إليه: بعد مرور سنة على بدء الانتفاضة، كان بين الفلسطينيين المشاركين في الانتفاضة 400 قتيل و25000 جريح، يضاف إليهم خليل الوزير، أبو جهاد، الذراع اليمنى لياسر عرفات والمكلف إدارة الانتفاضة، الذي أمر رابين باغتياله في تونس يوم 14 نيسان/أفريل 1988.

إن تلك المواجهة الجديدة والفظة مع الحركة الوطنية الفلسطينية أقنعت الجنرال على كل حال، بعد أن طرد من الحكومة في حزيران/يونيو 1990 بأن «المسألة ليس لها حل عسكري». وقد رأى في حرب الخليج (*) «فرصة عظيمة» لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي ـ إذ إن انهيار الاتحاد السوفياتي، وإعادة تأكيد الزعامة الأميركية، وإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، أوجدت ميزانا للقوى أكثر مؤاتاة مما في أي وقت مضى.

كان رابين صقرا وحمامة في آن واحد، ما جعله رجل الساعة: كان هذا حدس المناضلين العماليين، ففضلوه على منافسه الدائم شمعون بيريز، لأجل قيادة المعركة الانتخابية سنة 1992. وعاد إسحق رابين إلى رئاسة الحكومة من جديد وهو في السبعين من العمر. وحاول مجددا، طوال سنة كاملة، ولكن عبثا، أن يلتف على منظمة التحرير الفلسطينية: ترك المفاوضات التي بوشرت في مدريد تغرق في الوحول في واشنطن وبدا كأنه يعطي الأولوية للصلح مع كل من سوريا (*) والأردن (*). وفعل أسوأ من ذلك: كان طرد 450 مناضلا من حماس (*) إلى الأراضي اللبنانية يبدو نسفا لآمال السلام. فكان لا بد من التحرك. وشرع يوسي بيلين، في الوقت المناسب، وليس بدون موافقة رئيس الحكومة، يقوم باتصالات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو. ولما كان رابين يرفض أن يشرف بيريز على المفاوضات، فقد ترك المدير العام لوزارة الخارجية أوري سافير يشرف عليها. ثم ضم إليه مستشاره القانوني المقرب منه يوئيل سنجر. وخلافا لكل توقع، وخصوصا من جانب

رئيس الوزراء، اتفق الوفدان على صيغة للاستقلال الذاتي (*) مستوحاة من اتفاقيات كمب ديفيد (*).
وفي أيلول/سبتمبر 1993، كان «الانعطاف»: بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقع رابين وعرفات (*) على إعلان أوسلو (*)، وكرساه بمصافحة تاريخية. وعشية اغتياله، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، أعلن رابين أمام الجمهور الذي احتشد في تل أبيب لأجل مساندته: «لقد قاتلت طالما لم يكن هناك فرصة للسلام».

روسيا

إذا كان التخلي عن مطامع القياصرة في الشرق الأدنى أحد أولى أفعال الثورة البلشفية، فإن الاتحاد السوفياتي لم يقلع مع ذلك عن الأمل بأن يلعب فيه دورا حاسما، على درجات متفاوتة من النجاح والفشل عبر التاريخ.
لقد سعى الاتحاد السوفياتي، في هذا السبيل، إلى بلوغ أهداف محسوسة مختلفة عن تلك التي تحرك السياسة الأميركية وقبلها البريطانية. لم يكن النفط (*) أولوية في نظره إذ إنه كان هو نفسه مصدرا للنفط، ولم ير النور أي أفق لتحقيق أرباح حقيقية من العلاقات مع بلدان المنطقة: حصيلة العلاقات المصرية ـ السوفياتية أو السورية ـ السوفياتية هي من وجهة نظر موسكو أقرب إلى برميل لا قعر له. على أنه في حقلي الستراتيجيا والأيديولوجيا كانت تمتد جذورالاهتمام السوفياتي بالشرق الأدنى: كان الكرملن يتمنى بالطبع، أن يشجع في «حزامه الجنوبي» الحركة القومية ـ التي كان لينين يرى فيها عاملا ثوريا ـ وعزل، وربما حتى إبعاد الدول الغربية، التي تعامله بالمثل هي أيضا. كان الوصول إلى «البحار الدافئة» يفسر بشكل واسع، خلال القرون السابقة، العديد من النزاعات بين الروس والأتراك: ثم طرحت المسألة بصيغة «منطقة نفوذ» والنفوذ الذي كان يبحث عنه الاتحاد السوفياتي هنا كان دون ريب ذا طابع جيوسياسي بالدرجة الأولى. وفي المواجهات بين الحكومة «المناهضة للامبريالية»، بهذا القدر أو ذاك وبين الحزب الشيوعي في هذا البلد أو ذاك، ألم تكن موسكو تعطي الأفضلية دوما لعلاقاتها الدولتية المتبادلة على حساب «الأممية البروليتارية»؟

كانت الأممية في الأصل هي التي دفعت، قادة روسيا السوفياتية الفتية إلى فضح ونشر اتفاقات سايكس ـ بيكو (*). هذا مع أن القيصر كان قد انتزع حصة جيدة جدا من قرص الحلوى، بواسطة الوزير سرغيي سازونوف الذي شارك في المساومات التي هيأت تفكيك الامبراطورية العثمانية (*): كان يجب أن يحصل على شمال ـ شرق الامبراطورية، وعلى القسطنطينية، وضفة البوسفور الغربية، وبحر مرمرا، والدردنيل، وعلى جزء من شاطئ آسيا الصغرى على البحر الأسود. لقد تخلى الشيوعيون السوفياتيون باسم حق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها، عن كل هذه المطالب. والأفضل أيضا أنه كان نشرهم علنا هذه الاتفاقية انطلاقا من معاداتهم لـ «الدبلوماسية السرية». وقد أمنت هذه الشهادة عن التزام الاتحاد السوفياتي النضال ضد «النهب الامبريالي» نفوذا كبيرا له بين القوميين العرب، الذين كان عددهم كبيرا في تلك الحقبة.

واغتنم الحزب الشيوعي (البلشفي) في الاتحاد السوفياتي هذه الهالة وباشر القيام بجهد مضاعف غداة الحرب العالمية الأولى، فنسج روابط أشد وثوقا مع الحركة القومية العربية وراح يشجع في داخلها ـ بمساعدة من الأممية الشيوعية ـ تأليف «حلقات» شيوعية، وحتى أحزاب، في مصر (*) وفي سوريا ـ لبنان (*). وخصوصا في فلسطين. ومن مؤتمر باكو الذي انعقد في أيلول/سبتمبر سنة 1920 انطلقت الخطوة الأولى في هذه المسعى المتوجه إلى جميع شعوب الشرق الأدنى. لكنه كان يعمل جاهدا، بموازاة ذلك، على إقامة اتصالات مع الأنظمة القائمة، رغم العائق المزدوج المتمثل «بهيمنة» بريطانيا النسبية و«إسلامية» الأنظمة القليلة الميل إلى التعاطي مع دولة «ملحدة». في كلا الحالتين، كان الهدف الأول هو إنزال أشد الضربات الممكنة بالعدو الرئيسي: لندن.

كان هذا الهدف نفسه هو الذي حمل موسكو أيضا، عقب الحرب العالمية الثانية، على قبول تقسيم فلسطين. فقد أعلن أندريي غروميكو في الأمم المتحدة بتاريخ 14 أيار/مايو 1947: «إن مصالح يهود وعرب فلسطين على السواء لا يمكن أن تصان كما ينبغي إلا بإنشاء دولة يهودية ـ عربية دمقراطية مستقلة، مزدوجة ولكن متجانسة». لكن أضاف: «نظرا إلى العلاقات المتزايدة التوتر بين اليهود والعرب (..) فإن قسمة البلاد إلى دولتين مستقلتين» أمر لا بد منه. وذهب الاتحاد السوفياتي إلى أبعد من ذلك: لم يكن إحدى أول الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل (*) وحسب، بل إنه سلمها ـ عن طريق تشيكوسلوفاكيا ـ قسما من الأسلحة التي أتاحت لها الانتصار على الجيوش العربية التي دخلت فلسطين في 15 أيار/مايو 1948. وعلى مدى سنة أو سنتين كانت العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي

ممتازة.. غير أن القادة الستالينيين آنذاك كانوا يخشون تأثير الصهيونية (*) على يهود الاتحاد السوفياتي. فإن غولدا مايرسون ـ التي صارت ميئير فيما بعد ـ سفيرة إسرائيل في موسكو، استقبلت استقبالا جماهيريا وحماسيا أمام الكنيس بمناسبة عيد رأس السنة اليهودي... ولم تتأخر الأعمال الانتقامية ضد اليهود السوفيات، التي اتخذت شكل موجة معادية للسامية لا مثيل لها منذ قيام الثورة. وتردى الوضع مجددا سنة 1949: ابتدأت في المجر سلسلة المحاكمات التي عرفتها «الدمقراطيات الشعبية» لاحقا والتي تداخلت فيها بصورة فظة معاداة الصهيونية وحتى معاداة السامية، لا أكثر ولا أقل. كانت أوراشليم من جهتها تغازل واشنطن بصراحة متزايدة (انظر حرب 1956) (*). وفي سنة 1953 قطعت العلاقات الإسرائيلية ـ السوفياتية: رغم إعادتها خلال السنة ذاتها، عقب موت ستالين وافتضاح قضية «البلوزات البيضاء» لكنها لم تعرف أبدا بعد ذلك حرارة البدايات...

وابتداء من سنة 1955 وبصورة طبيعية قلب الاتحاد السوفياتي تحالفاته، فساند الحركة الوطنية العربية والدول التي تولى الدفاع عنها، ضد الامبريالية الغربية وبصورة أساسية الأميركية (*) التي تحل محل بريطانيا العظمى وفرسنا (*) في المنطقة، وضد إسرائيل التي وصفت بأنها «وكيلتها» في الشرق الأدنى. وهكذا، باسم مناهضة الامبريالية ومناهضة الصهيونية، فتحت موسكو أمام العالم العربي ذراعيها المرحبتين... اللتين كان يدفعه إليهما الموقف الغربي: دعم إسرائيل، ورفض مساعدة العرب ـ بما في ذلك عسكريا ـ والتصلب حيال مطالبهم الاقتصادية والسياسية، والتشبث بإدخالهم في أحلاف عسكرية معادية للاتحاد السوفياتي.

منذ عقد الأسلحة الذي وقع بين تشيكوسلوفاكيا ومصر في أيلول/سبتمبر 1955، ابتدأ عقدان من السنين «ناجحان» بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، الذي ألغى آخر اتفاقية (تجارية) كانت تربطه بإسرائيل. واتجهت مصر، ثم سوريا، وأخيرا العراق (*) ـ واليمن (*) الجنوبي بعد قليل ـ شيئا فشيئا نحو الاتحاد السوفياتي. وأقيمت تحالفات حقيقية تتضمن تعاونا متعدد الأبعاد (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، وبالطبع عسكريا). لكن السقوط كان في السرعة مساويا للصعود. بل أكثر من ذلك: في أواسط السبعينات، كان اليمن الجنوبي، والعراق (شكليا)، وسوريا، فقط، لا تزال مرتبطة بمعاهدة مع موسكو. أما مصر فقد بدلت وجهتها بعد أن أغراها الغرب. وتبدت عزلة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأدنى كبيرة إلى حد جعل كثيرا من المراقبين يقولون، عند نهاية الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982، إنه أقصي عن المنطقة.

المفارقة أن إخفاق الاتحاد السوفياتي مرده... إلى نجاحه: مساعدته قوت الحركة

ر

الوطنية العربية في إنجاز «مهمتها الأساسية» ـ إنهاء الحضور الاستعماري والفوز بالاستقلال ـ فانتفت في الوقت ذاته علة أساسية لوجود هذه المساعدة. وبالمقابل، لم تتح موسكو لحلفائها العرب أن يفرضوا على إسرائيل احترام حقوقهم وحقوق الفلسطينيين (*). وفي مجال التنمية، أخيرا، رغم أن «النموذج السوفياتي» الذي نقل بصورة كاريكاتورية غالبا، قد أمن حصول تقدم اجتماعي واضح، فإنه قد بدا دون مستوى التوقع الشعبي: عدم تكيف النظام، وغياب بعض الإصلاحات ذات الطابع الدمقراطي، والوزن المتزايد للبرجوازية البيروقراطية، وضعف الحركة الديمقراطية، كذلك عجل الانفتاح على الغرب في أواسط السبعينات. كان يطيب لأنور السادات أن يقول إن «الولايات المتحدة تملك 99% من الأوراق» لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي.

على أن موسكو استندت إلى العجز الأميركي عقب حرب لبنان سنة 1982 (*)، فنجحت في العودة نسبيا إلى المنطقة، حيث نوعت تحالفتها، وأعادت علاقاتها مع العربية السعودية، وإمارات الخليج، ومصر. واستفادت الدبلوماسية السوفياتية من المكاسب التي حققتها في العالم العربي، فأولت إسرائيل انتباها كبيرا بعد وصول ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم. وبعد اللقاء «السري» في تموز/يوليو 1985 بين سفيري البلدين في باريس، تكاثرت «البوادر»، من تبادل الممثليات القنصلية خلال فترة 1987ـ1988، إلى إقامة علاقات دبلوماسية سنة 1991، دون نسيان الضوء الأخضر الذي أعطي لهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل ـ بلغ عددهم حوالى 900000 بين سنتي 1986 و2002.

لكن عودة موسكو إلى الشرق الأدنى لم تصمد أمام عواقب انهيار النظام في الاتحاد السوفياتي بالذات. فمنذ حرب الخليج (*)، أعطى الاتحاد السوفياتي انطباعا بأنه يلتحق بمواقف الولايات المتحدة: وإذ كان يضاعف الضغوط على صدام حسين (*) محاولا تفادي الأسوأ، فإن دبلوماسيته لم تخرج قط عن الإطار الذي رسمه جورج بوش وميخائيل غورباتشوف في القمة التي عقدت بينهما في هلسنكي، يوم 9 أيلول/سبتمبر 1990. ذلك أن العون الغربي كان له من الأهمية الحيوية ما يمنع المجازفة بفقدانه من جراء التعبير عن وجود تباينات مسرفة في الشدة، مع أن الحرص على الأمن الداخلي والخارجي للجمهوريات الإسلامية كان يدعو إلى الحذر. هذا ما يفسر على كل حال سرعة تدهور صورة الاتحاد السوفياتي في العالم العربي، الأمر جعل الكثيرين فيه يفرحون إلى حد ما ـ بكثير من الضجيج واستباق الأمور ـ بالانقلاب الذي جرى يوم 19 آب/أغسطس 1991 في موسكو. يعترف يفغيني بريماكوف، مبعوث ميخائيل غورباتشوف الخاص، قائلا في «مهمات سرية في بغداد»: «كان

كل نشاطنا للمساهمة في تسوية أزمة الكويت موجها بحيث لا يلحق أدنى ضرر بالولايات المتحدة وبالتحالف على العموم حين كانت تبذل الكثير من الجهود السياسية والاقتصادية والعسكرية لإرغام العراق على الانسحاب من الكويت».

عدم القيام بما لا يرضي الولايات المتحدة: كان هذا بالضبط هو التوجه الأساسي للسياسة الخارجية لروسيا ما بعد السوفياتية، على الأقل خلال السنوات الأولى من رئاسة بوريس يلتسين. كانت روسيا تشارك الولايات المتحدة في رئاسة مؤتمر مدريد، لكنها كانت تدع الأميركيين يرسمون على هواهم معالم سيرورة السلام العربي ـ الإسرائيلي. ومما له مغزاه أن الرئيس الروسي كان غائبا عند توقيع إعلان مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني يوم 13 أيلول/سبتمبر 1992 في واشنطن.

على أنه في منتصف التسعينات، أمست إعادة تعريف الأهداف الخارجية الروسية، الأكثر انسجاما مع مصالحها كدولة كبرى، أكثر جذرية واستتبعت ابتعادا أشد وضوحا عن واشنطن، ما حمل «واشنطن بوست» على القول إن «شهر العسل قد انتهى». كانت موسكو في الواقع تسعى إلى تأكيد تمايزها في جميع الملفات، ومن بينها الشرق الأدنى. واغتنمت موسكو فرصة العداء المتزايد لأميركا في الخليج وانعتاقها من الاعتبارات الإيديولوجية التي كانت تشكل عبئا على تحالفاتها، فوسعت اتصالاتها مع جميع بلدان المنطقة، من مصر إلى العربية السعودية مرورا بإسرائيل... حيث يشكل مئات ألوف المهاجرين الروس الذين جاؤوا أصلا من الاتحاد السوفياتي جسرا مع وطنهم الأصلي.

اختارت موسكو مسألة إيران كي تواجه واشنطن مواجهة أكثر صراحة. كان الأميركيون قد امتعضوا منذ بداية التسعينات من تزويد إيران بعشرات من طائرات ميغ وإيليوشن وصواريخ سام وغيرها. ومع الإعلان عن تسليمها مفاعلات نووية مدنية روسية، طفح الكيل: اتهم بيل كلينتون الجمهورية الإسلامية بالسعي إلى صنع قنبلة. وطلب من بوريس يلستين أن يعدل عن هذا المشروع. لكن بلا جدوى: فقد نفذت موسكو العقد، متسلحة بالرأي الإيجابي الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنوهة بتأهب الولايات المتحدة لتسليم كوريا الشمالية مفاعلات مماثلة. وضاقت واشنطن ذرعا أمام مواصلة هذه العلاقات المميزة ـ رفعت موسكو في آخر تشرين الثاني/نوفمبر 2000 الحظر عن تسليم أسلحة إلى طهران ـ وخصوصا عقب اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر2001 والمعركة التي شنها جورج بوش الابن على «محور الشر» الذي كانت إيران أحد أعمدته الثلاثة. وحتى في مؤتمر براتسلافا، في شباط/فبراير 2005، لم يقنع الرئيس الأميركي نظيره الروسي بوجوب إيقاف مساعدته لإيران

في حقل الطاقة النووية. ولم تحذر موسكو حليفتها المزعجة إلا بعد مباشرة طهران تخصيب الأورانيوم الذي لديها مطلع سنة 2006.

وهناك حقل آخر للاحتكاك مع الولايات المتحدة: العراق. لقد ظلت بغداد موضع اهتمام روسيا بعد أن كانت زمانا طويلا حليفة ذات أولوية لها. وفي شباط/فبراير سنة 1998، أدت وساطة فلاديمير باسوفاليوك، نائب وزير الخارجية المكلف بملفات الشرق الأدنى، إلى تجنيب العراق تدخلا أميركيا. لكن هذا كان هدنة دامت بضعة أشهر: عاودت واشنطن ولندن شن غارات جوية في كانون الأول/ديسمبر سنة 1998. واعترضت موسكو، كما باريس، على ذلك، لا سيما وأن روسيا، التي تضم 17 مليونا من المسلمين المتدينين، تخشى دائما حصول ردود فعل داخلية على عمليات قد تجري في الخليج.

ودخلت موسكو، عند حدودها، في امتحان آخر مع أنقرة، يجمع بين القوة واللين، لأجل الحفاظ على مصالحها. كان الكرملن يخشى في فترة ما الطموحات التركية المتعلقة بالقفقاس وبالجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى، لكنه نجح، خلال بضع سنوات، في تحقيق مكاسب باسم «السياسة الواقعية». فقد أقنع رعاياه السابقين كما أقنع ورثة العثمانيين بأن إقامة علاقات وطيدة معه، اقتصادية وسياسية، خير من الحلم بإعادة تركيبة إقليمية. وقد حرصت أنقرة على الامتناع عن دعم «العصاة» الشيشان، رغم تعبئة ملايين من القفقاسيي الأصل، بيد أنه بقيت هناك طبعا مسألة أساسية يجب البت بها: رسم خط الأنابيب المعد لنقل الثروات النفطية العظيمة المكتشفة في أذربيجان إلى المتوسط ـ رأى الخبراء في بحر قزوين «خليجا فارسيا جديدا». في هذه المسألة منيت موسكو بخسارة: تقرر سنة 1999 أن لا يمر «الأنبوب» في الأراضي الروسية، بل أن يذهب من باكو إلى ميناء جيهان التركي.

أما في الملف الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فإن موسكو تجد بالتأكيد صعوبة أكبر في استعادة موقعها في ما أمسى، من جراء غيابها وغياب الاتحاد الأوروبي (*)، ميدان «فارس وحيد» هو الأميركي. بعد وصول بوتن إلى الحكم، واصلت روسيا السلوك المتكتم الذي درجت عليه، مكتفية بالحضور في «اللجنة الرباعية» للشرق الأدنى، إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة.

غير أن ما يربك روسيا في الملف الإسرائيلي ـ الفلسطيني، كما في الملف العراقي، يتصل بالطبيعة المعقدة لعلاقاتها مع واشنطن. فقد عرفت هذه العلاقات انعطافا حقيقيا في أيلول/سبتمبر 2001: اتخذ فلاديمير بوتن على الفور موقف الحليف المخلص للولايات

المتحدة. كانت تلك خطوة لا تخلو من البراعة. فهي، من جهة، تأخذ ميزان القوى بعين الاعتبار: بعد أن ادعت موسكو، في زمن ليونيد بريجنيف وحلفائه، بأنها متكافئة عسكريا مع أميركا، أمست الآن تعلم أن التفوق الأميركي بات ساحقا، وأن موازنتها الدفاعية لا تساوي أكثر من عشر موازنة منافساتها السابقة. ومن جهة ثانية، تعلم روسيا أنها، لكي تنجح في إصلاحاتها وتعود دولة حديثة كبرى من جديد، تحتاج بصورة مطلقة إلى المساعدة، الرنانة والمتعثرة، من جانب الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية التي لها تأثير حاسم فيها. على أنه من الخطأ أن يحملنا هذا على استنتاج أن الرجل الأول في الكرملن تخلى عن سلوك سياسة مستقلة تهدف إلى الدفاع عما يعتبره مطابقا لمصالح بلاده، وإن كان يتحاشى الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. ومن الأدلة على ذلك مثلا استعانته بالخطاب «المضاد للإرهاب» كي يواصل، بالتواطؤ مع الغرب، حربه «القذرة» في الشيشان أو، كما رأينا، مواصلة التعاون مع إيران في حقل التسلح والطاقة النووية المدنية؛ أو أيضا، وهذا أكثر أهمية على المدى الطويل، عمليته الرامية إلى جعل روسيا الشريك النفطي الرئيسي لأميركا، والتي حقق فيها نجاحه الأول خلال قمة بوتن ـ بوش التي انعقدت في تشرين الأول/أوكتوبر سنة 2000.

السادات (أنور)

ولد أنور السادات بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 1918 في مصر السفلى، وهو ابن عائلة من الفلاحين المتواضعين، ودخل الأكاديمية الحربية التي تخرج فيها ضابطا سنة 1938. التقى جمال عبد الناصر (*) وعددا من أولئك الذين صاروا، فيما بعد، «الضباط الأحرار» في ثكنة أول مدينة التحق بها. ولأنه كان قوميا متحمسا، فقد وجد في ألمانيا النازية حليفا ممكنا ضد المحتل البريطاني: أوقف في تشرين الأول/أوكتوبر1942 بتهمة التجسس لمصلحة المحور. كان على اتصال بالإخوان المسلمين (*)، الذين حافظ على روابط متينة معهم طيلة أكثر من عشر سنوات، فتورط في هجوم إرهابي وأمضى أكثر من ثلاث سنوات في السجن. وطرد من الجيش سنة 1948، ثم عاد إليه سنة 1950، واشترك سنة 1952 في الانقلاب الذي أطاح الملك فاروق.

وشغل إبان المرحلة الناصرية سلسلة من المناصب الهامة: الأمين العام للاتحاد الوطني (الحزب الوحيد، الذي لا يقوم بدور كبير) سنة 1957، رئيس الجمعية الوطنية من 1960 حتى 1968، نائب رئيس الجمهورية سنة 1964، ثم من جديد في كانون الأول/ديسمبر 1969. على أنه بقي شخصا مغمورا لا يبدو أن ثمة ما يؤهله لارتداء ثوب الرئيس بعد وفاة عبد الناصر في 28 أيلول/سبتمبر 1970.
على أن السادات، الذي انتخب رئيسا في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1970، أزاح جميع منافسيه وفرض «خطا جديدا» للسياسة المصرية. في أيار/مايو 1971 أزاح علي صبري والجناح الموالي للسوفيات في النظام. وبوشرت في السنة إياها لبرلة الاقتصاد التي بلغت ذروتها بعد تشرين الأول/أوكتوبر 1973 في الانفتاح. وفي تموز/يوليو 1972 طرد 15000 مستشار عسكري سوفياتي وراح يتقرب من الولايات المتحدة (*). لم يكن هذا التحول ممكنا إلا لأن السادات استند إلى ما يسمى «الطبقة الجديدة» ـ البرجوازية البيروقراطية، الفلاحون الذين أثروا، والمضاربون ـ التي تكونت في عهد عبد الناصر وتتمنى تحطيم «القيد الاشتراكي». اصطدم هذا الانكفاء بمعارضة قوية من جانب الطلاب والعمال خصوصا، وبالمأزق الدبلوماسي الذي يبقي القاهرة تابعة لموسكو رغم كل شيء. وفي 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1973 أطلق السادات الحرب الإسرائيلية-العربية الرابعة التي كان لها أهداف محددة ومحدودة: حمل الولايات المتحدة على تحريك المفاوضات في الشرق الأدنى. وبعد وقف إطلاق النار، أعاد الرئيس المصري العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن منذ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1973 وانخرط في سياسة «الخطوات الصغيرة» العزيزة على قلب هنري كيسنجر. إن الصيت الذي اكتسبه من عبور قناة السويس (*) أتاح للرئيس تسريع سياسة الانفتاح وتصفية الحزب الوحيد ابتداء من سنة 1976 لأجل إقامة نظام «دمقراطية محدودة» مع وجود عدة أحزاب. وظل الحزب الوطني الدمقراطي، أي المنظمة الرسمية، يمارس رقابته على جهاز الدولة.
غير أن الانسحابات الجزئية الإسرائيلية من سيناء ليست السلام، وظلت مصر في حالة حرب. وتدهور وضعها الاقتصادي، ولما عمد السادات إلى زيادة أسعار المنتجات ذات الضرورة الأولية، في كانون الثاني/يناير 1977، عملا بنصائح صندوق النقد الدولي، نشبت في القاهرة وفي معظم المدن المصرية انتفاضة هائلة. قرر السادات حينذاك تنفيذ «مبادرته التاريخية» الأخرى: ذهب إلى القدس (*) في تشرين الثاني/نوفمبر وبدأ مسيرة أفضت فيما بعد إلى اتفاقيات كمب ديفيد (*) وإلى الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل. ورغم عزلته في العالم

العربي ـ قطعت معظم البلدان علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، ونقل مقر الجامعة العربية (*) إلى تونس ـ ظل السادات مثابرا على سياسته، معتمدا على مساندة الشعب المصري الذي أرهقه نزاع طويل فبات يأمل أن يضع السلام حدا للأزمة الاقتصادية. وأطلق السادات بموازاة ذلك حملة كبيرة على «المؤامرات السوفياتية» في العالم الثالث.
بالرغم من المساعدة الاقتصادية الكثيفة من جانب الولايات المتحدة ـ ارتفعت من 371 مليون دولار سنة 1973 إلى 135. 1مليار دولار سنة 1981 ـ ظل الوضع الاجتماعي يتردى، لأسباب بينها المقاطعة العربية. وكان يزيد من عدم إمكان تحمل هذا الوضع من قبل الشعب الأثرياء الجدد، المستفيدين من الانفتاح، الذين كانوا يتباهون بترفهم الوقح. كان مأزق المفاوضات حول الحكم الذاتي (*) الفلسطيني يقوي موقف الذين كانوا يتوقعون ألا تكون اتفاقيات كمب ديفيد سوى صلح منفرد لا أكثر. وبالرغم من القمع والتنكيل اللذين حلا بالمعارضة، فقد استطاعت أن تسمع صوتها. وأخيرا فإن صعود المجموعات الأصولية (*) ـ التي شجعها السادات بشكل واسع إذ أصدر عفوا عن قادة الإخوان المسلمين، ومنحها حرية واسعة للتعبير، واستخدمها في كفاحه ضد اليسار، لكنها ترفض تحالفه مع إسرائيل ـ قد أدى إلى إثارة اضطرابات طائفية نادرة الخطورة بين المسلمين والأقباط. فحاول الرئيس أن يستعمل آخر ما لديه من وسائل، فاعتقل في أيلول/سبتمبر 1981 نحو 1500 معارض من كل المشارب: أصوليين، ليبراليين، قوميين، شيوعيين... وعزل بابا الأقباط شنوده الثالث. وبعد بضعة أيام، في 6 تشرين الأول/أوكتوبر، في أثناء عرض عسكري بمناسبة «انتصار» 1973، اغتالته مجموعة من أربعة رجال أعلنت أنها تنتمي إلى جماعة أصولية.
جرى مأتمه في ظل لامبالاة كاملة من جانب الشعب المصري، وهي لامبالاة تتناقض مع المكانة التي خصصتها وسائل الإعلام الغربية لرحيل رجل اتفاقيات كمب ديفيد.

سايكس ــ بيكو (اتفاقيات)

إنها اتفاقيات سرية عقدت سنة 1916 بين فرنسا (*) وبريطانيا العظمى (*)، ثم صدقت عليها روسيا (*)، من أجل تقاسم الأمبراطورية العثمانية (*) التي كانت حليفة ألمانيا والنمسا ـ المجر

في الحرب العالمية الأولى. وأضيفت إلى هذه الاتفاقيات اتفاقيات سان ـ جان ـ دوموريان التي انضمت إليها إيطاليا، وهي توزع مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة على الوجه التالي:

ـ تحتفظ روسيا بشمال شرق الأمبراطورية، ولجهة الغرب، بالقسطنطينية وضفة البوسفور الغربية، وبحر مرمرا، والدردنيل، كما بقسم من شاطئ آسيا الصغرى والبحر الأسود. على أن ميناء القسطنطينية والمضائق ظلت خاضعة لحرية الملاحة للأساطيل الحليفة.

ـ ونالت اليونان وإيطاليا، الأولى منطقة صغيرة تحيط بأزمير في غرب الأناضول، والثانية كامل جنوب تركيا القديمة (*).

ـ ونالت فرنسا كيليكيا وولاية أضنه، والشريط الساحلي اللبناني ـ السوري ومنطقة نفوذ تشكل سوريا (*) الحالية، بالإضافة إلى منطقة الموصل النفطية، التي تنازل عنها كليمانصو للبريطانيين فيما بعد.

ـ وحصلت بريطانيا العظمى على شرق بلاد ما بين النهرين ودخل غربها في منطقة نفوذها وكذلك الأراضي التي تشكل الأردن (*) الحالي، على أن تشكل منطقتا النفوذ هاتان دولة عربية أو كونفدرالية دول عربية.

ـ أما فلسطين فكان مقررا تدويلها، على أن يكون ميناء حيفا وميناء عكا لبريطانيا العظمى.

ـ وأما شبه الجزيرة العربية (*)، فقد تقرر أن تكون مستقلة تحت حكم الهاشميين.

صحيح أن اتفاقيات سايكس ـ بيكو كانت تناقض التعهدات التي قطعتها بريطانيا العظمى للعرب. لكن، ألم يكتب واضعها البريطاني مارك سايكس آنذاك إلى اللورد كورزون: «أطمح إلى أن يكون العرب أول منطقة لنفوذنا ـ لا آخر مستعمرة لنا ـ ذات بشرة سمراء. العرب ينتفضون عليك إن حاولت أن تقودهم، وهم في العناد كاليهود، إلا أن في وسعك أن تذهب بهم إلى كل مكان دون استعمال القوة إذا كان هذا يجري نظريا يدا بيد».

على غرار كثير من حالات بيع جلد الدب قبل موته، لم تدخل اتفاقيات سايكس ـ بيكو حيز التنفيذ إلا جزئيا. فالثوريون السوفيات تنكروا لالتزامات سلفهم في الحكم. والقوميون الأتراك بقيادة مصطفى كمال حرروا الأناضول بين سنتي 1919 و1922 من محتليه الفرنسيين والإيطاليين واليونانيين الذين نزلوا فيه عقب الهدنة. أما الباقي، فإن الخريطة التي رسمت على هذا النحو أمنت إطار مجابهات ما بين الحربين التي «ولدت الأمم»، ذاك الإطار الذي حدده مؤتمر سان ريمو (نيسان/أفريل 1920)، أي معاهدة سيفر (آب/أغسطس

1920) وتصديقها من جانب عصبة الأمم (تموز/يوليو 1922). «إي بيس تو إند أول بيس» (سلام لأجل التخلص من كل سلام): هذا هو عنوان كتاب ديفيد فرومكين عن الاتفاقيات المعقودة بين الحلفاء في سنوات 1914 ـ 1920.

السرطاوي (عصام)

ولد عصام السرطاوي سنة 1934 في عكا (فلسطين)، ولجأ مع عائلته إلى العراق سنة 1948 بسبب الحرب. هناك أنجز دراسة الطب سنة 1960، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة (*) حيث أصبح من خيرة الاختصاصيين في أمراض القلب والشرايين. وقرر منذ الإعلان عن حرب الأيام الستة سنة 1967 (*) أن يغادر الولايات المتحدة لكي ينصرف إلى خدمة شعبه، فوصل إلى الشرق الأدنى يوم 10 حزيران/يونيو 1967 والتحق بصفوف فتح. لكنه لم يقبل بالنظريات «الإقليمية» التي كانت لهذه المنظمة، لكونه ناصريا ومؤمنا بالوحدة العربية. فأنشأ في خريف 1968 منظمته الخاصة، منظمة العمل لأجل تحرير فلسطين.

بعد طرد منظمة التحرير الفلسطينية (*) من الأردن سنة 1970ـ1971، حل السرطاوي منظمته وعاد مجددا إلى فتح. فكلفه ياسر عرفات (*) بالذات سنة 1976 بمهمة ذات أهمية: لقاء ممثلين لليسار الصهيوني. وابتدأ ما سمي «محادثات باريس» في أول تموز/يوليو 1976. كان هناك من الجانب الفلسطيني عصام السرطاوي وصبري جريس المثقف الفلسطيني الذي عاش مدة طويلة في إسرائيل، ومن الجانب الآخر، الجنرال ماتتياهو بيليد، وآري (لوفا) إيلياف الأمين العام السابق لحزب العمل، والنائب ميئير بايل، وأوري أفنيري، ويعقوب أرنون، وكان هناك رجل وسيط يدعى هنري كورييل (*).

استمرت تلك المحادثات حتى ربيع 1977 وكانت ذات مرمى حقيقي. فمن جهة الفلسطينيين، كانت تسجل خطوة إضافية نحو الاعتراف بالواقع الوطني الإسرائيلي. ومن جهة الإسرائيليين، كانت تؤكد ـ وتعزز ـ وجود «معسكر سلام» صهيوني، إلى جانب الحزب الشيوعي، مستعد لقبول منظمة التحرير الفلسطينية. غير أن الحدود كنت واضحة بجلاء هي أيضا. فالوفد الإسرائيلي لم تكن له أية صفة رسمية (وإن كان رئيس الوزراء رابين (*) على علم

بمجرى المحادثات). الوفد الفلسطيني رغم موافقة ياسر عرفات، فهذا الأخير كان لا يتمنى والأصح كان لا يستطيع، نظرا إلى ميزان القوى داخل منظمة التحرير الفلسطينية ـ أن تخرج المحادثات إلى العلن.
بعد وصول مناحيم بيغن إلى الحكم سنة 1977، ظلت الاتصالات قائمة، بفضل عصام السرطاوي، رغم الانتقادات العنيفة من قبل جبهة الرفض ورغم تحريمها من جانب الليكود. واستؤنفت مجددا بعد رحيل الفلسطينيين عن بيروت، وفي كانون الثاني/يناير سنة 1983 التقى ياسر عرفات لأول مرة وفدا ضم الجنرال بيليد وأوري أفنيري والدكتور أرنون. وبعد بضعة أشهر دفع الدكتور السرطاوي حياته ثمنا لشجاعته السياسية: اغتاله رجال أبو نضال (*) يوم 10 نيسان/أفريل 1983، إبان انعقاد مؤتمر الأممية الاشتراكية (التي كان يؤمن الاتصال بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية).

سعود (أسرة، آل)

ليس من قبيل الصدفة أن تحمل المملكة العربية السعودية (*) اسم الأسرة المالكة: البلاد تدار منذ نشأتها من جانب أسرة آل سعود وكأنها ملك لها. لم يوافق الملك عبد العزيز بن سعود إلا عشية وفاته على تأليف مجلس وزراء التأم لأول مرة يوم 7 آذار/مارس 1954. الدولة بالمعنى الغربي للكلمة ذات وجود غير واضح، والحكم الفعلي يخص آل سعود ـ 10000 أمير وأميرة ـ يسانده العلماء، الذين يأتي معظمهم من آل الشيخ، عائلة أحفاد مؤسس الوهابية محمد بن عبد الوهاب.
تلعب الأسرة الملكية دورا هاما وتستطيع حتى أن تعزل الملك: هكذا أقصي سعود، خليفة عبد العزيز بن سعود، سنة 1964. وعرفت كذلك اعتراضات جذرية في الستينات، يوم تشكلت منظمة «الأمراء الأحرار» ـ تمثلا بالضباط الأحرار الذين استولوا على الحكم في القاهرة سنة 1952 ـ والتحقت بعبد الناصر (*).
تنقسم الأسرة إلى ثلاث فئات، تبعا لذرية ثلاث من نساء عبد العزيز بن سعود: السديري، والشمر ـ أحد أهم التجمعات القبلية في شمال نجد ـ وجلوي. الفئة الأولى،

التي كانت الأشد بأسا في منتصف التسعينات، هي التي ينتسب إليها الملك فهد وإخوته ـ من بينهم سلطان وزير الدفاع، وسلمان حاكم الرياض، ونايف وزير الداخلية. والفئة الثانية هي التي ينتسب إليها عبد اللـه، الأخ غير الشقيق لفهد والذي صار ملكا سنة 2005 بعد أن كان قائدا للحرس الوطني. أما جلوي، التي كان ينتسب إليها الملك خالد الذي خلفه فهد سنة 1982، فتبدو الآن في وضع هامشي.

لقد أدى مرض الملك فهد في آخر سنة 1995 إلى جعل ولي العهد الأمير عبد اللـه بن عبد العزيز وصيا على العرش مدى عشر سنوات، حتى وفاة الملك فهد في صيف سنة 2005. وإذا كانت سمعة عبد اللـه كـ «قومي عربي» مبالغا فيها ـ جرى تحديث الحرس الوطني وظل محاطا بالعديد من المستشاين الأميركيين ـ فإنه حاول مع ذلك أن يبتعد قليلا عن واشنطن.

لكن اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 ووجود 15 سعوديا بين قراصنة الجو هزت العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة. واعتبر قسم من المحافظين الجدد أن حليف الأمس هو مملكة الشر الجديدة؛ وشنت في واشنطن حملات صحفية عنيفة على الوهابية.

فكان لا بد من مهارة عبد اللـه وإدراك البيت الأبيض أن العربية السعودية فاعل لا بديل له في السوق النفطية، لتعود العلاقات طبيعية بينهما. وفي نيسان/أفريل 2003، أعلنت واشنطن سحب القوات الأميركية المرابطة في المملكة منذ حرب الخليج الأولى؛ وفي نيسان/أفريل 2005، أفضى اللقاء بين عبد اللـه الذي كان لا يزال وليا للعهد والرئيس جورج بوش الابن في مزرعة هذا الأخير، إلى تأكيد التحالف من جديد.

أدرك عبد اللـه، منذ كان وصيا على العرش، الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المملكة وطموحات الطبقات الوسطى الجديدة. وشجع إعطاء الصحافة مزيدا من الحرية فباتت تتطرق إلى مشاكل المجتمع دون تزويق: البطالة، المخدرات، موقع النساء، إلخ. وتفقد الأحياء البائسة في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، معترفا هكذا لأول مرة بوجود فقر في المدينة. عرف عنه أن متقشف في إدارته، فحاول أن يجد من الإنفاق، وكذلك من الفساد. ودعا رجال الدين إلى الدفاع عن قراءة معتدلة للإسلام. وبعد أن صار ملكا اصطدم بعداء قسم من إخوة الملك، ومن بينهم نايف وزير الداخلية.

يدعو عبد اللـه إلى لبرلة الاقتصاد والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي بات رسميا في كانون الأول/ديسمبر 2005. وبعد نقاشات طويلة، فتح مجال الغاز (البحث عن مكامن جديدة) ـ الذي كان حتى حينه حكرا على أرامكو ـ أمام شركات نفطية أجنبية. وهو

يتمنى تسريع تطور القطاع الخاص و«سعودة» الاستخدام في بلاد لا يجد فيها الشبان القادمون إلى سوق العمل مكانا لهم.
إن الملك، البالغ ثمانين سنة من العمر تقريبا، كولي العهد الأمير سلطان، لا يبقى أمامه إلا قليل من الوقت كي ينجز إصلاحاته، لا سيما وأن اعتراضا عنيفا ينمو في المملكة، كما تشهد الاعتداءات والصدامات مع قوى الأمن. فينبغي للملك أن يأخذ في الحسبان طموحات الجيل الجديد من الأمراء، أحفاد ابن سعود، الذين فتح أمامهم القانون الأساسي الذي أقر في أول آذار/مارس 1992 طريق العرش. هذا الجيل الثالث شديد التنوع، ابتداء بالأمير بندر بن سلطان، ابن وزير الدفاع والسفير السابق في واشنطن الذي أمسى سنة 2005 رئيس مجلس الأمن الوطني الذي أنشأه عبد الـلـه، وصولا إلى الوليد بن طلال، رجل الأعمال الخارق الثراء، مرورا بتركي الفيصل، رئيس الأجهزة الأمنية السابق والسفير الحالي في الولايات المتحدة، وخالد بن سلطان، نائب وزير الدفاع. لقد درس هؤلاء في خيرة جامعات الولايات المتحدة، ولكنهم بلا شك أكثر انقطاعا من آبائهم عن جذورهم وعن طموحات شعبهم. يحتكر الأمراء، أبناء وأحفاد عبد العزيز، المناصب العسكرية الحساسة والوزارات الحاسمة، باستثناء وزارتي العدل والتربية اللتين يشغلهما آل الشيخ (أحفاد مؤسس الوهابية)، وكذلك منصب القاضي الأعلى، رئيس القضاة، الذي يصدر الفتاوى. إن الأمراء، ذوي الثروات الطائلة، يحتكرون جزءا ملحوظا من ثروات المملكة.
تواجه أسرة آل سعود منذ اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 التحدي الأكثر جدية بين جميع التحديات التي واجهتها منذ صعود الناصرية في الستينات: أعمال مسلحة تقوم بها مجموعات تعلن انتماءها إلى القاعدة؛ والاضطرابات في العراق حيث يقاتل العديد من «الأمميين» السعوديين؛ والاستياء الاجتماعي؛ والطموحات إلى مزيد من الحريات، إلخ. فهل سيكون عبد الـلـه قادرا على مواجهة هذه التحديات؟

السلطة الفلسطينية

لقد حدد اعلان المبادىء حول الترتيبات الانتقالية لـ «الادارة الذاتية» (أو الحكم الذاتي) (*)، الذي وقع في 13 أيلول/سبتمبر 1993 في واشنطن، الملف الأول في اتفاقيات

أوسلو (*)، الهدف المباشر الذي تسعى م. ت. ف (*) واسرائيل (*) إلى تحقيقه «اقامة ادارة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي، أي المجلس المنتخب لفلسطينيي الضفة الغربية (*) وقطاع غزة (*)، لمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تؤدي إلى ترتيب دائم يستند إلى القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي».

وسوف تقام السلطة الفلسطينية على مرحلتين. الأولى تبدأ مع انسحاب القوات الاسرائيلية من غزة وجرش في أيار/مايو 1994، واقامة حكم ذاتي في هاتين المنطقتين بالتحديد. السلطة التي قامت هناك جاءت مباشرة من م. ت. ف. وبالواقع كانت سلطة ياسر عرفات (*) بالذات الذي وصل غزة في الأول من تموز/يوليو 1994؛ ولم تشرف إلا على قسم ضئيل من الفلسطينيين (*). وتبدأ المرحلة الثانية مع انتخاب المجلس التشريعي ورئيسه في 20 كانون الثاني/يناير 1996، وتوسع الادارة الذاتية إلى أغلبية سكان الضفة الغربية. وبعد أن أقر بها المجلس، أصبحت الادارة الوطنية ضامنة لمصداقيتها من خلال الانتخاب العام.

ومنذ البداية كانت صلاحيات السلطة محدودة جدا بفعل الاتفاقيات التي كانت قد وقعت مع اسرائيل. ولم يقتصر الأمر على استبعاد ميادين كاملة من تلك الصلاحيات ـ مثل المستوطنات، والعلاقات الخارجية، والمنشآت العسكرية، والمستوطنين الاسرائيليين ـ بل إن رقابة سلطات الاحتلال ظلت ثقيلة حتى في تلك القطاعات الخاضعة لصلاحيتها. وإن ما جرى لم يكن فصلا بين الفلسطينيين والاسرائيليين، بل إن ما جرى كان تبعية الأولين إلى الثانين.

وفي هذه الظروف بصعوبة إقامة سلطة كان يتطلب تأسيس ادارة بعد مرور أكثر من ربع قرن على الاحتلال، أقدم عرفات فور عودته إلى غزة، إلى اقامة سلطة تألفت من 24 «وزيرا» من أولئك الذين كانوا في المنفى أو من الداخل. وبسرعة كبيرة عانت المؤسسات الجديدة من العيوب الرئيسية التي كانت تشوب سير العمل في م. ت. ف: أي تمركز السلطة في يد رجل واحد يشرف على التعيينات وعلى المالية واستمرار الزبائنية، وزيادة عدد الأجهزة السرية وتعزيز سلطات القوى الأمنية.

ويمكن اجراء جردة لأنشطة السلطة في ثلاثة حقول أساسية: هي الاقتصاد، واقامة دولة قانون، وتعزيز قدرات المجتمع السياسي الفلسطيني.

في الميدان الاقتصادي تميزت السنوات الأولى بالصعوبات التي واجهتها السلطة في ايجاد توازن في الموازنة، وهو الأمر الذي كانت الأطراف الرئيسية الثلاثة تتحمل المسؤولية عنه: أي الفلسطينيون، والاسرائيليون، والمانحون الدوليون. ومنذ البداية، أدت الخلافات

التي نشبت بين وزارتي الاقتصاد والتصميم، وكذلك الصلاحيات غير المحددة بوضوح التي تعود للمجلس الاقتصادي من أجل التنمية واعادة البناء، إلى عرقلة السير في أية خطة متماسكة للتنمية. ومن جهة ثانية، فإن التأخير في وضع اعلان 13 أيلول/سبتمبر 1993 موضع التنفيذ، قد حرم السلطة من عدد كبير من الموارد المالية. وأخيرا فإن المانحين الدوليين، الذين لم يكونوا متحمسين لتمويل النفقات العادية والخاصة بمناسبات غير معروفة سلفا، وكانوا عاجزين عن تنسيق جهودهم، وأضاعوا وقتا طويلا كي يتمكنوا من التكيف مع الأوضاع. وفيما بعد تحسن أداء الادارة الفلسطينية، وأخذت المساعدة الدولية التي اخضعت من قبل هيئات تشرف عليها الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالتدفق، وخصوصا من قبل الاتحاد الأوروبي (*)، وهو الذي احتل المرتبة الأولى في تقديمها، بحيث بلغت بين عامي 1994 و2001 زهاء 1 4 مليار أورو من المعونات.

إلا أن العودة إلى التوازن في الموازنة، والمساعدات الدولية، والجهود التي بذلت من أجل تقوية القطاع الخاص، لم تتمكن كلها من حل القضيتين الفائقتي الأهمية:

ـ الخفض الدراماتيكي في عدد الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالعمل يوميا في اسرائيل. فقد انخفض عددهم بين العامين 1992 و1995 من 120 ألفا إلى 30 ألفا. وقد أدى الاغلاق المتكرر للأراضي المحتلة إلى القاء عشرات الألوف من الفلسطينيين في هوة البؤس، وهو الأمر الذي تنامى بعد الانتفاضة (*) الثانية في خريف العام 2000. أما في العام 2001 فإن نصف السكان العاملين الفلسطينيين قد أصبحوا عاطلين عن العمل.

ـ الاستحالة في إطار ما حددته اتفاقيات أوسلو، في تحقيق تنمية مستقلة في «البانتوستانات»، التي لم تكن متواصلة فيما بينها على الأرض، وتابعة بالكامل لاسرائيل. وأن نشوء طبقة من «الأغنياء الجدد» المرتبطين بالسلطة وبالمساعدات الدولية، لا يمكن أن يخفي الوضع البائس لأغلبية الفلسطينيين.

ولقد شكلت النفقات التي انفقت على الشرطة عام 1996 (194 مليون دولار أميركي) زهاء 30% من النفقات الجارية للسلطة. ويشهد هذا المستوى على الأولويات التي حددتها الحكومة الاسرائيلية منذ البداية: أي الأمن. فإن سلطات تل أبيب تقبل وتشجع وتضع الأطر اللازمة من أجل اقامة جهاز قمعي لا مثيل له: فقد كان تعداد الشرطة الفلسطينية 29 ألف عنصر عام 2002. وليس هناك من تشريع يحد من نطاق نشاطاتها، في حين يشكل الافلات من العقاب القاعدة ازاء التوقيفات الاعتباطية، والتعذيب، والوفيات المشبوهة خلال التوقيف، الخ. ولقد مرت جميع هذه الاتهامات لحقوق الناس وسط صمت عميق من قبل الأسرة الدولية بذريعة مكافحة حماس (*).

لكن القمع لم يطاول «الارهابيين» وحدهم بل إنه كان يجد تعبيرا عن نفسه في تخويف كل معارضة أو كل توجه إلى انتقاد السلطة، ولا سيما الرئيس عرفات، وبالرغم من ذلك فإن انتخابات المجلس التشريعي، ورئاسة السلطة التي جرت في 20 كانون الثاني/يناير 1996، قد اعطت الدليل على مدى التنوع الكبير في المجتمع، وعلى ارادته في خلق نموذج ديموقراطي. وقد بلغت نسبة الاقتراع 80%، ولم تكن هذه النسبة أقل من ذلك إلا في القدس، بسبب الضغوطات الاسرائيلية، وفي الخليل الخاضعة للاحتلال. ورغم أن ياسر عرفات قد حصل على 88% من الأصوات (مع زهاء 20% من الأوراق البيضاء)، كان 51 من المرشحين الذين تقدموا على لوائح فتح الرسمية قد فازوا (من مجموع 88 مقعدا)، فإن عوامل عديدة قد اعطت الدليل على ارادة الفلسطينيين الديموقراطية: كفوز العديد من المرشحين المنشقين عن فتح الذين اكتسبوا شرعيتهم خلال الانتفاضة (*)، والذين دخلوا في مناقشة مع رجال عرفات؛ وفوز العديد من المرشحين المستقلين المعروفين بنظرتهم الانتقادية إلى اتفاقيات اوسلو (من أمثال الدكتور حيدر عبد الشافي في غزة، وحنان العشراوي في القدس، وعبد الجواد الصالح في رام الـلـه، وغيرهم)؛ وأخيرا فوز عدد من المرشحين المستقلين المقربين إلى حماس (وخصوصا في غزة) أو أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وبالرغم من العدد الكبير من المخالفات التي لاحظها 1500 من المراقبين الدوليين، وكذلك من الضغوط المباشرة وغير المباشرة، بل وحتى التزوير في بعض الحالات، فإن الفلسطينيين قد استغلوا اتخابات العشرين من كانون الثاني/يناير 1996 كمناسبة للتعبير عن طموحاتهم. ومن هنا عدم نجاح شعارات المقاطعة التي اطلقتها حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية (بالرغم من الرأي المعاكس الذي أبداه مناضلو الداخل في هاتين الجبهتين). ومع ذلك لم يتمكن المجلس في السنوات التالية من لعب دوره كاملا في الرقابة على السلطة التي كان ياسر عرفات يمسك بها.

إلا أن اندلاع الانتفاضة (*) الثانية في خريف العام 2000 قد غير الحال. فقد توقف التعاون الأمني مع اسرائيل التي اتهمت السلطة بمساندة الارهاب (*). وخلال عملياته العسكرية المتعددة في الأراضي الفلسطينية، أقدم الجيش الاسرائيلي على تدمير كل الإمكانيات التي كانت بحوزة السلطة الفلسطينية، وكذلك تدمير كل رموزها: من «المقاطعة» التي كانت تشكل مركز السلطة الفلسطينية، إلى مباني قوى الأمن، والسجون، ومعهد الاحصاء في رام الـلـه، ومختبر مكافحة الارهاب في غزة، والمركز العام للأمن الوقائي في الضفة، والتلفزيون

والاذاعة، والعديد من المدارس والطرقات، وشبكات الكهرباء، ومدارج مطار غزة، وميناء غزة... بل أن رئيس السلطة الفلسطينية نفسه قد احتجز أكثر من مرة وفرضت عليه الاقامة الجبرية في رام الـلـه، وأصبحت السلطة الفلسطينية بدون وسائل وأدوات. وبما أن اسرائيل قد توقفت عن ايصال مداخيل الرسوم الجمركية اليها، فإن ماليتها أصبحت متوقفة من حيث الأساس على التقدمات الشهرية من قبل البلدان العربية والاتحاد الأوروبي.

وبعد وفاة ياسر عرفات في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وانتخاب محمود عباس (*) على رأس السلطة، عادت هذه الأخيرة وأصبحت مقبولة كمحاور من قبل واشنطن، وعلى قدر أقل من قبل اسرائيل. ودخل حيز العمل وقف لاطلاق النار، لم يحترم بالكامل، بقرار من جميع الأفرقاء الفلسطينيين. إلا أن الانسحاب من غزة الذي حصل في آب/أغسطس 2005، قد جرى من طرف واحد، ولا تنوي حكومة شارون تطبيق خريطة الطريق إذ إنها تضع نزع سلاح حماس وغيرها من التنظيمات المسلحة الفلسطينية كشرط مسبق، وهو الطلب الذي تعجز السلطة عن تنفيذه.

وبصورة موازية لذلك، فإن استمرار الاستيطان في الضفة وفي القدس الشرقية يدللان على عدم وجود ارادة لدى آرييل شارون للوصول إلى سلم دائم مع الفلسطينيين. وفي هذه الأوضاع تصبح السلطة عاجزة عن لعب دورها في الساحة السياسية، وهو الأمر الذي تشهد عليه الصدامات العديدة التي جرت في غزة. ولقد مثل انتصار حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير 2006 انعطافا في تاريخ السلطة. وهو يعكس ارادة التغيير لدى السكان. ولكن هل تكون قادرة على وقف تعدد مراكز السلطة في غزة والقطاع، وتتمكن بذلك من تهدئة الأوضاع؟

السلطنة العثمانية

إنه تجمع يحكمه الأتراك، ولد من توسعهم في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وماتت سنة 1920، عقب الحرب التي خاضتها إلى جانب الدول الوسطى وآلت إلى تفككها.

أثبت العثمانيون قوتهم بعد الاستيلاء على القسطنطينية، عاصمة الأمبراطورية البيزنطية،

سنة 1453. وكانوا من قبل قد استولوا على اليونان وصربيا وبلغاريا، منذ القرن الرابع عشر، ثم استولوا على آسيا الصغرى والبحر الأسود. وأضاف سليم الأول إلى هذه الفتوحات العالم العربي: بلاد ما بين النهرين، مصر (*)، سوريا (*)، وجزءا من شبه الجزيرة العربية (*). واستولى خليفته سليمان القانوني على أراضي يوغوسلافيا السابقة ومعظم أراضي المجر وترانسيلفانيا. ويوم وفاته، كانت الأمبراطورية تمتد من فيينا إلى عدن، ومن بحر قزوين إلى مدينة الجزائر، وتشمل البحر المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر، وتسيطر على طرق المواصلات الكبيرة، وتحكم نحو خمسين مليونا من البشر ونحو عشرين قومية...

كان انحطاط السلطنة العثمانية نتيجة عدة عوامل، بعضها عائد إلى النظام بالذات: السلاطين الذين غالبا ما كانوا غير مؤهلين، والإدارة القاصرة والفاسدة، والطبقة الوراثية المغلقة والمؤذية التي كانت تشكلها قوات النخبة المعروفة بالانكشارية، إلخ. وهناك عوامل أخرى متأتية من ردة فعل قسم من الشعوب المغلوبة على أمرها: ظهرت التيارات القومية بقوة متعاظمة في العالم العربي، كما في الجانب الكردي، وعند الأرمن، بتشجيع قوي من جانب الأوروبيين. أخيرا، لم تعد السلطنة تتمتع بدينامية الفتوحات، التي صدتها قوة الدول الغربية الكبرى، التي كانت لا تكتم مطامعها منذ القرن الثامن عشر. كانت كل واحدة منها ترمق «رجل أوروبا المريض» ـ كما وصف القيصر نقولا الأول الباب العالي ـ وعينها على الحصة التي تريد الحصول عليها من تركته.

يكفي للتدليل على ذلك أن نلقي نظرة بسيطة على الخريطة. في الغرب، وضعت فرنسا (*) يدها على إفريقيا الشمالية، فيما كانت تستفيد في الشرق من امتيازات (منذ فرانسوا الأول) حماية المسيحيين اللبنانيين والأماكن المقدسة الكاثوليكية. واستولت بريطانيا العظمى (*)، حسب الترتيب الزمني، ومع تنوع في الأوضاع القانونية، على مالطه، وشاطىء القراصنة وإمارات الخليج، وعدن، وقبرص، والسويس ومصر، والسودان، وجنوب شبه الجزيرة العربية. أما روسيا (*)، فلم تنتزع سوى منطقة نفوذ في بلاد فارس، تقاسمتها على كل حال مع لندن، كما نالت الهيمنة على أفغانستان. وأما ألمانيا، فكانت بالأساس تمارس تأثيرا اقتصاديا وعسكريا.

لكن أطماع الغرب في السلطنة العثمانية كانت لا تقتصر على رفع علم فوق أرض: ما كانت تبحث عنه كل من باريس ولندن وبرلين وغيرها، هو المواد الأولية الرخيصة الثمن، وتوظيف مربح لرساميلها، وأسواق لتصريف منتجاتها، وضمانة لخطوط مواصلاتها الآمنة.

من هنا كان التغلغل الاقتصادي للرأسمال الأجنبي: 9 مليارات فرنك سنة 1914، منها 54% فرنسية، و25% انكليزية، و9.3% ألمانية، والباقي موزع بين بلجيكا وسويسرا وايطاليا. في مصر مثلا، كان يقدر أن 70% من الأسهم والسندات يملكها أجانب. ومن خلال هذا الغزو، كانت أوروبا تسيطر على المصارف، ووسائل المواصلات (السكك الحديد، المرافىء، الطرق)، والخدمات الرئيسية (الماء، الغاز، الكهرباء، الهاتف)، وعلى النشاطات المنجمية... والنفط (*). وكانت في الوقت ذاته تسهر على عدم تسهيل قيام صناعات محلية يمكن أن تزعج صادراتها نحو السلطنة. وأخيرا، كانت الدول المستعمرة تتزاحم فيما بينها، من خلال جمعيات المرسلين والمؤسسات التعليمية، على نيل نفوذ ثقافي حاسم. عشية الحرب الكبرى، كان لدى فرنسا مثلا، أكثر من 100000 تلميذ يرتادون مدارسها وثانوياتها وجامعاتها...
كان تقاسم السلطنة العثماينة إذن جاهزا، وكان تحالفها مع ألمانيا والنمسا ـ المجر في الحرب ذريعة لجعله رسميا. هذا ما عكفت عليه، فيما بعد، اتفاقيات سايكس ـ بيكو (*) ومعاهدات الصلح التي وقعت يوم 10 آب/أغسطس 1920 في سيفر.

السودان

بلاد السود: هذا هو الاسم الذي أطلقه الجغرافيون المسلمون في العصر الوسيط على الأقاليم الواقعة جنوب مصر (*). غزا ملوك مصر السودان على مرحلتين: بين سنة 1820 وسنة 1822، استولى محمد علي الجزء الشمالي من السودان الحالي؛ وبعد أربعين سنة، قام الخديوي إسماعيل، الذي كان قد استولى على المنطقة الساحلية للبحر الأحمر، ببسط إدارة القاهرة على الجنوب الذي قسم إلى ثلاث ولايات: النيل الأعلى، بحر الغزال، وإكواتوريا.
إلا أنه لم يكد ينجز الغزو حتى انتشرت حركة ثورية كبيرة عمت البلاد كلها. فقد أعلن محمد أحمد بن عبد اللـه أنه المهدي، المرسل من عند اللـه، وجمع أنصاره ـ الأنصار ـ وسيطر بين 1881 و1883 على البلاد بكاملاها تقريبا. كانت مصر في ذلك الحين تتعرض للاجتياح من جانب البريطانيين، ولم تنجز القوات الأنكلو ـ مصرية إعادة السيطرة على

السودان إلا سنة 1898. كان لتلك الفترة أثر حاسم في قيام حركة قومية سودانية، انثبقت منها جمعية دينية كبيرة، هي المهدية التي كان على رأسها أبناء المهدي والتي ما برحت تشكل محورا في الحياة السياسية في البلاد.
وانتقل السودان في كانون الثاني/يناير 1899 إلى تحت هيمنة سلطة مشتركة إنكليزية-مصرية، كان لمصر فيها دور وهمي. ثم أخذت النزعة القومية تترسخ بعد الحرب العالمية الأولى، عبر إنشاء رابطة الراية البيضاء. إلا أن الجمعيتين الدينيتين الكبيرتين، المهدية والختمية (المؤيدة لاتحاد السودان مع مصر) هما اللتان كانتا وراءالحركة التي بفضلها حصل السودان على الاستقلال في أول كانون الثاني/يناير 1956. وأقيم نظام برلماني من الطراز البريطاني يهيمن عليه حزبان، حزب الأمة، والحزب الوطني الوحدوي، اللذان انبثقا من المهدية ومن الختمية. غير أن عجزهما عن حل قضية الجنوب (انظر فيما بعد) وعن تذليل الأزمة الاقتصادية أدى إلى حصول انقلاب عسكري بقيادة الجنرال إبراهيم عبود بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1958.
ثم انهارت هذه الدكتاتورية في تشرين الأول/أوكتور 1964 على أثر إضراب عام انتفاضي كان محركه الحزب الشيوعي القوي. وأعيد العمل بالنظام البرلماني، لكنه اصطدم بالصعوبات إياها التي واجهت النظام العسكري. وفي 25 أيار/مايو 1969 استولى جعفر النميري و«الضباط الأحرار» على الحكم. كان الزعيم الجديد قريبا من عبد الناصر (*)، فدفع بالبلاد في طريق جذرية: تأميمات، تقرب من البلدان الاشتراكية، مجابهات دموية مع الجمعيات الدينية... غير أن النميري عمد في السنتين الأوليين من رئاسته إلى الصراع مع الحزب الشيوعي أيضا. فقام ضباط من اليسار المتطرف بالاستيلاء على الحكم يوم 19 تموز/يوليو 1971. لكنهم لم يثبتوا سوى اثنتين وسبعين ساعة: غرقت حركتهم في الدم، وقطعت أوصال الحزب الشيوعي، وشنق قادته بمن فيهم أمينه العام عبد الخالق محجوب.

ثورة الجنوب

يتألف جنوب السودان من ثلاثة أقاليم هي بحر الغزال، والنيل الأعلى، وإكواتوريا، وتبلغ مساحته 650000 كيلومترا مربعا، أي أنه أكبر من مساحة فرنسا. وهو لا يشكل مجموعة موحدة، بل يتوزع بين عدد من الإثنيات: الدنكا، والنوير، والشيلوك... يدين معظمها بالحياتية، ويراوح عدد المسيحيين من السكان بين 10% و20%. ظلت هذه الأقاليم

مهملة ومعزولة عن البلاد من قبل بريطانيا العظمى (*). وينمو عندها شعور ما بالتضامن مع الشمال العربي والمسلم.
في 18 آب/أغسطس 1955، عشية نيل الاستقلال، أعلن إكواتوريا كوربس العصيان في مدينة جوبا، المدينة الرئيسية في الجنوب، وابتدأت بذلك حرب طويلة دامت حتى سنة 1972، وتخللها وقف لإطلاق النار، وغارات، ومجازر... وحصلت أيضا تدخلات خارجية: إسرائيل (*) أولا، ثم الولايات المتحدة (*) وإثيوبيا، عقب وصول النميري إلى الحكم، لأجل مساعدة الثائرين. أخيرا حصل اتفاق في آذار/مارس 1972 في إديس ـ أبابا أقر بموجبه قيام منطقة موحدة «ذاتية الحكم» في الجنوب داخل الجمهورية وإنشاء «هيئات تشريعية وتنفيذية» محلية.
دام السلام عشر سنوات، لكن السلطة المركزية لم تفعل شيئا لأجل توطيده: أهمل الإنماء الاقتصادي والاجتماعي للجنوب وبات البؤس نصيب العدد الأكبر من أهله. وأثار قرار النميري، في تشرين الأول/أوكتوبر 1983، تطبيق الشريعة الإسلامية رفضا كبيرا لا سيما وأن الحكم كان قد قرر لتوه إعادة تقسيم الجنوب ثلاثة أقاليم، مخالفا بذلك روح ونص اتفاقات إديس ـ أبابا. وحصلت في تلك السنة انتفاضة العقيد جون غارنغ ونشأ جيش تحرير شعب السودان، الذي بسط نفوذه خلال بضعة أشهر وتصدى للجيش بنجاح. وعجلت هذه الانتفاضة في سقوط الدكتاتورية.
كان النميري سيد البلاد الوحيد بعد اتفاقات إديس ـ أبابا. وحصلت عدة محاولات انقلابية دبرتها المعارضة اليمينية بين عامي 1975 و1976 ـ خصوصا حزب الأمة والإخوان المسلمون (*) ـ حملت النميري على القيام بمحاولة للمصالحة الوطنية سنة 1977. فعاد زعيم جمعية المهدية الصادق المهدي، وحسن الترابي زعيم الإخوان المسلمين إلى الخرطوم. لكن نظام الحزب الواحد ظل قائما وظل الاتحاد الاشتراكي السوداني يحتكر السلطة.
على الصعيد الإقليمي والدولي، راح الحكم يرتبط أكثر فأكثر بالاستراتيجيا الأميركية، فتدخل في تشاد إلى جانب حسين حبري، وفي إثيوبيا إلى جانب الأرتريين. لكن الفشل الاقتصادي واستئناف العصيان في الجنوب هما اللذان تسببا بسقوطه: كانت المجاعة، المكتومة عن الرأي العام الدولي، تشمل ملايين الأشخاص؛ وتجاوز الدين 9 مليارات دولار؛ وارتفعت أسعار المنتجات الضرورية ارتفاعا هائلا. وفي آخر شهر آذار/مارس 1985 قامت تظاهرات عنيفة ضد غلاء المعيشة. ودعت النقابات المهنية الرئيسية إلى الإضراب، ما أدى إلى تأليف مجلس عسكري انتقالي بتاريخ 6 نيسان/أفريل تعهد بتسليم الحكم إلى المدنيين خلال سنة. ولجأ النميري إلى مصر.

وفي نيسان/أفريل 1986 جرت أول انتخابات حرة منذ نحو عشرين سنة، وفاز فيها حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، الذي شكل حكومة ائتلافية مع القوة الكبيرة الأخرى أي الحزب الاتحادي الديمقراطي المرتبطة بجمعية الختمية. أما الجبهة الإسلامية (التي أنشأها الإخوان المسلمون سنة 1985، والتي أتاحت الجمع بين مجموعات متنوعة) فقد فازت بـ 51 مقعدا، فيما بات الشيوعيون على الهامش.

إلا أنه، فيما النظام البرلماني قد أعيد كانت الخرطوم تسلك سياسة خارجية أكثر توازنا، فإن الأزمة الاقتصادية كانت تتفاقم من جراء تبني برنامج التصحيح البنيوي الذي فرضه صندوق النقد الدولي، وكان الاستياء يتزايد. واتسعت الحرب في الجنوب رغم مختلف الوساطات، من جراء رفض الحكومة الشروع في مفاوضات حقيقية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالنظر إلى تذبذبات الصادق المهدي ـ الذي لم يحجم عن إشراك الإخوان المسلمين في الحكومة ـ ازدادت الأزمة تفاقما، وعاد الجيش إلى الحكم من جديد في 30 حزيران/يونيو 1989.

إن مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني برئاسة الجنرال عمر حسن البشير، لم يضع نفسه فوق الأحزاب. وإذا كان قد علق كل حياة دمقراطية كما الحريات الفردية والجماعية، فإنه أجاز وشجع نشاطات الجبهة الوطنية الإسلامية بقيادة حسن الترابي، التي كان لها تأثير غالب على القادة الجدد. وأمست الخرطوم، بعد أن ساندت العراق إبان حرب الخليج (*)، ملتقى كل الحركات الأصولية، كما باتت ملجأ لأسامة بن لادن (*) في النصف الأول من التسعينات. اتهمت الولايات المتحدة النظام بدعم الإرهاب (*)، واتهمته مصر بالضلوع في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك (*) الفاشلة يوم 26 حزيران/يونيو 1995 في إديس ـ أبابا. وفي سنة 1996 فرض مجلس الأمن الدولي عددا من العقوبات (*) على الخرطوم. إلا أن تسليم الإرهابي كارلوس في 15 آب/أغسطس 1994 إلى فرنسا، والمصالحة الجزئية بين القاهرة والخرطوم في حزيران/يونيو 1996، والإجراءات التي اتخذت ضد بعض المعارضين العرب (ومن بينها طرد أسامة بن لادن) لم تكن كافية لتحاشي عزلة النظام.

وبعد أن أسكت الحكم الإسلامي الأصولي المعارضة، قام بشن هجمات عسكرية شديدة في الجنوب، فأحرز بعض النجاحات وأفلح حتى في اللعب على الخلافات الداخلية في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ما أدى إلى انقسامه عدة فصائل. كلفت هذه الحرب غاليا ولم تسفر عن أي انتصار حاسم، فيما كانت الوساطات لا تفضي إلا إلى اتفاقات سلام مزيفة. وبعد أن بلغت ديون البلاد 17 مليار دولار، وعرفت تضخما جارفا، وأمست

الليرة السودانية في مهب الريح، أخذ السودان يتخبط في صعوبات اجتماعية كبيرة تحولت، في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 وفي صيف 1996 مثلا إلى تظاهرات عنيفة. إن قوة النظام الأساسية تكمن، بالإضافة إلى أجهزته القمعية وتأطير السكان، ذات الفاعلية النسبية، في انقسامات المعارضة، المتجمعة مبدئيا داخل تحالف وطني دمقراطي، لكنها عاجزة عن تقديم حل بديل.
وظهرت بوادر انعطاف في كانون الأول/ديسمبر 1999 حين عزل حسن الترابي ثم أدخل السجن فيما بعد. وسعى السودان جهده لتهدئة المواجهات على الحدود الشرقية وفي جنوب البلاد وإخراجها من عزلتها الدولية. فأعاد العلاقات سنة 1999 مع إريتريا آسياس أفورقي، التي كانت حتى حينه متهمة بدعم المعارضة السودانية، ووقع على اتفاقية للتعاون مع قطر. وفي كانون الأول/ديسمبر من السنة إياها، باشر المحادثات مع أوغنده التي كانت متهمة بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان، فيما كان السودان نفسه متهما بدعم الحركة الأصولية المسيحية في أوغنده، أي جيش السيد للمقاومة التابع لجوزف كوني.
ثم راح السودان يسعى جاهدا إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن، التي كانت قد فرضت، بحجة مكافحة الإرهاب، حظرا كاملا عليه وقصفت، في 20 آب/أغسطس 1998، مصنع الشفاء الصيدلاني ردا على الهجوم المزدوج على السفارة الأميركية في كل من نيروبي ودار السلام ـ أثبت معظم الشهادات فيما بعد بطلان الادعاء بأن المصنع كان ينتج أسلحة كيميائية. وعادت الخرطوم إلى تفعيل التعاون، فسمحت لفرق مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركيين بالعمل في أراضيها، وزودتهما بمعلومات أتاحت اعتقال عشرات المتطرفين الأجانب.
في هذه الأجواء، استعيدت العلاقات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبعد كثير من التقلبات، أدت هذه العلاقات إلى توقيع اتفاقية سلام في نيروبي بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2005. يشتمل هذا النص الشديد التعقيد على عدة فصول، عسكرية واقتصادية وسياسية. واتفق على إجراء استفتاء في الأقاليم الجنوبية حول تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات، على أن تنتشر قوات الطرفين قبل إجراء هذا الاستفتاء. على الصعيد الاقتصادي، قرر الطرفان اقتسام الموارد النفطية بينهما. واتفق أخيرا على اقتسام السلطة السياسية فاحتفظ عمر حسن البشير برئاسة الجمهورية وأصبح جون غارنغ نائبا للرئيس. لا يبدو أن وفاة هذا الأخير بحادث مروحية في 30 تموز/يوليو 2005 أثرت على الاتفاقات، إذ إن خليفة غارنغ على رأس الجيش الشعبي لتحرير السودان سالفا كير أصبح نائب رئيس

السودان. لكن الوضع في البلاد ظل عسيرا، خصوصا في إقليم دارفور، الذي دمرته ثورة وقمع دموي ذهب بحياة عشرات آلاف الضحايا، ويتحدث بعضهم حتى عن إبادة جماعية (*).
تبلغ مساحة السودان 2 5 مليون كيلومتر مربع وعدد سكانه 34 4 مليونا سنة 2004 تتراوح نسبة الجنوبيين فيهم بين 15% و20%. أكثرية سكان الشمال مسلمون عرب ـ لكن بينهم أقليتين نوبيتين هما بيجا وفور غير الناطقتين بالعربية. الجنوب زنجي وحياتي ـ مع أقلية مسيحية. يجدر بنا أن نضيف إلى السكان السودانيين عددا هاما من اللاجئين ـ 600 000 ـ الذين جاؤوا من أريتريا والتشاد وأوغنده. إن موارد البلاد زراعية بالأساس: القطن، المسك... والنفط الذي اكتشف في الجنوب وقد أمسى السودان رسميا بلدا مصدرا للنفظ في آب/أغسطس 1999. لقد ذهبت الحرب الأهلية والمجاعة بحياة مليوني شخص، وهجرتا أربعة ملايين شخص على مدى عشرين سنة.

سوريا

في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1918، دخل الأمير فيصل، ابن الشريف حسين، دمشق على رأس قواته. كان يتمنى، بعد أن قاتل الجيش التركي، أن يبني دولة عربية مستقلة وعده بها الإنكليز لكن في 24 تموز/يوليو 1920، وضع الجيش الفرنسي حدا لهذا الحلم وطرده من دمشق: وابتدأ الانتداب الفرنسي على سوريا. فضلا عن لبنان (*)، قسمت الأراضي السورية إلى أربع دول (دمشق، حلب، دولة العلويين، جبل الدروز) (*) لم يعد توحيدها إلا في كانون الأول/ديسمبر 1936. وفي بداية الحرب العالمية الثانية، واسترضاء لخاطر تركيا، سلمتها فرنسا سنجق الأسكندرون، الأمر الذي لم يغفره لها الوطنيون السوريون. لم يعش الوجود الفرنسي طويلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي سنة 1946 جلت القوات الأجنبية الأخيرة عن البلاد.
كانت السنوات الأولى من حياة الجمهورية الفتية أكثر من مضطربة. فهزيمة فلسطين وفشل القوات السورية التي تدخلت فيها تسببا بإنهيار التجربة البرلمانية وحصول أول انقلاب عسكري بتاريخ 30 آذار/مارس 1949. وتعاقبت الأنظمة العسكرية طيلة خمس سنوات حتى

عودة الدمقراطية وإجراء انتخابات سنة 1954. أشارت تلك الانتخابات إلى تقدم للقوى الجديدة (البعثيين، القوميين، الشيوعيين...) على حساب التيارات التقليدية والمحافظة. وتقرب الحكم الجديد من مصر (*) عبد الناصر (*) ومن الاتحاد السوفياتي (أنظر روسيا)، وشجب الحملة الإنكليزية ـ الفرنسية على السويس شجبا عنيفا. وفي مواجهة محور عمان ـ بغداد الهاشمي الموالي للغرب، دعا القادة السوريون إلى قيام وحدة كاملة مع مصر. وفي أول شباط/فبراير سنة 1958 ولدت دولة جديدة هي الجمهورية العربية المتحدة التي كان عبد الناصر رئيسها وسيدها الحقيقي. لكن التجربة كانت قصيرة: وضع الجيش السوري حدا لها في 28 أيلول/سبتمبر 1961.

وفي 8 آذار/مارس 1963، جرى انقلاب جديد أوصل حزب البعث (*) إلى الحكم. هزت الاصلاحات الأولى (التأميمات، الإصلاح الزراعي...) النظام الاجتماعي، مثيرة ردود فعل حادة من جانب البرجوازية. غير أن الجماعة التي كانت في الحكم استبدلت بأخرى، بعثية أيضا، ولكن أكثر جذرية، وأعلن قائداها الدكتور جمال الأتاسي وصلاح جديد اعتناقهما اشتراكية صافية وقاسية، ومتصلبة جدا في وجه إسرائيل (*). واشتركت سوريا في حرب حزيران/يونيو 1967: خسرت فيها مرتفعات الجولان (*) التي احتلها الجيش الإسرائيلي. لكنها رغم هزيمتها ظلت متمسكة بخطابها الجذري الذي عاد عليها بالعزلة بين شركائها العرب. كان الجنرال حافظ الأسد (*)، وزير الدفاع القوي، يعارض هذه السياسة وقد استولى على الحكم في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 بعد صراع داخلي طويل.

خلال بضع سنوات، رسخ الرئيس الجديد سلطته وسلطة أبناء مذهبه العلويين ـ وسلطة الجيش أيضا ـ عن طريق استيعاب أو تصفية كل مكونات الحياة السياسية. وفي 7 آذار/مارس 1972 ولدت الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم حزب البعث والحزب الشيوعي وثلاث مجموعات ناصرية. كان هذا «التحالف» يؤمن هيمنة حزب البعث؛ وفقدت الجبهة الوطنية الدمقراطية مع مرور الزمن كل تأثير. أما المعارضة السياسية، التي كانت لا تزال ممثلة بأربعة نواب عقب انتخابات سنة 1973، فلم يعد لها وجود في البرلمان عقب انتخابات سنة 1977. وأما المنظمات الصغيرة، اليسارية أو الليبرالية، فلم تصمد أمام المحدلة البعثية. الاعتراض الجذري والخطر الوحيد كان يأتي من المنظمات السنية الأصولية، التي تبشر بالجهاد ضد حكم يتهم بأنه علوي ويوصف بالملحد. وتدفقت على البلاد موجتان كبيرتان. ففي سنة 1973، حصل المتظاهرون على إدراج نص في الدستور الجديد يقول إن «دين رئيس الدولة هو الإسلام». وقامت ابتداء من سنة 1977 حركة أكثر اتساعا ـ كان وراءها

أزمة اقتصادية وسياسية تسبب بها غرق سوريا في وحول لبنان ـ وتلتها أعمال إرهابية زعزعت هيمنة حزب البعث. وبلغت تلك الحركة ذروتها في انتفاضة مدينة حماه التي أغرقت في الدم في شباط/فبراير سنة 1982. بعد ذلك، ورغم الاستياء الكامن، لم تستطع أية قوة بناء معارضة متماسكة. في إطار الانفتاح الذي بوشر خلال التسعينات، حمل الحكم البرلمان على إقرار قانون للعفو في آخر سنة 1995: أطلق سراح عدة آلاف من المعارضين وبينهم أصوليون. وكانت عودة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، المرشد الروحي للإخوان المسلمين (*)، إلى البلاد بعد نفي دام ثلاث عشرة سنة، دليلا على متانة الحكم وفي الوقت ذاته على التقارب الذي بانت بوادره مع الأصوليين الذين يعترفون بصلابة الرئيس الأسد في المفاوضات مع إسرائيل.

واشتركت سوريا مع مصر في حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 (*). واستعادت جزءا من الجولان، واغتنمت هذه الفرصة لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة. وفي سنة 1976 تدخلت القوات السورية إلى جانب اليمين الماروني في الحرب الأهلية اللبنانية (*). ذلك أن بلد الأرز يشكل الخاصرة الغربية لسوريا، ويؤمن معبرا للوصول إلى حمص وحماه. يضاف إلى ذلك كون سوريا تعتبره «منطقة نفوذ لها» وربما جزءا من «سوريا الطبيعية» سلخه الاستعمار عن الوطن الأم. عقب فترة 1978 ـ 1979، ترأس الأسد الحملة العربية المناهضة لكمب ديفيد (*)، وحاول أن يحل محل مصر الذي ظل شاغرا بسبب نبذ العالم العربي. وبالرغم من النتائج المحدودة لقواتها في حزيران/يونيو 1982 في مواجهة الجيش الإسرائيلي، قلبت سوريا الوضع لصالحها، وحصلت على جلاء الجيش العبري عن لبنان ـ باستثناء «المنطقة الأمنية». وأعادت، بمساعدة من موسكو، بناء قدرة عسكرية جعلت منها عدوا تخشاه إسرائيل في حال نشوب حرب. وتحالفت مع إيران (*)، لكن مع العربية السعودية (*) أيضا، وناصبت «النظام الشقيق» في العراق العداء، وحاولت أن تفرض نفسها كمحاور رئيسي في كل تفاوض على السلام.

وكانت دمشق أسرع فهما من عواصم كثيرة لمغزى التحولات التي نجمت عن وصول ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم. إن سوريا، التي كانت مرتبطة بمعاهدة صداقة مع موسكو منذ سنة 1980، شهدت زوال حليفها الأمتن ومزودها بالأسلحة الأول. كان على البلاد إذن أن تقلص نفقاتها العسكرية كثيرا، فتدنت من أكثر من 20% من الناتج الوطني الخام في بداية الثمانينات إلى 10% بالكاد في بداية التسعينات. فهي إذن لم تتردد كثيرا أمام اختيار معسكرها لدى نشوب أزمة الخليج في الفترة 1990 ـ 1991، وأرسلت حتى فوجا عسكريا

قويا إلى العربية السعودية. وقطفت بسرعة كبيرة جدا ثمار هذا «الخيار الصائب»: بات عدوها الرئيسي صدام حسين (*) ضعيفا جدا، وحصلت على تفويض في لبنان حيث فرضت إزاحة الجنرال ميشال عون، وحصلت على أموال هامة من بلدان الخليج، ورفعت عنها أوروبا العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ سنة 1986 بسبب تورطها في الإرهاب (*). لكن سوريا، إلى جانب مشاركتها في مؤتمر السلام الذي افتتح في مدريد خريف 1991، أكدت من جديد مواقفها المبدئية من إمكان حصول سلام: انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967 بما فيها الجولان؛ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وقد فشلت محاولات الرئيس الأسد فيما بعد لعقد صلح مع إسرائيل قبل وفاته ببضعة أشهر.

وضعت وفاته في 10 حزيران/يونيو سنة 2000 حدا لحكم دام ثلاثين سنة. على أن خلافته كانت تهيأ منذ عدة سنوات. كان ابنه باسل هو المرشح في البداية ليخلف أباه، لكنه قضى في حادث سير سنة 1994. فاستدعي شقيقه بشار من لندن حيث كان يدرس طب العيون، وفي دمشق تدرب على مدى ست سنوات على معالجة الملفات السياسية وأرسى قواعد سلطته. وجمع حوله فريقا معروفا بولائه للأب وبالتضامن العلوي والدعم غير المشروط لطموحاته. وبما أن محور الحكم الفعلي في دمشق هو الجيش وأجهزة المخابرات، بادر بشار سريعا إلى إنشاء شبكته الخاصة به. وكان تأليف حكومة جديدة أكثر شبابا في ربيع سنة 2000 يدل أيضا على عزمه على مكافحة الفساد. وتميز مؤتمر حزب البعث في حزيران/يونيو بدخول عدة أشخاص من المقربين إليه وبتعزيز مكانة العسكريين. غير أن الآمال التي علقت على الانفتاح السياسي لدى وصوله إلى الحكم، في بلد يعيش حالة طوارئ منذ وصول حزب البعث إلى الحكم سنة 1963، قد تبخرت. وبالرغم من «ربيع دمشق» الذي أطلقته في 30 أيلول/سبتمبر سنة 2000 عريضة وقعها 99 مثقفا وفنانا لصالح الحقوق المدنية الأولية، فإن تكاثر حالات توقيف معارضين للنظام سنة 2002 كان ينم عن تصلب وعن صعوبة في إقصاء الدوائر العسكرية، ودوائر رجال عمال المستفيدين من النظام ورجال السياسة السابقين في الحكم.

وتأخر من جهة أخرى إجراء الإصلاح الاقتصادي الذي طالما وعد به، نظرا لشدة صعوبة التصدي له دون مس بمصالح عدة شخصيات من أعيان النظام. على أن المناخ تغير، فباتت المعارضة العلمانية أو الأصولية ترفع صوتها بمزيد من القوة وتحاول رص صفوفها لكي تعرض انتقالا سلميا.

غير أن التحديات الأساسية التي واجهت الحكم كانت في الميدان الإقليمي والدولي.

فبعد أن اتهمت الولايات المتحدة النظام بمساندة الإرهاب (بما فيه المنظمات الجذرية الفلسطينية) وبتأمين قاعدة خلفية للعصاة العراقيين، وبالاستمرار في احتلال لبنان، أخذ هذا النظام يكثر من بوادر الإرادة الطيبة حيال واشنطن: تعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية، قبل بفتح مفاوضات دون شروط مع إسرائيل، الخ. لكن دون جدوى. فقد خول الكونغرس الأميركي رئيس الولايات المتحدة، بقرار اتخذه في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ـ سمي قانون محاسبة سوريا ـ أن يفرض عقوبات على دمشق متى شاء.
واتخذ الرئيس بوش في 11 أيار/مايو 2004 قرارا باتخاذ إجراءات بحق سوريا: وإن كان إلغاء الرحلات الجوية مجرد تدبير رمزي لأنه لم يكن هناك من طائرة سورية تهبط في الولايات المتحدة، فإن الإجراءات الأخرى يمكن أن تكون ذات عواقب خطيرة. كان يمكنها أن تجمد استيراد عدد من المنتجات، وتمنع التعامل بالعملات الأجنبية (اتهم المصرف التجاري بتبييض أموال)، وتؤدي إلى تجميد أموال بعض رجالات النظام، بمن فيهم في لبنان. وكان هناك ما هو أشد خطرا، إذإأنه بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر سنة 2004، وبمبادرة من فرنسا والولايات المتحدة، اتخذ مجلس الأمن ـ بأكثرية تسعة أصوات وامتناع ستة عن التصويت ـ القرار رقم 1559 الذي يطلب جلاء القوات الأجنبية عن لبنان ونزع سلاح الميليشيات (أي حزب اللـه) (*). وأرغم اغتيال رفيق الحريري (*) رئيس الوزراء اللبناني السابق، يوم 14 شباط/فبراير 2005، سوريا على سحب قواتها من لبنان، تحت ضغط دولي وضغط قسم من القوى السياسية اللبنانية، في ربيع سنة 2005.
لكن هذا الانسحاب لم يخفف الضغط على دمشق التي خسرت بعد ذلك دعم باريس: باتت الولايات المتحدة وفرنسا تعالجان معا الملف اللبناني. واتخذ مجلس الأمن الدولي يوم 7 نيسان/أفريل 2005 قرارا بإنشاء لجنة تحقيق في اغتيال رفيق الحريري. وضع على رأس تلك اللجنة قاض ألماني هو دتليف ميليس ـ استبدل في مطلع سنة 2006 بالقاضي البلجيكي سيرج برامرز ـ الذي قدم تقريره الأول في تشرين الأول/أوكتوبر 2005 والذي اتهم فيه المخابرات السورية واللبنانية، واتخذ مجلس الأمن بتاريخ 31 تشرين الأول/أوكتوبر 2005 القرار رقم 1566 الذي طلب من سوريا أن تتعاون مع لجنة ميليس ـ وأتبعه في كانون الأول/ديسمبر 2005 بقرار آخر (رقم 1644). وقد استنكر النظام خلاصات تقرير ميليس «السياسية»، غير أنه كان قد بات يصعب عليه أن يسمع صوته. وبدا أن الورقة الوحيدة التي ظل بإمكان النظام أن يستعملها هي الخوف من انهياره الممكن، نظرا للفوضى السائدة في العراق والاضطراب السائد في لبنان.

كان عدد السكان في سوريا، البالغة مساحتها 185000 كيلومتر مربع، 17 8 مليونا سنة 2004. وبما أن ذكر المذهب لم يعد واردا في الوثائق الرسمية، فليس لدينا في هذا الحقل سوى تقديرات: السنة 68%، العلويون 12%، المسيحيون 10%، الأكراد 6% (حصلت في آذار/مارس 2004 اضطرابات عنيفة في المناطق الكردية)، الدروز 2%. ولا يزال الاقتصاد موسوما بالجهد الحربي. وبعد سلوك سياسة مستوحاة من الاشتراكية وإصلاح زراعي هام في الستينات، سلكت سوريا، أسوة بمصر، سياسة انفتاح، لكن تحت أشكال أكثر ضبطا، إلا أن الدولة احتفظت بالسلطة العليا في كل القرارات الستراتيجية. وأنشأت سوريا، وهي بلد زراعي تنتج مقادير هامة من القطن) شبكة متينة من البنى التحتية، وصناعة تحويلية خفيفة. كما أن إنتاج النفط ـ 497000 برميل يوميا سنة 2004 ـ واستيراد النفط العراقي بأسعار متدنية، وتقديمات بلدان الخليج، تؤمن لها سعة عيش نسبية. يضاف إلى ذلك أن لبنان، الذي يعمل فيه أكثر من نصف مليون عامل سوري، هو رئة حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد.

شارون (آرييل)

ثمة ميول تظهر بصورة مبكرة. ففي الرابعة عشرة من العمر، دخل آرييل شينرمان الملقب بشارون ـ المولود سنة 1928 من أب أصله من بريست ـ ليتوفسك وأم بيلاروسية ـ صفوف الهاغانا، أي جيش ييشوف (*) السري، ثم شارك في حرب 1948 (*). وقد استرعى انتباه موشى دايان في إحدى المناورات، فعينه رئيسا للمخابرات في المنطقة الشمالية. وكلف سنة 1953 تشكيل الوحدة 101 الجديدة، وهي كناية عن مجموعة مغاوير مهمتها «الرد» على تسللات الفدائيين.
حلت هذه الوحدة بعد خمسة أشهر وانضم رجالها إلى فيلق المظليين، لكنها كانت قبل ذلك قد ارتكبت مجزرة. فانتقاما لامرأة من ييهود ولولديها، اجتاز شارون و«إخوته في السلاح» الحدود ليل 14ـ15 تشرين الأول/أوكتوبر 1953، ونسفوا بالمتفجرات كل بيوت قرية قبيه الأردنية التي قيل إن القتلة جاؤوا منها. لكن كان في القرية حوالى ستين مدنيا بينهم كثير من النساء والأطفال، ماتوا تحت الأنقاض. أما المسؤول عن هذه الجريمة، التي أدانها

مجلس الأمن الدولي بالإجماع، فقد تبجح بفعلته قائلا في مذكراته : «بعد قبيه، نستطيع أن نأمل أن ينظر الإرهابيون مرتين إلى ما حل بهم. كانوا يعلمون اليوم أنهم يتعرضون لأن يدفعوا ثمنا غاليا لقاء كل هجوم». كانت هذه أول مجرزة يتحمل شارون المسؤولية الكاملة عنها، لكن قبيه لم تكن الأخيرة، فإنه نظم ونفذ كثيرا غيرها فيما بعد.

في صيف 1995، قام سجال حول الجرائم الشنيعة التي اقترفها الجيش الإسرائيلي قبل عدة عقود، ونشرت مجلة دراسات فلسطينية وثائقها الرئيسية. فروت جريدة كول هير في 30 حزيران/يونيو 1995 مثلا تفاصيل قيام ما يشبه كتيبة الموت، في بداية السبعينات، بقتل عشرات الفدائيين في قطاع غزة. هذا الإذن بالقتل خارج أي قتال أعطاه شارون: كان آنذاك قائد الجبهة الجنوبية، فراح «ينظف» مخيمات اللاجئين الموجودة في المنطقة بواسطة الجرافات. وفي 4 آب/أغسطس، نشرت صحيفة ياروشلايم ويديعوت أحرونوت شهادة الجنرال الاحتياطي آري بيرو الذي اعترف بأنه ورجاله قتلوا إبان حرب 1956 (*) أربعين إلى خمسين أسيرا مصريا عقب معركة مطلة، ثم قتلوا فدائيين في رأس سودار وشرم الشيخ. وقال بيرو في جريدة هاآرتس بتاريخ 17 آب/أغسطس 1995: «إذا تعرضت للاتهام فيجب أن يتعرض للاتهام نصف الجيش الإسرائيلي، الذي فعل كما فعلت في ظروف مماثلة».

ونقلت صحيفة معاريف بتاريخ 8 آب/أغسطس 1995 شهادات تقول إن رفائيل إيتان شخصيا، حين كان قائدا لكتيبة المظليين رقم 890، هو الذي أمر بيرو برمي 49 عاملا مصريا بالرصاص، لمجرد وجودهم في المكان الذي هبط فيه المظليون. وتوضح الصحيفة قائلة إنه في تلك اللحظة كان شارون قد تسلم القيادة في مضيق مطلة. ويوجز شارون في مذكراته: «أصدرت الأمر أيضا بنقل جنود إلى المضيق، على أن يكون عددهم كافيا لتصفية الجنود المصريين في ذلك الصباح بالذات، إن وجد أحد منهم فيه، وبذلك نتدارك كل مفاجأة في مؤخرتنا». وفي المقال ذاته في معاريف، يشير العقيد الاحتياطي شاول زيف في ما بات يؤرقه فيما بعد إلى: المجزرة الرهيبة التي ذهبت بنحو خمسين فدائيا بلا دفاع، الذين اغتيلوا في شاحنتهم في راس سودار. أما إعدام الـ 168 أسيرا مصريا على طريق شرم الشيخ، الذي نفذ بأمر من شارون أيضا، فيشهد عليه العقيد الاحتياطي داني وولف والعقيد الاحتياطي عاموس نعمان. ويرد المؤرخ ميئير بايل على تكذيبات رئيس الأركان آنذاك موشي ليفي قائلا: «كان الجيش الإسرائيلي يخجل من إذاعة بلاغ يعترف فيه بأن خير وحدة بين وحداته الخاصة تصرفت بمثل انعدام الأخلاق هذا. ألم يكن وجداننا الوطني يرتكز على المقارنة بين سلوكنا الخلقي الرفيع في المعارك وبين بربرية العدو؟».

بعد انقضاء ست وعشرين سنة على ذلك، كان آرييل شارون، وزير الدفاع خلال حرب لبنان (*)، في قلب مجزرة جديدة: تلك التي ارتكبت بين 16 و18 أيلول/سبتمبر 1982 في مخيمي صبرا وشاتيلا (*)، جنوبي بيروت (انظر صبرا وشاتيلا) (*). خرج 400000 إسرائيلي إلى ساحة الملوك في تل أبيب ليعبروا عن سخطهم. وهذه المرة لم تمر الجريمة بلا عقاب (سياسيا): اضطر شارون في شباط/فبراير 1983 أن يستقيل من منصب وزير الدفاع. غير أن مطهره لم يدم طويلا: عهد إليه بنيامين نتنياهو، منذ سنة 1996، بمهام وزارة البنى التحتية التي حولها إلى وزارة للاستيطان. وبعد خمس سنوات، صعد إلى ذروة مسيرته: حملته زيارته الاستفزازية إلى ساحة الحرم الشريف، عن طريق انتخابات 6 شباط/فبراير 2001، إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية. وقد دفن اتفاقيات أوسلو، بذريعة استئصال الإرهاب من جذوره، وقد ضرب السلطة الفلسطينية، ودمر البنى التحتية الضرورية لحياة السكان الفلسطينيين.
إذا استعرضنا حياة هذا الرجل، قد لا نرى فيه سوى شخص متهور، من صنف الضباط الخاسرين في الجزائر الفرنسية. لكن هذا غير صحيح: الرجل يعمل بوحي إيديولوجيا أو اثنتين على الأصح. فهو قد تربى أولا في كنف الماباي بقيادة بن غوريون، ثم تبنى إرث فلاديمير زيف جابوتنسكي حين اشترك في تأسيس الليكود. ونجح شارون في إيجاد توليف طريف بين الزعيم الفاشي المتجدد والاشتراكي القومي. فأخذ عن الأول نظرية «الجدار الفولاذي» فقد كتب جابوتنسكي عام 1923 يقول: «طالما بقي في ذهن العرب أصغر شرارة أمل بأنهم سيتمنكون يوما من التخلص منا، فلا يمكن لأية كلمة طيبة أو وعد جذاب أن يحملاهم على التخلي عن هذا الأمل». لكن الزعيم الاشتراكي هو الذي علم شارون كيف يستعمل هذه القوة العسكرية: كي يفرض «الترحيل» الفلسطينيين.
كان رئيس الوزراء الحالي يردد بلا كلل منذ حملة 2001 الانتخابية: «إن حرب الاستقلال في سنة 1948 لم تنته بعد». ولما كانت إسرائيل موجودة وتسيطر سيطرة واسعة على جيرانها، فليس لهذه العبارة سوى معنى ممكن واحد: العزم على إكمال الطرد (*). إن فكرة «ترحيل» الفلسطينيين التي كانت فيما مضى محصورة عند أقلية صغيرة يمينية متطرفة، أخذت تنتشر في المجتمع الإسرائيلي. ووسائل الإعلام تتحدث عنها بانتظام. ووجدت بين المثقفين أبواقا يتغنون بها. هذا الحراك يؤثر في رأي عام مثخن بالهجمات الانتحارية: في غضون سنتين ارتفعت نسبة الإسرائيليين المؤيدين لـ «الترحيل» من أقل من 10% إلى أكثر من 40%. كما أن المستوطنين من جهتهم يدفعون القرويين إلى الرحيل، بالتواطؤ مع الجيش في كثير من الأحيان.

إن إغراء الترحيل، بالنسبة إلى شخص قومي عتيق كشارون، يغدو أشد لجاجة، نظرا إلى أن الدولة العبرية في وضع دمغرافي لا يطاق. فمن الآن حتى سنة 2010 سيصبح العرب أكثرية في «إسرائيل الكبرى». وللخروج من هذا الفخ لا يوجد سوى بابين: إما إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وإما طرد أكبر عدد من الفلسطينيين من «إسرائيل الكبرى» لأجل ضمان وجود أكثرية يهودية مدى عدة عقود. إن شارون وأصدقاءه يستبعدون الحل الأول طبعا. وهو يحلم بالحل الثاني دون شك.

غير أن تاريخ شارون السياسي، الذي بدأ مسيرته عند العماليين، والواقعية التي يتصف بها، وربما السن، تدفعه إلى اعتماد خط ثالث، وسطي: إقامة دولة فلسطينية مسخ، من طرف واحد، في نصف الضفة الغربية تقريبا، يحدها الجدار. بهذا المعنى، فإن الانسحاب في آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 2005 من مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات أخرى في الضفة الغربية لا يشكل المرحلة الأولى في انسحاب إسرائيلي عام من الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967، وإنما هو نذير بضم جزء من أراضي الضفة الغربية لنهر الأردن حول «المعازل» الفلسطينية المحصورة داخل ما يسمى «الحاجز الأمني».

لكي تسير الأمور في غير هذا الاتجاه، ولكي ينبئ أول تراجع لإسرائيل في تاريخ مشروعها الاستيطاني عن تراجعات أخرى، لا بد من إعادة توزيع الأوراق بصورة جذرية: أن تغتنم حركة السلام واليسار الإسرائيلي فرصة الهزيمة التي حلت بأنصار «إسرائيل الكبرى»؛ وأن تحول قوى التجدد المشهد السياسي الفلسطيني وفي داخل فتح بالدرجة الأولى؛ وأن تتدخل الأسرة الدولية لأجل إحقاق الحق. ولولا غياب مثل هذه التغيرات، لما كان يمكن لشارون أن يغدو ـ نقول هذا ولو كره المراقبون الذين أغراهم الرجل بصورة متأخرة ـ دوغول إسرائيليا. على أي حال، إن جلطة دماغية قد حالت بينه وبين ذلك نهائيا، في 4 كانون الثاني/يناير 2005. وحتى لو نجا منها، فإنه لن يقود دولة إسرائيل بعد ذلك.

الشيعة

الشيعة هي الفرع الرئيسي المنشق من الاسلام (*): فالاختلافات مع السنية الغالبية هي أقل أهمية من العناصر المشتركة بينهما، وبالدرجة الأولى الإيمان بإله واحد وبرسالة النبي

محمد. قامت الشيعة حول مسألة رئيسية، مسألة خلافة النبي محمد. ، فبعد موت النبي، تم تعيين الخلفاء الأوائل من بين المقربين إليه. وقد حكم علي، ابن عم وصهر النبي، الخليفة الرابع، من سنة 656 إلى 661. تنازل بعدها عن الخلافة بسبب تمرد ثم جرى اغتياله. والشيعة أي «حزب» (علي) كانت تدافع عن حقوق المتحدرين منه ضد الخلفاء الرسميين. وهم، حسب قول لويس ماسينيون «شرعيو الإسلام».

شهدت الشيعة تطورا كبيرا عبر التاريخ : فقد انقسمت إلى عدة اتجاهات تتحدد انطلاقا من الأئمة ـ خلفاء علي ـ الذين يشكلون مرجعية لها. فمركز الأئمة هو مركزي بالنسبة للشيعة لأن هؤلاء يكملون حلقة الأنبياء، التي هي بالنسبة للسنية مختومة بعد النبي محمد. ومن بين هؤلاء الأئمة، الحسين، ابن علي وثالث الأئمة الذي يشغل مكانة مرموقة، والذي طارده يزيد، الخليفة الأموي، فحوصر في كربلاء، في تشرين الأول/أوكتوبر 680. قاوم فترة طويلة بالرغم من العطش مع 72 من رفاقه، لكنه، أخيرا، سقط قتيلا. فالشهيد الحسين ومقاومته للخليفة «الشرير» يلعبان دورا أساسيا في الميثولوجيا الشيعية. وقد استخدما في الصراع ضد شاه إيران (*). وفي كل سنة، خلال شهر محرم تقام احتفالات مشهدية تكفيرية تروي استشهاد الحسين.

إن الانقسامات في الشيعة لا ترتكز على تحديد سلالة الأئمة فحسب بل على دورهم أيضا. فبالنسبة للعدد الأكبر منهم ـ وبصورة خاصة الإيرانيين والشيعة العراقيين واللبنانيين والهنود ـ المسمون إماميون أو اثنا عشريون، قد تتالى اثنا عشر إماما أستمدوا سلطتهم من اللـه مما يجعلهم معصومين. والأخير، محمد، قد اختفى في العام 874. وبعد أن تواصل، عبر رسله، مع العالم الخارجي، «انسحب» لكنه ما زال حيا: إنها الغيبة. «لم يعد للطائفة قائدا مرئيا مطلقا حتى نهاية الأزمنة حيث المهدي المنتظر سيعود ليقيم ملك العدالة والحقيقة». (يان ريشار).

وتمثل الزيدية فرعا آخر، أكثر اعتدالا في الشيعة. فهي لا تعترف إلا بخمسة أئمة تعود تسميتهم، بصورة خاصة، إلى مزاياهم الشخصية؛ فهي لا تنغلق إذن على الشرعية المتصلبة للإماميين وترفض عقيدة الإمام "الغائب". وقد حكمت عدة سلالات زيدية في التاريخ وبصورة خاصة في اليمن، في صنعاء، من 1592 حتى 1962.

أما الإسماعيليون فقد انقسموا حول مسألة خلافة الامام السادس. فهم في أساس الدول القرمطية، والخلافة الفاطمية التي لمعت في القرن العاشر في مصر، وطائفة الحشاشين

الشهيرة التي تأسست في قلعة ألموت، في أواخر القرن الحادي عشر، والعقيدة الدرزية (*). وفي الوقت الحاضر، الآغاخان هو الذي يقود الطائفة الاسماعيلية الرئيسية الموجودة في إيران (*) وأفغانستان وطادجكستان والهند وباكستان، الخ.
لقد لعب الشيعيون دورا هاما في تاريخ الاسلام. وكانوا غالبا في المعارضة، طليعة انتفاضات عديدة ضد سلطة الخليفة. ولكنهم، في حالات عديدة أيضا، لم يترددوا في التحالف مع السلطة القائمة، باسم هذه السمة من العقيدة أو تلك.
وأذ أبعدوا لفترة طويلة عن مراكز القرار في العراق (*) ولبنان (*) وباكستان، ويشكل الشيعة في الوقت الحاضر تجمعات مثيرة للاضطراب. فالتغييرات في العراق ووصولهم إلى رأس بلد عربي كبير قد شكل منعطفا أساسيا. وفي إيران جعل الصفويون، من الشيعة دين الدولة منذ القرن السادس عشر، وكان العلماء الشيعة يدعمون غالبا الأنظمة الحاكمة. لكن مساهمتهم في حركات المعارضة كانت أكبر بكثير من رجال الدين السنة ـ كانوا يتمتعون، في الواقع، باستقلال اقتصادي نسبي بالنسبة للدولة.
إن الثورة الاسلامية في إيران وتسلم آية الـلـه الخميني السلطة شكلا انتصارا هاما للشيعية المناضلة، التي لم تلق دعوتها إلا صدى قليلا في العالم الاسلامي الذي تسيطر عليه السنة. فقد فرض الخميني نظرية للسلطة تلعب دورا مركزيا في إيران منذ العام 1979. وعن سؤال «من يجب أن يقود طائفة المؤمنين أثناء «الاحتجاب الكبير»؟ أجاب بأن هذا الدور يعود إلى الملا (العلماء) (Théologiens) ، والى الفقيه، العلامة، ونائب «الإمام المختفي» ووكيل السيادة الإلهية. والخميني كان هذا الفقيه حتى وفاته في العام 1989، وقد حل محله في هذا المركز علي خامنئي. إن عقيدة «حكم العلماء» هذه (ولاية الفقيه) التي تمنح الملا سلطات واسعة جدا، كانت ـ ولا تزال ـ موضوع نزاع لدى عدد من آيات الـلـه الآخرين.
يقدرعددالشيعة بمئة مليون، وهم موجودون، بصورة أساسية، في إيران والهند وباكستان والعراق وأفغانستان واليمن الشمالي، وفي الخليج، وتركيا والاتحاد السوفياتي السابق. في سوريا (*)، يعتبر العلويون أحيانا من الشيعة.

صبرا وشاتيلا (مجازر)

نشأت أولى مخيمات اللاجئين في لبنان (*) قبل أن تنتهي حرب فلسطين سنة 1949: بعضها في جنوب البلاد، وأخرى في ضاحية بيروت. كان مخيما صبرا وشاتيلا بين هذه الأخيرة. كان الفلسطينيون (*) خاضعين لرقابة دقيقة من جانب الجيش اللبناني، وكان ممنوعا عليهم أن يمارسوا أي نشاط سياسي أو اجتماعي، ولم يفوزوا بإدارتهم الذاتية إلا في أواخر الستينات، مع صعود قوة الفدائيين. وفي مطلع الثمانينات، كان عدد قاطني مخيم شاتيلا يقدر بحوالى 25000، ومخيم صبرا بحوالى 12000 شخص.

في الثاني من أيلول/سبتمبر سنة 1982، غادر آخر المقاتلين الفلسطينيين بيروت. وانتخب بشير الجميل، قائد القوات اللبنانيية وحليف إسرائيل، رئيسا للدولة. وفي 14 أيلول/سبتمبر تم رحيل القوة المتعددة الجنسيات (الولايات المتحدة (*)، فرنسا (*)، إيطاليا) التي كانت قد أمنت إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) (*). وفي اليوم ذاته دمرت عبوة تزن خمسين كيلوغراما من مادة الـ TNT المبنى الذي كان فيه رئيس لبنان الذي لم يتسلم مهامه بعد. وغاب بشير الجميل. وفي ليل 14ـ15 أيلول/سبتمبر دخل الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية مخالفا التعهدات التي كان أعطاها لمنظمة التحرير الفلسطينية المبعوث الأميركي فيليب حبيب. وفي الساعة السابعة عشرة من يوم 16 أيلول/سبتمبر، وبتحريض من الجيش الإسرائيلي، دخلت القوات اللبنانية مخيمي صبرا وشاتيلا لأجل «تنظيفهما من الإرهابيين». ومنذ صباح 17 أيلول/سبتمبر كان الجنود الإسرائيليون الذين كانوا يطوقون المخيمين شهودا على مجازر المدنيين، التي استمرت حتى صباح 18 أيلول/سبتمبر على الأقل. وكانت الحصيلة: 800 قتيل حسب لجنة التحقيق الإسرائيلية برئاسة القاضي كاهان، و1500 قتيل حسب منظمة التحرير الفلسطينية.

كان الانفعال هائلا في العالم وفي إسرائيل منذ أن عرفت الوقائع. وإذا كان مناحيم بيغن (*) قد ندد بـ «المؤامرة الدموية المحوكة ضد الدولة اليهودية وحكومتها»، ورفض قيام أي لجنة للتحقيق، فإن 400000 شخص قد تظاهروا في الاتجاه المعاكس يوم 25 أيلول/سبتمير في تل أبيب. وكان لهم ما أرادوه، وفي 28 أيلول/سبتمبر كلفت لجنة كاهان بكشف حقيقة الأحداث.

أزاحت خلاصاتها الستار عن جزء من مسار العمليات، وكشفت عن «درجة ما من المسؤولية» تقع على عاتق مناحيم بيغن، واقترحت عزل وزير الدفاع آرييل شارون (*) الذي نسبت إليه «المسؤولية عن عدم إعطاء الأمر باتخاذ التدابير المناسبة للحؤول دون إمكان حصول مجازر»، ووجهت تهما إلى عدة مسؤولين عسكريين من بينهم رئيس الأركان رافائيل إيتان. إلا أنه رغم أزمة الضمير التي أثيرت في إسرائيل، استوعب النظام بصورة جيدة جدا «ما كشفه» التقرير الذي لم يتطرق أبدا إلى درس أساس المشكلة: غزو لبنان، ودخول الجيش الإسرائيلي بيروت الغربية، والتحالف مع القوات اللبنانية (التي تصفها جريدة يديعوت أحرونوت الشعبية بأنها «حثالة منظمة»). وإذا كان الأمر قد انتهى بالخروج من الساحة فيما خص مناحيم بيغن، فإن آرييل شارون ظل وزيرا ذا نفوذ ـ حتى في حكومات الاتحاد الوطني. أما رافائيل إيتان، فانتقل إلى السياسة حيث أنشأ حزب تسوميت اليميني المتطرف الذي صار نائبا عنه في البرلمان فيما بعد. وفي سنة 1996، تحالف مع ليكود كي يتمكن من إيصال بنيامين نتنياهو (*) إلى الحكم وقد سلمه هذا الأخير وزارة الزراعة والبيئة. أما آرييل شارون، فكانت له عودة صاخبة على رأس وزارة كبرى هي وزارة البنى التحتية، التي صنعت على قياسه كي تتيح له استئناف الاستيطان في الأراضي المحتلة.

بعد مرور عشرين سنة، بتنا نعرف المزيد عن مجازر صبرا وشاتيلا، كما يبين تحقيق أجراه بيار بيان لحساب صحيفة لوموند دبلوماتيك، وجاء فيه: «نشرت الصحف الإسرائيلية ـ سنة 1994 خصوصا ـ مقالات كثيرة تؤكد وتضخم الخلاصات. من ذلك مثلا أن عامير أورين قد أكد في جريدة دافار بتاريخ أول تموز/يوليو 1994، استنادا إلى وثائق رسمية، أن المجازر كانت جزءا من خطة وضعها السيد آرييل شارون وبشير الجميل، اللذان استخدما الأجهزة السرية الإسرائيلية التي كان يديرها إبراهام شالوم آنذاك، الذي كان قد تلقى الأمر بإبادة كل الإرهابيين. ولم تكن الميليشيات اللبنانية إلا كناية عن عملاء في خط القيادة الذي كان يوصل، عبر الأجهزة، إلى السلطات الإسرائيلية».

ويتابع بيار بيان قائلا: «إن حلقة «بانوراما» التي عنوانها «المتهم» التي بثتها الـ BBC بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2001، قد زادت المعرفة بالأمر تدريجيا، بفضل شهادة يصعب الطعن بها، شهادة السيد موريس درايبر مساعد السيد حبيب. حين ذكرت أمام السيد درايبر أقوال السيد شارون من أنه كان غير قادر على توقع ما جرى في المخيمين، اكتفى بالرد بعبارة موجزة قائلا: «هذا غير معقول أبدا». وروى لقاءه مع السيدين شارون ويارون في وزارة الدفاع بتل أبيب يوم الخميس، فيما كان الإسرائيليون قد دخلوا بيروت الغربية رغم

الوعد الذي قطعوه. برر السيد عاموس هذا القرار بالقول إنه كان يهدف إلى منع الكتائب من مهاجمة الفلسطينيين عقب اغتيال بشير الجميل(...). وأوضح أن الولايات المتحدة كانت رفضت الاقتراح الإسرائيلي القاضي بانتشار الكتائب في بيروت الغربية «لأننا كنا نعلم أن مجزرة ستحصل إذا دخل هؤلاء» ويضيف: «ليس هناك أي شك في أن شارون مسؤول (عن المجازر)؛ هذا هو الواقع، حتى ولو كان إسرائيليون آخرون شاركوا في هذه المسؤولية».

بعد أن عاد شارون مجددا رغم هذه المسؤولية إلى رئاسة حكومة إسرائيل في شباط/فبراير 2001، فإنه لم يتخلص من ذيول مجازر صبرا وشاتيلا. فبعد مرور أربعة أشهر على تسلم مهامه، قدمت بحقه شكوى من جراء جرائم حرب وإبادة جماعية قدمها ثلاثة وعشرون ناجيا في بروكسل، استنادا إلى القانون البلجيكي المسمى «الصلاحية الشاملة». وفي منتصف شباط/فبراير 2003 أكدت محكمة التمييز البلجيكية أن هذا القانون يطبق أينما وجد المتهم: أسوة بفيديل كاسترو، أو صدام حسين، أو ياسر عرفات، سيكون بالإمكان إذن ملاحقة شارون منذ أن تزول عنه حصانته بوصفه رئيسا للوزراء. لكن في تلك الأثناء اغتيل في بيروت إيلي حبيقة، أحد المدبرين والمنفذين الرئيسيين للمجازر، قبل بضعة أيام من مجيئه إلى بروكسل، وكان من قبل قد أصبح وزيرا رغم ذلك! صحيح أن القضاء اللبناني تلقى شكاوى، لكن قانون العفو الذي صدر في بلد الأرز يمنع كل ملاحقة. لذا لا يزال بعيدا ذلك اليوم الذي ستتمكن فيه عائلات الضحايا من معرفة كل الحقيقة عن مجرى المجازر وعن مختلف المسؤولين عنها من لبنانيين وإسرائيليين، ولكن أيضا من أميركيين وفرنسيين وإيطاليين، فهل تكون الدعوى الوحيدة التي أقيمت ضد آرييل شارون هي تلك التي أقيمت سنة 1955، وأجهضت على كل حال؟ تلك التي كان متهما فيها بتوجيه صفعة إلى مسؤول مستودع.

صدام (حسين)

صدام حسين مسلم سني، ولد بتاريخ 28 نيسان/أفريل 1937 في تكريت، المدينة الواقعة شمالي بغداد، وهو ابن أسرة فلاحين، وقد حكم العراق (*) أكثر من ثلاثين سنة. ترك

صدام حسين بصمته في تاريخ بلاده المعاصر، بما في ذلك من خير وشر. دخل المدرسة متأخرا، وسجل في ثانوية بغداد سنة 1955. تسيس في تلك المدرسة وانضم إلى حزب البعث (*) سنة 1957. انتقل حزبه إلى المعارضة بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 بقليل، تلك الثورة التي أنهت الحكم الملكي. واشترك خلال تشرين الأول/أوكتوبر 1959 في محاولة اغتيال فاشلة للجنرال عبد الكريم قاسم، حيث أصيب بجراح واضطر أن يهرب إلى سوريا (*) أولا، ثم إلى مصر (*) حيث أنهى دراسته الثانوية. هناك عرف بنجاح انقلاب شباط/فبراير 1963 الذي أطاح بقاسم وشارك فيه حزب البعث. فعاد إلى بغداد ودخل قيادة الحزب. لكن البعث أقصي عن الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر 1963، وانخرط صدام حسين في العمل السري.

أوقف في تشرين الأول/أوكتوبر 1964، وأمضى سنتين في السجن. ولدى خروجه من السجن انتخب أمينا عاما مساعدا للحزب. لكن الضباط البعثيين وعلى رأسهم حسن البكر، هم الذين دبروا انقلاب 17 تموز/يوليو 1968، ثم أزاحوا في 30 تموز/يوليو بعضا من حلفائهم. ابتداء من هذا التاريخ بدأ صعود صدام حسين الذي لم يقف في وجهه شيء. فعزز، بالتحالف مع البكر، الجناح السياسي في حزب البعث ـ الذي كان تأثيره ضعيفا ـ ونجح في بسط نفوذ حزب البعث على القوات المسلحة: قبل نهاية سنة 1970، كان هناك 3000 مفوض سياسي يؤطرون الضباط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1969، وصل إلى نيابة رئاسة مجلس قيادة الثورة، مركز الحكم الحقيقي. وأمن الثنائي صدام حسين ـ حسن البكر سيطرته نهائيا على الحكم في آخر سنة 1971، عن طريق تصفية خصومه بما في ذلك الاغتيال السياسي. وأثبت صدام حسين أنه الرجل القوي الحقيقي. كان فظا ولكن براغماتيا، واتخذ القرارات الكبيرة التي اتسم بها العراق، من تأميم النفط إلى مهاجمة إيران (*) ثم اجتياح الكويت.

وظيفة حسن البكر كانت خصوصا تأمين ولاء أكبر عدد من الضباط. ثم أمسى شيئا فشيئا بلا فائدة: استقال في 16 تموز/يوليو 1979 من رئاسة الجمهورية ومن مجلس قيادة الثورة، وحل صدام حسين محله على الفور وراح يشجع على إحاطة شخصه بهالة من التقديس والعظمة. بعد ذلك ببضعة أيام، أحيل عدة قادة كبار إلى المحاكمة وأعدموا بتهمة «التآمر» و «التواطؤ» مع سوريا. وبات مجلس قيادة الثورة في نظر صدام، أكثر منه في أي وقت مضى. وسيلة موثوقة تهيمن فيها العناصر السنية ذات الأصل التكريتي (كالرئيس) وأعضاء أسرته. ابتداء من سنة 1979، أخذ صدام يسرع إعادة توجيه العراق نحو معسكر الاعتدال العربي، وبعد مقتل السادات (*)، نحو تشكيل محور بغداد ـ عمان ـ القاهرة.

لقد أكدت الحرب العراقية ـ الإيرانية عسكرة البلاد الشديدة، التي أمكن تحقيقها بفضل التساهل الذي حظي به صدام حسين في الخارج. وخصوصا في الغرب، ذاك التساهل الذي لم يؤثر في استعمال جيشه غازات كيميائية ضد الجيش الإيراني وضد المتمردين الأكراد (*): أليس صدام خير حصن ضد «الخطر الأصولي الاسلامي»؟ إن نهاية النزاع سنة 1988 الذي تسبب بمئات آلاف الصحايا، قد ترك العراق في حالة وهن ودمار. وفي محاولة للخروج من الأزمة، انطلق صدام حسين مجددا في مغامرة فاجتاح الكويت في 2 آب/أغسطس 1990.

وبما أنه كان عاجزا عن تقدير ضخامة الرد الأميركي، فقد ضيع فرصا مختلفة لتسوية أزمة الخليج (*) سلميا، فتحولت إلى حرب وإلى هزيمة ساحقة لبلاده. وأتاح له نوع من السلبية الغربية، أن يقضي على الانتفاضة الشيعية والانتفاضة الكردية في ربيع 1991، كما نجح في توطيد حكمه بعد فترة من الاهتزاز. وراح يستعين أكثر فأكثر بالتضامن البدائي، خصوصا العشائري، لتأمين بقائه. لقد أنزل انشقاق صهريه، اللذين لجآ إلى الأردن في 8 آب/أغسطس 1995، ضربة قاسية بالنظام. فقد كان الجنرال حسين كامل المجيد وشقيقه العقيد صدام كامل عضوين في الحلقة الأقرب إلى الحكم. كان الأول مسؤول البرنامج العسكري العراقي، فأعطى الأمم المتحدة فيما بعد معلومات تؤكد أن الحكم أخفى العديد من الوثائق حول برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل (*)، الأمر الذي أخر إلى مدى بعيد ـ رغم الترخيص ببيع محدود للنفط في ربيع 1996 ـ كل أمل برفع العقوبات. وألقت عودة الأخوين، بعد مفاوضات، إلى العراق، ثم اغتيالهما في 23 شباط/فبراير 1996، ضوءا فاضحا على وحشية وفظاظة تعريفات الدكتاتور.

كانت كل سياسة صدام حسين، الداخلية والخارجية، تهدف إلى ضمان بقاء النظام، وسط جو من الخوف والريبة. ودفع الدكتاتور بالتحدي إلى درجة إعلان فوزه في استفتاه أجراه في خريف 2002 ونال فيه 100% من الأصوات، وذلك في غمرة المجابهة مع الولايات المتحدة.

وعلى غرار قادة «جمهوريين» آخرين (حافظ الأسد (*)، حسني مبارك، أو معمر القذافي (*))، أوكل إلى أولاده مسؤوليات مفصلية. وقد ضعف موقف ابنه البكر عدي عقب محاولة الاغتيال التي استهدفته في كانون الأول/ديسمبر 1996 واضطرته إلى ملازمة المستشفى عدة أشهر. كما أن انحطاطه الأخلاقي أسهم في إبعاده النسبي. كان على رأس نقابة الصحفيين ومملكة إعلامية تشرف على صحف عديدة ـ بينها جريدة بابل النافذة، والتي تخرج أحيانا عن اللغة الخشبية (منعت من الصدور في تشرين الثاني/نوفمبر 2002) ـ

ومحطة إذاعة وشبكة تلفزة. وكان عضوا في البرلمان منذ سنة 2002، وكان النائب الوحيد الذي تكلم في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، مطالبا البرلمان بالموافقة على القرار رقم 1441 الصادر عن مجلس الأمن الدولي (أنظر الملاحق) حول نزع سلاح العراق.

أما ابنه الثاني قصي، فكان ينسق العمل بين أجهزة المخابرات والأمن والحرس الجمهوري. وكان أيضا على رأس الحرس الخاص المكلف حماية أبيه وسائر كبار رجال النظام، وكان يعتبر خليفة أبيه في منصب الرئاسة الذي لم يشغله قط، إذ إن الأميركيين قتلوه وقتلوا شقيقه يوم 22 تموز/يوليو 2003. وظل والده متخفيا مدى أشهر طويلة إلى أن اعتقل في كانون الأول/ديسمبر سنة 2003. وافتتحت محاكمته في 19 تشرين الأول/أوكتوبر سنة 2005.

الصهيونية

هي نسبة إلى صهيون، تلة في القدس، ورمز لأرض الميعاد. إنها عقيدة وحركة تهدف إلى تجميع اليهود (*) في دولتهم في فلسطين، وقد وجدت تعبيرها السياسي الأول سنة 1896 في كتاب تيودور هرتزل (*) «دولة اليهود» وصيغها المتماسكة الأولى سنة 1897 في المؤتمر الصهيوني العالمي، وانتصارها الأول، التاريخي، يوم 14 أيار/مايو 1948، مع ولادة دولة إسرائيل (*).

الأساس الأصلي للصهيونية هو الرباط الذي يجمع بين يهود الأرض المقدسة حسبما يقول أنصارها. كانت الممالك اليهودية التي تأسست في فلسطين حوالى سنة 1000 قبل المسيح قد اندثرت تحت الضربات المتعاقبة التي أنزلها بها الأشوريون، والبابليون، والرومان. وكان سحق ثورة باركوخيا سنة 135 بعد المسيح بداية رحيل معظم السكان العبرانيين. وبقيت أقلية صغيرة منهم في أوراشليم (*)، وصفد، وطبريا، والخليل: ورغم الحجاج الذين انضموا إلى هذه الأقلية في فلسطين، وخصوصا اليهود الذين هجروا من شبه جزيرة إيبيريا، في نهاية القرن الخامس عشر، فإن الطائفة اليهودية لم تكن تعد إلا زهاء عشرة آلاف نسمة. وكان اليهود الباقون في العالم كله يشكلون «الدياسبورا» (باليونانية) أي الشتات.

ظل تذكار «الوطن المفقود» والرغبة في الرجوع إليه حيين في النفوس بفضل الدين وحده: «السنة القادمة في أوراشليم» كانت هذه العبارة جزءا من صلاة المؤمنين سنويا. وعند التقاء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أمسى مشروع «العودة» سياسيا أكثر.
وكان نابوليون هو الذي دعا اليهود، بمناسبة حملته المصرية، إلى «الاصطفاف تحت رايته لاستعادة أوراشليم القديمة».
وإذا كانت هذه القضية قد حظيت بمساندة أتباع سان ـ سيمون، ولورد بايرن، ودزرايلي، وسكرتير نابوليون الثالث، فإنها تجسدت خصوصا فيما بعد في كتب مفكرين كالألماني مويز هيس (روما وأوراشليم، 1862) والروسي ليون بانسكر (التحرر الذاتي، 1882). وكان «عشاق صهيون» الذين يستلهمون هذا الأخير، وراء «العالية» الأولى التي جلبت 20000 إلى 30000 يهودي من الامبراطورية القيصرية إلى فلسطين سنتي 1882 و1903. وبوشر الاستيطان، الزراعي خصوصا، في الأراضي التوراتية، بواسطة أولئك المهاجرين وبمساعدة من البارون إدمون دو روتشيلد، كما بواسطة توظيفات من رجال أعمال يهود آخرين. كان الصحافي النمساوي تيودور هرتزل هو الذي زود الحركة بنظرية وتنظيم، وبـ «دبلوماسية» أيضا. وأخذ المشروع يتحقق عمليا بواسطة المنظمة الصهيونية وصندوقها الوطني اليهودي الذي كان مكلفا بشراء أراض فلسطينية.
يقول مكسيم رودنسون: «حوالى سنة 1900، لم تكن مشاريع الاستيطان محاطة بهالة سلبية كما هي اليوم».
هناك أربعة طروحات تؤسس للبناء الذي تصوره هرتزل: وجود شعب يهودي، واستحالة استيعابه في المجتمعات التي يعيش فيها متفرقا، وحقه في «أرض الميعاد»، وعدم وجود شعب آخر على هذه الأرض له حقوق هو أيضا. تعتبر الصهيونية هذا القول من البديهيات بقدر ما يعتبره خصومهم باطلا، كما يرى البعض في هذا القول ما يبرر اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، كما جاء في القرار الذي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1975 والذي قوبل بطعن واسع جدا (ثم ألغي سنة 1991). يقول والتر لاكور، مؤلف كتاب «تاريخ الصهيونية» الذي يعتبر سفرا جليلا، بصوابية كبيرة في ختام كتابه: «هذا الإيمان يمكن أن يقبل أو يرفض: لا يمكن أن يكون موضع نقاش عقلاني إلا بقدر محدود جدا (...). إن الصهيونية قد صنعت إيديولوجيا، لكن ادعاءاتها «العلمية» قليلة الإقناع حتما». صحيح أن النقاش حول مفهوم اليهودي (*) بالذات لا يزال مفتوحا: ما خلا الدين، الذي لا يتبناه الجميع والذي لا يكفي، دون شك، لتعريف شعب ما، ما عساها تكون تلك المقاييس الموحدة لهذا الواقع «الوطني»؟ هل هي عرقية، أم إقليمية، أم لغوية؟ ومسألة الاندماج هي أيضا موضع جدال: بعد أن توقف الاندماج بصورة فظة من جراء

موجة العداء للسامية في آخر القرن التاسع عشر، ثم من جراء الإبادة الجماعية (*)، وعادت تتأكد من جديد بوضوح. واستؤنف الجدال حولها حتى غداة الإبادة النازية. وقد ذهب زعيم صهيوني كناحوم غولدمان إلى الكلام علنا عن «خطر تفكك الطوائف اليهودية» وعن «فقدانها الوعي بأنها جزء من الشعب اليهودي» (26 أيار/مايو 1959). وقد رد على الصهاينة الذين يشددون على الانبعاث الدائم للخطاب وللأعمال المعادية لليهود كبرهان على ضرورة الدولة اليهودية، يرد معارضوهم بالخيار الذي تبنته الكثرة العظمى من اليهود بالبقاء في بلدانهم والاندماج فيها. أخيرا، فإن مشكلة الحقوق بفلسطين تقرأ قراءة أكثر تناقضا في ضوء النزاع العربي ـ الإسرائيلي: والاستناد إلى النص المقدس لديانة فإنها (من أصل ثلاث) وإلى احتلال (بين اثنتي عشرة أخرى) لم يتوصل إلى شرعنة ادعاء الحق بالأرض المقدسة من طرف واحد، هذا الادعاء الذي يستبعد، بالإضافة إلى ذلك، شعبا آخر كان ينكر حتى وجوده.

يسلم مكسيم رودنسون بأن «الآلام اليهودية قد تبرر طموح بعض اليهود إلى إنشاء دولة مستقلة. لكن هذا لا يمكن أن يكون في نظر العرب سببا كافيا لقيام هذه الدولة على حسابهم»، ويضيف قائلا إن العرب لم يكن لهم شيء يذكر في اضطهاد اليهود.

إذا كانت هذه المبادئ قد شكلت موضوع نقاش، فإن الصهيونية عرفت، على كل حال، تطورا ما، في تأثيرها وتنظيمها خارج فلسطين، كما في بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، قبل أن تصل إلى الدولة. يعود هذا النجاح إلى بؤس الجماهير اليهودية في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الوقت ذاته وابتداء من سنة 1882، إلى الموجة الجديدة من معاداة السامية والمذابح الرهيبة: يشهد بذلك التقرير الصحفي الذي وضعه ألبير لوندر «اليهودي التائه قد وصل». هكذا كان نبذ اليهود الاقتصادي يترافق مع نبذ سياسي عنيف، من خلال المجازر التي كانت قضية دريفوس في أوروبا الغربية أشبه بصدى لها. كانت الخيبة على مستوى الوهم الذي أشاعه في الغرب تحرير اليهود بمبادرة من الثورة الفرنسية... يقول ابراهام ليون في «المفهوم المادي للمسألة اليهودية» إن: «الصهيونية ولدت في ضوء الحرائق التي أضرمتها المجازر الروسية سنة 1882 وفي جلبة قضية دريفوس، هذين الحدثين اللذين عكسا الحدة التي أخذت تتسم بها المشكلة اليهودية في آخر القرن التاسع عشر».

لكن نجاح الصهيونية يعود أيضا إلى كون الدول الأوروبية كانت ترى فيها أداة: بريطانيا (*) تريدها أداة لزيادة التجذر في الشرق الأدنى وحماية قناة السويس؛ وروسيا القيصرية تريدها لأجل لجم العدوى الثورية (الي كان كثيرون من المحرضين عليها من أصل يهودي)؛

وألمانيا، التي كان قادتها يحلمون بالتخلص من طائفة يهودية كبيرة العدد ونافذة؛ والسلطان العثماني، الذي كان يسعى إلى الحصول على ما يملأ صناديقه الخاوية. وقد عرف تيودور هرتزل كيف يشرح لكل من محاوريه مدى ملاءمة المشروع الصهيوني لمصالحه. ينطبق هذا خصوصا على لندن، إذ إن هرتزل كتب في يومياته سنة 1900 ما يلي: «إن إنكلترا الحرة والقوية، التي تشمل نظرتها البحار السبعة، ستفهمنا، وستفهم ما نطمح إليه. ومن هنا بالذات يمكننا أن نكون على ثقة بذلك، ستنطلق الحركة الصهيونية نحو قمم جديدة وأكثر ارتفاعا». وسار خلفاؤه على خطاه، مع لندن بالدرجة الأولى، هذه التي ظلت حليف الصهاينة الرئيسي حتى سنة 1939، حتى ولو كان حرص لندن على عدم الانفضاح أمام العرب جعل التحالف صراعيا. بيد أن أساسه ظل متينا، فبحماية القنابل، كما صرح وايزمن قائلا سيكون لإنكلترا حاجز صلب وستكون لنا بلاد.

بالتأكيد، من الإبادة الجماعية استمدت الفكرة الصهيونية شرعيتها الكاملة والقدرة على تحقيق ذاتها. فإنه بعد إبادة ستة ملايين يهودي وسط لا مبالاة عامة، وافقت أوروبا وأميركا اللذان كان الرأي العام فيهما في غاية التأثر، على ضرورة خلق دولة يهودية ـ ودولة عربية ـ في فلسطين. لكن الأولى وحدها رأت النور، انسجاما، على كل حال، مع المطالب الأولى للحركة الصهيونية. غير أن هذه الولادة الوحيدة كانت تحمل في ذاتها بذور الأزمة التي تعانيها الصهيونية اليوم: الهزات التي انتابت يهود الشتات على أثر غزو لبنان سنة 1982، ثم الانتفاضة (*) الأولى في أواخر الثمانينات، كانت نذيرا بذلك.

من المفارقة أنه في بداية القرن الواحد والعشرين لا يوجد في العالم شعب أشد خطرا من إسرائيل على اليهود: خلال سنتي 2001 و2002، لاقى 700 منهم حتفهم إبان الانتفاضة (*) الثانية التي أدى قمعها إلى موت أكثر من 2 000 فلسطيني...

يلاحظ مارسيل ليبمان في «يهودي المولد» أن «الصهيونية تصطدم باعتراض مزدوج لا تفتأ الوقائع تواجهها به. فالصهيونية التي كانت تسعى إلى إعطاء اليهود شاطئ أمان قد خلقت دولة ما انفكت تعيش في وضع هش». ويضيف البروفسور البلجيكي الراحل قائلا إن سبب ذلك هو سلب الفلسطينيين وما ترتب عليه من عواقب، ثم يضيف: «كما أن الصهيونية لم تنجح أيضا في سعيها إلى تجميع يهود العالم كله في دولة واحدة». ويخلص إلى القول بشأن أولاده ويهوديتهم المفترضة: «لماذا يجب أن تسلط عليهم الأنوار التي تعمي الأبصار والتي تعكس حرائق الأمس؟ الأمس نعم».

بعد مرور مئة سنة على وفاة تيودور هرتزل، أن الدولة اليهودية، رغم كونها موجودة،

لا تضم سوى أقلية ـ حوالى 40% ـ من «الشعب اليهودي الذي كان يفترض بها أن تؤويه. هذا كما أن الإسرائيليين لا يشكلون مجموعة متجانسة بل، كما قال هنري كورييل (*) في «لأجل سلام عادل في الشرق الأدنى»، إنهم ينقسمون إلى «قسمين لكل منهما طموحاته المختلفة، إن لم نقل المتضادة. يتألف القسم الأول من الصهاينة الحقيقيين، أي أولئك الذين جاؤوا إلى إسرائيل لغاية واحدة هي إقامة دولة يهودية (...). ويتألف الثاني، وهو يضم أكثرية سكان إسرائيل اليهود، من اليهود الذين استقروا في إسرائيل لأنهم لم يجدوا مكانا آخر يذهبون إليه». فهل الحصيلة إيجابية في نظر الصهيونية؟...

الضفة الغربية

الضفة الغربية هي جزء من فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني وتقع على الضفة الغربية لنهر الأردن. لقد احتلتها جيوش الملك عبدالـلـه الأردني خلال حرب 1948 ـ 1949 (*)، وضمتها عمان رسميا إليها في 24 نيسان/أفريل 1950. فالضفة الغربية التي تبلغ مساحتها 5800 كيلومتر مربع، تشمل الجزء الشرقي من القدس، ومدن نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وأريحا ورام الـلـه والخليل وبيت لحم.
في حرب الأيام الستة في العام 1967 احتل الجيش الاسرائيلي الضفة الغربية لكنه لم يضمها إلى اسرائيل (بعكس القسم العربي من القدس). لكن سكانها البالع عددهم 660000 نسمة (إحصاء العام 1967 بما في ذلك القدس) عاشوا احتلالا بدل كليا نمط حياتهم ووعيهم السياسي. أما بالنسبة إلى الـ 250000 نسمة الذين نزحوا إلى الأردن (*) في حزيران/يونيو 1967، فلم يسمح إلا لبضعة آلاف منهم بالعودة.
في الوقت الذي كانت تمارس إسرائيل فيه سياسة ما سمي بـ «الجسور المفتوحة» التي تسمح ببعض الصلات وبالتجارة بين الضفة الغربية والأردن، فإنها سرعت الاندماج الاقتصادي للأراضي المحتلة، وتحولت الضفة الغربية إلى سوق حاسم لصادرات الدولة اليهودية. فعشرات آلاف الفلسطينيين (*) يذهبون إلى اسرائيل ليبيعوا قوة عملهم بسعر منخفض. فمن 5000 في العام 1968، أصبح عددهم 25000 في العام 1971، ثم 40000 في العام 1979 واستقر على 45000 في الثمانينات وبداية التسعينات.

ض

النتائج الاجتماعية شديدة القساوة: تشكل البروليتاريا الصناعية 40% من السكان العاملين بينما لا يشكل الأشخاص المستخدمون في الزراعة، اكثر من 25%. هذا التغير سرع في تفتت المجتمع التقليدي، الفلاحي والريفي. فقد تغيرت القيم الأخلاقية ونمط الحياة، وتصدعت العلاقات التي كانت قائمة على الزبائنية - نمط سيطرة النخب ذات الاتجاه الاردني قبل العام 1967 ـ كما أن التجدد العمري للسكان والنسبة الهامة لارتياد المدارس سرعا من هذه التطورات. فخلال بضع سنوات تعززت مواقع نخبة جديدة مثقفة، أكثر وطنية، وحلت محل الكبار الأكثر اعتدالا وأكدت دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية (*).
فضلا عن أن السياسة الاسرائيلية.. لم تكن تفسح في المجال «للتعاون».. فإن إقامة المستوطنات الآهلة، والتأكيد على الحقوق التاريخية لليهود في «اليهودية والسامرة» وضم القدس (مدينة مقدسة أيضا بالنسبة للمسلمين والمسيحيين) - يجب ألا ننسى أن هناك أقلية لا بأس بها من الفلسطينيين المسيحيين) كل ذلك كان يولد المزيد من العقبات. فالقمع الممارس بحق العناصر الموالية للأردن وبحق القوميين المؤيدين للفدائيين ، والشيوعيين في آن (*)، أدى إلى عزل الذين كان يعتبرهم السكان «محتلين». ومن عام 1967 حتى 1970، كل الاتجاهات السياسية طالبت ولا تزال بالعودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل حزيران/يونيو 1967؛ لكن مع أيلول/سبتمبر الأسود (*) وتطور الوعي القومي الفلسطيني تم عزل العناصر المؤيدة للأردن.
وفي آب/أغسطس 1973، تأسست الجبهة الوطنية الفلسطينية (FNP) وقد ضمت قوميين وشيوعيين واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية (OLP) «كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين» . وفي ربيع 1976، إبان الانتخابات البلدية، حصلت على 80% من المقاعد وأغلبية مواقع رؤساء البلديات. وخلال تلك المرحلة اتاحت الجبهة الوطنية الفلسطينية ، الفرصة للتأكيد على الهوية الوطنية (ضد اسرائيل ولكن ضد الأردن أيضا) وللضغط على منظمة التحرير الفلسطينية كي تتخذ مواقف واقعية أي ملائمة لحل سياسي ولاقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة (*).
إن فلسطينيي «الداخل» كانوا اكثر المعارضين حدة لاتفاقيات كمب ديفيد (*) في العام 1978 و«للحكم الذاتي» (*). ذلك لأنهم يعيشون بالملموس سياسة الاستيطان (*) وتملك الأراضي بالقوة الذي تسارع منذ انتصار مناحيم بيغن. فالقمع السياسي اشتد مع عزل أغلبية رؤساء البلديات المنتخبين، في العام 1982، واستبدالهم بمدراء اسرائيليين. وترافق مع الاجراءات «العادية» المتخذة ضد الفلسطينيين: إعلام بمكان الإقامة وترحيل باتجاه الأردن واعتقالات

إدارية... كان ثمة عشية الانتفاضة (*) 4000 سجين سياسي قادمين من الضفة الغربية وغزة. والمجال الوحيد للحرية النسبية كانت: الصحافة. فنظرا لصدورها في القدس ـ الشرقية استفادت من القوانين الاسرائيلية لكنها عانت دائما من الرقابة الصارمة. إن اندلاع انتفاضة الضفة الغربية وقطاع غزة يدل على بلوغ الوعي مرحلة متقدمة ويعكس هوية وطنية قوية ويؤكد الدور المركزي «للداخل» في النضال الفلسطيني. مما دفع بالملك حسين، في 31 تموز/يوليو 1988، إلى قطع كل العلاقات «القانونية والادارية» مع الضفة الغربية.

فالضفة الغربية هي من صلب اتفاقيات أوسلو (*) وإقامة الحكم الذاتي (*) الفلسطيني. واتفاق طابا الذي وقع في 28 أيلول/سبتمبر 1995، في واشنطن، (المسمى أيضا اتفاق أوسلو 2) حدد المرحلة الانتقالية التي كان يجب أن تستمر حتى أيار/مايو 1999. فقد جرى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

ـ المنطقة أ- تضم المدن الفلسطينية الكبيرة (أريحا وجنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الـلـه وبيت لحم) التي صارت مذاك تحت سلطة فلسطينية والتي تشمل 3% من الأراضي. والخليل التي يبلغ عدد سكانها 120000 نسمة فلسطينية، وتضم 300 مستوطن، تبقى تحت الاحتلال الاسرائيلي حتى منتصف كانون الثاني/يناير 1997؛

ـ المنطقة ب ـ تشمل 27% من أراضي الضفة الغربية ومعظم القرى الفاسطينية تقريبا (465 قرية)؛ وتتمتع السلطة الفلسطينية فيها بالسلطات البلدية، لكن الجيش الاسرائيلي هو المسؤول عن الأمن ووبامكانه أن يدخل إليها في أي وقت؛

ـ المنطقة ج ـ التي تمتد على 70% من الضفة الغربية ـ تقع فيها جميع المستوطنات الإسرائيلية ـ تبقى تحت الرقابة الاسرائيلية.

في أواخر سنة 1995، انسحبت القوات الاسرائيلية من المدن الفلسطينية الكبيرة (باستثناء الخليل) حيث تستقر السلطة الفلسطينية. وإن أكدت انتخابات 20 كانون الثاني/يناير 1996 التعبئة الواسعة للفلسطينيين، فإن اعتداءات ربيع 1996 سلطت الضوء على هشاشة الحكم الذاتي: فالإقفال المنظم لأراضي الحكم الذاتي يحول دون وصول الفلسطينيين إلى أعمالهم في اسرائيل؛ وحركة نقل البضائع، وتنقل الناس بين مختلف المدن، أصبح أكثر صعوبة، مما يجعل من المستحيل إقامة كيان اقتصادي قابل للحياة؛ وتزايد الغارات الاسرائيلية، خاصة في القرى، خلال الفصل الأول من عام 1996، ما أدى عمليا إلى اعادة احتلال القرى الواقعة في المنطقة ب.

ووفقا لروزنامة أوسلو، كان يجب أن تبدأ المفاوضات في 4 أيار/مايو 1996، حول

الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والقدس. لكن الوضع لم يعد ملائما مع انتخاب بنيامين نتنياهو (*) الذي أثار امتحاني قوة مع الفلسطينيين: عملية «النفق» الذي شقه تحت المسجد الأقصى ثم إنشاء مستعمرة أبو غنيم المسماة «هار هوما». الا أنه وافق في كانون الثاني/يناير 1997، على أن يعيد إلى السلطة الفلسطينية أربعة أخماس الخليل ـ بقي خمس تحت السيادة الاسرائيلية مع قسم في وسط المدينة حيث يعيش 300 مستوطن من المتطرفين. وسيكون هذا «تنازله» الوحيد حتى قمة واي رايفر (Wye River) في تشرين الأول/أوكتوبر 1998، التي تلحظ انسحابات إضافية من الأراضي لم تطبق إلا جزئيا.

تشبه الضفة الغربية جلد فهد، أراض مقسمة بالمستوطنات وبطرقاتها الملتفة من حولها إلى قطع صغيرة (خريطة رقم 9): وحسب دراسة نشرت في العام 2002، من قبل المنظمة الاسرائيلية لحقوق الإنسان، بيتسلم (Betselm) ، فإن المستوطنات لا تغطي إلا 1.7% من الأراضي، إلا أن مجمل ما تسيطر عليه بما فيها الاراضي الملحقة بالقوة تزيد على 41.9%. دون أن ننسى أن التعديل الآحادي الجانب لحدود القدس، في العام 1967، والذي ضاعف مساحتها ثلاث مرات، قد اغتصب من مساحة الضفة الغربية.

وإيهود باراك الذي انتخب رئيسا للوزراء في 17 أيار/مايو 1999، لم يباشر، إلا بعد قمة شرم الشيخ (4 أيلول/سبتمبر 1999)، تطبيق إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي المقررة في واي ريفر: فكان على السلطة الفلسطينية أن تنتظر شهر آذار/مارس 2000 لكي تفرض سلطتها على 17.2% من الضفة الغربية بسيادة كاملة وعلى 23.8% بالاشتراك مع اسرائيل والـ 59% المتبقية تبقى تحت السيطرة الاسرائيلية وحدها. فضلا عن أن اقتراح اسرائيل في مفاوضات كمب ديفيد ضم حوالى 10% من الضفة الغربية لتجميع حوالى 80% من مستوطنيها قد ساهم إلى حد كبير في فشل المفاوضات.

إن تصعيد الانتفاضة الفلسطينية والقمع الاسرائيلي سوف يقلصان السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية إلى حدها الأدنى. ففي وقت سابق، في خريف 2000 وفي 2001، ادت الممارسة المنتظمة للإقفال، إلى سجن السكان في عدد كبير من السجون الصغيرة، ما سبب اختناقا للحياة الاقتصادية، وتشويها خطيرا لمستوى معيشتهم. فالعمليات القمعية التي ازدادت عنفا والتي شنها الجيش الاسرائيلي دوريا بحجة مواجهة الاعتداءات الارهابية سوف تتحول إلى حرب حقيقية مع عملية «المتراس» (Rempart) في نيسان/أفريل 2002: إعادة احتلال المدن ذات الحكم الذاتي، تدمير منظم للبنى التحتية وتوقيف ألوف الأشخاص. وبعد تسع سنوات على اتفاقية أوسلو، لم يعد الفلسطينيون يسيطرون على ال17.2% من الضفة الغربية

التي اعطيت لهم بصعوبة لتكون تحت سيادتهم الكاملة، والتي استشرس الجيش الاسرائيلي في تدميرها.
في العام 2005، ارتفع عدد سكان الضفة الغربية (ومن ضمنها القدس الشرقية) إلى 2 3 مليون نسمة ـ من بينهم 687000 لاجىء. وانخفض الدخل القومي للفرد من 2 245 دولارا في العام 1992 إلى 1110. ويعيش فلسطيني واحد من أصل اثنين بأقل من دولارين يوميا.

الطائف (اتفاقيات)

بناء على مبادرة اللجنة الثلاثية التابعة للجامعة العربية (*) المؤلفة من الجزائر والعربية السعودية والمغرب ـ دعي النواب اللبنانيون إلى الاجتماع في الطائف، في العربية السعودية، آخر شهر أيلول/سبتمبر سنة 1989، لمناقشة مشروع ميثاق وطني للمصالحة. حضر الاجتماع من بين عدد النواب الأحياء الثلاثة والسبعين (من أصل الـ 99 نائبا الذين انتخبوا سنة 1972) 62 نائبا: 31 مسيحيا و31 مسلما. دامت المفاوضات قرابة شهر، وفي 22 تشرين الأول/أوكتوبر أنجزت الاتفاقيات المسماة باتفاقيات الطائف التي وضعت حدا للحرب الأهلية اللبنانية (*).
لحظت الاتفاقيات تقليصا لصلاحيات الرئيس الماروني لصالح مجلس الوزراء، وخصوصا لصالح رئيس مجلس الوزراء السني ورئيس البرلمان الشيعي: نشأت على رأس البلاد سلطة ثلاثية الرؤوس. وبات مجلس النواب، الذين زيد عددهم إلى 128، يتألف مناصفة من المسيحيين والمسلمين؛ وبانتظار الانتخابات المقبلة، ملئت المقاعد الشاغرة في مجلس النواب بطريقة التعيين. وابتدأ تجريد الميليشيات من السلاح وبسط سلطة الدولة عقب انتخاب الرئيس الجديد وتشكيل حكومة اتحاد وطني. أما إلغاء الطائفية في البلاد، فقد دار الكلام حوله، ولكن بوصفه هدفا بعيدا.
كان هناك إجماع على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، لكن كان هناك جدال كثير حول الحضور السوري. وقد جاء في النص أخيرا أن «القوات السورية الموجودة

في لبنان ستنجز دورها الأمني خلال سنتين على الأكثر (ثم تتجمع في البقاع)، وأن مدة بقاء القوات السورية في هذه المناطق سيحدد باتفاقية تعقد بين الحكومتين اللبنانية والسورية».
اجتمع مجلس النواب اللبناني في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 وصدق على النص ـ رغم معارضة الجنرال عون ولكن بفضل دعم القادة المسيحيين ـ وانتخب الرئيس رينيه معوض؛ وبعد اغتياله يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر، خلفه بعد بضعة أيام، الياس الهراوي. وجرى التمديد لمجلس النواب حتى سنة 1994، وفي 7 حزيران/يونيو 1991 عين أربعون نائبا جديدا.
وسمحت إزاحة الجنرال عون بتسريع الحركة: أعيد توحيد بيروت، ونزع سلاح الميليشيات، باستثناء حزب اللـه (*). وعاد السلم الأهلي وراح الأمل يداعب اللبنانيين، وإن كانت الوصاية السورية بلغت ذروتها كما يظهر من معاهدة الأخوة والتعاون التي وقعها البلدان في 22 أيار/مايو 1991. وأعيد النظر في هذه الوصاية سنة 2005، مع انسحاب القوات السورية، على أثر اغتيال رفيق الحريري.

الطائفية

تعبر الطائفية على النظام السياسي المعمول به في لبنان (*) والذي تغوص جذوره في التاريخ. فمع السلطنة العثمانية (*)، منذ القرن السادس عشر، بدأت تتكون «الملل» (millet) : «تجمعات دينية» مختلفة متجاورة (من المسيحيين واليهود...) جرى الاعتراف بها إلى جانب الاسلام (*). كان رؤساؤها الدينيون يتمتعون بامتيازات عديدة، ويديرون حياة رعاياها. لكن التدخل المباشر للدول الأوروبية هو الذي سرع في تكون الطائفية.
بعد احداث العام 1860، والتدخل الفرنسي، أصبحت مسألة لبنان مسألة أوروبية. وفرض «نظام أساسي» على جبل لبنان (لبنان الصغير ومساحته 4500 كلم، أقل من نصف مساحة البلاد الحالية) الذي أصبح تابعا مباشرة للباب العالي. كما تشكل مجلس إداري يضم ممثلين عن المجموعات الدينية الست الرئيسية وهي: الموارنة (*) والدروز (*) والسنة (*) والشيعة (*) والروم الأورثوذكس (*) والروم الكاثوليك (*). وجرى تقسيم لبنان الصغير ذو الأغلبية المارونية العريضة إلى مديريات ست: أربع موارنة، واحدة درزية، واحدة للروم الأورثوذكس وواحدة

للروم الكاثوليك. ونظام الطوائف الذي تشكل على هذا النحو كانت تدعمه البعثة التي كانت تعينها كل دولة أوروبية: باريس تدافع عن الموارنة، ولندن عن الدروز، وسان بطرسبرج عن الروم الأورثوذكس...
في العام 1920، أقامت فرنسا انتدابها على المنطقة وفصلت لبنان الكبير (بحدوده الحالية) عما سيصبح سوريا (*) فيما بعد. وساهمت ثلاثة عوامل في تجذر الطائفية. ففي الحدود الحالية، أصبح المسيحيون بالكاد أكثرية، لكنهم، بقرارهم الاحتفاظ بهيمنتهم، ازدادوا تلاحما بسبب خوفهم من الذوبان في الاسلام. وفي بداية العام 1926، اعترف بالشيعة طائفة وكانوا لا يزالون تابعين حتى تاريخه للمؤسسات الشرعية السنية. وأخيرا، فإن المادة 95 من دستور 1926، تنص على ما يلي: «بصورة مؤقتة وهادفة إلى العدالة والوفاق، تمثل الطوائف بشكل منصف في الوظائف العامة وفي تركيب الوزارات...» هذا القانون المؤقت أصبح دائما. وقد جرت من خلال ذلك شرعنة 17 طائفة لكل منها آلية عمل على النمط القبلي.
فيما يتعلق بالأحوال الشخصية (زواج، طلاق، إرث...) تتمتع كل طائفة باستقلاليتها الذاتية. ولا يوجد، إذن، زواج مدني. في المجال السياسي، فإن ميثاق 1943 قد حدد القواعد: رئيس جمهورية ماروني، رئيس وزراء سني، رئيس مجلس نواب شيعي الخ... وفي البرلمان، ستة مقاعد من أصل 11 تعود للمسيحيين، و5 للمسلمين مع توزيع داخلي، لكل من الطائفتين، بين مختلف المجموعات الصغيرة. وهكذا في العام 1972 ـ تاريخ الانتخابات التشريعية الأخيرة قبل الحرب الأهلية ـ كان هناك 30 نائبا مارونيا من أصل 99 لكنه كان هناك 19 نائبا شيعيا فقط. والتوزيع نفسه يطبق على كل مراكز الادارة والجيش.
إن الطابع الرئاسي للنظام قد فاقم الهيمنة الواسعة للموارنة. فالنظام برمته هو الذي استهدفته الحرب الأهلية الطويلة التي؛ بمفارقة، عززت، التضامن الطائفي.
والأشد والأخطر أيضا هو "إن احتلال الأراضي من قبل مجموعات لبنانية قد أدى إلى تحولات جذرية باتجاه فرض التجانس الطائفي في كل من هذه المناطق المحتلة» (اليزابيت بيكار) . غادر المسيحيون طرابلس، ولم يبق منهم سوى 50000 في بيروت الغربية ـ مقابل 500000 قبل عشر سنوات. ومناطق جبيل وكسروان وكل المتن تقريبا هي الآن مناطق مسيحية حصرا. كما أصبحت منطقة الشوف درزية بعد هروب المسيحيين في الأعوام 1983 ـ 1985... لقد انقسمت البلاد إلى كانتونات شبه متجانسة منطوية على نفسها في ظل التضامنات الطائفية.

إن اتفاقيات الطائف (*) وعودة السلام في العام 1989، لم تؤد، في الحقيقة، إلى تجاوز الانقسامات حتى ولو شهدنا عودة بعض اللاجئين، وبشكل محدود جدا، إلى مناطقهم الأصلية (في الشوف مثلا). وفي المقابل، فميزان القوى بين الطوائف قد تطور بلا شك: أصبح المسيحيون والمسلمون يتقاسمون بشكل متساو، المقاعد في البرلمان، وجرى الحد، بصورة ملموسة، من سلطة الرئيس الماروني.

لقد جرى الاعتقاد طويلا بأن الطائفية هي «استثناء» لبناني. لكن منذ حرب العراق (*) (2003)، اصبح ممكنا التساؤل حول ما اذا كان هذا النظام قد بدأ يمتد إلى الشرق الأدنى، وما اذا كان توسعه يشكل محورا لاستراتيجية واشنطن. فغداة غزوها للعراق اعتمدت الولايات المتحدة الانقسامات الشيعية ـ السنية من جهة والكردية العربية من جهة أخرى؛ وصنف كل مواطن على أساس هوية واحدة، تاركين جانبا سلسلة من الهويات الأخرى: العائلية والقبلية والقومية الخ. فعززت هذه النظرة الفروقات وأدت إلى انقسام واقعي للبلاد واججت التناحرات خاصة بين السنة والشيعة، وهي تناحرات انتشرت أيضا في ما تبقى من منطقة الشرق الأدنى.

عباس(محمود) أبو مازن

ولد في 26 آذار/مارس 1935 في صفد (الجليل). وفي العام 1948 أصبح لاجئا في سوريا، حيث تابع دراسته قبل أن يحصل على الدكتوراه في موسكو. هو واحد من بقية الأحياء الذين أسسوا فتح مع ياسر عرفات (*). انتخب عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني وفي اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف (*) عام 1980. وبعد عودته إلى فلسطين في تموز/يوليو 1995 عين أمينا عاما لـ م. ت. ف في العام 1996، قبل أن يصبح لدى وفاة عرفات، رئيسا للجنتها التنفيذية.

وهو قد لعب دورا رائدا طوال السبعينات من القرن الماضي في مجال تشجيع الصلات ما بين م. ت. ف والأوساط اليسارية الاسرائيلية، بمن فيها الصهيونية. وشارك أبو مازن في

المفاوضات السرية الخاصة باتفاقيات أوسلو (*) التي انتهت بإقرار اعلان المبادىء الذي وقعه هو، وياسر عرفات، واسحاق رابين في 13 أيلول/سبتمبر 1993 في واشنطن.
وبسبب استيائه من تطبيق اتفاقيات أوسلو، لم يسهم بصورة فعالة في المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للأراضي المحتلة، وخصوصا تلك التي جرت في كمب ديفيد (*) في تموز/يوليو 2000. وهو من بين الوحيدين من القادة الفلسطينيين الذين أدانوا علنا عسكرة الانتفاضة (*) الثانية. وأثر الضغوط الدولية الهادفة إلى اعادة النظر في مقومات السلطة الفلسطينية ( )، عينته اللجنة التنفيذية في 29 نيسان/أفريل 2003 رئيسا للوزراء. وقد استقال في 7 أيلول/سبتمبر واستبدل بأحمد قريع (أبو علاء) بعد فشل إشارات الانفتاح على الدولة العبرية وخلافه مع عرفات الذي رفض التخلي عن سلطاته.
وبعد وفاة عرفات، رشحته حركة فتح للانتخابات الرئاسية ففاز فيها بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2005 بأكثر من 62% من أصوات المقترعين، ونجح، إثر ذلك، في اعادة الصلة مع اسرائيل، وفي الحصول على «تهدئة» لوقف العمليات العسكرية.
وفي حين كان الرأي العام الفلسطيني على استعداد لاعطائه فرصة، إلا أن حصيلة سنة من حكمه بدت سلبية حيث حققت حماس فوزا كبيرا في الانتخابات النيابية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير. ومع أنه ما زال على رأس السلطة الفلسطينية فإن نفوذه هو موضع اعتراض، بما في ذلك داخل فتح.

عبد الناصر (جمال)

ولد جمال عبد الناصر في 15 كانون الثاني/يناير 1918، في بني ـ مور في مقاطعة أسيوط في مصر العليا، والده موظف في البريد متحدر من الطبقة الفلاحية الصغيرة. حاز على شهادة البكالوريا في العام 1934 وباشر في دراسة الحقوق وشارك في المظاهرات الكبيرة في العام 1935 ضد المحتل البريطاني والملك. فتحت عودة حزب الوفد إلى السلطة في العام 1936، أبواب الأكاديمية العسكرية أمام أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة: ثغرة دخل منها ناصر الشاب، كتب فيما بعد أحد رفاقه، أنور السادات (*): من اجل أن ننجح

بالقيام بعملية التجديد، نحن بحاجة إلى جسم متين ومنتظم، تحركه إرادة واحدة ليكون قادرا على إخفاء غياب السلطة واعادة بناء الأمة المفككة. والجيش هو الذي وفر هذا الجسم». كان ملازم أول عندما تلقى أول تكليف له في (Moukabad) بالقرب من المدينة التي ولد فيها. تعرف هناك إلى السادات، ووضع معه، خلال مناقشات حماسية حول مستقبل مصر (*)، فكرة إنشاء تنظيم «الضباط الأحرار».
لكن الطريق كان ما يزال طويلا للاستيلاء على السلطة وموسوم في كل مرحلة بالاذلال. وفي شباط/فبراير 1942، طوقت الصفحات البريطانية القصر الملكي وأجبرت الملك على تعيين حكومة جديدة موالية للانجليز. وفي العام 1948، اندلعت حرب فلسطين. شارك عبد الناصر في المعارك ـ واشتهر في معركة الفلوجة ـ وعاد من الجبهة وفي فمه طعم مرارة الخيانة. وفي العام 1951، نشب نزاع مسلح على طول قناة السويس (*) ضد الوجود الاستعماري؛ شارك فيه ألوف من الشبان المتطوعين الذين دربهم تنظيم الضباط الأحرار وأمدهم بالأسلحة والتدريب. لكن في كانون الثاني/يناير 1952، أعلن الملك القانون العرفي. كان عديد تنظيم عبد الناصر يومذاك حوالى المئة ضابط؛ ولجنة تنفيذية تضم أربعة عشر عضوا ـ تتشكل من مروحة عريضة من الشيوعيين إلى الاخوان المسلمين (*) ـ جمعهم الحقد على الاستعمار، والفساد والاقطاعية. دقت ساعة العمل: في 23 تموز/يوليو 1952، أوصلهم انقلاب إلى السلطة. كان الجنرال نجيب، وهو ضابط قديم عجوز وطني، ومحترم، الواجهة لهذه الحركة، لكن ناصر الذي لم يكن قد بلغ بعد الرابعة والثلاثين سنة، كان الرجل القوي الحقيقي. إلا أنه لم تكن لديه فكرة محددة لدوره ولا حتى لأهدافه. في العام 1952، لم يكن العالم الثالث قد ولد بعد، والشعوب العربية تعيش تحت وصاية لندن أو باريس. أصدر الضباط الأحرار مرسوم أول اصلاح زراعي وأعلنوا الجمهورية في 18 حزيران/يونيو 1953، واضعين حدا نهائيا لملكية عجوز عمرت خمسين سنة. ولكن أي جمهورية؟ فبعد ترددات ومواجهات، قام ناصر بتنحية نجيب الشعبي في ربيع 1954: لن تكون هناك تعددية للأحزاب في مصر ولن يعود الجيش إلى ثكناته. والبرغماتية نفسها كانت صالحة في السياسة الخارجية. ففي 19 تشرين الأول/أوكتوبر 1954، وقعت معاهدة مع بريطانيا العظمى (*) تنص على انسحاب كل القوات البريطانية، لكن شروطا ملزمة ـ وخاصة عودة هذه القوات نفسها في حال نشوب نزاع ـ استقبلت بامتعاض من عدد كبير من القوميين. فتش ناصر عن حلفاء

له في الغرب. كان مفتونا بالولايات المتحدة (*) وهي دولة ليس لها ماض استعماري. لكن واشنطن لم تفهم رفض سيد مصر الجديد المشاركة في مواثيق مناهضة للسوفيات. جرى كل شيء بسرعة فائقة. شارك ناصر في تأسيس حركة عدم الانحياز في باندونغ، في نيسان/أفريل 1955. واشترى من تشيكوسلوفاكيا الأسلحة التي رفضت الولايات المتحدة بيعها له. أمم قناة السويس في 26 تموز/يوليو 1956، وخرج منتصرا سياسيا من الحرب التي تلت. قائد جديد ولد: بالنسبة للمصريين أصبحوا أخيرا أحرارا، وبالنسبة للعرب فقد تحمسوا للمعركة ضد الاستعمار.

بعد فشل الجمهورية العربية المتحدة (اتحاد مصر وسوريا 1958 ـ1961) انتهج ناصر سياسة داخلية راديكالية: تأميم قسم كبير من القطاع الخاص، مرحلة جديدة من الاصلاح الزراعي، تبني ميثاق وطني، تأسيس جبهة جديدة سياسية، الاتحاد الاشتراكي. بذل جهد هائل للتطوير الاقتصادي حقق نجاحات لا تقبل الجدل. وساهم صدى هذه التدابير بتعبئة تقدمية في العالم العربي.

لعبت حرب حزيران/يونيو 1967 (*)، دور الكاشف لنقاط ضعف التجربة الناصرية. فانهيار الجيش عكس خيانة أولئك الذين كانوا يلقبون بـ «الطبقة الجديدة»: ضباط ذوو مراتب عليا، تقنوقراطيون، فلاحون أثروا، وبورجوازية الدولة... كل الذين استفادوا من «الثورة» وتمنوا وضع حد نهائي للاشتراكية. لقد أصبح هؤلاء مدمرين للناصرية والقاعدة الاجتماعية التي أتاحت للسادات أن يقوم «بالثورة المضادة». فخوف عبد الناصر من كل تنظيم مستقل للمجتمع (نقابي أو سياسي) والطابع البيروقراطي للاتحاد الاشتراكي، شجعا «الطبقة الجديدة». استقال عبد الناصر بعد الهزيمة، ثم عاد تحت الضغط الشعبي في 9 حزيران/يونيو، لكنه عاد محطما. عندما توفي في 28 أيلول/سبتمبر 1970، أقام له المصريون مراسم دفن فخمة. ورغم الأخطاء، بكوا الرجل الذي أعاد لهم كرامتهم. «ارفع رأسك يا أخي»، شعار كان يقرأ على الرايات المرفوعة في قرى مصر بعد 23 تموز/يوليو 1952. إن أسطورة عبد الناصر تبقى راسخة كما أظهر ذلك النجاح المنقطع النظير لفيلم ناصر 56 ، لمحمد فاضل، في العام 1996، الذي عرض على كل الشاشات المصرية والذي حضره ملايين المشاهدين.

العراق

كانت بغداد عاصمة الخلافة العباسية بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر. ثم ضمت أراضي العراق الحالي إلى السلطنة العثمانية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. على عكس شعوب أخرى في الشرق الأدنى، لم يشارك العراقيون، الشيعة ـ وهم الأكثرية ـ والسنة، في الثورة العربية التي قادها الشريف حسين من مكة، بل تحالفوا مع السلطان العثماني ضد البريطانيين. ومع ذلك، فرضت لندن على عرش العراق، بتاريخ 23 آب/أغسطس 1921، الأمير فيصل، ابن الشريف حسين، الذي طردته القوات الفرنسية من سوريا سنة 1920. ودام الانتداب الذي نالته لندن من جامعة الأمم سنة 1920 أكثر من عشر سنوات، لكنه اصطدم بمعارضة السكان الذين أثار هذا الحكم «المفروض» سخطهم فقاموا في فترة 1919 ـ 1920 بانتفاضة حطمها البريطانيون بفضل استعمالهم أسلحة كيميائية. وفي سنة 1925، اعترفت جامعة الأمم بضم ولاية الموصل (كردستان) إلى العراق، على حساب تركيا (*). وفي سنة 1932، نالت البلاد استقلالها (*)، لكن بعد توقيع معاهدة تحالف مع بريطانيا العظمى، التي احتفظت بقواعد عسكرية فيها وبالاشراف على القرارات الهامة. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، قام الجنرال رشيد عالي الكيلاني، الذي كان يعبر عن مشاعر قومية، لكنه حاول الاستناد إلى ألمانيا النازية، بانقلاب حطمه التدخل البريطاني.

وشهدت نهاية النزاع تأكيدا لقوة الحركة الوطنية، المناهضة للنظام الملكي وللانكليز. واصطدمت المحاولات التي قام بها الرجل القوي في النظام، رئيس الوزراء نوري السعيد، لأجل توقيع معاهدة جديدة مع لندن سنة 1948 بتظاهرات شعبية ضخمة. وأتاحت حرب فلسطين للحكم أن يرتب شؤون البيت، بينما كانت مجموعات من الجيش العراقي تشارك في القتال وفي هزيمة الجيوش العربية.

في أعقاب وصول عبد الناصر (*) إلى الحكم في مصر (*)، تزعم الملك فيصل الثاني ونوري السعيد الائتلاف العربي الموالي للغرب. فانضم العراق إلى حلف بغداد سنة 1955، ثم شكل مع الأردن (*)، سنة 1958، اتحادا فدراليا لأجل التصدي للجمهورية العربية المتحدة.

لكن كان ذلك بعد فوات الأوان: في 14 تموز/يوليو 1958، أطاحت مجموعة من

الضباط يقودها الجنرال عبد الكريم قاسم بالنظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية؛ ووقف قاسم في وجه القوميين العرب ـ القائلين بالاتحاد مع مصر ـ وباشر القيام بإصلاحات تقدمية، مستندا، في مرحلة أولى، إلى الحزب الشيوعي العراقي القوي جدا. غير أن تردد النظام، وتنامي الطابع الشخصي للحكم، ونشوب الانتفاضة الكردية مجددا، عجلت في سقوط قاسم، فأطاح به، يوم 8 شباط/فبراير 1963، انقلاب أعقبته مجازر كان ضحيتها الشيوعيون. وبعد حكم الأخوين عارف، الباهت نوعا ما، وذي الميول الناصرية، استولى حزب البعث على الحكم في تموز/يوليو 1968.

لم يستطع البعث ترسيخ قواعد حكم إلا بعد مرور نحو عشر سنوات. كان البعث آنذاك لا يزال حزبا ضعيفا تمزقه تيارات متخاصمة، ولا يحوز خبرة كبيرة بالحكم. وكان عليه أن يواجه الحركة الوطنية الكردية التي يقودها مصطفى البرازاني، والحزب الشيوعي الذي نزلت به ضربة قاسية سنة 1963 لكنه لا يزال ذا تأثير، ومنظمات قومية منافسة متنوعة.

واكتسب البعث شرعيته، كما وسائله، أولا، بفضل سياسة نفطية جريئة. فقام سنة، 1972 ـ وكان هذا عملا غير مسبوق تقريبا آنذاك ـ بتأميم الجزء الأساسي من شركة النفط العراقية، وصمد أمام الحصار الغربي بفضل مساعدة الاتحاد السوفياتي، الذي عقدت معه بغداد معاهدة، صداقة وتعاون. شجع هذه السياسة قيام جبهة وطنية، سنة 1973، مع الحزب الشيوعي، أتاحت للبعث أن ينصرف إلى محاربة الحركة الكردية ـ انهزمت هذه سنة 1975، رغم إقامة حكم ذاتي يعطي الأكراد حقوقا ثقافية واسعة.

وسهل ازدياد الموارد النفطية إحداث تحولات عميقة في البلاد، وساعد على توطيد سلطة قادتها. وارتفعت عائدات الذهب الأسود بين سنتي 1972 و1974 من 575 مليون دولار إلى 5.7 مليارات. واتخذت الحكومة آنذاك تدابير اجتماعية، ديماغوجية بعض الأحيان: زيادة سخية للأجور، وخفض للضرائب. وأنفقت بشكل كثيف على البنى التحتية، والصناعة الثقيلة، والكيمياء النفطية. كما أنها سرعت تأميم الاقتصاد. وبين 1972 و1978، ارتفع عدد موظفي الدولة، ما خلا الجنود والضباط، من 400000 إلى 650000، بينهم 100000 في القطاع العام و 150000 في وزارة الداخلية. على أن الرهان على النمو قد سقط، إذ إنه عشية الحرب على إيران (*)، كان العراق يعتمد على صادراته النفطية بنسبة 99% من صادراته الاجمالية غير أن التقدم لا جدال فيه في ثلاثة حقول: التربية، والصحة، ومكانة المرأة.

في تموز/يوليو 1979، تسلم صدام حسين كل السلطات، بعد أن كان قبل ذلك

«الرجل القوي» في النظام إلى جانب الرئيس أحمد حسن البكر. وارتفع الارهاب بشكل غير مسبوق بعد أن كان قويا من قبل. ونشأ تقديس للشخصية لا مثيل له في العالم العربي. وعدل الرئيس الجديد وجهة الخيارات السياسية: طويت صفحة التطرف الذي تميزت به السنوات الأولى من حكم البعث، وباشرت البلاد تقاربا مع ممالك الخليج. وفك التحالف مع الاتحاد السوفياتي. واعتبر البعث الحزب الشيوعي خارجا: على القانون. وأخيرا راح صدام حسين يراقب قلقا ما يجري في إيران (*) من تحولات تهزها وتحدث تأثيرا قويا بين الشيعة ـ 50% إلى 60% من السكان. كانت قد جرت تظاهرات في مدينتي كربلاء والنجف المقدستين سنة 1977، وراحت بعد ذلك تتوسع بتشجيع من محمد باقر الصدر، الذي كان قد جانب الخميني في منفاه العراقي. رد الحكم على ذلك الحراك بشراسة. ووضعت المساجد تحت رقابة صارمة، وفي ربيع 1980، اعتقل الصدر وعشرات من أفراد أسرته، ثم أعدموا. وكان صدام حسين يأمل قطع دابر «الثورة الاسلامية» حين دفع بقواته في الهجوم على إيران في أيلول/سبتمبر 1980.

غير أن الجيش العراقي، رغم سلاحه القوي، ورغم التغاضي الدولي الذي حظي به اعتداؤه ـ الذي لم يدن من جانب الأمم المتحدة ـ أضطر، بعد بضعة نجاحات أولية، أن يتراجع. وانتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية (*) سنة 1988، تاركة الطرفين المتحاربين منهكين. وخسر العراق مئات الألوف من القتلى والجرحى، وأصابه دمار كبير ـ خصوصا حول البصرة ـ وتراكمت عليه ديون بعشرات المليارات من الدولارات. إن استعمال بغداد للأسلحة الكيميائية بشكل كثيف ضد إيران، ثم ضد الأكراد، لم يقابل آنذاك باستنكار حقيقي من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو فرنسا.

كان صدام حسين يأمل من وراء هجومه على الكويت (*) في 2 آب/أغسطس 1990 أن يجد المال اللازم لسياسته الطامحة إلى العظمة، وكانت النتيجة رهيبة. كانت حصيلة أزمة وحرب الخليج (*) كارثية على البلاد. فقد دمر الجزء الأساسي من البنى التحتية والصناعات. وقاسى العراقيون أسوأ الاحتمالات: لم ترجع بلادهم عقودا إلى الوراء فقط، لكن الدكتاتورية البعثية تابعت مسيرتها أيضا. فانتفاضة الجنوب، ذي الأكثرية الشيعية، التي هبت على أثر اندحار الجيش العراقي في الكويت، في ربيع 1991، قد سحقت سحقا دمويا؛ أما في الشمال، فقد سيطرت الميليشيات الكردية على المدن الرئيسية، بفضل تدخل الغربيين. ورغم هذه الإنذارات، نجح صدام حسين فيما بعد في تشديد قبضته على بلاد جائعة بسبب الحظر. ذلك أن عزلة العراق الدبلوماسية ـ المراقبة بصرامة من جانب الأسرة الدولية ـ كانت بالفعل كاملة.

وبعد مداولات طويلة، توصلت بغداد والأمم المتحدة، في أيار/مايو 1996، إلى اتفاق على تطبيق القرار رقم 1986 المتخذ سنة 1995. كان هذا القرار يسمح للعراق بتصدير ما قيمته مليارا دولار من النفط كل سنة أشهر (ألغي هذا السقف في آخر الأمر) وشراء أغذية بما يتبقى من هذا المبلغ الذي لا يصادر لأجل عمل مختلف وكالات منظمة الأمم المتحدة ولأجل التعويض عن ضحايا حرب الخليج، عن طريق لجنة التعويض التابعة للأمم المتحدة. إن أداء وشرعية هذه المؤسسة، التي تحصل على 25% من عائدات تصدير النفط، كانت عرضة للشبهة.

أما رفع الحظر كليا، فيجب أن يؤكد مبدئيا عندما ترضخ بغداد لشروط نزع سلاحها المفروضة من جانب الأمم المتحدة. وبين سنتي 1991 و1998، أنجز مفتشو الأمم المتحدة، رغم مناورات العرقلة من جانب السلطات، عملا مهما، إذ تثبتوا من إتلاف البرنامج النووي وكامل الصواريخ وقسم هام من الأسلحة الكيميائية. ووضع موضع التنفيذ أيضا نظام مراقبة طويل الأمد يقوم على وضع منظومة كامرات للرقابة في عشرات المواقع. لكن واشنطن، التي كانت تأمل حصول انقلاب يطيح صدام حسين، أخذت تعمل بعد ذلك على التخلص من النظام. فوقع الرئيس بيل كلنتون، في 31 تشرين الأول/أوكتوبر 1998، على «قانون تحرير العراق» الذي يسمح بتقديم عون حسي للمعارضة العراقية.

إن رولف إيكيوس، الذي كان على رأس مفتشي الأمم المتحدة في العراق بين سنتي 1991 و1997، قد كشف عن أن الولايات المتحدة لم تقم فقط باستخدام المفتشين في مهمات تجسسية، بل إنها أيضا «ضغطت لكي يقوم هؤلاء بمهمات غير مقبولة من وجهة النظر العراقية، مفتعلة بذلك تعطيلا يمكن أن يسوغ القيام بعمل عسكري مباشر». وقد أدى هذا الموقف، بعد انسحاب مفتشي الأمم المتحدة، في ليل 16 و17 كانون الأول/ديسمبر 1998، إلى سلسلة من الغارات قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على أهداف في العراق. إن فاعلية هذا العمل أكثر من مشكوك فيها، فضلا عن أنها حصلت دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، لا سيما وأنها تركت النظام حرا من كل مراقبة طوال أربع سنوات.

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2002، صدر عن مجلس الأمن القرار رقم 1441 (أنظر الملاحق)، الذي طال التفاوض بشأنه بين باريس وواشنطن، والذي أمر العراق بإتلاف كل برامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تحت طائلة اللجوء إلى القوة. لكن عودة المفتشين إلى العراق، الذي وافق عليها صدام حسين دون شروط، لم يحمل إدارة جورج و. بوش على تبديل موقفها.

فشنت هذه الادارة، رغم معارضة الأمم المتحدة، في 20 آذار/مارس 2003، الحرب على العراق (*)، بمساندة قوات مساندة من بضع دول، بينها بريطانيا. بعد بضعة أسابيع انهار نظام صدام حسين، إلا أن المحتل، بعد الانتصار العسكري الذي أحرزه بلا صعوبة، اصطدم بمشاكل لم يحسب لها حسابا من قبل. أولا، انهيار الدولة، الذي تسارع من جراء نهب الوزارات، أمام أعين الجنود الأميركيين الذين لم يحركوا ساكنا ـ حتى متحف الآثار التاريخية لم ينج من النهب. ولم يستتب النظام إلا بعد عدة أيام من أعمال الشغب، واعتبر كثيرون من العراقيين أن الولايات المتحدة مسؤولة عن تلك القلاقل. لقد أسهم في سقوط الدولة ضعفها الناجم عن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. وكان حل الجيش من قبل واشنطن الضربة القاضية التي نزلت بدولة منازعة.

كان في حوزة الولايات المتحدة ورقتين كبيرتين: ارتياح معظم السكان إلى التخلص من دكتاتورية مكروهة بشكل خاص؛ وإنهاء الغزو لنظام العقوبات التي كان المدنيون أولى ضحاياها. لكن واشنطن بددت هاتين الورقتين بسرعة. فقد تبين أن سلطات الاحتلال عاجزة عن تلبية أشد حاجات السكان إلحاحا ـ ماء الشفة، الكهرباء، العمل، الخ ـ وعن بسط النظام ـ تكاثرت حوادث الاختطاف والسلب ـ وعن «نقل» الحكم إلى العراقيين. كانت واشنطن تعتمد بالأساس على عراقيين يعيشون في الخارج، منقطعين عن الحقائق المحلية، وحتى تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ـ كأحمد شلبي أو إياد علاوي ـ وعلى الأكراد، مشجعة المخاوف من تقسيم البلاد. وبادر الأميركيون في وقت مبكر جدا إلى لعب الورقة الطائفية والاثنية، فألبوا عليهم السنة دون أن يكسبوا الشيعة.

وأخذت تنمو مقاومة مسلحة، أكثر فأكثر إقداما، سنية وفي بعض المناطق شيعية في آن. وبلغت هذه المقاومة ذروتها في ربيع 2004، مع الانتفاضة المزدوجة في الفالوجة وفي النجف. كانت المجموعات المسلحة كثيرة التنوع عند السنة، تضم كوادر سابقين في حزب البعث، وإسلاميين أصوليين، وقوميين، و «متطوعين» أجانب. وبولغ تأثير الأردني أبو مصعب الزرقاوي من جانب الولايات المتحدة. وأخذت تتكاثر عمليات اختطاف رهائن، وحتى قتلهم، بمن فيهم صحفيون غربيون. وكان الامام الشاب مقتدى الصدر على الأخص هو الذي يعبىء الفئات المحرومة. هذه الأعمال التي زادت من الوزن المالي للحرب ومن الخسائر الأميركية ـ حتى أكثر من 2000 قتيل في آخر سنة 2005 ـ أجبرت الولايات المتحدة على تعديل سياستها والدعوة إلى انتخابات عامة أبكر مما كان مقررا، أي في كانون الثاني/يناير 2005. هكذا تعزز دور المرجع الشيعي الأول، آية الـلـه العظمى علي السيستاني،

الذي رفض دائما أن يستقبل موفدين أميركيين لكنه أقنع مقتدى الصدر بالعدول عن الأعمال المسلحة، وهو الذي كان دائما يدعو إلى إجراء انتخابات.
جرت الانتخابات في 30 كانون الثاني/يناير 2005، وقاطعها جزء كبير من السنة، ووصفت بأنها «نصر» كبير لإدارة بوش. على أننا إذا تفحصناها عن كثب، لرأينا أن النتيجة أكثر من متواضعة. فقد جاءت النسبة الرسمية للمشاركة فيها دون النسبة المأمولة (أقل من 60%) وإن كانت تظهر تفضيل أكثرية العراقيين لحل سياسي. نالت لائحة رئيس الوزراء أياد علاوي، المدعومة من جانب واشنطن، أقل من 14 مقعدا، بينما أحرز الائتلاف العراقي الموحد، أي اللائحة الشيعية التي يدعمها آية اللـه السيستاني 48 2% من الأصوات و140 مقعدا من أصل 275. وحلت اللائحة الكردية في المرتبة الثانية إذ نالت 25 7% من الأصوات و75 مقعدا.
وبينما كانت البلاد تعيش في جو من انعدام الأمن وتتأخر إعادة البناء التي طالما وعد بها، فقد انقسمت القوى السياسية حول مشروع الدستور. وإذا كان قد حصل اتفاق في آخر الأمر على النص ـ باستثناء القوى السنية ـ فقد كان الثمن غموضا حول معظم المسائل المتنازع عليها ـ ومنها اقتسام الحكم والثروات في إطار دولة فدرالية ـ وضغوطا أميركية كبيرة، كشفت عن الدور الأميركي المركزي في إدارة شؤون البلاد اليومية. وجرى الاستفتاء على الدستور يوم 15 تشرين الأول/أوكتوبر 2005؛ دعا قسم من المعارضة السنية، هذه المرة، إلى المشاركة في الاقتراع. صوتت ثلاث مناطق سنية ضد المشروع، واثنتان فقط بأكثرية الثلثين: وأقر المشروع.
ثم جاءت انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 لتؤكد هذا الانقسام: أقبل الشيعة والأكراد بكثافة على التصويت، وامتنع عدد كبير من السنة. وفوق ذلك، نالت لائحة «حصان» الأميركيين، أياد علاوي 25 مقعدا، متخلفة كثيرا عن اللائحة الشيعية المحافظة التي لامست الأكثرية المطلقة إذ نالت 128 من أصل 275 مقعدا.
إن احتمال أن تعرف البلاد الحد الأدنى من الاستقرار دون رحيل القوات الأميركية ـ أو وضع تقويم واضح لانسحابها على الأقل يبدو ضعيفا. وقد بوشر في واشنطن، حيث يتزايد عدم شعبية الحرب، نقاش حول خير وسيلة للخروج من المستنقع. لكن إدارة بوش، رغم التقليل الكبير من طموحاتها، لا تزال تأمل إيجاد حل مشرف في العراق قد يسمح لها بتطبيق استراتيجياتها المتعلقة بـ «الشرق الأوسط الكبير». في هذه الأثناء يستمر الشعب

العراقي في دفع الثمن الأكبر للتصعيد العسكري. إن المنطقة بأسرها تعاني عدم الاستقرار من جراء الستراتيجيا الأميركية. إن العراق البالغة مساحته 438000 كيلومتر مربع كان عدد سكانه يزيد عن 24 مليونا سنة 2003، ثلثهم تقريبا من الأكراد؛ ويمثل الشيعة أكثر من نصف السكان العرب، كما يضم أقلية صغيرة من المسيحيين. إن المكاسب الفعلية التي تحققت في السبعينات قضت عليها الحرب مع إيران، وحرب الخليج، وحرب العراق الثانية. فثروة البلاد الرئيسية هي النفط، الذي بدأ انتاجه مجددا مع تطبيق برنامج «النفط مقابل الغذاء»، فارتفع من 740000 برميل يوميا سنة 1996، إلى 2 3 مليون برميل يوميا سنة 2001، واستقر على هذا المستوى.

العرب

نقصد بـ «العرب» اثنية (أو شعب) تتألف من أفراد يتحدثون بأحد لهجات اللغة العربية، والذين ينتسبون إلى التاريخ والثقافة اللذين تشكلا منذ نشوء الامبراطوريات الكبرى، وأولها الأموية في القرن السابع، ثم العباسية ـ اللتان يكمن أحد معالمهما الرئيسية في الانتماء إلى الإسلام (*) ـ والذين يشعرون بهويتهم العربية. وفي حين توجد علاقة وثيقة بين العرب والإسلام، فإنهما ليسا الشيء نفسه. فإن اكثرية المسلمين ليسوا عربا (بل هنود، وباكستانيون، واندونيسيون، وغيرهم)، كما يوجد عرب مسيحيون في مصر (*)، وسوريا (*)، والعراق (*)، أو لبنان (*) وغيرها من البلدان.
ويقع مهد العرب في شبه الجزيرة العربية. ومن هناك انطلقوا لغزو العالم باسم الإسلام. وشيئا فشيئا اندمجوا بالسكان الذين خضعوا لهم ـ والذين انتسبوا بصورة شاملة إلى الدين الجديد ـ والذين أخذ منهم العرب الكثير من معالم ما اصطلح على تسميته فيما بعد بـ «الحضارة العربية ـ الإسلامية». أما اليوم فإن المنطقة التي يسكنها العرب تتمازج، إلى حد كبير، مع حدود الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية (*). ولا تزال توجد أقليات عربية تقطن في الجوار (تركيا (*)، افريقيا السوداء، اسرائيل (*)...) كما أن آخرين قد استوطنوا أوروبا

أو اميركا بفعل الهجرة. وتوجد داخل الاقطار العربية جزر غير عربية تضم اكرادا (*)، وأرمنا، وبربرا، الخ.
أما نشوء حركة قومية عربية فهو أمر حديث العهد. وهي قد تأثرت كثيرا بالأفكار الأوروبية. وكان العرب قد قبلوا بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر التحول إلى رعايا في ظل الامبراطورية العثمانية (*) الخاضعة لسيطرة الأتراك الذين كانوا أيضا مسلمين. وقد أدى تهافت الباب العالي جنبا إلى جنب مع عدوانية «الدول المسيحية» ـ التي احتلت أراض عربية: الجزائر، مصر... ـــ إلى إثارة أزمة كبيرة لدى المثقفين. وقد دعا عبد الرحمن الكواكبي، وهو مسلم سوري، في أوائل القرن، إلى اعادة اقامة خلافة عربية. واستعاد نجيب عازوري، وهو مسيحي سوري ـ لبناني، تلك الفكرة وأسس جامعة للوطن العربي، وأسس مجلة «الاستقلال العربي». وكتبت تلميذة ادمون رباط فيما بعد: «سوف تحل بالتدريج، تحت وطأة الأحداث، الفكرة النبيلة القائلة بوحدة العرب واستعادتهم لمجدهم التليد، محل ذلك المثل القديم والغابر حول الوحدة الإسلامية». ومنذ ذلك الحين ظهر التناقض بين «التضامن الإسلامي» و«التضامن العربي». ويجد هذا الأمر تفسيرا جزئيا له في أن العديد من دعاة العروبة كانوا في البداية مسيحيين، ويجب أن ننتظر الحرب العالمية الأولى لكي نشهد انضمام النخبة العربية على مدى واسع إلى هذه العقيدة الجديدة. ولقد سمح اندلاع الثورة العربية الكبرى في العام 1916 ـ التي لمع خلالها لورانس العرب (*) ـ مواجهة قيام مملكة عربية متحدة بصورة واقعية. إلا أن لندن وباريس قررتا في النهاية تقسيم الشرق الأدنى إلى دول متمايزة، إلا أن الانشداد إلى أفق العروبة الحديث العهد قد ظل حيا في قلوب العديد من القوميين، بيد أنه ينبغي الإشارة بأن ثمة وطنية محلية ذات صلة بهذا القطر أو ذاك (مصر، تونس، الخ) ظلت حية إلى جانب الشعور القومي العربي.
وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت القومية العربية، في خضم النضال ضد الوجود الاستعماري تعبيرا قويا عنها. وهي قد اتخذت مع البعث والناصرية تلوينا ثوريا. ولقد قامت اذاعة «صوت العرب» التي كانت تبث من القاهرة بتعبئة الجماهير من المحيط إلى الخليج. بل إن هذه الحركة قد وجدت تجسيدا لها في قيام دولة موحدة بين مصر وسوريا (*)، هي الجمهورية العربية المتحدة (1958 ـ 1961). إلا أن هذه التجربة، على غرار تشكيل العديد من الاتحادات، قد كانت قصيرة العمر وبدون مستقبل: فقد كانت الانقسامات عصية على التجاوز. وسجلت هزيمة 1967 نهاية الأحلام الوحدوية الكبرى. وتعرضت ايديولوجيا القومية العربية لهجمتين. فإن القومية الفلسطينية ـ وهي «وطنية محلية»! ـ وحركة الفدائيين سوف تستقطب الجماهير العربية على مدى يزيد عن عشرة أعوام.

وبدورها فإن «صعود» الإسلامية التي أخذت تتجذر في نهاية سبعينيات القرن الماضي، قد اسقطت كل تضامن لا يستند إلى الإسلام. إلا أن العروبة، وبالرغم من أن المنظمات التي تنادي بها تعاني انحدارا عميقا، لا تزال مرجعية تفرض نفسها على كل خطاب سياسي سواء في المشرق أو المغرب. إلا أن التعبئة التي أثارتها حرب الخليج (*) في صفوف الجماهير العربية قد كانت دليلا، بين أدلة أخرى، على كون العروية لا تزال تؤثر تأثيرا كبيرا على الشعوب العربية. كما تجب الملاحظة أيضا بأن المنظمات الإسلامية ـ مثل منظمة حماس (*) ـ تتبنى خطابا سياسيا، يكرر في العديد من النقاط خطاب القومية العربية.

وفي حين تبدو العروبة السياسية مهزومة في بداية هذه الألفية، فإننا نشهد اشتداد عود ثقافة عربية مشتركة تشمل المغرب والمشرق معا، تتجسد في وشائج بشرية وثقافية متزايدة، وفي صعود لغة مشتركة ـ من خلال الإعلام المكتوب والمرئي، وخصوصا شبكات التلفزة الكبرى التي تنأى بنفسها عن الرقابة على غرار الجزيرة ـ هذه اللغة المشتركة التي تتجاوز اللهجات، والتي تتأكد من خلال المبادلات الاقتصادية الإعلامية. إلا أن العالم العربي (*) الذي يعاني من الانسداد السياسي والاجتماعي يجتاز أخطر أزمة في تاريخه.

العرب الاسرائيليون

إن عرب اسرائيل (*) هم الفلسطينيون (*) الذين نجوا من الطرد (*) عامي 1948 ـ 1949: وكان عددهم يبلغ آنذاك 160 ألفا، في حين أصبح 1 3 مليون عام 2005 أي 20% من سكان اسرائيل. وفي الأساس فإنهم يتجمعون في ثلاث مناطق: الجليل، و«المثلث الكبير» حول أم الفحم، و«المثلث الصغير» حول الطيبة. في العام 1949 الحقت اسرائيل بها، هذه المناطق التي كان قرار التقسيم (*) قد خص الدولة العربية بها، وأصبح سكانها مواطنين إسرائيليين، ولكن من الدرجة الثانية، في دولة تريد أن تكون يهودية قبل كل شيء. وحتى العام 1966 كان عرب اسرائيل يخضعون لحكم عسكري يلزمهم بأذونات انتقال، ومنع تجول، والاقامة الجبرية... يشجع على الاستيطان اليهودي من خلال مصادرة الأراضي العربية.

وخلال ثلاثين عاما انقلبت البنية الاجتماعية للسكان رأسا على عقب. فقد كانوا ريفيين بنسبة 75% عام 1960، إلا أن اكثريتهم قد أصبحوا من سكان المدن عام 1980. وتشكل قوة العمل الفلسطينية 50% من المجموع العاملين في الصناعة وقطاع البناء. ويشكل المسيحيون 15% من عرب اسرائيل في حين بشكل الدروز (*) 10% تقريبا. ويستفيد هؤلاء من معاملة خاصة لأنهم، دون غيرهم من الفلسطينيين ملزمون بالخدمة العسكرية. ولقد كان استغلال الخلافات الدينية امرا مستمرا لدى حكومات اسرائيل. ولكنها لم تكن كافية لاخماد نمو الشعور الوطني الفلسطيني، الذي تعزز بعد عام 1967، وتأكد بسطوع لدى الاحتفال بيوم الأرض في 30 آذار/مارس 1976، حيث تظاهر عشرات الألوف من الفلسطينيين، الأمر الذي ادى إلى قمع دام ذهب ضحيته 6 قتلى وعشرات الجرحى.

وفي سبعينيات القرن الماضي أصبح الحزب الشيوعي الاسرائيلي الناطق بلسان هذه الأقلية القومية التي كانت تناضل لانتزاع الاعتراف بحقوقها: فقد كان 40% من السكان العرب يصوتون لمرشحيه في شتى الانتخابات، كما كان يدير أغلبية المدن العربية الكبرى، ومنها الناصرة. كما جسد الحزب الشيوعي نهضة الفلسطينيين الثقافية من خلال صحافته باللغة العربية (الاتحاد، الجديد) أو من خلال مثقفيه (من أمثال اميل حبيبي، واميل توما، وتوفيق زياد...). وثمة قوة أخرى، أقل أهمية كانت تعبر عن هذا الشعور الوطني، وهي اللائحة التقدمية للسلام التي يترأسها محمد ميعاري وماتاتياهو بيليد. وقد شهدت الثمانينات صعود الحركة الإسلامية. وقد بدأت هذه الحركة تقدمها في الانتخابات البلدية لعام 1989، وحققت نجاحات كبيرة باستيلائها، بصورة خاصة على ادارة ام الفحم ـ ثاني المدن العربية.

ومع ذلك فإن العديد من المراقبين كانوا قد أشاروا في التسعينات إلى «أسرلة» العرب التي تجسدت في ارادة الاندماج والمطالبة بالمساواة مع المواطنين اليهود. وبالواقع، فإن تقريرا صادرا عن الأمم المتحدة عام 1998 قد رصد 17 قانونا تتضمن تمييزا بحق المواطنين العرب. ويطاول التمييز السكان العرب أيضا في ميدان الوظائف العامة، والتعليم، والصحة، والاستخدام، والاسكان. أما المبالغ المخصصة كمساعدات للبلديات العربية، فإنها أدنى بكثير من تلك التي تحصل عليها المدن اليهودية.

وانقلب كل شيء رأسا على عقب في تشرين الأول/أوكتوبر عام 2000 عندما أدى القمع الاسرائيلي للتظاهرات التي نظمها العرب الاسرائيليون تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت آنذاك إلى مقتل 13 شخصا وجرح أكثر من 700 خلال أسبوع واحد. وخسر إيهود باراك ناخبيه العرب الذين قاطعوا بصورة شاملة الانتخابات التي جرت في شباط/فبراير

2001، كرد فعل على ذلك القمع. أما التحقيق البرلماني الذي افتتح حول ظروف ذلك القمع فقد طال وطال. إلا أن التقرير الذي أصدره تيودور أور في الأول من أيلول/سبتمبر عام 2003 قد ألقى الضوء على مسؤولية قوى الأمن. ومع ذلك، وبعد مرور عامين زعمت «شرطة الشرطة» أنها لا تمتلك «دلائل كافية لإدانة» أفراد الشرطة، لكونها لم تتمكن من «معرفة هوية» أولئك الذين اطلقوا النار...

ولم تمنع هذه المأساة القسم الأعظم من الرأي العام اليهودي الاسرائيلي من الوقوع في اقصى درجات العداء تجاه مواطنيهم العرب. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 2005 نشرت جريدة «هاأرتز» نتائج استقصاء رأي اجراه «مركز يافا للدراسات الاستراتيجية ستاديس» في وسط 1264 يهوديا اسرائيليا فكانت النتيجة أن 46% وافقوا على «الترانسفير» (أي طرد) الفلسطينيين إلى خارج الأراضي المحتلة، و31% مع طرد فلسطينيي اسرائيل ـ في حين كانت هذه النسب المئوية قبل خمسة عشر عاما على التوالي 38% و24%. وكذلك فإن 61% من اليهود الاسرائيليين صاروا يعتبرون عرب اسرائيل بمثابة «خطر على الأمن القومي»، ورفض 80% أن يكون لهم رأي في «القرارات الهامة» (وعلى سبيل المثال تعيين حدود البلد) وعارض 72% مشاركة أحزابهم في تحالف حكومي...

ويجد هذا التشدد تعبيرا له، أيضا، في موقف الرأي العام الاسرائيلي من شروط السلام، وهكذا فإن نسبة الذين يقبلون بإقامة دولة فلسطينية قد تراجعت من 57% إلى 49%، كما أن 40% فقط يوافقون على نقل السلطة في القدس الشرقية إلى الفلسطينيين مقابل 51% العام الماضي، و49% ـ مقابل 55% ـ الانسحاب من المستوطنات في اطار معاهدة سلام...

عربي (عالم)

إن ما يطلق عليه اسم العالم العربي يضم 22 قطرا أعضاء في الجامعة العربية (*) ـ بما فيها فلسطين ـ تقطنها أكثرية من العرب (*)، ولكنها تضم اقليات، وخصوصا من البربر والأكراد. ولقد كان عدد سكانها في العام 2005 زهاء 303 ملايين نسمة، تأتي في مقدمتها

مصر التي تضم زهاء 70 مليون نسمة، ويشكل العرب 6% من سكان العالم، أي ما يمثل ضعف ما كانوا عليه منذ خمسين عاما؛ وهم يؤلفون مجموعة من أكثر سكان العالم فتوة، حيث يبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن 14 عاما زهاء 36% من المجموع. وفي كل مكان من العالم العربي بدأ التطور الديموغرافي بنسبة محدودة جدا من الأولاد قياسا على عدد النساء ـ بالرغم من أن بعض الاقطار لا تزال في بداية هذا التطور على غرار العربية السعودية (*) مثلا. ومن الآن حتى العام 2020، فإن مجموع سكان العالم العربي يتوقع له أن يزيد عن الـ 400 مليون. أما سكان المدن الذين لم يكونوا يشكلون سوى 25% من المجموع عام 1950 فقد أصبحوا 50% في نهاية القرن الماضي ـ بل وأكثر من 80% في بعض الأقطار مثل العربية السعودية، وليبيا (*) أو لبنان (*).

ولقد دار سجال واسع حول تقريرين صدرا عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (عام 2002 وعام 2004) مكرسين للنمو البشري في المنطقة. ومع أن الوصفات التي قدمها التقريران للخروج من الأزمة تبدو غير بعيدة عن الشكوك، فإن فضلها يكمن في كونها قد القت الضوء على الاخفاقات الثلاثة التي عانى منها العالم العربي.

ويتعلق الأول منها بموضوع الحريات. فإن حركات اشاعة الديموقراطية الكبيرة التي شملت أميركا اللاتينية وشرق ـ آسيا في ثمانينات القرن الماضي، بل والتي شملت أيضا أوروبا الشرقية وافريقيا في الثمانينات والتسعينات لم تطاول البلدان العربية. ففي كل مكان منها تخضع السلطتان التشريعية والقضائية لاشراف السلطة التنفيذية. وتتميز الأنظمة فيها بالأوتوقراطية (حكم الفرد) وبالوزن الذي يمثله العسكر (وأجهزة المخابرات) في اتخاذ القرارات السياسية. وفي أحيان كثيرة فإن ميليشيات عشائرية أو تابعة للحزب الحاكم تشاطر الجيش ضمان الأمن. ولم تشهد تلك الأقطار أي تداول للسلطة (ما عدا ما جرى في السودان عام 1989 من اقامة لدكتاتورية إسلامية، وما جرى في الصومال التي غابت دولتها عن الوجود).

ولا يوجد في العالم مثيل لما هو شائع فيها من دوام القادة في الحكم:

فقد حكم ملك الأردن (*) حسين (*) أكثر من 45 عاما، ثم حل ابنه محله بعد وفاته مثلما حصل مع حكم حافظ الأسد سيد سوريا لأكثر من ثلاثين عاما، وهيمن صدام حسين (*) على العراق (*) لمدة مماثلة؛ وقد استلم القذافي (*) أعنة السلطة عام 1969 وما يزال، الخ. وكما رأينا ونرى فإن رؤساء الدول ينقلون السلطة إلى ورثتهم المباشرين الذين يحافظون على النظام بما فيه، كما هو الحال حتى في أنظمة حكم جمهوري (سوريا مثلا).

ويتمثل الفشل الثاني في أن المنطقة تعاني من تفاوت عميق بين الجنسين. واذا كان

تعليم النساء قد نما بأسرع مما في أية منطقة أخرى، فإن المفاهيم التي توكل لهن دورا يتحدد في الانجاب ما زالت قائمة: فإن نصف النساء ما زلن أميات. وفيما عدا جنوبي آسيا، فإن العالم العربي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي لا تزال تعاني من عدم المساواة بين الرجل والمرأة في ميدان التعليم. أما التمييز في الميدان السياسي فإنه أشد بأسا: فإن النساء لا يمثلن سوى 3 7% من البرلمانيين، في حين أن المعدل العالمي العام هو 12%.

أما الميدان الثالث الذي يعاني التأخر فهو ميدان التربية والثقافة والأبحاث. فأن أكثر من 64 مليون عربي هم في عداد الأميين، بمعدل يزيد عما هو عليه في أكثر البلدان فقرا. ومع أن هذا المعدل قد تناقص من 60% كما كان في العام 1980 إلى 35% عام 2003، فإن مستوى الأمية ما زال أعلى من معدله في البلدان النامية. أما عدد الطلاب بالقياس إلى عدد السكان فهو الأقل قياسا ببلدان آسيا، وأميركا اللاتينية. وتشكو الاستثمارات في الأبحاث من ضعفها الشديد، ويبلغ عدد المترجمين أعدادا ضئيلة، في حين أن هجرة الأدمغة دائمة.

ولكن كيف السبيل إلى تفسير تلك الاخفاقات؟ لا يوجد جواب احادي الجانب. ويجب أن نستبعد التفسير «الثقافوي» الذي يفتش في «ثقافة» العرب عن سبب فشلهم: أفلم يشيدوا عبر التاريخ امبراطوريات قوية ومزدهرة؟ وبدون أن نضطر للعودة إلى الآثار التي ترتبت عن الكولونيالية، فإنه بإمكاننا التوقف عند الحروب التي اجتاحت المنطقة طوال زهاء نصف قرن: الصراع العربي ـ الاسرائيلي (1948، 1956، 1967، 1982) وحروب الخليج (*) (1980، 1988، 1990 ـ 1991) بصرف النظر عن الحرب الأميركية الأخيرة ضد العراق. ولا توجد منطقة أخرى في العالم شهدت مثل هذه الصدامات الدامية. وإن احتلال اسرائيل غير الشرعي للأراضي العربية منذ العام 1967 وكذلك الصراع الناري الاسرائيلي ـ العربي لا تزال تشكل عقبات كبرى أمام الأمن السياسي والاجتماعي. فهي تصيب بضررها كل ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتبدد الثروات، وتبرر ـ باسم الدفاع عن العدو الخارجي ـ سياسات القمع التي تنتهجها الأنظمة، وتجب كل السجالات في المجتمع، وتعمق الشعور بالتهديد والخطر الدائمين، وتستولد شعورا عميقا بالغبن بسبب سياسة المجتمع الدولي، وخصوصا الغرب، القائمة على «الكيل بمكيالين، والوزن بميزانين». أما النفقات العسكرية فقد بلغت 7 4% وسطيا من الدخل الوطني القائم، في حين أن المعدل العالمي لا يتجاوز 2.4%.

بالإضافة إلى الحروب الدائمة والحصارات تأتي، وبصورة ناشزة، لعنة النفط (*). فإن

مجموع صادرات العالم العربي غير النفطية يساوي 40 مليار دولار، أي أقل من صادرات فنلندا. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العالم العربي «أكثر غنى مما هو نام». وبالواقع فأن هذا الاختصاص قد أعاق تطور الأنشطة الانتاجية الأخرى، في حين أعطى الأدوات اللازمة لشراء السلم الاجتماعي. ولقد منحت الهجـرة (*)، حتى للبلدان غير المنتجة الفرصة للاستفادة من «الطفرة النفطية». ومن جهة ثانية فإن ارتفاع سعر النفط الشديد في فترة 1973 ـ 1974 لم يسهم فقط في توطيد مواقع حركة إسلاموية محافظة تمولها العربية السعودية، بل زودت امارات الخليج بما يلزمها «لشراء» نخب المنطقة التي انجذبت إلى السراب النفطي والرواتب العالية. وعلى سبيل المثال فإن التمويل الكثيف الذي اغدق على منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف (*)) قد غذى البيروقراطية والفساد داخلها. وأخيرا فقد كان النفط السبب الرئيسي لتدخل الغرب في المنطقة، وسببا للرعاية التي أحاطت بتلك الأنظمة التي جرى الافتراض بأنها قادرة على ضمان تدفق الذهب الأسود نحو الغرب. وإن إجراء انتخابات عامة في العراق في كانون الثاني/يناير ثم في كانون الأول/ديسمبر 2005، وحركة العداء للوجود السوري في لبنان الذي تبع اغتيال رفيق الحريري، واجراء انتخابات بلدية في العربية السعودية، ثم رئاسية وبلدية وتشريعية في فلسطين، ورئاسية (في تشرين الثاني/نوفمبر 2005) في مصر، قد استثارت العديد من التعليقات حول «الربيع العربي»؛ ورأت فيها ادارة بوش تأكيدا على صحة الحرب التي شنتتها على العراق. ولكن هل الأمور بمثل هذه البساطة؟

يوجد منذ زمن بعيد طموح قوي في العالم العربي إلى الدمقراطية، وإلى توسيع الحريات، والتنمية. ولقد بينت دراسة للرأي العام (أجرتها الانترناشيونال هيرالد تريبيون، في 8 تشرين الأول/أوكتوبر 2002) أن أولئك الذين جرى استطلاع آرائهم كانت لديهم نظرة ايجابية إلى الحريات والقيم السياسية الأميركية، ولكن نظرة سلبية جدا لسياسات الولايات المتحدة، وخصوصا في الشرق الأدنى. ولقد تجسدت تلك الطموحات، هنا أو هناك، من خلال سياسات انفتاح محدودة، قبل العام 2003، كما في المغرب. أما الخطوات التي تلت الحرب ضد العراق فهي لا تزال تبدو كثيرة الهشاشة. فهل يمكن الحديث عن انتخابات حرة في العراق، في حين لا تزال الولايات المتحدة تدير البلاد؟ كما أن أشكال التعبئة الهامة التي شهدها لبنان لم تنعكس، على الصعيد الداخلي، بأي تراجع للنظام الطائفي. أما الانتخابات الرئاسية في مصر فإنها، على الرغم من تعدد المرشحين، قد كرست استمرار «نظام مبارك». فهل بعض الاشارات إلى الانفتاح، هنا أو هناك، تمثل تغييرا حقيقيا؟

بعض المعطيات عن العالم العربي: لقد ارتفع الأمل في الحياة بين 1970 و2003 من 51 إلى 67 عاما. ثمة 54 مليون شخص لا تتوفر لهم المياه العذبة، ولا تتوفر العناية الصحية لـ 29 مليونا منهم. ومن بين 22 بلدا وضعها البنك الدولي دون مستوى الفقر بالمياه يوجد 15 بلدا عربيا (أقل من 1000 متر مكعب من الماء في السنة). ومن جهة ثانية فإن الأرض القابلة للزراعة قياسا على عدد السكان قد هبط من 0.4 هكتار عام 1970 إلى 0 24 عام 1998. ويعيش 20% من العرب بما يقل عن دولارين في اليوم؛ ولم يبلغ النمو في مداخيل الفرد منذ العام 1990 سوى بنسبة 1% أي ما يشكل أقل مستوى في العالم بعد افريقيا ـ تحت الصحراوية. ولا يزال التعاون الاقليمي ضعيفا جدا، بالرغم من مشروع منطقة التبادل ـ الحر.

العربية السعودية

في العام 1744 وقع أحد الأمراء المحليين في نجد ـ وهي منطقة واقعة في شبه جزيرة العرب (*) ـ محمد بن سعود ميثاقا، مع مصلح ديني لنصرة «حاكمية كلام الـلـه، ولو بالسلاح» (هنري لاوست). بدأ محمد بن عبد الوهاب دعوته قبل بضع سنوات، طامحا في اعادة الإسلام (*) السني إلى نقاوته الأولى في وقت كانت تتفكك فيه الامبراطورية العثمانية (*) وتتعزز فيه الشيعة (*) في فارس والعراق (*). وهو قد رفض جميع المذاهب غير السنية، وأدان التحديث الخطر وتقديس الأولياء. وأصبحت عقيدته المسماة بالوهابية الأساس الذي استندت اليه جميع المحاولات التي أقدمت عليها عائلة آل سعود لبناء دولة قائمة على التحالف بين السيف والقرآن.
وقد قام محمد علي، سلطان مصر، عام 1818 بتفكيك أول دولة وهابية امتدت حتى العراق. أما الدولة الثانية الأصغر حجما فسوف تصفى عام 1884. أما المحاولة الثالثة فقد نجحت. ففي العام 1901 أقدم عبد العزيز الذي اشتهر باسم ابن سعود، عل غزو واحة الرياض قبل أن يستولي على نجد، ثم إلى الشرق على منطقة الاحساء. ثم هاجم خصمه الأمير حسين شريف مكة. وبين العام 1924 و1926 استولى على كل الحجاز التي تقع فيها

مدينة مكة والمدينة المقدستان، واتخذ في عام 1932 لقب ملك العربية السعودية التي ضم اليها منطقة عسير بعد حرب خاضها مع اليمن (*).

وقد أدى اكتشاف النفط (*) في سنوات 1930، وتأسيس شركة النفط العربية (الأرامكو) إلى تغيير وجه المملكة، فهما قد ضمنا للدولة ـ التي تعوم على بحر حقيقي من الذهب الأسود (أي ما يساوي ربع الاحتياطيات العالمية) ـ مداخيل كبيرة عززت التحالف مع الولايات المتحدة (*) التي كانت شركاتها تسيطر على الأرامكو (التي لم تخضع للسلطة السعودية إلا عام 1980). وإن اللقاء الذي جرى بين روزفلت وعبدالعزيز عام 1945 قد وطد محور واشنطن ـ الرياض وهو المحور الذي سوف يتعزز أثناء حرب الخليج (*) قبل أن يتزعزع إثر هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001.

ولدى موت الملك عام 1953 أخذت العربية السعودية تعاني من حالة اضطراب تمثلت في اضراب الصناعة النفطية، والمواجهة مع القومية العربية الثورية، والصراعات داخل الأسرة الحاكمة والتي لم تهدأ إلا مع صعود الملك فيصل إلى العرش في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1964. وإن الانقلاب الذي وضع حدا للنظام الملكي في اليمن الشمالية، وتدخل القوات المصرية (*) الناصرية إلى جانب الجمهوريين قد جرا العربية السعودية إلى نزاع طويل لم يجد حلا له إلا بعد حرب حزيران/يونيو 1967 (*).

ولقد أخذ دور المملكة الوهابية في شؤون المنطقة بالصعود بعد الوهن الذي أصاب القومية العربية بنتيجة هزيمة ناصر (*) عام 1967. فهذا الدور يمسك بسلاحين قاطعين هما النفط والإسلام. وبعد حرب تشرين 1973 (*) بلغت واردات الذهب الأسود قمما سمحت للمملكة ـ بوصفها المنتج العالمي الثالث للنفط بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والمصدر العالمي الأول ـ أن تضع خطة طموحة للتنمية، ولشراء العتاد العسكري الأكثر حداثة (تكرس المملكة أكثر من 20% من الدخل الداخلي القائم للدفاع، مقابل 4% بالنسبة إلى فرنسا) ومن أجل توظيف مبالغ ضخمة في الخارج، بصورة خاصة: وقد أصبحت العائلة المالكة جزءا لا يتجزأ من الراسمالية الغربية، بكل معنى الكلمة، وجـرى استخدام الموارد أيضا من أجل «شراء» أمن المملكة عن طريق تمويل كل من العراق وسوريا (*) ومنظمة التحرير الفلسطينية (*) على حد سواء (*).

ويمثل الإسلام سلاحا ثانيا بيد العائلة المالكة ففي العام 1987، وفي عز الحرب العراقية ـ الإيرانية، اتخذ الملك فهد ـ الذي تسلم العرش في 13 حزيران/يونيو 1982 ـ لقب «خادم الحرمين الشريفين، مكة والمدينة» وأن حماية مكة والمدينة هذه تضفي على

العائلة المالكة هيبة ليس ثمة ما يوازيها. فإن الحج هو أحد فرائض الإسلام الخمس الأساسية التي ينبغي على كل مسلم القيام به، على الأقل مرة في حياته، وفي العام 1946 نفذ هذه الفريضة 60 ألف حاج أجنبي. وتجاوز عددهم المليون عام 2002. أما جدة فهي مقر منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم أكثر من 50 دولة. وأخيرا فإن المؤتمر العالمي الإسلامي الذي تأسس عام 1965 يشكل منتدى لمختلف الجماعات الإسلامية، يشكل منتدى لمختلف الجماعات الإسلامية ويغطي تمويل الأنشطة الدينية ونفقات الدعوة. وأن دور «الدولة العظمى الإسلامية» هذا سار جنبا إلى جنب مع المواقف المعلنة دفاعا عن فلسطين، وخصوصا القدس ثالث المدن المقدسة الإسلامية. إلا أن احتلال الحرم المكي الكبير عام 1979، ثم العديد من الصدامات الدامية قد سددت ضربة إلى مكانة العائلة المالكة.

ولقد تسنى للملك فهد، من خلال تحالف آل سعود مع المراجع الدينية ـ وخصوصا عائلة آل الشيخ في سلالة مؤسس الوهابية ـ أن يحافظ على استقرار حكمه. ويسهر العلماء، حارسو العقيدة ـ وهم الذين كانوا يمنعون تعليم البنات حتى العام 1960 ـ على توافق قرارات الملك مع الدين، ويعطون بذلك المشروعية للسلطة. وعلى سبيل المثال فإن هؤلاء العلماء قد اصدروا فتوى بجواز استدعاء القوات الأميركية في آب/أغسطس 1990 لمساندة النظام. وهم يديرون أيضا «المطاوعة» وهي الشرطة الدينية التي «تدعو إلى المعروف وتنهى عن المنكر» تجبر أصحاب المحلات التجارية على اغلاقها في ساعات الصلاة، وتطارد شاربي الخمر، أو النساء اللواتي لا يحتشمنا « ». ويسهر العلماء على تطبيق الشريعة بحذافيرها: فإن قطع الأيدي، والعقوبات الجسدية، والاعدامات في الأماكن العامة، هي أمور عادية. وأن نمو الجامعات الإسلامية التي تلقي في سوق العمل الآلاف من طلاب الشريعة، وكذلك الحرب الأفغانية ونوعية التعليم الديني، قد ساعد على نمو تيار راديكالي بين السكان، وهو تيار مقرب من طروحات أسامة بن لادن (*).

وفي موازاة ذلك التطرف المحافظ، وبفضل الموارد النفطية، فإن البلاد تشهد تغيرات كبيرة. ففي العام 1970 كان ربع السكان يعيش في المدن، وقد بلغت هذه النسبة بعد ثلاثين عاما 90%. ولقد تدنت وفيات الأطفال (من 170 بالألف في أوائل الاعوام الستين من القرن الماضي إلى 28 بالألف عام 2003). وفي حين لم يكن يدخل المدارس في العام 1960 سوى 2% من البنات، فإن هذا المعدل قد ارتفع إلى 41% عام 1981. ليصل إلى 80% بعد عشر سنوات. وهن يمثلن أغلبية الحائزين على الشهادات الجامعية، حتى لو ظل سوق العمل مغلقا أمامهن في الغالب، وهن يلزمن وسطهن العائلي إلى حدود لا مثيل لها

تقريبا في العالم الإسلامي. إلا أن ولي العهد الأمير عبدالـلـه وهو الأخ غير الشقيق للملك فهد الذي باشر عملية اصلاح خلال مرض الأخير في العام 1995، قد صرح بعد ذلك بأربع سنوات قائلا: «لن نسمح لأحد بأن يقلل من دور المرأة السعودية، وبأن يهمش مكانتها الفعالة في البلاد». وهو قد تسلم العرش لدى وفاة فهد في الأول من آب/أغسطس 2005. وقد توجب على عبدالـلـه أيضا أن يقيم توازنا هشا بين تضامنه المعلن مع العالم العربي والتحالف التاريخي مع الولايات المتحدة. وبعد حرب الخليج التي استلزمت وجود أكثر من 500000 جندي أميركي حتى العام 2004، وهو الأمر الذي أثار عداء قويا. بل حتى العديد من الصدامات بين 1995 و1996. قد كانت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 ضد برج التجارة والبنتاغون نقطة البداية في تدهور العلاقات مع واشنطن، التي انتقدت وجود 15 سعوديا بين الارهابيين الـ 19، وقيام منظمات مقربة من السلطة السعودية بتمويل شبكات أسامة بن لادن.

وقد قام عبدالـلـه أيضا بتطبيع علاقات بلاده بجيرانها، ولا سيما إيران ـ التي ترتبط العربية السعودية معها منذ العام 2001 بمعاهدة أمنية ـ واليمن، التي وقعت معها، في حزيران/يونيو 2000 اتفاقا تاريخيا حول ترسيم الحدود. وفي آذار/مارس من العام 2002 حملت السعودية القمة العربية التي عقدت في بيروت على اقرار مبادرة سلام تنص على اعتبار النزاع مع دولة اسرائيل «منتهيا»، واقامة «علاقات طبيعية» معها مقابل «انسحاب (اسرائيلي) بالكامل من الأراضي العربية المحتلة» واقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس ـ الشرقية. وإن هذه المبادرة تتجاوز «الخطة» التي وضعها الملك فهد عام 1981، والتي كانت تكتفي فقط بالمطالبة «بالاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام». كما أنه تقدم في العام 2003 بشرعة حول الاصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي.

وما تزال وحدة المناطق الأربع التي تتألف منها المنطقة ـ وهي نجد والاحساء والحجاز وعسير ـ معرضة للاهتزاز، كما أن كل واحدة منها مطبوعة بتاريخها الخاص وميولها الانفصالية. وهكذا فقد شهدت الاحساء العديد من الاضرابات العمالية، كما أن الأقلية الشيعية المضطهدة قد ثارت لحقها أكثر من مرة. وبالرغم من الاتفاقية التي عقدت في العام 1993 بين السلطة والمعارضة الشيعية، فإن علامات التوتر ما زالت ظاهرة. وتتوجه عسير بأنظارها إلى اليمن الموحد، أما الحجاز التي تلعب دورا نشيطا في ميدان الاقتصاد والتجارة الحديثتين، فإنها لا تتلاءم بيسر مع طابع السلطة الرجعي.

ولقد شهدت المعارضة اندفاعا هاما بعد حرب الخليج. وقد أقدم الملك في الأول من آذار/مارس 1992، تلبية منه لمطالب قسم من السكان، وللضغوطات الأميركية، على اصدار قانون أساسي، وكذلك قانونين يحددان اختصاصات مجلس الشورى (الاستشاري) والادارات في المناطق. وينص القانون الاساسي، بعد التذكير بأن القرآن والسنة (سنة الرسول وصحبه) هما وحدهما دستور المملكة، على سلطات الملك المطلقة: فهو الذي يعين الوزراء ويعزلهم، ويكون هؤلاء مسؤولين أمامه، كما أنه يعين ويعزل أعضاء مجلس الشورى الستين، الذين لا يستطيعون الزامه برأيهم، كما أنه يعين ويعزل الأمراء في كل منطقة من المناطق. الأهم بالنسبة إلى المستقبل تحديد القانون الأساسي قواعد ولاية العهد التي كانت تقليديا من نصيب أحد أبناء ابن سعود ـ الأكبر سنا مبدئيا ـ أما الآن فإن القانون الأساسي ينص على أن «الملك يختار وليا لعهده يمكن له أن يعزله» وأصبح هذا الخيار يتناول الآن احفاد ابن سعود وليس فقط أبناءه. ولقد عين الملك فهد بموجب مرسوم الأمير عبدالـلـه رئيس الحرس الوطني وريثا له. وحل هذا الأخير محله عام 2005.

ولقد انتظمت صفوف المعارضة الإسلاموية، في بدايات الأعوام التي تلت 1990، حول مطالب ثورية: المساواة أمام القانون، مسؤولية الرسميين، القضاء على الفساد والربى، اعادة توزيع الثروات، تقوية الجيش وتعزيز الاستقلال الوطني، والحد من سلطات الشرطة. واختلطت هذه المطالب بأخرى متميزة بالتشدد الإسلامي. ومع العملية التي استهدفت بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، مركز اتصالات تابعا للحرس الوطني في الرياض، والتي أدت إلى مقتل خمسة اميركيين، انتقل قسم من المعارضة إلى العنف. ويبدو أن العملية التي جرت في الخبر بتاريخ 25 حزيران/يونيو 1996، بالقرب من قاعدة الظهران العسكرية الأميركية الضخمة، والتي كلفت حياة 19 جنديا أميركيا، هي من فعل عناصر شيعية. ولقد تمكنت العائلة المالكة بواسطة قمع عنيف، ترافق بالتعاون مع عناصر «متطرفة»، من أن تخفف من وطأة المعارضة. وكعلامة على الانفتاح عين الملك فهد في تموز/يوليو 1997 ستين عضوا جديدا في مجلس الشورى، الذي أصبح عدد أعضائه، بذلك، 120. وبالرغم من أنه لا يتمتع بأية سلطة حقيقية، فإن ولوج بابه من قبل جامعيين ومعترضين قد أثار الدهشة.

ولقد سجلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 منعطفا في تاريخ المملكة: فقد كان هناك 15 سعوديا من أصل 19 ارهابيا. وهكذا ظهر بوضوح النفوذ الذي تمارسه «القاعدة» في البلاد. ولسوف يتأكد هذا الأمر من خلال العديد من العمليات ـ في الرياض بتاريخ 12 أيار/مايو و8 تشرين الثاني/نوفمبر، في الخبر بتاريخ 29 ـ 30 أيار/مايو 2004، وفي جدة

بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2004 ـ وكذلك من خلال الصدامات المسلحة التي جرت بين جماعات مسلحة وقوى الأمن. وبصورة موازية لذلك توترت العلاقات مع واشنطن، وأقدم بعض اعضاء تيار المحافظين الجدد على اتهام المملكة بتغذية «الارهاب الإسلامي» ماديا وايديولوجيا. وسوف يحاول الأمير عبدالـلـه ، الذي تسنم العرش بعد وفاة فهد في الأول من آب/أغسطس 2005، أنه يمارس سياسة الفصل بين الضغوط الأميركية ومطامح شعبه المعادي للولايات المتحدة، وللحرب التي شنتها هذه الأخيرة ضد العراق.

وقد أكد علنا حياده في النزاع العراقي، مع تركه الجيش الأميركي يستخدم القواعد التي أقامها في السعودية؛ ثم حصل على رحيل القوات الأميركية المعسكرة في المملكة منذ حرب الخليج الأولى، دون أن يقطع التعاون العسكري الوثيق مع واشنطن. ومن جهة أخرى فإنه خضع للضغوط المطالبة بفرض الرقابة على سائر الجمعيات الخيرية الإسلامية ـ بل أقدم على حل البعض منها ـ وهو الأمر الذي أثار استياء كبيرا. كما حاول أيضا تعزيز سيطرته على المؤسسة الدينية، وشن حربا ضروسا ضد الجماعات المسلحة التي تحظى بشعبية كبيرة. وهو، إذ نجح، خلال زيارته إلى واشنطن في نيسان/أفريل 2005 في استعادة بعض الثقة لدى الولايات المتحدة، فهو يعرف أن التحديات الأساسية التي يواجهها تكمن في الداخل: فكيف السبيل إلى تلبية طموحات الشباب إلى العمل، والمزيد من الحريات؟ وعلى كل فإن وصوله إلى العرش قد أعطاه هامشا أكبر للمناورة وجسد تسارعا في الاصلاحات.

وعلى امتداد المملكة التي تبلغ مساحتها 2240000 كلم2، بلغ تعداد سكانها عام 2004، 23 مليون نسمة (من بينهم 6 ملايين يمثلون أكثر من ثلثي اليد العاملة). أما الجيش الذي يضم 75000 جندي ورتيب، فهو موضع شك، ويقوم إلى جانبه «الحرس الأبيض»، أو «الحرس الوطني» الذي يتألف عديده من أبناء أشد القبائل اخلاصا لآل سعود. أما الدخل القومي القائم بالنسبة للفرد من السكان فإنه يخضع لانتاج النفط ـ حوالى 9.5 مليون برميل في اليوم ـ ولسعر البرميل الذي تجاوز اخيرا الـ 100 دولار اميركي. وتصبح الظروف الاقتصادية أفضل على الدوام كلما ارتفع سعر النفط. وأن من شأن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2005، وخطة التوظيفات الكبيرة في ميادين التربية والصحة، والبنى التحتية، وكذلك الاستمرار في السياسة الليبرالية في الاقتصاد، من شأنها جميعها، أن تحافظ على نمو عال، وأن تسمح للبلاد بمعالجة قضية البطالة التي تصيب الفتيان والفتيات في السعودية، وهي القضية التي تشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه النظام الملكي.

عرفات (ياسر)

ولد ياسر عرفات بتاريخ 24 آب/أغسطس 1929 في القاهرة حيث أمضى القسم الأكبر من طفولته، وهو بالطبع فلسطيني (*) تجمعه أواصر القربى من خلال ابيه، إلى عائلة الحسيني التي لعبت دورا سياسيا كبيرا في القدس (*) خلال فترة الانتداب البريطاني. وهو قد ترك دراسته في جامعة القاهرة، عام 1948، لكي يشارك في القتال على أرض فلسطين. إلا أن الجيوش العربية التي غزت البلاد بعد اعلان دولة اسرائيل (*) عمدت إلى تجريده، هو ورفاقه من السلاح: وهو الأمر الذي لن ينساه مطلقا. وبعد الهزيمة، لجأ إلى غزة (*)، ثم عاد إلى القاهرة عام 1950، واستأنف دراساته العليا، التي تخرج منها كمهندس أشغال عامة.

وفي القاهرة التقى أولئك الذين سوف يؤسس معهم حركة فتح، والذين سوف يصبحون مساعديه في قيادة م. ت. ف (*): بنوع خاص خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو أياد). وقد ناضل الثلاثة في اتحاد طلاب فلسطين ـ الذي ترأسه عرفات من العام 1952 إلى 1956 ـ والذي اصدر مجلة «صوت فلسطين». وأخضع عرفات للتوقيف في تشرين الأول/أوكتوبر 1955، لدى قيام الرئيس جمال عبد الناصر (*) بتصفية تنظيم الأخوان المسلمين (*) (وكان عرفات مقربا اليه، ولكن لم يكن عضوا فيه). وفي العام 1956، خلال حرب السويس (*)، شارك في القتال برتبة ملازم في الجيش المصري.

ولقد تمحورت في وادي النيل الأساسات الأولى لما سوف يصبح عقيدة فتح؛ أي الشك العميق ازاء القادة العرب الذين كانوا يرفضون تسليح الفلسطينيين ويفضلون الابقاء عليهم في ظل رقابة صارمة؛ والايمان الكبير بالكفاح المسلح الذي تجسد كمثال يحتذى في عام 1956 ـ 1957 في حرب الغوار ضد القوات الاسرائيلية التي خيضت آنذاك في غزة والتي أشرف عليها هو وأبو جهاد.

وإزاء شعوره بخطر القاء القبض عليه مرة ثانية ـ انتقل عرفات ـ الذي اختار اسم أبو عمار كنية له كمقاتل ـ إلى الكويت (*) وأقام فيها، وهو البلد العربي الوحيد الذي كان الفلسطينيون يملكون فيه هامشا من التحرك بالرغم من أنه ظل محمية بريطانية حتى العام 1996. وهناك أسس عام 1959 حركة فتح (وهو الاسم الذي جرى نحته من الأحرف الأولى لعبارة حركة التحرير الفلسطينية) وقام بنشر مطبوعة «فلسطيننا». وتكمن النقطة المركزية

في عقيدة هذه الحركة الجديدة في أن تحرير فلسطين، هو قبل كل شيء، شأن فلسطيني، لا يمكن إيكاله إلى الأنظمة العربية، أو تأجيله حتى قيام الوحدة العربية التي لا يعرف مصيرها. وكانت هذه العقيدة تعتبر، في عهد القومية العربية المنتصرة، بمثابة هرطقة. إلا أن فشل الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، وتصفية الوحدة السورية ـ المصرية، قد عززت طروحات فتح.

وقد أكد انتصار الثورة الجزائرية عام 1962، في عيني عرفات صحة الطرح القائل «بالاعتماد على النفس». وتصاعد الإعداد للكفاح المسلح. وفي الأول من كانون الثاني/ يناير 1965 قامت فتح بأول عملية عسكرية لها ضد اسرائيل. لكن فتح التي كانت حركة لا تمتلك مرجعية ايديولوجية قد لاقت صعوبات كثيرة لتوطيد موقعها... فقد أدانتها جميع العواصم العربية بشبه إجماع. حتى أن نظام البعث السوري الذي ساعد الحركة بانتظام، لم يتردد في التصدي لمقاتليها: وفي أيار/مايو 1966 ألقي بعرفات في السجن. ولم يتمكن الفدائيون أن يتحولوا إلى واسطة العقد في التعبئة الفلسطينية إلا بعد هزيمة الأنظمة العربية عام 1967.

بعد يومين على انتهاء القتال عقد مؤتمر لحركة فتح في دمشق. وبعد نقاشات طويلة، قرر المؤتمر، بدافع من ياسر عرفات، استئناف الكفاح المسلح. وقد انتقل هذا الأخير، لهذه الغاية، عدة مرات إلى الضفة الغربية (*) المحتلة. وباشر في تشرين الثاني/نوفمبر 1967 أول اتصالاته بعبد الناصر الذي قدم له دعما حاسما. وفي 21 آذار/مارس 1968 شارك في معركة الكرامة (الأردن) التي تمكن المقاتلون الفلسطينيون فيها من الصمود أمام الجيش الاسرائيلي. ولقد أعطت تلك المعركة التي دللت على تصميم الفلسطينيين، والتي سوف تتردد اصداؤها في كل العالم العربي، النفوذ اللازم لعرفات ولفتح لكي يضعا يدهما على م. ت. ف (*) (منظمة التحرير الفلسطينية) الهرمة المأزومة. وجرى، في شباط/فبراير 1969 تحديث هذه الأخيرة من خلال انتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة ياسر عرفات. وابتداء من ذلك الحين وحتى التوقيع على اتفاقيات أوسلو (*) عام 1993 امتزجت حياة عرفات بحياة م. ت. ف.

ولقد سجلت الاتفاقيات الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني منعطفا هاما في حياة ياسر عرفات. ففي الأول من تموز/يوليو 1994 دخل إلى غزة ثم انتخب رئيسا للسلطة (*) الفلسطينية بالاقتراع العام في 20 كانون الثاني/يناير 1996، ولكنه حافظ في الوقت نفسه على رئاسة اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. وكان الهدف الذي يصبو اليه هو تأسيس دولة مستقلة، الأولى

في تاريخ الشعب الفلسطيني، عاصمتها القدس. وقد تحطم هذا الحلم خلال مفاوضات كمب ديفيد (*). وبعد أن اتهمته السلطات الاسرائيلية بالمسؤولية عن انطلاق الانتفاضة الثانية، وقاطعته الحكومة الأميركية امضى ياسر عرفات السنوات الأخيرة من حياته محتجزا في «المقاطعة»، وهي كناية عن تجمع صغير لأبنية وسط رام اللـه، وبسبب منعه من السفر داخل فلسطين أو خارجها، فقد كل تأثير على الأحداث، مع استمراره في السيطرة على السلطة الفلسطينية وعلى م. ت. ف. وقد توفي، فيما بعد، في باريس بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 حيث جرى استقباله للمعالجة. ولقد أشارت صحافة تل أبيب ـ بين أشياء أخرى ـ إلى فرضية قيام أجهزة المخابرات الاسرائيلية بتسميمه. وقد جرت مراسم دفنه وسط تعاطف كبير من الشعب الفلسطيني. وحل محله محمود عباس (*) (أبو مازن) في قيادة فتح، وعلى رأس م. ت. ف. أيضا. وجرى انتخابه رئيسا للسلطة الفلسطينية، في كانون الثاني/يناير 2005.

عقوبات

حين نتكلم عن عقوبات متخذة بحق دولة ما، ينبغي لنا أن نفرق على الفور بين الإجراءات الوحيدة الطرف والقرارات المتخذة من جانب منظمة الأمم المتحدة. تنص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: «لمجلس الأمن أن يقرر ما هي التدابير، غير المتضمنة استخدام القوة المسلحة، التي يجب اتخاذها لأجل تفيعل قراراته، وله أن يدعو أعضاء الأمم المتحدة إلى تطبيق هذه التدابير. يمكن أن تتضمن هذه التدابير قطعا كاملا أو جزئيا للعلاقات الاقتصادية، والمواصلات بالسكة الحديدية، والبحرية، والجوية، والبريدية، والبرقية، والراديو ـ كهربائية وغيرها من وسائل الاتصال، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية». وتلحظ المادة 44 أيضا قطع كل علاقة مع أحد الأعضاء في حال إقدامه على شن حرب. وقرارات مجلس الأمن ملزمة لأعضاء المنظمة.

لجأت منظمة الأمم المتحدة، عبر تاريخها، عدة مرات إلى إقرار عقوبات: سنة 1966، ضد روديسيا الجنوبية؛ في سنة 1977، ضد إفريقيا الجنوبية؛ سنة 1991، فرضت

حظرا على إرسال أسلحة إلى يوغوسلافيا، ثم أقرت سنة 1992 عقوبات على صربيا والجبل الأسود، إلخ. غير أنه في الشرق الأدنى استخدمت هذه التدابير بالشكل الأكثر تواترا.
أولا، ضد العراق (*): في 6 آب/أغسطس 1990، فرض القرار رقم 661 الصادر عن مجلس الأمن حظرا تجاريا وأنشأ لجنة عقوبات. كان على الأمم المتحدة أن ترفع هذه العقوبات عن العراق بعد انسحابه من الكويت. إلا أنه حدد لها هدف جديد من خلال القرار رقم 687: إتلاف أسلحة الدمار الشامل العراقية (*). كان للإبقاء على هذه التدابير بعد انتهاء حرب الخليج (*) عواقب كارثية على السكان، وقد تسببت، حسب بعض التقارير، بوفاة مئات ألوف الأشخاص وبتراجع رهيب في الحقل التربوي، وفي 14 نيسان/أفريل 1995، خفف القرار رقم 986 من قساوة الحظر، وأنشأ «برنامج النفط مقابل الغذاء» الذي يسمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط (رفع هذا السقف فيما بعد) لأجل شراء الغذاء والأدوية. استطاعت بغداد بذلك أن تعاود تصدير ذهبها الأسود، لكن ليس من أجل ترميم بناها التحتية ولا من أجل تطوير اقتصادها. كان تحسن الحالة الإنسانية بطيئا جدا.
إلى ذلك فقد سجلت لجنة أنشأها مجلس الأمن الدولي ما يلي: «يختلف الوضع في العراق اختلافا جذريا عما كان عليه قبل أحداث 1990ـ1991، إذ إن معدلات وفيات الأطفال هي بين أعلى المعدلات في العالم، ويولد 23% من الأطفال ووزنهم غير كاف، وسوء التغذية يصيب ولدا ذا خمس سنوات من العمر من كل أربعة أولاد، وماء الشفة ليس في متناول سوى 41% من السكان بصورة منتظمة، و83% من المدارس تحتاج إلى إصلاحات ضرورية». وفي 17 نيسان/أفريل سنة 2000 اعترف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بأن: «حصيلة السنوات العشر من العقوبات أثارت شكوكا جدية، ليس لجهة فاعليتها وحسب، بل أيضا لجهة قساوتها التي تجعل من المدنيين الأبرياء في الغالب ليس ضحايا حكومتهم فقط بل ضحايا أعمال الأسرة الدولية. فعند إنزال عقوبات اقتصادية صارمة وشاملة بأنظمة استبدادية، فإن الشعب هو الذي يتألم بصورة مفجعة عموما وليس النخب السياسية التي تسبب سلوكها بفرض العقوبات». وبعد سقوط صدام حسين، اكتشفت الأمم المتحدة قيام النظام بـ «اختلاسات» تناولت جزءا من أموال «النفط مقابل الغذاء». وشن اليمين الأميركي حملة كبيرة على منظمة الأمم المتحدة تجاوبت معها وسائل الإعلام. ولفت عدد قليل من الناس النظر إلى أن الفضيحة الحقيقية هي العقوبات نفسها، التي أرهقت السكان وسهلت انهيار الدولة في ربيع 2003.
هناك دولة أخرى تعرضت لعقوبات، هي ليبيا (*) التي اتهمت بالضلوع في إسقاط طائرة

بانام 103 فوق لوكربي (21 كانون الأول/ديسمبر 1988) وإسقاط طائرة DC-10 التابعة لشركة (UTA) في سماء إفريقيا (19 أيلول/سبتمبر 1989). لأجل الحصول على تسليم مسؤولين ليبيين. فرض القرار 748 (31 آذار/مارس 1992) حظرا على اتصالاتها الجوية وعلى بيعها أسلحة؛ ثم صدر القرار رقم 883 (11 تشرين الثاني/نوفمبر 1993) الذي عزز العقوبات، وجمد الأموال في الخارج، ومنع تزويدها بالتجهيزات النفطية. إلا أنه بعد تسليم طرابلس اثنين من عملائها إلى القضاء الإسكتلندي (انظر المدخل «قذافي») (*) علقت الأمم المتحدة عقوباتها سنة 1999. لكن الولايات المتحدة أبقت على عقوباتها بصورة منفردة.

والسودان أيضا يخضع للحظر منذ 26 نيسان/أفريل 1996، على أثر شكوى تقدمت بها مصر على الخرطوم متهمة إياها بإيواء المسؤولين عن محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك (*) يوم 26 حزيران/يونيو سنة 1995. يتضمن القرار رقم 1054 تقليصا للطاقم الدبلوماسي. وفي 16 آب/أغسطس 1996 اتخذ مجلس الأمن قرارا (رقم 1070) يفرض حظرا جويا على طائرات شركة الطيران السودانية إذا لم يسلم السودان المجرمين المفترضين خلال مهلة ثلاثة أشهر. وقد عبر امتناع روسيا والصين عن التصويت على هذا القرار الأخير عن امتعاض الأسرة الدولية المتزايد من هذا اللجوء الشديد إلى العقوبات ـ الذي يطال البلدان الإسلامية بالدرجة الأولى. يضاف إلى ذلك أنه بعد فرض العقوبات يكفي أن تستعمل الولايات المتحدة حق النقض كي تستمر العقوبات إلى ما لا نهاية (كما حصل للعراق)، الأمر الذي زاد من التردد، الذي كان قويا من قبل، حيال لجوء واشنطن بصورة منفردة إلى استعمال الحظر كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية. وأخيرا رفع مجلس الأمن بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2001 ـ امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ـ العقوبات الدولية عن السودان، «شكرا له» على توقيع المعاهدات الدولية المضادة للإرهاب ولأنه استجاب لطلب مجلس لأمن تسليم ثلاثة أشخاص يظن أنهم متورطون في محاولة اغتيال الرئيس المصري.

لقد قامت بلدان، بعد الحرب العالمية الثانية وفي مناسبات مختلفة، خارج إطار منظمة الأمم المتحدة، باتخاذ إجراءات انتقامية أو تهديدية ضد هذه الدولة أو تلك. ففي سنة 1951، عاقبت الولايات المتحدة (*) وبريطانيا (*) إيران (*) على جريمة تأميم نفطها (*). وفي سنة 1967 فرضت فرنسا حظرا على بيع الأسلحة المراد نقلها إلى الشرق الأدنى، وكان هذا الإجراء يتناول إسرائيل (*) بالدرجة الأولى.

غير أن واشنطن ضاعفت لجوءها إلى هذه الأساليب على أثر حرب الخليج سنة 1990ـ1991، فاتخذت إجراءات ضد ليبيا، ثم ضد إيران. ومشت خطوة جديدة في التصعيد

حين وقع الرئيس بيل كلينتون، في 5 آب/أغسطس 1996، قانون آماتو. إن هذا القانون، المستوحى من روحية القانون المسمى قانون هيلمز ـ بورتون، يلحظ إجراءات ضد شركات غير أميركية توظف أكثر من 40 مليون دولار في قطاع النفط الليبي أو الإيراني. أثار هذا القانون احتجاجا دوليا، وأوروبيا خصوصا. ولاحظت عدة حكومات عربية حتى إن واشنطن تتخذ على هذا النحو إجراءات «مقاطعة ثانوية»، كتلك التي أثارت الاستنكار حين اتخذتها البلدان العربية ضد إسرائيل.

عودة الـ (Aliya)

أي «صعود» اليهود (*) ـ وفقا للترجمة الحرفية عن العبرية ـ إلى فلسطين، فبعد الشتات (الدياسبورا) باللغة اليونانية ـ الذي تلا سحق الرومان في العام 135 بعد الميلاد لثورة «بار كوخيا»، أصبح الوجود اليهودي في فلسطين محدودا جدا طوال قرون من الزمن. وكانت المجموعات الصغيرة في القدس (*)، وصفد، وطبريا، والخليل تعيش في الواقع بدءا من القرن الثامن عشر من التبرعات (حالوقا) التي كان يقدمها اليهودي في أماكن الانتشار. إلا أن صفوف هذه الجماعات قد توسعت في نهاية القرن الخامس عشر بنتيجة قدوم اليهود الذين طردوا من شبه الجزيرة الايبيرية. ومع ذلك، لم يكن في فلسطين العام 1835 أكثر من 10000 يهودي.

إلا أن الفكرة الدينية حول انبعاث اسرائيل كانت قد أصبحت هدفا سياسيا. فبعد نداءات بونابرت، والسان ـ سيمونيين، واللورد بيرون، أخذت الحركة الصهيونية (*) الموضوع على عاتقها. ومنذ ما قبل هرتزل (*) فإن الروسي ليون بنسكر هو الذي تصور ونظم مع «أحباء صهيون» هذا الاستعمار الجديد لـ «للأراضي التوراتية». وهي المهمة التي تحققت جيدا من خلال عدة «عودات».

وبالاضافة إلى الـ 25000 يهودي ـ الذين كانوا يقيمون في القدس والخليل وصفد وطبريا ـ والذين كانوا لا يزالون في العام 1880 غرقى بين أقل من نصف مليون عربي بقليل حملت معها «العودة» الأولى ما بين 1883 و1903 دعما يقدر بما بين 20000 و30000

يهودي إضافي جاءوا كلهم تقريبا من بلدان الأمبراطورية القيصرية. ونشأت مشاريع زراعية، ضمت، بالإضافة إلى المستوطنات التسع عشرة التي أقامها البارون ادمون دي روتشيلد أكثر من 5000 من الطلائع. وقام البورجوازيون اليهود في الوقت نفسه بالاستثمار في فلسطين، ولا سيما في انتاج الحمضيات.

أما «العودة» الثانية التي تألفت أساسا من الروس ولكن من أصول اشتراكية قد جاءت بين 1903 و1914 بما يتراوح بين 35000 و45000 مهاجر جديد. فنشأت العشرات من المستعمرات الجديدة، وانبثقت تل ـ أبيب من الأرض، وتنامت كل من القدس وحيفا. وتحولت العبرية من لغة الأدب والدين إلى لغة محكية. واختلط مع هؤلاء اليهود القادمين من أوروبا الشرقية أول اليمنيين الذين حلوا في المستعمرات الزراعية محل الفلاحين العرب. ذلك لأنه كان على «الكيبوتزات» التي تأسس الأول منها في دغانيا عام 1911 الا تستخدم الا اليد العاملة اليهودية. وعشية الحرب العالمية الأولى بلغ عدد اليهود في فلسطين زهاء 80000 الف شخص في حين غادر روسيا وبولونيا في الفترة نفسها ما بين 2 و3 ملايين يهودي قصدوا أوروبا الغربية والقارة الأميركية.

ولم يبق في فلسطين العام 1918 سوى 60000 شخص من أصل المجموعات اليهودية القديمة وأولئك الذين قدموا في «العودتين» أي أقل من 10% من مجموع السكان، إلا أن «شرعنة» الهجرة بفعل وعد بلفور (*) سوف تتيح مضاعفة هذه النسبة ثلاث مرات في خلال عشرين عاما.

كانت الوتيرة بطيئة في البداية. وقد استقدمت «العودة» الثالثة بين 1919 و1923 زهاء 35000 يهودي يعودون في أصولهم إلى الاتحاد السوفياتي، وبولونيا، وبلدان البلطيق، وكانت أغلبيتهم من ذوي النزعة الاشتراكية ومن الشغيلة والرواد. وانضم اليهم مع «العودة» الرابعة بين 1924 و1930، 82000 شخص من يهود البلقان والشرق الأوسط، كانوا على الأعم من أبناء الطبقات الوسطى. وفي نهاية العام 1931 كان زهاء 175000 يهودي يقيمون في الأرض المقدسة، أي ما يشكل 17 7% من مجموع السكان.

إلا أن انتصار النازية في المانيا هو الذي سوف يحث على الهجرة اليهودية نحو «اليشوف» (*)، ويغير في تركيبتها. فبين العامين 1932 و1939 استقدمت «العودة» الخامسة 247000 يهوديا، أي زهاء 30000 في السنة، وهو ما يساوي أربعة أضعاف الوضع الذي كان قائما في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهو الأمر الذي لم يتأت عن «خيار صهيوني» بقدر ما صدر عن الهروب من التهديدات النازية، بحيث كان هذا «الاستعمار»

الجديد يتألف من أغلبية ألمانية ـ علما بأن المنظمة الصهيونية كانت قد عقدت مع برلين في العام 1933 اتفاقا يسمح بتصدير رؤوس الأموال اليهودية من المانيا.
وفي العام 1939 بلغ عدد اليهود في فلسطين 429605 أشخاص على وجه الدقة، أي زهاء 28% من مجموع السكان.
وبالرغم من المنع البريطاني فقد انضم إليهم 118338 شخصا ـ وكانت هذه هي «العودة» السادسة ـ منذ ذلك الوقت وحتى الاستقلال في 14 أيار/مايو 1948 وكان من بينهم الكثير من أولئك الذين نجوا من الابادة الجماعية (*)، الذين قدموا سرا لكي يتفادوا مأساة الـ Exodus (كلمة من أصل يوناني تعني التواة، كما حصل عند الخروج من مصر والتواه في صحراء سيناء). وهكذا فعند قيام دولة اسرائيل (*) فإنها كانت تضم 650000 يهودي، أي ثلث سكان فلسطين.
ولسوف يتضاعف هذا العدد خمس مرات خلال السنوات الخمس والعشرين اللاحقة من جراء قدوم العديد من «العودات» الكبيرة. غير أن مميزاتها كانت مختلفة عن السابعة، وذلك أولا من حيث أصول هؤلاء الاسرائيليين الجدد: فحتى العام 1970 تألفت أغلبيتهم الساحقة من اليهود القادمين من اميركا وآسيا بحيث أن آخر موجة منظمة قد جاءت بين 1980 و1990 من اثيوبيا (انظر مدخل «الشرقيون»).
كما أن الانفراج في العلاقات الأميركية ـ السوفياتية قد شجع تدفق اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل.
وبعد أن بلغت الذروة عام 1979 فإن تلك الهجرة قد تضاءلت مع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة ثم مع زوال الاتحاد السوفياتي. وقد حملت تلك الموجة بين 1986 و2002 أكثر من 900000 مواطن جديد لدولة اسرائيل ـ أي ما يساوي وصول عشرة ملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى فرنسا خلال عشر سنوات! واذا كان اندماج هذه الكتلة الضخمة من المهاجرين قد اعترضه الكثير من العقبات، فإنه قد شكل في ختام المطاف مكسبا لا شك فيه حققته اسرائيل بأثمان باهظة ـ باعتبار أن المساعدات التي قدمت إلى الروس لم تكن لتقارن بتلك، الأقل بكثير، التي قدمت للشرقيين أي ما يساوي 6000 أورو لكل فرد، فضلا عن قروض عقارية ذات فائدة زهيدة، وأولوية في الاستخدام من الناحية العملية.
وأخيرا فإن اسرائيل قد استقبلت «عودة»... غير يهودية تألفت من 250000 عامل، «استوردوا» من آسيا وأوروبا الشرقية وافريقيا منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، وذلك من أجل الحلول، في الأصل، محل الفلسطينيين الذين منعوا من القدوم إلى اسرائيل للعمل. وإن

غلاة المتعصبين ينظرون إلى هذه الهجرة التي يعاني أفرادها استثمارا فظيعا يصل إلى حدود العبودية، كتهديد للأغلبية اليهودية.
وقد أقدمت حكومة آرييل شارون منذ العام 2001 على توفير قروض اضافية من أجل اعادة تنشيط الهجرة التي تدنت من 200000 شخص في العام 1990 إلى 23000 في العام 2005 ـ من بينهم 2980 فرنسيا. وبالإضافة إلى هذه الحوافز المالية، فإن القادة الاسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء يستغلون الهجمات المعادية لليهود لكي يجعلوا من «العودة» الرد الوحيد على صعود معاداة السامية «التي لا يمكن الوقوف بوجهها».

العودة (حق)

اللاجئ، حسب وكالة الغوث وأعمال منظمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، هو «شخص كان له مسكن عادي في فلسطين إبان المرحلة الواقعة بين أول حزيران/يونيو 1946 و15 أيار/مايو 1948، وفقد بسبب هذا النزاع بيته ووسائل عيشه ولجأ سنة 1948 إلى أحد البلدان حيث تقدم الأونروا إعانات»، قدرت وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) عدد هؤلاء بنحو مليون شخص سنة 1950، وقد ارتفع عددهم إلى 4 2 ملايين سنة 2005، فضلا عن مئات الألوف من اللاجئين غير المحصيين في أعقاب حربي 1948 و1967 (انظر الخريطة رقم 13).
هذا مع أن لهؤلاء الرجال والنساء والأولاد، المتكدسين أحيانا كثيرة في مخيمات بائسة، الحق نظريا، منذ أكثر من خمسين سنة، بأن يعودوا إلى ديارهم، الأمر الذي تختصره عبارة «حق العودة». ففي 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، وفيما كانت الحرب الإسرائيلية العربية لا تزال قائمة، اعترفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، الملتئمة في باريس، في قرارها رقم 194 بأنه «ينبغي أن يسمح للاجئين الراغبين في ذلك، بالعودة إلى منازلهم في أقرب وقت ممكن وبأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم، ويجب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يختارون عدم العودة إلى منازلهم، وعن كل شيء خسروه أو لحق به ضرر متى كان يتوجب، عملا بمبادئ القانون الدولي أو الإنصاف، دفع تعويض عن هذه الخسارة أو هذه الأضرار، من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة».

على عكس ما يزعمه القادة الإسرائيليون منذ ذلك الحين، فإن حكومتهم اعترفت بهذا القرار: يوم 12 أيار/مايو 1949، في بروتوكول موقع بني إسرائيل وجيرانها العرب بمناسبة مؤتمر الصلح في لوزان. إن هذا النص يؤكد أيضا على القرار ذي القرم 181 الصادر عن الجمعية العمومية (29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947) الذي قسم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، وجعل القدس والأماكن المقدسة منطقة دولية. كان لهذا التراجع الإسرائيلي أسبابه: كان شرطا لدخول إسرائيل منظمة الأمم المتحدة الذي حصل فعلا في اليوم ذاته. وبعدها، قال والتر إيتان، مساعد المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية: «كان هدفي الرئيسي البدء بتقويض بروتوكول 12 أيار/مايو، الذي اضطررنا إلى توقيعه في إطار معركتنا لأجل القبول بانضمامنا إلى الأمم المتحدة».

تعبر إسرائيل عن رفضها كل عودة للاجئين، في الساحة الدبلوماسية، وتطبقه خصوصا على الأرض. فقد قامت الحكومة، المصممة على الحؤول دون هذه العودة «بأي ثمن» ـ حسب تعبير ديفيد بن غوريون (*) في مجلس الوزراء ـ بهدم أو تأهيل أكثر من 400 قرية عربية لأجل إقامة المهاجرين اليهود الجدد، ووزعت أراضيها ـ 300000 هكتار! ـ على الكيبوتسات أو الموشافيات المجاورة. إن قانون «الأراضي المتروكة» ـ المعد لأجل التمكن من مصادرة ممتلكات كل شخص غائب ـ «يشرع» منذ كانون الأول/ديسمبر 1948 هذه المصادرة المنتشرة بشكل عام، والتي استمرت بعد سنة 1967 في الأراضي المحتلة...

وبالرغم من أن القرار 194 كان يعاد تأكيده سنويا في منظمة الأمم المتحدة، فإن مسألة اللاجئين الفلسطينيين قد همشت إبان عملية السلام التي افتتحت في مدريد خريف سنة 1991. هناك الآن ثلاثة محافل تناقش هذه المسألة:

الأول هو المجموعة المتعددة الأطراف لمسألة اللاجئين التي أنشأها مؤتمر مدريد، الذي افتتح في 30 كانون الأول/ديسمبر 1991. تمثل الشرق الأدنى في هذه المجموعة ستة وفود: إسرائيل، مصر، الأردن، الفلسطينيون، سوريا، لبنان ـ هذان الأخيران يقاطعان الاجتماعات. تقول إسرائيل إن جدول الأعمال يجب أن يلحظ كل اللاجئين في المنطقة ـ بمن فيهم الأكراد واليهود الذين غادروا البلدان العربية. لكن أعمال المجموعة توقفت في كانون الأول/ديسمبر 1995؛

المحفل الثاني هو اللجنة الرباعية (الفلسطينيون، إسرائيل، الأردن، مصر) التي تألفت على أثر اتفاقيات أوسلو (*)، والتي عليها أن تحل، خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي

الفلسطيني، مشكلة الأشخاص الذين نزحوا سنة 1967، وهي لم تسجل أية خطوة جدية إلى الأمام؛
وأخيرا فإن اللاجئين يشكلون أحد الملفات الثنائية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، التي شرع الطرفان يتطرقان إليها في إطار المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية.
بمعزل عن الاحتمالات الخاصة بكل من هذه اللقاءات، يعود المأزق حول هذه المسألة إلى انعدام إمكانية التوفيق بين موقفي منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية المبدئيين. فالسلطة الفلسطينية ترى أنه يجب أن يتضمن أي اتفاق نهائي: الاعتراف بمبدأ «حق العودة»، حتى ولو لم يتمكن إلا عدد رمزي من اللاجئين أن يعودوا إلى إسرائيل بالذات، على أن يتقاضى الباقون تعويضات؛ واعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية عن مأساة اللاجئين؛ وإعطاء جواز سفر فلسطيني لجميع اللاجئين الراغبين في ذلك؛ وحقهم في العودة للعيش في الدولة الفلسطينية العتيدة؛ ومنح البلدان المضيفة اللاجئين غير الراغبين في العودة كل الحقوق المدنية. وعلى وكالة الغوث (الأونروا)، التي أنشئت كهيئة مؤقتة، أن تواصل نشاطاتها الاجتماعية، والصحية، والتربوية طيلة مدة تطبيق هذه الخطة التي ستمتد على عدة سنوات. أما الحكومة الإسرائيلية، فترفض أي حق بالعودة، وتطلب توطين اللاجئين في البلدان المضيفة بفضل مساعدة دولية.
إن هذا الموقف الإسرائيلي الذي لم يتغير في أثناء مفاوضات كمب ديفيد (*) في تموز/يوليو سنة 2000، قد تطور لأول مرة خلال مفاوضات طابا في كانون الثاني/ يناير سنة 2001، حيث كتب أعضاء الوفد الإسرائيلي في وثيقة سلموها إلى نظرائهم الفلسطينيين أن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مشكلة مركزية في العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وحلها الكامل والعادل أمر أساسي لأجل إقامة سلام مديد ولا غبار عليه أخلاقيا (...). تعرب دولة إسرائيل أمام الملأ عن حزنها إزاء مأساة اللاجئين الفلسطينيين وآلامهم وخسائرهم، وهي ستشارك بنشاط في إغلاق هذا الملف الرهيب الذي فتح منذ ثلاث وخمسين سنة (...). وبالرغم من كون دولة إسرائيل الوليدة قبلت القرار 181 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1947، فإنها قد جرت إلى الحرب وإراقة الدم في فترة 1948ـ1949، حيث سقطت ضحايا وحصلت آلام عند الطرفين، بما فيه تهجير السكان المدنيين الفلسطينيين الذين باتوا لاجئين، والاستيلاء على ممتلكاتهم (...). إن إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، انسجاما مع القرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن

الدولي، يجب أن يقود إلى تطبيق القرار 194 الصادر عن الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة».
انطلاقا من هذه المبادئ، وضعت على الطاولة حلول عملية، وعرضت خمس إمكانيات على اللاجئين: العودة إلى إسرائيل؛ العودة إلى الأراضي الإسرائيلية التي تتنازل عنها إسرائيل لفلسطين؛ العودة إلى الدولة الفلسطينية؛ توطين اللاجئين في أماكن وجودهم (الأردن، سوريا، إلخ.)؛ الرحيل إلى بلاد أخرى (أعلنت عدوة دول، بينها كندا، أنها مستعدة لاستقبال مجموعات هامة من الفلسطينيين).
بالإضافة إلى الإصرار على حرية اختيار اللاجئين، يكرر المسؤولون الفلسطينيون من جهتهم القول بأنهم لا ينوون طرح الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وقد اعترفوا به في إعلان استقلال دولة فلسطين سنة 1988. وقد أكدت ليلى شهيد، التي كانت المندوبة العامة لفلسطين في فرنسا آنذاك (...) قائلة: «من البديهي أن أحدا لا يسعى إلى تعديل الطابع اليهودي للدولة الإسرائيلية. ومن البديهي أن حق العودة لن يطبق على جميع اللاجئين. فيجب إذن أن تناقش كيفية تطبيقه، ومن البديهي أيضا أنه يجب الاعتراف بمبدأ حق العودة». بعد هذا، لا يبقى هناك سوى عقبة واحدة: عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعودة إلى إسرائيل بالذات. وإذا كان الإسرائيليون يوافقون على عودة 40000 لاجئ خلال خمس سنوات، بالإضافة إلى المستفيدين من «لم شمل العائلات»، فإن الفلسطينيين يردون قائلين إن العرض لن يسمح بالتقدم في الحل إذا كان دون الـ 100000، على أي حال، يتفق الطرفان على إعطاء الأولوية للاجئين في لبنان، الذين يعانون من سياسة بيروت التمييزية. ويؤكد النص الإسرائيلي التالي: «تعترف الدولة الإسرائيلية بواجبها الأخلاقي في إيجاد حل سريع لوضع لاجئي مخيم صبرا وشاتيلا».
ويقترح الإسرائيليون والفلسطينيون، من جهة أخرى، إنشاء لجنة وصندوق دوليين للتعويض على الفلسطينيين، ويتفقان على أن التعويض على اليهود الذين غادروا البلدان العربية واستوطنوا إسرائيل، يبحث في مفاوضات مع تلك البلدان، لا مع الفلسطينيين.
لا جدال في أن التقارب الحاصل في الملف الأشد صعوبة في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لم يكن بذي فائدة في حينه: استقال إيهود بارك وأجريت انتخابات فاز فيها آرييل شارون. فكم من الوقت يجب أن ننتظر حتى العودة إلى المبادئ التي حددت في طابا؟

غزة (قطاع)

قطاع غزة هو كناية عن شريط من الأرض مساحته 360 كيلومترا مربعا، كان في زمن الانتداب البريطاني جزءا من فلسطين متاخما لمصر (*). بعد حرب 1948 ـ 1949 (*) خضعت للادارة المصرية، لكنها لم تضم إلى مصر، بل احتفظت بوضع إداري ذاتي. إنها منطقة أشد فقرا بكثير من الضفة الغربية (*)، وأكثر من ثلاثة أرباع سكانها لاجئون.
عرفت غزة أول احتلال إسرائيلي في حرب السويس سنة 1956 (*)، وكان ذلك أول مجابهة سياسية ـ عسكرية مباشرة، خلال مرحلة 1949 ـ 1967، بين الاسرائيليين والفلسطينيين (*). لقد اكتسب الفلسطينيون في ذلك القتال أول خبرة بالمقاومة المسلحة. هنا بلور معظم قادة فتح أفكارهم وهنا ابتدأ انبعاث الوطنية الفلسطينية.
بعد أن أخليت غزة سنة 1957، عادت واحتلت مجددا في حزيران/يونيو 1967. وعلى خلاف الضفة الغربية، وبالرغم من عدم وجود قواعد خلفية، أقبل سكانها هنا على الكفاح المسلح بتفان شديد. وكان يجب انتظار الجنرال شارون الذي لم يتردد في استخدام اي من الوسائل حتى تمكن الاسرائيليون منهم سنة 1971.
أدى الغزو، كما في الضفة الغربية، إلى إقامة مستوطنات يهودية وإلى دمج غزمة في الاقتصاد الاسرائيلي: كان حوالى نصف السكان الصالحين للعمل في القطاع ينتقلون يوميا، قبل الانتفاضة (*) الثانية، إلى الدولة اليهودية لكي يعملوا في الصناعة أو البناء أو الخدمات. وكان الصغار من السكان يرتادون المدرسة بشكل كثيف بفضل وكالة غوث اللاجئين (الأونروا). لكن حملة الشهادات كانوا لا يجدون لهم عملا فيهاجرون. إن هذه الظاهرة، التي كانت محسوسة جدا في الضفة الغربية من قبل، اتخذت حجما أكبر في غزة، خصوصا بعد خريف سنة 2000.
انطلاقا من سنة 1972 ـ 1973، تكاثرت الاتصالات بين النخب في الضفة الغربية وغزة، وساندت هذه النخب مجتمعة منظمة التحرير الفلسطينية (*)، عقب حرب 1973 (*)، وفكرة إقامة دولة في الأراضي المحتلة. غير أن الحركة في قطاع غزة كانت أقل تنظيما (نظرا إلى كثرة عدد اللاجئين، وغياب التقاليد، وضعف الحياة الاجتماعية...). كان الاخوان المسلمون (*)، ذوو الجذور القديمة في المنطقة، يتمتعون بقوة كبيرة، وقد استعملتهم

سلطات الاحتلال في عدة مناسبات للوقوف في وجه نفوذ أنصار منظمة التحرير الفلسطينية. في غزة ابتدأت الانتفاضة (*) الأولى في كانون الأول/ديسمبر 1987؛ وفيها أيضا ولدت حركة المقاومة الاسلامية حماس (*)، التي اكتسبت فيما بعد قوة كبيرة وباتت تنافس منظمة التحرير الفلسطينية.
أتاحت اتفاقات أوسلو (*) إقامة السلطة (*) الفلسطينية في غزة، التي عاد إليها ياسر عرفات (*) في أول تموز/يوليو 1994. إلا أنه عند الانتهاء النظري لمرحلة الحكم الذاتي، في 4 أيار/مايو 1999، كانت السلطة الفلسطينية لا تسيطر إلا على 70% من قطاع غزة بما فيه مليون فلسطيني، بينما ظلت الـ 30% في قبضة 16 مستوطنة تضم 8000 إسرائيلي.
واحتكر الاسرائيليون أفضل الأراضي التي يروونها بشكل كثيف، مهددين الطبقة الجوفية بالجفاف (أنظر العنوان «ماء» (*)). وقطع الجيش الاسرائيلي المنطقة ثلاث قطع بذريعة حماية أمن مستوطناته، بعد أن كانت المنطقة محاطة بشبكة مكهربة تفصلها عن الأراضي الاسرائيلية. وأخذت إسرائيل حتى، طوال صيف 2002، تنقل عائلات «إرهابيين» من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، الذي بات سجنا كبيرا جدا ـ أو على حد قول محلل إسرائيلي نقل عنه الصحافي ناحوم بارنيا (يديعوت أحرونوت) «ألكاتراس» الاسرائيلي.
وأدى قمع الانتفاضة الثانية إلى تدمير العديد من البنى التحتية، كالمرفأ والمطار في غزة اللذين مولهما الاتحاد الأوروبي (*). كان آرييل شارون قد أعلن، حتى قبل وفاة ياسر عرفات، أنه ينوي أن ينسحب بصورة أحادية من قطاع غزة ومن مستوطناتها اليهودية الواحدة والعشرين. ونفذ هذا القرار دون صعوبة كبيرة من قبل الجيش والشرطة الاسرائيليين خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2005. وفي 10 أيلول/سبتمبر لم يعد يوجد، لأول مرة منذ 1967، جندي أو مستوطن إسرائيلي واحد. هل كان في الأمر «أرض محررة»؟ لم يكن هذا رأي منظمة الأمم المتحدة ولا رأي الحكومة الفرنسية، اللتين اعتبرتا القطاع باقيا «تحت الاحتلال» طالما بقيت مشكلة الحدود بلا حل. على أن توقيع اتفاق بين غزة ومصر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، حول ممر رفح، قد بث شيئا من النشاط في اقتصاد القطاع. صحيح أن الجيش الاسرائيلي احتفظ لنفسه بحق التدخل بفظاظة، كما رأينا، في مطلع تشرين الأول/أوكتوبر 2005، على أثر استفزازات من جانب حماس: استعمل الجيش الاسرائيلي طوال عدة أيام قنابل تصم الآذان روعت السكان.
من سيحكم قطاع غزة؟ كانت حركة المقاومة الإسلامية حماس التي غزت إحدى قواعدها الرئيسية، قد رفضت، منذ الانتفاضة الثانية، أن تكون السلطة الفلسطينية صاحبة

المقام الأول في القطاع، لكن دون أن تجنح إلى منطق الحرب الأهلية. وعند اقتراب موعد الانسحاب الاسرائيلي وبعده، تفاقم الخلاف ووصل حتى إلى المجابهة المسلحة عدة مرات.
لقد أسهم قطاع غزة إسهاما واسعا في فوز حماس الساحق في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير سنة 2006: نالت الحركة الاسلامية 15 مقعدا من أصل 24 مقعدا نيابيا محليا. إن الارث المأساوي لثمان وثلاثين سنة من الاحتلال الاسرائيلي، ومعه 50% من العاطلين عن العمل (مقابل 15% قبل الانتفاضة) و70% من السكان العائشين بأقل من دولارين يوميا (مقابل 25% قبل الانتفاضة)، كانت بلا ريب تربة خصبة لحماس، خصوصا في مواجهة فتح التي أنهكتها عشر سنوات من العجز والفساد.
سيتوقف كل شيء على الوضع الاجتماعي. على أن إعادة بناء اقتصاد قطاع غزة، الذي يقطنه 1400000نسمة أكثر من ثلثيهم لاجئون، تمثل تحديا كبيرا. والسلطة الفلسطينية تنوي رفع هذا التحدي عن طريق تخصيص مجموع مؤسساتها العامة.

فرنسا

كانت فرنسا أول دولة غربية ترسخ قدميها في الشرق الأدنى، حيث كانت تنافس بريطانيا العظمى (*) لزمن طويل في صراع على النفوذ في المنطقة، كما كانت فرنسا أول دولة تطرد منها وكان لا بد من الجنرال ديغول ليعيد لها نفوذها... وأسواقها في المنطقة.
في سنة 1535 حصل فرانسوا الأول من السلطان العثماني على «تنازلات»: كانت تلك امتيازات تتمتع بها فرنسا ورعاياها في السلطنة العثمانية (*). وتلت هذه الخطوة الأولى تدخلات لمصلحة المسيحيين الموارنة (*) في لبنان (*)، الذين أخذت فرنسا على عاتقها رسميا أن «حمايتهم» سنة 1639. وكان احتلال الصليبيين للقدس في 15 تموز/يوليو 1099 قد دشن، أيضا، عهدا اعترف فيه لفرنسا، في فلسطين، بـ «حماية» الأماكن المقدسة الكاثوليكية. ثم جاءت حملة نابوليون بونابرت على مصر (1799-1798) فكانت بداية مرحلة جديدة من الاهتمام الفرنسي بالشرق الأدنى وبالعالم العربي عموما: مرحلة الاستعمار.

وإضافة إلى مصر، التي سجل شق قناة السويس (*) (1869) «فرنستها» بصورة احتفالية، كانت هناك الفتوحات الفرنسية في إفريقيا الشمالية: فتح الجزائر الذي ابتدأ سنة 1830، ثم تونس التي أمست محمية فرنسية سنة 1881، وكذلك المغرب سنة 1912. وفي الطرف الآخر من السلطنة العثمانية، كان إقليم أوبوك، الذي صار فيما بعد ساحل فرنسا الصومالي بعد احتلاله منذ عام 1862. وراحت باريس تحلم حتى بـ «بشاليك» تحت حمايتها من المغرب إلى سيناء، وبدولة سورية ـ مصرية...

مع أن هذه المشاريع لم تتحقق، فإن موقف فرنسا، عشية الحرب العالمية الأولى وتفكك السلطنة العثمانية، كان من أقوى المواقف. فإلى مناطق الاستعمار أو النفوذ، كانت تتمتع بتأثير قوي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العثمانية. وكان معظم الرساميل الأجنبية الموظفة في الامبراطورية فرنسيا، وكان يمثل 11% من الرساميل المصدرة الفرنسية ـ أي أكثر مما في الامبراطورية الاستعمارية كلها. وكانت هذه السيطرة تتشكل من قروض دولة ومن أسهم وسندات شركات خاصة. كان الرأسمال الفرنسي يهيمن على القطاع المصرفي، والسكك الحديد، والمرافىء، والطرق، والخدمات العامة الحضرية وبعض النشاطات المنجمية، ناهيك عن التجارة. وبما أن الدولة الفرنسية كانت الدائن الأول للسلطنة ولمصر ـ التي باتت تحت سيطرة بريطانيا العظمى منذ 1882 ـ فقد تعززت هيمنتها على سياستهما المالية عقب إفلاس 1875 ـ 1876. وحتى في الميدان الثقافي احتل التأثير الفرنسي مركز الصدارة، في حقل التعليم بالدرجة الأولى ـ كانت الفرنسية واسطة التواصل الأولى، بعد التركية، في جميع أنحاء ممتلكات السلطان.

هكذا طرحت «المسألة الشرقية» في ظروف مؤاتية لفرنسا، لدى نشوب الحرب العالمية الأولى، رغم ضعف حضورها العسكري في المنطقة، إبان وغداة هذه الحرب. كما دلت على ذلك اتفاقات سايكس ـ بيكو (*) وترجمتها في معاهدات الصلح واتفاقيات 1923 و1924. فقد حصلت باريس، مع احتفاظها بإفريقيا الشمالية، على الانتداب على سوريا (*) (بما في ذلك لبنان)، وكيليكيا، وولاية أضنة، والموصل النفطية التي تنازل عنها كليمانصو للبريطانيين سنة 1918 لقاء 25% من شركة النفط التركية...

وكانت العقود التي تلت ذلك، بالنسبة إلى فرنسا، كناية عن مقاومة عبثية للحركة الوطنية العربية من جهة، لمنافسة بريطانيا من جهة أخرى. كان التكتيك الفرنسي في ظل الانتداب يعتمد على التفرقة والقمع. وبعد أن انتخب المؤتمر الوطني السوري فيصل ملكا في 8 آذار/مارس 1920 في دمشق، جاءت قوات الجنرال غورو وطردته في 24 تموز/يوليو واحتلت دمشق. كان هم الدولة المنتدبة الأول تجزئة البلاد إلى ستة أقسام: لبنان الكبير ذو

ف

الأكثرية المسيحية، دولة العلويين، دولة حلب، دولة دمشق، جبل الدروز، وسنجق الاسكندرونه. في سنة 1925 اتحدت دولتا حلب ودمشق في دولة سورية. ونشبت حينذاك في جبل الدروز انتفاضة شملت منطقة الانتداب بأسرها. ولم تتمكن القوات الفرنسية من التغلب على القوميين المنتفضين إلا بعد سنة ونصف السنة وبعد أن جرى تعزيزها وقصف دمشق جوا من قبل الجنرال ساراي.

بعد القمع جاء دور التفاوض. فحصل لبنان سنة 1926 على دستور لجمهورية برلمانية مرتبطة بفرنسا. وبعد مرور عشر سنوات عرضت حكومة الجبهة الوطنية على لبنان معاهدة تمنحه الاستقلال مقابل إعطاء فرنسا قواعد وتسهيلات عكسرية. غير أن هذه المعاهدة، ومثلها تلك التي عرضت على سوريا، لم توقع، نظرا إلى أن ريحا جديدة هبت على باريس في تلك الأثناء. كانت سمعة فرنسا بين الشعوب التي تدير شؤونها، وبين شعوب المنطقة بصورة عامة، تتأثر سلبا بهذه الأساليب: كان تعطشها إلى الوحدة يدفعها إلى معارضة التفتيت الذي يقوم به المحتلون، وكان انتماء أكثريتها إلى الاسلام تغيظه الحظوة الممنوحة للمسيحيين (وبدرجة أدنى للدروز) (*)، فيما الارادة الديموقراطية لهذه الأكثرية تقمع بفظاظة، وطموحها إلى الاستقلال يداس بالاقدام.

وجاءت الضربة القاضية إبان الحرب العالمية الثانية. فبعد أن صارت بريطانيا العظمى بين فكي كماشة الهجوم الألماني في ليبيا (*) باتجاه مصر، والهجوم الآتي من القفقاس باتجاه العراق (*)، اضطرت أن تؤمن مؤخرتها بأي ثمن. وكانت حكومة فيشي قد تركت الألمان يستخدمون لبنان وسوريا، فقررت لندن أن تحتلهما، وفي تموز/يوليو 1941، أعلن الجنرال كاترو، باسم ديغول، استقلال البلدين. لكن بعد فوات الأوان: لقد انقلبت الحركة القومية عليه. وقام البرلمان اللبناني (1943) والسوري (1944) بإلغاء الامتيازات الفرنسية. وسارع البريطانيون، بموافقة أميركية و... سوفياتية، إلى تأمين انضمام البلدين، دون أي التفات إلى موقف فرنسا، وإلى جامعة الدول العربية وإلى منظمة الأمم المتحدة التي هما من أعضائهما المؤسسين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 1946 غادر آخر الجنود الفرنسيين المشرق.

هل كانوا أملوا في باريس بعودة إلى الشرق الأدنى عن طريق التحالف الحصري مع إسرائيل (*)؟ الواقع، على كل حال، أن العلاقات الفرنسية ـ الاسرائيلية، لم تكف عن التعمق، وقد وصلت حتى إلى قيام خبراء فرنسيين بتعليم زملائهم الاسرائيليين أسرار الطاقة النووية بما في ذلك صنع قنبلة ذرية، وساعدوهم على جعل الدولة اليهودية دولة كبيرة في هذا المضمار. لا شك في أن عقدة الذنب عند فرنسا، كما عند دول الغرب الأخرى، عقب

الابادة الجماعية (*) التي أسهمت فيها فيشي، قد أسهمت كما اسهمت الأخوة بين الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الحاكمين في البلدين، في نشوء هذا الاتجاه، الذي زادت من حدته الثورة الجزائرية سنة 1954. لم يكن القادة الفرنسيون، بدعمهم إسرائيل ضد أعدائها العرب، لم يكونوا بعيدين عن الظن بأنهم قد يكسبون في الشرق الأدنى الحرب التي عجزوا عن كسبها في الجزائر. من البديهي أن هذا كان أحد أسباب الاشتراك الفرنسي في حرب السويس (*) (1956)، التي ترتبت على فشلها الذريع عواقب رهيبة: في الجزائر حيث اشتدت الانتفاضة، وفي المشرق، حيث حل بباريس، كما بلندن، انحدار لا رجعة عنه من جراء العداء الذي تكنه لهما حركة وطنية عربية في غمرة صعودها ـ ومن جراء منافسة الولايات المتحدة.
إن فرنسا مدينة للجنرال ديغول بعودتها القوية إلى المنطقة. فإن رئيس الجمهورية في غمرة حرب الأيام الستة سنة 1967 (*)، أجرى تعديلا عميقا على اتجاه سياسة وزارة الخارجية الفرنسية التقليدي، معتبرا أن إسرائيل مسؤولة عن تلك الحرب. وبعد أن أدان احتلال الأراضي العربية وضم القدس من قبل الدولة العبرية، عاقب إسرائيل بفرض حظر على بيع الأسلحة إلى «بلدان المجابهة». إلى تلك الحقبة تعود العبارة التي أثارت سجالا والقائلة «شعب واثق بنفسه وميال إلى السيطرة» . لكن غالبا ما ينسى المعنيون تكملة تلك العبارة المدهشة بما فيها من تنبؤ: إسرائيل «تنظم في الأراضي التي استولت عليها، احتلالا لا يمكن أن يمر دون جور وقمع وتهجير؛ وبدأت تظهر ضدها مقاومة تصفها بالارهاب». ظل خليفتا الجنرال، جورج بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان أمينين لهذه السياسة المعاد توازنها على هذا النحو في الشرق الأدنى ـ لكن دون حظر بيع الأسلحة إلى إسرائيل، الذي خفف سنة 1969 ثم ألغي سنة 1974؛ وتقاربت الدبلوماسية الفرنسية مع الدبلوماسيات العربية، في ما يتعلق بشروط قيام سلام مديد، وسمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية (*) بفتح مكتب لها في باريس سنة 1975. وحملت الأسرة الاقتصادية الأوروبية على الاعتراف بـ «الحقوق الوطنية الفلسطينية» . في الجانب الاسرائيلي، كان يحلو للمعنيين أن يشيروا إلى المنافع الاقتصادية لـ «الانعطاف» الديغولي: عقود ضخمة مع كل من العراق، ومصر، والعربية السعودية (*)، وليبيا (*)، وإيران (*)، حيث يجري «التبادل» بين النفط (*) والأسلحة، والتكنولوجيات المتقدمة، بما فيها النووية المدنية، والعديد من السلع الاستهلاكية...
وكانت رؤية فرانسوا ميتران تندرج في استمرار خط أسلافه منذ ديغول، إلى جانب الحفاظ على إرث الحزب الاشتراكي السابق حول الصداقة مع إسرائيل والنزعة الأطلسية.

ف

شعر العالم العربي بالقلق حيال «الصهيونية» المنسوبة إلى الرئيس الجديد، لكنه عاد فاطمأن في فترة أولى: مساندة رئيس الجمهورية لخطة الملك فهد، وتصريحات حول الدولة الفلسطينية على لسان وزير الخارجية، الذي اجتمع حتى بياسر عرفات (*)... أثارت رحلة الرئيس إلى إسرائيل في آذار/مارس 1982، هنا وهناك، أسفا لأنها أتاحت لمناحيم بيغن (*) أن يخفف من عزلته الدبلوماسية ـ التي تفاقمت على أثر ضم الجولان (*) ـ دون أن يقدم رئيس الوزراء الاسرائيلي أي تنازل.
وتم ارتفاع جديد للراية الثلاثية الألوان في السماء العربية: ففرنسا هي التي أتاحت لمنظمة التحرير الفلسطينية (*) سنة 1982 أن تغادر بيروت التي كان يحاصرها الجيش الاسرائيلي. وكانت أيضا هي التي أنقذت ياسر عرفات من القوات السورية هذه المرة في طرابلس سنة 1983.
وكانت فرنسا المصدر الرئيسي للأسلحة إلى العراق بعد الاتحاد السوفياتي، فوجدت نفسها متورطة في الحرب العراقية ـ الإيرانية (*)، ما عاد عليها باختطاف عدد من رعاياها واحتجازهم مدة طويلة من جانب حزب الـلـه (*). وبعد تصاعد للتوتر بلغ قطع العلاقات الدبلوماسية بين باريس وطهران في آب/أغسطس 1987، عاد التفاوض هو الغالب. وأفرج عن الرهائن الفرنسيين بشكل احتفالي في غمرة الانتخابات الرئاسية، في ربيع 1988، وانفتحت الطريق لتطبيع العلاقات بين البلدين.
وراح التراجع الفرنسي يتفاقم مع حرب الخليج (*)، حيث أن موقف باريس قد هدد إرث «السياسة العربية» التي دشنتها الجمهورية الخامسة. أكيد أن فرنسا حاولت مرتين ـ في 24 أيلول/سبتمبر 1990 أمام الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، وفي 15 كانون الثاني/يناير 1991 أمام مجلس الأمن ـ أن تمنع الأسوأ إذ أجبرت واشنطن وبغداد على التحاور. لكن مدى تأثير تلك النداءات كان محدودا، وربما انتفى كليا من جراء انضمام فرنسا إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وذلك بالقرار الذي اتخذ في 15 أيلول/سبتمبر 1990، غداة الاعتداء العراقي على سفارة فرنسا في الكويت. وبين إرسال كليمانصو وعملية داغيد ، حصلت خطوة نوعية: حين انتقل الجيش الفرنسي من تطبيق الحظر إلى الالتزام الهجومي، لقد دخلت فرنسا «منطق الحرب» ـ والكلام لفرنسوا بتاريخ في 21 آب/أغسطس 1990.
وقد أعلن فرنسوا ميتران، خلال النزاع: «كما أن فرنسا كانت حاضرة في الحرب، المسموعة الكلمة، المحترمة من كل الجهات، ستكون حاضرة، أؤكد لكم، في الموعد حين يستأنف الحوار أخيرا». لكن الواقع كان عكس ذلك، فالدبلوماسية الفرنسية لم تقم بأي دور

في التطورات التي بدأت خطوطها ترتسم في الشرق الأدنى، مع أنها كانت حاسمة. صحيح أنها تتباهى بكونها طبقت، في المأساة الكردية، «حق التدخل» ، لكن الغرض من ذلك كان الحد من موجة اللجوء لا الحيلولة دون المجزرة. أما في الملف الاسرائيلي ـ العربي، فقد تركت الولايات المتحدة تعمل بمفردها. وفي لبنان، وافقت متأخرة على اتفاقات الطائف (*)، متخلية عن الجنرال ميشال عون. وأما في الخليج، فلم تنل سوى فتات، اقتصادي وسياسي وعسكري من قالب حلوى «الانتصار»...

وكان غياب فرنسا ـ كما أوروبا على كل حال ـ مدهشا بنوع خاص في تنظيم مؤتمر مدريد، الذي افتتح في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1991، كما في المفاوضات، الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تلت ذلك. وكان الأمر كذلك سنة 1993، حين تجاهلت، بتكبر، محادثات أوسلو، التي كانت وزارة الخارجية الفرنسية ـ ومثلها الأميركية ـ لا تؤمن بها. لذلك، حين أفضت هذه إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم إلى إعلان مبادىء الحكم الذاتي (*) واتفاقات أوسلو (*) التي تجسده، لم تحصل باريس حتى على كرسي للجلوس. وحصل ما حرص الجنرال ديغول دوما على تلافيه: أمست واشنطن سيدة الموقف الوحيدة في الشرق الأدنى.

هل يجب أن نؤمن بالتسلسل؟ كان يجب أن ينتخب الديغولي الجديد جاك شيراك رئيسا للجمهورية في أيار/مايو 1995 حتى تعلن فرنسا مجددا سلوك سياسة مستقلة في المنطقة. وفي مطلع نيسان/أفريل 1996، بمناسبة رحلة قام بها رئيس الجمهورية إلى كل من لبنان ومصر، صرح بأن «الاندفاعة الجديدة» التي ينوي بثها في «السياسة العربية لفرنسا» ، والتي كان يصفها وزير الخارجية الاشتراكي رولان دوما بـ «الخرافة». يجب أن تكون، كما قال لطلبة القاهرة، «بعدا جوهريا لسياسته الخارجية» . وطالب بدور أكثر أهمية للاتحاد الأوروبي، في خدمة شروط السلام الأربعة في الشرق الأدنى: «حق الشعب الفلسطيني وطموحاته المشروعة إلى قيام دولة له»، وجعل «إسرائيل واثقة بالعيش في أمان»، وتسوية اسرائيلية ـ سورية مبنية على «انسحاب شامل من الجولان مقابل سلام شامل»، و «سيادة لبنان الكاملة على مجمل أراضيه».

بعد بضعة أيام، حصلت عملية «عناقيد الغضب» التي تساوت دمويتها بانعدام مبرراتها، التي شنتها إسرائيل على لبنان، والدعم الذي قدمه لها «الحكم» الأميركي المزعوم، فكانت مناسبة لتجسيد هذه الاندفاعة الفرنسية في الحلبة الاقليمية. فانتقل وزير الخارجية الفرنسي هيرفيه دو شاريت إلى لبنان، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، وراح يقوم برحلات مكوكية

ف

طوال اثني عشر يوما بين تل أبيب وبيروت ودمشق وطهران. وقد تابعت واشنطن والقدس هذه الحركة بامتعاض وحاولتا وضع حد لها؛ إلا أنها أسهمت في التعجيل بوقف إطلاق النار وسمحت بأخذ الموقفين اللبناني والسوري بمزيد من الاعتبار. وباتت فرنسا، لأول مرة منذ حرب الخليج، عضوا في هيئة متعددة الأطراف مكلفة بالسلام في المنطقة، هي فريق مراقبة الاتفاق المعقود ـ مع الولايات المتحدة وسوريا ولبنان وإسرائيل.

في ظل تلك الظروف، وبعد أن شن الطيران الاسرائيلي غارات جوية على لبنان، أطلق ليونيل جوسبان في القدس، في شباط/فبراير سنة 2000، تصريحات أثارت موجة من الاستنكار في العالم العربي: بنعته هجمات حزب اللـه (*) على الجنود الاسرائيليين بـ «الارهابية» وبتأكيده على أن «الردود الاسرائيلية، التي يمكن فهمها، تصيب أقل ما يمكن من السكان المدنيين».

إن الاستقبال الذي أعده طلاب جامعة بير زيت في اليوم التالي لرئيس الوزراء الفرنسي كان ضربة قاسية نزلت بصورة «رجل الدولة» التي كان ينوي الظهور بها. وإذا كان ليونيل جوسبان أقلع بعد ذلك عن استعمال كلمة «إرهابي» من جديد، فإنه أخذ يؤكد فكرة أن دمشق ترفض السعي إلى السلام مع إسرائيل، قائلا: «الاسرائيليون جاهزون لاستئناف المفاوضات. والسوريون لم يتمنوا ذلك. هذا ما أعاينه». وقد جاءت الأحاديث عن المفاوضات السرية الاسرائيلية ـ (الأميركية) ـ السورية في ربيع سنة 2000 حول الجولان (*)، بتكذيب لاذع لهذا التحليل.

على كل حال، أعلنت فرنسا آنذاك، بعد مصارحة بين الرئيس جاك شيراك ورئيس وزرائه، أن سياستها في المنطقة لم تتبدل. وحتى في الأزمة العراقية، عبر ليونيل جوسبان عن اختلاف موقفه: فإن فرنسا لم تشترك في عملية ثعلب الصحراء التي قامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1998، إلا أن رئيس الوزراء لم يشأ إدانة الغارات الانكلو ـ أميركية، مؤكدا أن «بغداد تتحمل المسؤولية الأولى عن الأزمة». غير أن هذا الالتباس لم يحل دون وضع فرنسا كل ثقلها، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، لأجل الحصول على رفع الحظر وتحاشي حرب أنكلو ـ أميركية جديدة.

هل كان هذا نتيجة غير مباشرة لـ «المساكنة» على الطريقة الفرنسية؟ إن وزارة الخارجية، القريبة من رئاسة الجمهورية ومن رئاسة الحكومة معا من الناحية المؤسساتية، قد حافظت بالاجمال ، في زمن رئاسة ليونيل جوسبان للحكومة، على سياستها التقليدية في الشرق الأدنى. ولم يتبع أوبير فيدرين الاشتراكي رئيس وزرائه في انعطافاته، بل باشر سياسة

ناشطة، في الملفات الاسرائيلية ـ العربية كما العراقية، بغية إسماع صوت فرنسا وأوروبا في وجه العراب الحصري الذي تريد أن تكونه «الدولة العظمى» الأميركية، حسب التعبير العزيز على قلب وزير الخارجية السابق.

لكن هذه المبادرات اصطدمت على نحو متزايد، في القسم الثاني من الدورة التشريعية 1997 ـ 2002، بالتغيرات السياسية التي حصلت في الولايات المتحدة كما في داخل الاتحاد الأوروبي. ذلك أن انتخاب جورج د. بوش وإقامته الحكومة الأكثر أمبريالية في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد توج وعزز، في داخل الاتحاد الأوروبي، موجة من انتخابات فازت فيها قوى أطلسية بالدرجة الأولى. ورغم الاتفاق مع باريس حول الشرق الأدنى، فإن لندن ومدريد وروما ولاهاي ـ وغيرها ـ كانت تحدد مواقفها بالدرجة الأولى تبعا لموقف واشنطن، وترفض معارضتها ولو بقدر طفيف. لقد قلصت عملية الاستتباع هذه بقدر كبير هامش حركة الفرنسيين وحلفائهم القليلين، ومن بينهم، البلجيكون، في هذه المسالة على الأخص. ولا بد من أن نعاين أنه، منذ وصول آرييل شارون (*) إلى الحكم، ورغم تفاقم القمع في فلسطين، فإن فرنسا وشركاءها، بموازاة النشاط الدبلوماسي للجنة «الرباعية» (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا، منظمة الأمم المتحدة) لم يشأوا أو لم يقدروا أن يتخذوا تدابير فعالة تفرض على إسرائيل وقف عملياتها العسكرية، واحترام وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات.

في هذه الظروف الصعبة، باشر جاك شيراك، في مطلع ولايته الرئاسية الثانية وبعد فوز غيرهارد شرويدر الفجائي في الانتخابات الالمانية في أيلول/سبتمبر سنة 2002، حملة دبلوماسية واسعة ضد كل عمل أحادي يستهدف العراق. وأثار الدور الكبير الذي اضطلعت به فرنسا في جبهة معارضي العمل الأحادي هذا أزمة كبيرة بينها وبين الولايات المتحدة. غير أن إعادة انتخاب جورج و. بوش والخطاب الأكثر دبلوماسية لإدارته الجديدة أسهما، في بداية العام 2005، في حصول تقارب نسبي بينها وبين حلفائها الأوروبيين، بمن فيهم الفرنسيون.

هكذا «خففت» فرنسا من معارضتها لحرب العراق، ولم تتردد في مباركتها الحكومة الموالية لأميركا في العراق. كما كانت فرنسا صاحبة المبادرة في القرار رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن، والذي كان إشارة لـ «ربيع بيروت» وكان ذا أثر كبير في الانسحاب السوري من لبنان، وشاركت فرنسا أيضا بقسط في التهديدات الأميركية ضد نظام دمشق؛ وفي امتحان القوة بين واشنطن وطهران، ومارست فرنسا، داخل «الترويكا» الأوروبية،

ضغوطا متنامية على النظام الإيراني، الذي أنذر بوجوب وقف برنامجه النووي المدني. وجاءت زيارة آرييل شارون لباريس، في تموز/يوليو 2005، رمزا احتفاليا لعودة الحرارة إلى علاقاتها الثنائية مع إسرائيل، رغم الحملات التي كان قد شنها رئيس الوزراء الاسرائيلي وعدد من وزرائه على فرنسا «البلد الأشد عداء للسامية».
وبعد الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، طرحت وزارة الخارجية الفرنسية حتى نزع سلاح المنظمات «الارهابية» الفلسطينية شرطا لا بد منه لتطبيق ورقة اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي)، متناسية أن هذه الورقة تلحظ بصورة متزامنة تجميد الاستيطان، وإزالة حواجز التفتيش، وإطلاق سراح 9000 أسير فلسطيني، وانسحاب الجيش الاسرائيلي إلى مواقع 28 أيلول/سبتمبر سنة 2000. وإذا كان من السابق لأوانه أن نتحدث عن تحول للسياسة الفرنسية في الشرق الأدنى، فإن المؤشرات على ذلك تتراكم على كل حال. فهل سيكون جاك شيراك، قبل انتهاء ولايته الثانية، أول رئيس للجمهورية الخامسة يحول بقدر محسوس مجرى السياسة التي رسمها الجنرال ديغول حيال الولايات المتحدة كما حيال إسرائيل؟
كان وزن الشرق الأدنى خفيفا نسبيا في المبادلات التجارية الفرنسية سنة 2004؛ فقد استوردت فرنسا منه ما قيمته 9 2 مليار يورو، وصدرت إليه ما قيمته 5 .12 مليار يورو (أي 3% من المجموع). والمستوردون الخمسة الكبار في المنطقة من فرنسا كانوا تركيا (2. 9 مليار يورو) والامارات العربية المتحدة (4. 2 مليار يورو) والعربية السعودية (5 .1 مليار يورو) وإسرائيل (1 2 مليار يورو). وكان المصدرون الرئيسيون إليها هم تركيا (7 .2 مليار) والعربية السعودية (2 2 مليار) وإيران (846 مليونا) وإسرائيل (833 مليونا) والعراق (787 مليونا).

الفلسطينيون

عرفت الأرض المسماة فلسطين، منذ نهاية الثورة اليهودية الثانية سنة 135 الميلادية، أسيادا مختلفين (الرومان، الأمويين، العباسيين، السلطنة العثمانية (*)...) واختلاطا كبيرا بين

الشعوب. كان عدد سكانها في مطلع القرن العشرين حوالى 500000 نسمة، وكانت ذات اقتصاد هام نسبيا، قائم على الزراعة بالدرجة الأولى (كانت تنتج في ذلك الوقت 30 مليون من البرتقال)، وكان فيها صناعة ناشئة، كما كان الحجاج يقصدون مدنها المقدسة، القدس (*)، وبيت لحم والناصرة. كانت الأكثرية الساحقة من سكانها مؤلفة من عرب مسلمين ومسيحيين.

مثل سائر شعوب المنطقة، وتحت تأثير الأفكار الأوروبية والتحولات الاقتصادية، أخذت تتطور لدى هؤلاء نزعة قومية تتراوح حسب الظروف: بين عربية، وسورية الكبرى.. وخصوصا فلسطينية عقب وعد بلفور (*) وقيام الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد توطدت النزعة في سنوات النضال ضد الصهيونية (*)، حين اتخذت كل أشكال القومية الحديثة التي لم تستطع حتى هزيمة 1948 أن تقضي عليها.

يبلغ تعداد الشعب الفلسطيني حوالى 6 ملايين شخص مشتتين في العالم، وتبرز بينهم ثلاث مجموعات كبيرة. هناك الذين يعيشون على أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب (إسرائيل (*)، الضفة الغربية (*)، غزة (*))، والذين يعيشون في الأردن (*)، وأخيرا الذين استقروا طوعا أو اضطرارا في البلدان العربية الأخرى (أنظر الخريطة رقم 13). يمكن أن نضيف إليهم فلسطينيي الشتات الذين توزعوا في أميركا اللاتينية، والولايات المتحدة (*) وغيرهما. بين هؤلاء الفلسطينيين، أكثر من 4.2 ملايين من اللاجئين الذين أحصتهم وكالة الغوث (الأونروا) الذين هربوا من قراهم سنة 1948. ولا يزال يعيش أكثر من مليون منهم في مخيمات في الضفة الغربية وغزة والأردن وسورية (*) ولبنان (*). يجب أن نضيف إليهم 350000 «شخص نازح» أحصوا سنة 1996، هربوا سنة 1967.

نتحدث في مكان آخر عن فلسطينيي إسرائيل (أنظر عرب وإسرائيليون (*)) والأردن وغزة. يقدر هؤلاء الفلسطينيون في الأردن بأكثر من مليونين، لكن الأرقام غير موثوقة. فليس يوجد شيء في الاحصائيات الأردنية يسمح بالتفريق بين الفلسطينيين (الذين يحملون جواز سفر أردنيا) وبين بقية السكان. والمعطيات الدقيقة الوحيدة هي المتعلقة باللاجئين الذين أحصتهم وكالة الغوث (الأونروا): أكثر من 1780000 بينهم 830000 جاؤوا من الضفة الغربية وغزة بعد 1967. حتى سنة 1970 ـ 1971، في داخل تلك المخيمات، كانت فتح ومنظمة التحرير (*) تجدان أقوى دعم لهما. وبعد أيلول/سبتمبر الأسود (*)، أمسى كل نشاط فلسطيني محظورا.

في لبنان، كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لـ 400000 فلسطيني وثيقة

الارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت المقاومة تؤطر السكان بفضل شبكة من «المنظمات الجماهيرية». فكان هؤلاء السكان يؤمنون للمنظمة مقاتليها، وكوادرها السياسية والادارية، والعمال لأجل الصناعات التي أنشأتها. كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل كل شيء في نظر أولئك السكان، من الشعور الوطني، إلى الأمن الجسدي والمادي. وترك الرحيل من بيروت سنة 1982، ثم من طرابلس سنة 1983، السكان الفلسطينيين في حالة من القنوط وبلا حماية. فبات هؤلاء ضحايا نبذ وعنصرية ممؤسسين.

يوجد في سورية 425000 فلسطيني، كلهم لاجئون، ويعيش نحو 30% منهم في مخيمات، ويخضعون لرقابة سياسية دقيقة جدا. إلا أنهم يتمتعون بالحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها السوريون.

وأخيرا، استقر في بلدان الخليج، في الثمانينات، أكثر من 600000 فلسطيني أكثر من نصفهم في أمارة الكويت (*) وحدها. كانت هذه هجرة حديثة العهد، تعود بصورة أساسية إلى الستينات، ومن طراز تقليدي. فقد كان الرجال يمضون للبحث عن عمل، ثم تلحق بهم العائلات بعد بضع سنوات. كان الفلسطينيون هنا يشغلون مراكز هامة: مهندسين، تقنيين، أطباء، معلمين، مقاولين، صحفيين.. موسرين وقوميين جدا، يرسلون مبالغ هامة من المال إلى عائلاتهم الباقية في البلاد، ويساعدون منظمة التحرير الفلسطينية، وكانوا يشكلون فئة مؤثرة في الشعب الفلسطيني. على أن حرب الخليج (*) وطرد 300000 فلسطيني من الكويت أثبتا هشاشة وضعهم.

وعوض الفلسطينيون عن حرماناتهم ببلوغ مستوى رفيع من التعلم لا مثيل له في العالم العربي. والفوارق بينهم من بلد إلى آخر لا تعطل مميزاتهم المشتركة، التي بينها أولا الشعور العميق بالانتماء إلى شعب واحد، الذي يربط بين بورجوازيي الكويت وفلاح الضفة الغربية، واللاجىء في لبنان، والعامل الذي يشتغل في إسرائيل. إنه تاريخ واحد يرتبطون به. وهي الثقافة الواحدة التي يرون ذواتهم فيها: تلك التي رمزها الشاعر محمود درويش أو الأديبان غسان كنفاني وإميل حبيبي وغيرهما. لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية محركة هذا الشعور الوطني ورمزه.

كان لإنشاء السلطة الفلسطينية (*) سنة 1994 في أعقاب اتفاقات أوسلو (*) أهمية أساسية بالنسبة إلى الفلسطينيين: بات لهم لأول مرة منذ 1948 مؤسسة دولتية على جزء من أرضهم التاريخية. لكن فشل المفاوضات، وتطور الانتفاضة (*)، أديا إلى وضع غير معقول: بقاء السلطة، لكن تحت هيمنة إسرائيلية. إن رحيل ياسر عرفات، وإضعاف السلطة، وامحاء

منظمة التحرير الفلسطينية، تشكل خطرا حتى على مكاسب النضال ووحدة الفلسطينيين أيا كان محل إقامتهم جغرافيا. لقد أعطى فلسطينيو الأراضي المحتلة، يوم 25 كانون الثاني/يناير 2006، فوزا صريحا لحماس، وكان ذلك عقوبة لفتح على فسادها وانقساماتها، وخصوصا على فشل مفاوضات السلام مع إسرائيل، التي كانت حاملة لواءها.

القدس«أوراشليم»

القدس، عاصمة دولة إسرائيل في رأي الاسرائيليين، وعاصمة دولة فلسطين العتيدة في رأي الفلسطينيين، تأسست في الألف الثالث قبل الميلاد، وأقامت جماعة كنعانية على إحدى هضابها. والقدس في قلب عواصف الشرق الأدنى منذ أكثر من 4000 سنة. توالت على المدينة احتلالات متعددة: صارت يهودية (حوالى السنة الألف قبل الميلاد)، ثم مصرية (925 قبل الميلاد)، ثم رومانية (63 قبل الميلاد)، ثم بيزنطية (629 بعد الميلاد)، ثم مسلمة (638)، ثم مسيحية (1099)، ثم عربية من جديد (1187)، ثم عثمانية (1517)، ثم بريطانية بعد أربعة قرون، من 1917 إلى 1948. وبحسب عالم الآثار الإسرائيلي ميئير دوف، فإن المدينة، لجهة جبل الهيكل، هدمت وأعيد بناؤها خمسا وعشرين مرة، من عهد الملك سليمان إلى عهد السلطان سليمان...

إنها ييروشالايم (مدينة السلام) بالنسبة إلى بعضهم، و القدس بالنسبة إلى الآخرين، فهي بالدرجة الأولى مدينة مقدسة عند كل من الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى. وفي نظر اليهود، هنا أوقف الـلـه ذراع ابراهيم الذي كان قد أمره بالتضحية بابنه، وهنا بالتالي بني الهيكل الأول ثم الثاني، اللذان دمرا سنة 587 قبل المسيح وسنة 70 بعد المسيح: والأماكن المقدسة عند اليهود في المدينة هي: قبور الملكين داود وأبشالوم وراحيل، وحائط المبكى (بقية الهيكل) وبضعة كنس.

والقدس في نظر المسيحيين هي مدينة الآلام: هنا وعظ يسوع، وهنا أوقف ثم صلب، ثم انبعث. والأماكن المقدسة عند المسيحيين هي بازيلية القبر

الأقدس، وكنيسة القديسة حنة، وقبر مريم العذراء، والعلية، وجيتسيماني، وأماكن الصعود. والقدس في نظر المسلمين مقدسة لأن محمد صعد من فوق الصخرة فيها إلى السماء (المعجراج)، وتضم مسجد عمر الذي بني حول تلك الصخرة، والمسجد الأقصى، وهي ثالث مدينة مقدسة في الاسلام بعد مكة والمدينة. من هنا كان العنصر الذي لا يمكن تجاهله في كل تحديد لوضع القدس: استحالة المس بالأماكن المقدسة. «ليس يمكن المس بأي شكل من الأشكال بالوضع القائم في الأماكن المقدسة» ؛ هذا ما جاء في معاهدة برلين سنة 1885.
التفكير بإيجاد وضع عصري للمدينة أمر مثير للارتباك والبلبلة (أنظر الخريطة رقم 11). وحسب خطة التقسيم (*) (أنظر هذه الكلمة في الملاحق) التي أقرتها الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، يجب أن تشكل القدس «جسما منفصلا» «يخضع لنظام دولي خاص» ، يكون مجردا من السلاح، ويديره مجلس وصاية وحاكم لا يمكن أن يكون من مواطني الدولتين الملحوظتين، ويضمن مصالح الأماكن المقدسة عند الديانات الثلاث والسلام فيما بينها، وداخلا أخيرا في الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني. لكن الحرب الأولى التي جرت في 1948 ـ 1949 (*) أدت إلى اقتسام واقعي للمدينة بين شرق الأردن الذي وضع يده على القسم الشرقي وإسرائيل التي ضمت القسم الغربي. وفي 23 كانون الثاني/يناير 1950، وانتهاكا لاتفاقات الهدنة ولقرار الأمم المتحدة المتخذ في 19 كانون الأول/ديسمبر 1949 والقاضي بتدويل القدس، اتخذ البرلمان الاسرائيلي قرارا ينص على أن «القدس كانت وما زالت عاصمة إسرائيل» . وأخذت المؤسسات الاسرائيلية تنتقل من تل أبيب إلى القدس الغربية منذ آخر سنة 1948.
استمر هذا الوضع حتى حرب 1967 (*)، التي اغتنمها الجيش الاسرائيلي لينتزع المدينة العربية القديمة من القوات الهاشمية: بعد بضعة أيام، قرر البرلمان الاسرائيلي بسط «القانون، والادارة، والقضاء الإسرائيلي» على القدس الشرقية وأعلن المدينة «المعاد توحيدها عاصمة أبدية لإسرائيل» . أخيرا، أقر البرلمان الاسرائيلي، بتاريخ 30 تموز/يوليو 1980، قانونا أساسيا يعلن (البند الأول): «القدس برمتها والمعاد توحيدها هي عاصمة دولة إسرائيل» . وأدانت منظمة الأمم المتحدة هذا القرار على الفور. وبعد مرور سنتين تبنت الخطة العربية التي أقرت في فاس مطلب «قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس». ولم يتعهد رونالد ريغان، قبل ذلك ببضعة أيام، في خطابه في الأول من أيلول/سبتمبر إلا بطابع القدس «غير القابل للتجزئة» ، تاركا الباقي للمتفاوضين. وإذا كان الرئيسان جورج بوش وبيل

كلينتون من بعده قد حافظا على هذا الخط، فإن الضغط قد اشتد في تشرين الأول/أوكتوبر 1995 مع اتخاذ الكونغرس قرارا يدعو لنقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس ـ لم يطبق هذا القرار حتى الآن؛ لكن جورج بوش الابن كان أول من أعلن أنه سيعمل بموجبه.

أما الاسرائيليون، فإنهم على الأرض ينوون تحقيق هذه «العاصمة الأبدية لإسرائيل» المعلنة في نصوصهم القانونية. فالحكومات المتعاقبة لم تتوقف عن تغيير وجه المدينة، بهدف جعلها ذات أكثرية يهودية واضحة. وبوشر بهدم أحياء عربية منذ نهاية حرب الأيام الستة سنة 1967، مع إزالة مئات البيوت المكتظة بالسكان والمجاورة لحائط المبكى، التي تلتها تصفية مناطق تعود إلى القرن الثامن عشر، كحي المغاربة، وحي السلاسل، إلخ. وجرى طرد آلاف السكان العرب، وسلبت ملكية أراضيهم، وبنيت مساكن لليهود فيها: كانت تلك الأساليب تريد محو أصغر أثر للحضور العربي. لكن تبديل تركيب المدينة يمر بتوسيع مساحتها أيضا ـ ازدادت هذه ثلاثة أضعاف بعد ضم أحياء مثل أتاروت، ونيفيه يعقوف، وبسفال زئيف، وراموت آلون، ورامة شوفات، وفرانش هيل، ورامة إشكول، وهارهوما، وجيلو.

ضمن الحدود الموسعة على هذا النحو، يطبق الاسرائيليون استراتيجيا متعددة الاتجاهات. فإلى جانب مصادرة أو استملاك القطاعات العربية المضمومة، وتجميد تطور الأحياء التي ما زالت فلسطينية، يقومون بتكثيف عدد السكان اليهود عن طريق بناء كثيف للمساكن في وسط المدينة كما في ضواحيها، مستوعبين بالتالي قرى فلسطينية مهودة. وهم لا يهملون، فوق ذلك، أية وسيلة لدفع الفلسطينيين إلى مغادرة المدينة: منع البناء في سبعة عشر حيا من بين أحيائهم الثلاثين، والتضيق المتزايد على حيازة صفة «مقيم»، وظروف عيش بائسة تدفع بهم للنزوح إلى الضاحية. ونتيجة لذلك، أمسى اليهود أكثرية حتى في القدس العربية منذ سنة 1994، فبلغ عددهم 175000 شخص مقابل 170000، من أصل مجموع المقادسة البالغ 580000 (بينهم 410000 من اليهود). هذا عدا المستوطنات التي أقيمت على أطراف المدينة، جيفات زئيف، غوش أدومي، ماعال أدوميم، كويدار، بيتار، غوش أتسيون، إفرات، التي يراد لها أن تشكل يوما، ما مع المدينة، تلك الـ أوراشليم الكبرى» التي تنبسط على حوالى خمس مساحة الضفة الغربية...

إن القدس، المدينة المقدسة عند الديانات الموسوية، والإسلامية والمسيحية، هي في نظر المؤمنين صعبة التقسيم، لا سيما وأن التجربة أثبتت أنه في حال تجزئتها، سيضيق

وربما سيداس حق المؤمنين في الوصول إلى «أماكنهم المقدسة»، التي أحصت منظمة الأمم المتحدة أكثر من مئة منها. لكن توحيد المدينة يعني التناقض مع طموح هذا الشعب أو ذاك ـ أو طموح الاثنين معا ـ إلى جعلها عاصمة لدولته. إن هذا التناقض هو بالتأكيد أسوأ معضلة تواجه المشاركين في الجولة الثانية من المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية. جاء في برنامج حكومة بنيامين ناتانياهو (*) التي تولت الحكم يوم 19 حزيران/يونيو 1996، أن «القدس، عاصمة إسرائيل، الواحدة وغير القابلة للتقسيم، ستبقى إلى الأبد تحت سيادة إسرائيل» .
ويوضح حتى «ستمنع الحكومة كل عمل مناف لـ (هذه) السيادة الحصرية». أما المفاوضون العماليون، فكانوا قد اقترحوا، خلال مفاوضات سرية في ربيع 1996، حلا من ثلاث نقاط: حصانة جغرافية وإدارة فلسطينية للحرم الشريف، وإنشاء بلدية فلسطينية تدير شؤون القدس الشرقية (والقرى المجاورة) ومرتبطة ببلدية القدس الغربية اليهودية (والمستوطنات القريبة) بواسطة مجلس بلدي مشترك، لكن مع الاحتفاظ بالسيادة الاسرائيلية وبعيدا عن أي شكل من أشكال السيادة المزدوجة. وفي سنة 1998، تحدث العمالي يوسي بيلين والفلسطيني أبو مازن عن فرضية أخرى: تبقى القدس الشرقية تحت السيادة الاسرائيلية، لكن قرية أبو ديس، الواقعة شرقي القدس، تتخذ اسم القدس وتكون عاصمة الدولة الفلسطينية. وتوقف الأمر عند هذا الحد، وإن كان الفلسطينيون قد شيدوا في البلدية المفترضة مبنى معدا ليكون مقر البرلمان العتيد.
على هذه الفرضية بنى إيهود باراك مقترحاته المتعلقة بالقدس في قمة كمب ديفيد (*)، في منتصف تموز/يوليو سنة 2000: اقترح قيام عاصمة فلسطينية خارج حدود القدس. إن مسألة الأماكن المقدسة تسمم مسألة القدس: الفلسطينيون يقبلون بسيادة إسرائيل على حائط المبكى، وعلى الحي اليهودي في المدينة القديمة، لكنهم يطلبون السيادة على الحرم الشريف، الأمر الذي يرفضه الاسرائيليون قائلين إن المساجد ـ شيدت على أنقاض الهيكلين الأول والثاني. هكذا يغدو الجدال دينيا: يستشهد ياسر عرفات بأقوال علماء الآثار لينكر وجود الهيكلين، وإيهود باراك يلومه على إنكار «الرباط» الذي يجمع بين اليهود وجبل الهيكل. وفي هذه الأثناء، يتظاهر في القدس أكثر من 100000 إسرائيلي تلبية لنداء اليمين ضد المستوطنين.
وفي 29 أيلول/سبتمبر سنة 2000، غداة استفزاز آرييل شارون (*)، تكلم باراك رئيس الوزراء علانية لأول مرة، في حديث أدلى به إلى جريدة «جيروزاليم بوست» ، عن «اقتسام

السيادة» . وبعد ثلاثة أشهر، استعاد الرئيس بيل كلينتون هذا الاقتراح في «اقتراحاته» إذ قال: «كل ما هو يهودي سيكون إسرائيليا، وكل ما هو عربي سيكون فلسطينيا» ـ هذا يعني تكريسا للاستيطان اليهودي في القدس الشرقية. وفي طابا، في كانون الثاني/يناير 2001، استند المتفاوضون الاسرائيليون والفلسطينيون إلى هذا المبدأ للاقتراب من اتفاق حول هذه المسألة وحول المسائل الأخرى.
بعد أن انتخب آرييل شارون، أغلق بيت الشرق ، المقر غير الرسمي للسلطة الفلسطينية. ثم أعلن إنشاء جدار يفصل بين القدس وبين الضواحي الفلسطينية. أخيرا وخصوصا، واصل تنفيذ مشاريع عقارية واسعة لأجل تقوية الاستيطان في الجزء العربي من المدينة. هذا فيما أن عدد الاسرائيليين الذين استوطنوا الأحياء التي بنيت على الأرض البلدية المضمومة إلى القدس الشرقية ازداد خمسة أضعاف منذ 1967 فتجاوز 200000 سنة 2004. وبات اليهود أكثرية حتى في القسم العربي من المدينة.

القذافي (معمر)

ولد القذافي سنة 1938 في عائلة بدوية في منطقة سرت. وتلقى تربية دينية، ثم أرسل وهو في العاشرة إلى مدرسة سبها، في الفزان. وحين بلغ سن المراهقة، بات ناصريا مناضلا، وطرد من المدرسة سنة 1961 لأنه اشترك في تظاهرة ضد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. كان على قناعة بأن الجيش وحده قادر على النهوض بليبيا، فدخل الأكاديمية العسكرية في بنغازي سنة 1964، وأنشأ منظمة سرية، منظمة الضباط الأحرار الوحدويين.
إنه المخطط لانقلاب الأول من أيلول/سبتمبر 1969، الذي أنهى حكم ملك هرم هو الملك إدريس السنوسي. وأمسى القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة وهو في الواحدة والثلاثين من العمر. إنه قومي في الصميم، ونصير متحمس للوحدة العربية، فسار في البداية على خطى جمال عبد الناصر (*) مع كونه أكثر تحسسا بالانتماء الاسلامي: ليبيا من أوائل بلدان المنطقة التي أعادت أسلمة القانون الوضعي. بعد وفاة الرئيس سنة 1970، ابتعد عن

«التصحيحات» التي فرضها أنور السادات (*). وتصور نظرية جديدة، تضمنها الكتاب الأخضر ، عرضت على أنها تختلف عن الرأسمالية وعن الاشتراكية. تدعو هذه النظرية إلى الأخذ بالديموقراطية المباشرة، وترفض الديموقراطية التمثيلية، وتدعو إلى إلغاء نظام الأجر، الذي هو نوع من «الرق»: الشعار الجديد في المؤسسات هو: «شركاء، لا أجراء» ـ كما يدعو للعودة إلى الحياة الطبيعية، إلى الاشتراكية الطبيعية. والمثل الأعلى الصريح هو الإسلام (*) الأصلي، إسلام القرن السابع.
ما هي العوامل التي أثرت في فكر العقيد؟ يمكن لنا أن نستعير هنا اللائحة التي وضعتها مجلة هيرودوت: «أصله الاجتماعي كبدوي مرتبط بواسطة ذويه بالفضاءات الصحراوية الرحبة؛ تأثير عبد الناصر، وكمحرك، ليبيا في ظل السنوسي الأول؛ وهناك أيضا ممارسة الحكم ومختلف الأحوال التاريخية التي اضطر أن يعمل في ظلها، كما أن هناك أيضا قراءاته، ولقاءاته، التي يصعب جدا تفصيلها؛ وهناك أخيرا الاسلام».
إن القذافي المسلم التقي، هو بالدرجة الأولى قومي عربي وله قراءة طريفة للدين إذ إنه لا يقبل سوى القرآن، وينبذ السنة (أنظر كلمة «إسلام»)، ما يجعل تفسير الأوامر مرنا. يقول القذافي إن «قسما هاما من الاسلام والمسيحية واليهودية يتحدث عن العلاقات بين اللـه والانسان، كما عن الشعائر. وهنا قسم يتعلق بعلاقات الناس فيما بينهم، ما لهم أن يفعلوا وما عليهم أن يتجنبوا، لكنه لا ينطق إلا بمبادىء عامة: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، إقامة علاقات طيبة داخل الأسرة، ومع الجار، ومعاملة الغرباء واليتيم والفقير والسجين بالحسنى، إلخ. وبعد ذلك، يمكن تأسيس دولة أو أمبراطورية، وإقامة جمهورية أو ملكية، وخوض ثورة، وبناء جماهيرية... إلا أنه في ذلك يجب فقط أن نخاف اللـه، أن لا نسرق، وأن نتحلى بالتسامح». من هنا إلى القول «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله» لا يبقى سوى خطوة يحذر القذافي القيام بها: كان قد أخذ من قبل يتعرض لكثير من هجمات علماء الدين. لكن هذه النظريات تسمح له بأن يرذل بعض «المبادىء» كتلك المتعلقة بالنساء: «لم يكن مكتوبا أنهن (النساء) يجب أن يكن عبيدا، خاضعات، محتقرات، وأن يكون الرجال عكس ذلك... الظلم نتيجة سيرورة اجتماعية».
بعد سنة 1987، دفع العقيد خطابه في وجهة أكثر واقعية، نتيجة لعثرات سياسته الدولية (خصوصا في تشاد) والأزمة الاقتصادية وانهيار أسعار النفط. فأعاد التواصل مع جميع جيرانه، خصوصا مع العديد من بلدان إفريقيا السوداء.
«غفوت إلى جانب أربعة ملايين

ليبي، وصحوت إلى جانب أربعماية مليون إفريقي» ـ قال هذا موجزا العملية الدبلوماسية التي سمحت له في بضع سنوات، أن يتحول من معتد على تشاد وأبغض الناس عند منظمة الوحدة الافريقية، إلى زعيم للاتحاد الافريقي، المنظمة القارية الجديدة حسب نموذج الاتحاد الأوروبي.

وبعد أن تكرست عودة العقيد القذافي إلى الساحة الدولية، بفضل تدخله في تحرير الرهائن الغربيين في جزيرة جولو الفيليبينية خلال أيلول/سبتمبر سنة 2000 (بفضل علاقاته السابقة مع جبهة التحرر الوطني مورو)، فإنه مدين كثيرا بهذه العودة أيضا لقراره تسليم العدالة الاسكتلندية، في نيسان/أفريل 1999، شخصين يشتبه بضلوعهما في اعتداء لوكربي (259 قتيلا) في كانون الأول/ديسمبر 1988 ـ حكم على أحدهما بالسجن مدى الحياة وبرىء الآخر، في 31 كانون الثاني/يناير 2001. وفي آذار/مارس 2001، حقق نجاحا جديدا: رفضت محكمة التمييز في فرنسا ملاحقته في قضية الاعتداء، في أيلول/سبتمبر 1989، على طائرة DC-10 التابعة لشركة UTA في سماوتينيري (170 قتيلا).

لكن الزمن تغير، وأخذت العقوبات تضغط أكثر فأكثر على الاقتصاد، فقرر العقيد القذافي القيام بانعطاف في سياسته: وافق العقيد على تعويض ضحايا هجوم لوكربي، وبعد مفاوضات سرية دامت شهورا مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، تخلى في كانون الأول/ديسمبر 2003 عن برنامجه المتعلق بانتاج أسلحة دمار شامل. وفي كانون الثاني/يناير 2004، وقع مع باريس على اتفاقية لتعويض ضحايا طائرة DC-10 التابعة لشركة UTA . وفي سنة 2004، استقبل القذافي في بروكسل، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وطرابلس بعد انقطاع دام أربعا وعشرين سنة. وحينذاك، اختفت مسألة «حقوق الانسان» في ليبيا من بين شواغل البيت الأبيض.

يهيىء العقيد القذافي ابنه الأصغر من زواج ثان، سيف الاسلام البالغ الثلاثين من العمر، لأجل خلافته. إن القذافي، الذي ظل زمانا طويلا يعتبر إرهابيا دوليا وزعيما مجنونا من جانب الولايات المتحدة، ورجلا يجب قتله من جانب الصحافة الأوروبية الكبيرة، والذي بات الآن حليفا للغرب، لم يكن في الحقيقة سوى أحد تعابير رفض الشعوب المغلوبة على أمرها للنظام الدولي، كما أحد تعابير الصعوبات في البحث عن طريق للتطور مستقلة.

قناة السويس

مجرى للمياه يربط البحر الأبيض المتوسط (بورسعيد) بالبحر الأحمر (السويس)، شكل دائما رهانا اقتصاديا واستراتيجيا ذا أهمية أولية.
يعود تاريخ القناة الأولى إلى العام 2000 ق. م. عندما ربط الفرعون سنوسرت (Senousret) الثالث، البحيرات المرة (Amers) التي كانت تشكل يومذاك خليجا في البحر الأحمر، بنهر النيل، ومنه إلى البحر المتوسط. أهملت وأعيد تأهيلها مرات عديدة، إلى ان امتلأت بالرمل في القرن الثامن لعصرنا. وبونابرت هو الذي، إثر حملته على مصر، تصور مجددا مجرى مياه، ولكن هذه المرة بشكل مباشر، يربط ما بين البحرين. وتم انجاز هذا المشروع إبان حكم نابليون الثالث بواسطة فردينان دو ليسبس: أنشئت الشركة العامة لقناة السويس البحرية في 19 أيار/مايو 1855، وبدأت الأعمال في 25 نيسان/أفريل 1859، وجرى التدشين في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1869.
شكلت قناة السويس، بالنسبة لبريطانيا العظمى (*)، خط اتصالات حيوي بين لندن وبين ممتلكاتها ما وراء البحار، والهند بصورة خاصة ـ فهي تختصر نصف المسافة بين المرافىء البريطانية وبومبي. لهذا السبب، استغلت الحكومة البريطانية، في العام 1875، أزمة مالية مصرية لتشتري 177000 سهم (من أصل 400000) كان يملكها الخديوي. وأضيف إلى هذه السيطرة المالية، ابتداء من العام 1882، سيطرة مادية (طبيعية): يحتل جيش جلالتها مصر ومنطقة القناة. وبقي في هذه الأخيرة الجنود البريطانيون حتى... سنة 1954: ففي هذا التاريخ بالتحديد جرى توقيع اتفاق إخلاء القناة بين القاهرة ولندن. وقام جمال عبد الناصر (*) ببادرة سجلت البروز السياسي للعالم الثالث، بتأميم شركة القناة في 26 تموز/يوليو 1956.
فالقناة، بوصفها خط مواصلات حاسم، تشكل، بصورة طبيعية، رهانا بالنسبة للمشاركين في حروب الشرق الأدنى. لقد أغلقت يوما واحدا خلال الحرب العالمية الأولى على أثر غزو تركي، و76 يوما إبان الحرب العالمية الثانية على أثر غارات ألمانية. و «معركة القناة» التي شنها الوطنيون المصريون ضد البريطانيين، جعلتها غير آمنة في عامي 1951 و1952. والعملية الاسرائيلية-الفرنسية-البريطانية في السويس أدت إلى إغلاقها لمدة خمسة أشهر ونصف الشهر، من 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1956 حتى 15 نيسان/أفريل 1957 ـ

بعد انسحاب آخر قوات الجيش الاسرائيلي (راجع حرب 1956) (*). لكن القناة ستبقى خارج الاستخدام من 5 حزيران/يونيو 1967، يوم شنت حرب الأيام الستة (*)، حتى 5 حزيران/يونيو 1975. وقد توجب لإعادة الملاحة فيها عقد اتفاقات فصل القوات بين اسرائيل ومصر ابتداء من كانون الثاني/يناير 1974، تلتها سنة من الأعمال، لإزالة الألغام بالأولية: أكثر من 730000 صاروخ ومتفجرة في القناة، وما يقارب 690000 لغم مضاد للدبابات والأشخاص على الضفتين... أعيد فتحها في 5 حزيران/يونيو 1975، واستقبلت القناة، للمرة الأولى، بواخر اسرائيلية، قبل أن توضع هذه الاخيرة على قدم المساواة مع كل المستخدمين الآخرين لمجرى المياه (وفقا لمعاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية في 26 آذار/مارس 1979).
إن إعادة ترميم القناة، البالغ طولها 193 كلم2، أفسح في المجال أيضا لتحسين الملاحة فيها. فأصبح عرضها 160 مترا، ومسحوب الماء2 .16 مترا، واصبح بامكان تسعين باخرة أن تمر فيها خلال نهار واحد. وعقب توسيعها صار بالإمكان أن تجتاز القناة بواخر وزنها 150000 طن وهي بكامل حمولتها، وبواخر وزنها 260000 طن بحمولة جزئية، وبواخر وزنها 370000 طن وهي فارغة، بحيث أنه سجلت، بعد إعادة فتحها، زيادة ملموسة للحمولة السنوية: من 274 مليون طن في العام 1966 إلى 439 مليون طن في العام 2000 و621 مليون 2004. لكن القناة، رغم تحسينها، تعاني تراجعا نسبيا للنقل النفطي عبرها. مما دعا إلى القيام بأعمال جديدة ليصبح عمقها 18 مترا مما يتيح مرور بواخر ذات حمولة ضخمة كانت تلتف حتى ذلك التاريخ حول رأس «الرجاء الصالح». بالإضافة إلى ذلك، فالجنرال أحمد علي فاضل الذي عين في كانون الثاني/يناير 1996 رئيسا لسلطة قناة السويس، قرر مباشرة منح البواخر العملاقة تخفيضا بنسبة 20% لكي «تستمر خط المياه الدولي الأقل كلفة» . لكن النقل تأثر بالأزمة الآسيوية وبالمزاحمة المتزايدة للأنابيب بالنسبة للنقل النفطي. وفي العام 1998، وضعت سلطة قناة السويس تحت سلطة رئيس الوزراء من أجل تحسين فعاليتها. وفي الواقع، تزايدت عائدات القناة مجددا، وجـلبت لمصر في العام 2001 ما يقارب الثلاثة مليارات دولار: أكثر من 14000 باخرة سنويا استخدمتها.
بالإضافة إلى تكييف خط الملاحة، قررت مصر أن تأهيل ضفافها اقتصاديا: بناء المصانع وتطوير المراكز السياحية على شاطىء البحر المتوسط والبحر الأحمر وإقامة منشآت جديدة مرفأية في بورسعيد ـ بما في ذلك منطقة حرة صينية مخصصة لتجميع وشحن منتجات جمهورية الصين الشعبية باتجاه أوروبا وأفريقيا. أخيرا، هناك نفق، منذ العام 1980، يمر

على عمق 51 مترا تحت قناة السويس. ويربط مصر بشبه جزيرة سيناء التي أخلتها اسرائيل في العام 1982، حيث تنوي السلطات تاهيلها لتستوعب ملايين الأشخاص في العقدين القادمين ـ لكن، في العام 2000، لم تكن شبه الجزيرة تعد سوى 350000 نسمة، ومحافظة السويس 452000 نسمة. ان افتتاح جسر معلق، في العام 2001، بطول 2 9 كلم فوق القناة من شأنه أن يساهم في تطوير المنطقة.

كمب ديفيد (اتفاقيات)

اسم المقر الصيفي لرئيس الولايات المتحدة (*)، حيث أخذ جيمي كارتر في 17 أيلول/سبتمبر 1978 توقيع أنور السادات (*) ومناحيم بيغن على "اتفاقيتي-إطار"، الأولى تتعلق "بعقد معاهدة سلام" بين البلدين، في حين تتعلق الثانية بوضع "إطار للسلم في الشرق الأدنى" (نصهما موجود في الملاحق).
وتشكل اتفاقيات كمب ديفيد ختام مرحلة طويلة من المسيرة المؤدية إلى سلم منفرد مصري-إسرائيلي، بمبادرة من الولايات المتحدة فغداة حرب تشرين 1973 (*) فشل مؤتمر السلم (*) الذي عقد في جينيف برئاسة مشتركة من وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، ومن اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي. عندئذ اختار "الريس" الذي كان قد شن حرب تشرين من أجل الضغط لافتتاح مفاوضات دولية، "الخطوات الصغيرة" التي اقترحها عليه وزير الخارجية الأميركي مقدما لمصر (*) "مخرجا مشرفا"، آملا تخفيف العبء الاقتصادي الذي لا يمكن احتماله والذي نشأ عن صدام استمر ثلاثين عاما. ومن جانبهم فقد ابتهج القادة الإسرائيليون، من مختلف الاتجاهات، إزاء احتمال عقد سلام بين بلدهم وأكبر بلد عربي، لا يتضمن تنازلات في الموضوع الفلسطيني. وتقدم "العزيز هنري" بصورة مطردة: من اتفاق "الكيلومتر 101" في تشرين الثاني/نوفمبر 1973، واتفاقية تحييد القناة في كانون الثاني/يناير 1974، وصولا إلى أول اتفاق شامل في الأول من أيلول/سبتمبر 1975. وثم إنهاء حال الحرب بين إسرائيل (*) ومصر، وانسحبت إسرائيل إلى مسافة 50 كلم من قناة السويس وأعادت إليها آبار النفط في سيناء. وألغت مصر من جهتها الحصار

البحري، وأعادت فتح قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية، وحضرت قوات الأمم المتحدة في المنطقة المنزوعة السلاح.
وبعد إجهاض محاولة جديدة لإجراء مفاوضات دولية، وهي التي أطلقها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من خلال بيانهما المشترك الذي صدر في الأول من تشرين الأول/أوكتوبر 1977، عاد أنور السادات ليستأنف مساعيه الثنائية. وهو قد شرح الأمر في مذكراته قائلا: "لقد كان علينا أن نجد طريقة جديدة تماما، قادرة على تجاوز كل الشكليات". وبالواقع فقذ كان ذهاب الرئيس المصري إلى القدس في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 أمرا لم يسبق له مثيل وتجديدا كبيرا. ولكنه لم يكن كافيا للتغلب على عناد رئيس الوزراء الإسرائيلي. فإن مناحيم بيغن الذي حملته إلى السلطة في 17 أيار/مايو 1977 موجة رجعية، كانت الأولى منذ عام 1948، والذي هزم حزب العمل، كان يسعى إلى تجسيد التطرف القومي الذي يعتنقه مؤيدوه. ولقد كان تسريع عملية الاستيطان في الضفة الغربية (*) يأتي في صلب العملية التي كان من شأنها أن تؤدي على المدى الطويل، إلى إعادة بناء "إسرائيل الكبرى". إلا أن السادات بات مصمما على التغلب على يقين زعيم الليكود، وحاسما في سعيه إلى تجاوز صرخات جبهة الرفض التي أدانت "خيانة" مصر. وقد أكد الرئيس المصري قوله أنه: "سوف أذهب إلى النهاية في مفاوضات السلام، حتى إذا رفضت الدول العربية الأخرى المشاركة فيها". أما ما تبقى فسوف تتكفل به شطارة الدبلوماسية الأميركية وضغوطها...
كانت الاتفاقية - الإطار الأولي، بين الاثنين تضع المقدمات اللازمة لعقد معاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر. وفي حين كان من المرتقب أن تتم صياغة هذه المعاهدة في مهلة ثلاثة أشهر، إلا أن ذلك قد طال حتى تاريخ توقيعها في 26 آذار/مارس 1979، وفي 25 نيسان/أفريل 1982، وتطبيقا لما نصت عليه، وبعد تفكيك آخر المستوطنات الإسرائيلية، تحررت سيناء: إذ إن مصر قد استعادت سيادتها لأول مرة منذ 1967 على كامل أرضها، ما عدا منطقة طابا التي ظل الخلاف عليها قائما - ولكنها استعادتها عام 1989. أما إسرائيل فقد حازت، لأول مرة منذ العام 1948، على إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع دولة عربية، ليست أقلها قدرا. أما النص الثاني (أنظر الملاحق) فإنه قد ترك مصير الضفة الغربية وغزة (*) إلى مفاوضات مصرية-إسرائيلية - أردنية-فلسطينية من شأنها الوصول إلى حكم ذاتي (*) تشرف عليه إدارة منتخبة، وذلك قبل الوصول إلى وضع نهائي، يجري التفاوض عليه هو

أيضا بين الأربعة. إلا أن هذا الأمر لم يتجاوز النقاشات العقيمة التي جرت داخل لجنة مصرية-إسرائيلية.
إن هذا التناقض، الظاهري، بين اتفاقية جرى تطبيقها، وأخرى ظلت حروفها ميتة، هو أمر لا يدعو إلى الدهشة. فإن تلك التسوية المنفردة لم تكن تلزم أي بلد عربي، ومن باب أولى م.ت.ف (*): وإن التوسيع الذي نادت به تل أبيب والقاهرة قد ظهرت استحالته منذ البداية. تلك التسوية التي تألفت من فصلين لم تربط بين الأول والثاني: وإن مصر التي كانت ملزمة بأن تطبق الأول منهما لكي تستعيد سيناء، لم تكن لتمتلك الوسائل التي من شأنها أن تفرض حلا حقيقيا للقضية الفلسطينية. وإن ذلك النص الذي جرت صياغته من قبل الولايات المتحدة بدون الاتحاد السوفياتي كان من شأنه، طبعا، أن يثير حيفظة موسكو وحلفائها في المنطقة. إلا أن الحل الذي جرى اعتماده للأراضي المحتلة كان غير قابل للتطبيق، ويمثل بالنسبة لأطرافه إما الكثير وإما القليل جدا. الكثير بالنسبة إلى بيغن الذي أخذ، قبل أن يجف حبر توقيعه على نص يلحظ انسحاب إسرائيل من أراضي كيان أعطي الوعد بأن يصبح ذا حكم ذاتي، وصولا إلى مرتبة الاستقلال النهائي - يكرر معلنا رفضه لإعادة الضفة الغربية، وغزة والقدس، ولقيام أية دولة فلسطينية مستقلة! وتسارع بناء المستوطنات القليل جدا بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين أصبح عليهم التخلي عن الدولة، بعدما كان ممثلهم الشرعي، أي م.ت.ف، قد استبعد من المفاوضات.
إن كمب ديفيد قد ترك تأثيرا كبيرا في الشرق الأدنى لكونه قد قلب صورته رأسا على عقب، فقد أحاطت العزلة بأكبر البلدان العربية سكانيا، وأقواها عسكريا، التي قطعت شقيقاتها العلاقات معها. أما إسرائيل التي أصبحت خاصرتها الجنوبية آمنة، فقد أطلقت يديها للعمل شمالا وشرقا - وهو الأمر الذي دللت عليه بغزوها لبنان في حزيران/يونيو 1982. وفي الوقت نفسه أصبح على الفلسطينيين أن يواجهوا عدوا أكثر ثقة بنفسه، في حين أصبح حلفاؤه أشد انقساما. وباختصار فإنه، ومع مضي الوقت، تأكد أن اتفاقيتي كمب ديفيد قد أدتا إلى تأخير ساعة الحل الشامل، بدلا من التعجيل فيها، كما كان يقال منذ ذلك الحين. وهو الأمر الذي لم يمنع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بعد مرور ثلاثة عشر عاما غداة حرب الخليج (*)، من إلى إطلاق عملية سلام مماثلة جدا.

كمب ديفيد وطابا (مفاوضات)

وفقا للروزنامة التي توقعتها اتفاقات أوسلو (*)، فإن المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل خلال حرب الأيام الستة، يجب أن تبدأ في العام 1996 وتختتم في العام 1999. وإذ تأخرت جراء وصول بنيامين نتنياهو إلى السلطة، تأخرت مجددا مع إيهود باراك: فخلال عدة أشهر بعد إنتخابه، في أواخر أيار/مايو 1999، أعطى رئيس الوزراء الجديد أهمية للتفاوض مع سوريا وأهمل الملف الفلسطيني. وعندما اهتم بالوضع، أخيرا، في ربيع العام 2000، تفتتت أغلبيته وتفاقم الحذر لدى السلطة والشعب الفلسطينيين. فقرر عندئذ فرض عقد قمة لتسوية كل الملفات المعلقة فورا: الوضع النهائي والحدود والقدس (*) وحق عودة (*) اللاجئين الفلسطينيين والمياه (*).../ كان هدفه: التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي، وإنهاء نزاع دام نصف قرن. أما بيل كلينتون الذي شارفت ولايته على الانتهاء، فأبدى اقتناعه على أمل أن ينهي ولايته بإنجاز باهر.

فبين 11 و25 تموز/يوليو، عقدت في كمب ديفيد (الولايات المتحدة) قمة بين الرئيس كلينتون وإيهود باراك وياسر عرفات (*). لكن اختلافات كثيرة جعلت وجهات النظر تتعارض بين الفلسطينيين والاسرائيليين وحالت دون توقيع الاتفاق. ففي الاشهر التي تلت القمة، وفي إطار تفسير أسباب انعقادها وفشلها رجحت كفة التفسير القائل: إن «الاقتراحات السخية» الاسرائيلية- مثل إقامة دولة فلسطينية على 95% وحتى 97% من الضفة الغربية وعلى مجمل قطاع غزة مع القدس ـ الشرقية عاصمة لها ـ قوبلت بالرفض من قبل ياسر عرفات. ودائما وفقا لهذا التفسير، فإن إصرار رئيس السلطة الفلسطينية على اعلان حق عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين قد دفن حظوظ احلال سلام تاريخي.

مذ ذاك، فإن عدة أصوات أوضحت مغايرة ما حدث في كمب ديفيد، وخاصة، صوت شارل أندرلين الذي يستند مؤلفه "الحلم المحطم" إلى لقاءات مع مجمل المفاوضين. فالدولة الفلسطينية التي اقترحها إيهود باراك لم تكن تتمتع إلا بسيادة محدودة: فاسرائيل تضم بموجبها 9 5% من اراضي الضفة الغربية وتستاجر منها «لأمد طويل»، حوالى 10% على طول نهر الأردن. وتقطع الكتلتان الكبيرتان من المستوطنات الملحقتان بالدولة العبرية واللتان تضمان 80% من المستوطنين، تقطعان الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق منفصلة عن بعضها

بعضا. وتحتفظ اسرائيل بمراقبة الحدود الخارجية للدولة الفلسطينية. والحال، لو أن ياسر عرفات قد وافق على القيام بتنازلات حول الاتفاقيات المؤقتة ، فالاتفاق النهائي يجب أن يكون مطابقا للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن والذي يطالب، منذ العام 1967، بانسحاب اسرائيل من مجمل الأراضي المحتلة ـ الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.

طبعا، هناك محرمات سقطت في كمب ديفيد. فإذا كان إيهود باراك استهلم اقتراح يوسي بيلين، وأبو مازن واقترح أن يجعل من «أبو ديس» (Abou Dis) عاصمة للدولة الفلسطينية أولا، فهو تظاهر بالانفتاح على حل يفرض تقاسما للسيادة على المدينة «الموحدة». وإذا قبل الفلسطينيون، من جهتهم، إلحاق بعض أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية المأهولة بعدد كبير من المستوطنين بإسرائيل. لكن الحوار لم يبدأ عمليا، فقد رفض باراك حتى اللقاء مع نظيره الفلسطيني وجها لوجه. أما اللاجئون، فقضيتهم بالكاد قد أثيرت.

بعد القمة صرح الفريقان، مع ذلك، أنهما ملتزمان «بمتابعة جهودهما للتوصل بأسرع وقت ممكن إلى اتفاق على كل الملفات المرتبطة بالوضع الدائم». لكن زيارة آرييل شارون إلى المسجد الأقصى، وانطلاقة الانتفاضة الثانية في الخريف، حالتا دون المتابعة (الرسمية) للمحادثات.

في بداية شهر كانون الثاني/يناير من العام 2001، استؤنفت المفاوضات، مع ذلك، في واشنطن على أساس «ثوابت» اقترحها الرئيس الأميركي، وشكلت تقدما ملحوظا بالنسبة للمقترحات الاسرائيلية في كمب ديفيد. لكن بيل كلينتون، وهو الذي كان على بضعة أسابيع من نقل السلطة في البيت الأبيض، فشل في جهوده لانتزاع اتفاق سلام نهائي بين اسرائيل والفلسطينيين. ولقاء طابا، في مصر، في الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير 2001، سجل مع ذلك، النقطة الأكثر تقدما في المفاوضات بين الفلسطينيين وفريق إيهود باراك. فقد أكد الفريقان في البلاغ النهائي في 27 كانون الثاني/يناير 2001، أنهما لم يكونا يوما بهذا القرب من اتفاق ما، وتؤكد الوثائق المعدة حول الملفات الأربعة الأساسية (الأرض، القدس، الأمن، اللاجئين) هذا التقويم:

ـ يقترح الوفد الاسرائيلي أن تعيد اسرائيل 94% من الضفة الغربية (التي تحوي ما يقرب 20% من المستوطنين)، وأن تتنازل، مقابل الـ 6% التي ستضمها، عما يساوي 3% من الأراضي الاسرائيلية، بالاضافة إلى 3% من أجل «الممر الآمن» الذي يجب أن يربط بين الضفة وغزة ـ والذي لن يكون تحت السيادة الاسرائيلية. ويوافق الوفد أيضا على خروج

المستوطنين من الخليل وعلى تفكيك كريات أربا (Kyriat Arba وكذلك كل المستوطنات الواقعة في الأراضي الفلسطينية. وبالمقارنة مع كمب ديفيد فإن اسرائيل تتخلى عن وادي الأردن، وعن شيلو (Shilo) وشرق آرييل، وعن بعض النقاط المنعزلة مثل كيدوميم (Kedumim) وبيت إيل (Bet El) وكذلك عن منطقة في شمال مستوطنة موديم (وتضم 50000 فلسطيني).

ـ يوافق الوفد الفلسطيني من جهته على التخلي عن 2% من الضفة الغربية (تحتوي عل حوالى 65% من المستوطنين) مقابل أراض لها القيمة نفسها (يقدم الاسرائيليون كثبانا من الرمل في هلوتزا (Helutza) في صحراء النقب (Néguev) على حدود غزة). يجب أن يتم الإخلاء بسرعة ـ ثلاث سنوات حسب اسرائيل وثمانية عشر شهرا حسب الفلسطينيين.

- تتقارب المواقف أيضا حول تقاسم السيادة على القدس الشرقية، حسب مبدأ مشروع كلينتون: تدمج الأحياء العربية بالدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية تلحق بإسرائيل (مما يثبت الاستيطان اليهودي في القدس ـ الشرقية). يلح الفلسطينيون على سيادتهم على الحرم الشريف، والاسرائيليون على مجمل الحائط الغربي (بما فيه حائط المبكى). يواجه المفاوضون اقتراحات متعددة ومن بينها تسليم سيادة الأماكن المقدسة، لمدة محددة، إلى الاعضاء الخمسة لمجلس الأمن والى المغرب.

ـ حول الأمن أيضا، تتقارب المواقف. يقبل الفلسطينيون بالحد من التسلح لدولتهم، وكذلك بإنشاء ثلاث محطات إنذار اسرائيلية، وفق بعض الشروط. كما تم قبول وجود قوة دولية على الحدود.

ـ قضية الـ 3 7 مليون لاجىء فلسطيني موزعين بين الأردن وسوريا ولبنان والأراضي ذات الحكم الذاتي، تشكل حجر العثرة الأكثر إرباكا. ولكن اسرائيل، تعترف للمرة الأولى بمسؤوليتها في مأساة اللاجئين، وتوافق على المساهمة مباشرة في حل المسألة وتؤكد أن هذه الأخيرة يجب أن تؤدي إلى تطبيق القرار 194، الذي يشترط بصورة خاصة أن يكون «هناك مجالا للسماح للاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم بأسرع وقت والعيش بسلام مع جيرانهم». وقد قدم للاجئين خمسة احتمالات: العودة إلى اسرائيل؛ العودة إلى أراض اسرائيلية تخلت عنها اسرائيل لصالح فلسطين؛ العودة إلى الدولة الفلسطينية؛ البقاء في مكان إقامتهم (الأردن، سوريا، الخ...)؛ الذهاب إلى بلد آخر (دول عديدة ومنها كندا، أبلغت أنها مستعدة لقبول مجموعات فلسطينية هامة).

توافق اسرائيل على عودة 40000 لاجىء إلى أراضيها، ويعتبر الفلسطينيون من جهتهم

بأن عرضا أقل من 100000 لا يتيح الفرصة للتقدم، مصرين على الاختيار الحر للاجئين، ومؤكدين على أنهم لا يرغبون بالمس بالطابع اليهودي لدولة اسرائيل. وسيتم تشكيل لجنة دولية وصندوق نقد دولي جاهزين للتعويض على اللاجئين.
هذه المفاوضات، رغم تقدمها، توقفت بطلب من الوفد الاسرائيلي بسبب الحملة الانتخابية: إذ اختار إيهود باراك الاستقالة من مهامه في أوائل كانون الأول/ديسمبر من العام 2000، ودعا إلى انتخابات تشريعية مبكرة في 6 شباط/فبراير 2001. وما أن تمت الدعوة اليها حتى سقط الاحتمال في لقاء بين مرشح حزب العمل وياسر عرفات قبل الانتخاب. كان سيتم في ستوكهولم ـ التي كانت حكومتها تضطلع، يومذاك، برئاسة الاتحاد الأوروبي.
كي لا تضيع مكتسبات الأشهر الأخيرة، أوكل الوفدان معا إلى ميغيل أنجل موراتينوس الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي، الموجود في طابا ـ وكانت الولايات المتحدة في مرحلة انتقال رئاسي، لم توفد أي شخص ـ أن يضع بيانا ختاميا، بقي حبرا على ورق: فلدى وصوله إلى السلطة رفض آرييل شارون أي مفاوضات، وبالعكس، انخرط في قمع متزايد للانتفاضة (*).

كورييل (هنري)

ولد هنري كوريل في القاهرة في 13 أيلول/سبتمبر 1914؛ كان والده مصرفيا يهوديا ثريا. أتم دروسه الثانوية في معهد الآباء اليسوعيين ثم غادر إلى فرنسا حيث حصل على إجازة في الحقوق. ولدى عودته إلى مصر (*)، ناضل في صفوف حركات مناهضة للفاشية، ثم أسس في العام 1943، الحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو) وهي منظمة شيوعية لعبت دورا حاسما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. جرى توقيفه مرات عديدة، ثم اعتقل هنري كوريل مجددا في 15 أيار/مايو 1948، كيهودي وكشيوعي، أيد خطة تقسيم (*) فلسطين. أطلق سراحه في بداية العام 1950، ونفي من بلاده في أيلول/سبتمبر، وفقد جنسيته.
لجأ سرا إلى فرنسا، وساهم منذ العام 1956 في نشاطات دعم جبهة التحرر الوطني الجزائرية إلى أن تم توقيفه في العام 1960. أطلق سراحه في حزيران/يونيو 1962، بعد

توقيع اتفاقيات إفيان، فأسس شبكة «التضامن» التي حددت هدفا لها تقديم الدعم الملموس لنضالات العالم الثالث. وفي موازاة ذلك، ناضل من أجل التقارب الاسرائيلي ـ العربي، ومن أجل سلام قائم على الحقوق الوطنية لكل شعوب المنطقة. ساهم في تنظيم مؤتمر مدينة بولونيا، في العام 1973، الذي ضم عربا وإسرائيليين كما ساهم، بخاصة، في محادثات باريس التي جمعت في تموز/يوليو 1976، برعاية بيار منديس فرانس، الفلسطيني عصام سرطاوي (*)، والجنرال ماتيتياهو بيليد وأوري أفنيري عن الجانب الاسرائيلي.
اتهمه جورج سوفير، على صفحات المجلة الاسبوعية «لوبوان» «كرئيس لشبكات دعم الارهاب » ، فجرى اغتياله في 4 أيار/مايو 1978، على يد كومندوس غامض (Delta) ولم يعثر على القاتل.

الكويت

إبتدأ حكم أسرة آل الصباح، سنة 1756، على قطعة من الصحراء وبضع واحات. لم يخطر في بال أحد آنذاك أن هذا الحكم سيدوم حتى فجر القرن التاسع عشر، وأن الكويت ستكون سبب أحد أخطر النزاعات في النصف الثاني من القرن العشرين. في سنة 1899، وقعت الكويت ـ التي كانت علاقاتها متراخية مع السلطنة العثمانية (*) ـ مع بريطانيا العظمى (*)، التي كانت الدولة المهيمنة على المنطقة ـ معاهدة تنازل بموجبها الشيخ المالك عن جزء من سلطاته، خصوصا العلاقات الخارجية: صارت البلاد محمية بريطانية. وفي سنة 1905، أقامت لندن في الكويت قاعدة بحرية لها، رغم احتجاجات اسطنبول.
وأدى اكتشاف النفط (*)، عشية الحرب العالمية الثانية، إلى قلب المجتمع البدوي التقليدي رأسا على عقب. وراح الأمير، منذ مطلع الخمسينات ـ هذا أمر نادر يستوجب التنويه ـ يستعمل عائدات الذهب الأسود لتنفيذ مشاريع أشغال عامة، وللنهوض بالتربية، والطب. في 19 حزيران/يونيو 1961، نالت الكويت الاستقلال، وتحول الشيخ إلى أمير، وانضمت البلاد إلى الجامعة العربية (*) رغم مطالبة عراق عبد الكريم قاسم بما يعتبره، كما يعتبره معظم العراقيين، إقليما فقده الوطن الأم.

كانت الكويت تتمتع آنذاك بازدهار اقتصادي واجتماعي يرتكز على النفط وعلى عمل المهاجرين إليها. كان عدد الكويتيين يمثل بالكاد 40% من أصل مجموع السكان سنة 1990؛ وكان الباقون من أبناء البلدان العربية ـ كان هناك حوالى 400000 فلسطيني (*). وكانت الكويت تميل منذ منتصف السبعينات إلى استبدالهم، في الأشغال التي لا تتطلب مهارة على الأقل، بيد عاملة آسيوية يمكن تسخيرها بلا حدود وغير معنية بقلاقل العالم العربي.
دأبت الأسرة، في محيط مضطرب، على البقاء في منأى عن النزاعات العربية، وسعت حتى إلى القيام بدور الوسيط. وقدمت منذ 1967، مساهمة مالية هامة لبلدان «خط الجبهة» وللقضية الفلسطينية. وكانت الكويت سنة 1981 عضوا مؤسسا لمجلس التعاون الخليجي إلى جانب الامارات العربية المتحدة، والعربية السعودية (*)، وعمان، وقطر، والبحرين. وحاولت الوقوف في وجه هيمنة الرياض. وكانت علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية (*) ـ ومع فتح على الأخص ـ تبدو متينة لا سيما وأن الجالية الفلسطينية كانت غنية ونافذة. وأخيرا، فتحت سفارة سوفياتية في مدينة الكويت، سنة 1964 كانت الوحيدة ـ بالاضافة إلى السفارة السوفياتية في العراق ـ في الخليج طوال عشرين سنة.
وأكثرت الحكومة أيضا من توظيف الأموال في الخارج، بواسطة صندوق التوظيفات الكويتي، وهي تدير محفظة تقدر بمئة مليار دولار. نجد بين الشركات التي تملك الكويت حصصا فيها شركة داملر ـ بانز (14%) ومجموعة هوشست الكيميائية الألمانية (20%) وجنرال موتورز، وجنرال إلكتريك، و ATT ، وعدة مجموعات مصرفية ونفطية إسبانية. وأثار امتلاكها لـ 20% من أسهم شركة بريتش بتروليوم، سنة 1988، معارضة شديدة من جانب الحكومة البريطانية. بفضل هذه الستراتيجيا وشراء شبكة التوزيع الأوروبية النفطية (الغولف) إحدى كبريات الشركات النفطية سنة 1987، أمست الكويت ذاتها توزع ربع ما تنتجه من الذهب الأسود. كما تم التغلب على فضيحة سوق المناخ ـ انهيار السوق المالية الموازية سنة 1983. إن النفط هو المصدر الرئيسي لثروة ونفوذ الإمارة الصغيرة، حيث يوجد 10% من الاحتياطيات العالمية. والكويت عضو فاعل في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وقد بسطت سيطرتها على ثرواتها الطبيعية سنة 1975.
دفع انتصار الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية ـ العراقية بالكويت، التي وقفت إلى جانب صدام حسين (*)، إلى دائرة مضطربة. فساءت العلاقات بين الطائفتين السنية والشيعية وأبعد الشيعة عن جميع المراكز «الحساسة». وهزت البلاد عدة اعتداءات ابتداء من سنة 1983.

واغتنم الحكم هذه الفرصة فأقدم، في تموز/يوليو 1986، على حل المجلس النيابي الذي كان قد انتخب في شباط/فبراير والذي كان يضم ممثلين لجميع التيارات السياسية، من اليسار إلى الأصوليين الاسلاميين. وجرى في حزيران/يونيو 1990، انتخاب مجلس وطني ـ نوع من برلمان مسخ ـ قاطعته المعارضة. على أن حرية الرأي ظلت سنة 1990 أهم منها في معظم البلدان العربية.

إلا أن هذه الحريات التي لا نكران لوجودها تبقى محدودة، قبل 2 آب/أغسطس 1990، بفعل عدة عوامل. أولا، لأن معظم السكان ـ بمن فيهم الفلسطينيون المقيمون في البلاد منذ عشرات السنين ـ لا يتمتعون بالحقوق السياسية: والأمير يقرر منح الجنسية لـ... خمسين منهم كل سنة. أما أبناء البلاد، الذين كان عددهم حوالى 800000 سنة 1990، فيقسمون إلى فئتين: يتمتع بحق الانتخاب مواطنو الدرجة الأولى وحدهم، الذين يقدرون أن يثبتوا أن عائلتهم كانت تعيش في الكويت قبل سنة 1920؛ وبالمقابل، فإن الآخرين، مواطني الدرجة الثانية، محرومون من حق الانتخاب؛ باستثناء البدو ذوي الأصل السعودي الذين حصلوا عليه سنة 1967، أملا من الحكومة بقطع الطريق على القوميين وعلى اليسار.

بالرغم من هذه التضييقات، فإن الأكثرية الساحقة من المواطنين الذين ظلوا في البلاد بعد 2 آب/أغسطس 1990 ـ 350000 كانوا يمضون إجازات في الخارج أو فروا من البلاد عند مجيء القوات العراقية ـ قاومت الاحتلال العراقي. حتى المعارضة، التي كانت قد نظمت، في الأشهر التي سبقت الغزو، اجتماعات للمطالبة بإعادة البرلمان المنتخب وإعادة العمل بدستور 1962، رفضت الاستجابة لطلبات «التعاون» مع صدام حسين وانخرطت بنشاط في المقاومة المدنية والعسكرية.

استمر الاحتلال سبعة أشهر، لكنه ترك آثارا عميقة: بعد أن ضمت البلاد ـ أمست «الولاية التاسعة عشرة في العراق» ـ تعرضت للنهب؛ وتعرض آلاف الكويتين للاعتقال، والنفي، والتعذيب، والاعدام؛ كما أن أعمال القصف من جانب الحلفاء والتخريب من جانب الجيش العراقي ـ أضرمت النار في مئات من آبار النفط ـ دمرت بنى تحتية هامة.

ورافقت التحرير أيضا أعمال فظيعة. فبوشرت ملاحقة الفلسطينيين، وبصورة أعم، الأجانب، المشتبه، باطلا في كثير من الأحيان، بأنهم «تعاونوا» مع الغزاة: آلاف الموتى والمفقودين، طرد 300000 فلسطيني. أما وعود الأمير جابر الأحمد الصباح بشأن الحريات السياسية، فقد ذهبت أدراج الرياح: جرت الانتخابات الأولى في 5 تشرين الأول/

أوكتوبر 1992، ولم يشارك فيها سوى 80000 مواطن من ذكور الفئة الأولى (حوالى 15% من البالغين) الذين سمح لهم بالتصويت.
وأجريت انتخابات جديدة سنة 1996، ثم سنة 1999، وسنة 2003، اتسمت بتقدم الأحزاب الاسلامية الأصولية ـ أحدها شيعي والآخران سنيان وبينهما الحركة الدستورية الاسلامية، القريبة من الاخوان المسلمين. هناك أيضا معارضة ليبرالية، لكنها أقل تأثيرا. المواجهات بين الحكم والمعارضة كثيرة وتدور خصوصا حول الاصلاح السياسي. قرر أمير الكويت الشيخ جابر، في تموز/يوليو 2003، أن يفصل مهام ولي العهد (الشيخ سعد) عن مهام رئيس الوزراء (الشيخ صباح) الذي يزداد نفوذه. كما أن محاولات إعطاء النساء حق الانتخاب أثارت كثيرا من النقاش، قبل أن يتم إقرار الأمر أخيرا في أيار/مايو 2005: ستشترك النساء إذن في الانتخاب المقبل، وتبوأت امرأة منصب وزيرة لأول مرة في حزيران/يونيو 2005.
إن أحداث 11 أيلول/سبتمبر هزت الإمارة أيضا، لا سيما وأن بعض الأصوليين الكويتين مرتبطون بشبكة القاعدة. فحصلت الولايات المتحدة على إغلاق مصادر تمويل شبكة أسامة بن لادن (*) في الامارة: أنهت السلطات نشاط كورسك ، مكاتب جمع المال باسم الاسلام. أما الأموال المرسلة إلى الخارج، فباتت اللجان الحكومية تراقبها بشكل وثيق.
على الصعيد الدولي، عقدت الكويت مع واشنطن، في 19 أيلول/سبتمبر 1991، معاهدة دفاعية لعشر سنوات (تلحظ تسهيلات مرفئية للأسطول الأميركي، وتدريب الجيش، وإجراء مناورات مشتركة الخ). وتقوم الولايات المتحدة أحيانا كثيرة، متذرعة بوجود «تهديدات عراقية»، بنشر قوات لها في الامارة. وقد رسمت الحدود مع العراق من جانب الأمم المتحدة، سنة 1992، على مسافة نحو 600 متر إلى شمال الحدود التقليدية، حارمة العراق من جزء من ميناء أم القصر، ما يشكل موضوعا لنزاع مقبل. واعترف صدام حسين أخيرا، يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1994، بسيادة الكويت وسلامة أراضيها وبالحدود الجديدة. وعادت العلاقات إلى طبيعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية (*) ومع البلدان التي ساندت العراق ـ الأردن (*)، اليمن (*). لقد أوجدت حرب واشنطن التي لا تنتهي على العراق علاقات مميزة بين الولايات المتحدة والامارة، وعزز الجيش الأميركي حضوره لدى حصول أزمة 2002 ـ 2003 الجديدة. غير أن هذا لقي معارضات، واستهدفت عدة اعتداءات جنودا أميركيين خلال فترة 2002 ـ 2003.

وفضلا عن الدمار، فقد كلفت حرب الخليج الكويت 16 مليار دولار (تمويل تدخل الحلفاء). فاضطرت البلاد أن تسحب من توظيفاتها الخارجية التي تدنت إلى النصف. ومن جهة أخرى، فإن مكتب التوظيفات الكويتي تورط في مجموعة من الفضائح المالية. هذا كما أن انتشار القوات الأميركية، خصوصا سنة 1994، كلف الكويت غاليا جدا. وقد تباطأت إعادة الإعمار من جراء طرد كفاءات عديدة من الإمارة.
وحين توفي الشيخ جابر خلفه الشيخ سعد العبدالله الصباح. لكن البرلمان اعترض على هذه الخلافة، معتبرا أن هذا الأخير لا يتمتع بالكفاءات الجسدية والعقلية الكافية. وبعد ارتباك دام بضعة أيام، عين رئيس الوزراء صباح الأحمد الصباح أميرا للكويت.
تبلغ مساحة الكويت 18000 كيلومتر مربع، وعدد سكانها 2 5 مليون، سنة 2004، وثلث سكانها الأصليين تقريبا من الشيعة، وبعد أن كان إنتاجـها من النفط 1 5 مليون برميل يوميا سنة 1980، انخفض إلى مليون سنة 1990، ثم ارتفع إلى 2 3 مليون برميل يوميا سنة 2004.

لبنان

فرضت الجغرافيا على لبنان خصائصه باكرا جدا. يتمتع هذا الجبل بظروف بيئية ـ خصوصا الماء الوفير ـ من شأنها أن تشجع إقامة البشر فيه. بالاضافة إلى ذلك، كان جبل لبنان، العسير الولوج، ملجأ طبيعيا في مرات عديدة، لمختلف الأقليات المضطهدة. وفي القرن السادس عشر، مع مجيء أسرة المعنيين الدروز (*) ـ وخصوصا في حكم فخر الدين الثاني (1590 ـ 1633) ـ جرى توحيد أرض لبنان الحالي لأول مرة.
ثم وحد من جديد في عهد بشير الثاني، سليل أسرة شهاب الكبيرة، من سنة 1788 حتى سنة 1840. في تلك الحقبة بالذات أخذت تترسخ الشروط التي جعلت من لبنان فيما بعد وحدة ذات خصوصة في العالم العربي: مجتمع مسيحي في الجبل له روابط قوية مع أوروبا؛ مجتمع درزي جبلي له من ثقته ببناه القبلية ما يكفي للقبول بوجود مسيحيين يتزايد عددهم في قراه؛ ومرفأ هو بيروت يربط الجبل بالغرب، مع وجود مسلمين من السنة، ومركز

ـ لمجمل السلطنة العثمانية (*) ـ للتربية وللأفكار الغربية؛ وحضور إرساليات، كاثوليكية في البداية، ثم بروتستانتية؛ واقتصاد قائم على تربية دود الحرير في الجبل، يشجع التبادل بين بيروت وداخل البلاد.
ترجمت هذه السيطرة المزدوجة ـ الدرزية (*) والمارونية ـ على الجبل، سنة 1843، بنظام القائمقاميتين. فقسم جبل لبنان إلى مقاطعتين، الأولى مارونية في الشمال، والأخرى درزية في الجنوب، وظلتا تحت سلطة السلطنة العثمانية ـ التي تمارس هيمنتها على لبنان منذ القرن السادس عشر ـ وإن كانت الدول الأوروبية تستأثر بحق إشراف يشجع انتشار الطائفية (*).
سجلت سنة 1860 مرحلة هامة في بلاد الأرز. في البدء ثورة فلاحية قادها بيطار يدعى طانيوس شاهين؛ وانتهت إلى مذابح طوائفية. فقد تحولت ثورة الفلاحين إلى حرب دينية. وكان مصير المسيحيين ذريعة استخدمها نابوليون الثالث لإرسال حملة عسكرية. وجرت مفاوضات بين الدول الأوروبية والباب العالي حول تسوية أساسية، ظلت سارية المفعول حتى الحرب العالمية الأولى، كانت تكرس «خصوصية» لبنان مع تمثيل سياسي للطوائف.
بعد انتصار 1918، نالت فرنسا (*)، عملا باتفاقات سايكس ـ بيكو، السيطرة على جزء من الشرق الأدنى، فأقامت انتدابها على لبنان الكبير (في حدوده الراهنة) ومأسست الطائفية والهيمنة المارونية. لكن سيطرة فرنسا كانت في النهاية قصيرة الأمد. ذلك أن فيشي تركت المحور يستخدم لبنان وسوريا (*)، عمدت بريطانيا العظمى (*) ـ بدعم من القوات الفرنسية الحرة ـ إلى احتلال البلدين في تموز/يوليو 1941. وبات المسير نحو الاستقلال أمرا لا محيد عنه، فأعلن سنة 1943. وبالرغم من إنزال قوات سنة 1945، لم تستعد باريس سلطتها. وصار لبنان عضوا مؤسسا في منظمة الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية (*).
لكن الاستقلال الذي أعلن يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1943، لم يكن ممكنا فقط بسبب ضعف فرنسا أو صعود الحركة القومية. بل اقتضى وضع اتفاق غير مكتوب، هو «الميثاق الوطني»، الذي كان تسوية بين العائلات الكبيرة السنية والمارونية. كان في الصفقة بندان: يتخلى المسيحيون عن الحماية الفرنسية ويقبلون بالاستقلال، ويتخلى المسلمون عن الوحدة العربية وبالدرجة الأولى عن الحلم بـ «سورية الكبرى». وكان ثمة زمن آخر لولادة الدولة الجديدة، هو الابقاء على الطائفية.
تعرض هذا التوازن الهش للاهتزاز مرات عديدة. حصلت أول هزة جدية سنة 1958،

نتيجة لأزمة مزدوجة، إقليمية ووطنية. فقد وقف الرئيس اللبناني كميل شمعون ضد عبد الناصر (*) في النزاع الذي نشب بينه وبين الغرب. وساند، خصوصا، إنشاء حلف بغداد (*) سنة 1955. لذا كان لا بد له أن يشعر بالخطر من جراء تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في أول شباط/فبراير 1958. أما الجمهورية العربية المتحدة، فكانت، تثير مشاعر الأحزاب التقدمية، والمسلمين في لبنان. فقد خاب ظن هؤلاء بسبب عدم إجراء إصلاحات ـ كان شمعون قد تعهد إجراءها ـ كما لم يقبلوا بأن يطلب الرئيس، خلافا للدستور، ولاية جديدة له. أخذت المجابهات تتكرر ابتداء من شهر أيار/مايو 1958. وفي 14 تموز/يوليو 1958، انهارة الملكية الموالية للغرب في العراق (*)، فاستنجد كميل شمعون بالولايات المتحدة لإنقاذ نظامه. وفي اليوم التالي نزل مشاة البحرية الأميركية في بيروت. استمر القتال بعد ذلك بضعة أسابيع وأفضى إلى تسوية: حل قائد الجيش الجنرال فؤاد شهاب محل كميل شمعون، وجدد ميثاق 1943. حاول الرئيس الجديد وخليفته شارل حلو فيما بعد، عبثا، أن يعززا سلطة الدولة وأن يعالجا الفروقات الشديدة، الطائفية أو الاجتماعية.
في السنوات العشرين التي سبقت انفجار سنة 1975، انتقل لبنان من حال إلى حال. فقد نشط النفط (*) وظيفته كجسر إقليمي ومفترق طرق بين اقتصادات أوروبا الغربية وأميركا وبين العالم العربي. إن بلد الأرز، الذي تسود فيه الليبرالية الأشد توحشا، كان يجمع رساميل تأتي من دول الخليج أو تهرب من «القيد الاشتراكي» في كل من مصر وسوريا والعراق. وكان قطاع الخدمات (المالية والمصارف، والتجارة، والسياحة...) سنة 1970 يسهم بأكثر من 70% من الناتج الداخلي الخام: إحدى أعلى النسب في العالم. واحتل القطاع المصرفي، في هذا الوضع، مكانة مركزية ومهيمنة. وحال غياب الدولة ـ الواضح في الحقل الاقتصادي ـ دون أبسط سياسة اجتماعية. فالتنافرات والتباينات تزداد عمقا، وتطابقت جزئيا مع الانقسامات الطائفية.
إلى هذه التوترات الداخلية أضيفت صدمة حرب 1967 (*)، والتوطد الفلسطيني في لبنان. فالفدائيون أثاروا طاقة اللاجئين، الذين يبلغ عددهم عدة مئات من الألوف في بلد الأرز. نشبت أول أزمة جدية بين الدولة والمقاومة في تشرين الأول/أوكتوبر 1969. وبالاستناد إلى حركة شعبية لبنانية تجمع بين المطالب الاجتماعية والوطنية، انتزع الفدائيون، في تشرين الثاني/نوفمبر «اتفاق القاهرة» الذي يشرعن وجودهم في مخيمات الجنوب. وبعد

تصفية منظمة التحرير الفلسطينية (*) في الأردن سنة 1970 ـ 1971، بات لبنان آخر قاعدة فلسطينية. وراحت إسرائيل (*) تكثر من غاراتها الانتقامية.
كانت تل أبيب تسعى إلى إجبار حكومة بيروت نفسها على إخضاع الفلسطينيين أقل من سعيها إلى ضرب المقاومة (*)، فكانت تستهدف مدنيين ولبنانيين في أكثر الأحيان. لكن هذا التكتيك الذي نجح في الأردن أخفق في لبنان، ولم تكن نتيجته سوى تقوية سيرورة تفكك الدولة وتسريع الدخول في الحرب الأهلية (*).
انفجـرت هذه الحرب يوم 13 نيسان/أفريل 1975. وحين تدفق الجيش الاسرائيلي على لبنان، في حزيران/يونيو 1982، كان البلد منهكا ولم تستطع أية سلطة مركزية أن تفرض نفسها. على أن الأسوأ كان لما بعد. وقد اتسمت السنتان الأوليان بفشل محاولات الكتائب، المدعومة من إسرائيل، أن تفرض هيمنتها على لبنان. وكان حكم الرئيس أمين الجميل يمنى بهزيمة إثر هزيمة: في الشوف خلال أيلول/سبتمبر 1983، وفي بيروت الغربية خلال شباط/فبراير 1984. وكانت جبهة المعارضة (أمل، الحزب التقدمي الاشتراكي وعلى رأسه وليد جنبلاط، سليمان فرنجية، رشيد كرامي...) توسع المناطق التي تهيمن عليها، بينما كانت القوة المتعددة الجنسيات وعلى رأسها مشاة البحرية الأميركية تغادر عاصمة لبنان على عجل. في ذلك الوقت، كانت مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب تتعاظم؛ انطلقت هذه المقاومة على يد الأحزاب اليسارية، ثم توسعت وغدت أكثر كثافة بعد انضمام الاسلاميين الأصوليين إليها. فقامت إسرائيل بتسريع انسحابها الذي انتهى في حزيران/يونيو 1985، باستثناء «منطقة عازلة» ظلت تسيطر عليها بواسطة جيش لبنان الجنوبي. وقلب أمين الجميل تحالفاته رأسا على عقب، فألغى المعاهدة التي وقعها سنة 1983 مع إسرائيل، وشكل في 30 نيسان/أفريل 1984 حكومة اتحاد وطني برئاسة رشيد كرامي.
وفي كانون الأول/ديسمبر 1985، عقد اتفاق ثلاثي بين حركة أمل والقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه وليد جنبلاط، كان يبدو أنه يفتح الطريق إلى تسوية مديدة. لكن لم يتحقق شيء من ذلك، وعادت الانقسامات هي الغالبة، دون أن تتمكن دمشق ـ التي يهيمن جنودها الـ 35000 على 60% من الأراضي ـ من فرض وجهة نظرها. وفي أيلول/سبتمبر 1988، على أثر الفشل في إيجاد خليفة لأمين الجميل، أمسى لبنان بلا رئيس، وله حكومتان ـ إحداهما «مسيحية» يقودها الجنرال ميشال عون، قائد الجيش، والأخرى «مسلمة» وعلى رأسها سليم الحص. الذي خلف رشيد كرامي الذي اغتيل في أول حزيران/يونيو 1987.

في 14 آذار/مارس 1989، شن الجنرال ميشال عون «حرب التحرير» على سوريا. وبالرغم من الشعبية غير القابلة للجدال التي منحته إياها هذه الحرب، فإن نتيجتها الرئيسية كانت الفوضى في حرب أهلية مسيحية ـ مسيحية بين الجيش والقوات اللبنانية وعلى رأسها سمير جعجع، التي اختارت الموافقة على عملية السلام التي أطلقها الطائف (*)، في العربية السعودية (*). فقد التأم البرلمان اللبناني، بناء على مبادرة من اللجنة الثلاثية التابعة للجامعة العربية (الجزائر، العربية السعودية، المغرب)، ـ بحضور 62 نائبا ـ وأقر يوم 22 تشرين الأول/أوكتوبر 1989، بشبه إجماع، خطة إصلاحات لحظت تضييق سلطات رئيس الجمهورية الماروني لمصلحة مجلس الوزراء وخصوصا رئيس الوزراء السني ورئيس مجلس النواب الشيعي. ووزعت مقاعد مجلس النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وتقرر البدء بنزع سلاح الميليشيات وتوسيع نطاق سلطة الدولة غب انتخاب رئيس جديد للبلاد.

واجتمع البرلمان في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 في لبنان، وصدق على النص ـ رغم معارضة الجنرال عون ـ وانتخب رينيه معوض رئيسا: اغتيل معوض يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر وحل محله الياس هراوي. وأكثر ما يدعو للدهشة أن الاتفاق طبق فيما بعد. واغتنم حافظ الأسد (*) أزمة الخليج (*)، التي اختار فيها «المعسكر اللازم» فدفع بقواته لمهاجمة الجنرال عون في تشرين الأول/أوكتوبر 1990: لم يعد هناك سلطتان في بيروت وأعيد توحيدها. وجرى نزع سلاح الميليشيات ـ ما عدا حزب الـلـه ـ وامتدت سلطة الجيش؛ وعاد السلم الأهلي، وإن بقي الجنوب بؤرة توتر. وجرى التوقيع في دمشق بتاريخ، 22 أيار/مايو 1991، على معاهدة الأخوة والتعاون بين الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية، وكان هذا تأكيدا للهيمنة السورية على الحياة في لبنان.

جرى أول انتخاب تشريعي منذ سنة 1972، في شهر آب/أغسطس سنة 1992، وقاطعته قوى وشخصيات مسيحية كثيرة ـ حزب الكتائب، القوات اللبنانية، أنصار الجنرال ميشال عون وكميل شمعون وريمون إده، كما البطريرك الماروني نصرالله صفير. كانت نسبة المقترعين ضعيفة إلا في الجنوب حيث قاربت 50%. ونال حزب الـلـه نجاحا خاصا إذ فاز بثمانية مقاعد، ما جعله أول حزب سياسي في البلاد، وتوزعت المقاعد المئة والعشرون الباقية بصورة أساسية بين وجهاء أو شخصيات قريبة من دمشق. وانتخب نبيه بري، رئيس حركة أمل، رئيسا لمجلس النواب، فيما بات رفيق الحريري (*) رئيسا للحكومة. وبالرغم من الاعتراض على عملية الاقتراع، فقد نجحت سورية في عمليتها وبدا أن الخاسرين الكبار هم الموارنة.

وأنعش تعيين المليونير السعودي ـ اللبناني رفيق الحريري على رأس الحكومة الآمال بإعادة البناء والنهوض بالاقتصاد مجددا. غير أن الليبرالية المتطرفة وسيطرة المصالح الخاصة، اللتين سادتا في لبنان، وكذلك مشروع إعادة بناء بيروت، سرعان ما أطاحت بتفاؤل السكان، الذين ظل وضعهم هشا رغم استئناف مجيء التوظيفات. إن اعتداء الجيش الاسرائيلي على الجنوب في ربيع سنة 1996، ثم فوز اليمين في الانتخابات الاسرائيلية، شاهدان على هشاشة السلام الذي كان يعول عليه القادة. ثم جاء القرار ـ الذي لا سابق له في تاريخ البلاد ـ المتخذ في تشرين الأول/أوكتوبر 1995 بتمديد ولاية الرئيس إلياس هراوي ثلاث سنوات، ليثبت أنه لا شيء يجري في بيروت دون قرار من دمشق. وجاءت انتخابات صيف 1996، التي شارك فيها قسم من القوى المارونية واتسمت بمشاركة قوية، لتبين أيضا أنه ليس هناك من طريق سوى تلك التي رسمتها سوريا في الطائف. على كل حال، إن بنيامين نتنياهو قدم خطته المسماة «لبنان أولا» في آب/أغسطس 1996، إلى السلطات السورية لا اللبنانية، ورفضتها دمشق حتى دون أن تستشير بيروت: ما كان ينتظره حافظ الأسد كي يفاوض هو انسحاب إسرائيل من الجولان، لا من جنوب لبنان.

على أن إيهود باراك سحب جيشه من لبنان في أيار/مايو سنة 2000، وقد عجلت في هذا الانسحاب هجمات حزب اللـه المتكررة وانهيار جيش لبنان الجنوبي، حليف إسرائيل. لقد وضع هذا الانسحاب حدا لاحتلال دام اثنتين وعشرين سنة، وبات عاجزا عن ضمان أمن شمال الدولة العبرية، وفقد شعبيته لدى الرأي العام الاسرائيلي. غير أنه ترك عدة ملفات معلقة: مهمة القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، ونزع الألغام، ومصير رجال جيش لبنان الجنوبي، والتعويضات التي طلبها لبنان عن سني الاحتلال، ومستقبل 350000 لاجىء فلسطيني في البلاد، الذين هم ضحايا أشنع صنوف التمييز، وإطلاق سراح الأسرى الذين طالب بهم حزب اللـه، وترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل وسورية. يتحدث القرار رقم 425 عن «حدود معترف بها دوليا» استنادا إلى حدود سنة 1923 التي كانت تفصل بين لبنان وفلسطين في زمن الانتداب البريطاني. لكن إسرائيل ما زالت تحتل مزارع شبعا السبع المتاخمة للجولان السوري، وأقامت فيها مركزا هاما للاستخبارات. ولا تزال هذه البقعة التي يطالب بها لبنان أيضا مسرحا لمجابهات متكررة مع حزب اللـه.

الملف الآخر الذي كان على الرئيس اللبناني الجديد، الذي انتخب سنة 1998، إميل لحود، أن ينكب عليه، هو الأزمة الاقتصادية. وأنعشت عودة رفيق الحريري مجددا إلى

الحكم سنة 2000، أملا جديدا عند السكان. لقد ورثت حكومة الحريري وضعا اقتصاديا كارثيا، ابتدأ في ظل حكومته الأولى، واستمر في ظل حكومة سليم الحص، كما كان نتيجة سني الحرب والجمود الاقليمي، فسلكت سياسة لبرلة المبادلات وسياسة التخصيصات. إن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في 10 كانون الثاني/يناير 2002، في سياق سيرورة برشلونة التي أطلقت سنة 1995 (ترمي إلى إيجاد شراكة اقتصادية ومالية مع 27 بلدا متوسطيا، وإقامة «منطقة مشتركة للسلام والاستقرار») جعلت بيروت تأمل في اجتذاب توظيفات ضرورية إلى بلد هو الأكثر استدانة في العالم بعد زيمبابواي. أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فكانت الاتفاقية ضمانة لحضور دبلوماسي أكثر قوة في المنطقة.

وعادت البلاد فجأة إلى قلب الأحداث مع تنديد الولايات المتحدة المتزايد بسوريا غداة الحرب على العراق (*) ـ وخصوصا بحضورها في لبنان ـ ومع التحول في السياسة الفرنسية، التي خاب ظنها ببشار الأسد. فأعدت باريس إلى جانب واشنطن مشروع القرار رقم 1559 الذي أقره مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. طلب هذا القرار من البرلمان اللبناني أن لا يعدل دستور البلاد كي يسمح بتمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود ثلاث سنوات ـ كان سلفه إلياس هراوي، حليف دمشق الكبير ورفيق الحريري قد حظي بمثل هذا التمديد سنة 1995 دون أي احتجاج دولي. وطلب أيضا انسحاب الجيش السوري من لبنان، وانتشار الجيش اللبناني على طول الحدود مع إسرائيل، ونزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية (أي ميليشيا حزب اللـه وميلشيات الحركات الفدلسطينية في مخيمات اللاجئين). لكن البرلمان اللبناني لم يستجب للطلب ومدد ولاية إميل لحود حتى سنة 2007. وفي 21 تشرين الأول/أوكتوبر عين عمر كرامي رئيسا للحكومة محل رفيق الحريري.

بعد اغتيال هذا الأخير في 14 شباط/فبراير 2005، قامت المعارضة بتعبئة ضخمة. كانت هذه المعارضة قد نظمت صفوفها منذ صيف سنة 2000 مستوعبة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي كان حتى حينه حليفا أكثر إخلاصا للنظام السوري.

وفي أيلول/سبتمبر سنة 2000، ندد أساقفة الطائفة المارونية برئاسة البطريرك تنديدا عنيفا بدمشق معتبرين إياها مسؤولة عن كل ويلات لبنان؛ وظهر حدث جديد: شارك أسقف في اجتماعات مجموعة عريضة من الشخصيات المسيحية المتنوعة جدا (سميت قرنة شهوان)، وضمت ممثلين لميليشيا القوات اللبنانية المحلولة، وللجنرال عون الموجود في المنفى، وبعض النواب الموارنة، ورئيس الجمهورية الأسبق الكتائبي أمين الجميل.

ونجحت هذه المعارضة، بعد اغتيال رفيق الحريري، في إنزال مئات الآلاف من اللبنانيين إلى الشارع يوم 14 آذار/مارس 2005، ومعظمهم من السنة والموارنة. كان برنامجها إجراء انتخابات، ورحيل القوات السورية. بعد انسحاب القوات السورية، جرت انتخابات تشريعية في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2005؛ وكانت النتائج على مستوى انقسام المعارضة، وعدم وجود برنامج لها، والابقاء على الطائفية في البلاد. وانعقدت في كل منطقة تحالفات «مخالفة للطبيعة» بين موالين لسوريا ومعادين لها، على أسس انتهازية صرف. وجاءت الحكومة التي تألفت على صورة هذه «المساومات»، فضمت حركة وليد جنبلاط الدرزية إلى جانب حزب الـلـه. وشغل منصب رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، المعاون السابق لرفيق الحريري، ومنصب رئيس مجلس النواب نبيه بري غير القابل للتبديل ورئيس حركة أمل. كانت هذه الحكومة مشلولة بسبب خلافاتها، خصوصا حول نزع سلاح الميليشيات، وعاجزة عن مباشرة إصلاح يلغي الطائفية في البلاد، فراحت تهيم مع التيار على وقع التحقيق في اغتيال رفيق الحريري واغتيال عدة شخصيات، عزاها الرأي العام إلى المخابرات السورية، وبينهم الصحافي سمير قصير والأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي جورج حاوي.
تبلغ مساحة لبنان 10542 كيلومتر مربع وهو لا يملك ثروات طبيعية، ويعود تطوره الاستثنائي منذ زمن يعيد إلى دوره كجسر بين الشرق والغرب، بين الرساميل العربية ومصارف الشمال. وبالاضافة إلى إعادة بناء اقتصاد دمرته حرب طويلة، ينبغي له أن يعود إلى احتلال مكان جديد في الشرق الأوسط، الذي تحول تحولا عميقا منذ سنة 1975، حيث ظهر منافسون له، تحت ضغط اللبرلة وزوال الاشتراكية العربية.

اللوبي

يطلق هذا الاسم في الولايات المتحدة (*) على مجموعات ضغط تحاول التأثير في سياسة البلاد، على مستوى الكونغرس كما على مستوى الرئيس، دفاعا عن مصالح خاصة. أشهر هذه المجموعات وأشدها قوة بلا ريب، هو اللوبي اليهودي، الذي يشير الرئيس هاري ترومان في «مذكراته» إلى الدور الذي مارسته «ضغوطه على البيت الأبيض».

يعود وزن هذا اللوبي إلى أهمية الطائفة اليهودية في أميركا، بسبب الهجرات الكثيفة، خصوصا غداة موجات مذابح نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في روسيا: حوالى 6 ملايين، أي أكثر قليلا من سكان إسرائيل (*) بالذات، هذه التي لم يهاجر إليها خلال 54 سنة سوى 68000 يهودي من الولايات المتحدة. لهذا تملك هذه الأقلية الهامة تأثيرا انتخابيا لا يستهان به، حيث أنها في الولايات التي تجمعت فيها: تمثل أكثر من 3% من سكان كاليفورنيا وولاية كونيكتيكت، وحوالى 4% في بنسلفانيا، وفي ولاية ماساشوستس، وأكثر من 4% في ماريلاند، وأكثر من 5% في نيوجيرسي، و14% في ولاية نيويورك. وفوق ذلك، فإن مشاركة اليهود في الانتخابات، التي هي بوجه عام أعلى بكثير من متوسط مشاركة مواطنيهم، تجعل لهم وزنا أكبر من وزن عددهم. لكن هذا الحضور، المرموق من قبل، يزداد عشرة أضعاف بفعل التنظيم الدقيق للأكثرية العظمى من هؤلاء السكان، التي يشكل انضباطها الانتخابي قوة لها. ومع ذلك، وكما هي الحال في كل مكان من العالم، فإن اليهود يندمجون أكثر فأكثر، رغم رجوع مسرحي أحيانا لأقلية منهم إلى الدين: ارتفع عدد حالات الزواج المختلط من 7% قبل الحرب العالمية الثانية إلى 30% في الستينات و50% في التسعينات.

تمثل اليهود الأميركيين منظمات عديدة ذات طابع ديني أو سياسي أو طائفي. وإذا كان مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبيرة يلعب دورا ناشطا، خصوصا لدى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، فيجب أيضا أن نحسب حساب المجلس الصهيوني الأميركي، وبناي بريت، أو عصبة الدفاع الصهيوني الشهيرة التي أسسها الحاخام ميئير كاهان. ولكل حزب من الأحزاب الكبيرة الاسرائيلية في الواقع امتدادات في الولايات المتحدة، خصوصا اليمين الذي يستند إلى المنظمة الصهيونية الأميركية. لكن لجـنة الشؤون العامة الأميركية ـ الاسرائيلية (إيباك) هي التي تنسق بصورة رسمية جدا تدخل اللوبي منذ سنة 1954. تضم هذه اللجنة ـ لقاء رسم اشتراك قيمته 50 دولارا كحد أدنى ـ 65000 عضو ناشط في خمسين ولاية، وبين هؤلاء نحو 60 عضوا متفرغا يعمل في الكابيتول. وبين سنة 1978 وسنة 2000، وزعت لجنة العمل السياسي الموالية لإسرائيل 34607 182 دولارا على 1 732 مرشحا للكونغرس، لقاء مواقفهم حيال إسرائيل ونزاعات الشرق الأدنى. يعتبر بالاجمال أن اللوبي «يمسك» بنحو خمسين عضوا في مجلس الشيوخ وأكثر من مئتي عضو في مجلس النواب. وتتباهى إيباك بتمرير 100 اقتراح قانون سنويا لمصلحة إسرائيل، ما جعل صحافيا من وراء الأطلسي يطلق هذه النكتة: «إذا

ل

صارت إسرائيل حقا ولاية أميركية، فلن تعود ممثلة في الكونغرس إلا باثنين من أعضاء مجلس الشيوخ بدلا من الخمسين الذين يدعمونها بصورة منهجية...».

يساهم اليهود الأميركيون بالاجمال بنسبة 60% في حملات الحزب الديموقراطي، وبنسبة 40% في حملات الحزب الجمهوري. وهم يصوتون تقليديا بنسبة 70% للديموقراطيين و30% للجمهوريين. لكن هناك استثناء: هو الجمهوري رونالد ريغان الذي اجتذب التزامه بإسرائيل سنة 1980، نسبة 40% من الناخبين اليهود. أما الديموقراطي بيل كلنتون، الذي وصف تعلقه بإسرائيل كأنه شبه ديني، فقد ضرب رقما قياسيا سنة 1992، إذ نال، حسب المحللين، 85% من أصوات اليهود ـ صحيح أنه كان يواجه جورج بوش الذي تجاسر وتحدث عن اللوبي ، وندد بـ «المجموعات القوية جدا والفعالة جدا التي هي ضدنا» .

تنظيم رحلات إلى إسرائيل، إعطاء توجيهات، حملات صحفية، شبكات برلمانية وشخصيات حكومية، تمويل الأحزاب الكبيرة، اقتراع أساسي وأحيانا حاسم: كل هذه العوامل تتضافر لكي تضغط على الرئاسة الأميركية، خصوصا متى كان هناك تباينات تفصلها عن إسرائيل. إن هذا اللوبي، الذي كان فعالا للدفاع، في الولايات المتحدة، عن مصالح الييشوف (*) الذي كان يبنى قبل الحرب العالمية الثانية، ثم إبان وبعد ذلك لأجل حمل فرانكلين د. روزفلت وهاري ترومان على دعم قيام دولة يهودية، قد تدخل بانتظام فيما بعد ضد بيع أسلحة متطورة للبلدان العربية، حتى الصديقة للولايات المتحدة من بينها. وكافح ضد كل إمكانية قيام مفاوضات تشمل منظمة التحرير الفلسطينية (*) والاتحاد السوفياتي. كما أنه قدم اليهود السوفيات في طبق الانفراج السوفياتي ـ الأميركي. وحرص دوما على تقديم الولايات المتحدة إلى إسرائيل عونا كثيفا في نزاعاتها مع جيرانها العرب، وعلى زيادة المساعدة الأميركية، المدنية والعسكرية، للدولة اليهودية.

تعود قدرة اللوبي المساند لإسرائيل أيضا إلى ضعف اللوبي المساند للعرب، رغم إنشاء الجمعية الوطنية للعرب الأميركيين، واللجنة الأميركية ـ العربية المناهضة للتمييز، في المدة الأخيرة. إلا أن الناشطين في هاتين المنظمتين لا يتجاوز عددهم 100000 من أصل الـ 2500000 أميركي من أصل عربي، مقابل 2000000 يهودي أميركي من أصل طائفة يبلغ عدد أفرادها 5800000.

على أن التنظيم الصارم لا يجعل اللوبي المساند لإسرائيل في منأى عن الأزمات. فإن حرب لبنان (*) والانتفاضة (*) الفلسطينية الأولى قد هزتا الطائفة بشكل عميق. لذا فإن المصافحة

التي جرت في واشنطن واتفاقات أوسلو (*)، بعد حرب الخليج، بعثت عند اليهود الأميركيين أملا، مشوبا بالقلق طبعا، لكنه كان موجودا عند الأكثرية. هذا التطور لا يروق بالتأكيد التيار الأقلوي لكن الناشط الذي تحركه المنظمات الصهيونية اليمينية واليمينية المتطرفة كما المجموعات الأصولية اليهودية المتطرفة ـ إذا كان 1.5% فقط من الاسرائيليين هم من أصل أميركي، فإن 15% من المستوطنين جاؤوا من هناك...

إذا كانت إيباك قد ربحت نصيبها من هزيمة جورج بوش الأب، فإن نجاحات بيل كلينتون وإسحق رابين (*) المتعاقبة كانت معاكسة لرغباتها. فتحت ضغط رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد، قبلت اللجنة بعدم شن حملة على السياسة الجديدة للدولة اليهودية، إلا أن منظمات أشد جذرية ومناهضة للتسوية مع الفلسطينيين قد تجاوزتها. وقامت منظمات يهودية بدسائس لأجل منع الكونغرس من التصويت لمصلحة تقديم مساعدة أميركية إلى السلطة الفلسطينية (*)، ونددت منظمات أخرى بإعادة أراضي الفلسطينيين (*) إليهم، وأنشأت أخرى أيضا (المنظمة الصهيونية الأميركية، ذات النزعة الليكودية) «مجـموعة متابعة لاتفاقات السلام» . وهناك ما هو أسوأ: تدنت التبرعات التقليدية لأجل إسرائيل من مليار دولار سنة 1991 إلى أقل من 500 مليون سنة 1995 ـ وحول بعضهم قسما منها إلى تمويل... مستوطنات الضفة الغربية! إن فشل مفاوضات كمب ديفيد (*)، واندلاع الانتفاضة الثانية، وتصاعد العنف في الشرق الأدنى، أحدثت تغيرا عميقا في موقف اليهود الأميركيين، وحتى في موقف الأميركيين عموما. وبحسب استطلاع للرأي أجري في تشرين الأول/أوكتوبر سنة 2002، كان 85% من اليهود يساندون إسرائيل وسياستها «المناهضة للارهاب»، وكذلك 54% من الأميركيين. وكان الجمهوريون يدعمون الدولة اليهودية بشكل أوضح (67%) من دعم الديموقراطيين لها (46%). هذا التحول يجد تفسيره في انضمام اليمين المسيحي بشكل كثيف إلى هذا الدعم، بدءا بجمعية «بايبل بيلت» في جنوب الولايات المتحدة، التي كانت تستميت في محاربة الشر ـ الطلاق، الاجهاض، الخلاعة، اللواط، العنف في السينما ـ وقد وجدت متنفسا جديدا في الكفاح من أجل إسرائيل يمينية تحارب «الارهاب». في الواقع كان 62% من أهل اليمين المسيحي يصرحون بتضامنهم مع حكومة شارون (*). وإلى أبعد من الدوافع المشتركة بين جميع الذين يؤيدون إسرائيل دون تحفظ، فإن 35% من المسيحيين الانجيليين يستندون إلى النبوءة الواردة في العهد الجديد التي تقول بأن عودة اليهود إلى بلادهم تتوقف عليها عودة المسيح، و59% من اليمين المسيحي يستندون إلى الوعد التوراتي المعطى للشعب اليهودي. أخيرا،

إذا كان 38% فقط من الأميركيين ينحون باللائمة على الفلسطينيين وحدهم بسبب النزاع القائم، فإن نسبة هؤلاء ترتفع إلى 47% بين أنصار اليمين المسيحي (و67% بين اليهود).
وجاءت اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 والحرب المشنونة على الارهاب من قبل إدارة بوش لتزيد من الشعور بوحدة المصير: أربعة أميركيين من أصل كل خمسة يعتبرون أن أعداء الولايات المتحدة، كأسامة بن لادن (*)، وصدام حسين (*)، هم أيضا أعداء إسرائيل. قال ناشط مسيحي يدعى غاري بوير: «التوراة واضحة جدا حول بلد العهد: اللـه وعد اليهود بهذه الأرض» ـ «لكنني أعتبر أيضا أن إسرائيل والولايات المتحدة حليفتان متبادلتان وطبيعيتان في النزاع القائم بين الأصولية الاسلامية والديموقراطيات الغربية». في المقابل، اكتسب جورج و. بوش عطف اليهود: يرى فيه أربعة أخماسهم حاميا كبيرا لإسرائيل. لكن هذا لم يمنع تصويت 78% منهم، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، لمصلحة خصمه الديموقراطي جون كيري ـ نسبة مشابهة لنسبة 79% من أصوات اليهود الأميركيين الذين اقترعوا لمصلحة آل غور ونسبة 80% الذين فضلوا بيل كلنتون. إن أفضل اقتراع جمهوري للناخبين اليهود يبقى ذلك الذي ناله رونالد ريغان سنة 1984: 38%. إنها ورقة رابحة كبيرة في الاستراتيجيا الهجومية للادارة الأميركية الحالية، تلك الورقة المتمثلة بتلاقي اللوبي اليهودي التقليدي مع «المسيحيين الصهاينة»، والتي يمكن أن يكون لها وزن ثقيل إذا ما اقتضى البحث عن السلام في الشرق الأدنى، غدا، اتخاذ قرارات جذرية.

لورانس (الكولونيل)

لقب بلورانس العرب، لأنه، في أثناء الحرب العالمية الأولى، كان بطل «الثورة العربية» على الأتراك، وخلد اسمه بكتابه «أعمدة الحكمة السبعة» والفيلم الذي اقتبسه ديفيد لين من هذا الكتاب.
جندت أجهزة الاستخبارات البريطانية، في القاهرة سنة 1914، المدعو توماس إدوارد لورانس، المتخرج لتوه من أوكسفورد، والذي كان يعرف العالم العربي الذي قادته إليه أعمال تنقيب عن آثار، وشغفه بالكتابة، وبالشبيبة، والمغامرات.

المغامرة التي عرضها عليه مسؤولو مخابرات صاحب الجلالة كانت استراتيجية. ففي سنة 1914، كانت لندن تخشى أن تستدرج تركيا (*)، حليفة الأمبراطوريات الوسطى، العرب إلى خطها: أعلن السلطان أمير المؤمنين الجهاد. وكانت تدور مفاوضات، من جهة بين المقيم البريطاني في الخليج بيرسي كوكس وبين الوهابي ابن سعود (أنظر أسرة آل سعود) (*)، ومن جهة أخرى بين هنري ماكماهون المفوض السامي البريطاني في القاهرة وبين الهاشمي حسين. تعهد هذا الأخير، وهو سليل أسرة النبي وزعيم الحجاز، في صيف 1915، حمل السلاح ضد الباب العالي مقابل الوعد المقطوع من جانب البريطانيين بـ «الاعتراف باستقلال العرب ودعمه» .

أرسل لورانس إلى حسين لمساعدته في تنظيم الثورة التي شنها هذا في 5 حزيران/يونيو 1916، فعمل على الأرض مع ابنيه، خصوصا مع أصغرهما فيصل، ابتداء من 16 تشرين الأول/أوكتوبر. وبعد أن صار ضابط ارتباط لفيصل، أسهم في تعبئة البدو، وفي القتال ضد الأتراك واحتلال مدن هامة، خصوصا العقبة، في تموز/يوليو 1917. ثم ساند لورانس والقوات العربية هجوم أللنبي على فلسطين وسوريا (*). وبدا حلم الكولونيل في متناول اليد: امبراطورية عربية موالية لبريطانيا وعلى رأسها حسين مسيطرا على الحجاز، وفيصل على سوريا والعراق (*)، وعبدالله على فلسطين وشرق الأردن...

لكن بريطانيا العظمى كانت ملتزمة بتعهدات أخرى، متناقضة، تجاه الفرنسيين، والحركة الصهيونية (*)، والخصم الوهابي لحسين بالذات. فتقطعت أوصال «الأمبراطورية العربية» قبل أن ترى النور، واستولت باريس وخصوصا لندن على أشلائها. فاكتفى حسين بالحجاز، الذي انتزعه منه ابن سعود فيما بعد، وطرد الفرنسيون فيصل من سوريا فوجد نفسه على عرش العراق، وأمسى عبدالـلـه أميرا على شرق الأردن. أما لورانس العرب، فقد انتهى مع انتهاء تلك «الملحمة»: استقال في تموز/يوليو 1922 من مكتب شؤون المستعمرات.

وانصرف بعد ذلك إلى الكتابة. ويقول بعضهم إنه عمل بنشاط إلى جانب الفاشي الانكليزي موسلي؛ لكن سيرته الأخيرة، الموقعة من جيريمي ولسون، تطعن بصحة هذا القول: إنه بالعكس رفض مرتين الدعوة للالتحاق بتلك الحركة. وتوفي توماس لورانس بحادث دراجة نارية في 19 أيار/مايو 1935. أما الموعد الذي قيل إنه كان محددا له بعد ذلك ببضعة أيام، مع المستشار هتلر، فيبدو أنه كان شائعة كاذبة.

ليبيا

تعرضت أراضي ليبيا الحالية، التي كانت جزءا من السلطنة العثمانية (*) منذ القرن السادس عشر، كما تعرضت سائر بلدان إفريقيا الشمالية، في القرن التاسع عشر، لهجوم الاستعمار الأوروبي. فباشرت إيطاليا غزو منطقتي طرابلس والبرقة في أيلول/سبتمبر 1911، بموافقة ـ شفوية على الأقل ـ من الدول الأخرى. كانت المقاومة شديدة بنوع خاص وكانت تقودها الطريقة السنوسية وهي حركة إصلاحية نشأت في منتصف القرن التاسع عشر. استمرت المقاومة طوال الحرب العالمية الأولى التي منحت الحكومة الايطالية الاشتراكية عند انتهائها مزيدا من الحكم الذاتي لمختلف المناطق. فعين إدريس السنوسي شيخ الطريقة على رأس برقة، لكن الاتفاق لم يدم طويلا: فاضطر أن يهرب إلى مصر.
وأدى وصول موسوليني إلى الحكم سنة 1922 إلى استئناف الأعمال الحربية وإلى انتفاضة جديدة ضد الاستعمار بقيادة جماعة السنوسي وعمر المختار، واستمر القتال تسع سنوات. وفي سنة 1934، وحدت روما إقليمي برقة وطرابلس، وضمت إليهما إقليم فزان، لأجل تكوين ليبيا التي تدفق عليها أكثر من 120000 مستوطن قبل سنة 1940.
وفي أثناء الحرب العالمية الثانية حشد إدريس السنوسي، انطلاقا من القاهرة، مقاتلين ضد دول المحور. وعندا نتهاء الحرب كانت طرابلس وبرقة تحت الاحتلال البريطاني (*)، وفزان محتلة من قبل القوات الديغولية. وبعد مناقشات مديدة في الأمم المتحدة حول مستقبل المستعمرات الايطالية، فازت ليبيا بالاستقلال في 24 كانون الأول/ديسمبر 1954. ونودي بالسنوسي ملكا عليها.
سلك النظام الجديد سياسة موالية للغرب: عقدت سنة 1953 وسنة 1954 معاهدتان تثبتان استخدام قواعد عسكرية هامة من قبل البريطانيين والأميركيين. وكانت ليبيا في داخل الجامعة العربية (*) ـ التي انضمت إليها في آذار/مارس 1953 ـ تدافع عن الكتلة المحافظة ضد مصر جمال عبد الناصر (*). إما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدى اكتشاف واستثمار النفط بدءا من سنة 1959 إلى إعطاء البلاد الموارد التي كانت في حاجة إليها. وشجعت الطفرة التي تلت ذلك على التحضير وعلى نمو الفئات الوسطى وتطوير التربية. وفي جو احتدام النزعة القومية في الشرق الأدنى، خصوصا عقب حرب حزيران/يونيو 1967 (*)، أمسى

النظام الاستبدادي للملك المسن غير قادر على التكيف مع الوضع. وفي أول أيلول/سبتمبر 1969، استولى ضباط صغار السن وعلى رأسهم المقدم معمر القذافي (*) البالغ من العمر إحدى وثلاثين سنة، على الحكم وأعلنوا الجمهورية.
كان القذافي شديد التأثر بعبد الناصر وكان يعتبر نفسه تلميذا له، فدفع ببلاده في «طريق اشتراكية»: تأميم المصارف الأجنبية؛ ضغوط متزايدة على شركات النفط؛ مصادرة ممتلكات المستوطنين الايطاليين؛ تأليف حزب وحيد هو الاتحاد الاشتراكي العربي. ووقعت ليبيا في كانون الأول/ديسمبر 1969 اتفاقات قضت بجلاء الولايات المتحدة (*) عن قاعدة ويلوس وجلاء بريطانيا عن قاعدتي طبرق والعادم في السنة التالية. على أن العلاقات مع موسكو كانت صعبة في السنوات الأولى: أظهر القذافي عداوة واضحة للاتحاد السوفياتي.
لكن العروبة التقليدية التي تقول بها ليبيا، كما يلاحظ فرانسوا بورغا وأندريه لاروند، «كانت تنطوي على بضع خصائص. ففي الانتقال الذي كان يجري طوال السبعينات بين عروبة عبد الناصر والاسلامية الأصولية التي أخذت تنمو في الثمانينات، كان القذافي يشغل موقعا وسطا (...). ورغم حذره من تقليدية حراس الشريعة الدينية (...) كان أقل بعدا من عبد الناصر عن فضاء الأصوليين المرجعي». واتخذ الحكم باكرا جدا إجراءات لإعادة أسلمة القانون الوضعي.
وأخذ النظام يتجذر بدءا من سنة 1975، ويتميز عن «النموذج الناصري». في تلك السنة نشر الجزء الأول من «الكتاب الأخضر، حل مشكلة الدمقراطية». وفي سنة 1976، أعلن القذافي «سلطة الشعب» وأقام نظام الديموقراطية المباشرة عبر اللجان الشعبية. وفي 2 آذار/مارس 1977، ولدت «الجماهيرية ـ لفظة تشكلت من إدغام كلمتي جمهورية وجماهير ـ الشعبية الاشتراكية الليبية». وبعد تأميم النفط، بات مجمل الاقتصاد تحت «إشراف المنتجين». كان النمو يستند إلى استقدام يد عاملة أجنبية. وبذل جهد هام في الحقل الاجتماعي، فأقيم النظام الصحي المجاني، والتعليم الابتدائي الالزامي. لكن لجوء الحكم إلى تأليف لجان ثورية، منذ سنة 1977، كان دليلا على كبر حجم المقاومات، رغم بقاء المعارضة منقسمة.
على صعيد السياسة الدولية، أخذت طرابلس تتقرب من موسكو التي كانت تساعدها على بناء جيش قوي التجهيز؛ لكن موسكو كانت تحذر هذا الحليف المزعج، وقد رفضت في كانون الأول/ديسمبر 1985 أن توقع معاهدة صداقة وتعاون مع ليبيا. وسلك القذافي سياسة شديدة العداء لأميركا، فراح يساند الحركات والأنظمة الثورية (المؤتمر الوطني

الافريقي بزعامة نلسون مانديلا، الساندينيون في نيكاراغوا، الجيش الجمهوري الإرلندي...)، كما يساند منظمات إرهابية، وخصوصا أبو نضال (*). وفرضت الولايات المتحدة مقاطعة تجارية على ليبيا منذ شهر آذار/مارس 1982. ثم قام الطيران الأميركي، ليلة 14 ـ 15 نيسان/أفريل 1986، بقصف طرابلس وبنغازي، بقصد «تصفية» العقيد: لقي نحو مئة مدني حتفهم في تلك المحاولة.

كانت ليبيا تسلك سياسة وحدوية عربية تبعا للظروف. فكانت محاولات الاندماج مع بلدان أخرى كثيرة وفاشلة: مع مصر (1972 ـ 1973)، مع تونس (1974)، مع سوريا (*) (1980)، مع المغرب (1984)، مع السودان (*) (بدءا من 1985). وبالنظر إلى شدة جذريتها، لم تحجم عن دعم أكثر المجموعات الأصولية تطرفا؛ وعرفت علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية (*) وياسر عرفات (*) حالات مد وجزر. وقامت البلاد، منذ نهاية الثمانينات، بتوجيه جهودها نحو بلدان المغرب العربي، خصوصا تونس، وطبعت علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثم مع مصر الرئيس حسني مبارك (*)، الذي بات أحد حلفاء العقيد. واتخذ القذافي، إبان أزمة الخليج (*)، موقفا سياسيا «وسطا» ورفض أن يدين الائتلاف المعادي للعراق.

وأبدى القذافي اهتماما أيضا بمحيطه «الساحلي»، الذي ليس بعيدا عن اعتباره جزءا من «الفلك العربي». وقد تجلى هذا التوجه بشكل مسرحي في تشاد، حيث تدخل مباشرة سنة 1980 ـ بعد أن كان قد احتل سنة 1973، ثم ضم سنة 1975، شريط أووزو الذي يطالب به البلدان. وبعدما باء هذا التدخل بالفشل سحبت ليبيا قواتها من تشاد وأقامت، سنة 1988 علاقات دبلوماسية مع حكومة حسين حبري. وفي شباط/فبراير 1994، أقرت محكمة لاهاي الدولية لتشاد بالحق في شريط أووزو وقبل العقيد القذافي بالجلاء عن هذه الأرض.

وعملا بالاعتدال الجديد في سياسة ليبيا الخارجية، الذي لوحظ منذ 1987 وكان نتيجة للاخفاقات الخارجية كما للصعوبات الاقتصادية ـ بين سنتي 1985 و1988 تدنت قيمة الصادرات مقدار النصف في أعقاب هبوط أسعار الذهب الأسود ـ اضطر العقيد أن يبدي بعض المرونة في خياراته الداخلية. فحاول الحكم أن ينشط الانتاج خارج النفط، مشجعا تأليف تعاونيات زراعية وصناعية وكذلك المؤسسات العائلية الصغيرة ـ الزراعية أو التجارية ـ وسهل الاستهلاك، عن طريق فتح الحدود مع الجيران. وفي سنة 1992، صارت الجماهيرية العربية الشعبية والاشتراكية، الجماهيرية العربية.

غير أن هذا الانعطاف اصطدم بتصلب الولايات المتحدة، التي جعلت من القذافي ـ

بالاضافة إلى صدام حسين وفيديل كاسترو ـ أحد «أشرار» السياسة الدولية. إن ضلوع ليبيا في اعتداءين (على طائرة لشركة بان أميركا في كانون الأول/ديسمبر 1988، وعلى طائرة أخرى لشركة أوتا في أيلول/سبتمبر 1989) أفضى إلى إقرار مجلس الأمن الدولي (*) إنزال عقوبات (*) بها سنة 1992 وسنة 1993. وفوق ذلك، فإن واشنطن، التي كانت تتهم ليبيا مجددا ببناء مصنع للأسلحة الكيميائية في طرهونة، اتخذت سنة 1996 إجراءات جديدة وحيدة الجانب ضد كل من ليبيا وإيران (*). وفي 10 تموز/يوليو 1999، «علقت» العقوبات (على أن «تلغى منذ أن يصبح ذلك ممكنا») على أثر تسليم طرابلس إلى العدالة الاسكتلندية عميلين متهمين بارتكاب اعتداء لوكربي (أنظر، لمزيد من التفاصيل، عنوان «القذافي»).

كانت ليبيا قد باشرت آنذاك نشاطا دبلوماسيا كثيفا لأجل الخروج من عزلتها. فعادت أولا إلى المسرح الافريقي، متخذة صفة زعيمة القارة وسندها الرئيسي. وطوى النسيان المطالبة بشريط أووزو ودعم الطوارق والتوبوس واقترح العقيد القذافي، في شباط/فبراير 1998، إنشاء أسرة لدول الساحل والصحراء (كوميسا)، بغية الجمع بين البلدان الافريقية وبين الجماهيرية المستعدة لتمويل مشاريع هذه البلدان: تقدم الرساميل الليبية ثلاثة أرباع تمويل المصرف الافريقي للانماء والتجارة. وتقوم ليبيا أيضا بدور الوسيط في عدة نزاعات إقليمية: سيراليون، الصومال، السودان، بوروندي، الكونغو ـ كنشاسا، إفريقيا الوسطى. وكانت قد نضجت الأوضاع للدعوة إلى قمة استثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية، في أيلول/سبتمبر 1999، في سيرت. هذه المنظمة التي اقترح القذافي تحويلها إلى اتحاد إفريقي حقيقي، على غرار الاتحاد الأوروبي. أقرت قمة لوميه، في تموز/يوليو سنة 2000، هذا المشروع، الذي ستموله طرابلس كليا تقريبا.

إن النفط، هذا السلاح العجيب الذي يملكه القذافي في الخارج كما في الداخل ـ يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات ـ ينبغي بعد الآن أن يستخدم بمزيد من الحذر. فبالرغم من كون الاحتياطي يقدر عمره بأكثر من خمسين سنة، على أساس استخراج مليون برميل يوميا، فإن الانتاج قد تدنى إلى 1.6 مليون برميل يوميا، أي أقل مرتين عما كان حتى سنة 1970. وأدى هذا إلى انخفاض محسوس في عائدات التصدير، بالاضافة إلى نتائج العقوبات. كان لا بد في هذا الوضع من خفض النفقات العامة، وبالدرجة الأولى الأجور التي كان التضخم قد أضعفها. كانت البطالة تشمل 27% من السكان الصالحين للعمل، والخدمات الاجتماعية تتقهقر، والجريمة تنتشر.

أما التوظيفات الضخمة التي أجريت في السبعينات، فقد جاءت بنتائج ضعيفة. إن

«النهر الاصطناعي الكبير» الذي تبلغ طاقته مليوني متر مكعب بالسنة، والذي يراد له أن يجلب الماء من طبقة جوفية في الصحراء الجنوبية إلى الشمال من أجل سد النقص في المياه وتنمية الزراعة، لم ينجز بعد.
لقد زادت كل هذه الصعوبات من عدم استقرار البلاد. فقامت المعارضة التي يسيطر عليها الناشطون الأصوليون، بعد محاولة انقلاب بني وليد في تشرين الأول/أوكتوبر 1993، بعدة أعمال. وجاء رد الحكم عنيفا بنوع خاص، لكنه كان مصحوبا بتسريع أسلمة المجتمع. إن المليوني أجنبي (مقابل 5.7 ملايين من أبناء البلاد) هم كبش محرقة بالنسبة إلى الاستياء الشعبي. ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات الجديدة قرر الحكم إجراء انعطاف في سياسته الخارجية وخصوصا باتجاه التقارب مع واشنطن والاتحاد الأوروبي. فتخلى عن برنامج إنتاج أسلحة دمار شامل (*) بعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة. ووافق على تعويض ضحايا اعتداءي لوكربي وطائرة (DC-10 UTA) . وبعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وإلغاء جميع العقوبات الاقتصادية، عادت التوظيفات تأتي إلى ليبيا بقدر أكبر، حيث يجتذبها النفط، ما يسمح بحل قسم من الصعوبات. وراح القادة الأوروبيون خصوصا يكثرون من الزيارات إلى طرابلس.
تبلغ مساحة ليبيا 1.76 مليون كيلومتر مربع (أي ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا). ويبلغ دخلها الوطني الخام بمعدل الفرد 4 450 دولارا سنة 2004.

مؤتمرات السلام

منذ المحاولات الأولى البدائية للاستيطان اليهودي في فلسطين حتى مؤتمر مدريد في العام 1991، العلاقات الاسرائيلية ـ العربية تطورت في جو المواجهة خمسة حروب معممة. فلم يهمل قادة يشوف (*) ثم إسرائيل (*)، رغم اقتناعهم بأن اندماج الدولة اليهودية في محيطها في الشرق الأدنى هو في بادىء الأمر مسألة ميزان قوى عسكرية وكذلك اقتصادية وايديولوجية، أسلحة الديبلوماسية. فقد أجروا عدة مرات، مفاوضات مع جيرانهم العرب بمحض إرادتهم أم بالإكراه؛ الا أن التاريخ يبين أنهم آثروا، دوما العلاقات الثنائية على كل تفاوض متعدد الأطراف.

وبالرغم من هذه الأفضلية، فالدولة اليهودية، قد استدرجت، مع ذلك، للمشاركة في مفاوضات ذات طابع متعدد الأطراف. ومؤتمر لوزان، الذي غالبا ما يتجاهله المؤرخون، هو الأول من هذا النوع. فقد انعقد، بشكل متقطع، من 27 نيسان/أفريل إلى 14 أيلول/سبتمبر 1949، بمبادرة من لجنة الصلح حول فلسطين التي عينت في 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، من قبل الهيئة العامة للأمم المتحدة لكي تخلف الكونت برنادوت، الذي اغتاله إرهابيو ليهي (Léhi) قبل خمسة أشهر. كلفت هذه اللجنة أن تقوم ـ على أساس قرارات الأمم المتحدة (*) وبخاصة القرار 181 (29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947) والقرار 194 (11 كانون الأول/ديسمبر 1948) ـ بالحث على المفاوضات بين طرفي النزاع، إما مباشرة وإما تحت رعايتها، حول القضايا المتعلقة بمصير اللاجئين (راجع تهجير (*) والفلسطينيين (*) والعودة (*)) ، والحدود ووضع القدس (*). وقد استدعت اللجنة، بعد أربعة أشهر من المشاورات في الشرق الأدنى حيث كان يجري عقد الهدن، كل المتحاربين إلى لوزان. أجاب الجميع بالموافقة: الفلسطينيون والدول العربية ليحاولوا ان يستعيدوا، حول الطاولة، جزءا من الأراضي التي خسروها خلال الحرب، واسرائيل خشية من أن تؤدي مقاطعة المؤتمر إلى الاطاحة بحظوظها في أن تقبل في الأمم المتحدة. وللأسباب عينها، كان على الوفد الاسرائيلي أن يوقع في 12 أيار/مايو، بروتوكولا موافقا عليه أيضا من الممثلين العرب: اعلن الجميع قبول مشروع التقسيم (*)، المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وقرار كانون الأول/ديسمبر 1948 حول اللاجئين كأساس للمفاوضات اللاحقة. إن دفع العرب إلى الاعتراف الواقعي بإسرائيل والتفاوض معها، كان منعطفا هاما، وكان، أيضا، بالنسبة للدولة اليهودية التي ستكون مكتسباتها الديموغرافية، وعلى صعيد الأراضي، بعد الحرب موضعا لإعادة النظر: العودة إلى الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة، وعودة اللاجئين، وحتى احتمال قيام دولة فلسطينية، وتدويل القدس. الا أن هذا الاتفاق، بقي، رغم استثنائيته، حبرا على ورق. واستمر القادة الاسرائيليون حتى النهاية، يرفضون البحث في مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي تعتبره الدول العربية شرطا لأي مفاوضات ـ في تموز/يوليو 1949، اعتبر العرض لاستقبال 100000 مبعد (من أصل 750000) غير كاف، حتى بالنسبة للولايات المتحدة (*) التي كانت تهدف إلى تخفيف الضغط على اسرائيل. لأن واشنطن كانت تمارس، على تل أبيب في تلك المرحلة، ضغطا لا سابق له: في مذكرة إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي، ذهب الرئيس هاري ترومن، في حزيران/يونيو 1949، إلى حد التهديد «بأن إعادة النظر بموقفه تجاه اسرائيل أمرا لا مفر منه». وعلى رغم توقيعه التكتيكي البحث،

لبروتوكول لوزان، لم يفكر ديفيد بن غوريون والاغلبية الساحقة من الحكومة بأن يتخلوا، تحت أي ظرف، عن السلام الوحيد الذي يستحق التنازل من أجله، تقاسم ما تبقى من فلسطين مع الملك عبدالـلـه . فأبا إيبان، ممثل الدولة اليهودية في الامم المتحدة - قبل أن يصبح الوزير الثابت للشؤون الخارجية - اعتبر أن بلاده « ليست بحاجة إلى الركض وراء السلم. الهدنة تكفينا. فاذا سعينا إلى السلم، سوف تطلب البلدان العربية منا أن ندفع ثمنه ـ حدودا ولاجئين أو الاثنين معا. فلننتظر عدة سنوات ».

أما رئيس الوفد الاسرائيلي في مؤتمر السلام، إلياس ساسون، فقد استخلص من جهته، درسا سوف يكون مصدر الهام لمدة طويلة لديبلوماسية بلاده. فقد كتب إلى موسى شاريت يقول: «لقد علمتني الأشهر الخمسة التي امضيتها في لوزان، أن أي وساطة اجنبية ـ حتى عندما يتعلق الأمر بالوساطة الأفضل والأكثر التزاما للحياد والأكثر موضوعية ـ تؤدي، حتى مع أفضل النوايا، إلى مطالبتنا بتنازلات في مسائل اللاجئين والحدود والسلام، الأمر الذي يجب أن نقاومه بشكل مطلق» .

يجب الانتظار أربع وعشرين سنة ـ وثلاثة حروب كبيرة أخرى ـ لكي يوافق الاسرائيليون على خرق هذه القاعدة... لمدة يومين! لم يبق أنور السادات ذلك سرا: فمن أجل اخراج الشرق الأدنى من الطريق المسدود، كان يجب احراج القوتين العظميين، ووحدها مواجهة جديدة يمكن أن تؤدي إلى ذلك. من هنا كان شن حرب 1973 (*). ونتيجة قلقهم من الكباش الذي جرهما إليه «محميوهما»، كان على الدولتين العظميين اتخاذ مبادرة ما: مؤتمر دولي. تقدم بالإقتراح وزير الخارجية الأميركي هنري كيسينجر ووافق عليه نظيره السوفياتي أندريه غروميكو، لكنه تأخر بسبب شروط هؤلاء وأولئك: فمصر تريد مؤتمرا تحت رعاية الأمم المتحدة؛ وإسرائيل، بالعكس، تفضل رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واستبعاد حضور منظمة التحرير الفلسطينية (*)، وتطالب بالحصول المسبق على لائحة أسرى الحرب في سوريا؛ أما الأردن فقد كان يرغب في تمثيل الفلسطينيين (*)، أما سوريا، فقد رفضت مفاوضات مجزأة، وبصورة خاصة حول الأسرى. دعت الدولتان العظميان أخيرا إلى المؤتمر وجعلتاه برئاستيهما، واكتفى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بالموافقة على هذه الصيغة؛ استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية؛ ولم تشارك فيه دمشق. فتحول المشروع الكبير، أخيرا، إلى أمر عادي: في 21 كانون الأول/ديسمبر 1973، عقدت جلسة عامة، تحدث فيها كورت فالدهايم عن الأمم المتحدة ورؤساء الوفود الخمسة (مصر، الولايات المتحدة، اسرائيل والأردن والاتحاد السوفياتي) وفي 22 منه، عقدت

جلسة مغلقة. نام المؤتمر ولم يستيقظ إلا لفترة قصيرة، في العام 1974، من أجل لقاء بين كيسينجر وغروميكو، ولتوقيع إتفاق فك الارتباط السوري ـ الاسرائيلي.
في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1991، في مدريد،افتتح، برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، المؤتمر الثالث متعدد الأطراف في تاريخ الشرق الأدنى. فبعد أن تحررت الكويت كان لا بد من أجل نفي الاتهام بالتعامل «بميزانين ومكيالين» ـ من الانكباب على مشكلة الأراضي الأخرى المحتلة ومنذ أمد طويل؟ أما واشنطن، مسلحة بما أحرزته من مكتسبات غير عادية في خلال حرب الخليج (*)، كانت ترغب في تثبيتها، باستئصال السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة: النزاع الاسرائيلي ـ العربي. وموسكو، من جهتها، كان من السهل عليها أن تتبع أميركا بحيث انها طالبت دائما بمثل هذا المؤتمر، كما هو معروف ـ أما البلدان العربية، فإنها كما في العام 1949 وفي العام 1973 ـ تكسب أكثر مما تخسر في مثل هذا المؤتمر. وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة للفلسطينيين، فالمجلس الوطني، أدرك الطابع غير الملائم أبدا لميزان القوى، واعتبر، بإيحاء من ياسر عرفات (*) أنه من الأفضل «القيام بدور على الأرض بدلا من البقاء كمتفرج على المباراة». أما اسرائيل، ورغم تحفظاتها، لا تستطيع لا منع انعقاد مثل هذا المؤتمر ولا مقاطعته أيضا: وهي تعرف أن إدارة بوش الأب، لن تتردد، عند الاقتضاء، في معاقبتها. دون اعتبار ان الدولة اليهودية قد نجحت في الحد من المترتبات. فالامر يتعلق، في نهاية المطاف، بمؤتمر إقليمي أكثر مما هو دولي، حيث تحول دور الأمم المتحدة فيه إلى تمثيل صامت واكتفت أوروبا بالحصول على كرسي. جلسة الافتتاح الشكلية ليست إلا مشهيات لطبق الممانعة التي تشكلها المفاوضات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف، فقد جرى دمج التمثيل الفلسطيني في وفد أردني ـ فلسطيني، وهو لا يضم لا ممثلا عن الخارج ولا مواطنا من القدس ـ الشرقية... وكسب اسحق شامير رهانه: نقلت المفاوضات الثنائية إلى واشنطن، والمفاوضات متعددة الأطراف إلى عواصم متعددة، والمفاوضات التي انطلقت في مدريد غاصت في الرمال بكل بساطة. لولا «معجزة أوسلو» والعودة إلى المعالجة السرية وجـها لوجه، لملف النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، لما تمخضت مفاوضات جبل إلا عن ولادة فأرة مدريد. لكن أوسلو فشلت، في النهاية، في الظروف التي نعرفها، وسيعقد، بدون شك، ذات يوم، مؤتمر جديد دولي حول الشرق الأدنى، ولكن، متى؟

مبارك (حسني)

ولد حسني مبارك، خليفة أنور السادات (*)، في 4 أيار/مايو 1928 في مصر الواطئة، في عائلة فلاحية. أنهى دروسه في الأكاديمية العسكرية في العام 1949، وصار طيارا مطاردا وتابع عدة دورات تأهيل في الاتحاد السوفياتي. بعد هزيمة 1967، وبعد التشكيلات التي أجريت في قيادة الجيش العليا، عين رئيسا لهيئة أركان القوات الجوية في العام 1969، ثم بعد ثلاث سنوات، قائدا أعلى لسلاح الجو. والنتائج المشرفة التي حصلت عليها مصر خلال حرب أكتوبر 1973 (*)، جعلته يترقى إلى رتبة فريق. وفي نيسان/أفريل 1975، عينه السادات نائبا لرئيس الجمهورية مؤكدا بذلك الثقة به وبالدور المستمر للجيش في الحياة السياسية في مصر (*).

وخلال السنوات الست التي تلت تعيينه، أصبح مبارك شريكا في عمل الريس. فدعم، بصورة خاصة، عملية كمب ديفيد (*) ولو أنه لم يشارك بفعالية في المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية. وفي اليوم التالي لموت السادات في 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1981، حصل على ترشيح البرلمان وانتخب، بعد بضعة أيام، رئيسا للجمهورية، وأكد مجددا على استمرارية السياسة المصرية التي حاول، مع ذلك، تعديلها ولكن دون أن يقطع ابدا مع إرث سلفه.

على الصعيد السياسي، استخدم رئيس الدولة الجديد حالة الطوارىء في مكافحة الجماعات الاسلامية المتطرفة، ولكن، في مرحلة أولى، «لطف» (décripse) المناخ بتحريره السجناء السياسيين، وببدء نقاش مع المعارضة التي نالت استقلالية أكبر.

على الساحة الاقتصادية، شدد رئيس الدولة الجديد في الحقل الاقتصادي على النشاطات الانتاجية ومكافحة الفساد ولكن دون ان يغير أسس الانفتاح الاقتصادي الذي أطلقه السادات.

على الصعيد الإقليمي، قام «سلام بارد» بين القاهرة والقدس بعد حرب العام 1982. وبموازاة ذلك، باشر حسني مبارك تقاربا مع العالم العربي، واعاد العلاقات الديبلوماسية مع أغلبية البلدان العربية، والتقى ياسر عرفات (*)، ودعم العراق (*) ضد إيران (*).

إن أزمة الخليج (*) في آب/أغسطس 1990، شهدت اصطفاف الرئيس المصري بدون تردد إلى جانب الولايات المتحدة؛ فترأس التحالف العربي المناهض للعراق، وأرسل ثلاثين

ألف رجل إلى العربية السعودية (*). واستفاد من ذلك ليؤكد مجددا هيمنة بلاده على جامعة الدول العربية (*) التي عاد مقرها من تونس إلى القاهرة. وبفضل هذا الدور، حصل مبارك على منافع مالية هامة لمصر ـ وبشكل خاص، تخفيض أساسي للديون.

مع ذلك، تأكدت كل عيوب النظام في السنوات اللاحقة، وتضخم طابعه الأوتوقراطي. فقد انكمش النظام السياسي وعم الفساد في كل مكان. أعيد انتخاب الرئيس في ايلول/سبتمبر 1999، للمرة الرابعة، بما يقارب 94% من الأصوات. وبالرغم من انهيار الجماعات الاسلامية المسلحة وتخليهم عن العنف، بقيت حالة الطوارىء قائمة. وتعرض الاخوان المسلمون (*) لحملات توقيف. وفي انتخابات العام 2000 التشريعية، لم يحصل حزب الرئيس مبارك، الحزب الوطني الديموقراطي، إلا على 39% من المقاعد (مقابل 71% في العام 1995)، وقد أنقذه انضمام تجمع المرشحين المستقلين اليه. ولم يترك أي مكان حقيقي للمعارضة. وبموازاة ذلك، وبينما البلاد تغرق في الأزمة الاقتصادية، بدا الرئيس مبارك عاجزا عن التأثير في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني أمام نهاية عملية أوسلو (*)، وأدى انتخاب الرئيس جورج بوش الابن إلى برودة في العلاقات مع الولايات المتحدة.

في نهاية ولايته في العام 2005، كان حسني مبارك، وله من العمر 77 سنة، أحد أقدم رؤساء الدولة. لم يحكم أي قائد مصر بقدر ما حكم هو، منذ محمد علي. ومع ذلك، ترشح إلى الانتخابات الرئاسية في 7 أيلول/سبتمبر 2005، وفاز بسهولة بالرغم من الإقبال الضعيف. وبالمقابل، للمرة الأولى، عارضه عدد من المرشحين ـ حتى وأن تم انتقاءهم من السلطة ذاتها.

المساعدة الأميركية

احتل الشرق الأدنى دائما مركزا هاما في مجال المساعدات الأميركية، المدنية والعسكرية، وذلك على قياس الدور الذي يلعبه في استراتيجية الولايات المتحدة (*) ووفقا للاحصاءات الرسمية التي نشرتها واشنطن (Statistical Abstract of the United-States 2004-2005, US department of commerce).

فإن اسرائيل (*) كانت المستفيد الأول من المساعدات التي خصصت للمنطقة اذا ما جرى استعراضها على الفترة الطويلة الممتدة من 1946 إلى 1993 (زهاء 54 مليار دولار) متقدمة في ذلك على تركيا (14 مليارا)، أي أن اسرائيل قد استفادت من زهاء ربع المساعدات الأميركية، الاقتصادية والعسكرية.

ومع ذلك فإن الاحصاءات الرسمية الأخيرة التي أمكن الوصول اليها، والخاصة بالتقديرات الضريبية التي صدرت عن الكونغرس لعام 2005 تعاظم تلك الأفضلية:

ـ فإنه وفقا لتلك المعطيات فإن اسرائيل سوف تستفيد من أكثر من 5 .2 مليار دولار من المساعدات العسكرية (2 .2) والاقتصادية (357 .0 التي تناقصت إلا أن هذا الرقم لا يشمل التحويلات ذات الطابع الخاص، ولا القروض) وهو ما يضعها في مقدمة بلدان العالم المستفيدة ـ ما عدا العراق التي لا يعرف أحد الأرقام الحقيقية الخاصة بها.

ـ أما مصر فقد قبضت من جهتها 8. 1 مليار دولار (وهي على التوالي 53 .0 من المساعدات الاقتصادية، و1.29 من المساعدات العسكرية)، وهو ما يضعها في المرتبة الثانية عالميا.

وتأتي الأردن (*) وراء هذين البلدين (ولكن بصورة شديدة التواضع) بمبلغ 455 مليون دولار (يتألف أكثر من نصفها من المساعدات الاقتصادية) ثم الضفة الغربية (*) وقطاع غزة (*) (4 .74 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية) في حين حصلت تركيا على 37 7 مليون دولار من المساعدات العسكرية. وقد وعد الأردن بمبلغ 88. 14 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية و11 من المساعدات العسكرية، أما فيما يتعلق بـ عمان فأنه لم يلحظ لها سوى 9 .20 مليونا من المساعدات العسكرية. أما السودان (*) الذي كان قد حظي بالشكر في العام 1999 للمساعدة التي قدمها في مكافحة الارهاب، فإن المساعدات العسكرية التي نالها فيما بعد قد تدنت إلى8 .19 مليون دولار.

وهكذا فإن اسرائيل ومصر، اللتين يبلغ مجموع المساعدات الأميركية المخصصة لهما 4 3 مليار دولار من المساعدات المباشرة، الاقتصادية والعسكرية تستقطبان وحدهما ثلث مجموع المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة.

مسعدة (Massada)

إسم لقلعة يهودية في جنوب شرق الخليل بالقرب من البحر الميت حيث حاصر الرومان فيها اليهود الذين، في العام 72 (أو 73) بعد المسيح، فضلوا أن يتذابحوا على أن يستسلموا.

في 28 أيلول/سبتمبر من العام 70 (بعد المسيح) قام تيتوس وقواته المكلفة بردع تمرد اليهود، باحتلال القدس (*). ويقول فلافيوس جوزيف في كتاب حرب اليهود: «عندما لم يعد امام الجيش أي شخص يقتله أو أي شيء ينهبه، أمر القيصر، دون تأخر بهدم المدينة كلها رأسا على عقب وكذلك الهيكل، ولم يبق غير الأبراج المرتفعة قائمة». لقد تم احتلال البلاد شيئا فشيئا. بقيت قلعة واحدة فقط متمردة: مسعدة. وكان يسيطر عليها القتلة الذين يقودهم إليعازر وهو، كما يقال، من ذرية يهوذا. قام فلافيوس سيل، الحاكم الروماني في سوريا، بضرب الحصار عليها مع رجاله. فبني جدار حول القلعة لمنع أي هروب منها. لكن الموقع كان حصينا: وهي صخرة هائلة شبه منحرفة، محاطة بأودية عميقة. وكان ثمة طريقان مستقيمان فقط يجتازان الأودية. وكانت الأسوار والأبراج تكمل الحماية. وبعيدا عن هذه الجدران المنيعة، وضع القتلة (Sicaires) كميات كبيرة من الغذاء والأسلحة.

إن هذا الموقع الذي أعده الملك هيرودس، على هذا النحو، هو بالطبع ذو طبيعة تمكنه أن يقاوم لمدة طويلة. لكن الجنود الرومان، أقاموا سقالات يستخدمون فيها مقاليع تهاجمه وتضرم النار لكي يخترقوا الأسوار. فقد قال أليعازر: «نحن على يقين بأننا سوف نهزم، لكن يمكننا أن نختار، مسبقا، أن نموت بنبل مع الذين نحبهم أكثر». وبعد عملية تحريض طويلة خلص إلى القول: «فلنسرع اذن لكي نتركهم مذهولين أمام موتنا والاعجاب ببسالتنا بدل التلذذ الذي ينتظرونه من أسرنا ».

وقد كتب فلافيوس جوزيف: هكذا قضى ذبحا على يد القتلة (Sicaires) الذين اختيروا بالقرعة، 960 رجلا وامرأة وطفلا، والأخير منهم انتحر وذلك في 3 أيار/مايو عام 72 (أو حسب بعضهم، 73) خلال الحريق الهائل الذي أضرم لإفناء مسعدة.

لقد ترك هذا الانتحار الهائل الجماعي تأثيره على الرومان، وحتى على الحضارات اللاحقة. فانتحار المحاصرين، كان أيضا، على الأقل رمزيا، انتحار الشعب اليهودي بكامله

الذي تخلى الـلـه عنه. وفي خطبته الأولى عن الموت، تساءل ألم يأسف أليعازر لعدم قدرة رفاقه على «ولوج فكرة الـلـه وابلاغنا أن الشعب اليهودي الذي طالما أحبه كان قد أدين منه»؟
والتفسير التقليدي لمسعدة يكشف عن الاشارة والرمز للميل الانتحاري للـ «شعب» اليهودي. واذا تعمقنا أكثر في التحليل التاريخي وطبقناه على مصير اليهود، فأن بعض المؤلفين يرون في هذا الانتحار الجماعي نتيجة للهروب إلى أمام لـ «حزب الحرب» الذي أقامه محتلوا مسعدة. مع أن آخرين، آنذاك، قد اختاروا السلام. وفي صحيفة لوموند بتاريخ 4 و5 حزيران/يونيو 1967، عشية حرب الأيام الستة، كتب مكسيم رودنسون يقول: «إن كان ثمة تقليد في التاريخ اليهودي إنما هو الانتحار الجماعي. فمن المسموح لمتذوقي الجمال الصرف أن يعجبوا بجماله الوحشي. ربما، يمكن أن نذكر، على غرار إرميا، مع أولئك الذين أدت سياستهم إلى تدمير الهيكل الأول، ويوهانان بن زكاي (Yohanan Ben Zakkai) مع الذين تسببوا في دمار الثاني، يمكن أن نذكر بأن هناك طريقا آخر مهما ضاق نتيجة السياسة الماضية. فهل يمكن أن نأمل بأن يختار، الذين يعلنون أنفسهم بنائين وزارعين، هذه الطريق في الحياة؟».

مصر

على أثر فشل حملة بونابرت، وضع محمد علي، الضابط الألباني في الجيش التركي، يده على الحكم في القاهرة. إنه مؤسس مصر الحديثة وقد تعاقب أبناؤه وأحفاده على الملك طوال قرن ونصف. إن موقع البلاد الستراتيجي، الذي زاد من شأنه حفر قناة السويس، وانتشار زراعة القطن، جعلا ما كان لا يزال نظريا أحد أقاليم السلطنة العثمانية (*) فريسة للدول الأوروبية. فاحتلت بريطانيا العظمى مصر سنة 1882، وبعد الحرب العالمية الأولى فرض الانكليز حمايتهم عليها.
عند انتهاء الحرب، شكلت قبضة من القوميين وعلى رأسهم سعد زغلول وفدا ليذهب إلى لندن ويفاوض على الاستقلال. وأثار الرفض البريطاني غضبا عظيما وتظاهرات عنيفة

حملت صاحب الجلالة على إصدار بيان من جانب واحد يعترف بمصر دولة سيدة مستقلة، بتاريخ 21 شباط/فبراير 1922. لكنه كان استقلالا زائفا إذ إن الحكم الفعلي ظل في يد المفوض السامي البريطاني. أمست الحياة السياسية تتمحور بعد ذلك حول ثلاثة أقطاب، القصر، المفوض السامي البريطاني، وحزب الوفد الذي تحول إلى حزب سياسي ذي قاعدة شعبية ـ وقيادة إقطاعية ـ فرض نفسه في جميع الانتخابات، متى كانت هذه غير مزورة بكثافة. وأفضت المعاهدة الموقعة من جانب حكومة الوفد، برئاسة النحاس باشا، إلى الحصول على بضعة تنازلات صغيرة (من بينها تجميع القوات البريطانية في منطقة قناة السويس)، لكنها لم تستجب لما كان ينتظره القوميون. على كل حال، عزل القصر النحاس سنة 1937. وفي سنة 1942، فرضت لندن على الملك فاروق، الذي كان يغازل ألمانيا النازية، عودة الوفد إلى الحكومة؛ وقد خسر النحاس باشا وتشكيلته في هذه العودة جزءا من سمعتهما.

بعد سنة 1945، تجذرت الحركة المناهضة للانكليز، وفي شباط/فبراير 1946 اجتاحت مصر موجة من التظاهرات. وبالرغم من حرب فلسطين والأحكام العرفية، لم تضعف الحركة وحملت الوفد إلى الحكم مجددا سنة 1950. وتحت تأثير تجذر الوعي الوطني، ألغى النحاس باشا من طرف واحد معاهدة سنة 1936 التي كان وقعها هو نفسه. واشتدت حرب العصابات على القوات الانكليزية في قناة السويس. وكان حريق القاهرة، في كانون الثاني/يناير 1952، ذريعة لـ «إعادة النظام» بطريقة فظة. فعزل الملك حكومة الوفد، وكان تردد هذا الأخير وقلة شجاعته قد أفقداه صدقيته. فانفتحت الطريق أمام «الضباط الأحرار» الذين استولوا على الحكم بتاريخ 23 تموز/يوليو 1952 وأقاموا الجمهورية بتاريخ 18 حزيران/يونيو 1953.

رفض الرجل القوي في النظام الجديد، جمال عبد الناصر (*). العودة إلى تعددية الأحزاب، وأقام حزبا وحيدا، وباشر إصلاحا زراعيا، التفاوض مع لندن، بصورة خاصة؛ وقع في 19 تشرين الأول/أوكتوبر 1954 معاهدة تقضي برحيل القوات البريطانية بعد ثمانية عشر شهرا؛ على أنها لحظت إمكان عودتها في حال حصول أزمة. لكن حرب السويس سنة 1956 جعلت هذا البند ساقطا: بعد خمس وسبعين سنة من الاحتلال، عادت مصر حرة من جديد، بل تحولت حتى إلى مركز للعالم العربي، ومكة القومية الثورية. وأسهمت إذاعة «صوت العرب» التي كانت تبث من القاهرة في التحولات التي هزت الشرق الأدنى بين سنتي 1956 و1967. إن الموجة العامة التي أطاحت البنى القديمة وزعزعت الحضور

الاستعماري، عجزت عن تحقيق الطموح الوحدوي. فالجمهورية العربية المتحدة التي تألفت من مصر وسوريا (*) لم تعش سوى فترة قصيرة (1958 ـ 1961). وفتحت بداية الستينات مرحلة جديدة من «التجذر»: تأميم الصناعة، الطور الثاني في الاصلاح الزراعي، إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي. كما أن التحالف مع الاتحاد السوفياتي (أنظر روسيا) (*) ـ الذي كان رمزه تدشين عبد الناصر وخروتشوف لسد أسوان سنة 1964 ـ ازداد وثوقا. على أن أحلام تطور اقتصادي مستقل تحطمت على دبابات الجنرال دايان. إن هزيمة 1967 جعلت من مصر بلدا مغلوبا، محتلا جزئيا، مسحوقا تحت عبء الحرب. حاول الرئيس النهوض ببلاده ورفض الأمر الواقع: أعاد بناء جيشه بمساعدة من الاتحاد السوفياتي، وقرر تقديم مساندة لمنظمات الفدائيين ولياسر عرفات (*)؛ وشن حرب استنزاف على قناة السويس خلال 1969 ـ 1970، مع تأكيد استعداده للتفاوض على حل سلمي (مشروع روجرز).

حين خلف أنور السادات (*) عبد الناصر سنة 1970، كان قد اختار توجها نقيضا لتوجه سلفه. وكان لا بد من حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 كي يتمكن من فرض هذا التوجه: الانفتاح الاقتصادي والتحالف مع الولايات المتحدة (*) «التي تملك 99% من الأوراق» لحل النزاع الاسرائيلي ـ العربي. وترسخ «المسار الجديد» الذي رسمه السادات، ترسخا ساطعا في الرحلة التي قام بها إلى القدس (*) في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، ثم في التوقيع، خلال السنة التالية، على اتفاقيات كمب ديفيد (*)، التي كسبت مصر منها السلام وسيناء ومساعدة أميركية هامة، لكنها خسرت صدقيتها وعلاقاتها مع العالم العربي كله تقريبا. وبعد أن استقبل الشعب إنهاء النزاع المؤلم بحماسة، سرعان ما خاب أمله. فالأزمة الاقتصادية لم تنحسر، بل تفاقمت. والحريات العامة تضاءلت. وحين قام أربعة رجال باغتيال الرئيس، سنة 1981، لم يبكه إلا قليل من المصريين.

ابتدأت حينذاك مرحلة جديدة، موسومة بسياسة أكثر توازنا. لقد ثبت حسني مبارك (*) اتفاقيات كمب ديفيد، لكنه تقرب من الأردن (*) والعراق (*) ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم أعاد العلاقات مع معظم البلدان العربية. وحافظ على علاقات مميزة مع الولايات المتحدة، لكنه طبع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وباتت المعارضة تتمتع بهامش للعمل أوسع، إلا أن الحزب الحكومي احتفظ بهيمنة على جهاز الدولة. وظلت سياسة الانفتاح سارية، لكن الرئيس الجديد حاول أن يكافح الفساد ويوسع النشاطات الانتاجية.

وبعد تسع سنوات، عشية أزمة الخليج، كانت الحصيلة وسطا. وكما هي الحال في بلدان عربية أخرى، اتخذت مكافحة الأصولية ذريعة للحد بقدر جدي من الديموقراطية.

ولتمديد حالة الطوارىء بانتظام. وقد نجحت مصر في عودتها الدبلوماسية إلى العالم العربي، لكن وضعها كان يتفاقم على الصعيد الاقتصادي. لقد باتت مصر تابعة، أكثر مما في أي وقت مضى، للمساعدة الاقتصادية والعسكرية الأميركية، ولطيبة خاطر الهيئات الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
في إطار اجتياح الكويت، انقسمت الجامعة العربية التي اجتمعت في القاهرة يوم 10 آب/أغسطس 1990، وكانت مصر على رأس الائتلاف المعادي للعراق: انتشر نحو 35000 من جنودها في الخليج، لكن دورهم في القتال كان محدودا. وازدادت الصعوبات في البلاد أيضا من جراء مغادرة مئات آلاف الشغيلة من العراق وانخفاض في السياحة. وجرى التعويض عن هذه الخسائر فيما بعد بفضل ارتفاع أسعار النفط والحصول على مساعدة من الغرب واليابان وبلدان الخليج. واجتازت مصر مرحلة الحرب دون صعوبات كبيرة، رغم اصطفافها مع واشنطن: كانت مصر أحد البلدان العربية النادرة التي لم يتحمس فيها الرأي العام كثيرا لصدام حسين (*)، الذي كان متهما بإساءة معاملة الشغيلة المصريين.
بدا أن الرئيس مبارك خرج من الأزمة رابحا: أكد صدارة بلاده داخل الجامعة العربية، ونال دعما هاما من الولايات المتحدة وحلفائها، وزاد قليلا من عزلة المعارضة التي فقدت قسما من صدقيتها بسبب تعاطفها مع صدام حسين. وكانت مصر أيضا البلد الوحيد في العالم ـ إلى جانب بولونيا ـ الذي حصل من واشنطن على شطب القسم الأكبر من دينه الخارجي.
بيد أن التسعينات كانت، في نهاية الحساب، سنوات مشؤومة جدا على مصر. فعلى الصعيد الاقليمي، وضعت اتفاقيات أوسلو (*) مصر جزئيا على الهامش، إذ رأت فيها بوادر قيام تحالف بين واشنطن وأنقره وعمان وتل أبيب. وبالرغم من بذل جهودها للقيام بدور الوسيط في الأزمات الاسرائيلية ـ الفلسطينية في فترة 1999 ـ 2001، وعقد قمة للجامعة العربية في مصر خلال تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2000، لأجل تأكيد دعم الانتفاضة الثانية، ظلت القاهرة حائرة بين تحالفها مع واشنطن (التي تمنحها مساعدة سنوية بقيمة ملياري دولار) ورأي عام تثير نقمته صور القمع الاسرائيلي التي تنقلها الفضائيات العربية، وخصوصا الجزيرة. وتوترت العلاقات قليلا بين مصر والولايات المتحدة عقب 11 أيلول/سبتمبر 2001، حيث تبين أن عدة مصريين شاركوا ـ كمحمد عطا قائد الإرهابيين التسعة عشر ـ أو يقدر أنهم من المجموعة المحيطة بأسامة بن لادن (*)، كأيمن الظواهري. لقد انتقدت القاهرة التدخل في أفغانستان ووقفت ضد التدخل في العراق الذي تربطه بها اتفاقية لحرية التبادل

منذ كانون الثاني/يناير 2001. وقد أدت هذه التوترات، وإدانة (علقت في كانون الأول/ديسمبر 2002) المناضل الأميركي ـ المصري في سبيل حقوق الانسان سعد الدين ابراهيم، إلى تجميد كل مساعدة إضافية أميركية.
وكان هناك تحد آخر، هو العنف الأصولي الذي كان ينتشر، خصوصا بعد 1992، واستهدف، عدة مرات، سياحا ـ في القاهرة خلال نيسان/أفريل 1996 وأيلول/سبتمبر 1997، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1997 في الأقصر، حيث قتل نحو ستين شخصا، وفي شرم الشيخ خلال شهر تموز/يوليو واضعا أحد موارد البلاد الرئيسية في خطر. وبلغ القمع مستوى لا سابق له: أوقف عشرات الألوف من الأشخاص، ومورس التعذيب بصورة منهجية، ونفذت أحكام إعدام بحق كثيرين... قضت هذه الإجراءات على الأعمال المسلحة ـ أعلن ستة زعماء تاريخيين لحركة الجماعة الاسلامية وقفا لإطلاق النار في تموز/يوليو 1997 قبل أن يقوموا بنقد ذاتي جذري ويعتذروا أمام الشعب المصري. لم يسفر هذا الانتصار لا عن رفع حالة الطوارىء المفروضة منذ 1981 ولا عن انفتاح النظام السياسي. واشتد الهجوم على الجناح غير العنيف عند الإسلاميين، أي الأخوان المسلمين (*). وصدر قانون جديد أشد تضييقا على نشاط المنظمات غير الحكومية. وجاءت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2000 التشريعية لتثبت الانفضاض من حول الحزب الحاكم، الحزب الوطني الديموقراطي الذي تزعمه الرئيس مبارك، ولتسجل عودة الاخوان المسلمين الذين باتوا، مع السبعة عشر عضوا منتخبا (كمستقلين) يشكلون القوة المعارضة الرئيسية. وقد أخذ مؤتمر الحزب الوطني الديموقراطي في حسابه هذا الاستياء، في أيلول/سبتمبر 2002، فتخلص من عناصر شديدة الفساد. كما أنه سجل صعود جمال مبارك، نجل الرئيس، الذي يوصف بـ «القلب النابض» للحزب الوطني الديموقراطي، والذي رقي إلى مرتبة الرجل الثالث في الحزب.
بالنظر إلى تنامي عزلة الحزب الحاكم، وأزمة شرعيته، والتظاهرات، والضغوط الدولية، خصوصا الأميركية، والتغيرات في المنطقة، اضطر الرئيس أن يساوم، دون أن يتخلى عن شيء من صلاحياته. فجرى، بناء على طلبه، تعديل المادة 76 من الدستور: جرى انتخاب الرئيس في 7 أيلول/سبتمبر 2005 بالاقتراع العام ومع وجود عدة مرشحين ـ لكن تسمية هؤلاء المرشحين تعود إلى الحكم الذي ينتقي من بينهم المعارضين الطيبين. وبموازاة ذلك، ابتدأت منذ كانون الأول/ديسمبر 2004 تظاهرات حركة كفاية التي تضم

تيارات متنوعة جدا وتدعو إلى إنهاء نظام مبارك. وكانت هذه أول مرة تندد فيها التظاهرات في الشارع بالحكم، لكن الحراك ظل محدودا. كانت حملة الانتخابات الرئاسية مضبوطة جدا، وسمحت لبعض مرشحي المعارضة بأن يسمعوا صوتهم، وإن كان مبارك قد أعيد انتخابه بنسبة 88% من الأصوات، متقدما بشكل واسع جدا على المرشحين التسعة الآخرين وخصوصا منافسيه الخطرين، أيمن نور رئيس حزب الغد ونعمان جمعة رئيس حزب الوفد الجديد. لم يشارك في هذا الانتخاب سوى 7 ملايين ناخب من أصل 32 مليونا، ما يدل على قلة ثقة المصريين بهذا «الانفتاح». لكن هذا «الانتصار» لم يمنع المعارضة من الأخذ بالثأر في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2005: انتزع الأخوان المسلمون أكثر من 20% من المقاعد في البرلمان الجديد: 88 نائبا من أصل 444، بعدما كان لهم 15 نائبا فقط في البرلمان السابق، وذلك بالرغم من أعمال العنف التي قام بها بلطجية الحكم.

على الصعيد الاقتصادي، أثبت الحكم عجزه عن تلبية الطموحات الشعبية، رغم وضع عدة برامج للاصلاحات. أن الموارد الرئيسية للبلاد هي النفط، وقناة السويس، والسياحة، والأموال التي يرسلها ملايين المصريين العاملين في الخارج. والحال أن جميع هذه الموارد هي عرضة لتطورات الوضع الدولي. وبعد أن تباطأ النمو الاقتصادي بين سنتي 2000 و2003 (2.5 % وسطيا) عاد إلى النهوض تدريجا (4.1%) سنة 2004، كما مال الميزان التجاري السلبي بقدر واسع نوعا ما، نحو الاستقرار في السنة ذاتها.

ومع ذلك فإن 40% من السكان ما زالوا يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. كان الدخل الوطني الخام يساوي 1310 دولارات بالنسبة للفرد من السكان. وفي بلاد نصف سكانها دون الخامسة والعشرين، ويصل فيها 100000 شاب إلى سوق العمل سنويا، تبقى المسألة الاجتماعية مسألة قابلة للانفجار.

تبلغ مساحة مصر مليون كيلومتر مربع لا يصلح إلا جزء صغير جدا منها للزراعة. وعدد سكانها البالغ 68 مليونا سنة 2004 يمثل ثلث سكان العالم العربي. المصريون مسلمون سنة أو مسيحيون أقباط (10% تقريبا). يعاني الأقباط متاعب التمييز الديني، وقد تورطوا في صدامات طائفية كان أكثرها دموية ذاك الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر 1999 في الخوشه، وأودى بحياة عشرين شخصا على الأقل من من المسحيين ومسلم واحد.

منظمة التحرير الفلسطينية (م ت ف)

بعد إعلان استقلال دولة اسرائيل (*) في العام 1948، وعدم إنشاء دولة فلسطينية، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ـ التي تنامت في الثلاثينات ـ اختفت عن المسرح السياسي. وحوالى العام 1960، عادت المسألة الفلسطينية لتتصدر المسرح.
وبدأت نخبة سياسية جديدة بالنشوء، عوضت عن حرمان المنفى بمستوى تعليم عال ومساهمة ناشطة في الحركات التي قلبت الأوضاع في الشرق الأدنى وكان على الأنظمة العربية أن تأخذ في الحسبان هذا الواقع، وفي العام 1964، وبقرار من جامعة الدول العربية (*)، أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية في القدس (*).
كان يرأسها أحمد الشقيري وكانت تحت وصاية عربية، وبصورة خاصة، مصر (*) عبد الناصر (*)، التي كان الفلسطينيون (*) يثقون بها من أجل «تحرير فلسطين». ونمت منظمات أخرى بالمقابل، ومنها فتح التي أنشأها، في العام 1958، مهندس شاب فلسطيني أكثر راديكالية هو ياسر عرفات (*)؛ أراد أن يكون مستقلا عن البلدان العربية وكان طموحه أن يعتمد قبل كل شيء على الشعب الفلسطيني. وفي الأول من كانون الثاني/يناير 1965، نفذت العاصفة، وهي الذراع العسكرية لحركة فتح، أولى عملياتها العسكرية ضد اسرائيل. كان هدفها تدمير «الكيان الصهيوني» وخلق دولة فلسطينية وعودة (*) ملايين اللاجئين ضحايا الترحيل في الأعوام 1948 ـ 1950 إلى منازلهم.
لقد سببت حرب حزيران/يونيو 1967 (*)، وهزيمة كل من مصر وسوريا والأردن (*)، أزمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية. فتجذرت المنظمة وتبنت ميثاقا وطنيا جديدا (تموز/يوليو 1968) ودمجت المنظمات المسلحة الأخرى ـ الفدائيين ـ وفي شباط/فبراير 1969، أصبح ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فبدأت بنى منظمة التحرير الفلسطينية المجددة تتخذ موقعها شيئا فشيئا حيث نشأ اولا مجلس وطني فلسطيني من البرلمان الذي يعقد دورة كل سنتين تقريبا. يمثل ثلث النواب المنظمات المسلحة؛ والثلثان الآخران «المنظمات الجماهيرية» (طلاب، نساء، كتاب ونقابات عمالية...) وشخصيات مستقلة وكذلك مختلف المجموعات الفلسطينية في المنفى من الكويت (*) حتى البرازيل. وينتخب المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية التي تقود المنظمة. وخلال سنوات،

وبصورة خاصة في لبنان (*) شكلت منظمة التحرير الفلسطينية جهازا شبه دولتي (مع وزارات، ومراكز أبحاث، وبنية تحتية طبية وصناعية...) بلغت قدرتها أوجها عشية حرب 1982 (*).
على أن هذه «البيروقراطية» الضخمة يجب الا تخلق أوهاما. فاذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت «كإطار وحدة» للمقاومة الفلسطينية، فالمنظمات الفدائية المكونة لها احتفظت كل منها باستقلالية واسعة. نذكر من بينها عشرة: منظمة فتح؛ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعلى رأسها جورج حبش (*)؛ والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وعلى رأسها نايف حواتمة (*)؛ والصاعقة التابعة لدمشق؛ وجبهة التحرير العربية الخاضعة لبغداد؛ والجبهة الشعبية-القيادة العامة على رأسها أحمد جبريل لكي لا نذكر إلا الاكثر اهمية... وكل واحدة من هذه الفرق تتمتع بقواها المسلحة الخاصة، وغالبا بمساعدة هذا النظام العربي أو ذاك. فمنظمة التحرير الفلسطينية هي اذن منظمة «ينقصها الاندماج» حيث وحدة مختلف العناصر كانت دوما قيد النقاش.
بعد هزيمة الجيوش العربية في العام 1967، فإن استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح التي نادت بها فتح، قد فرضت نفسها. وبعد أن اقامت قواعد متينة في الأردن معتمدة على خلايا سرية في الضفة الغربية (*) وغزة (*)، بدأت بشن عمليات ضد القدرات الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية. ولكن سرعان ما طرحت مسألة العلاقات بين منظمة التحرير والملك حسين (*). وقد حسمت في ايلول/ سبتمبر 1970 ـ راجع «أيلول الأسود» (*) ـ وطردت المقاومة من الأردن. كان لهذه الأحداث نتائج وخيمة حيث استقرت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان الذي أصبح البلد العربي الوحيد الذي تتمتع فيه باستقلالية عسكرية وبالتالي سياسية. فأعادت النظر بموقفها الذي جعل من الكفاح المسلح «الطريق الوحيد لتحرير فلسطين» وانخرطت في العمل السياسي والديبلوماسي ـ بصورة خاصة في الضفة الغربية وغزة ـ أخيرا، لكي لا تختفي عن المسرح العسكري، وبسبب اليأس، انطلقت في الارهاب الدولي الذي كانت منظمة أيلول الأسود رمزا له.
لكن حرب تشرين 1973 (*) غيرت الوضع وكذلك علاقات القوى. فالبلدان العربية بعد قمة الجزائر ـ العاصمة (1973) وقمة الرباط (1974) اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية «كممثل وحيد للشعب الفلسطيني»، وانضمت دول عدم الانحياز إلى هذه الموضوعة وشددت على عزل الدولة اليهودية (قطع العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل من قبل أكثرية البلدان الأفريقية تقريبا). أخيرا، توطدت علاقات المقاومة الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي، بعد أن شهدت بعض التحولات. فوضعت موسكو، مذ ذاك، كل ثقلها إلى جانب ياسر عرفات.

وتجسد هذا الخرق لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة قائدها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر 1974، وبقبولها كعضو مراقب في الأمم المتحدة (*). وفي هذا الإطار، تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن الارهاب العالمي، وركزت وجودها العسكري في لبنان وتبنت استراتيجية سياسية جديدة بعد كفاح طويل داخلي تواجه فيه «الواقعيون» مع «المتطرفين».

حتى العام 1973، بقيت منظمة التحرير الفلسطينية متمسكة «بتحرير كل فلسطين» (المنصوص عليه في الميثاق الوطني) و «باقامة دولة ديموقراطية يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود» ما يفترض تدمير البنى الدولتية لإسرائيل ودمج سكانها اليهود في الدولة الجديدة. وانطلاقا من العام 1974، وبدفع ثلاثي من فتح والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وفلسطينيي الأراضي المحتلة، اقترحت منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء دولة في الضفة الغربية وغزة. ودون ان يؤدي إلى الاعتراف بدولة إسرائيل ـ وهذا ما ترفضه منظمة التحرير الفلسطينية معتبرة أنها الورقة الوحيدة في مفاوضات محتملة ـ يفترض هذا الهدف الجديد التعايش بين الدولتين. لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (FPLP) رفضت هذا المنعطف، وانسحبت من اللجنة التنفيذية، وشكلت، مع بعض المنظمات الصغيرة، جبهة الرفض. استمرت المواجهة ثلاث سنوات، وانتهت في العام 1977، بانتصار «الواقعيين».

الا ان الوضع قد تطور. ففي لبنان، انخرط الفلسطينيون في الحرب الأهلية (*) في سنتي 1975ـ1976، وخرجوا منها موهنين بعد التدخل العسكري السوري. فكشفت هذه الاحداث الاخيرة ـ وقد كان حصار مخيم تل الزعتر رمزا لها ـ العلاقات الملتبسة القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف الأنظمة العربية: فهؤلاء الأخيرون لا يترددون، متى كانت مصالحهم موضوع الخلاف، عن ذبح «إخوانهم الفلسطينيين». كذلك حصلت تغيرات كبيرة في الوضع العالمي. فبين العام 1974 و1977، كان ثمة أفق ملموس لعقد مؤتمر سلام (*) حول الشرق الأدنى برئاسة مشتركة من الولايات المتحدة (*) والاتحاد السوفياتي، وحتى لإيجاد حل شامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهذا ما ساعد «الواقعيين» على الانتصار في منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن زيارة السادات إلى القدس، في تشرين الثاني/نوفمبر 1977، ثم توقيع اتفاقيات كمب ديفيد (*) ضربت هذه التطورات لصالح سلام منفصل. فاذا استعادت مصر سيناء، لن يحصل الفلسطينيون إلا على «حكم ذاتي» (*) تحت الاحتلال ـ مرفوض رفضا واسعا من فلسطينيي الضفة الغربية وغزة، المعروف عنهم أنهم واقعيون. فدينامية 1974 ـ 1977 قد

انكسرت. وبالرغم من التعبئة الكثيفة الجماهيرية «لفلسطينيي الداخل» وبالرغم من مبادرات سياسية، ليست الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاسرائيليين الصهاينة أقلها إثارة (لقاءات السرطاوي (*) ـ بيليد ـ أفنيري)، وقد فقدت المقاومة الفلسطينية المبادرة رغم اختراقها أوروبا الغربية. أما إسرائيل وقد تحررت على جهتها الجنوبية، فقد شنت في 6 حزيران/يونيو 1982، عملية «سلام الجليل».

واذا كان احتلال جنوب لبنام من قبل الجيش الاسرائيلي لم يستغرق سوى بضعة أيام فحصار بيروت استمر حوالى ثلاثة أشهر. تسعون يوما رهيبا قامت الصحافة العالمية خلالها بضجة كبيرة، ساهمت، كما مجازر صبرا وشاتيلا (*)، بتشويه صورة الدولة العبرية. وبالرغم من المقاومة الضارية، أرغم عرفات ورجاله على مغادرة العاصمة اللبنانية. وبذلك طويت صفحة من تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية. الخسائر كانت فادحة. وقد دمر الجهاز السياسي ـ الاداري للمقاومة المجمعة في بيروت، وخسرت منظمة التحرير الفلسطينية «العاصمة» حيث كان بإمكانها أن تقوم بنشاط سياسي مكثف وبنشاط ديبلوماسي وعسكري. وواجهت قيادة المقاومة الفلسطينية، مشكلة أكثر خطورة أيضا، وهي انقطاعها بشكل ملموس، عن مجمل الشعب الفلسطيني. لم تعد لها صلة مع الجزء الأخير الهام من الفلسطينيين الذي كانوا يقدمون لها قسما كبيرا من جنودها وعددا من كوادرها. أخيرا، ومع رحيل المقاتلين من لبنان، أصيبت فكرة الكفاح المسلح بالذات، إحدى الأساطير المؤسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

للمرة الأولى منذ حرب الأيام الستة (*) في العام 1967، لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية موجودة على حدود «العدو». وبعد أن أصبحت بعيدة عن ساحة المعركة، خشيت أن تفقد وزنها السياسي، واستقلالها، وأن تخسر جاذبيتها لدى الجيل الشاب، وبصورة خاصة في المخيمات.

إنه على هذا الاساس من الأزمة وفقدان الثقة دارت النقاشات حول الخيارات الاستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وخلال سنوات عديدة، استمرت مكونات منظمة التحرير الفلسطينية تتصارع بحثا عن ستراتيجية مستحيلة. وقد أجج التوترات اتفاق الملك حسين مع ياسر عرفات، في 11 شباط/فبراير 1985، كل مكونات المنظمة تقريبا باستثناء فتح.

وحاولت جبهة الخلاص الوطني الفلسطيني ـ التي تضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش، وجبهة الرفض برئاسة أحمد جبريل، والمنشقين عن فتح، والصاعقة، ومجموعة أبو نضال (*)، المتمتعة بدعم سوريا المطلق جاهدة لتشكيل بديل لمنظمة التحرير

الفلسطينية. لكن القتال بين أمل والفلسطينيين في لبنان، وإلغاء الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني من قبل الملك حسين في شباط/فبراير 1986، إضافة إلى جهود الاتحاد السوفياتي، أدت إلى تسوية: في نيسان/أفريل 1987، في الجزائر العاصمة، اجتمع المجلسي الوطني الثامن عشر والتي شاركت فيه فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية والحزب الشيوعي (الذي انتخب للمرة الأولى في اللجنة التنفيذية).

لكن الأزمة التي نشأت بعد الرحيل من بيروت قد استمرت. وقد توجب على منظمة التحرير الفلسطينية انتظار الانتفاضة (*) الأولى لكي تخرج من حالة الشلل التي اصيبت بها. ورغم أن المنظمة لم تطلق الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن كل المتظاهرين أكدوا انتسابهم لها بدون أي غموض. وقد كسبت منها كمنظمة التحرير الفلسطينية دعما لشرعية وقدرة على اتخاذ القرارات السياسية والديبلوماسية الجذرية التي كانت تفرض نفسها. ومن 12 إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، عقد في الجزائر العاصمة المجلس الوطني التاسع عشر، بحضور فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي وبعض المنظمات الصغيرة الأخرى؛ أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -القيادة العامة والصاعقة والمنشقون عن فتح ومجموعة أبو نضال (وكذلك الحركة الاسلامية حماس) (*) فقد رفضوا المشاركة وأدانوا نتائج المجلس.

وكان القرار الاكثر اثارة للدهشة فهو إعلان إقامة دولة فلسطينية، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، التي اعترف بها، بسرعة، أكثر من 90 بلدا بما فيها مصر. وقد يكون أكثر أهمية رجوع إعلان الاستقلال (راجع الخلاصات في الملحق) إلى القرار 181 للأمم المتحدة، الذي يتضمن مخطط التقسيم الشهير: للمرة الأولى، توافق منظمة التحرير الفلسطينية على هذا القرار الصادر عن الأمم المتحدة الذي قسم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية والثانية عربية.

في بيانها السياسي، طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بالدعوة لمؤتمر دولي تكون فيه جزءا أساسيا على أساس قراري (*) مجلس الامن 242 و338 وضمان الحقوق الشرعية الوطنية الفلسطينيين. هذا القبول، للمرة الأولى، بالقرار 242 ـ الذي لا يشير حتى إلى الفلسطينيين بل يثير فقط مشكلة «اللاجئين» ـ هو بادرة مذهلة إزاء الرأي الغربي والولايات المتحدة بشكل خاص. فقد أثار سجالات داخلية شديدة؛ وصوت البعض، وبصورة خاصة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ضد هذا القرار أو امتنعوا عن التصويت. لكن الاقلية ـ وهذا أمر

جديد ـ وافقت على الخضوع لقرارات الاغلبية: فالتفاهم المقدس الذي شل لمدة طويلة عمل منظمة التحرير الفلسطينية تم «نسيانه».

انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية مسلحة بهذه القرارات وباستمرارية الانتفاضة في هجوم دبلوماسي، وحصلت حتى على بداية حوار رسمي مع واشنطن. لكن الانفراجات كلها اصطدمت بالتصلب الاسرائيلي.

في هذا السياق انفجرت أزمة، ثم حرب الخليج (*). أمل عدد كبير من الفلسطينيين وبعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن صدام حسين سوف ينتصر ويقلب موازين القوى في المنطقة ويفرض حلا لقضيتهم. كان ذلك وهما مأساويا، وصار كبير الكلفة: فمنظمة التحرير الفلسطينية فقدت دعم بلدان الخليج وانعزلت على الصعيد الدولي. وبدت كأنها أقصيت عن المسرح السياسي، عندما، أطلقت ادارة الرئيس بوش (الأب) بعد الهزيمة العراقية في آذار/مارس 1991، مفاوضات السلام مجددا. وقد عانت أخيرا، وللمرة الأولى، من منافسة حركة سياسية، هي حماس، التي رفضت الانضمام إلى صفوفها.

حافظت منظمة التحرير الفلسطينية، مع ذلك، على ورقة حاسمة: دعم الفلسطينيين وبصورة خاصة فلسطينيي الضفة الغربية وغزة. ولم يكن من الممكن تعيين ممثلين فلسطينيين إلى مؤتمر سلام، يشاركون في مفاوضات خلال أشهر طويلة، بدون موافقة عرفات. فإن الوفد الفلسطيني الذي تم اختياره أخيرا ـ وكان رئيسه حيدر عبد الشافي ـ مع «مستشارين» من أمثال فيصل الحسيني وحنان عشراوي وآخرون أعلنوا انضواءهم إلى منظمة التحرير. وفي أيلول/سبتمبر 1991، وافق المجلس الوطني الفلسطيني، بالرغم من وجود معارضة قوية، على الاقتراحات الأميركية لعقد مؤتمر سلام. وقد أيدت هذا القبول أغلبية المجلس المركزي للمنظمة ـ فتح، والحزب الشيوعي، (الذي أصبح حزب الشعب) والمستقلون ـ بالرغم من معارضة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. ووافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تنازلات كبرى: فمؤتمر السلام ليس له طابع «دولي» (والأمم المتحدة أبعدت، وهمشت أوروبا) وقلصت قدرات المؤتمر؛ وما من عضو في الوفد الفلسطيني يمثل ملايين المبعدين ولا القدس، ومنظمة التحرير الفلسطينية اقتصرت على العمل في الكواليس؛ ولم يعترف بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم؛ وسيكون عليهم أن يكتفوا، على الأقل لبعض الوقت، بحكم ذاتي بسيط.

مع ذلك، فإن البدء في المفاوضات في مدريد، في 30 تشرين الاول/ اكتوبر 1991، يدل على اعتراف دولي بالواقع الفلسطيني: للمرة الأولى منذ العام 1948، يسمح لهذا

الشعب أن يسمع صوته في مؤتمر حول السلام في الشرق الأدنى. لكن المفاوضات اصطدمت مرة أخرى، بتصلب حكومة اسحق شامير. فانتصار حزب العمال في العام 1992، أتاح، بعد أشهر من المراوغة من قبل إسحق رابين (*)، فتح «قناة سرية» لمفاوضات أدت إلى اتفاقيات أوسلو (*).
والأسباب التي أوصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى توقيع نص أدنى، بصورة واضحة من المطالب الشرعية الفلسطينية، عديدة. الضعف الذي أصاب المنظمة بسبب مواقفها إبان حرب الخليج. فقد خسرت، منذ صيف 1982، جزءا هاما من إمكانياتها: انسحب عدد كبير من كوادرها الذين فضلوا القيام بأعمالهم الخاصة؛ وتبعثرت قواها العسكرية ولم يعد لها أي قدرة على العمل؛ ومنذ رفضت بلدان الخليج تمويلها انخفضت وارداتها ولم تعد تلبي حاجيات جهازها. أخيرا، المحاباة والفساد اضعفا نفوذها خاصة اذا ما قورنت بالأخلاقية الصارمة التي تظهرها كوادر حماس.وياسر عرفات الذي أضحى في عزلة منذ اغتيال أبو جهاد وأبو أياد، قرر القيام بكل شيء، وحده. وتماثلت منظمة التحرير الفلسطينية معه أكثر من أي وقت مضى.
هل كان يسعى إلى إنقاذ سلطته؟ هل كان يفكر بأن ليس من خيار آخر للفلسطينيين؟ مهما يكن من امر، فقراره الاقامة في غزة غير جذريا وضع منظمة التحرير الفلسطينية. ولأول مرة في التاريخ، تقام سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، إنها السلطة (*). واذا كانت منظمة التحرير قد استمرت في الوجود ـ على الاقل لكونها تعتبر الممثل لكل الشعب الفلسطيني بمن فيه اللاجئين ـ فقد فقدت تدريجيا القليل مما تبقى لها من إمكانات. أغلبية مؤسساتها نقلت إلى الأراضي ذات الحكم الذاتي، ما عدا المقر السياسي الذي يهتم بالعلاقات الدولية، الموجود في تونس ويديره فاروق القدومي. مؤسساتها ـ المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي ـ تستخدم كهيئة للحوار مع المنظمات التي ترفض اتفاقيات أوسلو، وبصورة خاصة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين.
دعي المجلس الوطني الفلسطيني الحادي والعشرون للانعقاد مجددا، في نيسان/أفريل 1996، في غزة لإلغاء الميثاق الوطني وفقا للإلتزامات التي اتخذها ياسر عرفات. وقد قرر المجلس الوطني الفلسطيني بـــ 504 أصوات من 572 صوتا حاضرين، إلغاء «مواد الميثاق التي ترفض حق اسرائيل في الوجود» ـ نصف الـ 54 الذين صوتوا ضد القرار هم من المجلس التشريعي المنتخب في 20 كانون الثاني/يناير 1996، أي الأشخاص الذي

يستمدون شرعيتهم ليس من عرفات بل من الانتخاب العام. وأكد هذا الاجتماع على «عودة» مسؤولي المنظمات الرئيسية في المعارضة، وبصورة خاصة، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ـ باستثناء نايف حواتمة ـ والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ باستثناء جورج حبش.
في العام 1999، عشية المفاوضات حول النظام الأساسي للأراضي الفلسطينية قدم ياسر عرفات عرضا للحوار إلى المعارضة، أجابت عليه الجبهة الشعبية... والجبهة الديموقراطية.. بالإيجاب، من اجل تنسيق موقفهم حول «الثوابت الفلسطينية» : إنشاء دولة مستقلة مع القدس عاصمة لها، تفكيك المستوطنات، عودة اللاجئين إلى منازلهم، تجديد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية «بوصفها إطارا للعمل السياسي الفلسطيني» . لكن تجميد عملية السلام ثم اندلاع الانتفاضة (*) الثانية، أفشلا هذه المبادرات. في غضون ذلك، اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر 1998، بحضور الرئيس كلينتون، لتأكيد إلغاء مواد الميثاق التي تدعو إلى تدمير اسرائيل.
إن منظمة التحرير الفلسطينية العائدة إلى الوطن قد فقدت الكثير من جوهرها، فنجاحها الرئيسي التاريخي هو أنها عبأت ووحدت الشعب الفلسطيني وساهمت أيضا بنهضته الوطنية بعد 1948. وفشلها الرئيسي هو أنها كانت غير قادرة على خلق دولة فلسطينية مستقلة. وإن موت ياسر عرفات وتعيين محمود عباس (*) (أبو مازن) رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فتحا مرحلة جديدة في حياة المنظمة. فهل ستبقى الإطار المشترك للعمل السياسي للفلسطينيين الذين يعيشون في داخل فلسطين وخارجها أو أنها سوف تهمش وتفقد أي دور سياسي فعال؟

الموارنة

يعود المرجع الأول لأهم طائفة مسيحية في لبنان (*) إلى كتابات المؤرخين المسلمين في القرن العاشر. فالموارنة هم، بدون شك، من أصل عربي، وقد تمركزوا في وادي نهر العاصي في سوريا (*)؛ وهم يمارسون، منذ القرن السابع، واحدة من البدع العديدة التي تقسم

المسيحية، وهي الوحدانية (للمسيح طبيعة واحدة). وهربا من اضطهادات البيزنطيين، هاجروا في أواخر القرن العاشر إلى جبل لبنان. وفي القرن الثاني عشر، حين كان الصليبيون لا يزالون، موجودين في الشرق، التحقوا بكنيسة روما. وتمركزوا في القرن السادس في عشر كسروان (ذات الأغلبية الشيعية) (*)، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، أقاموا في الشوف (ذات الأغلبية الدرزية (*)).

ويعود الفضل لهم في بروز لبنان الحديث، حيث ضمنوا فيه، بمساعدة فرنسا (*) وبفضل النظام الطائفي (راجع الطائفية (*))، موقعا متفوقا، انطلاقا من العام 1920. وطورت البورجوازية والعائلات المارونية الكبيرة، شعورا طائفيا قويا تدعمه تبريرات ايديولوجية (أصل فينيقي، وعدم الانتماء إلى العالم العربي...) ويحفزه تمركز جغرافي قوي ـ في جبل لبنان بصورة خاصة ونظام تعليم خاص. فالكنيسة، والتراتبية الدينية، والرهبانيات، تلعب دورا كبيرا اقتصاديا وسياسيا في آن. وكذلك يلعب هذا الدور عدد، لا بأس به، من العائلات الكبيرة التي ترتكز سلطتها على تملك عقارات كبيرة، وعلى الثروة، وعلى العلاقات الزبائنية، و«الإرث التاريخي»، التي تزعم الاضطلاع بها. نذكر مثلا، آل فرنجية في زغرتا، وآل إده في جبيل والبقاع. لكن الطابع المميز للموارنة يكمن في الوجود المبكر لحزب، طائفي ومن طراز جديد معا، تجاوز الانقسامات التقليدية، هو حزب الكتائب. ونذكر أخيرا، أن الطائفة المارونية لم تكن موحدة أبدا في السبعينات وأنها قدمت كوادر عديدة لأحزاب اليسار. وإن عملية ثأر قد جعلت موارنة الشمال المرتبطين بعائلة فرنجية، في مواجهة حزب الكتائب بعد العام 1978.

إن الموارنة هم أكبر الخاسرين من الحرب الأهلية ومن اتفاقيات الطائف (*) فقد انتهت سيطرتهم على لبنان كما شهد على ذلك فشل المقاطعة التي قام بها القادة الرئيسيون، للانتخابات التشريعية في العام 1992. وقد ساهم قسم منهم في الانتخابات المختلفة. ومنذ وفاة الرئيس حافظ الأسد (*)، تزايدت تعبئة قسم من الموارنة ضد الوجود السوري في لبنان لكي تصل إلى أوجها مع «ربيع بيروت» في العام 2005.

المياه (مشكلة)

أثار القرار الذي اتخذته إسرائيل (*) عام 1953، بتحويل مجرى نهر الأردن اعتبارا من بحيرة طبريا، توترا كبيرا في الشرق الأدنى. وفي بداية العام 1964، أقرت إحدى القمم العربية مشروعا - مضادا يقضي باستثمار مياه ذلك النهر: وقد أدى هذا التنافس إلى تصعيد قاد بدوره إلى اندلاع حرب العام 1967 (*). كما أن القرار الذي اتخذته سوريا عام 1973 بملء سد طبقة على نهر الفرات، قد أدى إلى وضع بغداد ودمشق على حافة الحرب. وخلال أزمة الخليج (*) عامي 1990-1991، اقترح بعض الخبراء الأميركيين استخدام سلاح المياه ضد صدام حسين (*). ذلك أن بالإمكان تعطيش العراق (*) من خلال إقامة سدود شمالي نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا (*).
إن هذه الأمثلة تعطي صورة دراماتيكية عن النزاع على الماء في الشرق الأدنى؛ ففي منطقة يابسة، حيث الأمطار شحيحة، تثير مادة بهذه الندرة الكثير من المطامع؛ إن الحفاظ أو السيطرة عليها هما أمران يتعلقان بالأمن القومي. خصوصا وأن المنطقة تشكو من خلل بنيوي بين الاحتياطيات والاستهلاك المتزايد جدا بسبب النمو الديموغرافي، والتطور الاقتصادي، واتساع عدد ورقعة المدن. ووفقا لما جاء في تقرير صدر عن الجامعة العربية (*) في كانون الأول/ديسمبر 1999، فإن ثلثي البلدان العربية لا تحصل إلا على أقل من 1000م3 من الماء لكل من سكانها في العام، وهو مستوى يعتبر عتبة للشح. بل إن بلدان الخليج، والأردن وإسرائيل وفلسطين هي في وضع بائس، إذ إنها لا تحصل سوى على 500م3.
وتتألف الموارد التقليدية للمياه في الشرق الأدنى بصورة أساسية من الاحتياطات الجوفية، ومن الأنهر التي تسقي المنطقة: النيل والأردن ودجلة والفرات. وهي لم تعد تكفي لتلبية حاجات الزراعة والصناعة والسياحة ولتزويد السكان بالماء العذب.
"مصر هبة النيل". إن هذا القول الذي قاله هيرودوت منذ زهاء ألفي وخمسماية عام، ما زال اليوم يختصر مصير مصر. وقد ظهر ذلك عام 1980 عندما أدت سنوات متعاقبة من الجفاف إلى انخفاض مستوى المياه في النيل إلى واحد من أكثرها شحا في التاريخ. لم تعان الزراعة وحدها، بل أيضا الصناعة: فإن 28% من الطاقة الكهربائية المستولدة هي من مصدر

كهرمائي. ومن المقدر أن يتجاوز عجز مصر في المياه عام 2010 الخمسة مليارات متر مكعب. وفي هذه الظروف يفهم الاهتمام الذي توليه القاهرة لمختلف البلدان التي تشرف على منابع النهر أو على الأراضي الواقعة في مجراه مثل أثيوبيا والسودان (*). وفي هذا الصدد فإن التطور في جنوب السودان والعصيان الذي قاده جون غارنغ، قد أقلق، بصورة خاصة، المصريين بصورة خاصة، لأنها سببت توقف أعمال تشييد سد جونغلاي الذي يقع بين بور وبالاكال، وهو الذي كان من شأنه أن يسمح بتوفير 5،0 مليار متر مكعب من المياه سنويا. ومن جهة ثانية فلقد تفاقم الوضع من جراء سعي أوغندا إلى تدفيع مصر والسودان سعر المياه، وكذلك سعي أثيوبيا لبناء سدين على النيل الأزرق وعلى نهر أثبرة. ولقد عقد في العام 2002 مؤتمر لجميع البلدان التي تحيط بالنيل سعيا وراء وضع مشروع لتقاسم المياه، وقد وقعت القاهرة والخرطوم آنذاك اتفاقا بهذا الصدد. وبانتظار ذلك باشرت السلطات المصرية بتنفيذ عملية "الوادي الجديد"، غربي مجرى النيل، التي من شأنها، إضافة لقناة توشكا، التي تتغذى من سد أسوان، أن تسمح برفع مساحة الأرض المروية في البلاد من 6% إلى 25%.

وبالرغم من أن مياه نهر الأردن وروافده (وخصوصا اليرموك لا يمثل سوى 2% من مياه النيل و6% من مياه الفرات، فإنها تقع في صلب النزاعات، العنيفة في بعض الأحيان، التي تتواجه خلالها إسرائيل وسوريا (*) لكون الدولة العبرية تسعى للاحتفاظ بإشرافها على مصادر المياه في الضفة الغربية، التي تستخدم 90% من مواردها لصالحها، وكذلك للاحتفاظ بسيطرتها على الجولان، وذلك على وجه خاص من أجل تزويد مستوطناتها بالمياه. أما الفلسطينيون فإنهم يجدون أنفسهم في وضع "العصاب المائي"، إذ إن حصتهم من الماء لا تتجاوز الـ250 مترا مكعبا في العام لكل فرد من السكان بالرغم من أن المادة 40 من الملحق "ب" من اتفاقية طابا، التي يطلق عليها اسم أوسلو-2 كانت تنص على "اعتراف إسرائيل بحق فلسطينيي الضفة الغربية في المياه". والحال أنه قد جرى تأجيل مسألة المياه، أسوة بسائر الملفات الشائكة، إلى المفاوضات النهائية التي كان مفترضا أن تبدأ عام 2000، والتي فشلت في قمة كمب ديفيد (*). وفي انتظار المفاوضات الجديدة فإن أعمال الحفر التي تزداد عمقا والتي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون تؤدي إلى تدني مستوى المياه في جوف الأرض، وإلى إضافة مياه البحر إليها بصورة متزايدة، وبالتالي إلى ملوحة متزايدة تتجاوز الـ500 ملليغرام في الليتر، في حين أن الحد الأقصى الذي حددته منظمة الصحة العالمية لمعدل الملوحة يساوي 250 ملليغراما في الليتر الواحد.

ولقد انتظر الأردن تحسين أوضاعه المائية، التي يبلغ العجز فيها حاليا زهاء 300 مليون متر مكعب/سنويا، بفضل معاهدة الصلح التي وقعها مع إسرائيل العام 1994: فحسب نص هذه المعاهدة على إسرائيل أن تقدم له 25 مليار متر مكعب من المياه سنويا. وبانتظار ذلك حاولت عمان القيام بمشاريع أخرى من شأنها ضمان الحد من استثمار المصادر التي لا تتجدد، ومعالج الهدر في شبكات نقل المياه في المدن، وتحسين إنتاجية المياه والري. ويبلغ استهلاك القطاع الزراعي وحده 70% من المياه في حين لا يشكل سوى 2،6% من الناتج الداخلي الأردني القائم. وكان الأردن يستعد، بصورة خاصة، لتطوير مصادره غير التقليدية عن طريق إعادة استخدام المياه المبتذلة في ميداني الري ومكافحة الملوحة. ولقد جرى تنفيذ مشروع في حسبان، جنوبي عمان، يسمح بإزالة الملوحة من 30 مليون متر مكعب سنويا. وكان يوجد مشروعان آخران قيد التنفيذ: الأول يتعلق باستثمار مياه ديزي الجوفية جنوبي البلاد التي كانت العاصمة سوف تتلقى بمقتضاه 100 مليون متر مكعب إضافية من المياه، وسد الوحدة في اليرموك الذي سمحت المصالحة السورية-الأردنية بإعادة إطلاق العمل فيه في بداية العام 2004.

أما مياه هضبة الجولان (*) فإنها تصب في بحيرة طبريا، التي تشكل أكبر احتياطي للمياه لدى الدولة العبرية التي يجري توزيعها في إسرائيل بواسطة الهيئة الوطنية للمياه. وعلى أثر فشل المفاوضات الإسرائيلية-السورية التي جرت في ربيع العام 2000، فإن المواقف ما زالت متعارضة: فإن السوريين يطالبون بالسيادة على الهضبة، في حين يبرر الإسرائيليون وصولهم إلى هذا المصدر، الذي يؤمن لهم ثلث استهلاكهم السنوي، باسم حق الانتفاع اكتسبوه بالقوة، أي خلافا للقانون الدولي. ويجب القول إن إسرائيل تعاني من عجز سنوي بالمياه يقدر بزهاء 300 مليون متر مكعب، وهو العجز الذي تجسد خلال عدة سنوات، بقطع المياه في الصيف في عدد من المدن الكبرى.

وتعتبر تركيا واحدة من بلدان الشرق الأدنى النادرة - مع لبنان (*) وإيران (*) - التي لا تشكو النقص في المياه. وتشرف تركيا على نصف استجرار مياه دجلة وعلى تسعة أعشار مياه الفرات، وهو الأمر الذي كان من شأنه التسبب بعدة إشكالات مع سوريا والعراق. وقد عقدت اتفاقيات لتقاسم المياه عدة مرات، إلا أنها باتت مهددة لـ"مشروع الأناضول الكبير" (GAP) الذي أطلق عام 1981. وكان من شأن إقدام "مشروع الأناضول الكبير"، خلال ثلاثين عاما، على تشييد 22 سدا وحوالى 12 محطة كهربائية على النهرين بكلفة 50 مليار دولار، أن يسمح بالتحكم بمياه النهرين، وأن يسهم في تنمية واحدة من أكثر مناطق البلاد

فقرا التي هي مسرح العصيان الكردي- وبصورة خاصة عن طريق ري 7،1 مليون هكتار اي ما يعادل 25% من أراضي البلاد الصالحة للزراعة. وإن إنجاز بناء سد أتاتورك الفارع على الفرات - الذي سوف يروي بعد فترة 10 آلاف كلم2، وينتج 27 مليار كيلواط سنويا - ثم ملأه في كانون الثاني/يناير 1990 مما أدى إلى توقف تدفق المياه طوال شهر كامل، قد أثار قلقا كبيرا سواء في سوريا أو في العراق. وإن دمشق تخشى بصورة خاصة تدني مياه نهر الفرات بالرغم من أن اتفاقا عقد في العام 1987 يضمن تدفق ما لا يقل عن 500 متر مكعب في الثانية، أي ما يعادل نصف المياه الجارية، يجري توزيعها بين سوريا والعراق. وقد تأثر أيضا إمداد سدي الثورة والبعث اللذين يلعبان دورا حاسما في تزويد البلاد بالمياه، وإنتاج الكهرباء وري الأراضي. وفيما يتعدى ذلك فإن السوريين والعراقيين يخشون من أن تمتلك تركيا، بعد إنجاز "مشروع الأناضول الكبير" وسيلة ضغط فعالة، اقتصادية ولكن أيضا سياسية ودبلوماسية...

إن حل معضلة المياه في الشرق الأدنى يستدعي اعتماد استراتيجية مزدوجة: من جهة بذل جهد للتوفير خصوصا في الميدان الزراعي حيث الهدر كبير جدا؛ ومن جهة ثانية، تعاون إقليمي لإنهاء حال الحرب. وإذا لم تصبح المياه موضوعا لجهد مشترك بين بلدان الشرق الأدنى، فلا شك في أنها سوف تصبح سببا إضافيا للنزاعات وعدم الاستقرار.

وعلى العكس من ذلك فإن إشاعة سلام مديد في المنطقة من شأنه السماح للجميع بالتعاون من أجل وضع حلول جديدة جذرية: من نوع التقاط واستخدام الطاقة الشمسية في تلك الصحاري الصالحة تماما لذلك (يقول خبراء وزارة الكهرباء المصرية، إن بإمكان ثلاث سلاسل من المرايا تمتد من الدار البيضاء إلى رفح أن تلتقط كمية من الطاقة الكهربائية تساوي أربعة أضعاف استهلاك أوروبا الحالي)؛ وبإمكان هذه الطاقة أن تعمم تحلية مياه البحر (وهو ما يؤمن في الكويت حاليا القسم الأكبر من الاستهلاك)؛ وكذلك بناء "قناة السلام" التي تبلغ كلفتها الجبارة 21 مليار دولار (وبذلك يصبح بإمكان أنقرة أن تزود كل شبه الجزيرة العربية (*) بـ2،2 مليون متر مكعب من المياه يوميا، مرورا بسوريا والأردن والعراق) الخ. وعلى هذا النسق فإن الإسرائيليين والأردنيين قد أطلقوا في آذار/مارس 2005، مشروع القناة التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، وهو مشروع لا يمكن له أن يتحقق بصورة فعالة، إلا في ظروف السلام.

وباختصار، وكما كتب محمد سيد أحمد في مجلة الموند ديبلوماتيك (حزيران/يونيو 1998): "إذا كان النقص في المياه يهدد بزيادة حدة النزاعات في الشرق الأدنى، فإن

بإمكانه أيضا أن يعجل في إدراك ضرورة تخطيها. إن أفضلية التبني لـ"مشروع بيئي-سياسي ثوري جديد بالقرن الحادي والعشرين" تكمن في أنها تدفع إلى التفكير بالقضايا الكبرى: فإن ضخامة المشروع يمكن أن تساوي الكلفة. كما أن أبعاده تبدو مبشرة بعصر جديد، كوني حقا".

نتنياهو (بنيامين)

انتخب بنيامين نتنياهو في منصب رئيس وزراء دولة إسرائيل في 29 أيار مايو 1996 في أول انتخابات مباشرة لرئاسة الوزراء جرت في الدولة اليهودية وشغل هذا المنصب حتى تموز/يوليو 1999. كان سفيرا لاسرائيل في الأمم المتحدة (*) من 1984 حتى 1988، ونائبا لوزير الشؤون الخارجية من 1988 حتى 1991، ونائب وزير في ديوان رئيس الوزراء في 1991 و1992 ـ في تلك المرحلة، شارك في مؤتمر مدريد وفي مفاوضات واشنطن. ولم يدخل البرلمان إلا منذ العام 1988، ولم يصل إلى قيادة الليكود إلا في العام 1993، مستفيدا من حرب التكتلات التي فتحها، اعتزال اسحق شامير، بين المخلصين لهيروت (بني بيغن، دان ميريدور، روني ميلو) وأصدقاء آرييل شارون (*) ومجموعة ديفيد ليفي.

«أنا امرؤ تستطيعون العمل معه، فهو يعرفكم، وهو معجب بكم». تلك كانت، حسب قول ديفيد أ. هاريس مدير اللجنة اليهودية الأميركية رسالة بنيامين نتنياهو إلى الأميركيين، خلال رحلته الأولى كرئيس للحكومة الاسرائيلية في تموز/يوليو 1996. الصيغة ليست مفرطة في شيء. إن بيبي الذي وصل إلى السلطة بأصوات الشرقيين (*) هو تجسيد ـ حتى الكاريكاتور ـ لليهودي الأشكينازي الذي تمثل الولايات المتحدة (*) نموذجا له. ولد في تل أبيب في العام 1949 وسافر إلى اميركا بعد 14 سنة مع عائلته: والده، استاذ التاريخ اليهودي، ولمدة طويلة سكرتير خاص لزيف جابوتنسكي ومأخوذ بإسرائيل التي يعتبرها اشتراكية، حصل على مركز في جامعة فيلادلفيا. وإذ اعتبر انه يصعب لفظ اسم نتنياهو في هذه الجهة للإطلسي، اختار بنيامين لقب بن نيتاي، وبهذا الاسم أصبح مواطنا في الولايات المتحدة، وتدرب على كرة القدم الأميركية، ودرس الهندسة المعمارية، والاقتصاد في معهد ماساشوستس (Massachusetts) للعلوم التكنولوجية و... دافع بحماسة عن سياسة الدولة اليهودية.

في العام 1967، استدعاه الجيش الاسرائيلي للقيام بواجباته العسكرية. فالتحق بوحدة النخبة المناهضة للإرهاب، حيث حصل على شهرة مقاتل. جرح في عملية تهدف إلى تحرير ركاب طائرة تابعة لشركة سابينا. وقتل أخوه جوناثان، في العام 1976، في العملية التي شنت لتحرير رهائن طائرة الخطوط الجوية الفرنسية 106، في عنتيبي (أوغندا).
بعد إقامة عابرة في اسرائيل ـ حيث قام بإدارة مبيعات شركة للأثاث ـ عاد إلى الولايات المتحدة في العام 1982: وكان السفير الاسرائيلي في واشنطن، صديقا لوالده، ويدعى موشيه أرينز، استدعاه إلى جانبه ليكون وزيرا مفوضا. وقد تمرس الدبلوماسي الشاب الذي تخلى عن الجنسية الأميركية في مناخ حرب لبنان (*) الخطرة على الدولة اليهودية، على العمل في وسائل الاعلام. وبدعم واحتضان من نجوم التلفزيون الأميركي ومن اللوبي، راح يدافع عما لا يدافع عنه.
إن بنيامين نتنياهو ليس أميركيا فقط بسبب جنسيته الأميركية، ولا بواقع أنه أمضى أكثر من ربع حياته في الولايات المتحدة، ولا بلهجته البوسطونية الممتازة التي يتكلم فيها انجليزية ما وراء الأطلسي: إنما لأنه يجسد، بصورة خاصة، الخطوط الكبرى الأيديولوجية لأميركا الريغانية. فهو لا يقسم إلا بسياسة ميلتون فريدمان الليبرالية، التي ينتحلها مستشاروه الاقتصاديون الرئيسيون بفرح. أما برنامجه فهو تسريع خصخصة المؤسسات العامة وتخفيض رسوم الجمارك وإلغاء كل رقابة على النقد وتخفيض العجز في الميزانية بالفصل بين الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية وتخفيض نسبة فرض الشطور العالية للضريبة على الدخل كما على ضريبة المؤسسات الخ. وقد تبنت حكومته في 2 تموز/يوليو 1996 برنامجا اقتصاديا مستوحى بشكل عريض من هذه الفلسفة.
ونتنياهو يشاطر، أيضا، البيت الأبيض ـ رونالد ريغان وجورج دبليو بوش ـ الهوس بالحملة الصليبية على الارهاب (*). ورئيس الوزراء الجديد خصص ثلاثة كتب عن هذا الموضوع، ترجم أحدها إلى الفرنسية في حزيران/يونيو 1996، تحت عنوان سلام وأمن للقضاء على الإرهاب (Pais et sécurité, pour en finir avec le terrorisme) . يظهر نتنياهو نفسه كرائد المعركة ضد تنين ليرن، (أسطورة ميتولوجية عن قتل ليرن للتنين) ويصف رؤوسه المركزة بالأمس في الاتحاد السوفياتي، والموزعة اليوم، في إيران (*) وليبيا (*) وسوريا (*) ولبنان (*) والعراق (*) والسودان (*)، وأيضا في المجتمعات الديموقراطية ـ التي يجري فيها نضال لتقييد الحريات والتشهير «بالمثقفين المخربين الجاهزين لتبرير وشرعنة الأعمال التخريبية أمثال جان بول سارتر وفرانتز فانون اللذين قدما لأوروبا مظهر سحر خادع للارهاب الناشىء (sic) » .

وقد كتب يقول: «لدي شعور، أن على الولايات المتحدة أن تقود الصراع المعادي للإرهاب لكي توقف هذه الكارثة بشكل يجعل بلدان العالم الحر تنضوي تحت السلطة الأميركية كمثل قطار يقطر بقاطرة هائلة».
مشروع جميل، أخفق مع الاسف، حسب رأيه، بسبب دعم أميركا بيل كلينتون النشيط للحكم الذاتي (*) الفلسطيني. لأنه في غزة، يقول شارحا، «ليس على الارهابيين أن يخشوا شيئا. فبوسعهم أن يضعوا الخطط ويسلحوا القتلة لإرسالهم إلى اسرائيل، ويستقبلوا الذين يعودون، بدون خوف، من رد الفعل الإسرائيلي». ويؤكد «وكما أن المناطق ذات التبادل الحر تنشط التجارة، كذلك خلق «منطقة إرهاب حرة» لا يمكن إلا أن يشجع هذه الممارسة».
لا يخفي بنيامين نتنياهو وراء هذه اللغة العسكرية، الحلم الذي يراوده: أن تجني إسرائيل، أكثر من أي وقت مضى، وبمساعدة العولمة، ثمار السلام وهي لا تخطو أي خطوة على الطريق المؤدي إليه، لا بل هي تخطو إلى الوراء. هذا، لا ريب فيه، يتغاضى عن واقع أن الدولة اليهودية ليست وحدها في العالم. لكن، أليست الإرادوية هي ما تتصف به الفكرة الصهيونية؟ وقد اكد نتنياهو خلال حملته الانتخابية في العام 1996، أن «اسرائيل يمكن أن تكون واحدا من الاقتصادات الأكثر تقدما، من بين الخمسة عشر الأول في العالم. يمكن أن نضاعف الانتاج الوطني الخام للفرد في أقل من عشر سنوات ـ ونضاعف سكاننا بفضل الهجرة وزيادة نسبة الولادة في الخمس عشرة سنة القادمة... يمكننا الحصول على اقتصاد يصل إلى ربع تريليون دولار [ما يعادل 250 مليار دولار]. بفعل الثروة الأفضل: شعب موهوب يتمتع بقاعدة تكنولوجية، قادر على أن يحافظ على موقعه في منافسة السوق العالمية المستقبلية».
بعد ان انتخب بفارق بالغ القلة في العام 1996 من قبل ناخبين مصدومين بعمليات التفجير الإسلامية، انتهج بطل «السلام في الأمن» سياسة متصلبة ومتغطرسة. فتح في أيلول/سبتمبر 1996، «نفق» مدينة القدس القديمة، وسبب ذلك نشوب مواجهات هي الأشد عنفا منذ الانتفاضة الأولى (83 قتيلا)؛ وتابع الاستيطان وخاصة في القدس (مع إعلانه في شباط/فبراير 1997، بناء مستوطنة هار هوما على هضبة أبو غنيم)؛ وشجع قيام المستوطنات العشوائية؛ أمر باغتيال مسؤول في حماس في الأردن ـ أرغمه فشل هذه المحاولة على إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين، الذي عاد إلى غزة. وإذ وقع في 15 كانون الثاني/يناير 1997 اتفاقا حول انسحاب اسرائيلي من أربعة أخماس الخليل، فقد رفض بإصرار، بعد

بضعة أشهر، الانسحاب الجديد من 13 1% إضافية في الضفة الغربية، الذي أصرت عليه الولايات المتحدة. ولم يتنازل إلا عند اختتام القمة التي دعا اليها الرئيس ويليام كلينتون في واي ريفر، في 23 تشرين الأول/أوكتوبر 1998. لكن هذا الوعد لم يصمد كمثل سابقيه: بعد شهرين صوت البرلمان النكوص عنه بناء لاقتراحه.
لم يعد لنتنياهو خيار آخر. فيمينه يرفض «التسوية» التي انتزعتها الادارة الأميركية. وقد تورط في فضائح متعددة أدت إلى استقالة وزير العدل، ووزراء الوسط وآن ميريدور وديفيد ليفي. إنه، إذن، رئيس حكومة منعزل يواجه في 17 أيار/مايو 1999 الانتخابات العامة. والسبب: عرقلته المنهجية لاتفاقيات أوسلو قد أدت ليس فقط إلى توتر أكثر فأكثر احتداما مع الفلسطينيين بل أيضا إلى التطبيع الجاري مع جيران اسرائيل العرب. وهبط الاقتصاد الذي عرف قفزة لا سابق لها في السنوات الخمس الأخيرة من ذلك العقد مع نمو وسطي بلغ 6% فقد هبط (الى 2% في 1998) وازدادت البطالة (الى 8% من السكان الناشطين في السنة نفسها)... وقد كبد الجنرال ايهود باراك خصمه هزيمة مؤلمة بوعده على العكس من نتنياهو، بالسلام في الخارج وفي الداخل.
إن فشل باراك أدى إلى نجاح آرييل شارون في شباط/فبراير 2001. فالجنرال العجوز انتخب رئيسا للوزراء، واتجه نتنياهو إلى ادارة الجناح المتصلب في الليكود. وقد لاءمه هذا الدور كثيرا: اتخذ، بشكل منهجي، موقف المعارض لرئيس حكومة الاتحاد الوطني، منتقدا كل تنازل ولو صغيرا جدا لوزراء حزب العمال أو للادارة الأميركية. ومناصر لردع فالت من عقاله ومتمسك بترحيل ياسر عرفات (*) ومعارض متصلب لكل أفق للدولة الفلسطينية، حمل راية اليمين آملا ان تشكل له منطلقا للعودة إلى رئاسة الحكومة. قبل، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وزارة الشؤون الخارجية آملا أن يمهد لعودته إلى مركز رئيس الحكومة. لكنه هزم بقوة في الانتخابات الأولية لليكود التي سمت آرييل شارون لرئاسة لائحة الحزب في انتخابات كانون الثاني/يناير 2003. استلم، فيما بعد، وزارة الاقتصاد واستمر يعتبر نفسه المعارض الأول لرئيس الوزراء من داخل الحكومة، ملحا بصورة خاصة ـ ودون جدوى ـ على استفتاء حول الانسحاب من غزة. وعندما فشل في فرضه، قدم استقالته، خلال صيف 2005، من مهامه الوزارية ليكون على رأس المتمردين في الليكود. دون جدوى: في أواخر أيلول/سبتمبر 2005، فاز آرييل شارون ـ بفارق ضئيل ـ في اللجنة المركزية. فهل سيوفر اختفاؤه عن الساحة السياسة حظا جديدا لبنيامين نتنياهو؟ ما من شيء أكيد، طالما ان حزبه «الصغير» الليكود يبدو متخلفا عن الحزب الوسطي الجديد، كاديما، الذي أسسه آرييل شارون.

النفط

الذهب الأسود هو ثروة الشرق الأدنى الرئيسية، وموضوع الرهانات الأساسية في صراع النفوذ، في منطقة كانت تنتج سنتة 2004 ما نسبته 34.3% من النفظ العالمي، وتحوز 68% من احتياطياته المؤكدة ـ هذه الأرقام ومعظم الأرقام التالية الحديثة العهد مستقاة من النشرة الاحصائية السنوية التي تصدرها منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) .
اكتشف النفط في بداية القرن العشرين: يعود أول استثمار له إلى سنة 1909 في إيران. ولم يكن النفط غائبا عن المساومات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى: اقتسم البريطانيون (75%) والفرنسيون (25%) من نفط الموصل. وجرى التغلغل الأميركي هو أيضا عن طريق النفط: بعد أن حصلت الشركات الأميركية على 23.75% من شركة نفط العراق سنة 1927، ثم حصلت في السنة التالية على حصتها من قالب الحلوى العالمي، بموجب اتفاق أشناكاري، استولت على أسواق البحرين (1932) وخصوصا أسواق العربية السعودية (*) (1933): وولدت بذلك شركة أرامكو. وبين سنتي 1938 و1948، ارتفعت حصة الولايات المتحدة من 13.9% إلى 55.2% من إنتاج النفط في الشرق الأدنى، وكان قد ارتفع إلى ثلاثة أضعافه في تلك الاثناء. بعد مرور ثلاث سنوات، أعلن الدكتور مصدق ثورته الشهيرة ـ وقرار إعدامه المؤجل ـ حين أمم شركة النفط الانكليزية ـ الإيرانية. وضع تدخل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، في الواقع، حدا لذلك الإثم....
ففي تلك الحقبة كان العبث بالنفط محرما. كانت السوق خاضعة لهيمنة الغرب وشركاته ـ التي سميت فيما بعد «الشقيقات السبع»: ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (SOCAL) ، ستاندارد أويل أوف نيويورك (موبيل أويل)، ستاندارد أويل أوف نيوجرسي (EXXON) ، غولف وتكساس أويل (TEXACO) وكلها أميركية، ثم الانكليزية البريتش بيتروليوم (BP) وأخرى انكليزية ـ هولندية (رويال داتش شل). كان ذاك الزمن زمن الربح اليسير: امتيازات ضخمة ممنوحة لستين إلى تسعين سنة، التحكم الكامل في الاستثمار، مقابل عائدات على نحو صدقات قيمتها 12%. ولم تتأثر الأرباح إلا بقدر لا يذكر، بعد حصول فنزويلا على

المناصفة سنة 1948، فظلت هائلة الضخامة، بالنسبة إلى الشركات على الأقل: أما الاقتصادات المحلية، فكانت لا تنال سوى القليل من المنافع. وبات النفط طاقة رخيصة الثمن وضخمة الجنى، فتحول إلى المغذي الأول للنمو الغربي.
لم يكن هذا التطور بلا عواقب. فقد استتبع ازديادا سريعا في الاستخراج: ارتفع الانتاج العالمي من 500 مليون طن في الاربعينات إلى 2300 مليون طن في آخر الستينات، ما أدى إلى ازدياد تبعية أوروبا واليابان، والولايات المتحدة بقدر أقل، تجاه الشرق الأدنى: ارتفعت حصة المنطقة في هذا الانتاج من 17% إلى 30%. كان الغربيون أقل مناعة، وفي الوقت ذاته كانوا يواجهون حركة وطنية متنامية الحدة وتجعل من استرجاع ثرواتها الطبيعية أساس معركتها. هذه هي العوامل التي أدت إلى اندلاع «حرب النفط» سنة 1973، على خلفية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. على أنه لم يكن في ذلك ما يدعو للدهشة: فقد كان الغربيون يواجهون منذ زمان طويل المعارك التي يخوضها المنتجون، في آن معا، من أجل السيادة على جوف أرضهم ومن أجل الاشراف على الانتاج والتحكم في الأسعار وبالشأن الضريبي.
كانت الأساليب المعتمدة لاستعادة السيطرة على النفط متنوعة، تراوح بين تخل جزئي من قبل الشركات ـ تفاديا للتأميم ـ وبين التأميم. إلى الفئة الأولى تنتمي مثلا اتفاقات 1972 التي باعت «الشقيقات» بموجبها إلى إمارات الخليج 25% من الحصص التي كان يمكن أن تصل إلى 51%. لقد فكر المتنافسون في الأمر منذ سنين: من ذلك مثلا الشركة الإيرانية ـ الايطالية التي تركت لإيران 75% سنة 1958؛ والاتفاقية اليابانية ـ السعودية ـ الكويتية التي تركت 57% للمنتجين، وكذلك العقود الموقعة بين إيلف ـ إيراب مع إيران (1966) ومع العراق (*) وليبيا (*) (1968). وفي سنة 1961 عادت موجة التأميمات التي أطلقها مصدق: استعاد العراق من شركة نفط العراق (IPC) 99% من الامتياز الممنوح. وكانت الشروط أوفر مؤاتاة في السبعينات. كان القذافي (*)، سنة 1970، أول من جمع بين استعادة النفط والسيطرة على انتاجه وأسعاره. وبعد مرور سنة، حذت الجزائر حذوه مع الشركات الفرنسية. وفي سنة 1972، أمم العراق شركات النفط البريطانية دون الفرنسية. واستمرت الحركة مع أخذ حصص، وفي أغلب الأحيان، مع استرداد 100%، في إيران (1973)،

والكويت (1975)، وقطر (1976)، والبحرين (1978)، وأخيرا العربية السعودية (1980).
لكن الملكية لا قيمة لها في غياب امتلاك القدرة على التحكم في الانتاج وفي أسعاره. كان هذا هو الهدف المطلوب من منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) يوم إنشائها سنة 1961. وتحقق أول انتصار: بعد إضافة الضريبة على الأرباح إلى العائدات، ارتفعت حصة الدولة من 50 إلى 56.25%. لكن الأسعار ظلت تتدنى. حتى إغلاق سوريا (*) لأحد الأنبوبين اللذين ينقلان النفط السعودي إلى ميناء صيدا اللبناني: بعد انخفاض في السوق بسبب أغلاق قناة السويس عقب حرب الأيام الستة سنة 1967 (*)، فتسنى للجزائر وليبيا أن ترفعا الأسعار. ورفعت اتفاقات طهران في كانون الثاني/يناير 1971 الضريبة على الأرباح من 50% إلى 55%. وأقر رفع الأسعار في طهران أيضا كما في جنيف تبعا للدولار وللوضع النقدي العالمي: في ظرف 3 سنوات، ارتفع سعر النفط الخام في الخليج بنسبة 70%. وحطم هذا الرقم القياسي في حرب تشرين الأول/أوكتوبر 1973 (*).

نفط الشرق الأوسط سنة 2004

البلد	الاحتياطي النفطي المؤكد بملايين البراميل	الانتاج النفطي بآلاف البراميل يومياً	تصدير النفط الخام بالنسبة المئوية للتصديرات العالمية وآلاف البراميل	تصدير النفط بالنسبة المئوية للتصديرات العالمية	عائدات النفط بملايين الدولارات	
					1991	2004
العربية السعودية	264.310	8.897	6813.1	%15.9	43.607	106.189
البحرين	3.700	594.6	56.5	%0.13	-	-
مصر	3.700	594.6	56.5	%0.13	-	-
الامارات العربية المتحدة	97.800	2343.6	2.172	%5	14.356	38.099
العراق	115.000	2106.2	1.450	%3.4	351	17.751
إيران	132.460	3834.2	2684.1	%6.3	15.276	342.289
الأردن	-	-	-	-	-	-
الكويت	101.500	2288.7	1419.9	3.3	874	26.363
لبنان	-	-	-	-	-	-

ن

ليبيا	39.126	1580.7	1284.5	%3	10.211	18.653
عمان	5.572	699.5	905.5	%2.1		
قطر	15.207	755.3	542.7	%1.3	2.828	11.694
السودان	-	-	-	-	-	-
سوريا	3.159	497.6	337.6	%0.8	-	-
اليمن	-	402	-	-	-	-
مجموع الشرق الأوسط	781.961	24190.6	17.993	%42.1	-	-
مجموع OPEP	896659.1	29577.7	21589.3	%50.6	126.775	349.008
المجموع العالمي	1.1440.13.1	70.575.4	42.692.2			

في 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1973، عبرت القوات المصرية قناة السويس (*) واخترقت خط بارليف، وانتقمت لكرامة العرب. لكن الجيش الاسرائيلي استعاد قدراته. وفي أوج الهجوم المضاد الاسرائيلي قررت البلدان العربية المنتجة للنفط، في اجتماعها الذي انعقد يوم 17 تشرين الأول/أوكتوبر في الكويت، رفع الأسعار مجددا بنسبة 75% وفي الوقت ذاته حظر تصدير النفط إلى أصدقاء إسرائيل (*). وتقررت زيادة إضافية بنسبة 115% فيما بعد في طهران. فيكون سعر النفط قد ارتفع إلى أربعة أضعافه بصورة إجمالية: من 3 دولارات إلى 5. 11 دولارا للبرميل. على أن هذه الزيادة الضخمة كانت في الواقع استلحاقا لقيمة النفط الخام الفعلية، نظرا لشدة هبوط قدرته الشرائية خلال العقود السابقة. إن ما جرى سنة 1973 هو إمساك المنتجين بتحديد التعرفة ووتيرة الاستخراج أكثر مما هو ارتفاع الأسعار: كان هذا خطوة متقدمة نحو ذاك «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» الذي بات في حينه شعار بلدان عدم الانحياز. وكان في الوقت ذاته الزام للمنتجين والمستهلكين بمزيد من التقشف: فقد انقضى زمن التبذير، وهكذا حمت البلدان العربية بذلك ثروة الانسانية وثروتها هي في آن. وكان الأمر هكذا مع التصحيحات التي جرت نهاية السبعينات، من استلحاق في الأسعار وتحول في الاقتصاد.
يقال إن «سلاح النفط» لم يعد، مع ذلك، ما كان من قبل. فالمنتجون العرب يتعرضون لمنافسة منتجين حديثي العهد، ازدادت حصتهم في السوق: المكسيك، بريطانيا، نروج، آسيا، إفريقيا الوسطى، روسيا. وهكذا فقد انخفضت حصة البلدان المصدرة للنفط (OPEP) في الانتاج الاجمالي من 45% سنة 1980، إلى29.3 % سنة 2000، ثم ارتفعت إلى 9 .41% سنة 2004. أما الشرق الأدنى بالتحديد، فإن حصته التي كانت 7 .30% سنة

1980، تدنت إلى25 . 27 % سنة 1990، ثم ارتفعت إلى 30.7% سنة 1995، فإلى 34.3 % سنة 2004. وفي حقل التصدير، تدنت حصة المنطقة من 54 5% سنة 1980 إلى .1 42% سنة 2004.

يضاف إلى امتحان القوة هذا بين المنتجين المنتمين إلى (OPEP) والمنتجين غير المنتمين إليها، عجز منظمة (OPEP) نفسها عن التقيد بسياسة متفق عليها بالنسبة إلى الكميات والأسعار ـ فهي منقسمة على ذاتها بين أعضاء جذريين يريدون، كالعراق، لتمويل حرب ما، أو كالجزائر، الحريصة على زيادة سريعة في قيمة احتياطياتها الضعيفة، وأعضاء معتدلين تحدوهم الرغبة في عدم إغضاب واشنطن. من هنا كان هبوط سعر البرميل هبوطا مذهلا سنة 1981، من 34 دولارا إلى أقل من 10 دولارات سنة 1986، فيما راح يتأرجح بعد ذلك بين 10 دولارات و15 دولارا. وحتى بعد أزمة وحرب الخليج اللتين اخترق خلالهما سقف الـ 40 دولارا، عاد فهبط إلى 20 دولارا تقريبا، ثم عرف هبوطا جديدا سنة 1998. وأخيرا، وبناء على مبادرة من العربية السعودية، المنتج الأول في العالم، وفنزويلا والمكسيك (غير العضوين في الكارتيل)، اتفقت بلدان الـ (OPEP) أخيرا في آذار/مارس 1999 على خفض انتاجها. فارتفع سعر البرميل من 10 دولارات إلى 32 دولارا في آب/أغسطس سنة 2000، وهو أعلى مستوى وصل إليه خلال عشر سنوات، ثم تجاوز سقف الـ 50 دولارا في آخر سنة 2004 ـ بسعر دولار ثابت، وبالتالي مع تصحيح لتقلبات أسعار القطع والتضخم، بارتفاع من 3 57 سنة 1998 إلى 60 . 8سنة 2000 و2005.

إلا أن أكثر من نصف الصفقات بات يعقد بعدئذ في السوق الحرة، المسماة سبوت . وحتى تبعا لأسعار سبوت التي تتكون في سوق نيمكس، السوق المؤجلة ـ القائمة على المضاربة بصورة أساسية في نيويورك التي ارتفع عدد عقودها مقدار الضعف بين سنتي 1984 و1990. وكما قال بول طرزيان في لوموند دبلوماتيك: «إن دور OPEP بوصفها مكونا للأسعار قد انتقل إلى آلاف العملاء الذين يراهنون على النفط كما يراهنون على أية أداة مالية أو على أي توظيف». إن البلدان المنتجة بالذات تعيد النظر في مبدأ الملكية الوطنية لثرواتها النفطية، على غرار الجزائر، التي فتحت هذه الملكية جزئيا (أقلويا) أمام الرأسمال الأجنبي. وقررت السعودية فتح قطاع الغاز أمام الشركات الأجنبية، لكن الاتفاق ما زال يتأخر. وأكثر من هذا: إن أزمة النفط سرعت البحث عن مصادر أخرى للطاقة، نووية بالدرجة الأولى، مقللة بذلك من الدور المركزي للذهب الأسود. ولقد فقدت بلدان الشرق

الأدنى، هي أيضا، أوهامها حول الطابع الايجابي الآلي للمن النفطي. ففي حالات كثيرة توزعت دولارات النفط بين نفقات عسكرية (38%) من المداخيل النفطية في الثمانينات) وتكديس ثروات إضافية عند الفئات الصغيرة العدد الحاكمة، ومنجزات تتساوى غالبا في الضخامة وعدم الجدوى ـ ولا يذهب إلا جزء صغير للتنمية، العامة أو غير العامة. هذا عدا المبالغ الهائلة الموظفة في الغرب: قدر اتحاد المصارف العربية والفرنسية. سنة 1990، قيمة الودائع المصرفية العربية، العامة والخاصة، في الخارج بمبلغ 670 مليار دولار ـ فيما يبلغ الدين الذي تنوء تحته البلدان الأكثر سكانا في العالم العربي 250 مليار دولار...

بعد أن كان النفط بشير التعبئة الاقتصادية للعالم العربي (*) ـ والعالم الثالث بشكل أعم ـ سنة 1956 كما سنة 1973، هل سيغدو رمز الاستقلال هذا عامل تبعية؟ كثيرون هم الذين يخشون هذه المفارقة، من أمثال جورج قرم الذي يستنكر في كتابه «الشرق الأدنى المنفجر»، العواقب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على «الدفق الجامح» للدولارات «الذي يزعزع أعمق أسس المجتمع» العربي، والمشاريع الجنونية التي تباع «إلى ملوك النفط والتي لا يتأتى منها سوى تسريع القضاء النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات التي يتزايد هزالها من جراء عشرات سني التحديثات المجهضة» و «من جانب الغرب، بفعل ضروب الابتزاز الأكثر تنوعا والضغوط الأكثر فظاظة التي تمارس على هذه البلدان التي ليس جبروتها الاقتصادي الظاهر سوى انعكاس لعمق تخلفها...».

في سنة 2004، أمست آسيا الزبون الأول، إلى حد بعيد، لنفط الشرق الأدنى (تستورد 44.3% من النفط الذي تنتجه OPEP) بدءا باليابان التي استوردت حوالى 20% لوحدها. ثم تأتي الولايات المتحدة (22%) وأوروبا (21.4%).

لكن اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 وذيولها هزت صناعة النفط مجددا، فخسر برميل النفط، خلال أربعة أشهر، 3 .28 % من متوسط سعره وانحدر من 46. 24 دولارا في آب/أغسطس إلى 53. 17دولارا في كانون الأول/ديسمبر ـ يعود هذا الهبوط إلى الخوف من حصول انكماش عالمي، كما إلى استمرار وجود فائض في إنتاج بلدان الـ (OPEP) . غير أن انخفاض مخزونات البلدان الصناعية، وبوادر انتعاش الاقتصاد الأميركي، وتوقعات تدخل أميركي محتمل في العراق، سنة 2002، دفعت بسعر البرميل إلى الارتفاع: تجاوز مجددا سقف الـ 30 دولارا في خريف 2002، وبلغ 50 دولارا في آخر سنة 2004. وظل السعر مرتفعا من جراء غزو العراق في ربيع 2003. وأدى تدهور الوضع في العراق والتوترات الضاغطة على العربية السعودية، أكبر منتج للنفط في المنطقة، إلى ارتفاع الأسعار

مجددا حتى بلغت 70 دولارا. إن هذا الارتفاع الكبير يعطي البلدان النفطية موارد لا مثيل لها منذ أزمة 1973.
وأحدث تصاعد التوترات خصوصا مخاوف البلدان المستهلكة لنفط الشرق الأدنى لجهة تأمين تزودها، وتجديد الطاقات الانتاجية لأجل تلبية ازدياد الطلب الذي تقدره الوكالة الدولية للطاقة (AIE) بـ9 .1 % سنويا. سيبلغ الطلب العالمي إذن 8. 95مليون برميل يوميا سنة 2010 و 114.7 سنة 2020. وحسب قول الوكالة أيضا، فإن الصادرات من خارج الـ (OPEP) ستستقر عند 46 مليون برميل يوميا حتى 2010، قبل أن تبدأ بالتراجع.
وفي ظل هذه الأوضاع، يقول نقولا سركيس في صحيفة لوموند دبلوماتيك، «سيكون على على خمسة بلدان من الشرق الأدنى أعضاء في الـ (OPEP) بالأخص ـ العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، إيران، العراق ـ أن تزيد إنتاجها من 5. 19 مليون برميل يوميا سنة 1997 (سنة المقارنة) إلى 5. 30 مليون برميل يوميا سنة 2010، و 7. 46 مليون برميل يوميا سنة 2020. وستنتقل حصة هذه البلدان في الانتاج العالمي من 26% سنة 1997، إلى 32% سنة 2010، و41% سنة 2020 (...). ويفترض على أن لا تتعرض لعقوبات، وأن تتمتع بالاستقرار الضروري لاجتذاب التوظيفات الأجنبية، وأن تكون أسعار النفط على مستوى مناسب. وحتى لو كان سعر البرميل 25 دولارا، فإن سعر النفط لا يمثل سوى 20. 7 دولارات بعملة سنة 1973، وأقل من نصف ما كان مستواه في بداية الثمانينات. فالمشكلة إذن ليست مشكلة المصادر بل مشكلة الأسعار والاستقرار السياسي في الشرق الأدنى، هذه المنطقة التي ستبقى، شئنا أم أبينا، عصب الصناعة النفطية العالمية خلال العقود القادمة».

الهجرات

كان الشرق الأدنى دائما أرض الهجرات. لكن هذه الظاهرة اتخذت بعدا جديدا في العقود الأخيرة، وسبب ذلك بسيط: بقليل من الايجاز نقول إن المنطقة تضم، من جهة، بلدانا منتجة للنفط (*) وقادرة بالتالي على توظيف أموال كثيرة، لكنها قليلة عدد السكان، ومن

جهة أخرى، بلدانا مأهولة لكنها لا تنتج نفطا، أو تنتج القليل منه، باستثناء واحد هو العراق (*) الذي يجمع بين هذين العنصرين.

نتيجة لهذا التناقض، حصلت هجرة هامة لتعويض ضعف تمركز الشغيلة، في الخليج العربي ـ الفارسي بالدرجة الأولى. كان هؤلاء الشغيلة الجدد يأتون في البداية من بلدان عربية كمصر (*)، والأردن (*)، واليمن، وسوريا (*)، ولبنان (*)، أو العراق (*)، وطبعا من فلسطين. إلا أن أصحاب المشاريع في الخليج ألقوا شباكهم، منذ 1970، إلى أبعد من هذه البلدان: إلى آسيا. فبات جزء متنامي الأهمية من قوة العمل الاضافية يأتي من الهند، وباكستان، وبنغلادش، وتايلندا، والفيليبين، وكوريا الجنوبية، وحتى الصين. أما الأجر فيراوح بين الضعف والثلاثة أضعاف، أو حتى أربعة أضعاف، تبعا لكون الشغيل آسيويا أو عربيا.

وإذا كان الفلسطينيون البالغ عددهم 380000 في الكويت (*) قد «استقروا» نسبيا، حتى حرب الخليج سنة 1990 ـ 1991، في مجتمع هذه الامارة حيث كانوا غالبا ما يشغلون مراكز هامة، فالحال لم تكن هكذا بالنسبة إلى معظم الشغيلة المهاجرين إلى الخليج. فكان على هؤلاء، بوجه عام، أن يؤدوا إلى رب عملهم أجرهم عن ثلاثة أشهر لكي يحصلوا على تأشيرة الدخول، وأن يعيشوا بمفردهم ـ كانت العائلات لا تلحق بهم إلا نادرا وبصورة متأخرة جدا ـ ومعاملتهم دون معاملة العمال المحليين بكثير، كما أنهم تحت رحمة «وكلائهم» الذين جاؤوا بهم.

لم تكن هذه الهجرة الكثيفة، الناجمة عن اختيار سياسي، غير ذات عواقب سياسية بالطبع. فآثر عدد كبير من بلدان الخليج أن يستعين بيد عاملة آسيوية تحاشيا للمخاطر التي قد تتأتى من هجرة عربية أشد تحسسا بالتيارات الديموقراطية والقومية. لكن الموجة التي اندفعت على هذا النحو أحدثت عدم استقرار في مجتمعات الخليج التقليدية، مسيئة إلى القيم والتقاليد العشائرية، ومثيرة في الوقت ذاته ردود فعل من شأنها أن تنشطه الصحوة الأصولية. على أنها لم تحل دون تنامي الاحتجاج الثوري إلى حد التواصل الذي يحصل أحيانا بين عرب البلد والأجانب.

لقد تبع خط الهجرة البياني بالاجمال خط عائدات النفط ومشتقاته في شبه الجزيرة العربية (*). وعلى أثر الطفرة النفطية» التي حصلت سنة 1973 ـ ثم تلك التي حصلت في فترة 1979 ـ 1980 ـ ازداد تدفق الشغيلة الأجانب، كما تبين الاحصائيات (أنظر مثلا إسهام أندريه بورجيه في «أزمة الخليج: منطق الباحثين). وتبين أن هذا الازدياد كان حاسما في الانفجار الدمغرافي لبلدان الخليج ـ ازداد عدد سكان الامارات العربية المتحدة مثلا عشرة

أضعاف بين سنتي 1970 و1990 ـ وازداد تحضرها السريع ـ ارتفع عدد سكان مدينة الكويت مثلا من 100000 نسمة عام 1950 إلى 1500000 سنة 1990، بينما كان عدد سكان دبي 4000 نسمة سنة 1960 فبات 600000 سنة 1990.
وارتفع عدد الأجانب في إمارات الخليج إلى ثلاثة أضعاف بين سنتي 1970 و1980، فبلغت نسبته في الثمانينات أكثر من 80% في الكويت، و70% إلى 80% في قطر وفي الامارات العربية المتحدة، و35% إلى 40% في العربية السعودية (*)، وحوالى 30% في البحرين وفي عمان. في تلك المرحلة، كانت الكويت والعربية السعودية وحدهما تستقبلان أكثرية من المهاجرين العرب، وكان الآسيويون يشكلون القسم الأكبر من اليد العاملة الأجنبية في كل من البحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان. وإذا أضفنا العراق والعربية السعودية إلى إمارات الخليج الخمس، لبلغ عدد المهاجرين خمسة إلى ستة ملايين.
إذا كان المهاجرون يساهمون في تطور البلدان التي تستضيفهم، فإنهم يؤثرون كثيرا أيضا في بلدانهم الأصلية، على نحو ما يبين مثال مصر، وذلك بالتغيرات المجتمعية التي تنجم عن رحيلهم: فكون ثلث المهاجرين من الأرياف زاد من قوة نمو القطاع الثالث فيها؛ وعن طريق صمام الأمان الذي يمثلونه: رحيل ملايين الشغيلة بعيدا عن النيل ما خفف من عبء البطالة؛ وبالمال الذي يعودون به إلى بلادهم: حصلت القاهرة على 2.7 مليار دولار سنة 1987.
بعد المد يأتي الجزر، فقد نجم عن هبوط أسعار النفط، خصوصا بعد سنة 1986، رحيل هام للشغيلة الأجانب: تدنى عدد الأجانب في الخليج مقدار الربع، وحتى الثلث، إبان الثمانينات. لكنه تسارع طبعا. على أثر الأزمة التي نشبت، عقب غزو العراق للكويت. فقد حصلت إحدى أكبر الهجرات في تاريخ الشرق الأدنى خلال بضعة أشهر: وصل مليون لاجىء إلى الأردن، واضطر 865000 مصري يعملون في الكويت وفي العراق أن يعودوا إلى بلادهم على عجل. وغادر العربية السعودية 750000 يمني، كما فر 300000 فلسطيني من الكويت، الخ.
لكن الخليج كان طبعا بحاجة مجددا بعد الحرب إلى مئات الألوف من السواعد الأجنبية، فعاد إليه جزء من الشغيلة العرب، الذين طردتهم عملية «عاصفة الصحراء» من شبه الجزيرة. كما ازداد تدفق الشغيلة الآسيويين، وذلك عن طرق وكالات متخصصة بتوفير الشغيلة في أغلب الأحيان. وبعد مرور عشر سنوات، كان يقدر عدد الشغيلة المهاجرين في شبه الجزيرة العربية، بما فيه عائلاتهم، بما بين 10 ملايين و12 مليون شخص، أي ما نسبته

10% من مجموع الشغيلة المهاجرين في العالم. وكانت نسبتهم في السكان العاملين تراوح بين 55% في البحرين و90% في قطر وفي الامارات العربية المتحدة وفي الكويت، بينما كانت 65% ـ 70% في العربية السعودية وفي عمان. أما سياسة «سعودة» اليد العاملة في العربية السعودية مثلا، فلا تزال في بدايتها.

إلا أن شروط عيشهم لم تتغير. في أول أيار/مايو سنة 2000، احتجت منظمة العفو الدولية لدى النظام السعودي بكلام يصح، للأسف، على معظم الشغيلة الأجانب في المنطقة: «إن الشغيلة المهاجرين الآسيويين مهددون بانتهاك الحقوق الانسانية كالجلد، والبتر، والتعذيب، والاعدام. ويرفض مستخدموهم كما الحكومة إحاطتهم بأية حماية، مهما كانت ضئيلة». وتضيف المنظمة: «إنهم سريعو العطب ويتحملون النيل من حقوقهم بصمت في وحدتهم، دون أن يمد لهم أحد يد المساعدة». إن عددا منهم يعملون كخدم أو كشغيلة يدويين، وهم، كالآخرين، لا يتمتعون بالحماية من جانب أية نقابة. إن وكلاءهم يحتجزون، في الغالب، جوازات سفرهم، ما يمنع عليهم إمكان تبديل عملهم أو السفر. إن كثيرين منهم، في الغالب، يتألمون من اعتداءات أرباب عملهم الذين هم تحت رحمتهم تماما والبعض منهم لا يقبض أجره ويخضعون لعبث أسيادهم. وفوق ذلك، فإنهم «في حال توقيفهم يتعرضون للابتزاز ويجبرون على توقيع إفادة باللغة العربية التي لا يفهمونها، ولا يطلعهم المعنيون على حقوقهم، ولا على الدعوى القضائية التي تنتظرهم. ولا سبيل لهم إلى الاستعانة بمحام ولا حتى الاتصال بقنصليتهم في الغالب». والنتيجة: إن أكثر من نصف الأشخاص الـ778 الذين أعدموا في العربية السعودية، من عام 1990 إلى عام آذار/مارس 2000، كانوا من الأجانب.

هرتزل (تيودور)

ولد مؤسس الصهيونية (*) سنة 1860 في بودابست، واستقر مع أسرته في فيينا وهو في الثامنة عشرة من العمر. حصل هرتزل دروسا في الحقوق وأصبح محاميا. ثم تحول إلى الأدب والفن المسرحي. انتقل إلى فرنسا بعد أن انفصل عن زوجته وتأثر بانتحار خير صديق

له، حيث عين مراسلا للجريدة النمساوية الليبرالية الفتية نيو فراييه بريس . وفي باريس تلقى صدمة معاداة السامية، التي انبعثت مع قضية درايفوس.
حتى ذلك الحين، كان تيودور هرتزل، على غرار معظم مثقفي أوروبا الشرقية اليهود، يؤمن بحل «المشكلة اليهودية» عن طريق اندماج أبناء دينه في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، وحتى عن طريق تغيير دينهم. كان يبدو له أن تحرر اليهود والاعتراف بمساواتهم في الحقوق، اللذين باشرتهما الثورة الفرنسية، هو توجه تاريخي غير قابل للارتداد. والشخصية الرئيسية في مسرحيته «الغيتو الجديد» ، جاكوب صموئيل، التي كتبها سنة 1894، يموت وهو يهتف: «أريد أن أخرج من الغيتو...».
غير أن جلجلة النقيب ألفرد درايفوس، الذي كان هو أيضا من أنصار الاندماج، وموجة العداء لليهود التي رافقتها، قلبتا وجهة نظر تيودور هرتزل رأسا على عقب. كان ليون بانسكر من قبله قد اختصر صورة اليهودي بشكل مؤثر في كتابه «التحرر الذاتي» سنة 1882، قائلا: اليهودي « يعتبره الأحياء ميتا، وسكان البلاد الأصليون كغريب، وأهل البلاد المقيمون كمتشرد، والناس الموسرون كمتسول، والناس الفقراء كمستغل، والوطنيون كمن لا وطن له، وجميع الطبقات الاجتماعية كمنافس مكروه». وهكذا انطلاقا من وجود شعب يهودي ومن استحالة اندماجه، تخيل هرتزل مخرجا وحيدا هو خلق دولة يهودية، في فلسطين إذا أمكن. هذا هو معنى كتابه الصادر سنة 1896 بعنوان «دولة اليهود» ، ثم المقابلات التي طلبها ونالها مع أمبراطور ألمانيا، وسلطان تركيا، والبابا بيوس العاشر، وملك إيطاليا، ووزراء في بريطانيا العظمى وروسيا (بينهم أحد منظمي مذابح اليهود) الخ.
عرض لكل من هؤلاء أبعاد مشروعه: للبريطانيين، الدور الاستراتيجي الذي ستقوم به فلسطين اليهودية في الدفاع عن «الخط الحيوي» للامبراطورية البريطانية؛ وللألمان والروس، فرصة التخلص من «مشكلتهم اليهودية»؛ وللأتراك، مبادلة بين شراء الدين الضخم على السلطنة العثمانية (*) وبين التنازل عن فلسطين؛ كان كل شيء صالحا لأجل تحقيق الهدف الذي أقره المؤتمر اليهودي العالمي الأول الذي انعقد في بال ما بين 29 و31 آب/أغسطس 1897، بناء على دعوة من تيودور هرتزل الذي ترأسه.
وقد كتب في يومياته يقول: «في بال صنعت الدولة اليهودية. لو قلت هذا اليوم علانية لقوبلت بضحك عالمي. بعد خمس سنوات ربما، وبعد خمسين بالتأكيد، سيفهم الجميع».
بعد خمسين سنة وتسعة أشهر رأت دولة إسرائيل (*) النور. لكن هرتزل لم يشهد تحقق «رؤيته»: بعد أن كافح عبثا لأجل تأسيس دولته اليهودية، ولو في الأرجنتين، أو سيناء، أو موزامبيق، وافته المنية يوم 3 تموز/يوليو 1904.

الولايات المتحدة الأميركية

الولايات المتحدة هي آخر الغربيين الوافدين إلى الشرق الأدنى، حيث لم تكن قط دولة مستعمرة، وقد أخذت تحل تدريجا محل بريطانيا العظمى (*) وفرنسا (*) لتغدو الدولة الأشد تأثيرا في هذه المنطقة.

كان رهان واشنطن على الشرق الأدنى، طوال مدة الحرب الباردة، رهانا استراتيجيا في البداية: فهو ملتقى ثلاث قارات، وملتقى طرق كبيرة، وبات الحزام الجنوبي للاتحاد السوفياتي منذ 1917. من هنا جاءت ضرورة عسكرية: كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى سلسلة قواعد تضاف إلى الأنظمة التي تسلحها كي تجعل منها، على غرار إيران، «شرطة» محلية إقليمية. كما أن حرية الوصول إلى النفط (*) الرخيص كانت عنصرا حاسما في السياسة الأميركية. وآخر فصل في المطامع الأميركية كانت السوق الهامة، المدنية والعسكرية، التي تمثلها بلدان المنطقة بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي.

إن هذه الأهداف الكامنة وراء مجمل السياسة الأميركية في الشرق الأدنى هي التي تحدد ثوابت هذه السياسة، التي تزداد جلاء مع مرور الزمن.

أولى هذه الثوابت: إرادة إزالة المنافسين الغربيين ـ تحت ستار مبدأ «الباب المفتوح» ـ كي تؤمن لنفسها هيمنة لا جدال فيها، وذلك بنجاح متنام، أولا غداة الحرب العالمية الثانية، ثم عقب الفشل الفرنسي ـ البريطاني في السويس سنة 1956، وأخيرا مع الانسحاب البريطاني من الخليج في آخر الستينات. وثانيها: السعي الدؤوب إلى إقامة تحالف إقليمي عريض موجه ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه المحليين معا، الذي لاقى نجاحا سريعا في الشمال (اليونان ـ تركيا (*) ـ إيران) لكنه واجه صعوبة في الجنوب حيث الجمع بين إسرائيل والبلدان العربية يصطدم لا محالة بالمسألة الفلسطينية، إذ إن الدولة اليهودية، في هذه الظروف، ظلت تتمتع بالأولوية الاستراتيجية عند البيت الأبيض. وثالث هذه الثوابت: التصميم على الاستعانة بجميع الوسائل، بما فيها العسكرية، لأجل تلبية هذه المطالب، عن طريق دعم إسرائيل ـ ما عدا سنة 1956 ـ في نزاعاتها مع جيرانها، من جهة، ومن جهة أخرى، عن طريق التدخل، عندما تقتضي الظروف وتسمح بذلك، ضد كل تهديد بإشاعة

الاضطراب (إيران 1953، لبنان (*) 1958، الأردن (*) 1970، لبنان 1983، حرب الخليج 1990 ـ 1991). هنا يلتقي تأثير اللوبي (*) المساند لإسرائيل مع المطمع الاستراتيجي.

كان ينبغي للولايات المتحدة في البداية أن تحصل على موطىء قدم، بعدما كانت غائبة ـ إلا ثقافيا ـ عن السلطنة العثمانية (*). ففي التسوية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لم يؤخذ بالنقاط الأربع للرئيس الأميركي ولسون، الذي عارض الاتفاقات السرية بين الأوروبيين وأيد حرية تقرير المصير لأمم الشرق الأدنى. كما لم يؤخذ برأي لجنة كنغ وكراين الأميركية التي انتقدت البرنامج الصهيوني سنة 1919. لم يكن لواشنطن انتداب ومنطقة نفوذ، فكانت خطواتها الأولى... نفطية: في العراق سنة 1927، ثم في العربية السعودية (*) سنة 1933، والكويت (*) سنة 1941. وبعد عشر سنوات، أمست الشركات الأميركية تهيمن على 20% من إنتاج النفط في الشرق الأدنى و50% من الاحتياطي.

وانقلبت موازين القوى مع الحرب العالمية الثانية. فبينما كانت فرنسا تفقد قاعدتيها الوحيدتين في لبنان وسوريا (*)، وبريطانيا العظمى تتخبط في المستنقع الفلسطيني وبالتالي في العالم العربي، كانت الولايات المتحدة ترسخ قدميها فيه.

وقد تعهد هاري ترومان سنة 1947 بأن يساعد «الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الاستعباد من جانب أقليات مسلحة أو الضغوط الآتية من الخارج»: على هذا النحو حصلت كل من اليونان وتركيا وإيران على قروض... مكنتها من شراء أسلحة أميركية. وكانت العربية السعودية مرتبطة بخطة الاعارة والتأجير منذ سنة 1943. وصدر في 20 كانون الثاني/يناير 1949 قانون جديد سمي «النقطة الرابعة» الذي من شأنه رشوة البلدان العربية.

لكن المهمة آلان أكثر صعوبة. كان فرانكلين د. روزفلت قد أكثر من الوعود المتناقضة لابن سعود من جهة وللقادة الصهاينة من جهة أخرى. على أن هذه اللعبة المزدوجة باتت مستحيلة حين آن أوان اتخاذ القرار: فصوتت واشنطن إلى جانب تقسيم فلسطين، ومع التزامها الحذر، لم تقف ضد إسرائيل في حرب 1948 ـ 1949. وهناك أكثر من هذا: صدقت أميركا على توسع الدولة اليهودية الاقليمي وعلى عدم إقامة دولة عربية. وفي 25 أيار/مايو 1950، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا أن بلدانها «إذا رأت دولة ما من دول الشرق الأوسط تستعد لانتهاك حدود خطوط الهدنة، لن تتوانى في التدخل لدرء مثل هذا الانتهاك، وفقا لالتزاماتها كأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أو خارج هذا الاطار». كما ربط البيان الثلاثي كل تسليم للأسلحة بالتأكد من أن «البلد الطالب للأسلحة لا ينوي شن عدوان على دولة أخرى».

و

من اليسير أن يتصور المرء ردة فعل العرب، الذين أنذروا على هذا النحو بوجوب القبول بالوضع القائم الناجم عن الحرب، وهو وضع كارثي بالنسبة إليهم، والقبول بمساعدة مشروطة فيما كان القاصي والداني يعلم أن إسرائيل تتلقى مساعدة غير مشروطة. إن استياءهم يفسر رفضهم للقيادة العليا الحليفة في الشرق الأوسط، التي أنشأتها لندن سنة 1950، ولمنظمة الدفاع المشترك في الشرق الأدنى، التي وجهت لندن وواشنطن وباريس وأنقرة الدعوة إلى مصر للانضمام إليها سنة 1951. وجاء رفض مصر (*) مدويا لا سيما وأن «الضباط الأحرار» وعلى رأسهم جمال عبد الناصر قد استولوا على الحكم في تموز/يوليو 1952. وإذا كانت الولايات المتحدة تقدمت في الشمال حيث انضمت تركيا إلى حلف الأطلسي سنة 1951، وتقدمت في الشرق حيث قضت، سنة 1953، على تجربة الدكتور مصدق الذي كان يطمح إلى استعادة إيران السيطرة على نفطها، فإنها منيت بالفشل في الجنوب. ولم تكن المحاولة الجديدة المسماة «حلف بغداد» أكثر حظا: انضم إلى المعاهدة التركية ـ العراقية كل من بريطانيا العظمى، وباكستان، وإيران، لكن لبنان والأردن ومصر (*) وسوريا رفضت الانضمام إليها. وكان هناك أكثر من هذا: نشطت معارضة الحلف التيار الحيادي والقومي في مصر، فعقدت في آخر أيلول/سبتمبر 1955 اتفاقية للتسلح مع الاتحاد السوفياتي، كما عززت اليسار في سوريا.

أدركت واشنطن ردة الفعل هذه، فنأت بنفسها عن العملية الفرنسية ـ البريطانية التي استهدفت ذاك الذي أمم شركة قناة السويس (*)، محققة بذلك ضربة مزدوجة: دفعت لندن وباريس وحدهما الفاتورة، الباهظة جدا، المترتبة على الفشل، فيما حسنت الولايات المتحدة صورتها بشكل محسوس. أراد الأميركيون أن يملؤوا الفراغ الذي خلفته حليفتاهم: هذا هو هدف «مبدأ أيزنهاور» الذي حدد في 5 كانون الثاني/يناير 1957 بأن برنامج مساعدة (*) اقتصادية وعسكرية يرمي إلى محاربة «سياسة بسط النفوذ» السوفياتية. لكن هذا المبدأ لم يقبله إلا السعودية ولبنان، والعراق الذي لاقى ملكه ورئيس حكومته الموالي للغرب نوري السعيد حتفهما في ثورة 14 تموز/يوليو 1958. وفي اليوم التالي، وتحاشيا للعدوى، نزل مشاة البحرية الأميركية في بيروت والمظليون البريطانيون في عمان. على أنه إذا كانت بغداد انضمت إلى دمشق والقاهرة في معسكر الراديكالية، فذلك بسبب النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، المصدر الدائم لمناهضة الامبريالية.

ومن المفارقة أن حرب الأيام الستة سنة 1967 (*)، التي أسفرت عن توسع أراضي إسرائيل أربعة أضعاف على حساب مصر والأردن وسوريا، قد خففت بعض الشيء من

التناقض الذي تعانيه واشنطن، التي كانت مع ذلك قد ساندت إسرائيل بكل قواها. إن هزيمة العرب، التي زعزعت الأنظمة الراديكالية وشجعت العناصر المعتدلة فيها، قد جعلت من الولايات المتحدة مرجعا ممكنا في السعي إلى صلح منفرد، إذا تعذر الصلح الشامل الذي يمكن أن تضمنه الدولتان العظميان. كان العمل قائما حسب هذا المنطق في إطار مشروع روجرز ووساطة يارنغ، سنة 1970، ثم أمسى هو الغالب بعد حرب 1973 (*). صحيح أن الولايات المتحدة وقفت إلى جانب إسرائيل، لكنها، في غياب مؤتمر سلام كتب له الفشل ساعة افتتاحه، كانت وحدها تقترح مجالا مفتوحا: مجال «الخطوات الصغيرة» التي استنبطها هنري كيسنجر وأفضت إلى خطوة كمب ديفيد (*) الكبرى.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة في تلك السنوات الحاسمة، سياسة العصا والجزرة لأجل «استعادة» هذه البلدان العربية المعادية منذ أمد بعيد، دون المس بـ «العلاقات المميزة» بين واشنطن وتل أبيب. كانت إعادة الأراضي المصرية والسورية التي احتلتها إسرائيل منذ 1967، فيما المسألة الفلسطينية تعالج على مستوى المبادىء الغامضة. وكانت أيضا الانفتاح الاقتصادي الأميركي تجاوبا مع الانفتاح العربي. أما العصا، فكانت التهديد باستعمال القوة ـ التي سبق أن استعملت، بعد إيران سنة 1953 ولبنان سنة 1958، وفي الأردن لأجل إنقاذ الملك حسين سنة 1970 ـ ضد كل محاولة داخلية لضرب الاستقرار. وقد عزز هذا الميل انهيار نظام الشاه في إيران الذي كان يؤمن الانضباط في الخليج: أعلن جيمي كارتر سنة 1980 أن «كل محاولة للسيطرة على الخليج ستعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة وتصد بجمع الوسائل، بما فيها القوة المسلحة». وقد تكونت، تأكيدا لهذا التهديد، قوة الانتشار السريع التي كانت تحلم بها إدارة كينيدي ـ وأثبتت فاعليتها سنة 1988 في الخليج في مواجهة إيران، وأكثر من ذلك أيضا بالطبع في مواجهة العراق سنة 1990 ـ 1991.

أمام هذا النجاح الباهر الذي حققه هذا الأسلوب، اعتقد رونالد ريغان غداة حرب لبنان (1982) (*) أنه يمسك بكل الأوراق الرابحة: اسرائيل الموالية لأميركا هي أقوى مما كانت في أي زمن مضى، ومصر التي التحقت بأميركا عقب كمب ديفيد، والأردن الواهن، والعربية السعودية والخليج في أيد صديقة، ومنظمة التحرير الفلسطينية النازفة، ولبنان الذي باتت تحكمه الكتائب، والعراق وإيران اللذان يستنزفهما نزاع فتاك؛ ولم يعد هناك سوى اليمن (*) الجنوبي البعيد وسوريا التي دب فيها الضعف، البلدين اللذين يبدوان قادرين على مقاومة مشاريع واشنطن. هل سيتحقق أخيرا التوافق الاستراتيجي الذي جسدته خطة ريغان

و

في أول أيلول/سبتمبر 1982؟ لم يتأخر مجيء الجواب سلبا. فإن إخفاق أمين الجميل وسقوط المعاهدة الاسرائيلية ـ اللبنانية الموقعة في 17 أيار/مايو 1983 قد انعكسا سلبا على الولايات المتحدة، التي اضطرت قواتها أن تغادر بيروت غير متوجة بالغار.
بعد خمس عشرة سنة من الصعود الباهر، الذي جاء بمثابة انتقام من سنوات الاشعاع السوفياتي في الشرق الأدنى، بدا أن الضربة التي تلقتها واشنطن في لبنان وتفاعلاتها جعلتها تتردد، إن لم يكن حيال الأهداف، فحيال الأسلوب على كل حال. ولاح أنه حان وقت التفاوض مع سوريا، سعيا إلى وضع تسوية شاملة تأخذ في الاعتبار ما تملكه هذه من أوراق رابحة وتعترف بزعامة دمشق الاقليمية. وكان من المهم، بعد إجبار إيران ـ بما في ذلك بواسطة الحضور الكثيف للأسطول الأميركي في الخليج ـ على القبول بوقف إطلاق النار مع العراق، أن يعاد التواصل مع «المعتدلين» في طهران، على الخط الذي فتحته مسألة «إيران غيت». أخيرا وخصوصا، فإن انفراج العلاقات مع الاتحاد السوفياتي يمكن أن تكون له نتائج في الشرق الأدنى مؤاتية لعقد مؤتمر سلام (*).
غداة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، قام رونالد ريغان، قبل أن يخلي المكان لجورج بوش، بانعطاف جديد في 15 كانون الأول/ديسمبر 1988. فبعد أن استجاب ياسر عرفات (*) للشروط التي وضعها هنري كيسنجر قبل ثلاث عشرة سنة ـ اعترف صراحة بإسرائيل وتخلى عن كل أشكال الارهاب ـ باشرت واشنطن «حوارا جوهريا» مع منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن جورج بوش الأب ومستشاريه كانوا مشغولين بأمور أخرى عقب سقوط جدار برلين. أحدثت التحولات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الوسطى تحديات جديدة ومخيفة في وجه أميركا. فإذا كان خصمها الرئيسي منذ الحرب الباردة، الاتحاد السوفياتي و «أمبراطوريته»، في الطريق إلى الانهيار، فإن صعود قوة الأسرة الاقتصادية الأوروبية يهدد بصورة مباشرة هيمنة الولايات المتحدة، التي لا جدال فيها حتى حينه، والتي باتت لا تنتج سوى 25% من الانتاج العالمي الخام مقابل 40% غداة الحرب العالمية الثانية.
لأجل التعويض عن هذه الخسارة، كان الخليج يوفر الظروف المثلى، نظرا لموقعه الاستراتيجي، وخيراته النفطية، وكونه سوقا مدنية وعسكرية، وإمكانات التحالف المتوافرة فيه مع واشنطن، والجهاز العسكري الذي أقامته هناك من قبل. وقد أتاح لها صدام حسين (*)، بمغامرته الكويتية، فرصة غير مأمولة. إن كان من المشكوك فيه أن الزعيم العراقي وقع في «فخ» ـ الترددات الأميركية في الأسابيع السابقة تجد تفسيرها على الأرجح في ثقل السياسة

المؤيدة للعراق خلال الثماني سنوات السابقة ـ فمن الأكيد تماما، بالمقابل، أن أميركا هبت فورا إلى اغتنام الفرصة.
ولهذا أكثر من سبب! فقد حققت الولايات المتحدة بواسطة حرب الخليج عملية خماسية الأضلاع: عرضا عسكريا ضخما، تجمعا سياسيا ـ دبلوماسيا غير مسبوق بقيادتها، تقدما خارقا في سوق الأسلحة كما في الصناعات، وإعادة توزيع للأوراق في الشرق الأدنى بإعادة ترتيبه تحت العصا الأميركية. غير أن الأمر الأساسي فهو، بلا ريب، عودة التحاق الأوروبيين الذين أنذروا بوجوب المشاركة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في عملية عاصفة الصحراء ، ما أنزل ضربة جدية بعلاقاتهم مع العالم العربي، بينما كانت الولايات المتحدة توسع نشر شبكتها فيه.
أكد انتخاب وليم (المعروف ببيل) كلينتون لرئاسة الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1992 أن صفحة جديدة قد طويت في الشرق الأدنى، كانت موسومة بنهاية الحرب الباردة، وبتأكيد الهيمنة الأميركية. كانت الادارة الجديدة، في فترة أولى، معادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فيما كانت الحكومة الاسرائيلية تفاوضها سرا في أوسلو. كما أنها ابتعدت عن المواقع التقليدية للدبلوماسية الأميركية: باتت المستوطنات عاملا يعيق التفاوض، لكنها لم تعد «غير شرعية» ؛ وتراجعت واشنطن عن تأييدها القرار رقم 194 الصادر عن الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ ولم تعد تعتبر الضفة الغربية (*) وغزة (*) «أراضي محتلة» بل «أراضي موضوع خلاف». وبموازاة ذلك، اعتمدت حكومة كلنتون سياسة «الاحتواء المزدوج» حيال العراق وإيران.
لقد فوجىء الرئيس باتفاقات أوسلو (*)، لكنه مع ذلك رتب التوقيع الرسمي لإعلان المبادىء في البيت الأبيض بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1993. غير أنه ترك الاسرائيليين والفلسطينيين بعد ذلك وجها لوجه، مكتفيا بالضغط على الفلسطينيين حين لا يبدون ما يكفي من الطاعة. الملف الوحيد الذي تولته وزارة الخارجية الأميركية في الشرق الأدنى هو ملف المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية، فلم يؤد إلى شيء. في موازاة ذلك أمست مكافحة الارهاب شعارا مركزيا في الاستراتيجيا الأميركية.
وحاولت واشنطن أن تعزل ليبيا (*) والسودان والعراق وإيران. فأثارت إجراءات «المقاطعة الثانوية» التي اتخذت في تموز/يوليو 1996 بحق الشركات التي توظف أموالا في قطاع النفط في كل من ليبيا وإيران، استنكار الأوروبيين. هذا مع أن الاضطرابات في الأردن، وفي البحرين، والاعتداءات في العربية السعودية، كانت تؤكد هشاشة الأنظمة الحليفة لواشنطن.
ورغم أن الولايات المتحدة لم

تدخر وسعا لمساعدة شمعون بيريز في أيار/مايو 1996، فقد اضطرت أن تتقبل انتصار اليمين الاسرائيلي ونتانياهو (*).
لكن بما أن هذا الأخير كان يكثر من استفزاز السلطة الفلسطينية، فقد انخرط البيت الأبيض أكثر من ذي قبل في المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وبعد قمة واي ريفر، حضر كلينتون، في كانون الأول/ديسمبر 1998، الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني التي ألغت المواد المتعلقة بتدمير إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وقال: «بات لديكم الآن إمكانية بناء مستقبلكم على أرضكم» .
وكان انتصار الجنرال إيهود باراك، في أيار/مايو 1999، فرصة لاستعادة الرئيس الأميركي أواصر الصداقة، مع شريكه المفضل. وتجلى شهر العسل الجديد هذا في ارتفاع بنسبة 30% للمساعدة الأميركية (*) العسكرية السنوية لإسرائيل، فبلغت 4. 2مليار دولار في العقد التالي. لقد دفع كلينتون غاليا ثمن التزامه جانب باراك، الذي أحبط تصلبه التفاوض الذي عرف بداية جيدة مع السوريين حول الجولان (*)، ثم أسهم في صنع مأزق كمب ديفيد (*). ولم يحصل الرئيس الأميركي على السلام الذي كان يحلم بأن يتوج به نهاية ولايتيه.
وواصلت واشنطن أيضا سياسة فرض العقوبات على بغداد. وفي كانون الأول/ديسمبر 1998، شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، ليلة 16 ـ 17 منه، سلسلة من الغارات الجوية على العراق، غير عابئتين بمجلس الأمن الدولي الذي كان منعقدا لمناقشة تقارير لجنة الأمم المتحدة لنزع سلاح العراق (أونسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (آيبيا).
أما جورج بوش الابن، فإنه، رغم المشاكل التي رافقت انتخابه، قد قلب السياسة الخارجية الأميركية رأسا على عقب. فقد أحاط الرئيس الجديد نفسه بصفته الناطق باسم اليمين الجمهوري بصقور مصممين على فعل أي شيء لفرض هيمنة الولايات المتحدة، وقد وضعوا نصب أعينهم ثلاث أولويات أسبغت عليها اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 والهجوم على «محور الشر» كل مشروعيتها: الحرب على الارهاب طبعا، ولكن أيضا البحث عن احتياطيات نفطية جديدة، وتعزيز التفوق العسكري الأميركي.
فيما يتعلق بالنفط، يتحدث تقرير نائب الرئيس ديك تشيني بتاريخ 17 أيار/مايو 2001 بصراحة قائلا: لكي تواجه الولايات المتحدة ازدياد استهلاكها للنفط سنة 2020، سيكون عليها أن تستورد منه 60% زيادة عما تستورده سنة 2002. والحال أن الشرق الأدنى يحتوي ثلثي الاحتياطيات العالمية. من هنا تأتي أهمية السيطرة على العراق.
أعلن المرشح بوش، إبان حملته الانتخابية، التزامه بأن «يباشر بناء جيش القرن الآتي». إن تعزيز التفوق العسكري الأميركي يمر أولا بإنجاز الدرع المضادة للصواريخ

الشهير المراد منه حماية الأراضي الأميركية، والأراضي الحليفة التي تعتبر حيوية كما القواعد الجوية والبحرية. ويقتضي هذا التفوق أيضا تطوير كل الأسلحة المتقدمة. على أنه يتطلب أيضا أن تكون أميركا قادرة على «تحريك قدرتها» لكي تتمكن من القتال بنجاح، في أية زاوية من زوايا الكوكب، بواسطة «وحدات ثقيلة أكثر حركة ووحدات خفيفة أشد فتكا» . وفوق ذلك: يحق للولايات المتحدة أن تشن حروبا وقائيا على دول معادية تستطيع اللجوء إلى استعمال أسلحة الدمار الشامل (*)، وذلك ما تنص عليه الوثيقة الرسمية الموضوعة في أيلول/سبتمبر 2002 وعنوانها «إستراتيجيا الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركية، التي يؤكد الفصل الخامس منها أن هذه «تحتفظ منذ زمان طويل بخيار القيام بأعمال وقائية لمجابهة تهديد كاف يستهدف أمننا الوطني. كلما كبر التهديد كبر معه خطر القعود عن العمل ـ وبات يتعذر الصمود أمام ضرورة الشروع بعمل استباقي للدفاع عن أنفسنا، حتى لو بقي هناك شيء من عدم التأكد لجهة زمان ومكان الهجوم المعادي».

هذا هو إطار الحرب على الارهاب التي شنتها واشنطن على القاعدة ، وأيضا على «محور الشر» . إن الاستراتيجيا الأميركية، كما كتب وليد شرارة في لوموند دبلوماتيك، «تتبنى من حيث الأساس طروحات استشراق ما يصور العالم العربي كخليط من أقليات دينية وإثنية عاجزة عن العيش معا في كيانات دولتية ـ وطنية. والحلول المقترحة لأجل تعزيز الديموقراطية ومصالح الولايات المتحدة معا، المفترض أنها مترابطة بشكل لا انفكاك له، إنما تستند إلى استخدام النزعة الطوائفية في إطار استراتيجيا سميت «الفوضى البناءة». إن ملهمي الرئيس بوش، الذين يطلقون على العالم العربي اسم «الرجل المريض في القرن الواحد والعشرين»، إنما يكشفون أملهم برؤية هذا العالم يلقى مصير ذلك الرجل المريض في القرن التاسع عشر، الذي كان السلطنة العثمانية التي قطعت أوصالها عقب الحرب العالمية الأولى».

إن هذه الستراتيجيا، المستندة إلى إعادة نشر حضور الجيش الأميركي في العالم، بما فيه الشرق الأدنى والشرق الأوسط، قد أدت على التوالي إلى التدخل الأميركي في أفغانستان سنة 2001، ثم إلى الحرب التي شنها جورج بوش الابن على صدام حسين، وكذلك إلى تقارب غير مسبوق بين مواقف الحكومتين الأميركية والاسرائيلية في إطار ما سمي «الشرق الأوسط الجديد».

كان لهذا الهجوم عواقب متنوعة، حسب ميادين اختباره. فإذا كانت عملية أفغانستان لم تصطدم إلا قليلا بمقاومة مشهدية ومريرة، إلا أنها لم تفلح في إلقاء القبض على بن لادن

ولا في «بسط السلام» في أعماق البلاد، فإن عملية العراق، ما زالت، بعد مرور ثلاث سنوات على شنها، تصطدم بمقاومات شديدة وعنيفة، خصوصا بين السنة. والبرهان على ذلك انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 التي شارك فيها الشيعة والأكراد بكثافة لكن السنة قاطعوها بكثافة أيضا. كانت تلك الانتخابات نجاحا وهميا لرئيس الولايات المتحدة، الذي أعيد انتخابه بصعوبة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وهي لم تضع حدا للفوضى في البلاد التي تعاني أشد أعمال العنف دموية؛ لكن هذه العملية عدلت بصورة مصطنعة ميزان القوى بين الجماعات الكبرى الثلاث التي تتألف منها البلاد، على ما في ذلك من خطر إحداث انفجارها. وكانت المجادلات الطويلة حول الدستور الجديد، الذي أقر أخيرا من جانب الناخبين في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 2005، تأكيدا لذلك.

هل لعجز القوات الأميركية هذا عن القضاء على المقاومات ـ الوطنية والأجنبية ـ في العراق أن يدفع بإدارة بوش الابن إلى الانكفاء عن موقفها حيال النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؟ كان رئيس الولايات المتحدة قد أكد لأول مرة، غداة 11 أيلول/سبتمبر، أن «فكرة دولة فلسطينية كانت دوما جزءا من رؤيته» ، لكنه سرعان ما تبنى موقف رئيس الوزراء آرييل شارون. وراح يدعم طوال ثلاث سنوات كل جهود هذا الأخير المبذولة لأجل دفن اتفاقات أوسلو واستعادة السيطرة على أراضي الحكم الذاتي، وتدمير السلطة الفلسطينية، التي كان البيت الأبيض قد قطع كل علاقة معها منذ آخر ربيع 2002. كانت براعة شارون كلها تقوم على إدراج هجومه المعادي للفلسطينيين في خانة المنطق الجديد لمحاربة الارهاب الذي تبناه حليفه الأميركي، وقد قال منذ خريف 2001: «لكل منا بن لادن؛ وبن لادننا نحن هو عرفات» .

ولاح أن رحيل الزعيم الفلسطيني المسن وانتخاب محمود عباس (الملقب بأبي مازن) لرئاسة السلطة الفلسطينية في 9 كانون الثاني/يناير 2005، قد استتبع تطورا في موقف الولايات المتحدة. كانت أولى تصريحات وزيرة الخارجية الجديدة كوندوليزا رايس، في كانون الثاني/يناير، ثم مؤتمر لندن في مطلع آذار/مارس، بدت كأنها تعبر عن التزام جديد من قبل واشنطن في الملف الاسرائيلي ـ الفلسطيني، مع الأمل بأن يتمكن الرئيس الفلسطيني الجديد ورئيس الوزراء الاسرائيلي ـ الذي قرر أن ينسحب من غزه ـ بعد إنجاز هذا الانسحاب، من استئناف المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967. لكن الدولة الفلسطينية «القابلة للحياة والمتماسكة» ، وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها الرباعية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي) تتطلب أكثر

بكثير من رحيل الاسرائيليين عن غزة: انسحابهم من الضفة الغربية، اقتسام السيادة على القدس، تفكيك المستوطنات اليهودية، عودة اللاجئين الراغبين في ذلك إلى فلسطين، الخ... والحال أن البيت الأبيض يدعم، لأول مرة في تاريخ النزاع، مطلب إسرائيل القائل بضم الكتل الاستيطانية القائمة حول القدس ـ التي يعيش فيها 80% من المستوطنين ـ بما فيها مستوطنة معال أدونيم الضخمة التي تقسم الضفة الغربية إلى شطرين. باختصار، إن الأمر الأساسي في نظر الولايات المتحدة يبدو، في هذه المرحلة، أنه إعادة تلميع صورتها بأرخص ثمن في عيوب العرب.

ويبدو أن البيت الأبيض قد أخذ يعيد تنسيق برنامجه لـ «دمقرطة الشرق الأوسط»، بعد سنة من تقديمه بحيث يطبق وفقا لهندسة في غاية التنوع. إن يبقى هدفه الأساسي يبقى إطاحة الأنظمة التي تعتبرها معادية: بعد إزاحة طالبان في أفغانستان ودكتاتورية صدام حسين في العراق، أخذت تتهجم على النظام البعثي السوري، الذي أجبر على الانسحاب من لبنان بعد «الانتفاضة السلمية» التي أثارها اغتيال رفيق الحريري، كما على نظام الملالي في طهران المتهم بالسعي إلى حيازة السلاح النووي. وفي ما تبقى، يبدو أن طموح جورج بوش الابن ينحصر في تنظيف الواجهة عن طريق عمليات انتخابية تعددية المظهر. وبعد الانتخاب الحقيقي الفلسطيني، وما يشبه الانتخابات في أفغانستان والعراق، والانتخابات البلدية السعودية، والرئاسية المتعددة المرشحين في مصر، ليحصل على قليل يقوم بطحنه. لكن أين منا والثورة الكبيرة المعلنة: ستنتظر هذه بلا ريب خروج الولايات المتحدة ـ بملء ارادتها، وهذا قليل الاحتمال ـ من المستنقع العراقي.

اليمن

باب المندب مضيق يصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي، وهو معروف أقل من مضيق الهرمز. إلا أنه يرتدي أهمية استراتيجية كبيرة، خاصة منذ إعادة فتح قناة السويس (*) في العام 1975. فهو يقع، عمليا، في قلب منطقة تميزت باضطرابات سياسية كبيرة في الربع الأخير من القرن العشرين: سقوط الملكية الأثيوبية، حصول جيبوتي على الاستقلال، الحرب بين

أثيوبيا والصومال، استقلال اريتريا، انفجار القتال في الصومال والتحولات المتعددة التي شهدتها اليمنان. فمنذ انقسامه منذ قرنين من الزمن، شهد اليمن الشمالي السيطرة العثمانية واليمن الجنوبي سيطرة الأمبراطورية البريطانية،.في 22 أيار/ مايو 1990، تم توحيد البلدين، واعتبرت صنعاء عاصمة لليمن الموحد.

اليمن الشمالي أو الاستقرار المستعاد

منذ استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شهد اليمن الشمالي حكما ملكيا دام فترة طويلة، حاول ابقاء البلاد معزولة عن باقي العالم. لكن العقيد عبدالـلـه السلال، قام في أيلول/ سبتمبر 1962، بانقلاب أطاح بالامام محمد البدر الذي كان قد خلف والده، أحمد بن يحيى، منذ فترة قصيرة، واعلن الجمهورية. تبع ذلك حرب أهلية طويلة ـ يغذيها تدخل مصري عسكري كثيف إلى جانب الجمهوريين ومساعدة نشطة من قبل العربية السعودية (*) لأنصار الملكية ـ اجتاحت البلاد حتى العام 1970.

في النهاية، عقد المتخاصمون اتفاقا يقضي بالمحافظة على النظام الجمهوري، وعودة العائلة الملكية إلى صنعاء، وانخراط الملكيين في الجهاز الحكومي. لكن عدم الاستقرار في البلاد استمر إلى جانب سلسلة اغتيالات سياسية وانقلابات عسكرية بالاضافة إلى حرب، في العام 1972، ضد اليمن الجنوبي. وفي حزيران/ يونيو عام 1978، وصل إلى السلطة علي عبدالـلـه الصالح الذي نجح في اعادة الاستقرار إلى البلاد، رغم الصعوبات التي واجهته، من ضمنها حرب جديدة ولكن قصيرة مع اليمن الجنوبي، في بداية عام 1979. اعتمد علي عبدالـلـه الصالح سياسة توازن بين جاره السعودي القوي واليمن الجنوبي. فأقصى،بعد صراع طويل المعارضة اليسارية وأكد سلطة حكومته في المنطقة. كما طور أخيرا علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي (انظر روسيا) (*)، خاصة على الصعيد العسكري، محافظا في الوقت عينه على صلات صديقة مع الولايات المتحدة (*). إن ضعف النظام الماركسي في الجنوب سمح للرئيس صالح بأن يفرض وحدة البلدين تحت قيادته.

اليمن الجنوبي: من التجذير إلى عدم الاستقرار

منذ حصول البلاد على استقلالها في العام 1967، واستلام الجبهة القومية للتحرير الوطني للسلطة على أثر كفاح مسلح ضد الاستعمار البريطاني، الذي كان يحتل عدن منذ 1839، شهدت الحياة السياسية في اليمن الجنوبي أحداثا وتقلبات عديدة. فقد اختارت البلاد طريقا ذا نمط اشتراكي أكثر جذرية بكثير من المعتمد في العراق (*) وسوريا (*)، وشبيها، ببعض جوانبه، بالطريقة الكوبية ـ وأقام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي.

إن القادة الرئيسيين للجبهة القومية، الذين وصلوا إلى السلطة في عام 1967، يتحدرون من صفوف حركة القوميين العرب التي كان يقودها جورج حبش، الذي طبع جيلا كاملا من اليسار الشرق أوسطي. فانتصار يسار الجبهة القومية، في حزيران/يونيو 1969، وضع البلاد على طريق بناء الاشتراكية: تأميم الزراعة ومجمل الاقتصاد بما فيها المؤسسات التجارية الصغيرة: برامج اجتماعية وتربية، تحسين وضع المرأة. ثلاثة زعماء كانوا يجسدون هذه المسيرة: عبد الفتاح اسماعيل، الأمين العام، وعلي ناصر محمد، رئيس الحكومة وسالم ربيع علي رئيس الجمهورية. بعد أربعة وعشرين عاما، قتل اثنان منهما وتم اقصاء الثالث...

لقد قرر هؤلاء القادة، بتحالف وثيق مع موسكو في تلك المرحلة، أن يوحدوا اليسار ـ خاصة حزب الطليعة الشعبي، البعثي (*) واتحاد الشعب الديموقراطي، الشيوعي ـ وتأسيس حزب طليعي واحد. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1978، عقد أول مؤتمر للحزب الاشتراكي اليمني الجديد ولكن بدون سالم ربيع علي الذي تم اعدامه في شهر حزيران/يونيو على أثر محاولة انقلاب.

لم يدم حكم الرجل القوي، عبد الفتاح اسماعيل طويلا، فقد أبعد في نيسان/أفريل 1980، وتم نفيه إلى موسكو، بتهمة تأجيج الصراع مع الشمال وعزل البلاد عن جيرانها. حل مكانه علي ناصر محمد الذي حافظ على العلاقات المميزة مع الاتحاد السوفياتي وسعى في الوقت عينه إلى تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة بما فيها العربية السعودية وعمان التي أقام معها علاقات ديبلوماسية، في 22 تشرين الأول/ اكتوبر 1983، ثم أجرى ترسيم الحدود معها. وعلى الصعيد الاقتصادي قام الفريق الجديد بارساء أسس إدارة أفضل وأسند دورا أكثر نشاطا للقطاع الخاص.

لكن الانقسامات الداخلية استمرت تتفاعل تحت تأثير الطموحات الفردية أكثر منها نتيجة الخلافات السياسية. وأججت عودة عبد الفتاح اسماعيل، في شباط/فبراير 1985، هذه التوترات. وفي 13 كانون الثاني/يناير 1986، اندلعت حرب أهلية حقيقية في عدن وفي كل البلاد بين أنصار اسماعيل وأنصار علي ناصر. حصيلة مرعبة: عدة آلاف من القتلى، من بينهم عدد من قادة الحزب ـ أحدهم عبدالفتاح اسماعيل ـ وأضرار بمئات ملايين الدولارات. علي ناصر محمد لجأ مع 70000 من أنصاره إلى اليمن الشمالي. والفريق الجديد المؤلف من قادة من الصف الثاني ـ بقيادة علي سالم البيض الأمين العام الجديد للحزب الاشتراكي اليمني، قمع خصومه بشدة وتصميم. إلا أن الضربة التي وجهت إلى «النظام الاشتراكي» كانت قاضية. لا سيما وأن التحولات كانت تتسارع في الاتحاد السوفياتي

وبلدان أوروبا الشرقية. ففي هذه الظروف، سعى الحرب الاشتراكي، لتأمين خلاصه، إلى وحدة اليمن.
الوحدة
في الواحد والعشرين من أيار/مايو 1989 صدق برلمانا البلدين على توحيد الشمال والجنوب، محيين بذلك حلما تاريخيا قديما. وقد تم انتخاب مجلس رئاسي من خمسة أشخاص (ثلاثة شماليين واثنان جنوبيين)، برئاسة علي عبداللـه الصالح، وأقيم نظام تعددي يحكمه تحالف بين المؤتمر الشعبي العام بزعامة علي عبداللـه الصالح والحزب الاشتراكي اليمني.
أثارت هذه الدولة الأقليمية الجديدة مخاوف عميقة في المملكة العربية السعودية، لا سيما وأن ثمة نزاع أرضي كبير قائم منذ عام 1954: فصنعاء لم تعترف بضم الرياض مناطق جيزان وعسير ونجران، والسعوديون، من جهة أخرى، لعبوا دورا هاما إلى جانب القبائل الملكية بين عامي 1962 و1970 ولم يتوقفوا عن مدهم بالمساعدات المالية منذ ذلك التاريخ.
قد اتخذ هذا الخلاف بعدا جديدا في فترة 1990 ـ 1991 أثناء حرب الخليج (*). فعلى أثر رفض اليمن المشاركة في التحالف المعادي للعراق، طردت العربية السعودية، في شروط لاإنسانية، 800000 يمني مقيمين في السعودية منذ عشرات السنين، حارمة بذلك اليمن من مصدر هام للعملة الصعبة وخالقة عبئا لا يستطيع أن يتحمله بلد هو من بين أفقر بلدان العالم، كما أنها أوقفت مساعدتها المالية لليمن. فاقمت هذه الصعوبات الانقسامات في وسط التحالف الحكومي ـ بين الحزب الاشتراكي، الأكثر علمنة والأكثر ميلا للحداثة وبين المؤتمر الشعبي العام الذي يحاول أن يتصالح مع السعودية وأن يتقارب مع المعارضة الاسلامية، الاصلاح، التي تأسست في أيلول/سبتمبر 1990 من ممثلي القوى السياسية ـ الاجتماعية الثلاث: القبائل والبورجوازية السلعية والاخوان المسلمين الذين يهيمنون على المنظمة.
على الرغم من اجراء انتخابات 27 نيسان/أفريل 1993، التي شهدت انتصار حزب المؤتمر الشعبي العام، فأن التوتر بين جنوبيين وشماليين لم يتوقف عن التفاقم، مترافقا مع اغتيال عدة عشرات من كادرات الحزب الاشتراكي اليمني. وفي 5 أيار/مايو 1994، اجتازت القوات الشمالية الحدود القديمة بين الشمال والجنوب: استمرت الحرب الأهلية حتى 7 تموز/يوليو، تاريخ احتلال عدن. سجلت هذه الحرب اقصاء الحزب الاشتراكي من الحياة السياسية، وتعزيز الطابع الاستيرادي للنظام والنفوذ المتعاظم للاصلاح.

أثناء الحرب الأهلية، وبهدف اضعاف جارتها، دعمت العربية السعودية «شيوعيي» الجنوب الذين لجأوا اليها بعد الهزيمة. وفي بداية 1995، نشأت أزمة جديدة وضعت البلدين على حافة الحرب، لكنها انتهت، في 26 شباط/فبراير 1995، إلى وضع «وثيقة تفاهم»، تم التوقيع عليها في مكة. ترافق تطبيع العلاقات مع اعتراف صنعاء بالطابع «الشرعي والملزم» لاتفاقية الطائف التي تكرس ضم شمال اليمن من قبل العربية السعودية، ثم، في العام 2000، مع اتفاق ترسيم الحدود.
عاد الرئيس مجددا لاتخاذ مسافة عن الاصلاح، بعد انتخابات عام 1977 التي امنت له الأكثرية المطلقة. ففي الوقت الذي كان يفاوض فيه على برنامج اصلاحات اقتصادية برعاية البنك الدولي، كان حلفاؤه الغربيون، وبخاصة الولايات المتحدة، يدفعونه عمليا للتخلص من مناضلي الحركات الاسلامية المختلفة الذين تدربوا في أفغانستان. فتزايدت التوقيفات وعمليات الطرد، لكن ذلك لم يمنع حصول عمليات التفجير في آب/أغسطس 1999 (استهدفت مخزنا كبيرا في صنعاء ومصرفا في عدن والسجن المركزي في زنجيبار حيث يوجد معتقلون اسلاميون)، وفي تشرين الأول/أوكتوبر 2000 ضد السفارة البريطانية ومقتل 17 عسكريا أميركيا في الشهر نفسه، بعملية انتحارية ضد المدمرة الأميركية كول في عدن بالإضافة إلى عمليات اختطاف لسياح غربيين. كان المتهم الرئيسي في كل هذه العمليات: الجيش الاسلامي في عدن ـ أبين. لكنه كان على صنعاء أيضا أن تتعامل مع حركات أخرى تابعة لشبكة أسامة بن لادن (*). بالاضافة إلى الانقسام الشمالي ـ الجنوبي والعلاقات الصعبة بين السلطة وداعميها الاسلاميين السابقين فقد اصطدمت محاولة التوحيد الوطني بوزن القبائل الهام في المجتمع.
بذلت اليمن جهودا كبيرة لتطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة: اريتريا التي اعترفت في النهاية بالسيادة اليمنية، التي اكدتها محكمة لاهاي التحكيمية، على جزيرة حنش (Hanish) الكبرى في البحر الأحمر التي كانت محتلة منذ النزاع المسلح بين الدولتين في العام 1995؛ والكويت والمملكة العربية السعودية. لكن، منذ أحداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001، توجهت صنعاء نحو الولايات المتحدة تفاديا لتدخل قد تقوم به هذه الأخيرة. فقدمت واشنطن مساعدتها لتفكيك «الشبكات» الأفغانية وتعاونا عسكريا في النضال ضد شبكة القاعدة التابعة لاسامة بن لادن ومن أجل ضمان أمن المرافىء والمطارات (الأمر الذي لم يمنع الهجوم ضد ناقلة نفط فرنسية في تشرين الأول/أوكتوبر 2002). كوفئت صنعاء على تعاونها بالحصول على مساعدة تزيد على 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من اكتشاف احتياطات نفطية هامة في الشمال كما في الجنوب، في أواسط الثمانينات ـ تؤمن في العام 2004 انتاجا يبلغ 402000 برميل باليوم ـ يبقى اليمن بلدا زراعيا بشكل أساسي واحد افقر البلدان على الكرة الأرضية.
يمتد اليمن على مساحة 528000 كلم2 وبلغ عدد سكانه حوالى8 .19 مليون نسمة عام 2004. يعيش السكان بشكل رئيسي في الأرياف ـ مجمعين في الشمال خاصة في 75 قبيلة متحالفة ضمن اتحادات كونفدرالية تلعب دورا سياسيا هاما. حوالى نصف السكان هم زيديون ـ أحد المذاهب المتحدرة من الشيعة (*) ـ بينما النصف الآخر هو مسلم سني.

اليهود الشرقيون

إسم اطلق على اليهود (*) الذين يعود أصلهم إلى افريقيا وآسيا (مزراحيم Mizrahim) بمقابل اليهود القادمين من أوروبا وأميركا (أشكنازيم «أشكيناز»). منذ الستينات، ومشكلتهم ـ المسماة، ليس بدون بعض العرقية، «بالمشكلة السوداء» ـ تلقي بثقلها في حياة المجتمع الاسرائيلي.
إن أولى الصدامات في اسرائيل (*)، في حي وادي الصليب في حيفا، في العام 1959، جذبت بشكل مدهش انتباه الرأي العام. ثم جاءت الاضرابات الصدامية في الستينات، ومنظمة حركة الفهود السود. من الآن فصاعدا، لقد أصبحت «اسرائيل الثانية» عصية على السيطرة. وفي العام 1974، أنشئت لجنة تحقيق حكومية كشف تقريرها عمليات تمييز عنصري مشين.
ساهم الشرقيون بشكل حاسم، في العام 1977 في انتصار إئتلاف اليمين الذي يقوده مناحيم بيغن، الأمر الذي يفسر شعورهم. وهكذا، في أقل من عشرين سنة، اكتشفت الدولة اليهودية فجأة أن الشرقيين موجودون، وهم جماعتها غير المحبوبين، ولن يقبلوا بعد الآن بهذا المصير إلى حد أنهم يقلبون موازين القوى السياسية التقليدية.
من هم هؤلاء الشرقيون؟ غالبا ما نخلط بينهم وبين السيفارديم («سيفاراد»): لكن الكلمة العبرية سفاراد تعني إسبانيا، ونعتها لا يعني اذن إلا المتحدرين من اليهود الذين طردوا جماعيا من إسبانيا (1492) ومن البرتغال (1496) وتشتتوا حول حوض البحر

المتوسط وفي أوروبا الشمالية وحتى في أميركا. في وجوه عديدة، يبدو السيفارديم هم أقرب إلى الأشكينازيم، يهود أوروبا وأميركا، منهم إلى اليهود الشرقيين. فهؤلاء يتميزون عن كل الغربيين، سواء أكانوا سيفارديم أم أشكينازيم، بالطابع الاقطاعي والتقليدي لبلدان افريقيا وآسيا، التي أتوا منها، وبتقاليدهم الحرفية والتجارية بصورة أساسية، وبعدم وجود الحس الوطني لديهم، وبالأحرى الطبقي، وبالإنكماش على الذات الذي هو من عاداتهم وثقافتهم، وبأرثوذكسية ممارساتهم الدينية، وبالمصير المتسامح نسبيا الذي عرفوه في البلد الذي احتضنهم: فنظام الذمة، مهما كان مذلا، لا يعادل الإبادة الجماعية (*) ولا مذابح اليهود ، على الأقل حتى العام 1948 حيث ادى خلق دولة يهودية في فلسطين ونزاعها مع الدول العربية إلى هيجانات شعبية معادية لليهود. وقد دفعت هذه الفتن باليهود الشرقيين إلى الالتحاق بإسرائيل، على متن طائرات خاصة (charters) استأجرتها الحكومة الاسرائيلية. وأحيانا، قامت الأجهزة السرية العبرية بتسريع هذه العملية، بتدبيرها استفزازات حقيقية، مثل التفجير بالديناميت، في العام 1950، لكنيس شيم توف في بغداد.

وجد رجال الشرق هؤلاء أنفسهم، منذ وصولهم، غارقين، فجأة، في أمة غربية، نشأتها وسكانها وقادتها هم تاريخيا يهود غربيون وفق نموذج غربي ـ صيغتها الاشتراكية كما صيغتها الليبرالية هما في نظر يهود اليمن (*) أو العراق (*) غربيتان.

ويقول إيلي كوهين، مسؤول الخدمات الاجتماعية في دامونا، «إن اسرائيل ارادت أن تعيش على الطريقة الغربية وأن تفكر مثل الغرب وأن تكون لها ثقافة غربية. لكن اسرائيل قد اجتذبت، بالهجرات الكبيرة، أغلبية لم تكن غربية ولا تعيش على الطريقة الغربية ولا تفكر كما يفكر الأوروبيون».

بالتاكيد، لا يشكل الشرقيون كتلة متجانسة: فقد اندمج العراقيون بسرعة، والمغربيون واليمنيون بسرعة أقل بكثير، وما زال الأحباش ينتظرون. لكن كلا من هذه المجموعات يحتفظ في ذاكرته، بدرجات مختلفة، بعمليات إذلال ماضية أو راهنة. وفي أواخر الخمسينات، فقدت عائلات جاءت من اليمن أولادها الذين أعلنوا أمواتا وقد عهد بهم في الواقع، إلى عائلات أشكينازية ميسورة بدون أولاد: ورغم نياتهم الطيبة، كان المسؤولون عن هذه الجريمة يعبرون عن الشعور الرهيب بالتفوق لدى الأشكيناز على الشرقيين. وبعد أربعين سنة، جاء دور الفلاشا، هؤلاء الأثيوبيون الذين نقلوا جماعيا منذ العام 1984 إلى اسرائيل حيث كانت تنتظرهم... البطالة، والحرمان من التعليم، والغيتوهات البائسة، واحتقار الأورثوذكسيين اليهود المتطرفين الذين فرضوا عليهم حتى ختانا ثانيا. والأسوأ: فإن السلطات

ترفض عطاءاتهم من الدم بذريعة مكافحة السيدا. ويؤكد شبان من ناتانيا تحت صورة بوب مارلي،«نحن هنا نتألم لأننا سود البشرة». كما كتبوا على أحد الجدران «الموت للبيض».
لقد رفض الشرقيون، أن يكونوا ضحايا صدام الحضارات خاصة وقد صاروا أكثرية في إسرائيل. لكن كان لذلك عواقب في كل مجالات الحياة. فالشرقيون ـ حسب الاحصاءات الرسمية ـ يحتكرون المراتب الادنى في سلم المهن، والعائدات الهزيلة جدا، والمنازل الأكثر بؤسا، والتمييز الأشد قساوة في التعليم، والأساسي في الجرائم الجنوحية. بالمقابل، وحتى الثمانينات، لا نجدهم، إلا بشكل رمزي، في إدارة المؤسسات مثل الأحزاب والنقابات، أو البرلمان أو الحكومة، أو في أجهزة الدولة الهامة.
إذن من يقود هذه الأمة التي بقيت غريبة عنهم؟ والتي مارست «سلطة أشكينازية» منذ 1948، كانوا هم ضحاياها؟
حتى العام 1977، كان الجواب بسيطا: لقد تبين أن المعادلة العمالية المزدوجة ـ الموالاة للأشكينازيم أي الليكود = الموالاة للشرقيين، هي أفضل عميل انتخابي لليمين. بالطبع، لم يكن مناحيم بيغن واصدقاؤه غربيين أقل من خصومهم الاشتراكيين، لكنهم لا يحملون عبء المسؤوليات على رأس الدولة منذ العام 1948.
وكما في مرحلة الاستقلال عندما جعل المرسلون الصهيونيون الشرقيين يعتقدون أن المسيح (Messie) قد جاء ليقنعوهم بالعودة إلى الأرض المقدسة، سرت شائعة في العام 1977 وأيضا في 1981، بأن بيغن... من أصل مغربي: لكي يصوتوا له!
والمفارقة أنه، بعد نهاية السنين السبع لسيطرة الليكود، والتي لم ير فيها أبدا الشرقيون أي تغيير في حياتهم، استمرت «المعجزة» بالقيام بوظيفتها: حتى العام 1992 حيث انقلب الشرقيون، بأغلبيتهم، إلى المعسكر العمالي. لكن هذا الانضمام لم يدم طويلا...
في غضون ذلك، فتحت الهجرة الجماعية ليهود الاتحاد السوفياتي الجرح الذي بالكاد قد التأم، فعلى خلاف أكثرية الاوليم (olim) الشرقيين، فإن هؤلاء الروس الأشكيناز ـ الذين 40% منهم ليسوا يهودا حسب الحاخام الأكبر لإسرائيل... ـ قد استفادوا من الاهتمام الكبير للدولة، التي آوتهم وعالجتهم ودرستهم. وبعد بدايات صعبة، وجدت الأكثرية من بينهم وظيفة، صحيح انها ليست دائما متناسبة مع أهليتهم في الاتحاد السوفياتي. بيد أن هذا لم يغير من واقع أن مستوى التعليم العالي لعدد من المهاجرين الجدد جعل منهم ورقة رابحة في سباق اسرائيل إلى التقنيات الجديدة.
في العام 1977، قدم الرئيس العمالي الجديد إيهود باراك اعتذارا (fait un mea culpa) تاريخيا، طالبا السماح علنا، باسم حزبه، من الجماعات الشرقية على معاناتهم. فهل

هم كانوا شاكرين له أو أن استمرار عدم المساواة الاجتماعية في ظل حكومة بنيامين نتنياهو (*) هو الذي أغاظهم؟ وفي انتخابات 1999، أعطى الشرقيون مجددا أصواتهم إلى مرشح اليسار وإلى الكنيس، فتخلوا عن الليكود وأعطوا الحزب السفاردِمي الأورثوذكسي شاس (Shas) ، والجيشر (Gesher) و «للمراكشي» ديفيد ليفي وحزب الوسط للـ «عراقي» اسحق موردخاي، الامر الذي لم يمنعهم، بعد سنتين، من التصويت الجماعي لصالح آرييل شارون.

فإلى الأسباب المشتركة لأكثر من 60% من الاسرائيليين، يضاف، لدى الشرقيين، باعث نوعي: الشعور بأنهم كانوا عرضة للخيانة، مرة أخرى، من قبل الحزب العمالي. وتشهد على ذلك الدراسات التي أجريت في العام 2001 و2002 من قبل مركز أدفا (Adva) للدراسات العليا: فإن5. 16 % فقط من الشرقيين أنهوا دراستهم الثانوية ويدخلون إلى الجامعة، مقابل 30.1% من الأشكيناز (و6 .10 % من العرب). وفي الاستخدام: 7 .54% من الأشكيناز و9 .28 % من الشرقيين هم كوادر قيادية، جامعيين أو ينتمون إلى مهن ليبرالية؛ 23.1% من الأشكيناز و 44.4 % من الشرقيين هم موظفون أو يعملون في التجارة؛ 13.2% من الأشكيناز هم عمال صناعيون أو زراعيون مقابل 26.6% من الشرقيين. الأجور: الشغيلة المدنيون الشرقيون يكسبون كمعدل وسطي 31% أقل من زملائهم الأشكيناز (والعرب 49% أقل).

في هذا الحال هل أصبحت «المشكلة السوداء» ـ وتبقى ـ مركزية في اسرائيل. «أنا كشرقي، مثلي مثل عرب مسيحيين وعرب مسلمين، أنا يهودي عربي»، كما قال شارل بيتون أحد قادة الفهود السود، في عدد «الأزمنة الحديثة» المخصص، في العام 1979، إلى «إسرائيل الثانية» . وأضاف: «هذا واقع، منذ نشوئها، تطمح دولة اسرائيل إلى أن تكون حصنا ومنفذا للغرب، للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ومن هنا اقتلاعنا من جذورنا. لكن ليس ثمة خيار آخر. وبعد توقيع السلام، يجب أن تصبح اسرائيل جزءا من الشرق الأوسط، وكل جهود ودهاء الأشكيناز لن تغير شيئا...».

هذا ما كان يثور ديفيد بن غوريون ضده عندما أكثر اثناء حرب الكيبور: «لا نريد ان يتحول الاسرائيليون إلى عرب. يجب ان نناضل ضد الروح المشرقية التي تفسد الرجال والمجتمعات، ونحافظ على القيم اليهودية الاصيلة التي تطورت في الشتات». اليهودي الأصيل يعني أشكيناز؟...

اليهودي

هذا اسم (أو نعت) تدور حول تعريفه، منذ زمان طويل، نقاشات شديدة التعقيد، نظرا لتعدد مفاهيم «اليهودية» وتناقضاتها. فعلى السؤال: «من هو اليهودي؟» تأتي الأجوبة متنوعة. وقد قامت سجالات طويلة بالطبع حول الموضوع في إسرائيل (*). ينص «قانون العودة» الذي أقر سنة 1950 على أن «لكل يهودي الحق في القدوم إلى اسرائيل». وأكمل هذا الحق بـ «قانون الجنسية» الذي أقر سنة 1952، الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية حكما لكل مهاجر يستفيد من قانون العودة، أي لكل يهودي. لكن من الذي يعترف له بأنه يهودي؟ «أي شخص مولود من أم يهودية أو اعتنق الدين اليهودي» ، يجيب القانون التلمودي؛ ويطالب الأرثوذكس المتطرفون بأن يكون معتنقو اليهودية قد فعلوا ذلك وفقا للمفهوم الأشد صرامة للشريعة اليهودية.

هناك عدة قضايا برز من خلالها الوجه القانوني لهذا السؤال. ومن هذه، قضية دانيال روفيسن، اليهودي البولوني الذي اعتنق المذهب المسيحي الكاثوليكي، وطلب من وزارة الداخلية أن تسجله في سجل السكان الاسرائيليين على أن يقيد في خانة «الديانة» أنه مسيحي وفي خانة «الاثنية» أنه يهودي: رفضت وزارة الداخلية، ثم المحكمة العليا التي راجعها، سنة 1962 الاعتراف له بحق العودة، باعتبار أن اعتناقه المسيحية يجعل منه شخصا غير يهودي. وبالمقابل، حصل بنيامين شاليط الذي لم تكن زوجته يهودية، سنة 1970، على تسجيل أولادهما كيهود في خانة «الاثنية» في سجل الأحوال الشخصية. على أثر ذلك، فرضت الأحزاب الدينية تعديلا للمادة 4 (الفقرة ب) من قانون العودة التي أصبحت: «يعتبر يهوديا الشخص المولود من أم يهودية أو اعتنق الدين اليهودي ولا ينتمي إلى أي دين آخر». الالتباس لا يزال قائما بين الدين والاثنية كما نرى.

المعيار الديني لا جدال فيه بالتأكيد. فالديانة الموسوية، أولى الديانات التوحيدية، بنصوصها المقدسة، وقانونها وطقوسها، تجمع بين ملايين اليهود في العالم. ومما يزيد من وزنها كون الايمان الديني بعد الشتات، هو الذي «صان فكرة بقاء الشعب، خارج الأشكال السياسية الدولتية للوجود الوطني» (إيلان هاليفي). لكن الديانة اليهودية، على غرار عدد من الديانات الأخرى، لم تكن في منأى عن ظاهرة الابتعاد عن الدين في الأزمنة الحديثة.

فهناك ملحدون كثيرون بين من يقال عنهم ـ أو يقولون عن أنفسهم ـ إنهم يهود. وهناك أكثر منهم أيضا من الذين لا يمارسون الدين رغم تمسكهم الظاهري بإيمانهم. وباستثناء الأعياد الكبرى، فإن الذين يرتادون الكنس ليسوا أكثر عددا من الذين يرتادون الكنائس. الدين إذن لا يشكل مرجعية كافية لتشمل كل اليهود.

ووحدة أصل اليهود المفترضة ـ العبرانيون ـ ليست أقوى على الاثبات. صحيح أنه في فلسطين السحيقة كانت قد تكونت، حسب تعبير مكسيم رودنسون (في «شعب يهودي أم مشكلة يهودية؟») «مجموعة يهودية ذات طراز قومي». لكن هذه المجموعة تفرقت، على أثر انهيار الممالك اليهودية تحت ضربات الآشوريين والبابليين، والاستعمار الروماني، وخصوصا سحق ثورة باركوخبا سنة 135 ميلادية. وبينما بقيت مجموعة في الأرض المقدسة، تشتت القسم الأكبر من السكان اليهود حول البحر المتوسط، واندمجوا غالبا في البلدان التي لجأوا اليها. وتوصل آخرون منهم، كانوا شديدي التمسك بهويتهم، حتى إلى حمل عدد كبير أحيانا من أهل هذه البلدان على اعتناق دينهم. وتشير أعمال المؤرخين مثلا، على عكس الأطروحة القائلة بأن الديانة اليهودية ليست تبشيرية ـ تقول إنه لا يمكن «الانتساب» إلى شعب مختار ـ إلا أنه كان يوجد دولة يهودية في جنوب شبه الجزيرة العربية في القرن السادس، ودولة الخزر في جنوب غرب روسيا، في القرن الثامن، وقد تكونتا عن طريق اعتناق ملوكهما ورعاياهما للدين اليهودي. ويؤكد أرثور كوستلر في «السبط الثالث عشر» أن معظم يهود أوروبا الوسطى متحدرون من الخزر، أي أنهم من أصل تركي ـ مغولي، وانتشروا فيما بعد الأراضي السلافية... وكان الأمر هكذا في إفريقيا الشمالية، وإسبانيا، وبلاد الغوليين، وجرمانيا، وآسيا، الخ. ومن المحتمل أن لا يمت يهود اليوم بأية صلة نسب إلى العبرانيين: «لم يمت أملنا الباقي منذ ألفي سنة بالعودة إلى بلاد آبائنا، أرض صهيون، أوراشليم» كما يؤكد مع ذلك نشيد «هاتكفاح» .

هذا يدعو إلى القول فورا، إن الدعوة إلى مفهوم العرق دنيء وعبثي في آن. إن النكتة القديمة عن اليهودي الفرنسي، الذي ذهب إلى الصين ليجتمع بـ «إخوانه»، ترد على هذه النظرية الزائفة بأسلوب ساخر. يصل الرجل أخيرا إلى شانغاي، ويكتشف في زقاق مظلم كنيسا فيدخله. اليهود الصينيون الذين كانوا يصلون، اندهشوا في بادىء الأمر، ثم أخذت تبدو عليهم أمارات التهديد. فصاح بهم: «لكن أنا يهودي مثلكم» . أما هم، فعرضوا أمامه عيونهم المشدودة وردوا قائلين: «لكن شكلك ليس شكل يهودي» . إن زيارة بسيطة إلى

إسرائيل لا بد أن تقنع أكثر المشككين بين القراء بالتنوع الخارق لـ «أشكال» اليهود، الذي يساوي اتساعه اتساع شعوب البلدان المئة والخمسين التي تحدر الاسرائيليون منها.
حتى فكرة «الشعب اليهودي» ذاتها هي فكرة ملتبسة. إلى أية عناصر تستند هذه الفكرة، في غياب واقع إثني ومع العلم بأن الزاوية الدينية محصورة، وعلى أية عناصر تستند؟ إذا كان صحيحا أن يهود أوروبا الوسطى والشرقية كانوا يشكلون، حتى الحرب العالمية الثانية، نوعا من أقلية قومية متجانسة (الأرض، اللغة، الثقافة، المنظمات، المطالب) ـ فإن إيلان هاليفي، في كتابه المسألة اليهودية ، يتحدث، حول هذا الموضوع، عن «شروط مادية للوجود القومي»، ناسجا على منوال الدكتور زفي غراتس، الذي يبين، في كتابه «تاريخ اليهود» كيف آلت أوضاع بولونيا مثلا «إلى جعل اليهود يعيشون كدولة داخل الدولة، لهم مؤسساتهم الدينية، والادارية، والحقوقية الخاصة بهم» ـ فالأمر لم يعد هكذا اليوم، إذ إن المدينة الصغيرة الشتتل، اليهودية في أوروبا الوسطى قد اضمحلت في أفران حرق الجثث بعد أن عانت المذابح. واليهود المشتتون في عشرات البلدان، يهود ما بعد الابادة الجماعية (*) ـ 13 مليونا تقريبا سنة 2002 ـ لم يعد معظمهم ينطق بالعبرية، ولا باليديش، ولا باليهودية ـ الاسبانية، كما أن تقاربهم الثقافي قليل للغاية. واندماجهم الذي انطلق على نطاق واسع في الغرب، خلال القرن التاسع عشر، قد استؤنف مجددا.
على أن هذا الاندماج لم يتأكد مجددا على نحو متساو بين بلد وآخر عقب الابادة الجماعية. بهذا المعنى، تشكل الولايات المتحدة بما فيها اللوبي اليهودي القوي جدا، وفرنسا بطائفتها اليهودية العميقة التجذر بين السكان، مثالين حديين. «يمكن للانسان أن يكون يهوديا أميركيا، لكنه فرنسي يهودي» كما يلاحظ ريشار ماريانتراس (كيان شعب في الشتات). ويقول شارحا إنه في شعبنا «كان مقام الثورة الفرنسية رفيعا إلى حد جعل ملايين يهود أوروبا الشرقية الناطقين باللغة اليديشية لا يفكرون بمصير مرغوب فيه غير الاندماج. وسرعان ما بات اليهود الفرنسيون قدوة في العالم، ولم تتأثر قيمة هذه القدوة في نظرهم بقضية درايفوس . إن «حل المسألة اليهودية» كان إذن في الاندماج. وقد رفضوا بشدة كل اعتراف بالأبعاد القومية للوجود اليهودي». ونعرف تلك الرسالة التي يقول فيها ليون بلوم سنة 1950، إنه يشارك في «الجهد الرائع» الذي تبذله إسرائيل كي تؤمن بعد الآن وطنا يليق بجميع اليهود الذين لم يسعفهم الحظ كما أسعفني في إيجاد هذا الوطن في البلاد التي ولدوا فيها» . وفي سنة 1991، أشار فرانك إشكينازي وإدوار ونتروب، في دراستهما حول

«الجمهورية والتلمود»، إلى «ظاهرة أكثر عمقا، وهي أن الاندماج يبقى اللوحة، الخلفية التي عليها ترتسم مطالبة جديدة بانتماء إلى طائفة». إن هذا التأكيد الهووي يظهر بصورة أكثر وضوحا بلا جدال، أكان دينيا (أرثوذكسيا متطرفا في كثير من الأحيان) أو تاريخيا (استعادة ذكرى الابادة الجماعية وفيشي) أو حتى ثقافيا (حول تجدد اللغات اليهودية أو المفكرين أو المبدعين الذين يشهرون يهوديتهم). إلا أن كثيرين من اليهود الفرنسيين يرفضون الانكفاء الطائفي. فهناك نحو مئة ألف ـ أي نسبة واحد إلى سبعة ـ من اليهود يشاركون بشكل أو بآخر في نشاط اللجنة التمثيلية للمؤسسات اليهودية في فرنسا (CRIF) والمنظمات المنتسبة إليها. ومن جهة أخرى، فحين رحب رئيسها بالرقم الذي ناله جان ـ ماري لوبن في الانتخابات، معتبرا إياه «رسالة إلى المسلمين تشير عليهم بأن يلتزموا الهدوء»، هل كان يتحدث بهذا الكلام باسم يهود فرنسا؟

اليهود مع ذلك موجودون بالرغم من اندماجهم، وذلك إما بالدلالة عليهم بهذا الاسم: «عدو السامية هو الذي يصنع اليهودي» ـ كان يقول جان ـ بول سارتر ـ أو بكونهم يعون أنفسهم هكذا. وفي رأينا أنه «يهودي من يحس بنفسه يهوديا»، لأسباب عنده هو. وبالنسبة إلى كثيرين، يعود السبب إلى تاريخ طويل من الاضطهادات التي بلغت ذروتها مع الابادة الجماعية، والتي لا يزال يحتفظ بذكراها المأسوية حتى اليهود الأكثر «اندماجا» أكانوا من ضحاياها المباشرين أو لا. يقول أندريه نيهير في «وجود يهودي» إن حال اليهودي هي «حال الانسان المضطهد» . وبالنسبة إلى بعضهم، كما رأينا، هو إيمان واحد مع أنماط عيش لا يزال يمارسها، على درجات متفاوتة، بما في ذلك معرفة الحد الأدنى من العبرية ـ نصف اليهود في فرنسا يقولون إنهم «تقليديون»، و5% فقط منهم يراعون الواجبات الدينية بدقة (ميتزفوت)، و15% يقولون إنهم «ليبراليون»، و29% «غير ممارسين». وبالنسبة إلى آخرين أيضا هو النطق بإحدى اللغات اليهودية في الشتات، أو الانخراط في إحدى الثقافات اليهودية ـ المتنوعة جدا هي أيضا. وبالنسبة إلى عدد آخر من اليهود أيضا، هو صلة ما بدولة إسرائيل التي، دون أن يرغبوا بالاقامة فيها ـ أكبر فشل للصهيونية هو كونها لم تجتذب إلى اسرائيل سوى ثلث اليهود ـ وحتى دون أن يساندوا بالضرورة السياسة التي تسلكها ـ يعتبرونها مع ذلك ملجأ أخيرا «في حال...».

إن الهوية اليهودية، في آخر القرن العشرين، تنهل دون شك من هذه الينابيع الأربعة التي لم يجففها حتى الاندماج. وبالرغم من ذلك: كما يلاحظ ريشار ماريانستراس (في

ملحق «يهودي بالاختيار» لجان ليبرمان)، فإن «فكرة الشعب اليهودي بالذات أمست، بعد الابادة الجماعية، إشكالية في آخر هذه الألفية، لا توجد استمرارية تاريخية حقيقية (رغم قول الايديولوجيين اليهود عكس ذلك) بين اليهوديات التي دمرتها الحرب بصورة حاسمة، فيما شعب إسرائيل واليهود يعيشون مشتتين في فرنسا وانكلترا، وأميركا، والأرجنتين...».
كتب مكسيم رودنسون عن أحد أشد منتقديه عنفا، ما يلي: «أحسده لأنه، وجد من أول محاولة التعريفات والألفاظ التي فرضت نفسها للدلالة على وحدة تجمع في آن بين الملك داود، وأنشتاين، ويسوع الناصري، وابن ميمون، وموسيس ماندلسون، وكارل ماركس، ومناحيم بيغن، وجاك أوفنباخ، وبنجمان ديزرايلي، وميشال دوبريه، وتريستان برنار، الخ، دون أن ينسى نفسه وينساني...».

ييشوف (Yichouv)

هذا اسم أطلق على الجماعة اليهودية في فلسطين وعلى المجتمع الذي بنته قبل إنشاء دولة إسرائيل.
الييشوف إذن يعني أولا الرجال والنساء الذين ارتفع عددهم أكثر من خمسة عشر ضعفا بين المؤتمر اليهودي العالمي الأول (1897) ومشروع التقسيم الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة: ارتفع من 40000 إلى 600000 خلال خمسين سنة ـ ارتفعت نسبتهم إلى عدد السكان الاجمالي من 10% بالكاد إلى أكثر من 30%.
وارتفعت كذلك نسبة الأرض التي يملكونها: بفضل الصندوق القومي اليهودي، الذي راح يشتري الأراضي من كبار الملاكين الغائبين وسعت الجماعة سيطرتها على الأرض فارتفعت مساحة الأراضي التي تملكها من 204000 دونم (الدونم يساوي عشر الهكتار) إلى 1802000 دونم خلال خمسين سنة وارتفع في الوقت ذاته عدد المستوطنات الزراعية من 27 إلى 300 مستوطنة كان كثير منها يؤلف مزارع جماعية «كيبوتزيم» ، أو موشافيم تعاونية ـ كانت هاتان الفئتان تستثمران سنة 1947 نصف الأراضي اليهودية وكان النصف الآخر ملكيات خاصة. وغداة الحرب العالمية الثانية، كان الفلاحون اليهود ينتجون بواسطة 7. 7% من الأراضي 28.3% من الانتاج الزراعي في فلسطين.

كان «تجديد شباب الشعب اليهودي» الذي وعدت به الصهيونية يجري إذن في الريف، ولكن في المدينة أيضا، في الصناعة والتجارة. فقد انطلق مؤشر الانتاج الصناعي من 100 في سنة 1920 فقارب الـ 5000 في سنة 1945. وارتفع استهلاك الكهرباء السنوي من مليوني كيلواط إلى حوالى 200 مليون.
كان يعمل في الصناعة والخدمات والزراعة ـ وفي المعسكرات البريطانية ـ 160000 أجير، بينهم 90000 عربي و 70000 يهودي. وكان أجر اليهودي يبلغ ضعف أجر العربي، والفرق بينهما أكبر أيضا في حقل الاستهلاك.
هذه الهوة بين العرب واليهود لم يكن مردها إلا إلى أسباب التفوق والتنشئة، والوسائل التقنية، والرساميل ـ التي كان يحوزها اليهود، كما أنها كانت وليدة إرادة الييشوف : «إن شرط تحقيق الصهيونية هو استيلاء اليد العاملة اليهودية على كل الوظائف في البلاد» كما جاء في إحدى الصحف. وتحت ستار «السيطرة على العمل» كانت الكيبوتزيم و الموشافيم تحارب استخدام عمال عرب في الزراعة. فكانت ترى على جدران القدس وتل أبيب، التي ولدت سنة 1909، ملصقات تقول: «لا تشتروا منتجات عربية!» «اشتروا منتجات عبرية!».
لكن الييشوف. الذي كان يكبر من حيث العدد ومن حيث الدور في الاقتصاد، هو أكثر من ذلك: كان يجسد، في جوار الأمة العربية الفلسطينية، الأمة اليهودية الفلسطينية الجاري تكوينها، ومعها لغتها (العبرية التي جددها إليعازر بن يهودا)، ودوائرها العامة، ونواتها المسلحة (الهاغانا، البلماح، وكذلك قوات الإيرغون الخارجة عنهما) وبالتأكيد مؤسساتها.
كان اليهود ممثلين، لدى المفوض السامي البريطاني الذي يمسك بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في فلسطين، ووفقا للمادة 4 من صك الانتداب الصادر عن عصبة الأمم، بـ «هيئة يهودية مناسبة» : الوكالة اليهودية التي كانت تدير شيئا فشيئا مجمل الاستيطان، بالاضافة إلى توزيع «وكالات» الهجرة. وكانت الجماعة اليهودية أيضا تنتخب مجلسها الوطني، فاد ليومي، بالطريقة النسبية.
وكانت تتقاسم توجهات الييشوف ثلاثة تيارات كبيرة (انظر «الأحزاب السياسية الاسرائيلية») (*). كان المهاجرون في الغالب اشتراكيي الأصل فكانوا يميلون إلى اليسار: الماباي الذي اندمجت فيه مختلف التيارات الاشتراكية سنة 1930، وإلى يساره الهاشومير هاتزايير والبوال سيون سمول اللذان شكلا فيما بعد حزب المابام. وكانت نقابة هستدروت، التي تملك قسما كبيرا من الجهاز الاقتصادي، على تواصل معهما. وكان اليمين يضم تيارا «ليبراليا» (الصهاينة العامون) وتيارا استبداديا (الحزب التعديلي) (*) أما القطب الديني، فكان

ي

ينقسم بين مزراحي وهابويل مزراحي، اللذين يشاركان في المؤسسات، وأغودات إسرائيل وبوال أغودات إسرائيل، الأرذوكسيين، اللذين يرفضان المشاركة في المؤسسات. في انتخابات سنة 1931، نال كل من اليسار واليمين والتيارات الدينية، حسب الترتيب 3. 42 % و32.4% و7% من الأصوات. التشكيل الوحيد غير الصهيوني، واليهودي ـ العربي، كان الحزب الشيوعي الذي تأسس سنة 1922، وكان يصعب عليه أن يصمد أمام تناقضات تركيبه، التي فاقمتها توجيهات الأممية الشيوعية و «التبعية» التي نجمت عنها حيال قيادة الحركة الفلسطينية.

كان اليیشوف يشكل إذن، منذ ذلك الوقت، دولة ضمن الدولة. كان إسرائيل قبل قيام إسرائيل. وقد اكتسب في 14 أيار/مايو 1948، الصفة الوحيدة التي كانت تنقصه: الاستقلال.

وثائق

وعد بلفور

في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

المخلص

آرثر جيمس بلفور

الانتداب البريطاني على فلسطين

مقتطفات

24 تموز/يوليو 1922

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني /نوفمبر سنة 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جليا انه لن يؤتى بعمل من شانه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق أو الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين.

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.
لذلك فان مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:
المادة الأولى:
يكون للدولة المنتدبة السلطة الفعلية في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.
المادة الثانية:
تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.
المادة الثالثة:
يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.
المادة الرابعة:
يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة.
يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها

ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

خطة تقسيم فلسطين

(مقتطفات من أهم الفصول)

قرار الجمعية العامة 181 تشرين الثاني/نوفمبر 1947

الجزء الأول:
دستور فلسطين وحكومتها المستقبلة

أ- إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

1- ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 آب/أغسطس 1948.

2- يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 1 آب/أغسطس 1948. يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.

بذلت السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحريا وأرضا خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 شباط/فبراير 1948.

3- تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن 1 تشرين

الأول/أوكتوبر 1948. أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

4- تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

[...]

(ج) تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحا إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

1. لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

2. فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وكذلك للأجانب دون تمييز في الجنسية، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة. كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

3. تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة. فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو موقعا دينيا معينا بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو

الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم. وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

4. لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفيا منها في تاريخ إنشاء الدولة.
يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأنا بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.

5. يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى الحاكم تعاونا تاما ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهماته في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات:

1. تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.

2. لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

3. يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.

4. يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

5. باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخبرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

6. تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

7. لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

8. لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية أو يهوديا في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الجزء الثاني-

الحدود

أ- الدولة العربية

[انظر الخريطة 1]

ب- الدولة اليهودية

[انظر الخريطة 1].

[...]

ج- مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس.

الجزء الثالث

مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص،

وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ج- نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

1- الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم -المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام -السلام الديني خاصة- مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذا بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

2- الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطنا لأي من الدولتين في فلسطين.

يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

3- الاستقلال المحلي:
أ- يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.
ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه. وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.
4- تدابير الأمن:
أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.
ب- في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.
ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج فلسطين ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها.
5- التنظيم التشريعي.
تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهريا بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

6- القضاء:
يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.
7- الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:
تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.
8- حرية العبور (transit) والزيارة والسيطرة على المقيمين:
تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.
9- العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:
يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.
10- اللغات الرسمية:
تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.
11- المواطنة:
يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية

الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (9) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.
ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.
12- حريات المواطنين:
أ- يضمن لسكان المدينة -بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة- حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.
ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.
ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.
د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.
هـ - مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.
و- تؤمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية -شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة- لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.
ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.
13- الأماكن المقدسة:
أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.
ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جوابا عن طلبه خلال مدة معقولة.
د- لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفيا منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.
14- سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:
أ- إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.
ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحاكم -بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين- ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.
ج- وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.
ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامة بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د. مدة العمل بالنظام الخاص

النظام الذي وضعه مجلس الوصاية، استنادا إلى المبادىء المعلنة اعلاه، يبدأ العمل به في اول تشرين الاول/اوكتوبر عام 1948 كاقصى حد. يعمل به في البداية لمدة 10 سنوات، الا اذا ارتأى مجلس الوصاية القيام بعملية تقييم جديدة لهذه الاجراءات قبل انقضاء المدة. ومع انتهاء هذه المدة، يجب ان يخضع مجمل النظام لعملية اعادة نظر من قبل مجلس الوصاية، في ضوء التجربة المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. والاشخاص المقيمين في المدينة، سيكون لهم ملء الحرية بالاعلان، عبر الاستفتاء، عن اقتراحاتهم المتعلقة بالتعديلات المحتل ادخالها على نظام المدينة

الجزء الرابع
الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

قرار 242
تاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط
إن مجلس الامن،
إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط،
وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد ايضا أن جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق،
1- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:
أ- انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضي احتلتها في النزاع الاخير،
ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة اراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.
2- يؤكد ايضا الحاجة الى:
أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،
ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،
ج - ضمان حرمة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
3- يطلب من الامين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الاوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية ايجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه.
4- يطلب من الامين العام أن يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

قرار قمة الرباط

28 تشرين الاول/أوكتوبر 1974

ان مؤتمر القمة السابع:
1. يؤكد حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه وبتقرير المصير.
2. يؤكد حق الشعب الفلسطيني باقامة سلطة وطنية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني على كل الارض التي ستتحرر. ويجب على

الدول العربية ان تساند هذه السلطة عند اقامتها وذلك في جميع الميادين وعلى المستويات كافة.
3. يدعو المملكة الهاشمية الاردنية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى وضع صيغة تنظم علاقاتها في ضوء هذه القرارات بهدف تنفيذها.
4. تؤكد واجب كل البلدان العربية المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية المتعلقة بالعمل الفلسطيني.

قرار الجمعية العامة رقم 3236 22
تشرين الثاني/نوفمبر 1974
إقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

إن الجمعية العامة،
وقد نظرت في قضية فلسطين،
وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة شعب فلسطين،
وقد استمعت أيضا إلى بيانات أخرى ألقيت خلال المناقشة،
وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن، التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ لم تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر،
واعترافا منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة،
وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، لاسيما حقه في تقرير مصيره،
وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه،
وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،
1- تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصا:

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.
2- وتؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.
3- وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، واحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين.
4- وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط،
5- وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
6- وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقا للميثاق.
7- وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.
8- وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثلاثين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.
9- وتقرر أن يدرج البند المعنون " قضية فلسطين" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

كمب ديفيد
إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط
17 ايلول/سبتمبر 1978
مقتطفات

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس

وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأميركية في كمب ديفيد من 5-17أيلول/سبتمبر 1978م واتفقوا على الإطار التالي للسلام في الشرق الأوسط وهم يدعون أطراف النزاع العربي الإسرائيلي إلى الانضمام إليه.

(...)

إطار

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصـل إلي تسويـة عادلـة وشاملـة ومعمـرة لصـراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم 242و338 بكل فقراتهما ، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهي تدرك أن السلام لكي يصبح معمرا يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير، لذا فإنها تتفق على أن هذا الإطار مناسب في رأيها ليشكل أساسا للسلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل كذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس.

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو الأتي :-

أ - الضفة الغربية وغزة

* أولا: ينبغي أن تشترك مصر و إسرائيل و الأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

أ - تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع أخذ الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف في الاعتبار، يجب إن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات ، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة إلى الانضمام إلى المحادثات على أساس هذا الإطار ، ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذا الأراضي ولاهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب - أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تضم وفدا يضم مصر والأردن ووفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه.
وسيتفاوض الأطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى فــي مواقع أمن معينة وسيتضمن الاتفاق أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي و النظام العام ، وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين ، إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة في تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.
ج - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن من دون أن تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية . وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.
وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان ، إحدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن التي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شأن الضفة الغربية وغزة وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم (242).
وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :
1 - أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية

2 - أن يعرضـوا اتفاقهــم للتصويت من جانب الممثليـن المنتخبيـن لسكـان الضفـة الغربية وغزة
- 3 إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمـــون بها أنفسهم تمشيا مع نصــــوص الاتفاق .
4 - المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .
* ثانيا : سيتم اتخاذ كل الإجراءات و التدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل و جيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة و ستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.
* ثالثا : خلال الفتـرة الانتقالية يشكل ممثلو مصر و إسرائيل و الأردن و سلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام 1967م مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب و أوجه التمزق ، ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .
* رابعا : ستعمل مصر و إسرائيل بعضهما مع البعض و مع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

اعلان اجتماع دول السوق الاوروبية
المشتركة السابع عشر
حول الحوار الاوروبي-العربي والوضع في الشرق الاوسط
البندقية، 12-13-حزيران/يونيو 1980

ابرز التسعة المجتمعون الاهمية التي يعلقونها على الحوار الاوروبي-العربي على كل

المستويات وعلى ضرورة تطوير نطاقها السياسي. واتفقوا بالتالي على فائدة عقد اجتماع على المستوى السياسي بين الطرفين. وهكذا تفاهموا على المساهمة في تطوير التعاون والتفاهم المتبادل بين اوروبا والعالم العربي.

1. اجرى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية المجتمعون تبادلا معمقا لوجهات النظر حول الوضع الراهن في الشرق الاوسط في كل عناصره، بما فيها وضع المفاوضات الناتجة عن الاتفاقيات الموقعة بين مصر واسرائيل في آذار/مارس 1979.واتفقوا على ان التوترات المتصاعدة التي تعصف في هذه المنطقة تشكل خطرا جديا وتجعل التوصل إلى حل شامل للنزاع العربي-الاسرائيلي، مسالة اكثر ضرورة والحاحا من أي وقت مضى،

2. إن دول الاتحاد الاوروبي التسع يعتبرون أن الصلات التقليدية والمصالح المشتركة التي تجمع اوروبا بالشرق الاوسط تفرض عليهم لعب دور خاص وتأمرهم اليوم بأن يعملوا بشكل اكثر ملموسية لصالح السلام.

3. في هذا الاطار، تستند البلدان التسع إلى قرارات مجلس الامن 242 و383 وعلى المواقف التي عبروا عنها مرات عديدة خاصت في تصريحاتهم في 29 حزيران/يونيو 1977 وفي 19 ايلول/سبتمبر 1978 وفي 26 آذار/مارس و18 حزيران/يونيو 1979 كما في الخطاب الذي القاه باسمهم في 25 أيلول/سبتمبر الفائت، وزير الشؤون الخارجية الايرلندية في الجمعية العمومية الرابعة والثلاثين للامم المتحدة.

4. على هذه الاسس المحددة كما سبق، حانت اللحظة للاعتراف وتطبيق المبادىء الموافق عليها دوليا من قبل المجموعة الدولية: حق جميع دول المنطقة بالوجود والامن، بما فيها اسرائيل، والعدالة لكل الشعوب، مما يستلزم الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

5. لجميع شعوب المنطقة الحق بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة. إن ضمانات تنظيم السلام يجب ان تؤمنها الامم المتحدة بناء على قرار من مجلس الامن، وفي اسوأ الاحوال، على اساس قواعد متفق عليها من بين الطرفين. ويعلن التسع عن استعدادهم للمشاركة، في اطار تسوية شاملة، في نظام ضمانات دولية ملموسة وملزمة، بما في ذلك على الارض.

6. القضية الفلسطينية، التي هي ليست مجرد مسالة لاجئين، يجب أن تجد اخيرا حلا عادلا لها. والشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب، يجب ان يصبح قادرا، بعملية ملائمة محددة في اطار التسوية الشاملة للسلام، ان يمارس بشكل كامل حقه بتقرير مصيره.

7. ان تطبيق هذه الاهداف يفرض انضمام وتعاون جميع الاطراف المعنية إلى عملية السلام التي تحاول الدول التسع الدفع بها على اساس المبادىء المحددة في البيانات المشار

اليها اعلاه. فهذه المبادىء تفرض نفسها على جميع الاطراف المعنية، اذن على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير التي سيتعيين اشراكها في المفاوضات.

8. تعترف التسع بالدور البالغ الاهمية الذي ترتديه قضية القدس بالنسبة لكافة الاطراف المعنية. وتشير التسع إلى عدم قبول أي مبادرة من طرف واحد تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس والى أن أي اتفاق على وضع المدينة يجب ان يضمن حق الوصول الحر للجميع إلى الاماكن المقدسة.

9. تذكر التسع بضرورة ان تضع اسرائيل حدا لاحتلال الاراضي الذي تستمر به منذ عدوان 1967، مثلما فعلت بالنسبة إلى جزء من سيناء. إنها مقتنعة بأن المستوطنات الاسرائيلية تشكل عائقا خطيرا امام عملية السلام في الشرق الاوسط. وتعتبر التسع أن هذه المستوطنات كما التعديلات السكانية والعقارية في الاراضي العربية المحتلة هي غير شرعية في نظر القانون الدولي.

10. وحرصا منها على وضع حد للعنف، تعتبر التسع أن التخلي عن القوة وعن التهديد باستخدام القوة من قبل جميع الاطراف، يستطيع وحده أن يخلق مناخا من الثقة في المنطقة ويشكل عنصرا اساسيا من اجل تسوية شاملة للنزاع في الشرق الاوسط.

11. قرر التسع القيام بالاتصالات الضرورية مع كل الاطراف المعنية. وسيكون هدف هذه الاتصالات استكشاف موقف الاطراف المختلفة بالنسبة إلى المبادىء المحددة في هذا البيان وتحديد، في ضوء هذه الاستشارات، الشكل الذي يمكن ان تاخذه مبادرة قد تقوم بها.

خطة فاس

(مقتطفات من قرار القمة العربية)

فاس، 9 ايلول/سبتمبر 1982

(...)

النزاع العربي-الاسرائيلي

القمة a rendu hommage لمقاومة قوى الثورة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات العربية السورية، وتؤكد مساندتها للشعب الفلسطيني في نضاله من اجل استعادة حقوقه القومية inaliénables .

إن القمة، اقتناعا منها بقدرة الامة العربية على تحقيق اهدافها الشرعية ووضع حد للعدوان، وانطلاقا من المبادىء الاساسية التي وضعتها القمم العربية وحرصا من البلدان العربية على متابعة العمل بكل الوسائل من اجل تحقيق سلم عادل في الشرق الاوسط آخذين بعين الاعتبار مشروع الرئيس حبيب بورقيبة الذي يعتبر الشرعية الدولية اساسا لحل القضية الفلسطينية ومشروع الملك فهد بن عبدالعزيز المتعلق بالسلم في الشرق الاوسط، وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي صاغها اصحاب السمو (...) تتبنى، القمة، المبادىء التالية :

1. انسحاب اسرائيل من كل الاراضي التي احتلتها في العام 1967، بما فيها القدس العربية؛
2. تفكيك المستوطنات التي اقامتها اسرائيل على الاراضي العربية بعد عام 1967؛
3. ضمان حرية العبادة والمعتقدات لجميع الاديان في الاماكن المقدسة؛
4. اعادة التاكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وبممارسة حقوقه القومية (imprescriptibles et inaliénables) ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، والتعويض على كل الذين لا يريدون العودة (في وطنهم)؛
5. وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة اشهر؛
6. اقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس؛
7. يضمن مجلس الامن السلم بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة؛
8. يضمن مجلس الامن احترام هذه المبادىء.

(...)

قرار مجلس الامن 687

3 نيسان/أفريل 1991

إن مجلس الامن

(...)

ج ـ 7 - يدعو العراق إلى أن يؤكد من جديد، دون أي شرط، التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة او ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقع في جنيف في 17 حزيران/يونيو 1935(59)، وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة المؤرخة 10 نيسان/أفريل 1972 (61).

8 ـ يقرر أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام تحت إشراف دولي بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر:

(أ) جميع الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزونات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع.

(ب) جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها.

(...)

12 ـ يقرر أن يوافق العراق دون أي شرط على عدم حيازة او إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للاسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكره أعلاه: وأن يقدم إلى الامين العام والى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في غضون خمسة عشر يوما من اتخاذ هذا القرار إعلانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة أعلاه؛ وأن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الاسلحة النووية للرقابة الحصرية للوكالة، لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها. وذلك بمساعدة اللجنة الخاصة وتعاونها

(...)

د ـ 15 - يطلب الى الامين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن الخطوات المتخذة

لتسيير عودة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، بما في ذلك وضع قائمة بأي ممتلكات تدعي الكويت عدم إعادتها أو عدم إعادتها سليمة.

هـ ـ 16 ـ يؤكد من جديد أن العراق، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل 2 آب/اغسطس 1990 والتي سيجري تناولها عن طريق الاليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الاجنبية أو رعاياها أو شركاتها، نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت.

(...)

18 ـ يقرر أيضا إنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبات التي تدخل في نطاق الفقرة 16 وإنشاء لجنة لإدارة الصندوق.

19 ـ يوعز إلى الامين العام بأن يضع ويقدم إلى المجلس، في غضون مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، توصيات لاتخاذ قرار بشأنها، لتمكين الصندوق من الوفاء بمطلب دفع التعويضات التي يثبت استحقاقها وفقا لأحكام الفقرة 18، ومن أجل برنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرات 16 إلى 18، بما في ذلك: إدارة الصندوق، وآليات تحديد المستوى المناسب لمساهمة العراق في الصندوق على أساس نسبة مئوية من قيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية من العراق بحيث لا تتجاوز رقما يقترحة الامين العام على المجلس؛ على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع المقدرة بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة خدمة الدين الخارجي، واحتياجات الاقتصاد العراقي؛ واتخاذ ترتيبات لكفالة أداء المدفوعات للصندوق؛ والطريقة التي ستخصص الاموال وتدفع المطالبات بموجبها؛ والاجراءات المناسبة لتقييم الخسائر، وتقديم المطالبات المتنازع عليها فيما يتعلق بمسؤولية العراق كما هو منصوص عليه في الفقرة 16؛ وتكوين اللجنة المشار إليها أعلاه.

و ـ 20 ـ يقرر، مع السريان الفوري، ألا ينطبق حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والامدادات الصحية للعراق، وحظر المعاملات المالية المتصلة بذلك الواردة في القرار 661 (1990) على المواد الغذائية التي تخطر بها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 661 (1990) بشأن الحالة بين العراق والكويت، أو بموافقة تلك اللجنة، بموجب إجراء "عدم الاعتراض" المبسط والمعجل، على المواد والإمدادت اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية كما تحدد في التقرير المقدم إلى الأمين العام والمؤرخ 20

آذار/مارس 1991 (53)، وفي أية استنتاجات أخرى عن وجود حاجة إنسانية تتوصل إليها اللجنة.

(...)

22 ـ يقرر أيضا أن يوافق المجلس على البرنامج الذي تدعو إليه الفقرة 19 وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الاجراءات المتوخاة في الفقرات 8 إلى 12، أن تصبح حينئذ مقررات حظر استيراد السلع الاساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار 661 (1990) غير ذات مفعول أو أثر.

(...)

24 ـ يقرر، وفقا للقرار 661 (1990) والقرارات ذات الصلة التالية له وإلى أن يتخذ المجلس مقررا آخر، أن تواصل جميع الدول الحيلولة دون قيام رعاياها ببيع أو توريد ما يلي إلى العراق، أو ترويج أو تيسير هذا البيع أو التوريد، أو إتمامه من أراضيها أو استخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها لهذا الغرض:

(أ) الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها.

(...)

(ج) التكنولوجيا بموجب ترتيبات ترخيص أو غيرها من ترتيبات النقل المستخدمة في إنتاج أو استخدام أو تخزين المواد المحددة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب).

(د) الأفراد أو المواد للتدريب أو خدمات الدعم التقني المتصلة بتصميم أو تطوير أو تصنيع أو استخدام أو صيانة أو دعم المواد المحددة في الفقرتين (أ) و (ب).

(25) ـ يطلب إلى جميع الدول والمنظمات الدولية أن تلتزم التزاما تاما بالفقرة 24، بغض النظر عن وجود أية عقود أو اتفاقات أو تراخيص أو أية ترتيبات أخرى.

(...)

ز ـ 30 يقرر من أجل تعزيز التزامه بتسيير إعادة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة إلى الوطن، أن يقدم العراق كل ما يلزم من تعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، وذلك بتقديم قوائم بأسماء هؤلاء الأشخاص، وتيسير إمكانية وصول اللجنة الدولية إلى جميع هؤلاء الأشخاص حيث يوجدون أو يكونون محتجزين وتيسير بحث اللجنة الدولية عن الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين ما زالت مصائرهم مجهولة.

(...)

ح ـ 32 ـ يتطلب من العراق أن يبلغ المجلس بأنه لن يرتكب أو يدعم أي عمل من

أعمال الارهاب الدولي أو يسمح لأي منظمة موجهة نحو ارتكاب هذه الاعمال بالعمل داخل أراضيه وأن يدين بلا لبس جميع أعمال وأساليب وممارسات الارهاب وينبذها.
ط ـ 33 ـ يعلن أنه، بعد تقديم العراق إخطارا رسميا إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة أعلاه، يسري وقف رسمي لإطلاق النار بين العراق والكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت وفقا للقرار 678 (1990).
(...)

اعلان مبادىء حول ترتيبات
الحكومة الذاتية الإنتقالية
بتاريخ 19 آب/أغسطس 1993

إن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط). (الوفد الفلسطيني).
ممثلا الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والإعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وامن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.
وعليه فان الطرفين يتفقان على المبادىء التالية:
المادة 1:
هدف المفاوضات:
إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية. المجلس

المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

من المفهوم أن الترتيبات الإنتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

المادة 2:

إطار الفترة الإنتقالية:

ان الإطار المتفق عليه للفترة الإنتقالية مبين في إعلان المبادىء هذا.

المادة 3:

الإنتخابات:

1 ـ من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادىء ديموقراطية ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليها بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

2 ـ سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للإنتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق 1 بهدف إجراء الإنتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

3 ـ هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة 4:

الولاية:

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة بإستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الإنتقالية.

المادة 5:
الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:
1 ـ تبدأ فترة السنوات الخمس الإنتقالية فور الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
2 ـ سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الإنتقالية.
3 ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الإهتمام المشترك.
4 ـ يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الإنتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.
المادة 6:
النقل التمهيدي للصلاحات والمسؤوليات:
1 ـ فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ (وفور) الإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.
2 ـ مباشرة بعد دخول اعلان المبادىء هذا إلى حيز التنفيد والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبقصد النهوض بالتنمية الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الإجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق عليه والى أن يتم تنصيب المجلس يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل الصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة 7:

الإتفاق الإنتقالي:

1 ـ سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على إتفاق حول الفترة الإنتقالية (الإتفاق الإنتقالي).

2 ـ سوف يحدد الإتفاق الإنتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وادارتها المدنية إلى المجلس. وسوف يحدد الإتفاق الإنتقالي أيضا سلطة المجلس التنفيذي وسلطته التشريعية طبقا للمادة 9 المذكورة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3 ـ سوف يتضمن الإتفاق الإنتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الإضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليها مسبقا وفقا للمادة 6 المذكورة أعلاه.

4 ـ من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الإقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الإتفاق عليها وفقا للإتفاق الإنتقالي الذي سيحدد صلاحياته ومسؤولياته.

5 ـ بعد تنصيب المجلس يتم حل الإدارة المدنية وإنسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة 8:

النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشىء المجلس قوة شرطة قوية بينما ستستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الاجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الادخلي والنظام العام.

المادة 9:
القوانين والأوامر العسكرية:
1 ـ سيخول المجلس سلطة التشريع وفقا للإتفاق الإنتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة إليه.
2 ـ سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.
المادة 10:
لجنة الإرتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية.
من أجل تأمين تطبيق هادىء لإعلان المبادىء هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الإنتقالية ستشكل فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الإهتمام المشترك والمنازعات.
المادة 11:
التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الإقتصادية: إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق 3 وملحق 4 بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.
3 ـ لن يتم الإجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم 4 حزيران/ يونيو 1967 بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الإنتخابية لأسباب عملية المرحلون (النازحون) وتعني كل من اضطر أو أجبر على المغادرة نتيجة حرب أو نزاع يقصد بها في السياق الفلسطيني (النازحون) بالإضافة إلى كل من أبعد أو رحل أو منع من العودة إلى الأراضي المحتلة منذ عام 1967 وكان اسمه مسجلا في قيود سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ (4 حزيران 1967).

المادة 12:

الإرتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة. في إقامة المزيد من ترتيبات الإرتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالإتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 بالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.

وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الإهتمام المشترك.

المادة 13:

إعادة تموضع القوات الإسرائيلية:

1 ـ بعد دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم اعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية الذي يتم تنفيذه وفقا للمادة 14.

2 ـ عند إعادة موضعة قواتها العسكرية ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

3 ـ وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التموضع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة 8 أعلاه.

المادة 14:

الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا: ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة 15:

تسوية المنازعات:

1 ـ ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الإنتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة التي ستتشكل وفقا للمادة العاشرة أعلاه.

2 ـ أن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الإتفاق عليها بين الأطراف.

3 ـ للأطراف أن تتفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الإنتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين ستنشىء الأطراف لجنة تحكيم.

المادة 16:

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالمراجع الإقليمية:

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعددة أداة ملائمة للنهوض «بخطة مارشال» وببرامج اقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة 17:

بنود متفرقة:

1 ـ يدخل اتفاق المبادىء هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

2 ـ جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادىء هذا والمحضر المتفق عليه المتعلقة سيتم اعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الإتفاق.

ابرم في واشنطن يوم 1993.

عن حكومة إسرائيل/عن الوفد الفلسطيني

الشاهدان
الولايات المتحدة الأميركية
الفدرالية الروسية
الملحق الأول بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها.
1 ـ فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقا لإتفاق بين الطرفين.
2 ـ وبالإضافة يجب أن تغطي الاتفاقية حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.
3 ـ النظام الانتخابي.
4 ـ الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكانية الترخيص لمحطة بث اذاعي وتلفزيوني.
الملحق الثانيبروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيليةمن قطاع غزة ومنطقة أريحا.
1 ـ سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول اعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا على أثر الانسحاب الإسرائيلي.
2 ـ ستنفذ اسرائيل انسحابا وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا يبدأ مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق.

ترتيبات حول جنوب لبنان

27 نيسان/أفريل 1996

نص تفاهم نيسان 96

إن الولايات المتحدة تفهم أنه بعد مناقشات مع حكومتي إسرائيل ولبنان وبالتشاور مع سوريا، فإن لبنان وإسرائيل سوف يكفلان التالي:

1. إن المجموعات المسلحة في لبنان لن تقوم بهجمات بصواريخ الكاتيوشا، أو أي نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل.

2. إن إسرائيل والمتعاونين معها لن يطلقوا أي نوع من السلاح على المدنيين، أو الأهداف المدنية في لبنان.

3. بالإضافة إلى هذا، يلتزم الطرفان بالتأكد من عدم كون المدنيين هدفا للهجوم تحت أي ظروف، وعدم استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية قواعد إطلاق للهجمات.

4. بدون خرق هذا التفاهم لا يوجد ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

5. تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة، فرنسا، سوريا، لبنان وإسرائيل. ستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم المنصوص عليه أعلاه.وستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة.

6. ستنظم الولايات المتحدة أيضا مجموعة استشارية تتألف من فرنسا، الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وأطراف أخرى مهتمة بهدف المساعدة على تلبية حاجات الإعمار في لبنان.

7. من المعترف به أن التفاهم من أجل إنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن يكون بديلا عن حل دائم. تفهم الولايات المتحدة أهمية تحقيق سلام شامل في المنطقة. من أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سوريا

وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل في وقت يتفق عليه، بهدف التوصل إلى سلام شامل. تفهم الولايات المتحدة أنه من المرغوب به أن تجري المفاوضات في جو من الهدوء والاستقرار.

البيان النهائي للمحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية
في طابا

27 كانون الثاني/يناير 2001

(جيروزاليم بوست، 28 ك2)

اجرى الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني، خلال ثلاثة ايام، مفاوضات ملموسة بهدف اقامة تفاهم مستدام بين الطرفين.
كانت المحادثات لا سابق لها من حيث المناخ الايجابي والتعبير عن التصميم المتبادلة على تلبية الحاجات القومية، الوجودية والامنية لكل من الطرفين.
ونظرا للظروف ولضغوطات الوقت، تبين انه من المستحيل التوصل إلى تفاهم على كل المسائل بالرغم من التقدم الجوهري الذي سجل على كل من الملفات التي تم بحثها.
لم يكن الطرفان يوما بهذا القرب من التفاهم وهما يتقاسمان القناعة بان الهوات الباقية يمكن ان يجري ردمها باستئناف المفاوضات غداة الانتخابات الاسرائيلية.
يتعهد الطرفان بان (recouvrer) عملية تطبيع واقامة امن ثابت باحترامهم الالتزامات التي اتخذت في قمة شرم الشيخ.
ميز المفاوضون اربعة مواضيع رئيسية : اللاجئون والامن والحدود ووضعية القدس بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي يسمح بوضع حد للنزاع وباقامة السلام بين الشعبين.
اخذ الطرفان بعين الاعتبار الافكار التي قدمها الرئيس كلينتون، كلا بايجابياتها وسلبياتها.
أحرز، على صعيد كل هذه المسائل، تقدما لا يمكن انكاره في فهم الآخر، كما حصل تقارب بين الطرفين بالنسبة لبعضها.

وكما تمت الاشارة اليه سابقا، فان الروزنامة السياسية هي التي حالت دون الوصول إلى اتفاق.
إلا أن الاطراف مقتنعون، في ضوء تقدم التقارب بينها بشكل معبر، انه، بعد فترة قصيرة، ونظرا للضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق، سيكون من الممكن توفيق التباينات وايجاد اتفاق مستدام بين الاثنين.
بهذا الصدد، إن الطرفين مقتنعين بانهما يستطيعان ان يبدآ بالتقدم في العملية في اول فرصة.
إن مفاوضات طابا قد انجزت مرحلة هامة في عملية المفاوضات الاسرائيلية اللبنانية وذلك بنجاحها في اعادة الثقة بين الطرفين اللذين لم يكونا يوما بهذا القرب من التوصل إلى اتفاق.
إننا نغادر طابا مع الامل وفي وضع نفسي من النجاح المتبادل، معترفين ان الاسس قد أرسيت من قبل الطرفين لبناء ثقة متبادلة ودفع كل المسائل الملحة إلى الأمام. ويعبر الفريقان عن امتنانهما للرئيس حسني مبارك لاستضافته وتسهيله للمحادثات. كما يشكران ايضا الاتحاد الاوروبي لمساندته المحادثات.
ترجم عن الموند ديبلوماتيك.

قرار مجلس الأمن1379

12 آذار/مارس 2002

"إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرارين 242 (1967) و338 (1973)، وإذ يؤكد رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها،
وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار أحداث العنف المأساوية التي وقعت منذ سبتمبر/أيلول عام 2000، وبخاصة الهجمات الأخيرة وتزايد عدد القتلى والجرحى،
وإذ يشدد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف المعنية سلامة المدنيين،

وإذ يشدد أيضا على ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني المقبولة عالميا،
وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية للمبعوثين الخاصين للولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، والمنسق الخاص للأمم المتحدة وغيرهم، الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وإذ يشجعهم على بذل هذه الجهود، وإذ يرحب بمساهمة الأمير عبد اللـه ولي عهد المملكة العربية السعودية،
1- يطالب بالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير؛
2- يدعو الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما إلى التعاون في تنفيذ خطة عمل وتوصيات تقرير ميتشل بهدف استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية؛
3- يعرب عن تأييده لجهود الأمين العام والجهات الأخرى الرامية إلى مساعدة الطرفين على وقف العنف واستئناف عملية السلام؛
4- يقرر أن يبقي المسالة قيد نظره.

قرار مجلس الأمن 1441

8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002

إن مجلس الأمن،
(...)
وإذ يسلم بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى،
وإذ يشير إلى أن قراره 678 (1990) قد أذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة للتقيد بقراره 660 (1990) المؤرخ 2 آب/أغسطس 1990 وجميع القرارات ذات الصلة التي تلت القرار 660 (1990) وتنفيذها، ولإعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،
وإذ يشير كذلك إلى أن قراره 687 (1991) قد فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يسوؤه أن العراق لم يقدم، حسب المطلوب بموجب القرار 687 (1991)، كشفا دقيقا ونهائيا وكاملا بجميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا وبجميع مخزوناته من هذه الأسلحة ومكوناتها ومرافق وأماكن إنتاجها، فضلا عن البرامج النووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج يدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بالمواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية،
وإذ يسوؤه كذلك أن العراق أعاق مرارا الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يتعاون تعاونا كاملا وغير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام 1998،
وإذ يسوؤه عدم وجود رصد وتفتيش وتحقق دولي في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في العراق منذ كانون الأول/ديسمبر 1998، حسب ما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها المجلس إلى العراق بأن يوفر سبل الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بموجب القرار 1284 (1999)، باعتبارها المنظمة الخلف للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية،
وإذ يأسف لما نجم عن ذلك من إطالة أمد الأزمة التي تشهدها المنطقة ومعاناة الشعب العراقي،
وإذ يسوؤه أيضا عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار 687 (1991) في ما يتعلق بالإرهاب، وعملا بالقرار 688 (1991) في ما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون وتوفير سبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة في العراق، وعملا بالقرارات 686 (1991) و687 (1991) و1284 (1999) في ما يتعلق بإعادة أو التعاون في معرفة مصير رعايا الكويت ورعايا البلدان الثلاثة الذين يحتجزهم العراق دون وجه حق، أو إعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق دون وجه حق،
وإذ يشير إلى أن المجلس قد أعلن في قراره 687 (1991) أن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار، بما في ذلك التزامات العراق الواردة فيه،
وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل والفوري من جانب العراق دون شروط أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار 687 (1991) وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ يشير إلى أن

قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم امتثال العراق،

وإذ يشير إلى أن قيام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، بوصفها المنظمة الخلف للجنة الخاصة، وقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمباشرة أعمالهما على نحو فعال أمر أساسي لتنفيذ القرار 687 (1991) وغيره من القرارات ذات الصلة،

وإذ يلاحظ أن الرسالة المؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2002 الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق تمثل خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة،

وإذ يلاحظ كذلك أن الرسالة المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2002 الموجهة إلى الفريق السعدي في حكومة العراق من الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحدد الترتيبات العملية، كمتابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي تشكل شروطا أساسية لاستئناف لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق،

وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء استمرار امتناع حكومة العراق عن تقديم تأكيد للترتيبات المحددة في تلك الرسالة،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يشيد بالجهود التي بذلها في هذا المضمار الأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام،

وقد عقد العزم على كفالة الامتثال الكامل لقراراته،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر:

1- أن العراق كان ولايزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار687 (1991)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات 8 إلى 13 من القرار687 (1991)،

2- يقرر، مع التسليم بما جاء في الفقرة 1 أعلاه، أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استنادا إلى ذلك أن يضع نظاما محسنا للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح

المحددة بموجب القرار 687 (1991) والقرارات اللاحقة للمجلس إتماما كاملا وقابلا للتحقق،
3- يقرر أن حكومة العراق يتعين عليها، كي تبدأ في الامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع السلاح، إضافة إلى تقديم الإعلانات المطلوبة كل سنتين، أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى المجلس، في موعد لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ هذا القرار، بيانا دقيقا ووافيا وكاملا عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الاتصال من قبيل الطائرات التي تعمل دون طيار ونظم نشر المواد الإشعاعية المعدة للاستخدام على الطائرات، بما في ذلك أي مخزونات من الأسلحة ومكوناتها الفرعية ومخزونات العوامل والمواد والمعدات ذات الصلة وأماكنها المحددة، وأماكن وأعمال مرافق البحوث والتطوير والإنتاج، فضلا عن جميع البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى، بما في ذلك أي برامج تدعي أنها منشأة لأغراض لا تتصل بإنتاج الأسلحة أو موادها،
4- يقرر أن تقديم العراق بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملا بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يشكل خرقا جوهريا إضافيا لالتزامات العراق وسوف يبلغ إلى المجلس لتقييمه وفقا للفقرتين 11 و12 أدناه،
5- يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي من المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها، وأن يوفر كذلك إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو تود الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره عملا بأي جانب من جوانب ولايتهما، ويقرر كذلك أنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما، إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجرى معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق، وأنه يجوز للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب تقديرهما فقط، إجراء تلك المقابلات دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في

موعد أقصاه 45 يوما من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها، وأن تقدما تقريرا مستكملا في غضون 60 يوما بعد ذلك،

6- يوافق علي الرسالة المؤرخة في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2002 الموجهة من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدي في حكومة العراق، المرفقة بهذا القرار، ويقرر أن يكون مضمون الرسالة ملزما للعراق،

7- يقرر كذلك، بالنظر لتعطيل العراق المطول لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه وبغية تمكينهما من إنجاز المهام المنوطة بهما في هذا القرار وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة، ودون المساس بالتفاهمات السابقة، أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق:

* تحدد لجنة الأمم المتحد للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين فرق التفتيش التابعة لهما على نحو يكفل تشكيل تلك الفرق من أفضل الخبراء

* المؤهلين والمتمرسين المتاحين،

* يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة واتفاق امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

* تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، وبالحق في حرية التنقل بحرية ودون قيد وفورا إلى مواقع التفتيش ومنها، وبالحق في تفتيش أي مواقع أو مباني، بما في ذلك إمكانية وصولهما فورا ودون عوائق أو شروط أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى، على الرغم من أحكام القرار 1154 (1998) المؤرخ 3 آذار/مارس 1998،

* تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليا وسابقا ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمعلقة بالقذائف التسيارية وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك،

* يتكفل عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

* تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تعلنا، لأغراض تجميد موقع ما من أجل التفتيش، مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور، وعلى العراق أن يعلق فيه الحركة البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء،

* تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن تستخدما بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين أو مروحية بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار أو دون طيار، وبالحق في هبوط تلك الطائرات،

* تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام، حسب تقديرهما فقط وعلى نحو قابل للتحقق، بإزالة أو تدمير أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة والنظم الفرعية والمكونات والسجلات والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة، وتتمتعان كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات لإنتاج تلك البنود،

* تتمتع لجنة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات أو مواد معفاة من الرسوم لأغراض التفتيش، وفي مصادرة وتصدير أي معدات أو مواد أو وثائق أخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤولون العاملون فيهما وأمتعتهم الشخصية،

8- يقرر كذلك أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراء من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس،

9- يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق، ويطالب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالا كاملا، ويطالب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية،

10- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما، بما في ذلك معلومات عن أي محاولات بذلها العراق منذ العام 1998 للحصول على مواد محظورة، وعن طريق التوصية بالمواقع التي يتعين جمعها، وتقدم لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المجلس تقريرا عن نتائج هذه العملية،

11- يوعز إلى الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغ المجلس فورا بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار في ما يتعلق بعمليات التفتيش،
12- يقرر أن يعقد اجتماعا فور تلقيه أي تقرير يقدم وفقا للفقرة 4 أو 11 أعلاه، من أجل النظر في الحالة وضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بغية ضمان السلام والأمن الدوليين،
13- يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مرارا بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته.
14- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

قرار مجلس الأمن رقم 1559

في 2 أيلول/سبتمبر 2004

القرار 1559 (2004)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5028 المعقودة في 2 أيلول/سبتمبر 2004.
إن مجلس الأمن،
إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران 425 (1978) و426 (1978) المؤرخان 19 آذار/مارس 1978 والقرار 520 (1982) المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 1982، والقرار 1553 (2004) المؤرخ 29 تموز/يوليو 2004، فضلا عن بيانات رئيسة بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ 18 حزيران/يونيو 2000 (S/PRST/2000/21) ،
وإذ يؤكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.
وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد ميليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية.
وإذ يؤكد مجددا أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.
وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي:
1 ـ يؤكد مجددا مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.
2 ـ يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.
3 ـ يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها.
4 ـ يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.
5 ـ يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي.
6 ـ يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاونا تاما وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.
يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

BIBLIOGRAPHIE

(sauf indications contraires, le lieu de publication est Paris)

Histoire et généralités

Gilbert Achcar, *Le Choc des barbaries. Terrorismes et désordre mondial*, Complexe, Bruxelles, 2002, 165 p.

Mohamed Al-Asaad, Joseph Algazy et Françoise Germain-Robin, *Par-delà les murs. Un réfugié palestinien et un Israélien revisitent leur histoire*, Actes Sud, Arles, 2005, 181 pages.

Jean-Christophe Attias et Esther Benbassa, *Les Juifs ont-ils un avenir ?*, Hachette Littératures, Coll. « Pluriel », 2002, 304 p.

Paul Balta, *L'Islam dans le monde*, La Découverte/Le Monde, 1986, 380 p.

Xavier Baron, *Proche-Orient : du refus à la paix*, Hachette, 1994, 401 p.

François Burgat, *L'Islamisme en face*, La Découverte, 1995, 262 p.

Olivier Carré et Gérard Michaud, *Les Frères musulmans*, L'Harmattan, 2002, 236 p.

Juan R.I. Cole et Nikki R. Keddie (sous la direction de), *Shi'ism and Social Protest*, Yale University Press, Londres, 1986, 326 p.

Marcel Colombe, *Orient arabe et non-engagement*, Publications orientalistes de France, 1973, 2 tomes, 284 et 248 p.

Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté, 1956-2000*, Gallimard, coll. « Folio », 2001, 1068 p.

Robert Fisk, *La Grande guerre pour la civilisation. L'Occident à la conquête du Moyen-Orient (1979-2005)*, La Découverte, 2005, 955 pages.

Raul Hilberg, *La Destruction des Juifs d'Europe*, Fayard, 1988, 1 099 p.

Alain Joxe, *L'Empire du chaos*, La Découverte, 2002, 189 p.

Abderrahim Lamchichi, *Géopolitique de l'islam*, L'Harmattan, 2001, 330 p.

Henry Laurens, *La Question de Palestine* (2 tomes : 1779-1921 et 1922-1947), Fayard, 1999 et 2002.

Rémy Leveau et Abdellah Hammoudi, *Monarchies arabes. Transitions et dérives dynastiques*, La Documentation française, 2002, 286 p.
Maxime Rodinson, *Marxisme et monde musulman*, Le Seuil, 1972, 702 p.
Olivier Roy, *L'islam mondialisé*, Le Seuil, 2002, 209 p.
Denis Sieffert, *Israël Palestine, une passion française*, La Découverte, Paris, 2004, 270 pages.
Jacques Thobie, *Ali et les 40 voleurs. Impérialismes et Moyen-Orient de 1914 à nos jours*, Messidor, 1985, 372 p.
Slimane Zeghidour, *L'Islam en 50 mots*, Desclée de Brouwer, 1990, 112 p.
Idith Zertal, *La Nation et la mort. La Shoah dans le discours et la politique d'Israël*, La Découverte, 2004, 288 pages.

Le conflit israélo-arabe

Jean-Pierre Alem, *Juifs et Arabes, 3000 ans d'histoire*, Grasset, 1968, 378 p.
Jean-Paul Chagnollaud, *Israël et les Territoires occupés*, L'Harmattan, 1985, 174 p.
Aharon Cohen, *Israel and the Arab World*, W. H. Allen, Londres, 1970, 576 p.
« Le conflit israélo-arabe », *Les Temps modernes*, n° 253 bis, 1967.
Anthony H. Cordesman, *Perilous Prospects, The Peace Process and the Arab-Israeli Military Balance*, WestwiewPress, Oxford, Boulder, 1996, 317 p.
Henri Curiel, *Pour une paix juste au Proche-Orient*, Association des Amis d'Henri Curiel, 1979, 164 p.
Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict*, Verso, Londres et New York, 1995, 243 p.
Simha Flapan, *The Birth of Israel, Myths and Realities*, Croom Helm, Londres et Sydney, 1987, 277 p.
Alain Gresh et Dominique Vidal, *Palestine 1947 : un partage avorté*, Complexe, Bruxelles, 1987 et 1994, 252 p.
Alain Gresh, *Israël-Palestine. Vérités sur un conflit*, Fayard, 2002, 219 p.
Ilan Halevy, *Sous Israël la Palestine*, Le Sycomore, 1978, 248 p.
Theodor Herzl, *L'État des juifs*, suivi de *Essais sur le sionisme*, de Claude Klein, La Découverte, 1989, 186 p.
Jacob Coleman Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, Schocken Books, New York, 1976 (Première éd. 1950), 404 p.
Amnon Kapeliouk, *Hébron : un massacre annoncé*, Arléa/Seuil, 1994, 173 p.
Yehuda Lukacs, *The Israeli-Palestinian Conflict. A documentary Record 1967-1990*, Cambridge University Press, Cambridge, 1992, 549 p.

Origines et évolution du problème palestinien 1917-1977, 2 tomes, Nations unies, New York, 1978 et 1979.

Ilan Pappé, *La guerre de 1948 en Palestine. Aux origines du conflit israélo-arabe*, La Fabrique, 2000, 388 p.

Eugene L. Rogan et Avi Shlaim (dir.), *La guerre de Palestine 1948. Derrière le mythe*, Autrement, 2002, 272 p.

Edward Said, Israël, *Palestine, l'égalité ou rien*, La Fabrique, 1999, 189 p.

Denis Sieffert et Joss Dray, *La Guerre israélienne de l'information. Désinformation et fausse symétrie dans le conflit israélo-palestinien*, La Découverte, 2002, 127 p.

Négociations de paix

Jean-Paul Chagnollaud, Régine Dhoquois-Cohen, Bernard Ravenel (sous la direction de), *Palestiniens et Israéliens, le moment de vérité*, L'Harmattan, coll. « Les Cahiers de Confluences », 2000, 207 p.

Charles Enderlin, *Le Rêve brisé. Histoire de l'échec du processus de paix au Proche-Orient, 1995-2002,* Fayard, 2002, 368 p.

Philippe Lemarchand et Lamia Radi, *Israël/Palestine demain, Atlas prospectif,* Complexe, Bruxelles, 1996, 143 p.

Agnès Levallois, Sophie Pommier, *Jérusalem, de la division au partage ?*, Michalon, 1995, 203 p.

Joël Peters, *Pathways to Peace, The Multilateral Arab-Israeli Peace Talks,* Royal Institute of International Affairs, Londres, 1996, 110 p.

« Israël-Palestine, après le 11 septembre », *Confluences,* n° 43, automne 2002.

Graham Usher, *Palestine in Crisis,* Pluto Press, Londres et East Haven, 1995, 146 p.

Les grandes puissances et le Proche-Orient

Raymond Aron, *De Gaulle, Israël et les Juifs,* Plon, 1968, 184 p.

Paul Balta et Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France de De Gaulle à Pompidou,* Sindbad, 1973, 286 p.

Michael J. Cohen, *Palestine and the Great Powers 1945-1948,* Princeton University Press, Princeton, 1982, 418 p.

Hélène Carrère D'Encausse, *La Politique soviétique au Moyen-Orient 1955-1975,* Fondation nationale des sciences politiques, 1975, 388 p.

Alice et Sidney Goldstein, *Jews on the Move. Implications for Jewish Identity*, State University of New York Press, Albany (N.Y.), 1996, 398 p.

Sarah Ben Nefissa et Arafat Alâ' Al-dîn, *Vote et démocratie dans l'Égypte contemporaine*, Karthala et IRD, 279 pages
Jacques Berque, *Impérialisme et révolution*, Gallimard, 1967, 746 p.
Didar Fawzi-Rossano, *Le Soudan en question*, La Table ronde, 2002, 304 p.
Gilles Kepel, *Le Prophète et pharaon. Les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporaine*, La Découverte, 1984, 246 p.
Marc Lavergne (sous la direction de), *Le Soudan contemporain*, Karthala, 1989, 638 p.
« Nasser — 25 ans », *Peuples Méditerranéens*, n° 74-75, 1996.
John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, Princeton University Press, Princeton, 1983, 476 p.

Irak

« L'Irak, le pétrole et la guerre », *Peuples méditerranéens*, n° 40, juillet 1987.
David Baran, *Vivre la tyrannie et lui survivre*, Mille et une nuits, 2004, 240 pages.
Hans Blix, *Les armes introuvables*, Fayard, 2004, 450 pages.
Marion Farouk & Peter Sluglett, *Iraq since 1958*, I. B. Tauris, Londres, 2001, 390 pages.
Seymour Hersh, *Dommages collatéraux*, Denoël, 2005, 447 pages.
Faleh A. Jabar (sous la direction de), *Ayatollahs, Sufis and Ideologues. State, Religion and Social Movements in Iraq*, Saqi Books, Londres, 2002, 290 p.
Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam*, I. B. Tauris, Londres, 380 p.
Pierre-Jean Luizard, *La Question irakienne*, Fayard, 2002, 366 p.
Marion Farouk-Sluglett et Peter Sluglett, *Iraq since 1958*, KPI, Londres, 1987, 332 p.
Ignacio Ramonet, *Irak, histoire d'un désastre*, Galilée, 2005, 198 pages.

Iran

Paul Balta et Claudine Rulleau, *L'Iran insurgé*, Sindbad, 1979, 310 p.
Jean-Pierre Digard, Bernard Hourcade et Yann Richard, *L'Iran au xx^e siècle*, Fayard, 1996, 459 p.
Bernard Hourcade, *Iran. Nouvelles identités d'une république*, La Documentation française/Belin, 2002, 223 p.
Yann Richard, *Le Shi'isme en Iran*, Maisonneuve, 1980, 134 p.

Israël

(Outre les autobiographies de nombreux hommes politiques disponibles en français, notamment celles de Menahem Begin, David Ben Gourion, Moshe Dayan, Abba Eban, Shimon Peres, Ariel Sharon, Itzhak Rabin, etc.)

Joseph Algazy, *La Mauvaise conscience d'Israël. Entretiens avec Yeshayahou Leibovitz*, Le Monde Éditions, , 1994, 177 p.

Isabelle Avran, *Israël-Palestine : inventer la paix*, L'Atelier, 2001, 175 p.

Élie Barnavi, *Une Histoire moderne d'Israël*, Flammarion, 1982, 344 p.

Michel Bar-Zohar, *Ben Gourion*, Fayard, 1986, 530 p.

Benjamin Beit-Hallahmi, *Original sins, Reflections on the History of Zionism and Israel*, Pluto Press, Londres et Concord, 1992, 218 p.

Yehuda Ben Meir, *Civil-Military Relations in Israel*, Columbia University Press, New York, 1995, 235 p.

Doris Bensimon et Eglal Errera, *Israël et ses populations*, Complexe, Bruxelles, 1977, 416 p.

Sylvain Cypel, *Les Emmurés. La société israélienne dans l'impasse*, La Découverte, 2005, 425 pages.

Alain Dieckhoff, *L'Invention d'une nation*, Gallimard, 1993, 352 p.

Didier Epelbaum, *Le Troisième Temple. Israël de l'utopie à l'histoire*, Hachette, 1985, 174 p.

« Le général Sharon, Éléments pour une biographie », *La Revue d'études palestiniennes*, 2001, 95 p.

Sabri Jeries, *Les Arabes en Israël*, Maspéro, 1969, 216 p.

David Grossman, *Les Exilés de la Terre promise. Conversations avec des Palestiniens d'Israël*, Le Seuil, 1995, 267 p.

Pierre Haski, *Ben Gourion*, Autrement, 1998, 168 p.

Haroun Jamous, *Israël et ses Juifs*, Maspero, 1982, 202 p.

Amnon Kapeliouk, *Israël : la fin des mythes*, Albin Michel, 1975, 320 p.

Amnon Kapeliouk, *Rabin, un assassinat politique. Religion, nationalisme, violence en Israël*, Le Monde Éditions, 1996, 208 p.

Baruch Kimmerling, *Politicide. Les guerres d'Ariel Sharon contre les Palestiniens*, Agnès Vienot Éditions, 2003, 340 pages.

Claude Klein, *Israël, un État en quête d'identité*, Casterman, 2000, 125 p.

Walter Laqueur, *Histoire du sionisme*, Gallimard, 1994, 492 p.

Ilan Pappé, *Les Démons de la Nakbah*, La Fabrique, 2004, 127 pages.

Akiva Orr, *Israel, Politics, Myths and Identity Crises*, Pluto Press, Londres et Boulder, 1994, 180 p.

Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne. De Jabotinsky à Shamir*, Complexe, coll. « Questions du XX[e] siècle », Bruxelles, 1991, 414 p.

« Le second Israël », *Les Temps modernes*, n° 394 *bis*, 1979.

Tom Segev, *Les Premiers Israéliens*, Calmann-Lévy, 1998, 418 p.
Sionismes. Textes fondamentaux, réunis et présentés par Denis Charbit, Albin Michel, 1998, 983 p.
Zeev Sternhell, *Aux origines d'Israël, Entre nationalisme et socialisme*, Fayard, 1996, 584 p.
Shlomo Swirski, *Israel, The Oriental Majority*, Zed Books, Londres et New Jersey, 1989, 148 p.
Michel Warschawski, *Sur la frontière*, Stock, 2002, 250 p.
Michel Warschawski et Michèle Sibony, *À contre-chœur. Les voix dissidentes en Israël*, La discorde, Textuel, 2003, 317 pages.

Jordanie

Riccardo Bocco, Géraldine Chatelard, *Jordanie. Le royaume frontière*, Autrement, 2001, 247 p.
Marc Lavergne, *La Jordanie*, Karthala, 1996, 249 p.
Alain Renon, *Géopolitique de la Jordanie*, Complexe, Bruxelles, 1996, 144 p.

Kurdes

Joyce Blau, *Le Problème kurde*, Centre pour l'étude des problèmes du monde musulman contemporain, Bruxelles, 1963, 80 p.
Gérard Chaliand (sous la direction de), *Les Kurdes et le Kurdistan*, Maspero, 1978, 354 p.
Chris Kutshera, *Le Défi kurde*, Bayard, 1997, 352 p.
Christiane More, *Les Kurdes aujourd'hui*, L'Harmattan, 1984, 310 p.
Robert Olson (sous la direction de), *The Kurdish Nationalist Movement in the 1990s*, The University Press of Kentucky, Lexington, 1996, 208 p.
Élizabeth Picard (sous la direction de), *La Question kurde*, Complexe, Bruxelles, 1991, 161 p.

Liban

Walid Charara et Frédéric Domont, *Le Hezbollah, un mouvement islamo-nationaliste*, Fayard, Paris, 2004, 304 pages.
Georges Corm, *Géopolitique du conflit libanais*, La Découverte, 1986, 256 p.

Samir Kassir, *La Guerre du Liban. De la dissension nationale au conflit régional,* Karthala-CERMOC, Paris-Beyrouth, 1994, 510 p.
Élizabeth Picard, *Liban, État de discorde,* Flammarion, 1988, 264 p.
Nadine Picaudou, *La Déchirure libanaise*, Complexe, Bruxelles, 1989, 258 p.
Jonathan Randall, *La Guerre de mille ans,* Grasset, 1982, 324 p.
Kamal Salibi, *A House of Many Mansions : the History of Lebanon Reconsidered,* I. B. Tauris, Londres, 1988, 248 p.

Libye

Jonathan Bearman, *Qadhafi's Libya,* Zed, Londres, 1986, 298 p.
René Otayek, *La Politique africaine de la Libye,* Karthala, 1986, 218 p.
François Burgat et André Laronde, *La Libye*, PUF, coll. « Que sais-je ? », 1996, 126 p.

Palestine

Xavier Baron, *Les Palestiniens,* Le Seuil, 2000, 813 p.
Marwan Bishara, *Palestine/Israël, la paix ou l'apartheid ?*, La Découverte, 2001, 128 p.
Christophe Boltansky et Jihan el-Tahri, *Les Sept vies de Yasser Arafat*, Grasset, 1997, 405 p.
Laetitia Bucaille, *Générations Intifada,* Hachette, 2002, 250 p.
Olivier Carré, *Le Mouvement national palestinien,* Gallimard/Julliard, coll. « Archives », 1977, 218 p.
Nadia Chahal et Hala Kodmani (dir.), *Avril à Jénine*, La Découverte, 2002, 152 p.
Abou Daoud, *Palestine. De Jérusalem à Munich*, Anne Carrière, 1999, 741 p.
Alain Dieckhoff et Rémy Leveau, *Israéliens et Palestiniens. La guerre en partage*, Balland, Paris, 2003, 313 pages.
Valérie Féron, *Palestine, les déchirures*, Le Félin, 2002, 285 p.
Alain Gresh, *L'OLP, histoire et stratégies. Vers l'État palestinien,* SPAG-Papyrus, 1983, 366 p.
David Grossman, *Le Vent jaune. Un écrivain israélien enquête dans les territoires occupés,* Seuil, coll. « L'Histoire immédiate », 1988, 244 p.
Alan Hart, *Arafat, Terrorist or Peacemaker* ?, Sidgwick & Jackson, Londres, 1984, 502 p.

Khaled Hroub, Hamas, *Political Thought and Practice*, Institute for Palestine Studies, Washington, 2000, 329 p.
Israël, Palestine. Le livre noir, documents réunis et présentés par Reporters sans frontières, La Découverte, 2002, 233 p.
Abou Iyad, *Palestinien sans patrie,* Fayolle, 1978, 340 p.
Farouk Mardam-Bey et Elias Sanbar (dir.), *Le Droit au retour*, Actes Sud, Arles, 2002, 401 p.
Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*, Cambridge University Press, Cambridge, 1987, 370 p.
Benny Morris, *1948 and After. Israel and the Palestinians,* Clarendon Press, Oxford, 1990.
Nadine Picaudou, *Les Palestiniens, un siècle d'histoire*, Complexe, Bruxelles, 1997, 115 p.
Tanya Reinhart, *Détruire la Palestine*, La Fabrique, 2002, 159 p.
Elias Sanbar, *Palestine 1948. L'expulsion,* Éditions de la Revue d'études palestiniennes, 1984, 234 p.
Elias Sanbar, *Palestine, le pays à venir*, L'Olivier, 1996, 197 p.
Elias Sanbar, *Figures du Palestinien, Identité des origines, identité de devenir*, Gallimard, 2004, 299 pages.
Avi Shlaim, *Collusion across the Jordan. King Abdallah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*, Clarendon Press, Oxford, 1988.
Tom Segev, *C'était en Palestine au temps des coquelicots*, Liana Levi, 2000, 679 p.
Dominique Vidal, *Le Péché originel d'Israël. L'expulsion des Palestiniens revisitée par les « nouveaux historiens » israéliens,* L'Atelier, 2002, 222 p.

Syrie

Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables and Their Politics,* Princeton University Press, 1999, 413 p.
Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Complexe, Bruxelles, 1991, 294 p.
Patrick Seale, *The Struggle for Syria,* IB Tauris, Londres, 1986, 352 p.
Patrick Seale, *Assad of Syria,* IB Tauris, Londres, 1988, 552 p.

Turquie

Heinz Kramer, *A Changing Turkey*, Brookings Institution Press, Washington, 2000, 304 p.

Bernard Lewis, *Islam et laïcité. La naissance de la Turquie moderne*, Fayard, 1988, 520 p.

Philipp Robins, *Turkey and the Middle East*, The Royal Institute for International Affairs, Pinter, Londres, 1991, 130 p.

Richard Tapper (sous la direction de), *Islam in modern Turkey*, I. B. Tauris, Londres, 1991, 314 p.

Sémih Vaner (sous la direction de), *La Turquie*, Fayard-CERI, 2005, 733 pages.

Golfe et Yémen

Louis Blin, *Le pétrole du Golfe. Guerre et paix au Moyen-Orient*, Maisonneuve & Larose, 1996, 128 p.

Paul Bonnenfant (sous la direction de), *La Péninsule arabe aujourd'hui*, CNRS, 1983, 2 tomes, 378 p. et 724 p.

Alain Gresh et Dominique Vidal, *Golfe : clefs pour une guerre annoncée*, Le Monde Éditions, 1991, 302 p.

Rosemary Hollis (sous la direction de), *Oil and Regional Developments in the Gulf*, The Royal Institute for International Affairs, Londres, 1998, 158 p.

Rémi Leveau, Franck Mermier et Udo Steinbach (sous la direction de), *Le Yémen contemporain*, Karthala, 1999, 459 p.

Brigitte Stern, *Guerre du Golfe, le dossier d'une crise internationale, 1990-1992*, La Documentation française, 1993, 628 p.

Sources chiffrées

Annual Statistical Bulletin, OPEC, 2005.

Arab Petroleum Research Center, *Arab Oil & Gas Directory 2002*, 2002, 656 p.

Central Bureau Of Statistics, *Statistical Abstract of Israel 2002*, Jérusalem, 2002, 912 p.

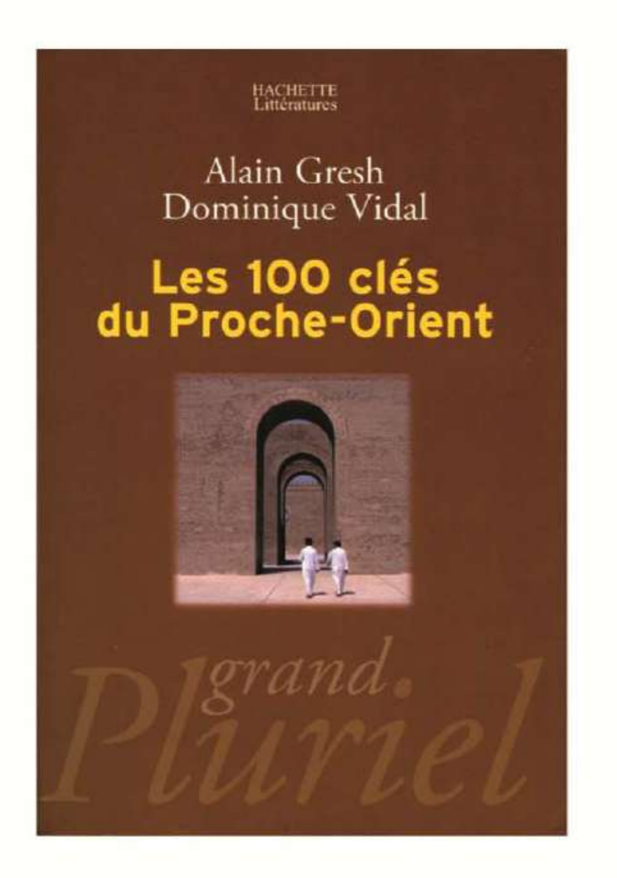
Programme des Nations unies pour le développement, *Rapport mondial sur le développement humain 1996*, Economica, 1996, 251 p.

Stockholm International Peace Reasearch Institute, *Sipri Yearbook 2005, Armaments, disarmament and International Security*, Oxford University Press, Oxford, 2005.

The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2005-2006*, Oxford University Press, Londres, 2005, 352 p.

U.S. Department of Commerce, *Statistical Abstract of the United States, 2004-2005*, Washington, 2005.

المحتويات



الكتاب

هل من الممكن إعادة إطلاق مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بعد وفاة عرفات واختفاء أرييل شارون من الساحة السياسية؟ وهل من الممكن أن تنسحب إسرائيل من أراضي الضفة الغربية بعد الجلاء عن قطاع غزة؟ وهل بإمكان الحركات الاسلاموية أن يزعزع الاستقرار في الأنظمة القائمة؟ وهل وصلت أنظمة الحكم الملكية في بلدان الخليج إلى نهاية عمرها؟ وهل استنفد دور النفط كسلاح أم إنه لا يزال فعالاً؟ هل يمكن لحرب العراق أن تصل إلى مخرج يرضي الجميع؟ هل ينبئ الانسحاب السوري من لبنان ببداية عهد جديد للشعوب العربية؟ كلها أسئلة تُطرح على سبيل المثال لا الحصر في سياق الأحداث الساخنة الراهنة في الشرق الأدنى والتي يقاربها هذا الكتاب. إنه كتاب على منوال قاموس يحتوي على حوالي مئة مدخل، وملحق خارج النص كناية عن خرائط ملونة، ويستعرض اللاعبين والأماكن والأحداث.

المؤلفان

ألان غريش صحافي في «أسبوعية الموند ديبلوماتيك» وصاحب عدة كتب، منها كتابي إسرائيل-فلسطين (2003) والجمهورية، الاسلام والعالم (2004). وكذلك دومينيك فيدال ينتمي إلى أسرة تحرير الأسبوعية نفسها. وله كتاب بالاشتراك مع كريم بورطل بعنوان التعاسة العربية. كما صدر له أيضاً كتاب أولاد الاستعمار (2005). وكلا المؤلفان اختصاصيان في شؤون الشرق الأدنى.

ISBN 978-9953-71-365-6

